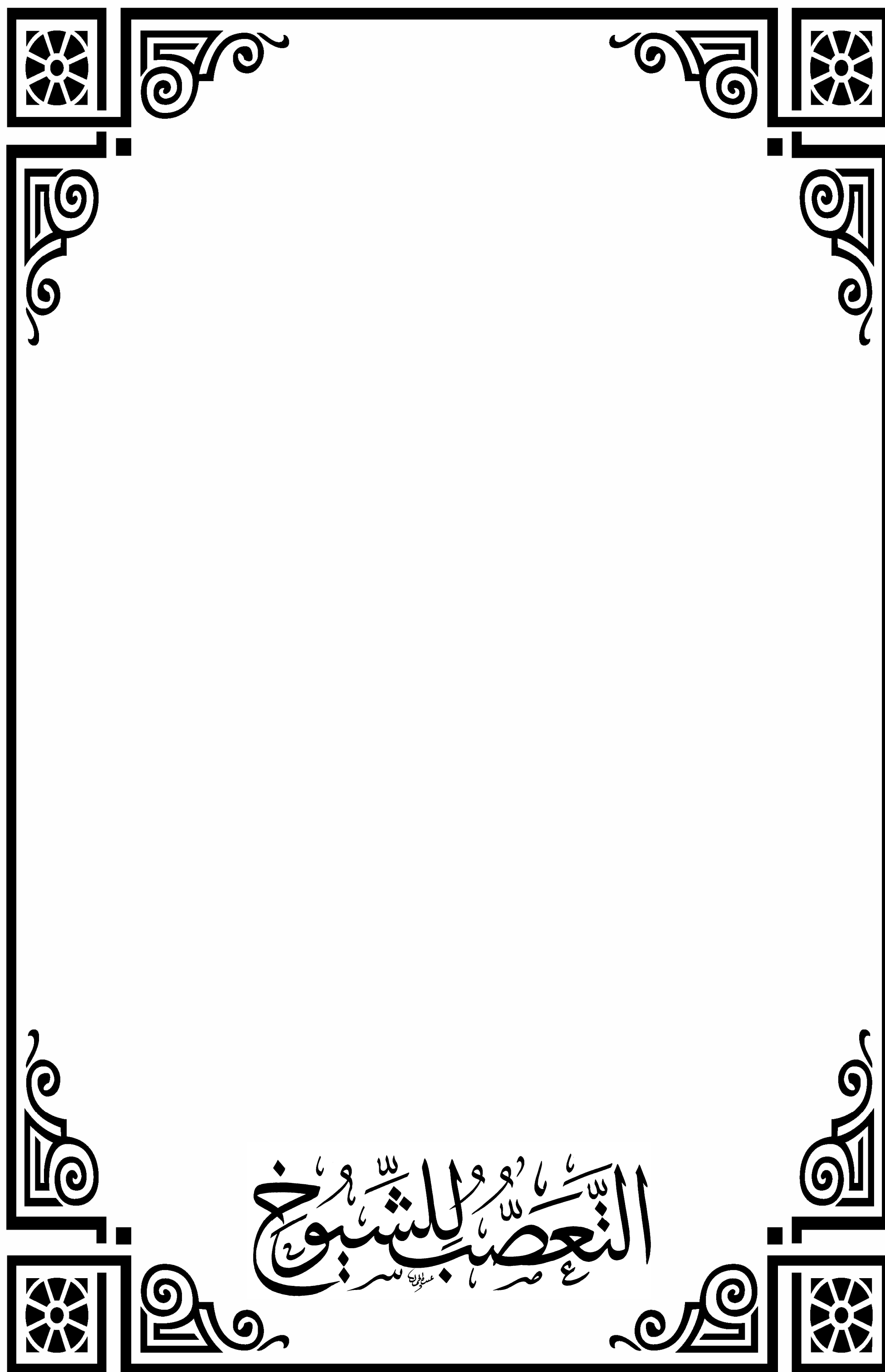

التعصب للشيوخ



حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الثانية

١٤٣٨ هـ / ٢٠١٧ م

رقم الإيداع: ١٧٧٩٩ /٢٠٠٨م

دار علم السلف

للنشر والتوزيع

هاتف/ ٠١١١٦٩٣٨١٩٢

التعصب للشيوخ

عواطف مشوبة بالأهواء

داء وبيل مزق الأمة شيعًا

صفحات من تاريخ المتعصبين الأسود

الطبعة الثانية، مزيدة ومنقحة

الجزء الثاني

تأليف

أبي عبد الأعلى

خالد بن محمد بن عثمان

قدم له فضيلة الشيخ الوالد

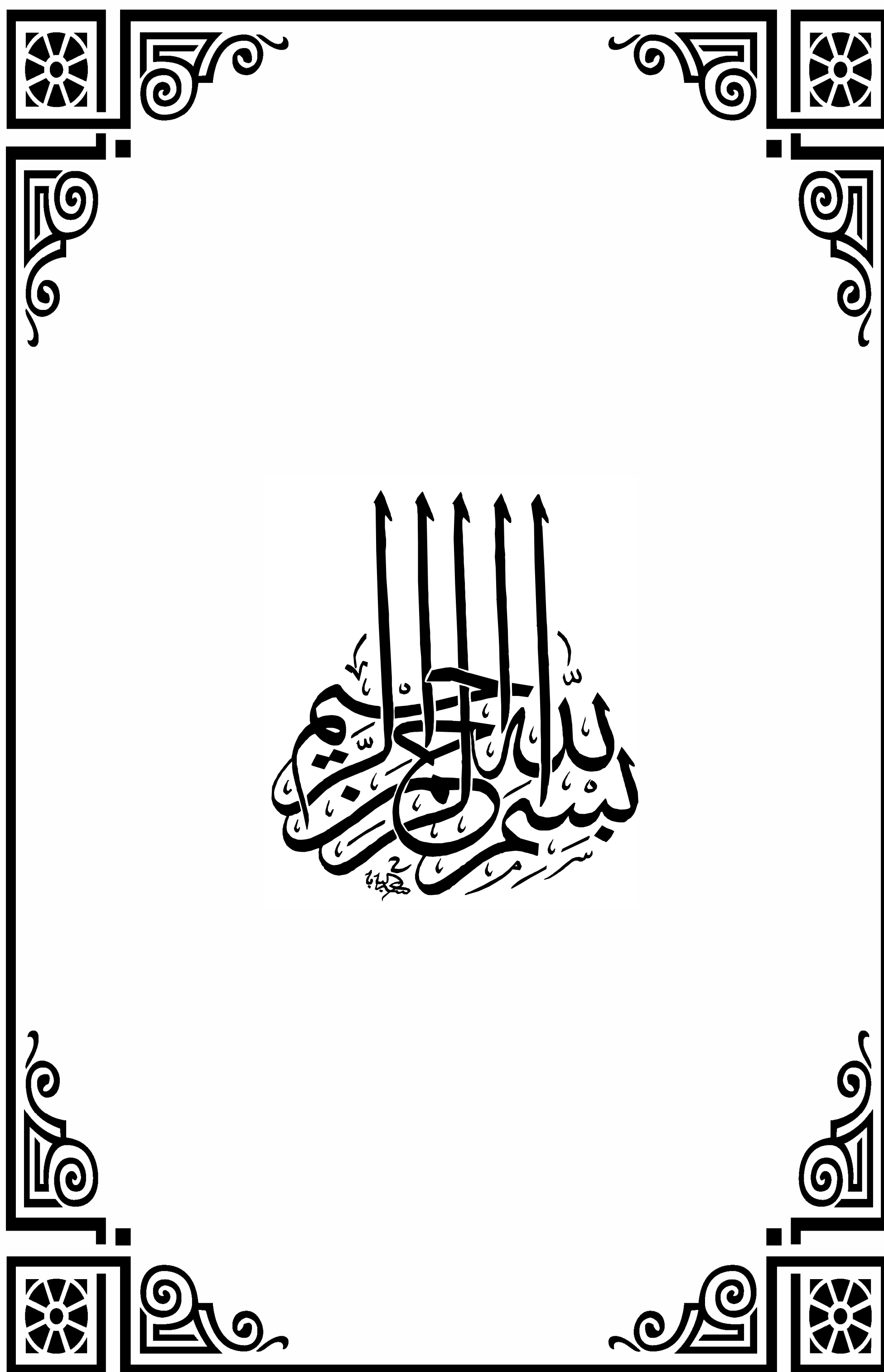
حسن بن عبد الوهاب مرزوق البنا

مدرس العقيدة بالجامعة الإسلامية وعضو هيئة التوعية الإسلامية بالمدينة سابقًا

رئيس المركز العام لأنصار السنة حاليًا

دار علم السلف

للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

سابعًا: دعوة الشيخ - المتعصِّب لنفسه - أتباعَه إلى طاعته العمياء بصورة مباشرة وغير مباشرة

الطَّاعة العمياء للشيخ هي صورة من الصور الواضحة البيِّنة الصريحة عند الروافض - والباطنية عامَّةً -، والصوفيَّة، وحزب الإخوان المسلمين الذي أُسِّس علىٰ قواعد التصوُّف والخروج والاعتزال، بل أخذ من كل فرقة مبتدعة نصيبًا من بدعها وأصولها الباطلة.

وإنه لمن الخطورة بمكان أن تنتقل هذا الصورة المقيتة إلىٰ مَن يعلن بلسان مقاله أنه من علماء السُّنَّة، بل قد يرفعه أتباعه إلىٰ مصافِّ كبارهم.

وسوف أذكر نماذج من كلام المتصوفة والحزبيين الظاهرين في هذا الباب.

✍ **أولاً: نماذج من كلام الصوفية في باب الطاعة العمياء للشيخ:**

قال الشعراني في «إرشاد المغفَّلين» في (ص٧٧-٧٩): «ومما منَّ الله تعالىٰ به عليَّ: أني لا أصحب أحدًا من الأمراء إلا إن غلب علىٰ ظني دخوله

تحت طاعتي بطيبة نفس واختيار؛ بحيث يرىٰ خروجه عن طاعتي من جملة المعاصي التي يجب عليه التوبة منها فورًا؛ وذلك لأتمكَّن من ترقيته في الأدب إلىٰ ما هو أعلىٰ مما هو فيه؛ فإن الأمير في صحبة الفقير بمنزلة المريد، لا يفعل إلا ما يأمره به شيخه، فلو قال له: اعزل نفسك عن الإمارة. أو: اخرج عن جميع مالك للفقراء. فتوقَّف في ذلك؛ فقد خرج عن صحبة الفقير، ووجبت عليه التوبة.

وسمعت سيدي علي الخواص رَحِمَهُ ٱللَّهُ **يقول:** كلُّ أمير لا ينشرح صدره ويفرح وينشرح قلبه بالخروج عن جميع وظائفه وجميع ماله، وتطليق نسائه، وإعتاق رقيقه، وإيقاف دوره وبساتينه؛ إذا أمره شيخه بذلك؛ فلا يصلح للفقير أن يصحبه لقلَّة اعتقاده فيه، فإنه لو كان معتقدًا فيه لرأىٰ أن جميع ما خرج عنه من الدنيا أحقر من حصاة من الأرض بالنسبة لما يريدُ شيخه (أن) يرقيه له من المقامات التي فيها عزُّ الدارين، كمجالسة الله عَزَّوَجَلَّ، والتفرُّغ لعبادته، وعدم إعراضه عن شيء من مرضاته». انتهىٰ.

وقال في (ص٢٥٦): «وسمعت سيدي علي الخواص رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: لا ينبغي لأمير أن يطلب من شيخه المشي مع جميع أغراضه الدنيويَّة؛ فإن مقام الشيخ يجل عن مثل ذلك، وإنما الواجب عليه المشي مع أغراض الشيخ، حتىٰ لو قال له: اعزلْ نفسك من هذه الولاية. وجب عليه طاعته في

ذلك، لا سيما إن كانت لا خلاص له فيها، وهناك من هو أولىٰ بها منه، أو مساوٍ له. انتهىٰ.

وسمعته يقول: لا ينبغي لفقير أن يساعد أميرًا أو شيخ عرب أو عاملًا علىٰ ولاية في هذا الزمان؛ إلا إنْ علم صلاح نيته، وأن قصده بها تخفيف المظالم عن الرعية وحفظ أموالهم ودمائهم وحريمهم من أهل البغي والفساد، ومتىٰ علِمَ أو غلب علىٰ ظنِّه أن مقصوده بتلك الولاية جمع المال والتَّبَسُّطُ في المآكل والمشارب والمناكح والمراكب؛ فلا ينبغي له مساعدته فيها، بل ربما حَرُمَ عليه ذلك؛ فإن هذا التبسط لا يوجد غالبًا إلا من كثرة الظلم والبلص والجرائم» اهـ.

ومن تناقض الشعراني المشين: أنه نفسه قبل أن يقرِّر هذه الطاعة العمياء كان قد مهَّد قبلها بالدعوة إلىٰ تركها؛ حيث قال في (ص٦٢-٦٤): «سمعت سيدي عليًّا الخوَّاص رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: ينبغي لمن ألَّف كتابًا في التحذير من وقوع شيء أن يبدأ بتحذير الفقهاء والفقراء؛ لأنَّ هاتين الطائفتين هم القدوة للناس في كل زمان؛ فإن انْعَوَجُوا انْعَوَجَ أتباعهم من النَّاس وراءهم، وإن استقاموا استقام الناس وراءهم غالبًا.

وسمعته يقول: يجب علىٰ كلِّ من جعله الله قدوة للناس من الفقهاء والفقراء أن يكون زاهدًا في الدنيا، ورعًا في أمور دينه، عفيفًا عن محارم الله،

وعن المزاحمة عن صحبة أحد أبناء الدُّنيا؛ كالأمراء والأغنياء؛ خوفًا أن يتبعه المغفَّلون في ذلك؛ فيُكتَب من الأئمَّةِ الضالِّين، وقد كان سفيان الثوري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يحذِّر أصحابه من الاقتداء به في كلِّ فعل لم يعرفوا له دليلًا، ويقول لهم: إيَّاكم أن تقتدوا بي من غير اطلاعكم علىٰ ما لا يشهد لي بالاستقامة؛ فإني رجل قد خلصت في أمر ديني.انتهىٰ» اهـ..

وجلُّ الصوفية يعتقدون في شيوخهم من الأولياء أن لهم قدرات عظيمة، لا يمكن أن تصدر إلا من الله عَزَّوَجَلَّ، وذلك في رعايتهم ومحاسبتهم ومعرفة خواطرهم في الحياة وبعد الموت؛ ولذلك كانوا في واقع الأمر يعبدون شيوخهم.

قال محيي الدين ابن عربي في كتاب «روح القدس في مناصحة النفس» (ص٢٨٦): «سمعته يقول: إذا شاء الشيخ أخذ المريد من أسفل سافلين وألقاه في عِلِّيِّين في لحظة واحدة»، ثم قال: «جلُّ ما أنا فيه من بركته وبركة أبي محمد المورروري».

ثم قال في (ص٢٨٧): «وكان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يحبُّني ولا يظهر ذلك لي، ويقري غيري ويطردني، ويصوِّب كلام غيري ويوبِّخني في المحافل والمجالس ويشتمني؛ حتىٰ كان أصحابي الذين كانوا معي ينسبونني إلىٰ قلَّةِ الهمَّة، وهُمْ معي تحت نظره وفي خدمته، فما خرج من تلك الجماعة

غيري - ولله الحمد -، وكان الشيخ يقول ذلك».

ثم قال: «وممَّا شاهدته منه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنَّني لم أكن قط رأيت رسالة القشيري ولا غيرها، ولا كنت أعرف أن لأحد في هذه الطريقة تصانيف، ولا كنت أدري لفظة (التصوف) علىٰ ماذا تنطلق».

ثم قال (٢٨٩): «وكان من صدقي في صحبته: أني أتمناه بالليل لمسألة تخطر؛ فأراه أمامي، فأسأله ويجيبني ثم ينصرف، فأخبره بذلك بُكْرَةً، ويتَّفق لي معه هذا بالنهار في منزلي إن اشتهيته».

ثم قال في (٢٩٢): «ومنهم أبو عبد الله الشرفي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ كان يلازم الصَّلوات الخَمْس بجامع العدبس بإشبيليَّة، وكان يعيش من الأفيون»، ثم قال في (٢٩٣): «كان يخبرني بالشيء قبْلَ كونه، فيكون كما يُخْبِرني».

وقال عبد الوهَّاب الشَّعراني أيضًا في «الكِبْريت الأحمر في بيان علوم الشَّيخ الأكبر» (ص١٥٥): «وقال - أي ابن عربي -: وقد يطَّلع الولي علىٰ ما تُكِنُّهُ القلوبُ، فيعلم من الجليس جميع تحرُّكاتِهِ وسكناتِهِ من حين نُفخت فيه الروح إلىٰ وقت مجالسته، ومع ذلك فلا يعرف هو ما في جيب نفسه؛ لأنَّ العارف إنَّما هو مع الله بحسب ما يطلعه.

قلت: وقد شوهد ذلك من الشيخ محيسن المجذوب بمصر رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فكان يخبر الشيخ بما فعله في صباه في أرض خلاف بلاده. وأمَّا شيخنا

سيدي عليٌّ الخوَّاص فسمعته يقول: لا يكمل الرجل عندنا حتىٰ يعلم حركات مُريده في انتقاله في الأصلاب، وهو نطقه من يوم ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف:١٧٢] إلىٰ استقراره في الجنَّة أو النَّار، والله تعالىٰ أعلم» اهـ..

وقال عبد الوهَّاب الشَّعراني في كتاب «الطبقات الصغرىٰ» (ص٣٨): «وكان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كثير الكَشْف، لا يكادُ يخطر في قلبي شيء بين يديه إلَّا قال لي: قُلْ ما في قلبك. وكنت إذا حصل عندي صداع في رأسي، وتأوَّهتُ وأنا طالع؛ يقول لي: انوِ الاستْشفاءَ بالعلم يذهب. فإذا نويت ذلك شُفيت ببركة إشارته، لا ببركة إخلاصي».

قلت: هكذا يربِّي الصُّوفيَّة أتباعهم علىٰ الاعتقاد في الشَّيخ، ومن أنكر قدرات وكرامات الشيخ - والتي قد تفوق معجزات الأنبياء والرسل -؛ فهو موعود بالخسارة في الدُّنيا والآخرة، كما قال عبد الوهَّاب الشعْرَاني في كتاب «الطبقات الصُّغرىٰ» (ص٦٨) في ترجمة الشيخ جلال الدين القاسمي: «شَرَحَ «المختصر» و«الرِّسالة»، وانتفع به خلائق لا يحصون وولَّاه السلطان الغوري القضاء كرهًا، وكان حسن الاعتقاد في طائفة القوم، ولما أنكر الشيخ محمد التكروري المالكي علىٰ سيدي عمر بن الفارض قال له: يا محمد، ما لك وللسُّم تجريه في نفسك - يشير إلىٰ أن لحوم العلماء مسمومة -. فلم يرجع عن إنكاره، فما مضىٰ ثلاثة أيام إلا وفرَّ

الناس من ذلك التكروري، ولم يَعُدْ أحدٌ يقرأ عليه علمًا».

وقال عبد الوهَّاب الشعراني في كتاب «الأجوبة المرضية عن أئمة الْفقَهاء والصوفِيَّة» (ص١٦٧-١٦٩): «وخرجتُ أنا وجماعة من المجاورين من طلبة العلم إلىٰ بِرْكة الحجَّاج نزور سيدي (إبراهيم المتبولي رَضِيَٱللَّهُعَنهُ)، فقال جماعة: إنَّا لا نعتقده إلَّا إن أظهر لنا كرامة. وقال جماعة: نحن لا ننكر ولا نعتقد. وقلتُ أنا: إني معتقد غير منكر. فلمَّا دخلنا علىٰ الشيخ شقَّ لنا بطيخة، وصار يفرِّق علينا كل واحد شقة، فبدأ من الجانب الأيسر، وصار يتعدَّىٰ الواحد ويعطي من بعده شخصًا أو شخصين، حتىٰ ختم بأول من في الجانب الأيمن، فأنكر الجماعة عليه وقالوا: هذا جهل بالسُّنَّة. فقلت أنا: «فإنَّ مثل الشيخ لا يجهل مثل ذلك»، قال: وكنت أسنَّ الجماعة، وأعطاني آخرهم، فقلت لبعض أصحابي: اكتبوا من أعطاهم الشَّيخ علىٰ الترتيب؛ فإنه لا بدَّ من حكمة. فكتبوا ذلك، فمن أعطاه أولًا مات أولًا، ومن أعطاه ثانيًا مات ثانيًا، إلىٰ آخر الجَمَاعة، فكان عطاؤه علىٰ ترتيب أعمارهم، وقد ماتوا كلُّهم ولم يبقَ غيري؛ لكونه أعطاني آخر الجماعة».

وكان الشيخ زكرياء رَحِمَهُٱللَّهُ **يقول:** «إيَّاكم أن تُنْكروا علىٰ أحد الأولياء كونه لم يصلِّ معكم في جماعة؛ فإنَّ لله تعالىٰ رجالًا يصلُّون كل صلاة من الصلوات الخمس في بلد غير بلدهم، فبعضهم لا يصلي الجمعة أبدًا إلا

بمكَّة، أو عند رسول الله ﷺ، وبعضهم لا يصلِّي الظهْرَ كلَّ يوم إلا في الجامع الأبيض برَمْلَةِ لُدٍّ، ومِنهم مَن لَا يصلي المغرب كل يوم إلا علىٰ سَدِّ إسكندر ذي القَرْنين، أو جبل قاف، ومنهم من لا يصلي العصر كل يوم إلا ببيت المقدس، ومنهم من لا يصلي الصبح كلَّ يوم إلا بجبل المقطم.

وقال أيضًا: وكان سيدي إبراهيم المَتْبُولِي وجماعته يصلُّون الظهر كل يوم بالجامع الأبيض برملة لد. قلت: وممَّن أخبرني بمثل ذلك من أصحاب سيدي إبراهيم أيضًا: سيدي علي الخوَّاص، وسيِّدي عبد القادر الدشطوطي، وسيدي يوسف الكردي. وأخبرني صالح الرفاعي عن والده: أنه صلَّىٰ الجمعة يومًا في جامع الدشطوطي ببركة الترع بمصر المحروسة، فلما قامت الصلاة تقنَّع سيدي عبد القادر بكمِّ جُبَّته، ووضع رأسه في طوقة. قال: فأنكرت عليه ذلك؛ فسحبني وأنا في الصلاة فرأيت نفسي أُصلِّي خلف إمام مكَّة، فلما سلَّم نظرت فلم أرَ سيدي عبد القادر، فطفت وخرجت إلىٰ المسعىٰ، فاشتريت ثلاث بطِّيخات، وحملتها في ثوبي، ثم مشيت خطوات فإذا أنا بجامع الدشطوطي، والبطيخ في حجري، فقال لي: اكتم ما معك ولا تُحدِّث به في حياتي. ففعلت.

وأخبرني الشيخ يوسف الكردي: أنه صلَّىٰ مع سيدي إبراهيم المتبولي الظهر مرَّات بالجامع الأبيض برملة لد، وكان إمامه نحيف الجسم أصفر،

كأن لونه الزعفران، وهو أمرد، فأمرني الشَّيخ فسلَّمتُ عليه، ومشينا خطوات، فإذا نحن داخل الغيط ببِرْكة الحاجِّ.

وكان سيدي إبراهيم إذا دخل وقت الظهر يدخل الغيط دائمًا فلا يراه أحد يصلي الظهر في مصر أبدًا، وكذلك كان يفعل سيِّدي علي الخواص، كان يدخل حانوته، ويردُّ الباب عليه، ثم يخرج بعد ساعة، فكان فقيه من أهل حارته لم يزل ينكر ذلك علَيْه؛ يقول له: الظُّهر واجب كالعصر. فيسكت الشيخ» اهـ.

وقال عبد الرحمن دمشقية في «الطريقة الرفاعية» (ص ٧٠، ٧١): «قال الرفاعي: إذا أراد الله أن يتَّخِذَ وليًّا أنعم عليه بأربع: الْكِفاية، والرعاية، والحماية، والهداية. فإذا تحقَّقت هذه الأربع أكرمه بأربع أيضًا: يقرأ ما علىٰ الجِباه، ويصافح الملائكة ويصافحونه، ويُكلِّم الموتىٰ ويكلِّمُونه، يدخل القبور فيعلم المُنَعَّمَ من المعذَّب»[(١)].

ثُمَّ قال: «ولمَّا ذكر الرِّفاعي: أنه صحب ثلاثمائة ألف أُمَّةٍ، وأنه كان يعرف كلامهم وصفاتهم وأسماءهم وأرزاقهم وآجالهم؛ تعجب خادمه يعقوب، فقال له الشيخ: وأزيدك أيضًا أنه لا تستقرُّ نطفة في فرج أنثىٰ إلا ينظر الولي إليها ويعلم بها. فقال يعقوب: يا سيدي، هذه صفات الربِّ

(١) قلادة الجواهر (١٦٧)، الفجر المنير (٥١).

جَلَّ وَعَلَا. فقال الشيخ: يا يعقوب، استغفر الله تعالىٰ؛ فإنَّ اللهَ إذا أحبَّ عبدًا صرَّفه في جميع مملكته، وأطلعه علىٰ ما شاء من علوم الغيب... وإذا كان الحق تعالىٰ مع عبده كما يريد؛ صار كأنَّه صفة من صفاته»[(١)].

وقال القاشاني في «لَطَائِف الإعلام في إشارات أهْل الإِلْهَام» (٢/ ٣٥٥) في بيان مصطلح «النبوَّة»: «ثم إذا عاد المتبوع الولي إلىٰ المراتب الكونيَّة، وتنزَّل وتحقَّق بالنقطة الاعتدالية؛ ليرتفع بذلك النزول، أو لينبئ عن حقيقة وحدة ذلك الاسم وعدالته؛ فهو نبيٌّ؛ فإنَّ النبوَّة هي الارتفاع أو الإخبار».

قلت: أي أنَّ الولي إذا ارتقىٰ في المراتب الكونية؛ فإنه يصير نبيًّا؛ تبعًا لمعنىٰ النبوَّةِ اللُّغوي! وهذا تحريف للكَلِمِ عن مواضعه، يشبه صنيع اليهود في تحريف كلام الله عَزَّوَجَلَّ!!

فهل أمثال هؤلاء الغلاة يصحُّ أن يكونوا من أهل السنَّة، فضلًا عن أن يظلُّوا في دائرة الإسلام؟!!

ثانيًا: نماذج من كلام الحزبيِّين في الطاعة العَمْياء للشَّيخ أو لقائد الحزب:

۞ من أصول حزب الإخوان البدعيَّة: البَيْعة البدعيَّة القائمة علىٰ مبدأ الطاعة العمياء للمرشد العام للحزب، ولِمَنْ تحتَهُ من القادة.

---

(١) قلادة الجواهر (٦٨)، لطائف المنن والأخلاق (٤٧٠، ٤٧١).

وهذا المبدأ مبنيٌّ علىٰ الاعتقاد بعصمة المرشد أو القائد، وأنه ينبغي أن يُعتقد في كل قراراته الكمال، وأن تنفَّذ ولو كان في ظاهرها الشرُّ والمعصية، وإليك بعض مقالات حسن البنَّا - مؤسِّس الحزب والمرشد العام الأول له -، والتي تؤكِّد تأصيله لهذا الأصل البدعي في نفوس أَتْباعِهِ:

قال حسن البنَّا - كما في «مجموع الرسائل» (ص١٦٤) -: «واسمعوا وأطيعوا لقيادتكم في العُسْر واليُسْر، والمَنْشط والمَكْره؛ فهي رمز فكرتكم، وحلقة الاتِّصال فيما بينكم».

وقال أيضًا في (ص٢٦٨): «أيُّها الإخوان الصادقون**!** أركان بيعتنا عشرٌ فاحفظوها: الفَهْمُ، والإخلاصُ، والعَمَلُ، والجهادُ، والتضحيَةُ، والطاعةُ، والثباتُ، والتجرُّدُ، والأخوَّةُ، والثِّقَةُ».

قلتُ: وهذه البيعة بهذه الأركان - بلا ريب - تحتاج إلىٰ مستند من الكتاب والسُّنَّة، وهيهات أن يوجد هذا المستند، بل إنَّ مستَنَدَ هذه البيعة هو بيعة الصوفيَّةِ، كما قال سعيد حوىٰ في كتاب «تربيتنا الرُّوحية»: «إنَّ شيوخنا يرون أنَّ البيعة التي تُعطىٰ للشيخ عند الصوفيَّة هِي بيعةٌ علىٰ التقوىٰ؛ ولذلك فإنهم يَكْتَفُون فيها بوضع اليد، وقراءة قولِهِ تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَـٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٠﴾﴾ [الفتح: ١٠]، دون أن

يُضِيفوا شيئًا آخر. إنَّ البيعة في هذا الإطار؛ أي: بأنْ يُلْحَظَ فيها أَلَّا تكون أحكام البيعة العامة، وبحيث لا تحول دون الالتزام بجماعة المسلمين وإمامهم؛ إنَّ البيعة بهذا الشكل لا حرج فيها» اهـ.

وقال حسن البنَّا أيضًا[١]: «يجب على الأخ أن يُعِدَّ نفسه إعدادًا تامًّا ليلبِّيَ أمر القائد في أيِّ ناحية؛ فإنَّ الدعوة تتطلَّبُ منَّا أن نكون جنودًا طائعين بقيادة موحَّدَة، لنا عليها الاستماعُ للنَّصيحة، ولها علينا الطاعةُ كل الطاعة في المَنْشَطِ والْمَكْرَهِ».

وهذا محمَّد الغزالي - رمزٌ من الرموز الفكرية لحزب الإخوان المسلمين - قد ذاق الويلات من هذه الطاعة العمياء، كما صرَّح بهذا من خلال كتابه «معالم الحقِّ في كفاحنا الإسلامي الحديث» - وقد قام رءوس الحزب بجمع نسخ هذا الكتاب لمَّا طُبع وأحرقوها؛ خوفًا من الفضيحة -؛ وبهذا ندرك الثمار المُرَّة لهذا الحزب، بشهادة أحد كبار أعضائه الذين يعتبرهم شباب الإخوان من رموزهم؛ حيث قال الغزالي في هذا الكتاب (ص٢٠٧): «فمن المضحك المبكي أن يخطب الجمعة في مسجد الروضة عقب فصلنا من المركز العامِّ مَن يؤكد أنَّ الولاءَ للقيادة يكفِّر السيِّئات، وأن الخروج عن الجماعة يمْحَقُ الفضائِلَ، وأن الذين نَابَذُوا القيادة عادوا إلى

(١) جريدة الإخوان المسلمين الأسبوعية (عدد ١٦/ ١٠/ ١٩٤٦).

الجاهلية الأولىٰ؛ لأنهم خلعوا البيعة... وَرُئِيَ الدكتور محمَّد يوسف موسىٰ أستاذ الشريعة الإسلاميَّة بجامعة القاهرة يخلص بالطبيب جانبًا ليقول له: أي إسلام هذا؟! ومَنْ مِنْ علماء الأولين والآخرين أفتىٰ بهذا اللغو؟ وكيف تلبسون الدين هذا الزيَّ المُنْكر؟

وهيهات فقد تغلغل هذا الضلال في نفوس الناشئة، حتىٰ كتب بعضهم لأخ له - من قبل - يسأله: هل تظنُّ نفسك مسلمًا بعدما خرجت من صفوف الجماعة[(١)]؟!!

ولنفرض أنَّ رئيس الجماعة هو أمير المؤمنين، وأنَّ له حقوقَ الخليفة الأعظم، فهل هذا يؤتيه علىٰ أتباعه حقَّ الطاعة العمياء؟! إنَّ رسول الله ﷺ لم يؤتَ هذا الحق! ففي بيعة النساء يقول الله له: ﴿وَلَا يَعۡصِينَكَ فِي مَعۡرُوفٖ﴾ [الممتحنة: ١٢]، وعن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمَا قال: قال رسول الله ﷺ: «**السمع**

---

(١) هذا الحصاد المر هو حصيلة تربية شباب الإخوان علىٰ كتب حسن البنَّا، ومنها كتابه «التَّعاليم»؛ حيث قال (ص٢٧٤): «وأريد بالطاعة: امتثالَ الأمر وإنفاذه توًّا في العُسر واليسر... المنشط والمكره» اهـ.

قلت: هكذا ربَّىٰ البنا أتباعه علىٰ الطاعة العمياء، وظهرت هذه التربية جلية في جيل الإخوان التالي؛ لذا كان الواجب علىٰ الغزالي - إن كان منْصفًا - أن لا يُلقي التبعة كلها علىٰ المرشد الجديد: الهضيبي، بل التبعة الكبرىٰ علىٰ من سنَّ هذه الطاعة، فعليه وزرها، ووزر من تابعه عليها، لا ينقص من أوزارهم شيءٌ.

والطاعة علىٰ المرء المسْلمِ فيما أحبَّ وكَرِه ما لمْ يؤمرْ بمعصيةٍ، فإذا أُمر بمعصية فلا سمْعَ ولا طاعَةَ»».

إلىٰ أنْ قال (ص٢٠٨): «والواقع أن الزلازل التي تتبع إسقاط الحكومات قسرًا بعيدة المدىٰ، ومن ثَمَّ لم يرضَ الإسلام أن يُشْهَرَ السيف في وجه الحاكم إلا أمام ضرورات ملجئة، أبانَها هو، ولم يترك بيانها لتقدير أحد، بل إنَّه حبَّب إلىٰ المؤمن التضحية ببعض حقوقه الخاصَّة؛ إشاعةً للاستقرار في أنحاء البلاد، وإغلاقًا لمنافذ الفتن... إنَّ الأمَّةَ التي تغيِّر حكَّامها كما تغير المرأة أزياءها لا تصلح لها حال، ولا تبقىٰ لها ريح»(١).



(١) وكأنَّ الغزالي هنا ينبِّه حزبه إلىٰ مغبَّة ما حَدَثَ لهم من الخروج علىٰ الملك فاروق، وكيف أن هذا الأمر عاد عليهم بالعذاب والفتن والوبال.

دفاع الشيخ عن معتقده بالحقِّ ليس تعصُّبًا لنفسه ودفاعُ أهْل السُّنَّة عن معتَقَدِ أئمَّة السُّنة بِالحقِّ ليس تعصُّبًا لهم

هل كان من هدْي أئمَّة السَّلف أنه إذا اتُّهم أحدهم في معتقدِهِ أن يسكت سكوتًا مُرِيبًا، ولا يدْفَع عن نفسه هذا الباطل؟!

الجواب واضح عند أهل العلم، وهو: أن هذا السكوت - بلا شكٍّ - ليس من هدي أئمَّة السلف، بل هو سكوت المُبْطِلِ الذي لا حجَّة عنده، أو سكوت الماكر الذي يمكُرُ مكرًا سيِّئًا، ويخشىٰ أن يفتضح أمره عند المواجهة العلمية التي تكشف المستور، وتظهر خداعه للمنْصِفين.

وقد طُعِن علىٰ الرسل والأنبياء - عليهم السلام - في عقيدتهم، فهل كان من هديهم السكوت عن المبطِلِين الطاعنين فيهم بالباطل؟!

بلا شكٍّ ليس هذا من هديهم، بل كانوا يدفعون هذه الفِرَىٰ بالوحي المُنير، والحجج القاطعة؛ ولَمَّا اتُّهِمَ رسولنا الكريم ﷺ بأنه مَجنونٌ - رغم أنه أعقل البشر -؛ واتُّهِمَ بأنه شاعر، وأنه كاهن؛ دفع عنه الله عَزَّوَجَلَّ هذه الْفِرَىٰ في آياتٍ تتلىٰ؛ حيث قال ربُّنا سبحانه: ﴿وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ

مَجۡنُونِۭ ﴿٣٦﴾ بَلۡ جَآءَ بِٱلۡحَقِّ وَصَدَّقَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴿٣٧﴾ إِنَّكُمۡ لَذَآئِقُواْ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡأَلِيمِ ﴿٣٨﴾﴾ [الصافات: ٣٦- ٣٨]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ﴿٤٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوۡلِ شَاعِرٖۚ قَلِيلٗا مَّا تُؤۡمِنُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا بِقَوۡلِ كَاهِنٖۚ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [الحاقة: ٤٠- ٤٢].

فدفع المؤمن البغيَ عن نفسه مِمَّا مدح الله به المؤمنين، فليس الانتصار للنفس مذمومًا مطلقًا كما يعتقد البعض، وليس هذا معارِضًا لحديث عائشة في الصَّحيحين: «ما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه، إلَّا أن تُنتهك حرمة الله؛ فينتقم لله بها»، أو لقوله تعالىٰ: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الشورىٰ: ٤٠]، وغيرها من النصوص التي تحضُّ علىٰ العفو والتجاوز عن البغي والظلم الموجَّهَيْن للنفس.

قال الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «فتح القدير» في تفسير آية الانتصار للنفس (٤/ ٥٤١): «ذكر سبحانه هؤلاء المنتصرين في مَعْرِضِ المَدح، كما ذكر المغفرة عند الغضب في معرِض المدح؛ لأنَّ التذلُّل لمن بغىٰ ليس من صفات من جعل الله له العزَّة حيث قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨]، فالانتصار عند البغي فضيلة، كما أن العفو عند الغضب فضيلة».

قال النخعي: «كانوا يكرهون أن يُذِلُّوا أنفسهم؛ فيجترئ عليهم السفهاءُ».

وقال أبو بكر الجصاص في تفسيره للآية (٣/ ٥٧٣): «وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡبَغۡيُ هُمۡ يَنتَصِرُونَ﴾ [الشورىٰ: ٣٩]؛ يدلُّ ظاهره علىٰ أن الانتصار في هذا

الموضع أفضل، أَلَا ترىٰ أنه قرنه إلىٰ ذكر الاستجابة لله تعالىٰ وإقامة الصلاة؟ وهو محمول علىٰ ما ذكره إبراهيم النخعي: أنهم كانوا يكرهون للمؤمنين أن يُذلُّوا أنفسَهُم؛ فيجترئ الفُسَّاق عليهم. فهذا فيمن تعدَّىٰ وبغىٰ وأصرَّ علىٰ ذلك، والموضع المأمور فيه بالعفو إذا كان الجاني نادمًا مقلعًا».

وبالتالي فإن قيامَ العالِم بدفع مطاعن أهل الأهواء في عقيدته وعرضه؛ ليس من باب حظِّ النفس، إنَّما هو من باب إظهار الحقِّ؛ حتىٰ لا تغتر الغوغاء بتشنيع السفهاء، ظانِّين أنَّهم علىٰ الحقِّ؛ وبالتالي يبغضون السنَّة في شخص هذا المفترىٰ عليه، ويحقِّرون من شأنه، ويعظِّمون المبتدعة والفسَّاق، وهذا من الفساد في الأرض الذي لا يرضاه الله، وهو من انتهاك حرمات الله التي كان ينتقم لها الرسول ﷺ لله عَزَّوَجَلَّ؛ إعلاءً لكلمته سبحانه، ودحضًا للباطل؛ لذا لَمَّا أشاعَ المنافقون الإفْكَ علىٰ أمِّ المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قام الرسول ﷺ يدفع البغي عن أهل بيته قائلًا: «**يا معشر المسلمين، من يَعْذِرُني من رجل قد بلَغ أذاه في أهل بيتي، فوالله ما علمتُ علىٰ أهلي إلَّا خيرًا**».

نماذج من الاتِّهامات التي طُعِن بها على بعض السلف:

أولاً: الإمام الحسن بن أبي الحسن (يسار) البصري ت (١١٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ:

۞ اتهم رَحِمَهُ اللَّهُ بالقدر، دلَّ على هذا ما يلي:

أولًا: أحمد بن يحيىٰ بن المرتضىٰ حين ذكر طبقات المعتزلة في كتابه

«المنية والأمل في شرح الملل والنحل» عدَّ منهم الحسن البصري، وترجم له ترجمة طويلة، جاء فيها في (ص١٥): «فإن قلت: فقد روىٰ أيوب أتيت الحسن فكلمته في القدر فكفّ عن ذلك، قلت: قد روي أنه خوَّفه بالسلطان فكفّ عن الخوض فيه...» اهـ.

ثانيًا: هناك رسالة منسوبة إليه فيها تقرير مذهب القدرية في القدر.

ثالثًا: ما نقله ابن قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «المعارف» ص(٤٤١): «أن عطاء بن يسار ومعبد الجهني كانا يأتيان الحسن فيسألانه ويقولان: يا أبا سعيد إن الملوك يسفكون دماء المسلمين، ويأخذون الأموال ويفعلون ويفعلون، ويقولون: إنما تجري أعمالنا علىٰ قدر الله، فقال: كذب أعداء الله. قال ابن قتيبة: فتعلق عليه بمثل هذا وأشباهه».

رابعًا: ما رواه علي بن الجعد قال: سمعت الحسن يقول: من زعم أن المعاصي من الله عز وجل جاء يوم القيامة مسودًّا وجهه...».

✍ **والجواب على الأوجه:**

أولًا: الأثر الذي نقله المرتضىٰ أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرىٰ» (٩/ ١٦٨- ط الخانجي) قَالَ: أَخْبَرَنَا عَارِمُ بْنُ الْفَضْلِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: «أَنَا نَازَلْتُ الْحَسَنَ فِي الْقَدَرِ غَيْرَ مَرَّةٍ حَتَّىٰ خَوَّفْتُهُ

السُّلْطَانَ فَقَالَ: لا أَعُودُ فِيهِ بَعْدَ الْيَوْمِ.

وقَالَ: أَخْبَرَنَا عَارِمُ بْنُ الْفَضْلِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: لا أَعْلَمُ أَحَدًا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَعِيبَ الْحَسَنَ إِلا بِهِ.

وقَالَ: أَخْبَرَنَا عَارِمُ بْنُ الْفَضْلِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: أَدْرَكْتُ الْحَسَنَ وَاللهِ وَمَا يَقُولُهُ.

وَقَالَ: أَخْبَرَنَا مُوسَىٰ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هِلالٍ قَالَ: سَمِعْتُ حُمَيْدًا وَأَيُّوبَ يَتَكَلَّمَانِ فَسَمِعْتُ حُمَيْدًا يَقُولُ لأَيُّوبَ: لَوَدِدْتُ أَنَّهُ قُسِمَ عَلَيْنَا غُرْمٌ، وَأَنَّ الْحَسَنَ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِالَّذِي تَكَلَّمَ بِهِ. قَالَ أَيُّوبُ: يَعْنِي فِي الْقَدَرِ.

وهذه كلُّها أسانيد صحيحة.

وجاء في ترجمة مكحول الشامي: قال مروان بن محمد، عن الأوزاعي: لم يبلغنا أن أحدًا من التابعين تكلم في القدر إلا هذين الرجلين الحسن، ومكحول، فكشفنا عن ذلك فإذا هو باطل.

قلت: هذه الآثار تدل على أحد أمرين:

الأول: أن الحسن كان يقول بالقدر، ثم تراجع عنه.

الثاني: أنه فُهم خطأ من بعض إطلاقات الحسن أنه يوافق القدرية، فنُبِّه

علىٰ ذلك فترك هذه الإطلاقات.

وأما مكحول فقد تراجع، كما قال يحيىٰ بن معين : كان قدريًّا ثم رجع.

ثانيًا: الرسالة التي نُسِبت إليه فإنها لا تصح، كما قال الشهرستاني في «الملل والنحل» (١/ ٤٧): «ورأيت رسالة نُسبت إلىٰ الحسن البصري كتبها إلىٰ عبد الملك بن مروان، وقد سأله عن القول بالقدر والجبر، فأجابه فيها بما يوافق مذهب القدرية، واستدل فيها بآيات من الكتاب ودلائل من العقل.

ولعلها لواصل بن عطاء، فما كان الحسن ممَّن يخالف السلف في أن القدر خيره وشره من الله تعالىٰ، فإن هذه الكلمات كالمجمع عليها عندهم».

ثالثًا: ابن قتيبة لما ذكر ما سبق ذكر أن الحسن رجع عن القول بالقدر في الموضع نفسه من «المعارف» (ص٤٤١).

رابعًا: ما جاء عن علي بن الجعد أنه سمع الحسن، فإنه لم يثبت أنه أدرك الحسن، فضلًا عن أن يسمع منه؛ ذلك أن علي بن الجعد وُلد سنة (١٣٤هـ) والحسن مات سنة (١١٠هـ).

وعن موسىٰ بن الحسن: قال لنا علي بن الجعد: قدمت البصرة سنة ست وخمسين ومائة، وكان سعيد بن أبىٰ عروبة حيًّا.

فهو لم يدرك الحسن، فكيف يسمع منه؟! فهذه رواية منقطعة.

ثانيًا: الإمام مالك بن أنس اليحصبي (ت ١٧٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الفرية الأولىٰ: نُسب إليه أنَّه يقول بالتأويل في بعض نصوص الصِّفات؛ كتأويله لحديث النزول بنزول أمره، وحاشاه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وقد ضعَّف هذه الرواية عنه وأبْطَلَها جمعٌ من الأئمَّة؛ كالحافظ ابن عبد البرِّ، وشيخ الإسلام ابن تيميَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والعلامة ابن القيِّم - رحم الله الجميع -، **وإليك بيان ذلك:**

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «المجموع» (٥/ ٤٠١)، وكذا في «شرح حديث النزول» ص(٢١٠): «... وكذلك ذُكرت هذه رواية عن مالك؛ رويت من طريق كاتبه حبيب بن أبي حبيب، لكن هذا كذَّاب باتِّفاق أهل العلم بالنَّقْل، لا يَقبل أحد منهم نقله عن مالك. ورويت من طريق أخرىٰ ذكرها ابن عبْد البرِّ، وفي إسنادها من لا نعرفه ...» اهـ.

وقال العلامة ابن القيِّم - كما في «مختصر الصواعق» ص (٤٨٨) -: «وَهَذَا الِاخْتِلَافُ وَقَعَ نَظِيرُهُ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ؛ فَإِنَّ الْمَشْهُورَ عَنْهُ وَعَنْ أَئِمَّةِ السَّلَفِ: إِقْرَارُ نُصُوصِ الصِّفَاتِ، وَالْمَنْعُ مِنْ تَأْوِيلِهَا، وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ تَأَوَّلَ قَوْلَهُ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا**»، بِمَعْنَىٰ نُزُولِ أَمْرِهِ، وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ لَهَا إِسْنَادَانِ:

(أَحَدُهُمَا): مِنْ طَرِيقِ حَبِيبٍ كَاتِبِهِ، وَحَبِيبٌ هَذَا غَيْرُ حَبِيبٍ، بَلْ هُوَ كَذَّابٌ وَضَّاعٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَلَمْ يَعْتَمِدْ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَىٰ نَقْلِهِ.

(وَالْإِسْنَادُ الثَّانِي): فِيهِ مَجْهُولٌ لَا يُعْرَفُ حَالُهُ، فَمِنْ أَصْحَابِهِ مَنْ أَثْبَتَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُثْبِتْهَا؛ لِأَنَّ الْمَشَاهِيرَ مِنْ أَصْحَابِهِ لَمْ يَنْقُلُوا عَنْهُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ» اهـ.

قلتُ: حبيب بن أبي حبيب: هو إبراهيم - ويقال: رزيق، ويقال: مرزوق - الحنفي، أبو محمد المصري (كاتب مالك بن أنس):

قال ابن حجر: متروكٌ، كذَّبه أبو داود وجماعة. وقال الذهبيُّ: كذَّبه أبو داود.

قال ابن أبي زمنين في «أصول السنة» (ص١١٣): «وَأَخْبَرَنِي وَهْبٌ، عَنِ ابْنِ وَضَّاحٍ، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ عُبَادَةَ قَالَ: كُلُّ مَنْ أَدْرَكْتُ مِنَ الْمَشَايِخِ: مَالِكٍ وَسُفْيَانَ وَفُضَيْلِ بْنِ عِيَاضٍ وَعِيسَىٰ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَوَكِيعٍ؛ كَانُوا يَقُولُونَ: النُّزُولُ حَقٌّ».

وقال ابن القيِّم - كما في «مختصر الصَّواعق المرسلة» (ص ٤٦٨ - ط: دار الحديث) -: «وَقَالَ مَالِكٌ: وَلِهَذَا أَمْضِ الْحَدِيثَ كَمَا وَرَدَ بِلَا كَيْفٍ وَلَا تَحْدِيدٍ، إِلَّا بِمَا جَاءَتْ بِهِ الْآثَارُ، وَبِمَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، يَنْزِلُ كَيْفَ شَاءَ، بِقُدْرَتِهِ وَعِلْمِهِ وَعَظَمَتِهِ، أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ».

قال د. سعود الدَّعجَان في «منهج الإمام مالك في إثبات العقيدة» (ص٢٥٤): «وأخيرًا أقول: لو صحَّت هذه الرِّواية عن مالكٍ - وهو القول بأنَّ النزول: نزول أمره ورحمته -؛ فإنَّ لها محملًا حسنًا لا يخالف الإيمان بحقيقة النزول له سبحانه كما يليق بجلاله وعظمته؛ وذلك لما عُرِف عن الإمام

مالك من اتِّباع الكتاب والسُّنَّة ومنهج الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، والتحذير ممَّا يخالف ذلك، وهذا المعنىٰ المحتمل: أنَّ الإمام مالكًا يقصد أنَّ نزول الربِّ إلىٰ سماء الدنيا يصاحبه الرحمة والعفو والاستجابة، وذلك من أمره».

وقال ابن عبد البرِّ في «التمهيد» (٧/ ١٤٣، ١٤٤): «وَقَدْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُٱللَّهُ؛ عَلَىٰ مَعْنَىٰ: أَنَّهُ تَتَنَزَّلُ رَحْمَتُهُ وَقَضَاؤُهُ بِالْعَفْوِ وَالِاسْتِجَابَةِ، وَذَلِكَ مِنْ أَمْرِهِ؛ أَيْ: أَكْثَرُ مَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَاللهُ أَعْلَم».

وقال ابن القيِّم - كما في «مختصر الصواعق المرسلة» (ص٤٥٢/ ط دار الحديث) -: «وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: يَأْتِي أَمْرُهُ وَيَنْزِلُ رَحْمَتُهُ. فَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ إِذَا نَزَلَ وَأَتَىٰ حَلَّتْ رَحْمَتُهُ وَأَمْرُهُ؛ فَهَذَا حَقٌّ. وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ النُّزُولَ وَالْمَجِيءَ وَالْإِتْيَانَ لِلرَّحْمَةِ وَالْأَمْرِ لَيْسَ إِلَّا؛ فَهُوَ بَاطِلٌ مِنْ وُجُوهٍ عَدِيدَةٍ قَدْ تَقَدَّمَتْ، وَنَزِيدُهَا وُجُوهًا أُخَرَ:

مِنْهَا أَنْ يُقَالَ: أَتُرِيدُونَ رَحْمَتَهُ وَأَمْرَهُ صِفَتَهُ الْقَائِمَةَ بِذَاتِهِ؟ أَمْ مَخْلُوقًا مُنْفَصِلًا سَمَّيْتُمُوهُ رَحْمَةً وَأَمْرًا؟ فَإِنْ أَرَدْتُمُ الْأَوَّلَ فَنُزُولُهُ يَسْتَلْزِمُ نُزُولَ الذَّاتِ وَمَجِيئَهَا قَطْعًا، وَإِنْ أَرَدْتُمُ الثَّانِي كَانَ الَّذِي يَنْزِلُ وَيَأْتِي لِفَصْلِ الْقَضَاءِ مَخْلُوقًا مُحْدَثًا لَا رَبَّ الْعَالَمِينَ، وَهَذَا مَعْلُومُ الْبُطْلَانِ قَطْعًا، وَهُوَ تَكْذِيبٌ صَرِيحٌ لِلْخَبَرِ؛ فَإِنَّهُ يَصِحُّ مَعَهُ أَنْ يُقَالَ: لَا يَنْزِلُ إِلَىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا، وَلَا يَأْتِي لِفَصْلِ الْقَضَاءِ، وَإِنَّمَا الَّذِي يَنْزِلُ وَيَأْتِي غَيْرُهُ.

وَمِنْهَا: كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ الْمَخْلُوقُ: «**لَا أَسْأَلُ عَنْ عِبَادِي غَيْرِي**»، وَيَقُولُ: «**مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرُ لَهُ؟**»، وَنُزُولُ رَحْمَتِهِ وَأَمْرِهِ مُسْتَلْزِمٌ لِنُزُولِهِ سُبْحَانَهُ وَمَجِيئِهِ، وَإِثْبَاتُ ذَلِكَ لِلْمَخْلُوقِ مُسْتَلْزِمٌ لِلْبَاطِلِ الَّذِي لَا يَجُوزُ نِسْبَتُهُ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ، مَعَ رَدِّ خَبَرِهِ صَرِيحًا.

وَمِنْهَا: أَنَّ نُزُولَ رَحْمَتِهِ وَأَمْرِهِ لَا يَخْتَصُّ بِالثُّلُثِ الْأَخِيرِ، وَلَا بِوَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ، يَنْزِلُ أَمْرُهُ وَرَحْمَتُهُ فَلَا تَنْقَطِعُ رَحْمَتُهُ وَلَا أَمْرُهُ عَنِ الْعَالَمِ الْعُلْوِيِّ وَالسُّفْلِيِّ طَرْفَةَ عَيْنٍ».

الفِرْية الثَّانية: نُسب إليه القول بجواز التوسُّل برسول الله ﷺ عند قبْره:

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «اقتضاء الصراط المسْتَقيم» (٢/ ٢٨٥)**:

«وقال مالك - فيما ذكره إسماعيل بن إسحاق في «المبسوط»، والقاضي عياض وغيرهما -: لا أرىٰ أن يقف عند قبر النبي ﷺ ويدْعو، ولكن يسلِّم ويمضِي. وقال أيضًا في «المبسوط»: لا بأس لمن قدم من سفر أو خرج أن يقف علىٰ قبر النبيِّ ﷺ فيصلِّي عليه ويدْعو لأبي بكر وعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا. فقيل له: فإن ناسًا من أهل المدينة لا يقدمون من سَفَرٍ ولا يريدونه، يفعلون ذلك في اليوم مرَّة أو أكثر عند القبر، فيسلِّمون ويدعون ساعةً. فقال: لم يبلغني هذا عن أحدٍ من أهل الفِقْه ببلدنا، ولا يُصْلِحُ آخرَ هذه الأمَّة إلا ما أصلح أولها، ولم يبلغني عن أوَّل هذه الأُمَّة وصدرها أنَّهم كانوا يفعلون ذلك.

ويُكرَهُ، إلا لمن جاء من سفر أو أراده.

وقدْ تقدَّم في ذلك من الآثار عن السلف والْأئمَّة ما يوافق هذا ويؤيِّدُه؛ من أنهم كانوا إنما يستحبُّون عند قبره ما هو من جِنْسِ الدعاءِ له والتحيَّة: كالصلاة والسلام. ويكرهون قصده للدعاء، والوقوف عنده للدعاء، ومن يُرخِّص منهم في شيء من ذلك فإنه إنَّما يرخِّصُ فيما إذا سلَّمَ عليه ثم أراد الدعاء، أن يدعو مستقبلًا القبلة؛ إما مستدبرًا القبر وإما منحرفًا عنه، وهو أن يستقبل القبلة ويدعو، ولا يدعو مستقبل القبر، وهكذا المنقول عن سائر الأئمَّة.

ليس في أئمَّة المسلمين من استحبَّ للمرء أن يستقبل قبر النبيِّ ﷺ، ويدعو عنده، وهذا الذي ذكرناه عن مالك والسلف يبيِّنُ حقيقة الحكاية المأثورة عنه، وهي الحكاية التي ذكرها القاضي عياض عن محمَّد بْنِ حميد قال: «ناظر أبو جعفر أميرُ المؤمنين مالكًا في مسجد الرسول ﷺ، فقال له مالك: يا أمير المؤمنين، لا ترفع صوتك في هذا المسجد؛ فإنَّ الله تعالىٰ أدَّب قومًا فقال: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢] الآية، ومدح قومًا فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٣] الآية، وذمَّ قومًا فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ۝٤﴾ [الحجرات: ٤] الآية، وإن حُرْمَتَهُ ميِّتًا كحرمتِهِ حيًّا.

فاسْتَكَانَ أبو جعفر، وقال: يا أبا عبد الله، أستقبل القبلة وأدعو، أم

أستقبل رسول الله ﷺ؟ فقال: ولم تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم إلىٰ الله يوم القيامة؟ بل استقبله واستشفع به، فيشفِّعُه الله. وقال الله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٦٤] الآية.

فهذه الحكاية علىٰ هذا الوجه إمَّا أن تكون ضعيفة، أو مغيَّرة، وإمَّا أنْ تفسَّر بما يوافق مذهبَهُ؛ إذْ قد يُفهم منها ما هو خلاف مذهبه المعروف بنقل الثقات من أصحابه؛ فإنَّه لا يختلف مذهبه أنه لا يستقبل القبر عند الدعاء، وقد نصَّ علىٰ أنه لا يقف عند الدعاءِ مطْلقًا، وذكر طائفة من أصحابه أنه يدنو من القبر، ويسلِّم علىٰ النبيِّ ﷺ، ثم يدعو مستقبل القبلة، ويوليه ظهره. وقيل: لا يوليه ظهره. فاتَّفقوا في استقبال القبلة، وتنازعوا في تولية القبر ظهره وقت الدعاء.

ويشبه - والله أعلم - أن يكون مالكٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ سُئل عن استقبال القبر عند السَّلام عليه، وهو يسمِّي ذلك دعاءً؛ فإنَّه قد كان من فقهاء العراق من يرىٰ أنه عند السلام عليه يستقبل القبلة أيضًا، ومالك يرىٰ استقبال القبر في هذه الحال... وكما قال في رواية ابن وهب عنه: «إذا سلَّم علىٰ النبيِّ ﷺ يقِفُ ووجهه إلىٰ القبر لا إلىٰ القبلة، ويدنو ويسلِّم ويدْعُو، ولا يمس القبر بيده، وقد تقدَّم قولُهُ: إنَّه يصلي عليه ويدعو له»».

وقال محمَّدُ بن أحمَدَ بن عبد الهادي في «الصَّارِم المُنْكِي في الردِّ علىٰ السُّبْكِي» (ص٢٥٩): «المعروف عن مالكٍ: أنَّه لا يستقبل القبر عند الدعاء. وهذه الحكاية التي ذكرها القاضي عياض ورواها بإسناده عن مالكٍ؛ ليست بصحيحةٍ عنْه، وقد ذكر المعتَرِض في موضع من كتابه أنَّ إسنادها إسنادٌ جيِّد، وهو مخطئٌ في هذا القول خطأً فاحشًا، بل إسنادها إسنادٌ ليس بجيِّد، بل هو إسناد مظْلمٌ منقطعٌ، وهو مشتمل علىٰ من يُتَّهَمُ بالكذب، وعلىٰ من يُجهل حاله، وابن حميد هو محمَّد بن حميد الرازي، وهو ضعيف كثير المناكير غير محتجٍّ بروايته، ولم يسمع من مالك شيئًا، ولم يلْقَه، بل روايته عنه منقطعة غير متَّصلَةٍ، وقد ظنَّ المعترض أنه أبو سفيان محمَّد بن حميد المعمري، أحد الثقات المخرَّج لهم في «صحيح مسلم». قال: فإن الخطيب ذكره في الرواة عن مالك.

وقد أخطأ فيما ظَنَّهُ خطأً فاحشًا، ووهم وهمًا قبيحًا؛ فإن محمد بن حميد المعمري رجل متقدِّم لم يدركه يعقوب بن إسحاق بن أبي إسرائيل راوي الحكاية عن ابن حميد، بل بينهما مَفَازَةٌ بعيدةٌ، وقد روىٰ المعمري عن هشام بن حسَّان ومعمر الثوري، وتوفي سنة اثنتين وثمانين ومائة، قبل أن يولد يعقوب بن إسحاق بن أبي إسرائيل. وأمَّا محمَّدُ بْن حميد الرازي فإنَّه في طبقة الرُّواة عن المعمري؛ كابن خَيْثمة، وابن نُمَير، وعمرو الناقد

وغيرهم، وكانت وفاته سنة ثمانٍ وأربعين ومائتين؛ فرواية يعقوب بن إسحاق عنه مُمْكِنةٌ، بخلاف روايته عن المعمري؛ فإنَّها غير ممكنةٍ.

وقد تُكُلِّمَ في محمد بن حميد الرازي – وهو الذي رويت عنه هذه الحكاية – من غير واحد من الأئمَّة، ونَسَبَهُ بعضهم إلىٰ الكذِب، قال يعقوب بن شيبة الدوسي: محمد بن حميد الرازي كثير المناكير. وقال البخاري: حديثه فيه نظر. وقال النَّسائي: ليْس بثقةٍ. وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: رديءُ المذْهَب غيرُ ثقةٍ. وقال فضلك الرازي: عندي عن ابن حميد خمسون ألف حديثٍ، لا أحدِّثُ عنه بحرْفٍ. وقال أبو العبَّاسِ أحمد بن محمَّد الأزهري: سمعت إسحاق بن منصور يقول: أشهد علىٰ محمَّد بن حميد وعبيد بن إسحاق العطَّار بين يدي الله أنهما كذَّابان.

وقال صالحُ بن محمَّدٍ الحافظُ: كان كلُّ ما بلغه من حديث سفيان يحيله علىٰ مهران، وما بلغه من حديث منصور يحيله علىٰ عمرو بن (أبي) قيس، وما بلغه من حديث الأعمش يحيله علىٰ مثل هؤلاء وعلىٰ عنبسة. ثم قال: كل شيء كان يحدثنا ابن حميد كنا نتَّهِمُه فيه.

وقال في موضع آخر: كانت أحاديثه تزيد، وما رأيتُ أحدًا أجرأ علىٰ الله منه، كان يأخذ أحاديث النَّاس فيقلب بعضَهَا علىٰ بعضٍ.

وقال في موضع آخر: ما رأيت أحدًا أَحْذَقَ بالكذب من رجلين: سليمان

الشاذكوني، ومحمد بن حميد الرازي؛ كان يحفظ حديثه كلَّهُ، وكان حديثه كلَّ يوم يزيدُ.

وقال أبو القاسم عبدُ الله بن محمَّد بن عبد الكريم الرازي، ابن أخي أبي زرعة: سألت أبا زرعة عن محمَّدِ بن حميد؛ فَأَوْمَأَ بِأُصْبُعِهِ إلىٰ فمه. فقلتُ له: كان يكذب؟ فقال برأسه: نعم.

فقلتُ له: (كان) قد شاخ، لعله يُعمَلُ عليه ويدلَّس عليه؟ فقال: لا - بُنَيَّ - كان يتعمَّد. وقال أبو حاتم الرازي: حضرت محمد بن حميد وحضره عون بن جرير، فجعل ابن حميد يحدِّث بحديث عن جرير فيه شعر؛ فقال عون: ليس هذا الشعر في الحديث، إنَّما هو من كلام أَبِي. فتغافل ابن حميد فمرَّ فيه.

وقال أبو نعيم عبْد المَلِك بن محمد بن عدي: سمعت أبا حاتم محمد بن إدريس الرازي في منزله، وعنده عبد الرحمن بن يوسف بن خراش، وجماعة من مشايخ أهل الرأي وحفَّاظهم للحديث، فذكروا ابن حميد؛ فأجمعوا علىٰ أنه ضعيف في الحديث جدًّا، وأنه يحدِّثُ بما لم يسمعه، وأنه يأخذ أحاديث لأهل البصرة والكوفة فيحدِّث بها عن الرازيِّين. وقال ابن عبَّاس بن سعيد: سمعت داود بن يحيىٰ يقول: حدَّثَنا عنه - يعني محمد بن حميد - أبو حاتم قديمًا، ثمَّ تركه بآخِرَةٍ. قال: سمعت عبد الرحمن بن

يوسف بن خراش، يقول: حدثنا ابن حميد، وكان - والله - يكْذِبُ.

وقال أبو حاتم بن حبَّان البُسْتِي في كتاب «الضعفاء»: محمَّد بن حميد الرازي، كنيته أبو عبد الله: يروي عن ابن المبارك وجرير، حدثنا عنه شيوخنا، مات سنة ثمان وأربعين ومائتين، كان ممَّن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات، ولا سيَّما إذا حدَّثَ عن شيوخ بلده، سمعت إبراهيم بن عبد الواحد البغدادي يقول: قال صالح بن أحمد بن حنبل: كنت يومًا عند أبي، إذْ دَقَّ عليه الباب، فخرجت فإذا أبو زرعة ومحمد بن مسلم بن واره يستأذنان علىٰ الشيخ، فدخلت وأخبرته؛ فأذن لهما فدخلوا وسلموا عليه، فأمَّا ابن واره فباس يده، فلم يُنْكِرْ عليه ذلك، وأمَّا أبو زرعة فصافحه، فتحدَّثوا ساعة، فقال ابن واره: يا أبا عبد الله، إن رأيت تذكر حديث أبي القاسم بن أبي الزناد. فقال: نعم، حدَّثنا أبو القاسم ابن أبو الزناد عن إسحاق بن حازم، عن ابن مقسم - يعني: عبيد الله -، عن جابر بن عبد الله، أنَّ النبيَّ ﷺ سُئل عن ماء البحر؟ فقال: «**الطَّهُورُ ماؤهُ، الحَلالُ مَيْتَتُهُ**». وقام، فقالوا: ما له؟ قلنا: شكَّ في شيء. ثم خرج والكتاب بيده فقال في كتابه: «**مِيِّتُهُ**»، بتاء واحدة، والناس يقولون: «**مَيْتَتُهُ**»، ثم تحدثوا ساعة، فقال له ابن واره: يا أبا عبد الله، رأيت محمَّد بن حميد؟ قال: نعم. قال: كيف رأيت حديثه؟ قال: إذا حدَّث عن العراقيين يأتي بأشياء

مستقيمة، وإذا حدَّثَ عن أهل بلده مثل إبراهيم بن المختار وغيره؛ أتىٰ بأشياء لا تُعْرف، لا يدرىٰ ما هي.

قال: فقال أبو زرعة وابن واره: صحَّ عندنا أنه يكذب. قال: فرأيت أبي بعد ذلك إذا ذكر ابن حميد نَفَضَ يدَهُ.

وقال العقيلي في كتاب «الضعفاء»: حدثني إبراهيم بن يوسف، قال: كتب أبو زرعة ومحمَّد بن مسلم عن محمد بن حميد حديثًا كثيرًا، ثم تركا الرواية عنه.

وقال الحاكم أبو أحمد في كتاب «الكنىٰ»: أبو عبد الله محمد بن حميد الرازي ليس بالقوي عندهم، تركه أبو عبد الله بن يحيىٰ الذهلي، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة.

فإذا كانت هذه حال محمد بن حميد الرَّازي عند أئمَّة هذا الشأنِ، فكيف يقال في حكايةٍ رواها منقطعةً: إسنادها جيِّد. مع أن في طريقها إليه من ليس بمعروف؟!

وقد قال المعترض بعد أن ذكر هذه الحكاية، وتكلَّم علىٰ رواتها: فانظر هذه الحكاية وثقة رواتها، وموافقتها لما رواه ابن وهب عن مالك. هكذا قال! والذي حمله علىٰ ارتكاب هذه السقطة قِلَّةُ علمه ومتابعته هواه، نسأل الله التوفيق.

والذي ينبغي أن يقال: فانظر هذه الحكايةَ وضعفها وانقطاعها ونكارتها، وجهالة بعض رواتها، ونسبة بعضهم إلىٰ الكذب، ومخالفتها لِمَا ثبتَ عن مالكٍ وغيره مِنَ العلماءِ»[1] اهـ.

✐ **ثالثًا: الإمام أبو عبد الله محمَّد بنُ إدريس الشَّافعي (ت ٢٠٤ هـ):**

اتُّهم رَحِمَهُ ٱللَّهُ **بتُهَمٍ؛ منها:**

١- التَّنجيم:

قال السبكي في «طبقات الشافعيَّة»(١/ ٢٤٣): «واعلم أنه قد يعترض معترِضٌ علىٰ نظر هذا الإمام في النُّجوم، ويجيب مجيبٌ أنَّ هذا كان في حداثة سِنِّه. وليس هذا بجواب، والخَطْبُ في مسألة النظر في النجوم جليل عسير، وجماع القول: أن النظر فيه لمن يحبُّ إحاطةً بما عليه أهله غير منكر، أما اعتقاد تأثيره وما يقوله أهله؛ فهذا هو المنكر، ولم يقل بحلِّه الشافعي ولا غيره» اهـ.

وأحسن من هذا التقرير ما قاله العلَّامة ابن القيِّم في «مفتاح دار السعادة» (٣/ ٢٤٥): «... وأمَّا ما نسبه إلىٰ الشافعي من حُكمه بالنجوم علىٰ عمر ذلك المولود(!) فلقد نسب إلىٰ الشافعي هذا العلم، وحكمه فيه بأحكام لَيَعْجَز

---

(١) وانظر «الصواعق المرسلة الشهابية علىٰ الشُّبه الداحضة الشامية» (٦/ ٢٣٢- مجموع مؤلفات الشيخ عبد السلام بن بَرْجس).

عن مثله أئمة التنجيم، وأظنُّ الذي غرَّه في ذلك أبو عبد الله الحاكم؛ فإنَّه صنَّفَ في مناقب الشافعي كتابًا كبيرًا، وذكر علومه في أبواب، وقال: الباب الرابع والعشرون: في معرفته تسيير الكواكب من علم النجوم. وذكر فيه حكايات عن الشافعي تدلُّ علىٰ تصحيحه لأحكام النجوم، وكان هذا الكتاب وقع للرازي فتصرَّف فيه وزاد ونقص، وصنَّف «مناقب الشافعي» من هذا الكتاب، علىٰ أن في كتاب الحاكم من الفوائد والآثار ما لم يُلمَّ به الرازي، والذي غرَّ الحاكم من هذه الحكايات تساهله في إسنادها، وأن الصحيح عنه من ذلك ما كانت العرب تعرفه من علم المنازل والاهتداء بالنجوم في الطرقات، وهذا هو الثابت الصحيح بأصحِّ إسناد إليه ... وتنزيه الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن هذا هو الذي ينبغي أن يكون من مناقبه، فأمَّا أن يذكر في مناقبه أنه كان منجِّمًا يرىٰ القول بأحكام النجوم وتصحيحها؛ فهذا فعل من يَذُمُّ بما يظنُّه مدحًا؟» اهـ.

٢- اتُّهم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالتبرُّك بأبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أصلُ هذِهِ التهمة: ما أخرجه الخَطِيب البغدادي بسنده (١/ ١٢٣) عن عليِّ بن ميمونٍ قال:... سمعتُ الشافعيَّ يقول: إنِّي لأتبَرَّكُ بأبي حنيفة، وأجيء إلىٰ قبره في كلِّ يوم – يعني: زائرًا –، فإذا عرضت لي حاجة صلَّيْت ركعتين، وجئت إلىٰ قبره، وسألت الله تعالىٰ الحاجة عنده، فما تبعد عني

حتىٰ تُقضىٰ.

قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «اقتضاء الصِّراط المستَقِيم» (١/ ٦٩٢، ٦٩٣): «فكيف – والحمد لله - لا ينقل هذا عن إمام معروف، ولا عالم متَّبع، بل المنقول في ذلك إمَّا أن يكون علىٰ صاحبه؛ مثل ما حكىٰ بعضهم عن الشافعيِّ أنه قال: «إني إذا نزلت بي شدَّةٌ أجيء فأدعو عند قبر أبي حنيفة فأجاب. أو كلامًا هذا معناه، وهذا كذلك معلوم كذبه بالاضطرار عند من له معرفة بالنقْلِ؛ فإنَّ الشافعي لمَّا قدم بغداد لم يكن ببغداد قبر ينتاب للدعاء عنده البتَّة، بل ولم يكن هذا علىٰ عهد الشافعِيِّ معروفًا.

وقد رأىٰ الشافعي بالحجاز واليمن والشام والعراق ومصر من قبور الأنبياء والصحابة والتابعين من كان أصحابها عنده وعند المسلمين أفضل من أبي حنيفة وأمثاله من العلماء، فما باله لم يتوخَّ الدعاء إلَّا عنده؟!

ثم أصحاب أبي حنيفة الذين أدركوه - مثل أبي يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد وطبقتهم - لم يكونوا يتحرَّون الدُّعاء لا عند قبر أبي حنيفة ولا غيره.

ثم قد تقدَّم عند الشافعي ما هو ثابت في كتابه من كراهة تعظيم قبور المخلوقين؛ خشية الفتنة بها.

وإنَّما يضَعُ مثل هذه الحكايات من يَقِلُّ علمُه ودينُه، وإمَّا أن يكون

المنقول من هذه الحكايات عن مجهول لا يعرف.

ونحن لو روي لنا مثل هذه الحكايات الْمُسَيَّبَةِ، أحاديثُ عمَّن لا ينطق عن الهوىٰ؛ لما جاز لنا التمسُّك بها حتىٰ تثبت، فكيف بالمنقول عن غيره؟!» اهـ.

وقال الشيخ سليمان بن سحمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الصواعق المرسلة الشهابِيَّة علىٰ الشبه الداحضة الشامية» (٦/ ٢٦٠- مجموع مؤلفات عبد السلام برجس)[1] في الردِّ علىٰ الشبهة نفسها: «والجواب أن يقال لهذا الجاهل البَلِيد: كيف يثبت دين الله تعالىٰ بمثل هذه الأقوال الكاسدة، والشُّبَهِ المعتلَّة الفاسدة؟! أيظنُّ أن كلَّ أحد يروج عليه الباطل، ويشتبه عليه العاطل؟! كلا فإنَّ لله رجالًا ينفون عن دينه زيغ المبطلين، وتحريف الملحدين»، ثم ذكر كلام شيخ الإسلام ابن تيميَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقال الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الضعيفة» (١/ ٧٨) عن إسناد هذه الواقعة: «فهذه رواية ضعيفة، بل باطلة؛ فإنَّ عُمَر بن إسحاق غير معروف، وليس له ذكر في شيء من كتب الرِّجال ويحتمل أن يكون هو عَمْرو - بفتح العين - بن إسحاق بن إبراهيم بن حميد بن السكن، أبو محمد التونسي،

(١) وقد ألَّفه في الرد علىٰ «محمد عطا الكسم» - أحد فقهاء الأحناف - في كتابه «الأقوال المرضية في الرد علىٰ الوهَّابية».

وقد ترجمه الخطيب (١٢/ ٢٢٦)، وذكر أنَّه بخاريٌّ قدم بغداد حاجًّا سنة (٣٤١هـ)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، فهو مجهولُ الحال؛ إذ إنَّ وفاة شيخه علي بن ميمون سنة (٢٧٤هـ) علىٰ أكثر الأقوال، فبين وفاتَيْهِما نحو مائة سنة، فيبعد أن يكون قد أدركه. وعلىٰ كل حال: فهي رواية ضعيفة لا يقوم علىٰ صحَّتها دليلٌ» اهـ.

✍**رابعًا: الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

اتُّهم بأنه يقول: لفظي بالقرآن مخلوق. فألَّف كتابه: «خلق أفعال العباد والرد علىٰ الجهميَّة»، في إبطال هذه الفِرْية.

والقول باللفظ هو أحد أقوال الجهميَّة الثلاثة التي أنكرها الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ كما في «سيرة أحمد» لصالح ولده (ص١٣٧ - المكتبة الإسلامية): «قَالَ أَبُو الْفضل: سَمِعتُ أبي يَقُول: افْتَرَقت الْجَهْمِية علىٰ ثَلَاثِ فِرَقٍ:

- **فرقة قَالُوا:** الْقُرْآن مَخْلُوق.

- **وَفرْقَة قَالُوا:** كَلَام الله. وتسكت.

- **وَفرْقَة قَالُوا:** لفظنا بالقرآن مَخْلُوق».

۞ **واشتدَّ نكير أحمد على مَن يقول باللفظ:**

«**قَالَ أَبُو الْفضل:** قلت لأبي: مَن قَالَ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوق. يُكلَّم؟

قَالَ: هَذَا لا يكلَّم، وَلا يُصلَّىٰ خَلفه، وإنْ صلَّىٰ رجلٌ أعَاد.

قَالَ أَبُو الْفضل: سَأَلَ يَعْقُوبُ بن إِبْرَاهِيم الدروقي أَبِي عَمَّن قَالَ: لَفظه بِالْقُرْآنِ مَخْلُوق. كَيفَ يَقُول فِي هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: لا يُكلَّم هَؤُلَاءِ، وَلَا يُتكلَّم فِي هَذَا، الْقرآن كَلَام الله غير مَخْلُوق؛ علىٰ كل جِهَة، وعَلىٰ كل وَجه، وعَلىٰ أَي حَالٍ».

قلت: والبخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بريءٌ من هذه التهمة الباطِلَةِ براءةَ الذئْب مِن دم ابن يعقوب.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «**السير**» (١١/ ٥١٠): «وَأَمَّا البُخَارِيُّ فَكَانَ مِنْ كِبَارِ الأَئِمَّةِ الأَذْكِيَاءِ، فَقَالَ: مَا قُلْتُ: أَلفَاظُنَا بِالقُرْآنِ مَخْلُوقَةٌ، وَإِنَّمَا حَرَكَاتُهُم وَأَصْوَاتُهُم وَأَفْعَالُهُم مَخْلُوقَةٌ، وَالقُرْآنُ المَسْمُوعُ المَتْلُوُّ المَلْفُوظُ المَكْتُوبُ فِي المَصَاحِفِ كَلَامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ.

وَصَنَّفَ فِي ذَلِكَ كِتَابَ «أَفْعَالِ العِبَادِ» مُجَلَّدًا، فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ طَائِفَةٌ، وَمَا فَهِمُوا مَرَامَه؛ كَالذُّهْلِيِّ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَأَبِي حَاتِمٍ، وَأَبِي بَكْرٍ الأَعْيَنِ، وَغَيْرِهِم».

قلتُ: وهذا نصُّ كلام البخاري في كتابه «خلق أفعال العباد، والرد علىٰ الجهمية وأصحاب التعطيل»؛ حيثُ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ - كما في (٤٨- ط: المعارف) (ص٦٩- ط: ابن عفان) -: «فَأَمَّا الْمِدَادُ وَالرَّقُّ وَنَحْوُهُ؛ فَإِنَّهُ خَلْقٌ، كَمَا أَنَّكَ تَكْتُبُ: ﴿اللهُ﴾، فَاللهُ فِي ذَاتِهِ هُوَ الْخَالِقُ، وَخَطُّكَ وَاكْتِسَابُكَ

مِنْ فِعْلِكَ خَلْقٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ دُونَ اللهِ يَصْنَعُهُ وَهُوَ خَلْقٌ، وَقَالَ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، وَقَالَ: ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴿٤﴾﴾ [الزخرف: ٤]، وَقَالَ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ ﴿٢٢﴾﴾ [البروج: ٢٢]».

وفي (ص١١٥- ط: المعارف) (ص٢٢٣- ط: ابن عفان): «وَقَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]، فَذَلِكَ كُلُّهُ مِمَّا أَمَرَ بِهِ، وَلذلكَ قَالَ: ﴿أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، فَالصَّلَاةُ بِجُمْلَتِهَا طَاعَةُ اللهِ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ مِنْ جُمْلَةِ الصَّلَاةِ، فَالصَّلَاةُ طَاعَةُ اللهِ، وَالْأَمْرُ بِالصَّلَاةِ قُرْآنٌ، وَهُوَ مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ، مَحْفُوظٌ فِي الصُّدُورِ، مَقْرُوءٌ عَلَىٰ اللِّسَانِ، وَالْقِرَاءَةُ وَالْحِفْظُ وَالْكِتَابَةُ مَخْلُوقٌ، وَمَا قُرِئَ وَحُفِظَ وَكُتِبَ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ أَنَّ النَّاسَ يَكْتُبُونَ: ﴿اللهُ﴾، وَيَحْفَظونَهُ وَيَدْعُونَهُ، فَالدُّعَاءُ وَالْحِفْظُ وَالْكِتَابَةُ مِنَ النَّاسِ مَخْلُوقٌ، وَلَا شَكَّ فِيهِ، وَالْخَالِقُ: اللهُ بِصِفَتِهِ.

وَيُقَالُ لَهُ: أَتَرَىٰ الْقُرْآنَ فِي الْمَصَاحَفِ؟ فَإِنْ قَالَ: نَعَمْ. فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ مِنْ صِفَاتِ اللهِ مَا يُرَىٰ فِي الدُّنْيَا، وَهَذَا رَدٌّ لِقَوْلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ فِي الدُّنْيَا ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وَإِنْ قَالَ: يَرَىٰ كِتَابَةَ الْقُرْآنِ. فَقَدْ رَجَعَ إِلَىٰ الْخَلْقِ، وَيُقَالُ لَهُ: هَلْ تُدْرِكُ الْأَبْصَارُ إِلَّا اللَّوْنَ؟ فَإِنْ قَالَ: لا. قِيلَ لَهُ: وَهَلْ يَكُونُ اللَّوْنُ إِلَّا فِي الْجِسْمِ؟ فَإِنْ قَالَ: نَعَمْ. فَقَدْ زَعَمَ

أَنَّ الْقُرْآنَ جِسْمٌ يُرَىٰ».

وقال الذهبي في ترجمة البخاري في «السِّيَر» (١٢/ ٤٥٧): «وَقَدْ قَالَ البُخَارِيُّ فِي الحِكَايَةِ الَّتِي رَوَاهَا غُنْجَارٌ فِي «تَارِيخِهِ»: حَدَّثَنَا خَلَفُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ إِسْمَاعِيلَ، سَمِعْتُ أَبَا عَمْرٍو أَحْمَدَ بنَ نَصْرٍ النَّيْسَابُورِيَّ الخَفَّافَ بِبُخَارَىٰ يَقُولُ: كُنَّا يَوْمًا عِنْدَ أَبِي إِسْحَاقَ القَيْسِيِّ، وَمَعَنَا مُحَمَّدُ بنُ نَصْرٍ المَرْوَزِيُّ، فجَرَىٰ ذِكْرُ مُحَمَّدِ بنِ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيِّ، فَقَالَ مُحَمَّدُ بنُ نصرٍ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَنْ زَعَمَ أَنِّي قُلْتُ: لَفظِي بِالقُرْآن مَخْلُوقٌ. فَهُوَ كَذَّابٌ؛ فَإِنِّي لَمْ أَقُلْهُ.

فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ، قَدْ خَاضَ النَّاسُ فِي هَذَا وَأَكْثَرُوا فِيهِ.

فَقَالَ: لَيْسَ إِلَّا مَا أَقُولُ.

قَالَ أَبُو عَمْرٍو الخَفَّافُ: فَأَتَيْتُ البُخَارِيَّ، فَنَاظرتُهُ فِي شيءٍ مِنَ الأَحَادِيثِ حَتَّىٰ طَابَتْ نَفْسُهُ فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ، هَاهُنَا أَحَدٌ يحكِي عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ هَذِهِ المَقَالَة.

فَقَالَ: يَا أَبَا عَمْرٍو، احْفَظْ مَا أَقُولُ لَكَ: مَنْ زَعَمَ مِنْ أَهْلِ نَيْسَابُورَ وَقُومس وَالرَّيِّ وَهَمَذَان وَحلوَانَ وَبَغْدَادَ وَالكُوفَةِ وَالبَصْرَةِ وَمَكَّةَ وَالمَدِينَةِ؛ أَنِّي قُلْتُ: لَفْظِي بِالقُرْآنِ مَخْلُوقٌ. فَهُوَ كَذَّابٌ؛ فَإِنِّي لَمْ أَقُلْهُ، إِلَّا أَنِّي قُلْتُ: أَفْعَالُ العِبَادِ مَخْلُوقَةٌ».

قلتُ: هكذا حكم البخاريُّ علىٰ كل من قال عنه: إنه يقول: «لَفْظِي

بِالقُرْآنِ مَخْلُوقٌ»، أنَّه كذَّاب، يكذب عليه.

وإليك بداية قصة اللفظيَّة، وإنكار الإمام أحْمدَ عليهم:

قال الذهبي في «السير» (١١/ ٢٨٩): «لأَبِي عَبْدِ اللهِ فِي مَسْأَلَةِ اللَّفْظِ نُقُولٌ عِدَّةٌ، فَأَوَّلُ مَنْ أَظْهَرَ مَسْأَلَةَ اللَّفْظِ: حُسَيْنُ بنُ عَلِيٍّ الكَرَابِيسِيُّ، وَكَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ العِلْمِ، وَوَضَعَ كِتَابًا فِي المُدَلِّسِينَ، يَحُطُّ عَلَىٰ جَمَاعَةٍ، فِيهِ: أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ مِنَ الخَوَارِجِ، وَفِيهِ أَحَادِيثُ يُقَوِّي بِهِ الرَّافِضَةَ.

فَأُعلِمَ أَحْمَدُ؛ فحذَّرَ مِنْهُ، فَبلغَ الكَرَابِيسِيَّ؛ فَتَنَمَّرَ، وَقَالَ: لَأَقُولَنَّ مَقَالَةً حَتَّىٰ يَقُولَ ابْنُ حَنْبَلٍ بِخِلَافِهَا، فَيكْفُرَ. فَقَالَ: لَفْظِي بِالقُرْآنِ مَخْلُوقٌ.

فَقَالَ المَرُّوذِيُّ فِي كِتَابِ «القَصَصِ»: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لأَبِي عَبْدِ اللهِ؛ أَنَّ الكَرَابِيسِيَّ قَالَ: لَفْظِي بِالقُرْآنِ مَخْلُوقٌ. وَأَنَّهُ قَالَ: أَقُولُ: إِنَّ القُرْآنَ كَلَامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ مِنْ كُلِّ الجِهَاتِ، إِلَّا أَنَّ لَفْظِي بِهِ مَخْلُوقٌ، وَمَنْ لَمْ يَقُلْ: لَفْظِي بِالقُرْآنِ مَخْلُوقٌ. فَهُوَ كَافِرٌ.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: بَلْ هُوَ الكَافِرُ - قَاتلَهُ اللهُ -، وَأَيَّ شَيْءٍ قَالَتِ الجَهْمِيَّةُ إِلَّا هَذَا؟! وَمَا يَنْفَعُهُ، وَقَدْ نَقَضَ كَلَامُهُ الأَخِيرُ كَلَامَهُ الأَوَّلَ؟!

ثُمَّ قَالَ: أَيْشٍ خَبَرُ أَبِي ثَوْرٍ، أُوَافِقُهُ عَلَىٰ هَذَا؟

قُلْتُ: قَدْ هَجَرَهُ.

قَالَ: أَحسنَ، لَنْ يُفلِحَ أَصْحَابُ الكَلَامِ.

قَالَ عَبْدُ اللهِ بنُ أَحْمَدَ: سُئِلَ أَبِي، وَأَنَا أَسْمَعُ عَنِ اللَّفظيَّةِ وَالواقفَةِ؛ فَقَالَ: مَنْ كَانَ مِنْهُم يُحسنُ الكَلَامَ؛ فَهُوَ جَهْمِيٌّ.

الحَكَمُ بنُ مَعْبَدٍ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ الدَّوْرَقِيُّ، قُلْتُ لأَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ: مَا تَقُولُ فِي هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: لَفْظي بِالقُرْآنِ مَخْلُوقٌ؟

فَرَأَيْتُه اسْتَوَىٰ، وَاجْتَمَعَ، وَقَالَ: هَذَا شرٌّ مِنْ قَوْلِ الجَهْمِيَّةِ.

مَنْ زَعَمَ هَذَا؛ فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ جِبْرِيلَ تَكَلَّمَ بِمَخْلُوقٍ، وَجَاءَ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ بِمَخْلُوقٍ.

فقد كَانَ هَذَا الإِمَامُ لَا يَرَىٰ الخَوضَ فِي هَذَا البَحثِ؛ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَتَذرَّعَ بِهِ إِلَىٰ القَوْلِ بِخَلْقِ القُرْآنِ، وَالكَفُّ عَنْ هَذَا أَوْلَىٰ، آمَنَّا بِاللهِ تَعَالَىٰ وَبِمَلَائِكتِهِ، وَبكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَأَقْدَارِهِ، وَالبَعْثِ، وَالعَرضِ عَلَىٰ اللهِ يَوْمَ الدِّينِ».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «درء تعارض العقل مع النقل» (١/ ٢٥٩): «ولما كانت الجهمية يقولون: إنَّ الله لم يتكلَّم في الحقيقة، بل خلق كلامًا في غيره، ومن أطلق منهم أنَّ الله تكلَّم حقيقة؛ فهذا مراده، فالنزاع بينهم لفظي؛ كان من المعلوم أن القائل إذا قال: هذا القرآن مخلوق. كان مفهوم كلامه أن الله لم يتكلَّم بهذا القُرْآن، وأنه ليس هو كلامه، بل خلَقَه في غيره.

وإذا فسر مراده بأني أردت أنَّ حركات العبد وصوته والمداد مخلوق؛ كان هذا المعني - وإن كان صحيحًا - ليس هو مفهوم كلامه، ولا معنىٰ قوله؛ فإنَّ المسلمين إذا قالوا: هذا القرآن كلام الله. لم يريدوا بذلك أن أصوات القارئين وحركاتهم قائمة بذات الله، كما أنهم إذا قالوا: هذا الحديث حديث رسول الله ﷺ. لم يريدوا بذلك: أنَّ حركات المحدِّث وصوته قامت بذات رسول الله ﷺ...

ثم إنَّ هؤلاءِ صاروا يقولون: هذا القرآن المنزلُ المسموع هو تلاوة القرآن وقراءته، وتلاوة القرآن مخلوقة، وقراءة القرآن مخلوقة.

ويقولون: تلاوتنا للقرآن مخلوقةٌ، وقراءتنا له مخلوقة، ويدخلون في ذلك نفس الكلام المسموع، ويقولون: لفظنا بالقرآن مخلوق. يدخلون في ذلك القرآن الملفوظ المتْلوَّ المسموع.

فأنكر الإمام أحمد وغيره من أئمَّة السنَّة هذا... فلما انتشر ذلك عن أهل السنَّة غلطت طائفة فقالت: لفظنا بالقرآن غير مخلوق، وتلاوتنا له غير مخلوقة. فبدَّعَ الإمام أحمدُ هؤلاء، وأمر بهجرِهِم...

وصنَّف أبو أحمد بن قتيبة في ذلك كتابًا، وقد ذكر أبو بكر الخلال هذا في كتاب «السنة»، وبسط القول في ذلك، وذكر ما صنَّفه أبو بكر المروزي في ذلك، وذكر قصَّة أبي طالب المشهورة التي نقلها عنه أكابر أصحابه؛

كعبد الله وصالح ابنَيْه، والمروزي، وأبي محمد فوران، ومحمد بن إسحاق الصاغني، وغير هؤلاء.

وكان أهل الحديث قد افترقوا في ذلك، فصار طائفة منهم يقولون: لفظنا بالقرآن غير مخلوق. ومرادهم أنَّ القرآن المسموعَ غير مخلوقٍ، وليس مراده صوت العبد، كما يذكر ذلك عن أبي حاتم الرازي، ومحمد بن داود المصيصي، وطوائف غير هؤلاء.

وفي أتباع هؤلاء من قد يدخل صوت العبد أو فعله في ذلك، أو يقف فيه؛ ففهم ذلك بعض الأئمَّة، فصار يقول: أفعال العباد أصواتهم مخلوقة. ردًّا لهؤلاء، كما فعل البخاري ومحمد بن نصر المروزي وغيرهما من أهل العلْمِ والسنَّةِ.

وصار يحصل بسبب كثرة الخوض في ذلك ألفاظ مشتركة، وأهواء للنفوس، حصل بسبب ذلك نوع من الفرقة والفتنة، وحصل بين البخاري وبين محمد بن يحيىٰ الذهلي في ذلك ما هو معروف، وصار قوم مع البخاري؛ كمسلم بن الحجاج ونحوه، وقوم عليه؛ كأبي زرعة وأبي حاتم الرازيَّيْن، وغيرهما...

فمن قال: اللفظ ليس هو الملفوظ، والقول ليس هو المقول. وأراد باللفظ والقولِ المصدرَ؛ كان معنىٰ كلامه أنَّ الحركة ليست هي الكلام

المسموع، وهذا صحيح.

ومن قال: اللفظ هو الملفوظ، والقول هو نفسه المقول. وأراد باللفظ والقول مسمَّىٰ المصدرِ؛ صار حقيقة مراده: أنَّ اللفظ والقول المراد به الكلام المقول الملفوظ هو الكلام المقول الملفوظ، وهذا صحيح.

فمن قال: اللفظ بالقرآن، أو القراءة، أو التلاوة؛ مخلوقة. أو: لفظي بالقرآن، أو تلاوتي. دخل في كلامه نفس الكلام المقروء المتلو، وذلك هو كلام الله تعالىٰ.

وإن أراد بذلك مجرَّدَ فعله وصوته؛ كان المعنىٰ صحيحًا، لكن إطلاق اللفظ يتناول هذا وغيره.

ولهذا قال أحمد في بعض كلامه: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق. يريد به القرآن؛ فهو جهميٌّ. احترازًا عما إذا أراد به فعله وصوته...

ومن قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق، أو تلاوتي؛ دخل في ذلك المصدر الذي هو عمله، وأفعال العباد مخلوقة. ولو قال: أردت به أن القرآن المتلو غير مخلوق، لا نفس حركاتي. قيل له: لفظك هذا بدعةٌ، وفيه إجمال وإيهام، وإن كان مقصودك صحيحًا. كما يقال للأول - إذا قال: أردت أن فعلي مخلوق -: لفظك أيضًا بدعةٌ، وفيه إجمال وإيهام، وإن كان مقصودك صحيحًا.

فلهذا منع أئمَّة السنَّة الكبارُ إطلاقَ هذا وهذا، وكان هذا وسطًا بين الطرفين، وكان أحمد وغيره من الأئمَّة يقولون: القرآن حيثُ تَصَرَّفَ كلام الله غير مخلوق. فيجعلون القرآن نفسه حيث تصرَّفَ غير مخلوق، من غير أن يقترن بذلك ما يشعر أن أفعال العباد وصفاتهم غير مخلوق.

وصارت كل طائفة من النُّفاةِ والمُثْبِتَةِ في مسألة التلاوة تحكي قولها عن أحمد، وهم - كما ذكر البخاري في كتاب «خلق الأفعال» وقال: إن كل واحدة من هاتين الطائفتين تذكر قولها عن أحمد، وهم لا يفقهون قوله؛ لدقة معناه» اهـ..

قلت: تأمل قول شيخ الإسلام: «من غير أن يقترن بذلك ما يشعر أن أفعال العباد وصفاتهم غير مخلوق»، وتأمَّل كلام البخاريِّ المتقدِّم؛ لتدرك أن قول البخاري لا يدخل فيما قالته اللَّفظية الذين بدَّعَهم أحمدُ، واعتبرهم من الجهميَّة.

خامسًا: الفقيه إسماعيل بن يحيى المزني (٢٦٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

اتُّهِمَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ **بالقول بخلق القرآن:**

أخرج البيهقيُّ في «مناقب الشافعي»(١/ ٤٦٥) قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ؛ قال: سمعت عبد الله بن محمد الخواري[1] يقول: سمعت أبا

(١) **قال الحاكم في «تاريخ نيسابور»**: من أهل خُوار الري، شيخ أديب، وكان متمكنًا من عقله... وأكثر عن عبد الرحمن بن أبي حاتم... وقال السمعاني: كان مكثرًا، مات ببخارى، يوم =

نعيم يقول: سمعت أبا القاسم الأنماطي[(١)] يقول: «جالست المزني عشر سنين، فلمَّا كان بآخرة اجتمعنا في جنازة بعض أصحابه، فقلت: إنَّ الناس يتحدَّثون بمذهب المزني، فينسبونه إلىٰ أنه يتكلَّم في القرآن، ويقول بالمخلوق[(٢)]، فلو سألناه؟ قال: فتقدَّمنا إليه فقلنا: يا أبا إبراهيمَ، إنَّما نسمع منك هذا العلم، ونحبُّ أنْ يؤخذ عنَّا ما نسمع منك، والناس يذكرون أنك سُئِلْتَ عن القول بما يقول أهل الحديث في القرآن، ونحن نعلم أنك تقول بالسنَّةِ وعلىٰ مذهب أهل الحديث، فلو أظهرت لنا ما تعتقده؟ فأجابنا فقال: أنا لم أعتقد... إلا أن القرآن كلام الله غير مخلوق، ولكنني كرهت الخوضَ في هذه؛ مخافة أن يَكْثُرَ عليَّ، وأُطَالَب بالنظر في هذا، وأشتغل عن الفقه.

فلمَّا كان الغد بعث إليه رئيس رؤساء الجهميَّة بمصر - يقال له: ابن الأصبغ - رسولًا، فقال: يا أبا إبراهيم، بعثني إليك فلان، وهو يقول: لم تزل تُمْسك عن الخوض في القرآن والكلام فيه، فما الذي بدا لك الآن؟ وقد بلغني بأنَّك أجبت بكذا وكذا، فما حُجَّتُك فيما أجبت أنَّ القرآن غير

=

الخميس مستهل صفر، سنة أربع وتسعين وثلاثمائة.

(١) الإمام العلَّامة شيخ الشافعية عثمان بن سعيد بن بشار البغدادي الأنماطي، توفي سنة ٢٨٨ هـ، [سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٢٩)].

(٢) كذا في طبعة «مناقب الشافعي».

مخلوق؟! فنظر إلينا فقال: ألم أقل لكم: إني كنت أمتنع من أجل أني أطالَبُ بمثل هذا؟ ...» إلخ.

قال البيهقي معلِّقًا (١/ ٤٦٧): «المزني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كان رجلًا ورعًا وزاهدًا، يتجنَّبُ السلاطين، فامتنع من الكلام مخافةَ أن يبتلىٰ بالدخول عليهم، مع ما شاهد من محنة البويطي وأمثاله من أهل السنَّة في أيام المعتصم والواثق» اهـ.

وقال ابن عبد البرِّ في «الانتقاء» ص(١١٠، ١١١): «كان من يعاديه وينافسه من أهل مصر يرمونه بأنَّه يقول: القرآن مخلوق. وهذا لا يصحُّ عنْه؛ فهجره قوم كثير من أهل مصر، حتىٰ كان يجلس مع نحو عشرةٍ من أصحابه إلىٰ عمُودٍ في المسجد، وَفِيهِ يَقُولُ جَعْفَرُ بْنُ جَدَّارٍ الْكَاتِب:

والمزني الَّذي إليْه نَعْشُوا إِذَا دَهْرُنَا ادْلَهَمَّا

قَالَ أَبُو عُمَرَ: حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، قَالَ: نَا أبو الْقَاسِم عبيد الله بْنُ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ الشَّافِعِيُّ - بِالزَّهْرَاءِ -؛ قَالَ: كَانَ فِيمَا حَدَّثَنَا شُيُوخُنَا من أهل مصر بِمِصْرَ رَجُلٌ صَالِحٌ... فَرَأَىٰ فِي النَّوْمِ رُؤْيَا، فَأَصْبَحَ فَوَقَفَ فِي جَامِعِ مِصْرَ، وَصَاح: يَا أهل مِصْرَ! اجْتَمِعُوا إِلَيَّ. فَاجْتَمَعَ إِلَيْهِ النَّاسُ، فَقَالُوا: مَا نَزَلَ بِكَ يَا فُلانُ؟ قَالَ: أَنْتُمْ عَلَىٰ خَطَأٍ كُلُّكُمْ؛ فَاسْتَغْفِرُوا اللهَ وَتُوبُوا إِلَيْهِ. قَالُوا: مِمَّ ذَا؟

قَالَ: نَعَمْ، رَأَيْتُ فِيمَا يَرَىٰ النَّائِمُ كَأَنِّي فِي مَسْجِدِكُمْ هَذَا، وَكَأَنَّ الْقَنَادِيلَ كُلَّهَا قَدْ أُطْفِئَتْ إِلا قِنْدِيلًا وَاحِدًا عِنْدَ بَعْضِ هَذِهِ الأَعْمِدَةِ الَّتِي كَانَ يَجْلِسُ إِلَيْهَا الْمُزَنِيُّ صَاحِبُ الشَّافِعِيِّ، تَعَالَوْا حَتَّىٰ أُرِيَكُمْ إِيَّاهُ. فَوَقَفَهُمْ عَلَىٰ الْعَمُودِ الَّذِي كَانَ يجلسُ إليه المزنِيُّ؛ فتوافىٰ النَّاسُ إِلَيْهِ، وَاسْتَحَبُّوهُ، وَعَظُمَتْ حَلْقَتُهُ حَتَّىٰ أَخَذَتْ أَكْثَرَ الْجَامِعِ، وَزَالَ مَا فِي قُلُوبِ النَّاسِ منَ التُّهْمَة لَهُ».

وفي «**المناقب**» (**٢/ ٣٥٣**): أَخْبَرَنا محمَّد بن عبد الله قال: أخبرنا أبو الوليد حسَّان بن محمَّد الفقيه قال: سمعت أبا عمران بن الأَشْيَبِ يقول: سمعتُ أحمد بن أَصْرَمَ يقول: سمعت المُزَني يقول: «القرآن كلامُ الله غير مخلوقٍ، وما دِنْتُ بغير هذا قطُّ، ولكنَّ الشَّافعيَّ كان ينهانا عن الكلامِ».

وفي «**العلو**» **للذهبي** (**ص١٥٧**) **قال**: «قال الحاكم في ترجمته - يريد الحافظ أبا عوانة صاحب «الصَّحيح» -: يقول: دخلت علىٰ أبي إبراهيم المزني في مرضِهِ الذي ماتَ فِيه، فقِيلَ له: ما قولك في القرآن؟ فقال: كلامُ الله غير مخلوقٍ. فقلتُ: هلَّا قلت قبل هذا؟ قال: لم يزل هذا قولي، وكرهت الكلام فيه؛ لأنَّ الشافعيَّ كان ينهىٰ من الكلام فيه. يعني: البحث والجدال في ذلك» اهـ.

قال اللالكائي في «أصول اعتقاد أهْل السنَّة» (٣/ ٥٦٣): «أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَسَدِيُّ، قَالَ: ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الْحُسَيْنِ، قَالَ: ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ بْنِ حَفْصٍ، قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ أَبِي دَاوُدَ الْبُرُلُّسِيَّ الْمِصْرِيَّ

يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ نُعَيْمِ بْنِ حَمَّادٍ جُلُوسًا، فَقَالَ نُعَيْمٌ لِلْمُزَنِيِّ: مَا تَقُولُ فِي الْقُرْآنِ؟ فَقَالَ: أَقُولُ: إِنَّهُ كَلَامُ اللهِ. فَقَالَ: غَيْرُ مَخْلُوقٍ؟ فَقَالَ: غَيْرُ مَخْلُوقٍ. قَالَ: وَتَقُولُ: إِنَّ اللهَ يُرَىٰ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ.

قَالَ: فَلَمَّا افْتَرَقَ النَّاسُ قَامَ إِلَيْهِ الْمُزَنِيُّ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ، شَهَّرْتَنِي عَلَىٰ رُءُوسِ النَّاسِ! فَقَالَ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ أَكْثَرُوا فِيكَ؛ فَأَرَدْتُ أَنْ أُبَرِّئَكَ.

✐**سادسًا: محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

۞ **اتُّهِمَ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **بالتشيُّع والرَّفْضِ، وسببُ ذلك أمورٌ:**

أوَّلها: الذي حكم عليه بالتشيُّع الحافظ أحمد بن علي بن عمرو السليماني البيكندي البخاري، المتوفىٰ سنة (٤٠٤هـ)، قال الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٩٩): «أقذع أحمد بن علي السليماني في الحافظ؛ فقال: «كان يَضَعُ للرَّوافِضِ»» اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٥/ ١٠٠): «أقذع أحمد بن علي السليماني في الحافظ؛ فقال: «كان يضع للروافضِ»، كذا قال السليماني...» اهـ.

وأمَّا الذي اتهمه بالرَّفْضِ فهو أبو بكر محمد بن العبَّاس الخوارزمي.

ثانيها: تأليفه كتاب «الفضائل»، والذي فيه كلامه علىٰ تصحيح حديث «غَدِير خُمٍّ».

قال الذهبي في «السير» (١٤/ ٢٤٧): «عمل كتاب «الفضائل» ... وتكلَّم علىٰ تصحيح حديث «غَدِير خُمٍّ»، واحتجَّ لتصحيحه...» اهـ.

وقال في (١٤/ ٣٧٧): «قلت: جمع طرق حديث «غَدِير خُمٍّ» في أربعة أجزاء، رأيت شَطْرَه؛ فبهرني سعة رواياته، وجزمت بوقوع ذلك» اهـ.

ثالثها: الخلطُ بينه وبين أبي جعفر محمَّد بن جرير بن رستم الطبري الرافضي، المتوفىٰ سنة (٣١٠ هـ)، وأشار إلىٰ هذا ابنُ حَجَرٍ في «اللسان» (٥/ ١٠٣) عن شيخِه العِراقِيِّ في «الذَّيل».

رابعها: قال الذهبي في «السِّير» (١٤/ ٢٧٧): «... وبعضهم ينقل عنه أنَّه كان يجيز مسح الرجلين في الوضوء...» اهـ.

خامسها: كونه رَحِمَهُ ٱللَّهُ دُفِنَ ليلًا، أو في داره؛ لكون العامة نقموا عليه، ونسبوه إلىٰ الرفْضِ؛ كما نَقَل هذه القصَّة ابن الجوزي في «المنتظم» (٦/ ١٧٢)، وكذا ابنُ كثيرٍ في «البداية والنهاية» (١١/ ١٤٦)؛ قال: «ودُفِن في داره؛ لأنَّ بعض العوام الحنابلة ورِعَاعَهُمْ منعوا من دفنه نهارًا، ونسبوه إلىٰ الرفض، ومن الجهلة من رماه بالإلحاد، وحاشاه من ذلك كله...» اهـ.

۞ **قلْت**: واتُّهِم رَحِمَهُ ٱللَّهُ **كذلك ببدعة اللَّفظ**: كما قال الذهبي في «الميزان» (٤/ ١١٤): «إنَّ ابنَ أبي داود قام وأصحابُه علىٰ ابن جَرِير، ونسبوه إلىٰ بدعة اللفظ؛ فصنَّف معتقدًا حسنًا سمعناهُ، تَنَصَّل فيه ممَّا قيل عنه،

وتألَّم لذلك».

قلتُ: يشير إلىٰ كتابه «صريح السنة»، والذي سبق لي تحقيقه علىٰ نسختين خَطِّيتيْن.

وقال ابنُ جريرٍ في «صريح السنَّة» - بعد أن عَرَّج علىٰ بيان عقيدة السَّلف في كلام الله، والتي هي عقيدته -: «فمن روىٰ عنَّا، أو حكىٰ عنَّا، أو تقوَّلَ علينا؛ فادَّعىٰ أنا قلنا غير ذلك، فعليه لعنةُ الله وغضبُه، ولعنة اللاعنين والملائكة والناس أجمعين، لا قَبِلَ اللهُ له صرْفًا ولا عدْلًا، وهَتَكَ سِتره، وفضحه علىٰ رءوس الأشهاد، يوم لا ينفع الظالمين معذرتُهم، ولهم اللعنة، ولهم سوء الدار».

✐سابعًا: الحافظ الإمام علي بن عمر بن مهدي الدارقطني البغدادي (ت ٣٨٥ هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ:

۞ اتُّهِمَ رَحِمَهُ اللَّهُ **بالتشيُّع**:

وأصل ذلك ما جاء في تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٣/ ٤٨٨/ ط دار الغرب الإسلامي) أنه قال: «وسمعت حمزة بن محمد بن طاهر الدَّقَّاق: كان أبو الحسن الدارقطني يحفظ دِيوانَ السَّيِّد الحِمْيَرِيِّ في جُملةِ ما يحفظ من الشعر؛ نُسِبَ إلىٰ التشيع لذلِكَ».

ووجهه: أن السَّيِّد الحِمْيَرِيَّ المتوفىٰ سنة (١٧٣هـ) كان رافضيًّا خبيثًا، ولعلَّ الدارقطني حفظَهُ؛ لأنَّ شعر السيد الحِميريِّ كما قال أبو عبيدة: «أشعر المُحْدَثِين السيِّدُ الحميري وبشَّار، كما أن شعره كان منتشرًا بين أهل بغداد». «الأغاني» (٢٣/ ٢١٧).

۞ وقد أُجيب عن هذا الاتِّهام المتهافت بعدَّة أجوبةٍ:

أوَّلًا: ما أجاب به هو نفسه رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ كما في «سؤالات السلمي للدارقطني» (١/ ٢٣٨): «اختلف قومٌ ببغدادَ من أهلِ العلْمِ؛ فقال قومٌ: عثمانُ أفضلُ. وقال قومٌ: عليٌّ أفضلُ. فتحاكموا إليَّ فيه؛ فسألوني عنه، فأمسكتُ، وقلتُ: الإمساكُ عنه خيرٌ. ثم لم أُرِدِ السكوتَ، وقلتُ: دَعْهُم يقولون فيَّ ما أحبُّوا. فدعوتُ الَّذي جاءني مُستفتيًا، وقلتُ: ارْجِعْ إليهم وقل: أبو الحسنِ يقولُ: عثمانُ بنُ عفَّانَ أفضلُ من عليِّ بنِ أبي طالبٍ باتِّفاقِ جماعةِ أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ، هذا قولُ أهلِ السنَّةِ، وهو أوَّلُ عَقْدٍ يُحَلُّ في الرَّفْضِ».

ولذلك علَّق الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ كلام الدارقطني هذا - كما في «السير» (١٦/ ٤٧٥) -، فقال: «قُلْتُ: لَيْسَ تَفْضِيلُ عَلِيٍّ بِرَفضٍ، وَلَا هُوَ ببدعَةٍ، بَلْ قَدْ ذَهبَ إِلَيْهِ خَلقٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، فَكُلٌّ مِنْ عُثْمَانَ وَعلِيٍّ ذُو فضلٍ وَسَابِقَةٍ وَجِهَادٍ، وَهُمَا مُتَقَارِبَانِ فِي العِلْمِ وَالجَلاَلَة، وَلعلَّهُمَا فِي الآخِرَةِ مُتسَاوِيَانِ فِي الدَّرَجَةِ، وَهُمَا مِنْ سَادَةِ الشُّهَدَاءِ - رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا -، وَلَكِنَّ جُمْهورَ

الأُمَّةِ عَلَىٰ تَرْجيحِ عُثْمَانَ عَلَىٰ الإِمَامِ عَلِيٍّ، وَإِلَيْهِ نَذْهَبُ.

وَالخَطْبُ فِي ذَلِكَ يسيرٌ، وَالأَفضَلُ مِنْهُمَا - بِلَا شكٍّ - أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، مَنْ خَالفَ فِي ذَا فَهُوَ شِيعِيٌّ جَلْدٌ، وَمَنْ أَبغَضَ الشَّيْخَيْنِ وَاعتقدَ صِحَّةَ إِمَامَتِهِمَا؛ فَهُوَ رَافضيٌّ مَقِيتٌ، وَمَنْ سَبَّهُمَا وَاعتقدَ أَنَّهُمَا لَيْسَا بِإِمَامَيْ هُدًىٰ؛ فَهُوَ مِنْ غُلَاةِ الرَّافِضَةِ - أَبعدَهُم اللهُ -».

ثانيًا: أنَّ الإمام الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ قد ألَّف كتابًا في «فضائل الصَّحابة ومناقبهم وقول بعضهم في بعض».

ثالثًا: أنَّ الإمام الدارقطني قد جَرَحَ الحميريَّ بسبِّه الصَّحابة وتَشيُّعِهِ لعلي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ فقد قال في كتابه «المؤتلف والمختلف» (٣/ ١٣٠٨): «السَّيِّد الحميري الشَّاعِر، اسمه: إِسْمَاعِيلُ بن مُحمَّد بن يزيد، كان غاليًا يسبُّ السلف في شعره، ويمدح أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عَلَيْهِ السَّلَامُ، وهو القائل:

سَـمَّاكَ أَهْلُـكَ سَـيِّدًا صَـدَقوا بـه ... أنـت المهـذَّبُ سَـيِّدُ الـشُّعَراء».

رابعًا: ما جاء في دفاع الأئمَّةِ رَحِمَهُمُ اللهُ عنه، وردُّهم لتلك الفِرْيَة:

قال الحافظ الذهبي في «تذكرته» (٣/ ٩٩٢): ما أبعده عن التشيُّع. وقال في «معرفة القرَّاء» (١/ ٣٥١): قلت: هو بريء من التشيع.

وقال السيوطيُّ في «طبقاته» (٣٩٤): ما أبعده منه.

وقال السمعانِيُّ في «ذيل تاريخ بغداد» - كما في «لسان الميزان» للحافظ (٧/ ٣١٦) -: «ونقل ابن طاهر عن الدَّقَّاق: أنَّه سمع الخطيب يقول: في الدارقطني تشيع. وما أظن هذا يصحُّ عن الخطيب، إِلَّا إنْ كان أراد أهل المَحَلَّةِ، فأمَّا أبو الحسن الدارقطني فكان سُنيًّا، وهكذا نبَّهَ عليه ابن طاهر، وقد ذكر إسماعيل بن علي الأموي في «تاريخه» أنَّ الدارقطني كان يحفظ عدَّةَ دواوين للشعراء، منها «ديوان السَّيِّد الحميري»؛ ولذلك نُسِب إلىٰ التشيعِ».

وقال الحافظ ابن حجر عقب نقله لهذا الكلام: «وهذا لا يَثْبُتُ عن الدارقطني».

وترجم للسيِّد الحميري الذهبيُّ في «السير» (٧/ ١٤٨): «مِنْ فُحُولِ الشُّعَرَاءِ، لَكِنَّهُ رَافِضِيٌّ جَلْدٌ. وَاسْمُهُ: أَبُو هَاشِمٍ إِسْمَاعِيلُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ يَزِيدَ بنِ رَبِيعَةَ الحِمْيَرِيُّ. لَهُ مَدَائِحُ بَدِيعَةٌ فِي أَهْلِ الْبيتِ، كان يَكُونُ بِالبَصْرَةِ، ثُمَّ بِبَغْدَادَ.

قَالَ الصُّولِيُّ: الصَّحِيحُ أَنَّ جَدَّهُ لَيْسَ بِيَزِيدَ بنِ مُفَرِّغ الشَّاعِرِ. وَقِيلَ: كَانَ طُوالًا، شَدِيدَ الأُدْمَةِ.

قِيلَ: إِنَّ بَشَّارًا قَالَ لَهُ: لَوْلَا أَنَّ اللهَ شَغَلَكَ بِمَدحِ أَهْلِ البَيْتِ؛ لَافْتَقَرْنَا.

وَقِيلَ: كَانَ أَبَوَاهُ نَاصِبِيَّينِ؛ وَلِذَلِكَ يَقُولُ:

لَعَــنَ اللهُ وَالِــدَيَّ جَمِيعًــا ثُــمَّ أَصْـلَاهما عـذابَ الجحِـيم
حَكَّمَـا عَـدُوَّهُ كَمَـا صَـلَّيَا الفَجْـ ـرَ بِلَعْـنِ الوَصِـيِّ بَـابِ العُلُـوم
لَعَنَا خَيْرَ مَنْ مَشَىٰ فَوْقَ ظَهْرِ الْـ أَرْضِ أَوْ طَافَ مُحْرِمًا بِالحَطِيم

وَكَانَ يَرَىٰ رَأْيَ الكَيْسَانِيَّةِ فِي رَجْعَةِ ابْنِ الحَنَفِيَّةِ إِلَىٰ الدُّنْيَا. وَهُوَ القَائِلُ:

بَانَ الـشَّبَابُ وَرَقَّ عَظْمِي وَانْحَنَىٰ صَـدْرُ القَنَـاةِ وَشَـابَ مني المِفْـرَقُ
يَا شِعْبَ رَضْوَىٰ مَا لِمَنْ بِكَ لَا يُرَىٰ وَبِنَـا إِلَيْـهِ مِـنَ الـصَّبَابَةِ أَوْلَـقُ
حَتَّـىٰ مَتَـىٰ وَكَـم المَـدَىٰ يَا ابنَ الوَصِيِّ وَأَنْتَ حَيٌّ تُرْزَقُ

فَقِيلَ: إِنَّهُ اجْتَمَعَ بِجَعْفَرٍ الصَّادِقِ، فَبَيَّنَ لَهُ ضَلَالَتَهُ؛ فَتَابَ.

وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ فِي «المِلَلِ وَالنِّحَلِ»: إِنَّ السَّيِّدَ كَانَ يَقُولُ بِتَنَاسُخِ الأَرْوَاحِ.

قِيلَ: تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ وَمائَةٍ. وَقِيلَ: سَنَةَ ثَمَانٍ وَسَبْعِينَ وَمائَةٍ. وَنَظْمُهُ فِي الذِّرْوَةِ؛ وَلِذَلِكَ حَفِظَ دِيوَانَهُ أَبُو الحَسَنِ الدارقطني».

وترجم له أيضًا الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٢/ ١٢٩- ١٣٢):
«إسماعيلُ بن محمَّد بن يزيد بن ربيعة السيِّد الحميري، الشاعر المُفْلِقُ، يكنىٰ أبا هاشم، كان رافضيًّا خبيثًا... أخباره مشهورة، وَلا أستحضر له رواية.

قال أبو الفرج: كان شاعرًا مطبوعًا مكثرًا، إنَّما مات ذكره، وهجر الناس شعره؛ لإفراطِهِ في سبِّ بعض الصحابة، وإفْحَاشِهِ في شتْمِهم والطعن عليهم، وكان يقول بإمامة محمَّد ابن الحَنَفِية، وقد زعم بعض النَّاس أنَّه

رجع عن مذهبِهِ، وقال بإمامة جعفر الصَّادق، ولم نجد ذلك في رواية صحيحة.

قلتُ: وفي «رجال الشِّيعة» لابن أبي طيّ بخطه: أن السيد ذكر، عَن أبي خالد الكابُلي: أنَّه كان يقول بإمامة ابن الحنفية، فقدم المدينة فرأىٰ محمدًا يقول لعلي بن الحسين: يا سيِّدي. فسأله عن ذلك فقال: إنه حاكمني إلىٰ الحجر الأسود، وزعم أنه ينطق، فسرتُ معه إليه، فسمعت الحَجَر يقول: يا محمَّد، سلِّم الأمر لابن أخيك؛ فهو أحقُّ به. فصار أبو خالد من يومئذ إماميًّا، فلمَّا بلغ ذلك السيِّدَ الحميري رجع عن الكيسانية، وصار إماميًّا.

ونقل المسعودي في مروج الذهب أنه قال قصيدةً أوَّلها:

تَجَعْفَـرْتُ باسـم الله والله أكبـر ....

قلتُ: وهذه القصَّة من أكاذيب الرَّافضة، وكذا ما ذكروه أنه قيل لجعفر: كيف تدعو للسيِّد الحميري وهو يشرب المسْكِرَ، ويشتم أبا بكر وعمر، ويؤمن بالرَّجْعَةِ؟! فقال: حدثني أبي، عَن أبيه، أنَّ محبي آل محمَّد لا يموتون إلَّا تائبين.

وترجم له ابن الجوزي في «المنتظم» (٩/ ٣٩) فقال: «يلقب: السيد، كان شاعرًا مجيدًا، لكنه أفرط في سبِّ الصحابة، وقذف أزواج رسول الله ﷺ، وكان يقول بإمامة محمد بن الحنفية، ويقول: إنه مقيم بجبل رضوىٰ، وإنه لم يمت...».

ثم قال: «وإنما يذكر العلماء ذَلِكَ لتعرف هذا اللعين وغوره في الكفر.

واختلفوا أين مات لعنه الله، فقيل: بواسط، أخذه كرب فجلس قبل موته فَقَالَ: اللَّهمّ هذا كان جزائي لحب آل مُحَمَّد، فمات فلم يدفنوه لكفره وسبه الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ.

وقيل: بل توفي ببغداد، واسود وجهه قبل موته، فأفاق من سكرته وفتح عينيه وقَالَ: يا أمير المؤمنين، تفعل هذا لوليك؟ قالها ثلاث مرات ومات، فدفن بالحديثة ببغداد، وذلك في خلافة الرشيد». اهـ

قلتُ: هذه حكاية مختلقةٌ، والمتَّهم بها هذا الرافضيُّ وحفيده إسحاق، لا أعرف حاله، وقد ذكرتُهُ عِقِبَ ترجمة إسحاق بن محمَّد النخعي؛ للتَّمييز.

وأصحُّ من هذا: ما قرأت بخطِّ الصفدي قال: قال أبو ريحانة - وكان من أهل الورع -: حدثني جار السيِّد الحميري قال: جاءنا رجل فقال: إنَّ هذا وإن كان مخلِّطًا فهو من أهل التوحيد وجاركم؛ فادْخُلُوا لقِّنُوه. وكان في الموت، ففعلنا؛ فقلنا له وهو يجود بنفسه: قل: لا إله إلا الله. فاسودَّ وجهه وفتح عينيه، وقال لنا: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [سبأ: ٥٤]، ومات مِنْ ساعتِهِ.

قال الأصمعيُّ: لولا مذهبه لَمَا قَدَّمْتُ عليه أحدًا من أهل طبقته.

وقيل: لمَّا سمع بشار بن برد شعره قال له: لولا أنَّ الله شغلك بمدح

أهل البَيْت؛ لافتقرنا.

وكان أبواه ناصِبيَّين؛ فهجاهما.

وقال عمر بن شبَّة: سمعت محمَّد بن أبي بكر المقدمي يقول: سمعت جعفر بن سليمان الضبعي ينشد شعر السيد الحميري، وكان أبو عبيدة معمر بن المثنىٰ يرويه.

قال أبو الفرج: ورویٰ الحسن بن علي بن المغيرة، عَن أبيه، عن السيد، قال: رأيت النبيَّ ﷺ في النوم، وكأنَّه في حديقة سَبْخَةٍ، فيها نخل طِوال، وإلىٰ جانبها أرض كأنَّها الكافور، وليس فيها شيء؛ فقال: أتدري لمن هذا النخل؟ قلت: لا يا رسول الله. قال: لامرئ القيس بن حُجْر؛ فاقْلَعْها واغرسها في هذه الأرض. ففعلتُ.

فأتيت ابن سيرين فقصصت عليه رؤياي؛ فقال: أتقول الشعر؟ قلت: لا. قال: أما إنَّك ستقول الشعر مثل شعر امرئ القيس، إلَّا أنَّك تقوله في قوم بررة أطهار. قال: فما انصرفتُ إلَّا وأنا أقول الشعر.

وكان السيد مولده بعُمَان، ونشأ بالبصرة، ومات في خلافة الرَّشيد.

قلت: أرَّخه غيره سنة (١٧٨). وأرَّخه ابن الجوزي سنة تسع.

قال: البلاذري في «تاريخه»: حدثني عبد الأعلىٰ النرسي قال: رأيت

النبيَّ ﷺ في المنام فقال: شَرٌّ من ينتحِلُ قبلتي الخوارج والروافض، وشرُّهم قاتل عليٍّ، والسيِّد الحميري.

وقال المدائني: كان السيد يأتي الأعمش فيكتب عنه فضائل عليٍّ، ثمَّ يخرج فيقول في تلك المعاني شعرًا.

وقال الجاحظ: حدثني إسماعيل الساجر قال: كنت أسقي السيد الحميري وأبا دُلامة، فسكر السيِّد، وغمض عينيه حتىٰ حسبناه نام، فجاءت بنت لأبي دلامة قبيحة الصورة، فضمَّها إليه ورقصها، وهو يقول:

ولـم ترضـعك مـريم أم عيـسىٰ ولـم يكفلـك لقمـان الحكـيم

ففتح السيد عينيه، وقال:

ولكــن قــد تــضمك أم ســوء إلــىٰ لبَّاتهــا وأبٌ لئــيم» اهــ.

✍ثامنًا: العلامة محمَّد ناصر الدين الألبانِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

طَعَنَ في عقيدته العديدُ من السُّفهاء وأهل البدع؛ فكان يقف لهم بالمِرْصاد، ويدفع عن نفسه هذه الفِرَىٰ، والأمثلة علىٰ هذا عديدة؛ منها:

۞ **ردُودُه** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **علىٰ أبي غُدَّةَ الكوثري**، والتي دفع فيها افتراءاته العديدة عليه، وعلىٰ السلفيِّين.

۞ **ردُّه** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **علىٰ وزير الأوقاف في بعض الإمارات العربيَّة**؛ حينما

اتَّهم السلفيِّين في تلك الإمارة بتهمٍ شتَّىٰ، منها - كما قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة المجلد الثَّالث من «الضَّعِيفة» (ص٥) -: «التطرُّف، والخطورة علىٰ العقيدة الإسلاميَّة، وإنكار المذاهب الأربعة»، ثم عقَّب هذا المفتري قائلًا: «ويتزعمُهَا شخصٌ يُدعىٰ ناصر الدين الألباني»، فدفع الشيخ عن نفسه قائلًا: «فهذا كذب وزور، يشهد به كلُّ مَن يعرفني شخصيًّا؛ فإنَّ انْكِبَابِي علىٰ التأليف والتحقيق أكثر من نصف قرن من الزمان يحول بيني وبين التزعم المزعوم...»، واستغرق ردُّه عليه ثلاث صفحات.

۞ **ردُّه** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **علىٰ عبد الله بن الصديق الغُماري**، والذي أصدر كتابًا في طَنْجَةَ سنة (١٩٨٦) بعنوان: «القول المقنع في الردِّ علىٰ الألباني المبتدع»، فدافع رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن نفْسِه - كما في مقدمة المجلد الثالث من الضعيفة (ص٨) -؛ فقال: «إنَّ كلَّ مَن يقرأ هذا العنوان من القرَّاء مهما كان اتجاهُهُ - يتساءل في نفْسِهِ متعجِّبًا: ماذا ارتكب الألبانِيُّ من الْبدع، وهو المعروف بمحاربته إيَّاهَا في محاضراته وكتبه، ومن مشاريعه المعروفة «قاموس البدع»...إلخ».

۞ ردُّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ محمَّد رمضان البُوطِي في كتاب «دفاع عن الحديث النبويِّ والسيرة في الرَّدِّ علىٰ جَهَالات الدُّكتور البُوطِي»، لَمَّا طعن عليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ من خلال كتابه «فقْهِ السيرة».

۞ **ردُّه علىٰ أحد المتعصِّبين الأحنَافِ**؛ حيث قال في مقدمة تحقيق كتاب «الآيات البيِّنات في عدم سماع الأموات عند الحنفيَّة السَّادات» (ص٧): «ولو أنَّ هذا الرجل كان مُخلصًا في ردِّه، غير متعصِّب لمذهبه - ولا أقول: لمذهب إمامه - لنقل من «المقدِّمة» - المشار إليها - كلامي الذي يراه خطأً، وردَّ عليه، وقارع الحجَّةَ بالحجَّةِ، وحين ذلك يتبيَّن الحقّ لكل ذي عينين».

وهذا غَيْضٌ من فَيْضٍ من دفاعات الإمام الألباني الفِرَىٰ عن نفسه - وما أكثر المفترين عليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حياته وبعد موته -، والذي به يثْبُت لنا عدم موافقة الحويني للإمام الألبانِيِّ في هذه المسألة المنهجيَّة، والتي تتعلَّق بذبِّ العالم أو طالب العلم عن نفسه إذا طُعِن في دينه؛ لأنَّ الطعن هنا يمسُّ بالأولوية هذا الدين الذي يحمله العالِم أو طالب العِلْم، لا يمس شخصه فقط.

ولم يقل أحد البتَّة من أئمَّة السلف طوال هذه القرون الماضية - علىٰ حدِّ ما هو معلوم من ردود هؤلاء الأئمَّةِ علىٰ الطاعنين فيهم وعلىٰ المخالفين -: إن السكوت عن الطاعنين قَتَلَ الفتنة قتلًا. هذا الهراء، وهذه القواعد المحدثة والتي لا تصدر من عالمٍ سلفيٍّ البتَّة.

قال الإمام الألبانِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» المجلد الأوَّل (ص٢٧- ٣٠): «فليعلم هؤلاء القرَّاء أنَّني - بحمد الله - لا

أبتدئ أحدًا يردُّ عليَّ ردًّا عِلميًّا لا تهجُّم فيه، بل أنا له من الشاكرين، وإذا وُجد شيءٌ من تلك الشدة في مكان ما من كُتبي؛ فذلك يعود إلىٰ حالة من حالتين:

الأولىٰ: أن تكون ردًّا علىٰ من ردَّ عليَّ ابتداءً، واشْتَطَّ فيه وأساء إليَّ بُهتًا وافتراءً؛ كمثل أبي غدة، والأعظمي الذي تستَّر باسم «أرشد السلفي»! والغماري، والبوطي، وغيرهم؛ كالشيخ إسماعيل الأنصاري غير ما مرَّة، وما العهد عنه ببعيد!

ومثل هؤلاء الظَّلَمة لا يفيد فيهم - في اعتقادي - الصَّفْحَ واللِّين، بل إنه قد يضرُّهم، ويشجِّعهم علىٰ الاستمرار في بغيهم وعدوانهم؛ كما قال الشاعر:

إذا أنتَ أكرمتَ الكريم ملكته ... وإن أنت أكرمتَ اللئيم تمرَّدا

ووضع الندىٰ في موضع السيف ... مُضِرٌّ كوضع السيفِ في موضع الندىٰ

بل إنَّ تحمُّل ظلم مثل هؤلاء المتصدِّرين لإرشاد الناس وتعليمهم؛ قد يكون أحيانًا فوق الطاقة البشرية؛ ولذلك جاءت الشريعة الإسلامية مُراعِيةً لهذه الطاقة، فلم تقل - والحمد لله - كما في الإنجيل المزعوم اليوم: «إنْ ضربك علىٰ خدِّك الأيمن؛ فأدرْ له الخدَّ الأيسر، ومن طلب منك رداءك؛ فأعطه كساءك!».

بل قال تعالىٰ: ﴿فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وقال: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾، وأنا ذاكر بفضل الله تعالىٰ أن تمام

هذه الآية الثانية: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٤٠﴾ وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴿٤١﴾ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٤٢﴾ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [الشورىٰ: ٤٠-٤٣].

ولكني أعتقد أن الصفح المشكور، والصبر المأجور؛ إنما هو فيمن غلب علىٰ الظن أن ذلك ينفع الظالم ولا يضرُّه، ويعزُّ الصابر ولا يذلُّه؛ كما يدلُّ علىٰ ذلك سيرته ﷺ العمليَّة مع أعدائه، وقوله ﷺ: «**أشد الناس عذابًا يوم القيامة؛ رجل قتل نبيًّا أو قتله نبيٌّ**». انظر: «الصحيحة» (٢٨١).

وأقلُّ ما يؤخذ من هذه الآيات ونحوها: أنَّها تسمح للمظلوم بالانتصار لنفسه بالحقِّ دون تعدٍّ وظُلم؛ كقوله تعالىٰ: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾ [النساء: ١٤٨]، والسنَّة تؤكِّد ذلك وتوضحه؛ كمثل قوله ﷺ لعائشة حين اعتدت إحدىٰ ضَرَّاتِها عليها: «**دُونَكِ فانتَصِري**»، قلت: فأقبلت عليها، حتَّىٰ رأيتها قد يبس ريقُها في فِيهَا، ما تردُّ عليَّ شيئًا، فرأيت النبي ﷺ يتهلَّلُ وجهُهُ.

رواه البخاري في «الأدب المفرد»، وغيره بسند صحيح، وهو مخرج في المجلد الرابع من «الصحيحة» (١٨٦٢)» اهـ.

قلت: فبيَّن الإمام الألباني أنَّ من منهجه - والذي هو منهج السلف

الصالح - أنْ يردَّ علىٰ مَن طعَن في عقيدته ومنهجِه، وافترىٰ عليه في دينه، خاصَّة إذا اشتط في هذا الافتراء، بل بيَّن أن السكوت عن هؤلاء الطاعنين يعتبر أحيانًا فوق الطاقة البشرية؛ وهذه نُكْتَةٌ مهمَّةٌ نستفيد منها أنَّ المطعون عليه إن كان مظلومًا ومفترًىٰ عليه؛ ففي الغالب لا يصبر علىٰ السكوت إلا أن يدفع عن نفسه، ولا يصبر علىٰ هذا السكوت إلا أحد رجلين:

الأول: المبطِلُ الظَّالم المتَّبع لهواه، الذي تعوزه الحجَّة، فلا ردَّ عنده؛ لأنَّه قد طُعِن عليه بحقٍّ.

والثاني: الذي يظنُّ في نفسه أنَّ له طاقةً فوق طاقة البَشَر، وهذا يستحيل أن يوجد، وإن تحقَّق شيء منه فإنَّما يكون في المتجبِّرين، الذين لا يَأْبَهُون بأحد من أهل الحقِّ، ولا يرفعون رأسًا لإنكاره عليهم، ولطعنه فيهم بحقٍّ، ولو كان إمامًا من أئمَّة السنَّة، كما هو حال الحويني؛ حيث لم يأبَهْ بطعن الأئِمَّةِ: مقبل، والنجمي، وربيع، والجابري، عليه، ولم يرفع رأسًا لمَا أنكروه عليه من أقوال مُحدثة، بل اعتبر السُّكوت المُريب وعدم الرجوع إلىٰ الحقِّ منْقَبةً يُحمد عليها، وهذه صفة مذمومة لا تكون في المؤمنين حقًّا، كما جاء في حديث حارثة بن وهب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أنه سمع النبيَّ ﷺ قال: «**ألا أخبركم بأهل الجنَّة؟**»، قالوا: بلىٰ. قال ﷺ: «**كلُّ ضعيفٍ متضعِّفٍ، لو أقسم علىٰ الله لأَبَرَّهُ**»، ثم قال: «**ألا أخبرُكُم بأهْل النَّار؟**»، قالوا: بلىٰ. قال:

«**كلُّ عتلٍّ جَوَّاظٍ مستكبر**»، وفي رواية: «**كل جَوَّاظٍ زَنِيمٍ متكبِّرٍ**».

أَمَّا (الْعُتُلُّ) - بِضَمِّ الْعَيْن وَالتَّاء - فَهُوَ: الْجَافِي الشَّدِيد الْخُصُومَة بالْبَاطِلِ، وَقِيلَ: الْجَافِي الفَظُّ الغَلِيظُ.

وأَمَّا (الْجَوَّاظ) - بِفَتْحِ الْجِيم وَتَشْدِيد الْوَاو وَبِالظَّاء الْمُعْجَمَة - فَهوَ: الجَمُوع المَنُوع، وقيل: كَثِير اللَّحم المُخْتَال فِي مشْيَته. وَقِيلَ: الْقَصِير الْبَطِين، وَقِيلَ: الفَاخر - بِالخَاء -.

وَأَمَّا (الزَّنِيم) فَهُوَ: الدَّعِيُّ فِي النَّسَب، الْمُلْصَق بِالْقَوْمِ وَلَيسَ مِنْهُمْ، شُبِّهَ بِزَنَمَة الشَّاة.

وَأَمَّا (المتكبِّر وَالمُسْتَكبر): فَهُوَ صَاحب الكِبْر، وَهُوَ بَطَر الْحَقِّ وَغَمْط النَّاس.

قلتُ: وهل السكوت عن الردِّ علىٰ الجهَّال، وبيان جهلهم من سبيل أئمَّة السَّلف؟

والجوابُ نجده في كلام الإمام الألبانيِّ التالي؛ حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ - كما في «النصيحة» (ص٧) -: «وإني لأعلم أن بعضًا من إخواننا دعاةِ السنَّة أو الحريصين عليها قد يقولون في أنفسهم: أليس في هذا الردِّ - أي الردُّ علىٰ حسَّان بن عبد المنَّان - إشهار لهذا الجاهل، وتعريف بهذا الهدَّام؟

فأقول: فكان ماذا؟! أليس واجبًا كشف جهل الجاهل للتحذير منه؟ أليس هذا نفسه طريق علماء الإسلام منذ قديم الزَّمان لنقد كلِّ منحرفٍ هجَّام،

ونقد كلِّ متطاوِلٍ هدَّام؟ ثم أليس السكوت علىٰ مثله يُغرَّر به العامَّة والدَّهماء والهمج الرِّعاع؟ فليكن إذن ما كان، فالنصيحة أسُّ الدين، وكشف المبطل صيانة للحقِّ المبين، ولينصرنَّ الله من ينصره، ولو بعد حين» اهـ.

قلتُ: واعلم أيضًا - فهَّمَك الله - أنَّ هذا الدفع الذي يكون بين أهل الحق وأهل الباطل هو سنَّةٌ ربانيَّة ماضية إلىٰ قيام السَّاعة، وهو المذكور في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥١].

من غُلاة المُتعصِّبين: الحدَّادِيَّة!

من قبلُ قام شيخنا العلَّامة المحدِّث ربيع بن هادي حَفِظَهُ اللهُ بتفنيد أوجه الشَّبَهِ بين الحدَّادية والرَّافضة في مقال له ماتع، أثْلَجَ صدور السلفيين، وأوضح لهم بجلاء خطورة هذه الفرقة الماكرة؛ فأحببت أنْ أُبيِّنَ - إن شاء الله - شيئًا من أوجه الشَّبه بين الحَدَّادِيَّةِ والخَوَارِجِ؛ حيثُ إنَّه مَنْ يتتبع بعض مواقف الحدادية يكاد يقول في نفسه:

حداديةٌ أم خارجيَّةٌ جديدة؟!!

✍**فمن هذه الأوجه والتي يتبيَّن لنا بها بجلاء أنَّ الحدادية هم من غلاة المتعصِّبين:**

أوَّلًا: التظاهر الشَّديد بالحرص علىٰ إقامة الحقِّ، ونَبْذِ الباطل من كفْرٍ

وبدعة ومعصية، كما كان الخوارج يُظْهرون هذا؛ حتَّىٰ وقعوا في تكفير بعض الصحابة، ومن ثَمَّ لا تَقبل طائفة الحدادية البتَّة أن تصدر البدعة من عالم سلفي علىٰ سبيل الخطأ الذي يخلو من التعمُّد؛ حيث إنَّ العالِم قد يجتهد في مسألة ما، قاصدًا اتباع السنَّة، سائرًا في اجتهاده علىٰ أصول أهل السنَّة، إلَّا أنه قد لا يوفَّق في إصابة الحقِّ في هذه المسألة بعينها، هذا مع ظهور سلفيته في عشرات من المسائل الأخرىٰ الكِبَار، ثمَّ إذا بُيِّن الحقُّ لهذا العالم سُرْعان ما يرجع إلىٰ الصواب، ولكن الحدادية تعتبر صدور هذا الخطأ من هذا العالم أو ذاك دليلًا وحده كافيًا للحكم عليه بالبدعة، مثلما صنع الخوارج مع الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ حيث رأوا في نظرهم الضَيِّق أن عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخطأ حكم الله، ومن ثَمَّ أخرجوه عن الإسلام، وكذلك الحدادية يخرجون العالم عن السلفيَّة، بل يخرجونه من عداد العلماء إلىٰ عداد الجهَّال بالخطأ الواحد - صغيرًا كان أم كبيرًا -، وتناسَوْا قول النبيِّ ﷺ: «**إذا حكم الحاكمُ فاجتهد ثمَّ أصاب؛ فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثمَّ أخطأ؛ فله أجرٌ**»، أخرجه البخاريُّ في «صَحيحِهِ» (٧٣٥٢)، باب: أجر الحاكم إذا اجتهد فأَصابَ أوْ أخطَأَ، من كتاب الاعتصام بالكتاب والسنَّة، ومسلم (١٧١٦) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ومن يتتبَّع كلام الحدَّاد في ابن تيميَّة، وابن القيِّم، وابن أبي العزِّ، وابن

حجر، والنووي، والألباني - رحم الله الجميع -، وطعنه الفاجر فيهم، ثم كلام باشميل، وفالح الحربي، وفوزي البحريني، وعماد فرَّاج المصري، والغامدي، ونحوهم؛ يدرك وجْهَ تشابه هؤلاء مع الخوارج.

وعندما يكون ابن تيميَّةَ وابن القيِّمِ وابنُ أبي العز عند هؤلاء بهذه المثابة، فكيف بابن حجر، والنووي، والقرطبي؟!! بلا شكٍّ هم عندهم من كبار المبتدعة.

وهذا الَّذي حَدَث بالفعل؛ حيث دعا الحدَّادية إلىٰ حرق «فَتْحِ الْبَارِي»، و«شَرْحِ النَّوَوِي عَلَىٰ مُسْلِمٍ» في ميدانٍ عامٍّ!!

بل وصل الحالُ بطائفة من هؤلاء إلىٰ إسقاط السَّلفيين بتوافه الأخطاء، نحو الأخطاء اللُّغوية والإملائيَّة التي لا يخلو منها عالِمٌ أو كاتب مهما علا شأنه في اللُّغة العربيَّة.

وهم لا يفرِّقون بين الأخطاء الصادرة عن هفوةٍ أو خطأٍ في النظر، والأخطاء الصَّادرة عن جهل؛ فمن الجائز أن ينتقل نظر الكاتب حين كتابته من سطر إلىٰ آخر؛ فيقع دون أنْ يشعر في رفع منصوب أو نصب مرفوع، ولا يكون هذا منه عن جهلٍ بوجوب نَصْبِ هذا المنصوب، أو رفع هذا المرفوع، لكن اختلف نظره، أو أصابته الغفلة البشرية؛ فأخطأَ.

وللأسف فإن بعض الشَّباب السلفيِّين في الظاهر - الصغار سنًّا وخبرةً

وعلمًا - بات يتأثَّر بهذا الاتِّجاه، وصار ينحىٰ شيئًا من هذا المنحىٰ في تعامله مع أهل العلم السلفيِّين - علماء وطلبة علم -؛ حيث صار أحدهم ضيِّق الصدر مع أخطاء السلفيين، لا يقبل منهم هفوةً، وكأنَّه أرادهم أنبياء، فأحيانًا يعتري العالم شيء من الإجهاد الذهنيِّ - إن صحَّ التعبير - فلا يستحضر آيةً أو حديثًا... إلخ في مسألة ما، كان بصدد مناقشتها في درس علم، أو في مصنَّفٍ له، فإمَّا أن يذكر ما لم يستحضره بالمعنىٰ فيخطئ، أو يقول: لا يحضرني. أو: لا أذكر الآن. ونحو ذلك من العبارات؛ فسرعان ما تتهالك ألسن الحدادية في قذف ذاك العالم بأنه ضعيف الحفظ، أو ضعيف العلم، لا يحسن حفظ حديثٍ أو آيةٍ، ويظنُّون به الظُّنونَ.

وقد قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ **- كما في «الفتاوىٰ» (٦/ ٤١٤) -:** «نحوه، لم يحضرني لفظه».

وقال في (٦/ ٤١٥): «ولم يحضرني سياقه، ولكن أظنُّ فيه الزيادة المذكورة...»، إلخ الأمثلة المبثوثة في كُتُبِ أهْل العلم.

۞ وهذا يجرُّنا إلى السِّمَة الثانية التي شابه فيها هؤلاء الخوارجَ؛ وهي:

ثانيًا: إخراج السلفي عن سلفيَّتِهِ، أو إخراجه عن عداد أهل العلم، أو طلبة العلم، واتِّهامُه بالجَهْل الفادِح لخطأٍ أو هفوةٍ أو قولٍ مرجوحٍ، كما أن الخوارج يُخرجون المؤمنَ عن إيمانِهِ، والمسلم عن إسلامه، بالكبائر والذنوب.

وهذا نذير شَرٍّ ينبغي علىٰ إخواننا أن ينتبهوا إلىٰ خطورته، وأن يلزموا غَرْزَ علمائِهِمْ، فلا يَخرجون عنهم بأفهام خاصَّةٍ بحُجَّةِ الاجتهاد، وعدم التقليد؛ فإنك تعجب من شابٍّ لم يتجاوز العشرين أو الخامسة والعشرين من عمره، يُظهِرُ السلفية، قد صدَّر نفسه حَكَمًا علىٰ طلبة العلم السلفيين في بلده، حتىٰ وصل به الأمر إلىٰ أنه صار يستدْرِكُ علىٰ العلماء الكبار تزكيتهم لفلان أو علَّان من طلبة العلم، ويدعو إلىٰ إيقاف هؤلاء الطلبة عن التصدُّرِ للدعوة أو الكتابة، ويقول بلا تورية: «إنَّه لا يوجد في بلده سلفيٌّ يؤخَذُ عنه العلم»! وذلك لأنَّه وقف لبعض هؤلاء علىٰ أخطاء تافهة، وهفَوَاتٍ غير متعمَّدة، لا تمسُّ سلامة عقيدتهم ومنهجهم السلفي.

وهذا لا يصدُرُ إلَّا من شخص قد أعجبته نفسه، فأصدر هذا الحكم الخطير، دون أيِّ مرجعيَّة للعلماء الكِبَار، فكان من الواجب عليه أن يُناصِحَ إخوانه هؤلاء، فإن أبوا قبول النُّصح فليَعْرض علىٰ العلماء هذه الأخطاء والهفوات، ثم ينتظر حكم العلماء وتوجيهاتهم المبنيَّة علىٰ الحكمة، وعلىٰ مراعاة المصالح والمفاسد.

وقد يكون هؤلاء السلفيون ليسوا في مرتبة العلماء الكبار، وما ادعىٰ أحدهم لنفسه هذه المرْتَبة، أو دعا الشباب إلىٰ أنْ يرحلوا إليه دون العلماء، ولكن في الوقت نفسه لهم مؤلَّفات وكتابات وجهود واضحة في الانتصار

للمنهج السلفي، قد أجازها العلماء، وأثنوا عليها خيرًا؛ حتىٰ أتىٰ هذا الشابُّ - حديث السنِّ والعلم -، فنصَّب نفسه راعيًا علىٰ الشباب في بلده، وافتأت علىٰ العلماء بهذا الحُكْم، وكأنَّه أعلم وأثبت قدمًا في المنهج، وأحرص علىٰ الحقِّ من كبار العلماء الذين أثنوا علىٰ هؤلاء السلفيين الذين لا يَرُوقُونَ له.

ونحن نسألُ هذا الشابَّ: إذا سَقَطَ هؤلاء السلفيُّون الذين تَزْدَرِي جهودَهُم، ولا يرُوقُ لك جهادهم؛ فمن يبقىٰ إذن من السلفيِّين في بلدك يدلُّ الشباب علىٰ المنهج الحقِّ، ويرشدهم إلىٰ العلماءِ؟

والجواب واضح جليٌّ: لن يبقىٰ إلَّا أنت، فتصير أنت السلفي الوحيد الذي يُرجع إليه في هذه البلد، خصوصًا أنك قد صدَّرت نفسك للتَّدريس[1]، فأبحْتَ لنفسك التصدُّر للتدريس دون إجازةٍ من العلماء، وضيَّقت الأمر علىٰ إخوانك الذين أجازهم العلماء، وهذا نِتَاجُ منهجك الشديد في الحكم علىٰ أخطاء السَّلفيِّين.

---

(١) قال الشيخ حسن حَفِظَهُ اللهُ: «مثل هذا الشاب جمع مع داءِ العُجب بنفسه، وداء غَمْطِ غيره من أهل الحقِّ: داءَ قصر النظر؛ إذ إن أصحاب العقيدة السويَّة والقلوب السليمة يفرحون بظهور دعاة وطلبة علم علىٰ المنهج الصحيح؛ حتىٰ يفيدوا العامة، ويخفِّفوا بعض الأعباء الملقاة علىٰ كاهل الأكابر».

إنها روحٌ حدَّادية هدَّامة، تدعو إلىٰ وَأْدِ جُهود السلفيين في مَهْدِها، وإلىٰ كَبْتِ طموح أيِّ طالب علم سلفيٍّ يجاهد في تحصيل العلم، في وسط محيط قد عَشَّشَتْ فيه أفْرَاخ الحزبيَّة؛ حيث لا تجد السلفية إلا قليلًا.

ثالثًا: ترْفعُ الحدادية راية العدل التي رفعها ذو الخُوَيْصِرَةِ التَّمِيمِيُّ من قَبْل، حينما قال للنبيِّ ﷺ: «يَا رسُولَ الله، اعْدِلْ»، وفي رواية: «اتَّقِ الله يا محمَّد»، وفي أخرىٰ: «لَمْ أَرَكَ عَدَلْتَ»، وكذلك الحدادية ترفع الرايةَ نفسها في وجه العلماء الذين ورثوا ميراث النبوَّة؛ فهم يتَّهِمون العلماءَ بالجور في أحكامهم، كما قال أحد غُلاة هؤلاء طاعنًا في علماء المنهج السلفي: «شيوخٌ يكذبون، ويفترون، ويظلمون، ويُصْغُون للنَّمَّامِين الغشَّاشين الأفَّاكِين، ويَبْنون حكمهم علىٰ حكم هؤلاء، وهُمْ - واللهِ الذي أقسم به، لا شريك له - لا يعرفون في أيِّ وادٍ سارت فتواهم، أو أحكامهم الجائرة»[1].

وقال آخر: «لقد جاء هؤلاء العلماءُ بمنهجٍ جديد غريب علىٰ

(١) وهذا في مقال سمَّاه صاحبه: ﴿لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ لَا نَبۡتَغِي ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ [القصص: ٥٥]، بتاريخ (٨/ ٤/ ٢٠٠٥م).

وقال عنه العلَّامة ربيع في مقاله «خطورة الحدادية الجديدة»: «ضمَّنه - أي: ضمَّن المقال - كلامًا قبيحًا، لا يصدُرُ إلَّا من أحطِّ البشر أخلاقًا، ويصعبُ حكايته علىٰ النفوس الحيَّة» اهـ.

قلتُ: ولا أستبعد أن يكون قائل هذا الكلام رافضيًّا متسترًا؛ فإنَّ هذا الفجور في الطعن علىٰ علماء السنَّة لا يصدر في الغالب إلَّا منْهم.

الْإِسْلَامِ»[1].

وأرسل ثالث - وهو من كبار الوعَّاظ في هذا الزَّمان - رسالةً إلىٰ علماء الجرح والتعديل، سمَّاها بـ«رسالة إلىٰ غُلاةِ التَّجْريح».

قلت: هكذا يَرْفَعون عَقِيرَتَهُمْ بِلَا حَياءٍ علىٰ ورثة الأنبياءِ.

رابعًا: التعمُّقُ في الدِّين، والتشديد الغالي علىٰ النفس في تطبيق بعض السُّنن الظاهرة أو المستحبَّات، والإنكار الشَّديد المبالَغُ فيه علىٰ من يترك أحيانًا بعض هذه المستحبَّاتِ؛ لدرجةٍ تصل إلىٰ تبديعه وتضليله، وقد قال النبيُّ ﷺ حينما استأذنه عمر في قتل ذِي الخُوَيْصرة: «**لا، دعوه؛ فإنَّه سيكون له شيعةٌ يتعمَّقُون في الدِّين؛ حتىٰ يخرجوا منه كما يخرج السَّهم من الرميَّة**».

وقال البخاري في «صحيحه»: حدَّثنا عبد السلام بن مطهر، قال: حدَّثنا عمر بن علي، عن مَعْنِ بن محمَّد الغفاري، عن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «**إن الدين يسرٌ، ولن يُشَادَّ الدينَ أحدٌ إلا غلبه؛ فسدِّدُوا وقاربوا وأبشروا، واستعينوا بالغَدْوَةِ والرَّوْحَةِ وشيء من الدُّلْجَةِ**»[2].

۞ **خامسًا:** الاعتداد الزَّائد بالنَّفس، والعُجْبُ بها؛ لدرجة أوصلتهم إلىٰ

---

(١) وهذه سمة الخوارج: الخروج علىٰ العلماء والأمراء.

(٢) كتاب الإيمان، باب الدين يسر، وقول النبي ﷺ «أحب الدين إلىٰ الله الحنيفية السمحة».

التفرُّد عن كِبَار علماء الأمة بفتاوىٰ وأحكام جَائرَةٍ، خُيِّل إليهم أنَّها الحقُّ المُبين، وهم يَدْأَبُونَ في الدفاع عن أقوالهم الباطلة بشتَّىٰ الطرق المُلْتَوِيَة، وهم يعجبون الناس - من أتباع كل ناعق - بهذه الأقوال الشاذَّة الغريبة، وقد قال أحمد في «مسنده» (٣/ ١٨٩): ثنا إسماعيل، أنا سليمان التيمي، ثنا أنس بن مالك قال: ذُكر لي أن نبيَّ الله ﷺ قال - ولم أسمعه منه -: «**إن فيكم قومًا يعبدون ويَدْأَبُون حتىٰ يُعْجِبُون الناس وتُعْجِبُهُم أنفسهم، يَمْرُقُون من الدِّين كما يمرُق السَّهْم من الرَّمِيَّة**»، وأخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٩٤٥) من طريق سليمان؛ به، وإسناده صحيح.

سادسًا: يتميَّز أغلبهم بحداثة السنِّ وقلَّة العلم، وإن كان يُخيَّل للسامع إذا ابتُلي بسماع أحدهم؛ أنه هو الفقيه المفوَّه، ولكن هذه الطنطنة البلاغية سرعان ما تذهب أَدْرَاجَ الرياح؛ لأنَّها لا تَعْدُو ألسنتهم؛ فهم حُدَثَاءُ الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من قول خير البرية. وإنِّي أقول ما قاله عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما خرجت الحَرُورِيَّة وقالوا: «لا حُكْمَ إلَّا لله»: «كلمةُ حقٍّ أُريد بها باطل، إنَّ رسول الله ﷺ وصف ناسًا إني لأعرف صفتهم في هؤلاء، يقولون الحقَّ بألسنتهم لا يَجُوزُ هذا منْهم - وأشار إلىٰ حلقه -...»، أخرجه مسلمٌ (١٠٦٦).



المتعصِّبون والغلُوُّ في تضخيم الأخطاء اللُّغوية والنَّحوية «اللَّحن»

مِنَ الآفات والأمراض التي تُصيب المعتصِّبين - خاصَّة فرقة الحدَّادية - أنَّهم عند عجزهم عن إيجاد أدنىٰ سبب في الطعن في أهل الحقِّ، يَتِيهُون في تِيهِ الأهواء متلمِّسين أي عَثْرَةٍ علىٰ صاحب الحقِّ، ومِن هذا تلمُّسُهم العثراتِ اللُّغوية والنَّحوية.

✎ **وابتداءً أُبَيِّنُ معنى «اللَّحن»؛ لأنه هو اللفظ المتداول في كتب أهل العلم:**

۞ معنى «اللَّحن» لغةً:

قال ابن فارسٍ في «مقاييس اللُّغة» (٥/ ٢٤٠): «(لَحَنَ)؛ اللَّامُ وَالْحَاءُ وَالنُّونُ: لَهُ بِنَاءَانِ؛ يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَىٰ إِمَالَةِ شَيْءٍ مِنْ جِهَتِهِ، وَيَدُلُّ الْآخَرُ عَلَىٰ الْفِطْنَةِ وَالذَّكَاءِ.

فَأَمَّا اللَّحْنُ بِسُكُونِ الْحَاءِ: فَإِمَالَةُ الْكَلَامِ عَنْ جِهَتِهِ الصَّحِيحَةِ فِي الْعَرَبِيَّةِ؛ يُقَالُ: لَحَنَ لَحْنًا. وَهَذَا عِنْدَنَا مِنَ الْكَلَامِ الْمُوَلَّدِ؛ لِأَنَّ اللَّحْنَ مُحْدَثٌ، لَمْ يَكُنْ فِي الْعَرَبِ الْعَارِبَةِ الَّذِينَ تَكَلَّمُوا بِطِبَاعِهِمُ السَّلِيمَةِ، وَمِنْ

هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُمْ: هُوَ طَيِّبُ اللَّحْنِ، وَهُوَ يَقْرَأُ بِالْأَلْحَانِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا قَرَأَ كَذَلِكَ أَزَالَ الشَّيْءَ عَنْ جِهَتِهِ الصَّحِيحَةِ بِالزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ فِي تَرَنُّمِهِ.

وَمِنْهُ أَيْضًا: اللَّحْنُ: فَحْوَىٰ الْكَلَامِ وَمَعْنَاهُ، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَتَعۡرِفَنَّهُمۡ فِي لَحۡنِ ٱلۡقَوۡلِ﴾ [محمد: ٣٠]. وَهَذَا هُوَ الْكَلَامُ الْمُوَرَّىٰ بِهِ، الْمُزَالُ عَنْ جِهَةِ الِاسْتِقَامَةِ وَالظُّهُورِ.

وَالْأَصْلُ الْآخَرُ: اللَّحَنُ: وَهِيَ الْفِطْنَةُ؛ يُقَالُ: لَحِنَ يَلْحَنُ لَحْنًا، وَهُوَ لَحِنٌ وَلَاحِنٌ. وَفِي الْحَدِيثِ: «**لَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ**»».

وقال في «مجمل اللغة» (٤/ ٢٦٩): «**لحن: اللحن**: فحوىٰ الكلام ومعناه، قال اللهُ - جَلَّ وَعَزَّ -: ﴿وَلَتَعۡرِفَنَّهُمۡ فِي لَحۡنِ ٱلۡقَوۡلِۚ﴾.

واللَّحْن: إزالة الإعراب عن جهته. **واللحِن**: الفطنة».

قال ابن منظور في «لسان العرب» (١٣/ ٣٧٩): «وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: لَحِنَ الرجلُ؛ فَهُوَ لَحِنٌ؛ إِذا فَهِمَ وفَطِنَ لِمَا لَا يَفْطِنُ لَهُ غَيْرُهُ».

۞ وقال أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي في كتاب «الأمالي» (١/ ٤-٦):

«مطلب الكلام علَى مادة «لحن»، وقوله تعالى: ﴿وَلَتَعۡرِفَنَّهُمۡ فِي لَحۡنِ ٱلۡقَوۡلِۚ﴾

[محمد: ٣٠]

قَالَ أَبُو بَكْر الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: معنىٰ قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَتَعۡرِفَنَّهُمۡ فِي لَحۡنِ

ٱلْقَوْلِۚ﴾؛ أي: فِي معنىٰ القول، وفي مذهب القول، وأنشد للقتال الكلابي:

ولَقَد لَحَنْتُ لكم لِكَيْمَا تفهَموا ... وَوَحَيْتُ وَحْيًا لَيْسَ بالمُرتَابِ

معناه: ولقدْ بيَّنْتُ لكم.

واللحَن – بفتح الحاءِ –: الفِطْنة، وربَّما أسكنوا الحاء فِي الفطنة.

ورجل لَحِن: أي فَطِن. قَالَ لُبَيْدٌ يصف كاتبًا:

مَتَعَوِّدٌ لَحِنٌ يُعِيد بكفه ... قلمًا عَلَىٰ عسب ذبلن وبان

وَمِنَ اللَّحْنِ: الْحديثُ الَّذِي يُرْوَىٰ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَيْهِ فِي مَوَارِيثَ وَأَشْيَاءَ قَدْ دَرَسَتْ، فقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**لَعَلَّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنَ الآخرِ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ؛ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ**»، فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الرَّجُلَيْنِ: يَا رَسُولَ اللهِ، حَقِّي هَذَا لِصَاحِبِي. فَقَالَ: «**لا، وَلَكِنِ اذْهَبَا فَتَوَخَّيَا، ثُمَّ اسْتَهِمَا، ثُمَّ لِيُحَلِّلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا صَاحِبَهُ**».

ومنه قَوْلُ عمَر بْن عَبْد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ: عجبتُ لمن لَاحَنَ الناسَ، كيف لا يعرف جَوَامِعَ الكَلِم؟! أي: فَاطَنَهُمْ.

وحَدَّثَنِي أَبُو بَكْر، عَنْ أبي الْعَبَّاس، عَنِ ابن الأعرابي، قَالَ: يُقَال: قد لَحَنَ الرجل يَلْحَنُ لحنًا، فهو لاحِن؛ إذا أخطأ. و: لَحِن يَلْحِنُ لَحْنًا فهو

لَحِنٌ؛ إذا أصاب وفَطِنَ، وأنشد:

وحديث أَلذه هُوَ ممَّا تشتهيه النفوس يوزن وَزْنَا
منطق صائب وتلحن أحيانًا وخير الحديث ما كَانَ لحنَا

معناه: وتصيب أحيانًا.

وَحَدَّثَنِي أَيْضًا، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الأَصْمَعِيُّ، عَنْ عِيسَىٰ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ مُعَاوِيَةُ لِلنَّاسِ: «كَيْفَ ابْنُ زِيَادٍ فِيكُمْ»؟ قَالُوا: ظَرِيفٌ عَلَىٰ أَنَّهُ يَلْحَنُ. قَالَ: «**فَذَاكَ أَظْرَفُ لَهُ!**». ذَهَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَىٰ اللَّحْنِ الَّذِي هُوَ الْفِطْنَةُ، وَذَهَبُوا هُمْ إِلَىٰ اللَّحْنِ الَّذِي هُوَ الْخَطَأُ.

واللحن أيضًا: اللغة، ذكره الأصمعي، وأَبُو زيد؛ ومنه قول عُمَر بْن الْخَطَّاب - رضي الله تعالىٰ عَنْهُ -: «تعلَّموا الفرائض والسُّنَن واللَّحن، كما تَعَلَّمُون القرآنَ». **فاللَّحن**: اللغة.

وروىٰ شريك عَنْ أبي إِسْحَاق، عَنْ ميسرة؛ أَنَّهُ قَالَ فِي قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ ٱلْعَرِمِ﴾ [سبأ: ١٦]: العَرِم: المسناة بلَحْنِ اليمن، أي: بلُغَةِ اليمن. وقَالَ الشاعر:

وما هاج هذا الشوق إلا حمامة تغنت عَلَىٰ خضراء سمر قيودها
صدوح الضحىٰ معروفة اللحن لم تزل تقود الهوىٰ من مسعد ويقودها

وقَالَ الآخر:

لقد تركت فؤادك مستجنًّا مطوقة عَلَىٰ فننٍ تغنَّىٰ
يميل بها وتركبه بلحن إذا ما عَنَّ للمحزون أَنَّا
فلا يحزنك أيام تولىٰ تذكرها ولا طير أرنَّا

وقَالَ الآخر:

وهاتفين بشجوٍ بعدما سجعت ورق الحمام بترجيع وإرنان
باتا عَلَىٰ غصن بانٍ فِي ذرىٰ فننٍ يرددان لحونًا ذات ألوان

معناه: يرددان لغاتٍ.

وصرف أَبُو زيد منه فعلًا؛ فقَالَ: لحن الرجل يلحن لحنًا؛ إذا تكلَّم بلُغَتِهِ. قَالَ: ويقَال: لحنت لَهُ لحنًا؛ إذا قلت لَهُ قولًا يفهمه عنك ويخفىٰ عَلَىٰ غيره. ولحنه عني لحنًا؛ أي فهمه، وألحنته أَنَا إِيَّاه إِلْحَانًا. وهذا مذهب أبي بَكْر بْن دريد فِي تفسير قول الشاعر:

منطق صائب وتلحن أحيانًا

قَالَ: يريد: تعوص فِي حديثها؛ فتزيله عَنْ جُهَيْنَةَ؛ لئلَّا يفهمه الحاضرون، ثم قَالَ:

وخير الحديث ما كَانَ لحنًا

أي: خير الحديث ما فهمه صاحبك الذي تحبُّ إفهامه وحْدَه، وخفي

عَلَىٰ غيره.

قَالَ: وأصل اللَّحن: أن تريد الشيء فتوري عَنْهُ بقول آخر... اهـ.

وجاء في معجم «تيمور الكبير» (١/ ١١٢): «**تاريخ اللحن**: في البيان والتبيين (٢/ ٥): أول لحن بالبادية: هذه عصاتي، وأول لحن بالعراق: حيّ علىٰ الفلاح.

وفي «تصحيح التَّصحيف وتحرير التَّحريفِ» للصَّفَدِي، نقلًا عن «تقويم اللسان» لابن الجوزي: «العامَّة تقول: هذه عصاتي. قال الفرَّاء: أول لحن سمع بالعراق: هذه عصاتي، والصَّواب: عصاي»، قال الصفدي: قلت: قال الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ﴾ [طه: ١٨]».

قال العلَّامة المحدِّث أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدِّمة تصحيحه لكتاب «لُباب الآداب» للأمير أسامة بن منقذ (ص٦): «وقد وقعت في الكتاب بعض أغلاط - مع كل ما عانينا في تصحيحه -، بعضها جاء سهوًا منِّي، وبعضها جاء خطأً في النَّظَر، وبعضها من الأغلاط المطبعية التي لا يتنزَّهُ عنها كتاب» اهـ.

فذكَّرني هذا بما قاله النحوي أبو محمَّد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، في جزء له بعنوان «جواب اعتراضات ابن العربي علىٰ البطليوسي لديوان المعري» (العددان ١٥، ١٦ من مجلة الذخائر: صيف - خريف

١٤٢٤ - ٢٠٠٣) (ص٦٧): «رأيت - أراك الله منهج الحقِّ وسننَهُ، وجعلك من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنَهُ - اعتراضات ابن العربي علينا في «شرح المعري»، ولسنا ننكر معارضة المعارضين، ومناقضة المناقضين؛ فإنها سبيل العلماء المعروفة، وطريقهم المألوفة:

ومن ذا الذي تُرضىٰ سجاياه كلُّها كفىٰ بالمرء نُبلًا أن تُعدَّ معايبه

وإنما ننكر من أمر هذا الرجل - وفَّقنا الله وإيَّاه إلىٰ صالح العمل - أنه تعسَّف وما أنصف، وجاء في المعارضة والخلاف بأشياء استطرفتها غاية الاستطراف؛ وذلك أنَّه وجد أبياتًا أفسدها ناسخ الديوان بالزيادة والنقصان، فعادت مكسورة الأوزان، ونبَتِ العينُ عمَّا فيها من الشَّيْن؛ فنبَّه عليها في طُرَر الكتاب، وبيَّن فيها وجهَ الصَّواب، كأنَّه توهَّم - عفا الله عَنْه - أنَّنا من الطائفة التي لا تقيم وزن الشعر، ولا تحسن شيئًا من النَّظم والنَّثر.

وكذلك وجد خطأً من الناسخ في بعض الأحرف؛ فظنَّه من قبل المؤلِّف المصنِّف، فتفضَّل بأن نبَّه عليه في طُرَر الكتاب؛ فحصَّلنا عنده مرتبة من لا يقيم وزن الشعر، ولا يحسن الإعراب، ولولا ظن بنا هذا الرجل - وفَّقه الله - عجزًا عن الانتصاف والانتصار، كما توهَّم علينا الجهل بالإعراب، وكسر الأشعار؛ لصمتنا عن مراجعته صمت الرُّجَم، ولم نتشاغل بتصريف لسان في مجاوبة ولا قلم، ولكن سوء معاملته أحوج إلىٰ الكلام.

ولــــو تُـــرِك القطـــا لـــيلًا لنـــام

فأوَّل ما نقوله لهذا الرجل - وفقنا الله وإيَّاه -: إن كان ما يجري مجرىٰ السهو، ويعدُّ من اللَّغو، يُحسبُ[١] من الذنوب، ويُعتد به في العيوب؛ فقد كتبت بخطِّك في معارضتك إيانا أشياءَ صَحَّفتَ فيها وحَرَّفت، وكسرت فيها الوزن، ولحنت أقبح لحن[٢]؛ فنحن نتوخىٰ فيها معك مناقشة الحساب، ونعاتبك فيها أشدَّ ما يكون من العتاب» اهـ.

قلت: ويلزم هذا المنتقد المتعصِّب - الذي يطعن بالخطأ اللُّغوي - من انتقاده الطعنَ في عدد كبير من أعلام المحدِّثين وأئمَّة السلف، الذين لم يسلموا من بعض الأخطاء اللُّغوية والهفوات النَّحوية، وعلىٰ مذهبه يصير هؤلاء لا يصلحون شيئًا البتَّة، ولا يصلحون إلا ورَّاقين[٣].

فإنَّ وقوع اللَّحن أو بعض الأخطاء اللُّغوية في كلام بعض أهل الحديث

---

(١) **بمطبوعة المجلة**: «يُحستُ» - بالتاء المثناة -، وأصلحت هذا الخطأ بالرجوع إلىٰ صورة ورقة النسخة الخطيَّة الملحقة بالمجلة.

(٢) وإن كان التصحيف والتحريف واللَّحن في اللَّغة والنحو يعدُّ عيبًا، فمن باب أولىٰ أن يعد التصحيف والتحريف واللَّحن في عِرْض طالب علم سلفي، والتنقُّص منه وازدراؤه بغير حقٍّ؛ عيبًا من أكبر العيوب.

(٣) **وقد قال أحد المنتقدين المتعصِّبين - لوقوع بعض الأخطاء اللُّغوية غير المتعمَّدة في كلامي -**: «إنَّ هذه الأخطاء اللُّغوية تدلُّ علىٰ أنَّه لا يصلح شيئًا البتة، بل لا يصلح أن يكون ورَّاقًا».

والأثر؛ أمرٌ لا يَقْدَحُ في علمهم ومنهجهم؛ كما أخرج الخطيب في «الكفاية» (١/ ٥٥٥) بإسنادٍ صحِيحٍ عن أبي عبد الرحمن النَّسَائِي؛ أنَّه قال: «لَا يُعاب اللَّحْنُ علىٰ المحدِّثين، فقد كان إسماعيل بن أبي خالد يَلْحَنُ، وسفيانُ ومالكُ بن أنسٍ، وغيرهم من المُحَدِّثِين».

وقال ابن قُتَيبة في «تأويل مُختلف الحديث» (ص ٧٨)، في ردِّه علىٰ بعض مَن يطعن في أهْل الحديث بسبب قلَّة بِضَاعَتِهِمْ في علوم اللُّغة: «وأما طعنهم عليهم بِقلَّةِ المعرفة لِمَا يحملون، وكثرة اللَّحْنِ والتَّصْحِيفِ: فإنَّ الناس لا يتساوون جميعًا في المعرفة والفضل، وليس صنف من الناس إلا وله حَشْوٌ وشَوْبٌ... علىٰ أن المنفرد بفنٍّ من الفنون لا يُعاب بالزلل في غيره، وليس علىٰ المحدِّث عيبٌ أن يزلَّ في الإعراب، ولا علىٰ الفقيه أن يزل في الشعر.

وإنما يَجب علىٰ كل ذي علم أن يُتقن فنَّه إذا احتاج الناس إليه فيه، وانعقدت له الرئاسة به، وقد يجتمع للواحد علوم كثيرة، والله يؤتي الفضل من يشاء...».

ثم قال: «ولا أعلم أحدًا من أهل العلم والأدب إلا وقد أُسقط في علمه؛ كالأصْمَعي، وأبي زيدٍ، وأبي عبيدة، وسيبَويْه، والأخفش، والكِسَائي، والفرَّاء، وأبي عمرو الشيباني، وكالأئمَّة من قُرَّاءِ القرآن، والأئِمَّة من

المفسِّرين؛ وقد أخذ الناس علىٰ الشعراء في الجاهلية والإسلام الخطأَ في المعاني، وفي الإعراب، وهم أهل اللُّغة، وبهم يقع الاحتجاج؛ فهل أصحاب الحديث في سقطهم إلا كصنف من الناس؟» اهـ.

وقال أثير الدين أبو حيَّان محمد بن يوسف بن حيَّان (م ٧٤٥ هـ) في تفسيره «البحر المحيط» (١/ ٢١): «وقد رأينا مَن يُنسَب للإِمامَةِ في علم النحو، وهو لا يُحسن أن ينطق بأبيات من أشعار العرب، فضلًا عن أن يعرف مدلولها، أو يتكلَّم علىٰ ما انْطَوَتْ عليه من علم البلاغة والبيان، فأنَّىٰ لمثل هذا أن يَتَعَاطَىٰ علم التَّفسير؟!».

قلتُ: فإِذا وقعتِ الأخطاء اللُّغويَّة من بعض كبار علماء اللُّغة، أَفَيُلامُ من هو دونهم في هذا العلم من أهل العلوم الأخرىٰ إذا صدرت منه نحو هذه الأخطاء أو أكثر منها؟!

وقال أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (م ٣٨٢) في «تَصْحِيفَات المُحَدِّثِين» (١/ ٥): «وبدأتُ بِذكر جملَة من أَخْبَار المصحِّفِين وَبَعض مَا وَهِمَ فِيهِ الْعلمَاء، غير قَاصد لِلطَّعْنِ علىٰ أحدٍ مِنْهُم، وَلَا الْوَضع مِنْهُ، وَمَا يسلم أحد من زلَّة وَلَا خطأ، إِلَّا من عَصَمَ اللهُ».

لكن ينبغي أَنْ يُنْتَبَهَ إِلَىٰ أن هذا الأمر يتنزَّل علىٰ العلماء لا الجُهَّال؛ فلا يأتينَّ جاهلٌ لا يُحسن عقيدة ولا حديثًا ولا فقهًا، ولم يدرس بعض علوم

اللُّغة العربية - التي بها يستقيم لسانه وتصحُّ كتابته -، ثم يقع في أخطاء لُغوية، ويريد أن يُعذَر!! إنما العذر لأصحاب الحديث من أهل العلم الذين تمكَّنُوا من العلم، وأثنىٰ عليهم من سبقهم من العلماء الكبار، ثمَّ صدرت منهم هَفَوَاتٌ لُغوية - صغيرة كانت أم كبيرة -؛ فعليهم يتنزل التأصيل السابق واللاحق.

وقدْ عَقَد ابن جِنِّي بابًا في كتابه «الخصَائِص» بعنوان: «بابٌ فِي سَقَطَاتِ العلماء»، ذكر فيه سقطات عجيبة عن عدة من الفُحُولِ في علوم اللُّغة العربيَّة.

ولا يخفىٰ علىٰ طلَّاب العلم تخطئة شيخ الإسلام ابن تيميَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ لسِيبَوَيْهِ في ثمانين موضعًا من كتابه «الكتاب»[(١)].

---

(١) **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في بيان أهميَّة كتاب سيبويه كما في «النبوَّات»** (١/ ١٧٦): «والمبرز في فنٍّ من الفنون يقدر علىٰ ما لا يقدر عليه أحدٌ في زمنه، وليس هذا دليلًا علىٰ النبوَّة؛ فكتاب سيبويه مثلًا ممَّا لا يقدر علىٰ مثله عامَّة الخلق، وليس بمعْجِزٍ؛ إذ كان ليس مختصًّا بالأنبياء، بل هو موجود لغيرهم، وكذلك طب أبقراط.

بل وعلم العالم الكبير من علماء المسلمين خارج عن عادة الناس، وليس هو دليلًا علىٰ نبوَّته».

وذكر - كما في مجموع الفتاوىٰ (١٦/ ١٥) -: «أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ الْمُهْتَدِينَ بِهَذَا هُمُ الْمُؤْمِنُونَ الْمُتَّقُونَ، وَيُسْتَدَلُّ بِعَدَمِ الِاهْتِدَاءِ بِهِ عَلَىٰ عَدَمِ الْإِيمَانِ وَالتَّقْوَىٰ؛ كَمَا يُقَالُ: الْمُتَعَلِّمُونَ لِكِتَابِ أبقراط هُمُ الْأَطِبَّاءُ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا أَطِبَّاءَ قَبْلَ تَعَلُّمِهِ، بَلْ بِتَعَلُّمِهِ. وَكَمَا يُقَالُ: «كِتَابُ سِيبَوَيْهِ» كِتَابٌ عَظِيمُ الْمَنْفَعَةِ لِلنُّحَاةِ، وَإِنْ كَانُوا إِنَّمَا صَارُوا نُحَاةً بِتَعَلُّمِهِ، وَكَمَا يُقَالُ: هَذَا مَكَانٌ مُوَافِقٌ لِلرُّمَاةِ وَالرِّكَابِ».

وهذا الخطابيُّ يؤلِّف كتابًا في إصلاح غلط المحدِّثين، قال في مقدِّمته: «هذه الألفاظ من الحديث يرويها أكثرُ الرواة والمحدِّثين، ملحونة ومحرَّفة، أصْلَحْنَاها لهم، وأخبرنا بصَوَابِها، وفيها حروفٌ تحتمل وجوهًا، اخترنا منها أَبْيَنَهَا» اهـ.

وقال أبو أحمد الحسن العسكري في مقدَّمة كتابه «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» (ص٦): «ولا يضع من العالم الذي برع في علمه زلَّةٌ؛ إن كانت علىٰ سبيل السهو والإغفال؛ فإنَّه لم يعرُ من الخطأ إلا مَن عَصَم الله - جَلَّ ذِكْرُه -، وقالت الحكماء: الفاضل مَنْ عُدَّت سَقَطَاتُهُ، وليتنا أدركنا بعضَ صوابِهِم، أو كنَّا ممَّن يميِّز خطأهم».

قلتُ: ولقَدْ وقع اللَّحنُ الجَلِيُّ والْخَفِيُّ من بعض كبار علماء السُّنَّة، وذُكِر في تراجم بعضهم أنَّه كان لحَّانًا، ورغم هذا لم يَعُدَّ علماء الجرح والتعديل هذا اللَّحنَ من النَّقِيصَةِ التي تُشِينُ هذا العالِمَ وتنزل من قدره، إذا كان صاحب عقيدة صحيحة، ومنهج سويٍّ.

✐ **وإليك أمثلة لبعض هؤلاءِ العُلماءِ:**

۞ **أولاً: القاسِمُ بن محمَّد بن أبي بكر الصدِّيق - أحد فقهاء المدينة السبعة -:**

أخرج مسلم في «صحيحه» (٥٦٠) عن ابن أبي عَتيق، قال: تحدَّثْتُ أنا

والقاسم عند عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حديثًا، وكان القاسِمُ رجلًا لَحَّانَةً - وكان لأُمِّ وَلَدٍ -؛ فقالت له عائشة: ما لك لا تَحَدَّثُ كما يتحدَّث ابن أخي هذا؟! أمَا إنِّي قد علمتُ من أين أُتِيتَ: هذا أَدَّبَتْهُ أمُّهُ، وأنت أَدَّبَتْك أمُّك.

قال النووي في «شرحه علىٰ مسلم» (٥/ ٤٦): ««وكان لَحَّانَة»: هو بفتح اللام وتشديد الحاء؛ أي: كثير اللَّحنِ في كلامه، قال القاضي: ورواه بعضهم: «لُحْنة» بضم اللام وإسكان الحاء، وهو بمعنىٰ «لحَّانة»» اهـ.

قلت: ورغم كونه لحانًا، فقد أثنىٰ عليه كبار الأئمَّة ثناءً عَطِرًا؛ فقال مالك: كان القاسم من فقهاء هذه الأمَّة. وقال ابن عَوْنٍ: كان القاسم، وابن سيرين، ورجاء بن حيوة يحدِّثُون بالحديث علىٰ حروفه. وقال البخاري في «صحيحه»: حدَّثنا علي، حدَّثنا ابن عُيَيْنَةَ، حدثنا عبد الرَّحمن بن القاسم: أنه سمع أباه - وكان أفضل أهل زمانه -... وقال ابن حبان: كان من سادات التَّابعين، من أفضل أهل زمانه علمًا وأدبًا وفقهًا، وكان صَمُوتًا. كما في «التهذيب» للحافظ (٤/ ٥٣٠،٥٢٩).

وقد يُعتذر عن القاسم بأنَّه كان من أمِّ ولدٍ؛ أي لم يكن ذا لسان عربي الأصل.

۞ ثانيًا: إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي - من حفَّاظ التابعين -:

قال عبد الله بن أحمد في «الْعِلَلِ ومَعْرِفَةِ الرِّجَالِ» (٦٤٧): حدَّثني أبي قال: حدثنا هُشَيْمٍ قال: وكان إسماعيلُ بن أبي خالد - وقد لقي أصحاب

رسول الله ﷺ – فاحشَ اللَّحن، قال: كان يقول: حدَّثني فلان عن أبوه.

ورغم هذا قال أحمد: أصحُّ الناس حديثًا عن الشَّعْبِي: ابن أبي خالد. وقال أبو حاتم: لا أقدِّم عليه أحدًا من أصحاب الشعبي، وهو ثقةٌ.

والشاهد: أَنَّ أئمَّة الجرح والتعديل لم يعتبروا فُحش اللَّحن عند إسماعيل سببًا في إسقاطه، أو في تجريحه ولو بأدنىٰ جرْح، بل قدَّموه علىٰ سائر أصحاب الشعبي، وفيهم أئمَّةٌ؛ لأنه كان إمامًا في الحديث.

۞ ثالثًا: إبراهيم بن يزيد النخعي – أحد أئمَّة التابعين –:

قال الذهبي في ترجمته في «الميزان» (١/ ٧٥): «كان لا يُحْكِمُ العربيَّة، وربَّما لحن».

وقال عبد الله بن أحمد في «الْعِلَلِ ومَعْرِفَةِ الرِّجَالِ» (٦٤٨): حدَّثني أبي قال: حدَّثنا هُشَيم، عن خالد بن سلمة المَخْزُومي قال: لقد رأيت إبراهيم النخعي، فرأيت رجلًا لحَّانًا.

وقال في (٦٤٩): حدَّثني أبي؛ قال: حدثنا يحيىٰ بن آدم؛ قال: حدثنا أبو بكر عن عاصم؛ قال: كان إبراهيم رَجُلَ صِدْقٍ، ولو سمعتَهُ يقرأ قلتَ: ما يُحسن هذا شيئًا.

۞ رابعًا: إيَاسُ بن معاوية بن قُرَّةَ أبو واثلة - قاضي البصرة -:

قال عبد الله بن أحمد في «العِلَلِ ومعرفة الرِّجال» (٦٤٦): حدَّثني أبي؛ قال: حدثنا هشيم؛ قال: كان إياس بن معاوية كثير اللَّحن، فقال له سفيان بن حسين صاحبنا: لو أنَّك نظرت في هذه العربية. قال: فكنتُ ربما لَقَنْتُهُ الحرف والشيء. قال: فَلَقَنْتُه، فقال: لقد ضيَّقت عليَّ منطقي، لا حاجة لي فيه.

وقد قال عنه الذهبيُّ في «الميزان» (١/ ٢٨٣): «تابعيٌّ ثقةٌ نبيل»، وقال: «يُضرب المثل بذكائه وعقله وفصاحته وإحكامه وفطنته».

خامسًا: أبو عبيدة مَعْمَر بن المُثَنَّى - العَلاَّمة النَّحويُّ -:

قال ابن قُتيبة في «المعارف» (٥٤٣): «كان لا يقيم البيت إذا أنشده، ويخطئ إذا قرأ القرآن نظرًا».

سادسًا: أبو حاتم السِّجِسْتاني - النحوي اللُّغوي المُقْرئ -:

نقل ابن خَلِّكان في «وفيات الأعيان» (٢/ ٤٣١) عن المُبَرِّد قوله: «لم يكن حاذقًا في النحو، وكان إذا اجتمع بأبي عُثْمَان المازِنِيِّ في دار عيسىٰ بن جعفر الهاشميِّ تَشَاغَلَ، أو بادَرَ بالخروج؛ خوفًا من أن يسأله عن مسألة في النَّحو».

سابعًا: يعقوب بن السِّكِّيت:

قال أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزَّجَّاجِي (ت ٣٣٧ هـ)

في «مجالس العلماء» في «المجلس السابع والثلاثين» (ص٢٣٠):

«(**مجلس أبي عثمان المازني مع يعقوب بن السِّكِّيت**):

أخبرنا أبو إسحاقَ الزجَّاج قال: أخبرنا أبو العبَّاس محمد بن يزيد، عن أبي عثمان قال:

جمعني وابن السِّكِّيت بعضُ المجَالِسِ، فقال لي بعض من حضر: سله عن مسألة. وكان بيني وبين ابن السِّكِّيت وُدٌّ، فكرهتُ أن أَتَهَجَّمَهُ بالسؤال؛ لعلمي بضعفه في النحو، فلمَّا أَلَحَّ عليَّ قلتُ له: ما تقول في قول الله - جَلَّ وَعَزَّ -: ﴿فَأَرْسِلْ مَعَنَآ أَخَانَا نَكْتَلْ﴾ [يوسف: ٦٣]؛ ما وزن ﴿نَكْتَلْ﴾ من الفعل؟ ولِمَ جزمه؟ فقال: وزنه: نفعل. وجزمه؛ لأنَّه جواب الأمر. قلت له: فما ماضيه؟ ففكَّر وتشور، فاستحيتُ له. فلمَّا خرجنا قال لي: ويحك**!** ما حفظت الوُدَّ، خجلتني بين الجماعة. فقلت: والله ما أعرف في القرآن أسهل منها**!**

قال: وزن (نكتل): نفتعل. من اكتال يكتال، وأصله: نكتيل؛ فقلِبتِ الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، ثم حُذفت الألف لسكونها وسكون اللام؛ فصار: (نكتل)».

قلتُ: وأورد أبو الحسن عليُّ بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ) في «المحكم والمحيط الأعظم» (١/ ٤ - ط: معهد المخطوطات

العربية) روايةً أخرىٰ لهذه القصَّةِ؛ فقال: «وأيُّ مُوَاقفةٍ أخزىٰ لواقفها من مقامة أَبُو يُوسُف يَعْقُوب بن إِسْحَاق السِّكِّيت، مَعَ أبي عثمانَ المازنِيِّ، بَين يَدي أَمِير الْمُؤمنِينَ جَعْفَر المتَوَكِّل؟! وَذَلِكَ أَن أَمِير الْمُؤمنِينَ قَالَ: يَا مازنِيُّ، سَلْ يَعْقوبَ عَن مسألة من النَّحْو. فتلكَّأ المازنِيُّ؛ عِلْمًا بتأخُّر يَعْقُوب فِي صناعَة الْإِعْرَاب، فعزم المتوكلُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: لابدَّ لَك من سُؤاله. فَأقبل المَازِنِيُّ يُجْهِدُ نَفسَه فِي التَّلْخِيص، وتَنكُّبِ السُّؤَال الحُوشيِّ العويص، ثمَّ قَالَ: يَا أَبَا يُوسُف، مَا وزن ﴿نَكۡتَلۡ﴾ من قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿فَأَرۡسِلۡ مَعَنَآ أَخَانَا نَكۡتَلۡ﴾ [يوسف: ٦٣]؟ قَالَ لَهُ: نَفْعَل. وَكَانَ هُنَالك قوم قد علمُوا هَذَا الْمِقْدَار، وَلم يُؤْتَوْا من حظِّ يَعْقُوب فِي اللُّغَة المِعْشَارَ؛ ففاضُوا ضَحِكًا، وأداروا من الهُزْء فَلَكًا، وارتفع المتوكِّل؛ فَخرج السِّكِّيتيُّ والمازنِيُّ، فَقَالَ ابْن السكِّيت: يَا أَبَا عُثْمَان، أسأتَ عشرتي، وأَذْوَيْتَ مَشرتي! فَقَالَ لَهُ المازنِيُّ: وَالله مَا سَأَلتك عَن هَذِه، حَتَّىٰ تحقَّقتُ أَنِّي لم أجد أدنىٰ محاولًا، وَلَا أقْرب مِنْهُ متناولًا!

وَأيُّ شَيْء أذْهَبُ لِزَيْنٍ، وأَجْلَبُ لعَبَر عَيْنٍ من معادلته فِي كِتَابه الموسوم بـ«الإصلاح» (الرَّيْم) الَّذِي هُوَ الْقَبْر، وَالْفضل بـ(الرِّيم) الَّذِي هُوَ الظَّبي؟ ظَنَّ التَّخْفِيفَ فِيهِ وَضْعًا.

وَمن اعْتِقَاده فِي هَذَا الْبَاب أَنَّ (الْغَيْن) – وَهُوَ جمع شَجَرَة غَيناء –، وَأَن

(الشَّيْم) - جمع أَشْيَم وشَيْماء -؛ وَزنه: «فِعْل»، وَذهب عَلَيْهِ أنه «فُعْل»: غُوْن، وشُوْم، ثمَّ كُسرت الْفَاء؛ لتسلَم الْيَاء، كَمَا فُعل ذَلِك فِي: بِيض. وَهَذَا بَاب من التصريف مَورودٌ مَنْهَل، ومعلومٌ غيرُ مَجْهَل؛ إِلَىٰ غير ذَلِك مِنَ الْخَطَأ الَّذِي لَا أحصي عدَدَهُ، وَلَا أحصُر مَدَدَهُ، وَقد أفردْتُ فِي ذَلِك كِتابًا».

ثامنًا: محمد بن طاهر المَقْدِسي - الحافظ -:

نقل الذهبي في ترجمته في «السير» (١٩/ ٣٦٥) عن السِّلَفي قوله: كان فاضلًا يُعْرَفُ، لكنه لُحْنَةٌ؛ قال لي المؤتمن الساجي: كان يقرأ ويلحن عند شيخ الإسلام بهَرَاة، فكان الشيخ يحرِّك رأسه، ويقول: لا حول ولا قوة إلَّا بالله!

تاسعًا: الإمام شيخ القراءة والعربية أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله، الملقَّب بـ«الكِسَائِي»:

جاء في ترجمة الكسائي من «السير» للذهبي (٩/ ١٣٣): «قال الكسائي: صلَّيت بالرَّشيد، فأخطأتُ في آيةٍ ما أخطأ فيها صبيٌّ؛ قلت: لعلهم يرجعين! فوالله ما اجترأ الرشيد أن يقول: أخطأتَ. لكن قال: أيُّ لُغةٍ هذه؟! قلتُ: يا أمير المؤمنين، قد يَعْثُرُ الجَوَادُ! قال: أمَّا هذا فنعم.

وعن سلمة، عن الفرَّاء: سمعتُ الكسائيَّ يقول: ربَّما سبقني لساني باللَّحن.

وعن خلف بن هشام: أنَّ الكِسائيَّ قرأ علىٰ المنبر: (أنا أكثرَ منك مالًا)

بالنَّصْبِ؛ فسألوه عن العلَّة؛ فَثُرْتُ في وجوههم؛ فمحوه. فقال لي: يا خلف، من يسلَمُ من اللَّحن؟!

وعن الفرَّاء قال: إنَّما تعلَّم الكسائي النحو علي كِبَرٍ، ولزم معاذ الهَرَّاءَ مدَّةً، ثم خرج إلىٰ الخليل» اهـ.

عاشرًا: الحافظ أبو أحمد عبد الله بن عدي الجُرجاني، صاحب كتاب «الكامل في الضُّعفاء»:

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «سير أعلام النُّبلاء» (١٦/ ١٥٤) عن ابن عديٍّ:** «هو الإمام الحافظ الناقد الجوَّال... طال عمره، وعلا إسناده، وجرَّح وعَدَّل وصحَّح وعَلَّل، وتقدَّم في هذه الصناعة، علىٰ لَحْنٍ فيه يظهر في تآليفه، وهو مصنِّف في الرجال بحسب اجتهاده».

وقال ابن عساكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «تاريخ دمشق» (٩/ ٧٧٣) عن ابن عدي:** «كان ثقةً، علىٰ لَحْنٍ فيه».

الحادي عشر: محمَّد بن عبد الله بن عمر، زين الدين بن علم الدين، ابن الشيخ زين الدين ابن المرحل الشافعي، هو ابن أخ الشيخ صدر الدين:

قال النعيمي في «الدارس في تاريخ المدارس» (١/ ٢١٣ - ط: العلمية) (١/ ٢٨٤ - ط: الثقافة الدينية): «قال الصَّفَدِيُّ في «تاريخه» في المحمَّدين: الإمام العلامة الورع... أخبرني جماعة أن دروسه لم تكن بعيدة من دروس

الشيخ ابن الزَّمَلْكَانِيِّ؛ لفصاحته وعذوبة لفظه، وكان الفقه والأصول قد جوَّدهما، وأمَّا العربية فكان فيها ضعيفًا».

الثاني عشر: أبو بكر بن دُرَيد، صاحب كتاب «الجمهرة» في اللُّغة:

وقد حكىٰ أبو حيَّان التَّوحيدِيُّ، عن أبي سعيد السَّيرافِيِّ؛ أنَّه قال: «كان أبو بَكْرٍ ضعيفًا في التَّصريف، والنَّحو خاصَّة، وفي كتاب «الجمهرة» خللٌ كثير».

قال التَّوحيديُّ: «قلنا له: فلو فَصَّلْتَ بالبيان عن هذا الخلل، وفتحتَ لنا بابًا من العلم. فقال: نحن إلىٰ سَتْر زلَّات العلماء أحوجُ منَّا إلىٰ كَشْفِهَا... فلمَّا نهضنا من مجلسه؛ قال بعض أصحابنا: قد كان ينبغي أن نقول له: حراسةُ العلم أَوْلىٰ من حراسة العالِم، وفي السُّكوت عن أبي بكر إجلالٌ، ولكن خيانة للعلم»[(١)].

الثالث عشر: عَبْد اللَّه بْن بَرِّي، أَبو مُحَمَّد بْن أَبِي الوحش المقدسيُّ الأصل، الْمِصْرِيُّ النَّحْويُّ الشَّافعيُّ (ت ٥٨٢ هـ):

قال الذهبي في ترجمته في «تاريخ الإسلام» (١٢/ ٧٤٨): «وكان يتحدَّث ملحونًا ولا يتكلَّفُ، ويَتَبَرَّمُ بمن يخاطبه بإعراب».

---

(١) **انظر مجلة جامعة أمِّ القُرىٰ - العدد: ٢٠-، مقال:** «خَلَلُ الأُصُولِ فِي مُعْجَمِ الجَمْهَرَة»، كتبه: د. عبد الرَّزَّاق بن فرَّاج الصَّاعديُّ، الأستاذ المشارك بقسم اللُّغويات - كلية اللُّغة العربية: الجامعة الإسلامية بالمدينة.

وقال السيوطي في «ألفيته» (الأبيات ٦٢٩-٦٣٤) (نسختي بتحقيقي):

فـــأولٌ مـــراجم صـــحفه يحيــىٰ مزاحمًــا فمــا أنــصفه

وبعـــده: يـــشققون الخطبـــا صـــحَّفه وكيـــعُ قـــال: الحطبـــا

وثالـــث كخالـــد بـــن علقمـــة شـــعبة قـــال: مالـــك بـــن عرفطـــة

وعاصـم الأحــول بعــضٌ غيَّــرا بواصــل الأحــدب فيمــا أُثــرا[1]

ورابــعٌ مثــل حــديث احتجــرا صـــحَّفه بـــالميم بعـــض الكُبَـــرَا

وخــامسٌ مثــل حــديث العنــزه ظــنَّ القبيــل عــالم مــن عَنَــزَه

وقال العلَّامةُ ربيع بن هادي - سلَّمَهُ اللهُ - في «بيان فساد المعيار»: «وفي المقابل فقد بَلَغَ بهم - أي بالحزبِّيين - البغض لحملة لواء السنَّة والمنهج السلفي؛ أن يجعلوا من تَوَافِهِ أخطائهم التي لا يجرح بها أحدٌ من المنتمين إلَىٰ الإسلام سُنِّيِّهِمْ وبدْعِيِّهم؛ أن يجعلوا منها العظائم المُسْقِطة والمدمِّرة».

ثُمَّ قَالَ: «لقد جعلوا من الأخْطاءِ المطبَعيَّة وما شاكَلَهَا - علىٰ قلَّتها - من أعظم العظائم وجِسام المسقطات، بعد عجزهم عن وجود أقلِّ ما

---

(١) سَقَطَ هذا البيت من كل النُّسخ المطبوعة المعتمدة للألفيَّة، ومنها نسخة العلَّامة أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد وفَّقني الله سبحانه إلىٰ إثباته من الأصل الخطيِّ الذي قُرئ علىٰ السيوطي، وهي النسخة نفسها التي اعتمدها العلَّامة أحمد شاكر كأصل لإخراج الألفية، ولكنه لم ينتبه رَحِمَهُ اللَّهُ لهذا البيت، بدليل أنه ما أشار إلىٰ وجوده في الأصل، فلو كان لا يرىٰ صحَّة نسبته للألفية؛ لنبَّه علىٰ وجوده في الأصل، ثم بيَّن أسباب عدم إثباته إياه، إلا أنه لم يفعل ذلك.

يُجْرَحُ به أهل السنَّة وأئمَّتُهم المعتبرون فيما يرفع ويخفض؛ فما يخفض عند أهل السنَّة يرفع ويُعلِي عند هؤلاء، وما يرفع عند أهل السنَّة يُسقِط ويَحُطُّ عند هؤلاء» اهـ.

قلتُ: وليست هذه - بالطبع - دعوةً إلَىٰ اللحن، أو إلَىٰ تعمُّد مُخالفة قواعد اللُّغة والإملاء، أو أن يُهمِل طالب علم الحديث دراسةَ اللُّغة والنحو، لكن القصد بيان عدم جواز الطعن علىٰ سلفيٍّ - عالِمًا كان، أو طالب علم، أو داعية - إذا وقعت منْه أخطاءٌ لُغويَّة أو إملائيَّة.

ولا يعني هذا إقرارَ اللحن في حديث أو أثر أو كتاب لأحد أهل العلم - دون التنبيه عليه لمن يعلمه -، بل الواجب تغييره أو التنبيه عليه؛ كما قال الخطيب عن حكم تغيير اللحن الذي يقع من بعض الرواة في الأحاديث: «إذا كان اللحن يُحِيلُ المعنىٰ؛ فلابدَّ من تغييره».

وقال أحمد بن فارس في جزء «مأخذ العلم» (ص٣٧- سلسلة لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام، رقم ٥): «ذهب الناس إلىٰ أنَّ المحدِّث إذا روىٰ فلَحَنَ؛ لم يجز للسامع أن يحدِّث عنه إلا لحنًا كما سمعه.

وقال آخرون: بل علىٰ السَّامع أن يَرْوِيَهُ - إذا كان عالمًا بالعربيَّة - معربًا صحيحًا مقوَّمًا، بدليلٍ نقوله: وهو أنه معلوم أنَّ رسول الله ﷺ كان أفصح العرب وأعرَبَها، وقدْ نزَّهَهُ الله عَزَّوَجَلَّ عن اللَّحن، وإذا كان كذا؛

فالوجه: أنْ يُروىٰ كلامُه مهذَّبًا من كلِّ لَحْنٍ.

وكان شيخنا أبو الحسن عليُّ بن إبراهيم القطَّان يكتب الحديث علىٰ ما سمعه لحنًا، ويكتب علىٰ حاشية كتابه: (كذا قال)؛ يعني: الذي حدَّثه، (والصَّواب كذا)، وهذا أحسن ما سمعت في هذا الباب.

فإن قال قائل: فما تقول في الذي حدَّثكموه عليُّ بن إبراهيم، عن محمد بن يزيد، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ؛ قَالَ: ثنا أَبِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالْخَيْفِ مِنْ مِنًىٰ، فَقَالَ: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَبَلَّغَهَا؛ فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرِ فَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَىٰ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ**»، وقد أمَرَ رسولُ الله ﷺ أن يبلِّغ المبلِّغ كما سَمِعَ.

قيل له: إنَّما أراد أن يبلِّغه في صحَّة المعنىٰ واستقامة المراد به، من غير زيادة ولا نقصان يغيِّران المعنىٰ، فأما أن يسمع اللحن فيؤديه؛ فلا.

وبعدُ؛ فمعلومٌ أن النبيَّ ﷺ كان لا يلحن، فينبغي أن تؤدَّىٰ مقالته عنه في صحَّةٍ كما سُمِعَ منه» اهـ.

قلتُ: وإن كان إمامُ الفقه واللُّغة الشافعيُّ لم يَسْلَمْ من انتقاد المنتقدين عليه في مواضع من كلامه من جهة اللُّغة، فكيف بغيره؟!

قال البيهقي في «ردِّ الانتقاد علىٰ ألفاظ الشافعي» (٦٣-٦٦): «فقد انتقد بعض المخالفين علىٰ الإمام أبي عبد الله محمَّد بن إدريسَ الشَّافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ حروفًا من العربية؛ زعموا أنه خالف فيها أهل اللُّغَةِ، وقد ذكرنا في كتاب «المناقب» - في الجزء العاشِرِ منه - شهادةَ جماعةٍ من أئمَّةِ أهل اللغة للشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنَّه إمامٌ في اللغة، وأنَّ قوله فيها حجَّةٌ، وروينا عن أبي الوليد موسىٰ بن أبي الجارود المكي أنَّه قال: «كان يقال: إن محمَّد بن إدريس الشافعي لغة وحده، يُحتجُّ به كما يُحتجُّ بالبَطْنِ من العرب». وأنبأ أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ، سمعت محمد بن عبد الله الفقيه يقول:

سألت (أبا عمر غلام ثعلب) - الَّذي لم تَرَ عيناي مثله - عن حروف أخذت علىٰ الشافعيِّ، فقال لي: «كلام الشافعيِّ صحيحٌ، سمعت (أبا العبَّاس ثعلبًا) يقول: يأخذون علىٰ الشافعيِّ، وهو من بيت اللغة، يجب أن يؤخذ عنه»، وروينا عن عبد الملك بن قريب الأصمعي مع تقدُّمِهِ في السنِّ والعلم والأدب: أنَّه قرأ علىٰ الشافعي واستفاد منه. وبلغني عن عبد الله بن مسلم بن قتيبة أنه ذكر الشافعي في كتابه، وبالغ في القول والثناء عليه، ثم ذكر جملةً من الأخبار التي تأوَّلها الشافعي وفسَّرها من طريق اللغة. وبلغني عن أبي الحسن علي بن القاسم الخوافي صاحب «مختصر العين»، وهو أحد أئمَّة أهل عصره في الأدب والبلاغة والشعر: أنَّ له أشعارًا في فضائل

الشافعيِّ، وألَّف كتابًا في الكشف علىٰ التحريف فيما انتُقِدَ علىٰ الشافعي من حروف في اللغة. ومدحه أبو بكر الدريدي في قصيدة ذكرناها في آخر كتاب «المناقب»، وهذا أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري إمام أهل اللغة في عصره صنَّف كتابًا في إيضاح ما يُشكل من حروف مختصر أبي إبراهيم المزني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقال في خطبته بعد ذكر نظره في المؤلفات التي صنَّفها علماء أمصار المسلمين: «وألفيت أبا عبد الله محمَّد بن إدريس الشافعي - أَنَارَ الله بُرْهَانَهُ ولقَّاهُ رضْوانَه - أَثْقَبَهُم بصيرةً، وأَبْرَعَهُم بيانًا، وأغْزَرَهم علمًا، وأفْصَحهم لسَانًا، وأجْزَلهم ألفاظًا، وأوسعهم خَاطِرًا؛ فسمعت مبسوطة كتبه، وأمهات أصوله من بعض مشايخنا، وأقبلت علىٰ دراستها دهْرًا، واستعنتُ بما استكثرته من علم اللغة علىٰ تَفَهُّمِها؛ إذ كانت ألفاظه عربيةً محضةً، ومن عُجْمَة المولَّدِين مَصُونَةً»، وإذا كان محلُّ الشافِعِيِّ من المعرفة باللغة ما شهد له به أهلُها؛ فلا يجوز أن يُجعل قول مَن هو دون الشافعي حجَّةً عليه؛ لأن خلافه في اللُّغة خلاف، كما أن خلافه في الفقه خلاف، علىٰ أن لكل حرف مما ذكروه وجهًا صحيحًا، ونحن نذكر بمشيئة الله تعالىٰ ما بلغنا فيه عن أهل اللغة».

قلت: ومن المعلوم أن أهل الأهواء من المعتزلة والأشاعرة والمتكلِّمين ونحوهم؛ كانوا يفتخرون بأنَّهم أصحاب لُغةٍ، ويستغلُّون تبحرُّهم في دهاليز

اللُّغة والمنطق سلاحًا لتحريف الكَلِم عن مواضعه، سواء في القرآن أو الآثار أو كلام أهل الحديث؛ ومن أمثلة هؤلاء[1]:

أولاً: أئمة الاعتزال، ومنهم:

١- **قطرب**: محمَّد بن المستنير، أبو علي النحوي، المعروف بـ«قطرب» (ت ٢٠٦ هـ).

٢- **أبو زيد**: سعيد بن أوس بن ثابت البصري المعروف بـ«الأنصاري» (ت ٢١٥ هـ).

٣- **الأخفش الأوسط**: سعيد بن مسعدة، أبو الحسن المجاشعي مولاهم البصري (ت ٢١٥هـ).

٤- **أبو عثمان**: بكر بن محمد بن بقية المازني (ت ٢٤٨ هـ، أو ٢٤٩، أو غيرها).

٥- **أبو حاتم**: سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت٢٥٠/ ٢٥٥هـ).

---

(١) وانظر في هذا الباب كتابين هامين:

الأوَّل: «مناهج اللُّغويين في تقرير العقيدة»، تأليف: د. محمد الشيخ عَليُو محمد (ط: دار المنهاج - الرياض).

والثاني: «أخطاء النَّحويين واللُّغويين في العقيدة»، تأليف: أبي محمد صلاح بن فتيني كنتوش العدني (ط: الميراث النبوي).

٦-**الجاحظ**: أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني، المعروف بـ«الجاحظ» (ت ٢٥٥هـ).

٧-**أبو سعيد السيرافي**: الحسن بن عبد الله بن المرزبان المعروف بـ«السيرافي» (ت ٣٦٨ هـ).

٨- الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ).

٩-**أبو أحمد**: الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (ت ٣٨٢ هـ).

١٠- **أبو عبيد الله**: محمَّد بن عمران بن موسىٰ بن عبيد المرزباني (ت ٣٨٤هـ).

١١- **أبو الحسن**: علي بن عيسىٰ بن عبد الله الرُّماني (ت ٣٤٨هـ).

١٢- **ابن جنِّي**: عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ).

١٣- **أبو نصر**: إسماعيل بن حمَّاد الفارابي التركي، المعروف بـ«الجوهري» (ت ٣٩٣هـ).

١٤- جار الله الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ).

١٥- فخر الدين الرازي: أبو عبدالله محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦ هـ).

١٦- نشوان بن سعيد بن نشوان اليمني الحميري، أبو سعيد (ت ٥٧٣ هـ).

كلُّ هؤلاء كانوا فطاحل في علوم اللُّغة، وكانوا رءوسًا في الاعتزال.

۞ ثانيًا: أئمَّة الأشاعرة، ومنهم:

١ - **الفرَّاء**: يحيىٰ بن زياد عبد الله بن منظور بن مروان الكوفي (ت ٢٠٧ هـ).

٢- أبو العبَّاس محمد بن يزيد المبرِّد (ت ٢٨٥ هـ).

٣- أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري الزجَّاج (ت ٣١١ هـ).

٤- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الصيمري النهاوندي الزجَّاجي (ت ٣٤٠هـ).

٥- **ابن خالويه**: الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان الهمذاني (ت ٣٧٠هـ).

٦- **السُّهَيْلِي**: عبد الرَّحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ الخَثْعَمِي، الأندلسيُّ الضَّرير، أبو القاسم، المؤرِّخ المحدِّث النَّحوي (ت ٥٨١ هـ).

٧- **ابن الحاجب**: عثمان بن عمر الكردي، أبو عمرو، جمال الدين، الفقيه المُقْرئ الأصولي النَّحوي المالكي (ت ٦٤٦ هـ).

۞ وثالثًا: بعض أئمَّة التشيُّع والرَّفْضِ، وكانوا أئمَّة في اللُّغة والأدب، ومنهم:

١ - **أبو الأَسْود الدُّؤَلِي**: ظالم بن عمرو بن سفيان (ت ٦٩ هـ).

٢- **العدواني**: يحيىٰ بن يعمر أبو سليمان الوشقي (ت ١٢٩هـ).

٣- **ابن السكيت**: يعقوب بن إسحاق أبو يوسف (ت ٢٤٦هـ).

٤- **الدِّينوري**: أبو حنيفة أحمد بن داود بن وَنَنْد الدينوري (ت ٢٨٢هـ).

٥- **ابن عبد ربِّه**: أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد رَبِّه بن حبيب بن حيدر بن سالم القرطبي (ت ٢٤٦هـ).

٦- **أبو الفرج الأصفهاني - صاحب «كتاب الأغاني» -**: عليُّ بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم بن عبد الرحمن بن مروان الأموي الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ)، وهذا بخلاف الراغب الأصفهاني - صاحب كتاب «مفردات القرآن» -[١].

---

(١) الحسين بن محمد بن المفضل، أبو القاسم الأصفهاني، ترجم له الذهبي في السير (١٨/ ١٢٠) ترجمةً مُقْتَضَبَةً جدًّا، فقال: «كان من أذكياء المتكلِّمين، لم أظفر له بوفاة ولا بترجمة».

وقال أغا برزك الطهراني في «طبقات أعلام الشيعة» (الثقات العيون في سادس القرون) (ص٨٢): «اختلف في كونه شيعيًّا، والعامة صرَّحوا بكونه من عامة المعتزلة، وكذا بعض الخاصَّة، ولكن الشيخ حسن بن علي الطبرسي - صاحب كامل بهائي - صرَّح في آخر كتابه «أسرار الإمامة»؛ أنَّه من حكماء الشيعة الإمامية».

قلتُ: الشيعة يقصدون بالعامَّة أهل السنة، وبالخاصَّة أئمَّتهم الضُّلَّال.

وقد أبطل د. عادل الشِّدِي في كتاب «تفسير الراغب الأصفهاني» فرية كونه شيعيًّا بأن له رسالة في الاعتقاد، وافق فيها السلف الصالح، والتي قال فيها: «والفرقة الناجية: هم أهل السنَّة والجماعة الذين اقتدوا بالصحابة».

وذكر أيضًا مرجحات علىٰ أن الراغب كان حيًّا إلىٰ سنة ٤٥٠ هـ.

واعلم أنَّ علوم العربية هي علومٌ موضوعة لخدمة بقيَّة علوم الشَّريعة؛ فهي مقصودةٌ لغيرها لا لِذَاتها، كما قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «زغل العلم» (ص١٩): «النَّحْويون لا بأس بهم، وعِلْمهم حَسَنٌ مُحتَاجٌ إليه، لكن النحوي إذا أمعن في العربية، وعَرِيَ عن علم الكتاب والسنَّة؛ بَقِي فارِغًا بطَّالًا لعَّابًا، ولا يسأله الله - والحالةُ هذه - عن علمه في الآخرة، بل هو كصَنْعَةٍ من الصنائع، كالطبِّ والحساب والهندسة؛ لا يُثاب عليها ولا يعاقَب، إذا لم يتكبَّر علىٰ الناس، ولم يتحامَقْ عليهم، واتقىٰ الله تعالىٰ وصان نفسه» اهـ.

ووقوع الأديب أو النَّحوي أو اللُّغوي في أخطاء لُغَويَّة ونَحْويَّة وأَدَبيَّة؛ ما زال يقع مِمَّن يُشار إليهم بالبَنَانِ من المشهورين في هذه العلوم في الزمان المعاصر، وإن كانوا أصحاب بِدَعٍ وأهواءٍ ليسوا علىٰ الطريقة المستقيمة، أو كانوا نصارىٰ وملحدين.

ومن أمثلة هذا:

۞ **ما جاء في كتاب «إيليا أبو ماضي... دراسة تحليلية»، تأليف:** جعفر الطيار الكتاني - أستاذ مساعد بجامعة الرِّبَاط - (ص١٤٨): «ومع هذا كلِّه فللنُّقَّاد علىٰ إيليا أبي ماضي مآخذ تتعلَّقُ باللسان العربي؛ نحْوِهِ وصرفِهِ وبيَانِهِ، ولعلَّه من العسير أن نلقىٰ أديبًا مُبَرَّزًا في تاريخ الأدب العربي سَلِم

من مثل هذه المآخذ، وأمامنا شعراء العصر العباسي والذين جاءوا بعدهم إلىٰ يومنا هذا، وليس معنىٰ هذا الضرب من النقد محاولة التنقيص من الشاعر، أو الإزراء بأدبه؛ فلعلَّه لم يُخلقْ بَعْدُ مَن يستطيع الزعم بأنَّ أبا الطَّيِّب المتنبِّي أو أبا تمام ليسا بشاعرين كبيرين في تاريخ الأدب العربي، ولكن مع ذلك فإنَّهما وغيرهما لم يسلموا من أن تحصىٰ عليهم أخطاء في اللُّغة، وقبل الإسلام وُجِّه مثل هذا النقد الفني إلىٰ النابغة الذبياني؛ فأسرع إلىٰ إصلاح إقوائه...».

ثم ذكر أن بعض النُّقاد عدَّد أخطاء أبي ماضي، ثم قال: «نُجْمِلُها فيما يلي...:

١ - اللُّغة العربية في النحو والصرف.

٢ - التعقيد اللفظي.

٣ - الركاكة.

٤ - الضرورات التي يقتضيها الشعر» اهـ.

قلت: وعقد الخطيب بابًا في كتابه «اقتضاء العلم العمل»، سمَّاه: «**من كَرِهَ تعلُّم النحو؛ لما يُكسب من الخُيَلاء والزَّهْوِ**»، وذكر فيه عدَّة آثار تُثْبتُ معنىٰ عنوان الباب، منها ما يلي:

«**(١٥٠) عن القاسم بن مُخيمرة:** تعلُّم النحو؛ أَوَّله شُغْلٌ وآخرُه بَغْيٌ.

(١٥١) **عن مالك بن دينار**: تَلْقَىٰ الرجلَ وما يلحن حرفًا، وعمله لحن كله.

(١٥٢) **عن إبراهيم بن أَدْهَم**: أَعْرَبنا في الكلام فما نُلحن، ولحنًا في الأعمال فما نُعْرِب.

(١٥٣) **قال بعض الزهاد:**

لـم نُـؤتَ مـن جهـلٍ ولكنَّنـا	**نَـسْتُر وجـهَ العلـمِ بالجَهْـلِ**
نكـره أن نلحـن في قولِنَـا	**ولا نبـالي اللَّحـن في الفِعْـل**

(١٥٥) **عن نصْر بن عليٍّ، عن أبيه قال:** رأيت الخليل بن أحمد في المنام، فقلت له: ما فعل بك ربُّك؟ قال: غَفَر لِي. قلتُ: بِمَ نَجَوْتَ؟ قال: بـ(لاحول ولا قوة إلَّا بالله العليِّ العظيم). قلتُ: كيف وجدتَ علمكَ - أعني العَرُوض والأدب والشعر -؟ قال: وجدتُه هباءً منثورًا!!

(١٥٦) **أنشد هلال بن العَلاءِ البَاهِلِيُّ لنفسِهِ:**

سـيَبْلَىٰ لـسانٌ كـان يُعـربُ لفظـةً
فيـا ليتَـه في وقفـة العَـرْض يَـسْلمُ
ومـا ينفـعُ الإعـرابُ إن لـم يكـنْ تُقًـىٰ
ومـا ضَـرَّ ذا تقـوىٰ لـسانٌ مُعْجَّـمُ»

قلتُ: فالَّذي يَطعَنُ علىٰ واحدٍ من أصحاب الحديث والأثر بأنَّه ضعيفٌ في اللُّغة، ويعتبر هذا جرحًا مُسقِطًا لصاحبه بالكليَّة؛ فقد أخطأ وشابه أهل

الأهواء في طعنهم علىٰ أهل الحديث - شَعَر بهذا أم لَم يشعُرْ -.

وعلىٰ الجانب الآخر: لا يُرفع المرء إلىٰ مرتبة العلماء الكبار بكونه فقط يجيد اللُّغة العربية إجادةً تامَّةً؛ فإنَّ هذه الإجادة للُّغة لا تنفعه إذا صدر منه ما يُخالف العقيدة أو المنهج؛ فقد عَجِبْتُ ممَّن أراد أن يمدح أحد طلبة العلم، فقال: «إنَّه لا يكاد يلحن في كلامه».

فقلت: هذا وحده لا يُمدح به طالب العِلْم، بل يُمدح بأنَّه علىٰ عقيدة ومنهج السلف أصحاب الحديث والأثر، ثمَّ إذا تَمَّ تعديد مناقبه الأخرىٰ؛ فلا بأس أن يُشار إلىٰ كونه لا يلحن، مع اعتبار هذه المنقَبَة فرعًا لا أصلًا.

وقال ابن مضاء أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللَّخمي القرطبي الأندلسي في «الرد علىٰ النحاة» (ص٦٤- ط: دار الاعتصام): «وإنِّي رأيت النَّحْويين - رحمة الله عليهم - قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير؛ فبلغوا من ذلك إلىٰ الغاية التي أمُّوا، وانتهوا إلىٰ المطلوب الذي ابتغوا؛ إلا أنَّهم التزموا ما لا يَلزَمُهم، وتجاوزوا فيها القدرَ الكافي فيما أوردوه منها؛ فتوعَّرت مسالِكُها، ووهَنَتْ مبانِيها، وانحطَّت عن رُتْبَة الإقناع حججُها، حتىٰ قال شاعر فيها:

ترنو بطرفٍ ساحرِ فاترِ　　　أضعفَ من حُجَّةِ نحويّ

علىٰ أنَّها إذا أخذت المأخذ المبَرَّأ من الفضول، المجرَّد عن المحاكاة

والتخييل؛ كانت من أوضح العلوم برهانًا، وأرجح المعارف عند الامتحان ميزانًا، ولم تشتمل إلا علىٰ يقين أو ما قاربه من الظنون».

ثم قال في (ص٦٦): «وكذلك من أخذ من علم النحو ما يوصله إلىٰ الغاية المطلوبة منه، واستعاض من تلك الظنونِ - التي ليست كظنون الفقه التي نصبها الشارع ﷺ إمارةً للأحكام، ولا كظنون الطبِّ التي جُرِّبت وهي في الغالب نافعة في الأمراض والآلام - العلومَ الدينية، السمعيَّة منها والنظريَّة، التي هي الجُنَّة، والهادية إلىٰ الجَنَّة؛ فقد نفعه الله بالتعليم، وهداه إلىٰ صراط مستقيم. وأمَّا من اقتصر كل الاقتصار علىٰ المعارف التي لا تدعو إلىٰ جنَّة، ولا تزجر عن نارٍ؛ كاللغات والأشعار، ودقائق عِلَل النحو ومسلِّيات الأخبار؛ فقد أساء الاختيار، واستحبَّ العمىٰ علىٰ الإبصار:

ومـا انتفـاعُ أخـي الـدُّنيا بنَـاظِرِهِ إذا استوت عندهُ الأنوارُ والظُّلَمُ» اهـ.

وقال ابن الجوزي في «صيد الخاطر» (ص٦٣٦- ط: مدار الوطن): «قد ثبت بالدليل شرف العلم وفضله، إلَّا أن طلَّاب العلم افترقوا؛ فكلٌّ تدعوه نفسه إلىٰ شيء: فمنهم من أذهب عمره في القراءات، وذاك تفريط في العمر؛ لأنَّه إنَّما ينبغي أن يعتمد علىٰ المشهور منها لا علىٰ الشاذِّ، وما أقبح القارئ يُسْأَلُ عن مسألةٍ في الفقه وهو لا يدري! وليس ما شغله عن ذلك إلَّا كثرة الطرق في روايات القراءات!! ومنهم من يتشاغل بالنحو وعللِهِ فحسب،

ومنهم من يكتب الحديث، ويكثر، ولا ينظر في فهم ما كتب.

وقد رأينا في مشايخنا المحدِّثين مَن كان يُسْأل عن مسألة في الصَّلاة، فلا يدري ما يقول! وكذلك القرَّاء! وكذلك أهل اللُّغَة والنَّحْو!

وحدثني عبد الرحمن بن عيسىٰ الفقيه، قال: حدثني ابن المنصوري، قال: حضرنا مع أبي محمد بن الخشَّاب، وكان إمامَ الناس في النحو واللغة، فتذاكروا الفقه؛ فقال: سَلُوني عمَّا شئتم! فقال له رجلٌ: إنْ قيل لنا: رَفْع اليدين في الصلاة، ما هو؟ فماذا تقول؟ فقال: هو ركنٌ! فدُهْشَتِ الجماعة من قلَّة فِقهه.

وإنَّما ينبغي للعاقل أنْ يأخذَ من كلِّ علمٍ طَرَفًا، ثم يهتم بالفقه، ثم ينظر في مقصود العلوم؛ وهو المعاملة لله سبحانه، والمعرفة به، والحبُّ له.

وما أَبْلَهَ من يقطع عمره في معرفة علم النجوم! وإنَّما ينبغي أن يعرف من ذلك التَّسْيِير والمَنازِل؛ لعلم الأوقات، فأمَّا النظر فيما يدَّعي أنه القضاء والحكم؛ فجهل محض؛ لأنَّه لا سبيل إلىٰ علم ذلك حقيقةً، وقد جُرِّب فبان جهلُ مدَّعِيه، وقد تقع الإصابة في وقتٍ، وعلىٰ تقدير الإصابة! لا فائدة فيه إلَّا تعجيل الغمِّ! فإن قال قائلٌ: يمكن دفع ذلك. فقد سلَّمَ أنه لا حقيقة له!

وأَبْلَهُ من هؤلاء مَن يتشاغل بعلم الكيمياء؛ فإنه هَذَيَانٌ فارغ، وإذا كان لا يتصوَّر قلب الذهب نُحَاسًا؛ لم يتصَّور قلب النُّحَاس ذَهبًا، فإنما فاعل

هذا مستحِلٌّ للتدليس على الناس في النقود؛ هذا إذا صحَّ له مراده!

وينبغي لطالب العلم أن يُصحِّحَ قصده؛ إذ فقدان الإخلاص يمنع قبولَ الأعمال! ولْيَجتهدْ في مجالسة العلماء، والنظر في الأقوال المختلفة، وتحصيل الكتب، فلا يخلو كتاب من فائدة! وليجعل همَّتَه للحفظ، ولا ينظر، ولا يكتب إلا وقت التعب من الحفظ! ولْيحذَرْ صحبة السلطان! وَلْينظُرْ في مِنْهاج الرَّسول ﷺ والصحابة والتابعين! وليجتهد في رياضة نفسه، والعمل بعلمه! ومَنْ تولَّاه الْحقُّ وَفَّقَهُ» اهـ.

قلتُ: وما ذكرتُهُ لا يقصد منه البتَّة التقليل من شأن أهميَّة ضبط لغة العرب، والحرص على تحصيل علومها التي بها يستقيم القلم واللِّسان، بل أنا - بفضل الله - من أشدِّ الحَرِيصين على الدعوة إلى الاهتمام بدراسة اللُّغة العربية، ومحاربة دعاة العامِّيَّة، لكن في الوقت نفسه لا نُقِرُّ الغلوَّ في هذا الباب على طريقة أهل الأهواء من المعتزلة ونحوهم؛ فلا إِفْرَاط ولا تَفْرِيط.

✍ **وكي أبيِّن أهمية تعلُّم العربية وخطورة اللَّحن، سأسرد ما تيسَّر من كلام أئمَّة السلف، وأهل العلم في هذا الشأن، كما صنعتُ في المسألة السابقة:**

۞ جاء في كتاب «أخبار النَّحويين»، تأليف: أَبي طَاهِر، عبد الْوَاحِد بن عمر بن مُحَمَّد بن أَبي هَاشم الْبَزَّار (ت ٣٤٩هـ): «**الآثار التالية في ذمِّ اللَّحن،**

وبيان فضل مَن لم يكن يلحن من العلماء»:

قال أبو طاهر فِي «أخبار النَّحويين» (١): ثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ التَّوَّزِيُّ، ثَنَا عُمَرُ بْنُ شَبَّةَ، ثَنَا عَفَّانُ؛ قَالَ: قَالَ هَمَّام: «مَا حَدَّثْتُكُمْ عَنْ قَتَادَةَ مَلْحُونًا فَأَعْرِبُوهُ؛ فَإِنَّ قَتَادَةَ كَانَ لَا يَلْحَنُ».

وقال في (٢): ثَنَا أَبُو بَكْرٍ قَالَ: قَالَ لَنَا أَبُو زَيْدٍ: قَالَ لَنَا عَفَّانُ: ثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلمَةَ: «من لحن فَلَيْسَ يُحدِّثُ عنِّي».

وفي (٨): ثَنَا أَبُو بَكْرٍ، ثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْيَزِيدِيُّ، ثَنَا ابْنُ أَخِي الْأَصْمَعِيِّ، عَنْ عَمِّهِ قَالَ: «كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ أَبَا عُمَرَ يَتَكَلَّمُ؛ ظَنَنْتُ أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ شَيْئًا، وَلَا يَلْحَنُ يَتَكَلَّمُ كَلَامًا سَهْلًا».

وفي (١٤): ثَنَا أَحْمَدُ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثَنَا مَحْبُوبُ بْنُ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِي هَارُونَ الْغَنَوِيِّ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ شَدَّادٍ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: «تَعَلَّمُوا اللَّحْنَ فِي الْقُرْآنِ كَمَا تَعَلَّمُونَ آيَ الْقُرْآنِ».

وفي (١٥): ثَنَا أَحْمَدُ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثَنَا إِسْحَاقُ وَمُحَمَّدٌ ابْنا الطَّبَّاعِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ وَاصِلٍ مَوْلَىٰ أَبِي عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ عُقَيْلٍ، عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ يَعْمُرَ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: «تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ فِي الْقُرْآنِ كَمَا تَعَلَّمُونَ حِفْظَهُ».

وفي (١٧): ثَنَا وَكِيعُ بْنُ خَلَفٍ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ خَلَّادٍ قَالَ: سَمِعَ رَجُلًا

قَالَ لِأَبِي زَيْدٍ: أَتَتَّهِمُنِي فِي دِينِ اللهِ؟ قَالَ: «أَتَّهِمُكَ فِي لُغَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ».

وفي (٢١): ثَنَا مُوسَىٰ، ثَنَا ابْنُ أَبِي سَعْدٍ، ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَخْلَدٍ الْمَرْوَزِيُّ، ثَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، ثَنَا الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ؛ قَالَ: «لَحَنَ أَيُّوبُ السِّخْتِيَانِيُّ فِي حَرْفٍ؛ فَقَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللهَ».

وفي (٢٢): ثَنَا مُوسَىٰ، ثَنَا ابْنُ أَبِي سَعْدٍ، ثَنَا الْفَضْلُ؛ قَالَ: قَالَ أَبُو مُسْهِرٍ: «كَانَ الْأَوْزَاعِيُّ لَا يَلْحَنُ».

وفي (٢٤): أَنْشَدَنَا أَبُو الطَّيِّبِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ حُمَيْدِ بْنِ الرَّبِيعِ، أَنْشَدَنِي أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْن الْحَارِثِ الْمُرْهِبِيُّ، أَنْشَدَنَا عَنْبَسَةُ بْنُ النَّضْرِ لِعَلِيِّ بْنِ حَمْزَةَ الْكِسَائِيِّ:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ ... وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعْ

فَإِذَا مَا أَبْصَرَ النَّحْوَ الْفَتَىٰ ... مَرَّ فِي الْمَنْطِقِ مَرًّا فَاتَّسَعْ

فَاتَّقَاهُ كُلُّ مَنْ جَالَسَهُ ... مِنْ جَلِيسٍ نَاطِقٍ أَوْ مُسْتَمِعْ

وَإِذَا لَمْ يُبْصِرِ النَّحْوَ الْفَتَىٰ ... هَابَ أَنْ يَنْطِقَ جُبْنًا فَانْقَطَعْ

فَتَرَاهُ ينصب الرَّفْع وَمَا ... كَانَ من خَفْضٍ وَمِنْ نَصْبٍ رَفَعْ

يَقْرَأُ الْقُرْآن لَا يعرف مَا ... صرف الْإِعْرَاب فِيهِ وصَنَعْ

وَالَّذِي يعرفهُ يقرأه ... فَإِذا مَا شكَّ فِي حرف رَجَعَ

نَاظرًا فِيهِ وَفِي إعرابه ... فَإِذا مَا عرف النَّحْو صدع

فهمـــا فِيـــهِ سَـــوَاء عنْـــدكُمْ ... لَيـــست الـــسُّنَّة فِينَـــا كالبِـــدَعْ
كـــم وضـــيع رفـــع النَّحْـــو وَكـــم ... مـــن شـــرِيف قـــد رَأَيْنَـــاهُ وَضَـــعْ

وقد صنَّف عبد الله بن بَري (م ٥٨٢ هـ) جزءًا عن «غلط الضعفاء من الفقهاء»، قال في تصديره (ص١٤): «هذه ألفاظ ذكرها المتقدِّمون من علماء أهل اللُّغة مِمَّا يغلط فيه كثير من ضعفاء الفقهاء وغيرهم؛ نقلتها عنهم كما ذكروها...».

۞ وبوَّب الخطيبُ البَغْداديُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الجامع لأخلاق الرَّاوِي وآدابِ السَّامع» بابًا بعنوان: (التَّرْغِيبُ فِي تَعَلُّمِ النَّحْوِ وَالْعَرَبِيَّةِ؛ لِأَدَاءِ الْحَدِيثِ بِالْعِبَارَةِ السَّوِيَّةِ):

قال: أَخْبَرَنِي أَبُو الْقَاسِمِ الْأَزْهَرِيُّ، أنا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، نا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الطُّوسِيُّ، نا الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ، حَدَّثَنِي عَيَّاشُ بْنُ الْمُغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «جَاءَ الدَّرَاوَرْدِيُّ - يَعْنِي: عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنَ مُحَمَّدٍ - إِلَىٰ أَبِي يَعْرِضُ عَلَيْهِ الْحَدِيثَ، فَجَعَلَ يَقْرَأُ وَيَلْحَنُ لَحْنًا مُنْكَرًا؛ فَقَالَ لَهُ أَبِي: وَيْحَكَ يَا دَرَاوَرْدِيُّ! أَنْتَ كُنْتَ بِإِقَامَةِ لِسَانِكَ قَبْلَ هَذَا الشَّأْنِ أَحْرَىٰ»[1].

---

(١) أخرجه ابن عبد البرِّ في «جامع بيان العلم» (١/ ٣٠١) (٤٧٩) من طريق الزبير؛ به.

قلت: أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الطُّوسِيُّ، ترجمه الخطيب في «تاريخ مدينة السلام» (٥/ ٢٨٩)، وقال: «وكان صدوقًا»، وأما عَيَّاشُ بْنُ الْمُغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ، وأبوه؛ فلم أجد لهما ترجمة.

ثم قال: قَالَ أَبُو حَازِمٍ عُمَرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمِ الْعَبْدَوِيُّ إِمْلَاءً بِنَيْسَابُورَ؛ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْفَضْلِ نَصْرَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ يُوسُفَ الْمَنْبِجِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ حَاجِبَ بْنَ سُلَيْمَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ: «أَتَيْتُ الْأَعْمَشَ أَسْمَعُ مِنْهُ الْحَدِيثَ، وَكُنْتُ رُبَّمَا لَحَنْتُ؛ فَقَالَ لِي: يَا أَبَا سُفْيَانَ، تَرَكْتَ مَا هُوَ أَوْلَىٰ بِكَ مِنَ الْحَدِيثِ! فَقُلْتُ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، وَأَيُّ شَيْءٍ أَوْلَىٰ مِنَ الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ: النَّحْوُ. فَأَمْلَىٰ عَلَيَّ الْأَعْمَشُ النَّحْوَ، ثُمَّ أَمْلَىٰ عَلَيَّ الْحَدِيثَ».

وقال: أنا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ رَوْحٍ النَّهْرَوَانِيُّ، أنا الْمُعَافَىٰ بْنُ زَكَرِيَّا الْجُرَيْرِيُّ، نا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَىٰ الصُّولِيُّ، نا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ، نا الْمَازِنِيُّ، قَالَ: سَمِعَ أَبُو عَمْرٍو أَبَا حَنِيفَةَ يَتَكَلَّمُ فِي الْفِقْهِ وَيَلْحَنُ؛ فَأَعْجَبَهُ كَلَامُهُ، وَاسْتَقْبَحَ لَحْنَهُ؛ فَقَالَ: «إِنَّهُ لَخِطَابٌ لَوْ سَاعَدَهُ صَوَابٌ!» ثُمَّ قَالَ لِأَبِي حَنِيفَةَ: «إِنَّكَ لَأَحْوَجُ إِلَىٰ إِصْلَاحِ لِسَانِكَ مِنْ جَمِيعِ النَّاسِ».

وقال: أنا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ الطَّبَرِيُّ، أنا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْمُقْرِئُ، نا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نا فَضْلٌ الْأَعْرَجُ، نا أَبُو نُوحٍ، قَالَ: سَمِعْتُ شُعْبَةَ يَقُولُ: «مَنْ طَلَبَ الْحَدِيثَ فَلَمْ يُبْصِرِ الْعَرَبِيَّةَ؛ فَمَثَلُهُ مَثَلُ رَجُلٍ عَلَيْهِ بُرْنُسٌ، وَلَيْسَ لَهُ رَأْسٌ».

وقال: أنا أَبُو مَنْصُورٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ إِسْحَاقَ الْكَاتِبُ، نا مُحَمَّدُ بْنُ

الْحَسَنِ بْنِ مِقْسَمٍ الْمُقْرِئُ، نا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَىٰ ثَعْلَبٌ، نا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَّامٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ الْحَارِثِ، قَالَ: قَالَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: «مَثَلُ الَّذِي يَطْلُبُ الْحَدِيثَ وَلَا يَعْرِفُ النَّحْوَ؛ مَثَلُ الْحِمَارِ عَلَيْهِ مِخْلَاةٌ لَا شَعِيرَ فِيهَا».

وقال: أنا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَوْهَرِيُّ، نا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْخَزَّازُ، نا الصُّولِيُّ، نا الْعَنَزِيُّ، نا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، قَالَ: «جَاءَ سِيبَوَيْهِ إِلَىٰ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ، فَشَكَا إِلَيْهِ حَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ؛ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ فِي رَجُلٍ رَعُفَ؛ فَانْتَهَرَنِي وَقَالَ لِي: أَخْطَأْتَ، إِنَّمَا هُوَ: رَعَفَ. فَقَالَ لَهُ الْخَلِيلُ: «صَدَقَ، أَتَلْقَىٰ بِهَذَا الْكَلَامِ أَبَا سَلَمَةَ؟!»

وقال: أَنْبَأَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْخَالِعُ، أنا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ السَّرِيِّ الْهَمَدَانِيُّ، نا وَكِيعٌ مُحَمَّدُ بْنُ خَلَفٍ، نا أَبُو الْعَيْنَاءِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا زَيْدٍ النَّحْوِيَّ يَقُولُ: «كَانَ الَّذِي حَدَانِي عَلَىٰ طَلَبِ الْأَدَبِ وَالنَّحْوِ؛ أَنِّي دَخَلْتُ عَلَىٰ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، فَقَالَ: ادْنُهْ. فَقُلْتُ: أَنَا دَنِيٌّ. فَقَالَ: «لَا تَقُلْ يَا بُنَيَّ: أَنَا دَنِيٌّ. وَلَكِنْ قُلْ: أَنَا دَانٍ».

وقال: أنا الْقَاضِي أَبُو الْعَلَاءِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْوَاسِطِيُّ، أنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ التَّمِيمِيُّ بِالْكُوفَةِ، قَالَ: أَنْشَدَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ؛ يَعْنِي: عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَنْشَدَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدٍ لِلْخَلِيلِ:

لَا يَكُونُ السَّرِيُّ مِثْلَ الدَّنِيِّ ... لَا وَلَا ذُو الذَّكَاءِ مِثْلَ الْغَبِيِّ

لَا يَكُونُ الْأَلَدُّ ذُو الْمَقُولِ الْمُرْهَفِ عِنْدَ الْحِجَاجِ مِثْلَ الْعَيِيِّ
قِيمَةُ الْمَرْءِ كُلُّ مَا يُحْسِنُ الْمَرْءُ قَضَاءً مِنَ الْإِمَامِ عَلِيِّ
أَيُّ شَيْءٍ مِنَ اللِّبَاسِ عَلَىٰ ذِي السِّرِّ وَأَبْهَىٰ مِنَ اللِّسَانِ الْبَهِيِّ
يَنْظِمُ الْحُجَّةَ الشَّتِيتَةَ فِي السِّلْكِ مِنَ الْقَوْلِ مِثْلَ عِقْدِ الْهَدِيِّ
وَتَرَىٰ اللَّحْنَ بِالْحَسِيبِ أَخِي الْهَيْئَةِ مِثْلَ الصَّدَىٰ عَلَىٰ الْمَشْرَفِيِّ
فَاطْلُبِ النَّحْوَ لِلْحَدِيثِ وَلِلشِّعْرِ مُقِيمًا وَالْمُسْنَدِ الْمَرْوِيِّ
وَارْفُضِ الْقَوْلَ عَنْ طَغَامٍ جَفَوْا عَنْهُ وَعَابُوهُ بُغْضَةً لِلنَّبِيِّ

وقال: أنا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ بِشْرَانَ، قَالَ: أَنْشَدَنَا أَبُو عُمَرَ الزَّاهِدُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، قَالَ: أَنْشَدَنِي السَّيَّارِيُّ قَالَ: أَنْشَدَنِي الْمُبَرِّدُ:

النَّحْوُ يَبْسُطُ مِنْ لِسَانِ الْأَلْكَنِ وَالْمَرْءُ يُعَظِّمُهُ إِذَا لَمْ يَلْحَنِ
فَإِذَا أَرَدْتَ مِنَ الْعُلُومِ أَجَلَّهَا فَأَجَلُّهَا مِنْهَا مُقِيمُ الْأَلْسُنِ

وقال: وأنا ابْنُ بِشْرَانَ، قَالَ: أَنْشَدَنَا أَبُو عُمَرَ الزَّاهِدُ، قَالَ: أَنْشَدَنِي الْهُدْهُدُ، قَالَ: أَنْشَدَنِي الْمُبَرِّدُ:

النَّحْوُ زَيْنٌ وَجَمَالٌ يُلْتَمَسْ يَأْخُذُ مِنْ كُلِّ الْعُلُومِ بِالنَّفَسْ
صَاحِبُهُ مُكَرَّمٌ حَيْثُ جَلَسْ هَلْ يَسْتَوِي رَبُّ الْحِمَارِ وَالْفَرَسْ [(١)]

۞ وبوَّب رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا في «الجامع» قال: «باب: مَنْ عَابَ اللَّحْنَ وَشَدَّدَ فِيهِ»:

---

(١) (٢/ ٢٦-٢٨).

وقال: أنا الْقَاضِي أَبُو الْعَلَاءِ الْوَاسِطِيُّ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الطَّنَاجِيرِيُّ؛ قَالَا: نا عُمَرُ بْنُ أَحْمَدَ الْوَاعِظُ، نا مُوسَىٰ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْخَاقَانِيُّ، نا ابْنُ أَبِي سَعْدٍ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ طَهْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَىٰ، قَالَ: كَانَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ يَقُولُ: «اللَّحْنُ فِي الرَّجُلِ السَّرِيِّ كَالْجُدَرِيِّ فِي الْوَجْهِ».

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: «النَّحْوُ فِي الْعِلْمِ كَالْمِلْحِ فِي الطَّعَامِ؛ لَا يُسْتَغْنَىٰ عَنْهُ».

وقال: أنا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ رَوْقٍ، أنا الْمُظَفَّرُ بْنُ يَحْيَىٰ الشَّرَّابِيُّ، نا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْثَدِيُّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الطَّلْحِيِّ: «أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانَ يَضْرِبُ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ عَلَىٰ اللَّحْنِ».

وقال: أنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ الْحَرْبِيُّ، أنا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الزُّبَيْرِ الْكُوفِيُّ، نا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَفَّانَ، نا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ السَّمَّانُ، نا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ وَابْنَ عَبَّاسٍ كَانَا يَضْرِبَانِ أَوْلَادَهُمَا عَلَىٰ اللَّحْنِ».

أنا الْقَاضِي أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ الْبَيْضَاوِيُّ، أنا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدٍ الدَّقَّاقُ، نا حَمْزَةُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَىٰ الْكَاتِبُ، نا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، نا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ الْعُمَرِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ كَانَ يَضْرِبُ وَلَدَهُ عَلَىٰ اللَّحْنِ، وَلَا يَضْرِبُهُمْ عَلَىٰ الْخَطَأِ».

أَخْبَرَنِي حَمْزَةُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ طَاهِرٍ الدَّقَّاقُ، أنا عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ الْحَافِظُ، نا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، نا يَحْيَىٰ بْنُ عَبْدِ الْبَاقِي، نا مَسْعَدَةُ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي أُسَامَةَ فَقَالَ: نا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ كَانَ يَضْرِبُ بَنِيهِ عَلَىٰ اللَّحْنِ»، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا أَبَا أُسَامَةَ، إِنْ أَخَذْنَا بِهَذَا الْحَدِيثِ لَمْ تُزَايِلِ الدِّرَّةُ اسْتَكَ! قَالَ أَبُو بَكْرٍ: كَانَ أَبُو أُسَامَةَ مَوْصُوفًا بِاللَّحْنِ، وَكَذَلِكَ أَبُو شَيْبَةَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُثْمَانَ الْعَبْسِيُّ.

أنا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ رِزْقٍ، أنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ الْخُطَبِيُّ، نا الْحُسَيْنُ بْنُ فَهْمٍ، نا سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْخٍ، نا أَبُو الْمُوَفَّقِ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي شَيْبَةَ وَعِنْدَهُ رَقَبَةُ، وَكَانَ يَلْحَنُ لَحْنًا شَدِيدًا؛ فَقَالَ رَقَبَةُ: «لَوْ كَانَ لَحْنُكَ مِنَ الذُّنُوبِ؛ كَانَ مِنَ الْعَظَائِمِ».

حَدَّثَنِي أَبُو الْقَاسِمِ الْأَزْهَرِيُّ، أنا طَلْحَةُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْمُعَدَّلُ؛ أَنَّ دُبَيْسًا الْمُقْرِئَ حَدَّثَهُمْ: نا الْحَارِثُ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيُّ، قَالَ: نا أَحْمَدُ بْنُ سَهْلٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ، نا الْهَيْثَمُ بْنُ عَدِيٍّ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي شَيْبَةَ الْقَاضِي فَقَالَ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ، إِنَّ الْمُسْتَوْرِدَ أَخُو بَنِي فِهْرٍ. فَقَالَ لَهُ رَقَبَةُ بْنُ مِصْقَلَةَ: «لَوْ كَانَ لَحْنُكَ مِنَ الذُّنُوبِ؛ كَانَ مِنَ الْكَبَائِرِ».

نا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّرْسِيُّ، أنا عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمُقْرِئُ، نا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَغَوِيُّ، نا إِسْحَاقُ - يَعْنِي: ابْنَ أَبِي إِسْرَائِيلَ -، نا عَفَّانُ،

قَالَ: سَمِعْتُ حَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ يَقُولُ لِإِنْسَانٍ: «إِنْ لَحَنْتَ فِي حَدِيثِي فَقَدْ كَذَبْتَ عَلَيَّ؛ فَإِنِّي لَا أَلْحَنُ».

وَاللَّحْنُ فِي الْقُرْآنِ أَيْضًا غَيْرُ مَأْمُونٍ عَلَىٰ مَنْ لَمْ يَكُنْ حَافِظًا لَهُ، وَلَا عَالِمًا بِالْعَرَبِيَّةِ، وَقَدْ حُفِظَ ذَلِكَ عَلَىٰ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الرُّوَاةِ.

أنا الْقَاضِي أَبُو حَامِدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو الْأُسْتُوَائِيُّ، أنا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَافِظُ، حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مُوسَىٰ الرَّزَّازُ، نا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْبَارِيُّ، نا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيلٍ، نا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ، قَالَ: «أَمْلَىٰ عَلَيْنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي حَدِيثٍ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠] بِكَسْرِ الْعَيْنِ؛ فَقَالَ لَهُ عَمَّارٌ الْمُسْتَمْلِي: يَا أَبَا دَاوُدَ، إِنَّمَا هُوَ ﴿يَرْفَعُهُۥ﴾، فَقَالَ: هَكَذَا الْوَقْفُ عَلَيْهِ!».

أنا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْأَهْوَازِيُّ، نا الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَعِيدٍ الْعَسْكَرِيُّ، أنا أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ عَمَّارٍ، نا ابْنُ أَبِي سَعْدٍ، حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ الصَّلْتِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ: «سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ أَبِي شَيْبَةَ يَقْرَأُ: (وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ)؛ فَقُلْتُ: «وَاتَّبَعُوا». فَقَالَ: «وَاتَّبَعُوا»، «وَاتَّبِعُوا» وَاحِدٌ!».

أنا أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، أنا عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مُوسَىٰ الرَّزَّازُ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ الْأَنْبَارِيُّ، قَالَ: «كَانَ مُسْتَمْلِي عَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَدْ عَوَّلَ عَلَىٰ أَنَّهُ إِذَا أَمْلَىٰ حَرْفًا مِنَ

الْقُرْآنِ؛ كَانَ الصَّوَابُ فِي خِلَافِهِ، فَأَمْلَىٰ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي حَدِيثٍ: (سَنُرِيهِمْ آيَاتُنَا فِي الْآفَاقِ) - قَالَهَا بِالرَّفْعِ -؛ فَضَحِكَ النَّاسُ وَضَجَّ الْمَجْلِسُ؛ فَقَالَ الْمُسْتَمْلِي: اسْكُتُوا! ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا﴾ [فصلت: ٥٣] - قَالَهَا بِفَتْحِ التَّاءِ -».

۞ **وقال أحمد بن فارس في «الصاحبي» (ص٥٠-٥٦)**: «أقول: إنَّ العلم بلُغَة العرب واجبٌ علىٰ كل متعلِّق من العلم بالقرآن والسنَّة والفتيا بِسَبَبٍ، حتَّىٰ لا غناء بأحد منهم عنه؛ وذلك أن القرآن نازل بلغة العرب، ورسول الله ﷺ عربي، فمَنْ أراد معرفةَ ما في كتاب الله - جَلَّ وعَزَّ -، وما في سنَّةِ رسول الله ﷺ من كلِّ كلمة غريبة أو نظم عجيب؛ لم يجد من العلم باللغة بدًّا، ولسنا نقول: إنَّ الذي يلزمه من ذلك هو الإحاطةُ بكلِّ ما قَالَتْهُ العربُ؛ لأنَّ ذلك غير مقدور عليه، ولا يكونُ إلَّا لنبيٍّ - كما قُلْناه أوَّلًا -، بل الواجب علم أصول اللُّغة، والسُّنن التي بأكثرها نزل القرآن وجاءت السنَّة، فأمَّا أن يكلف القارئ أو الفقيه أو المُحَدِّث معرفة أوصاف الإبل وأسماء السباع ونعوت الأسلحة، وما قالته العرب في الفَلَواتِ والفَيَافِي، وما جاء عنهم من شَواذِّ الأَبْنِية وغرائب التَّصْريف؛ فلا، ولقد غَلَّطَ أبو بكر بن داود أبا عبد الله محمَّد بن إدريس الشافِعِيَّ في كلماتٍ ذَكَر أنه أخطأ فيها طريقَ اللغة.

وليس يَبْعد أن يغلط في مثلِها مثلُهُ في فصاحته، لكن الصواب علىٰ ما كان أصوب، فأما الكلمات؛ فمنها: إيجابه ترتيب أعضاء الوضوء في الوضوء، مع

إجماع أهل العربية علىٰ أن الواو تقتضي الجمع المطلق لا التوالي. ومنها: قوله في التَّزْوِيج: إذا قال الوليُّ: زوجتك فلانة. فقال المُزَوَّج: قد قبلتها. إن ذلك ليس بنكاح حتىٰ يقول: قد تزوجتها، أو: قبلت تزويجها. قال: ومعلوم أن الكلام إذا خرج جوابًا؛ فقد فهم أنه جواب عن سؤال؛ قال الله - جَلَّ وَعَزَّ -: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُواْ نَعَمْ﴾ [الأعراف: ٤٤]، وقال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]؛ فاكتفىٰ من المُجِيبين بهذا، وما كُلِّفُوا أن يقولوا: بلىٰ، أنت ربُّنا.

قال: ومنها: تسمية البكر التي لا تُوطَأ حائلًا. وابن داود يقول: إنَّما تسمَّىٰ حائلًا إذا كانت حاملًا مرة، أو توقع منها حمل فحالت. ومنها: قوله في الطائفة: إنَّها تكون ثلاثة أو أكثر. قال مجاهد: الطَّائفةُ تقع علىٰ الواحد. ومنها: قوله في قول الله - جَلَّ وَعَزَّ -: ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ﴾ [النساء: ٣]؛ أي: ألا يكثر من تعولون. والعرب تقول في كثرة العيال: أعال الرجل؛ فهو معيل. ومنها قوله في القُرُوءِ: أنَّها الْأَطْهَارُ؛ فإنَّ القَرْء من قولهم: يقري الماء في حوضه. قال: العرب تقول: لا تَطَأ جاريتك حتىٰ تُقْرِيها. وقال ﷺ: «**دعي الصَّلاة أَيَّام أَقْرَائِكِ**»، قال أبو بكر: ومن العظيم أنَّ عليًّا وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَدْ قالا: «القَرْؤُ: الحَيْضُ»، فهل يجترئ علىٰ تجهيلهما باللغة؟

ومنها: قوله في قوله - جَلَّ ثَنَاؤُه -: ﴿ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ ﴾ [الأنفال: ٦٥]: إنَّه أراد الذكور دون الإناث. قال: وهذا من غريب ما يغلط فيه مثله، يقول - جَلَّ ثَنَاؤه -: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ ﴾ [الأعراف: ٢٦]، أفتراه أراد الرجال دون النساء؟!

قال ابن داود: وإن قبيحًا مُفرِط القَبَاحَةِ بمن يعيب مالك بن أنس بأنَّه لحن في مخاطبة العامَّة بأن قال: «مطرنا البارحة مطرًا أي مطرًا»؛ أنْ يرضىٰ لنفسه هو أن يتكلَّم بمثل هذا؛ لأنَّ الناس لم يزالوا يلحنون ويتلاحنون فيما يخاطب بعضهم بعضًا؛ اتقاءً للخروج من عادة العامَّة؛ فلا يعيب ذلك مَن يصنفهم من الخاصة، وإنَّما العيب علىٰ من غلط من جهة اللغة فيما يغيِّر به حكم الشريعة، والله المستعان.

فلذلك قلنا: إنَّ علم اللغة كالواجب علىٰ أهل العلم؛ لئلَّا يَحِيدوا في تأليفهم أو فتياهم عن سُنن الاستواء، وكذلك الحاجة إلىٰ علم العربية؛ فإن الإعراب هو الفارق بين المعاني. أَلَا ترىٰ أنَّ القائل إذا قال: «ما أحسن زيد»، لم يفرِّقْ بين التعجُّب والاستفهام والذمِّ إلَّا بالإعرابِ، وكذلك إذا قال: «ضرب أخوك أخانا»، و«وجهك وجهُ حرٍّ» و«وجهك وجهٌ حرٌّ»، وما أشبه ذلك من الكلام المشتبه. هذا وقد روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**أعربوا القرآن**»، وقد كان الناس قديمًا يجتنبون اللَّحن فيما يكتبونه أو

يقرؤونه اجتنابَهُم بعضَ الذنوب، فأمَّا الآن فقد تجوَّزوا حتىٰ إن المحَدِّث يحدِّثُ فيلحن، والفقيه يؤلِّف فيلحن، فإذا نُبِّهَا قالا: ما ندري ما الإعراب، وإنما نحن محدِّثون وفقهاء. فهما يُسَرَّان بما يُساء به اللبيب، ولقد كلَّمتُ بعضَ مَن يذهب بنفسه، ويراها من فقه الشافعي بالرتبة العليا في القياس؛ فقلت له: ما حقيقة القياس وما معناه؟ ومن أي شيء هو؟ فقال: ليس عليَّ هذا، وإنَّما عليَّ إقامة الدليل علىٰ صحَّته. فقل الآن في رَجُل يَرُومُ إقامةَ الدليل علىٰ صحَّةِ شيءٍ لا يعرف معناه، ولا يدري ما هو! ونعوذ بالله من سوء الاختيار».

۞ **وقال الخطابي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «غريب الحديث» (١/ ٥٣)**: «القول فيما يجب علىٰ مَن طلب الحديث مِن تعلُّم كلام العرب وتعرُّف مذاهبها ومصارف وجوهها:

إنَّ بيان الشريعة لمَّا كان مصدره عن لسان العرب، وكان العمل بموجبه لا يصحُّ إلا بإحكام العلم بمقدمته؛ كان من الواجب علىٰ أهل العلم وطلاب الأثر أن يجعلوا أولًا عظم اجتهادهم، وأن يصرفوا جُلَّ عنايتهم إلىٰ علم اللغة والمعرفة بوجوهها، والوقوف علىٰ مُثُلها ورسومها».

۞ **وقال الأصمعي (ت ١١٦هـ) كما في «فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ٢٥٦)**: «إنَّ أخوفَ ما أخافُ علىٰ طالب العلم إذا لم يعرف النحو؛ أن

يدخل في جملة قوله ﷺ: «**مَنْ كَذَبَ عليَّ...**»؛ لأنَّه لم يكن يلحن، فمهما رويت عنه ولحنت فيه؛ فقد كَذَبْتَ علَيْه».

۞ **وقال العزُّ بن عبد السلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (٢/ ٣٣٨)**: «الِاشْتِغَالُ بِعِلْمِ النَّحْوِ الَّذِي يُفْهَمُ بِهِ كَلَامُ اللهِ وَكَلَامُ رَسُولِهِ ﷺ، وَذَلِكَ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّ حِفْظَ الشَّرِيعَةِ وَاجِبٌ، وَلَا يَتَأَتَّىٰ حِفْظُهَا إلَّا بِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ، وَمَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ».

وقال عبد القَادِرِ بن جلال الدِّين بن شمس الدِّين، سِبْطُ آل الصدِّيق في «النفحة الزكية في أصول علم العربية» (ق ١/ أ): «إن أولىٰ من تصرف إليه الهمم، وأعلىٰ ما يُكْتَسَبُ ويُغتَنَم: علم النحو، الذي هو ميزانٌ لجميع العلوم، ولا يُستغنىٰ عنه في منطوق ولا مفهوم؛ إِذْ به يحصل استقامة اللِّسان، وكمال الكلام، وبه يتمُّ المقصود والمَرَام، كيف لا وهو من العلوم بمنزلة المِلْحِ من الطعام؛ مِن حيثُ الاحتياج إليه في كلِّ مقام» اهـ.

قلتُ: وانظر بحث «لحن الرُّواة وأثره في الحَدِيث الشَّريفِ» (مجلَّة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد ٦٤، السنة ٢١) (ص٨٧).

ومن الظواهر في هذا الباب:

ظاهرة كتب «ما تلحن فيه العامة»: بدأت هذه الظاهرة بكتاب الكسائي (ت ١٨٩ هـ)، وتوالىٰ ظهورها بالعنوان نفسه.

وهذه ظاهرة علمية بعيدة الأثر تنبئ عنها هذه العناوين، وهي أن بعض العرب صاروا يلحنون؛ وسبب ذلك المُوَلَّدون من أبناء السبايا نتيجة الالتحام مع العجم والفرس.

وسمىٰ ابن خلدون هذه الظاهرة: «فساد الملكة اللّسانية»، وذكر أنه بدأ مبكرًا بسبب تغير الواقع الاجتماعي للدولة الإسلامية.

ومن الكتب التي ينبغي أن تدخل تحت هذا القسم: كتاب «ليس في كلام العرب»، تأليف: الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠).

وفي بداية القرن الخامس اختفت اللغة العربية كملكة فطرية لكن بقيت في الكتب، مما أدىٰ إلىٰ ظهور لحن الخاصة.

بل يشير أبو بكر محمد بن حسن بن مَذحِج الزُّبَيدي في مقدمة الإبرازة الأولىٰ من كتابه «لحن العوام» (ط الخانجي/ تحقيق: رمضان عبد التوّاب) (ص٦٢) إلىٰ بوادر لحن الخاصَّة، حيث قال: «وإنما نذكر منه ما يتوقع الغلط من الخاصة فيه؛ نحو ما رأيت لبعض الكتَّاب الذين أدركوا بانتحالهم علم الكتابة أشرف الخطط العليَّة...».

وقال في مقدمة الإبرازة الثانية (ص٦٦): «كنا قد ألفّنا فيما أفسده عوامُّنا وكثير من خواصِّنا كتبًا قسّمناها علىٰ ثلاثة أقسام».

وألَّف الحريري (ت ٥١٦ هـ) كتاب «دُرَّة الغوَّاص في أوهام الخواص» لبيان ما تلحن فيه الخاصة أي: من العلماء والكتّاب.

وألَّف أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللَّخمي الإشبيلي (ت ٥٧٧ هـ) «المدخل إلىٰ تقويم اللّسان» ضمّنه ستة أقسام، منها: القسم الأول: الرد علىٰ أبي بكر الزُّبَيدي في كتابه «لحن العوام»، والقسم الثاني: الرد علىٰ ابن مكّي الصِّقلي في «تثقيف اللّسان وتنقيح الجنان».

ورغم ذلك دافع عن لغة العامة التي استمرت علىٰ السليقة بعض علماء اللُّغة؛ فألَّفوا مؤلَّفات فيما وافق فيها العامة الفصحىٰ؛ منها:

١- «بحر العوام فيما أصاب فيه العوام»، تأليف: أبي عبد الله رضي الدين محمد بن إبراهيم المعروف بـ«ابن الحنبلي الحكبي» (ت ٩٧١ هـ).

٢- «المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغة العرب»، تأليف: ابن أبي السرور البكري.

٣- «معجم الألفاظ العامية ذات الحقيقة والأصول العربية»، تأليف: د. عبد المنعم سيد عبد العال (نشر مكتبة الخانجي).

۞ ومِن أروع ما وقفت عليه من المنظومات الحديثة في بيان أهمِّيَّةِ تعلُّم الفصحىٰ من العربية، وارتباط هذا الأمر بالعقيدة: قصيدة «الفصحىٰ

في التخاطب»[1]، والتي راجعها وقدَّمَ لها: الشيخ عبْد الرَّحْمن الوَكِيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وإليك نصَّ هذه المقدِّمة لأهمِّيَّتِها:

«فقد عَرَفْتُ الشابَّ الأديب الفاضل/ عبد المنعم محمد حلمي عبد الرحمن، عن طريق المحاضرات التي أُلقيها في دار جماعة أنصار السُّنَّة المُحمَّديَّة بالقاهرة، وخُطَبِ الجُمع التي أؤدِّيها بها؛ فعرفت فيه حماسةَ البالغ الذي ينزع عن حمية دينية صادقة عن هذه العقيدة السويَّة الصادقة، التي يشرق نورها من القرآن، كما عرفتُ فيه مثلَ هذا الحماس القوي للغة القرآن؛ فتراه لا يُحَادِثك إلَّا بها، ويجعلها لغة التخاطب بينه وبين أهله وبَنِيه، ونعم ما يفعل ابننا الكريم؛ فالحفاظ علىٰ لغة القرآن حفاظٌ علىٰ القرآن نفسه، وعلىٰ وحدة الأمَّة التي تنتسب في دينها إلىٰ القرآن؛ ولهذا كان همُّ الاستعمار القضاءَ علىٰ أقوىٰ مقوِّمات هذه الوحدة التي يجب أن تعود وتكون، وتكون تلك هي اللغة العربية.

وقد أفرغ الشابُّ الكريم حماسَهُ في هذه القصيدة الشعريَّة التي خاطب فيها العقل والقلب، ومزج فيها ما بين ما يدعو إليه من وجوب التخاطب بالعربية وبين ما يدين به، وهي عقيدة السلف الصالح الذي حافظ علىٰ تراثنا العربي الصادق بمحافظته علىٰ عقيدته، والذي كان عربيَّ الفكر واللسان

(١) وهي إحدىٰ النفائس التي أهدانيها شيخنا الوالد حسن بن عبد الوهَّاب - حفظه الله تعالىٰ-.

والبيان؛ فبقيت له عقيدته علىٰ سواء، وحين اسْتَعْجَمَ الفكر واللسان والبيان؛ استعجَمَتْ عقائدُ الناس، فأصبحت أخلاطًا أو أمشاجًا لا تلمح فيها للهدي إلَّا كما تلمح للبرقة الخاطفة في ليل مركوم الظلمات.

فقد بذل الشاب الكريم جهده الكريم، فتجاوب نظمه مع حماسه، مؤكدًا في نظمه قوَّةَ الصلة بين العربية الفصيحة وبين العقيدة السليمة، والله نسأل أن يَهَبَ للابن الكريم من فضله ما يهب للمحسنين فيما يقولون ويعتقدون. وصلَّىٰ الله وسلَّم وباركَ علىٰ محمَّدٍ وآله البَرَرَةِ».

عبد الرحمن الوكيل

الرئيس العام لجماعة أنصار السنة المحمدية

المندمجة في الجمعية الشرعية

قلتُ: وقد اخترت مواضع منها، وإليك مقاطع مختارة من هذه القصيدة الرائقة:

۞ جاء في مطلعها (ص٥):

بسم الله الَّذي خَلَقَ الإنسان والقَلَمَا ... والحمد لله لقن آدم الكَلِمَا

صلَّىٰ وسلَّم ربُّ العالمين علىٰ ... محمَّدٍ خير من أدَّىٰ فما كَتَمَا

هُبُّوا لنُصرة دين الله يا عُلَمَا ... فذاك فرضٌ عليكم فاتَّقوا الحَكَمَا

إن تنصروا الله ينصركم فهل لكمُو ... أن تنصروه بنَهْج يُصْلِح الكَلِمَا؟!

فدينُ الإِسْلام من قرآن أو سنن ... بالنحو والصرف والقاموس قد فُهْمَا

لــذلك علمــوا أبنــاء كم لغــة الــ ــعُرْب الفصيحة بالإيحاء يا عُلَمَا
أي كلموهم بها عند التخاطب معـ ـهم شأن من كان من أسلافنا القُدَمَا
حتىٰ إذا كَبُر الجيل المخضرم كا ن بالسليقة نطق العرب قد عُلِمَا
كمثل من عاش في عرب وفي عجم يدري من النطق ما كان به اتسما
ولا يكلِّــم كــل منهمــو بــسوىٰ مــا ينطقــون لا خلــط بينهمــا
وهــذه حجَّــةٌ يــا قــوم مثبتــة إمكان تكوين جيل يُفْصِحُ الكَلِمَا
أخذ الفصيحة بالإيحاء أفضل طر ق أخـذها بعـد التلقـين لا جرمـا
فلقنوهــا لهــم يــا قــوم ذلكمــو حتىٰ يؤدوا بها في الحال كالعُلَمَا

قصيدة الفصحى في التخاطب (ص٦):

وبعد ذلك تدريس القواعد والـ ألفاظ للطفل إذ إن الكلام هما
كذلك يمكن أن يدري القواعد ـتدريس أثناء ذا التلقين لا جرما

قصيدة الفصحى في التخاطب (صـ٧):

لا تــسمعوا لــدعاة للتــي درجــت فهم صعاليك مهما أمسكوا القلمَا
كفىٰ بذي الدعوة الخرقاء صَعْلَكَةً ألـيس صـاحبها فى الـدين مُجْتَرَمَـا
يـدعو لهـدم وسـلب لا يريـد لكـم بقــاء مَبْنِــيٍّ ولا تــشيد مــا هــدما
سـاءت طَوِيَّـة مـن يـدعو لدَارِجَـةٍ فهدم الإسلام يبغي يبتغي الظلما
فلتحذروا الخائن الداعي لدارجة يريد يا قوم ذا للمسلمين عمىٰ
يــدعو بــأن تجاهــدوا الإســلام وذا بأن تسكنوا فصاحكم الرجما

فزائـغ كـل مـن يـدعو لدارجـة ... ليـسقطوا عُمـد الإسـلام والعلمـا
وائتـوا بأبنـائكم في بيـت ربكمـو ... ليعبدوا من علىٰ العرش العظيم سما
ويعلمـوا مـن كتـاب الله ربهـم ... ومن حديث النبي ما حلَّ أو حَرُمَا
لا مـن تقاليـد عـن آبـائهم ورثـوا ... أو عـادة رسـخت أو عُرْفٍ احترما
أو نظـم استوردت عـادت ديـانتهم ... إذا صاغ أعداؤنا من كفرهم نظما
فـائتوا بأبنـائكم في بيـت ربكمـو ... كـي ينشؤا متَّقِين البـارئ الحَكَمَا
ويتركـوا الـوهم إذ لـم يُغْـنِ مَـنْ ... عـن اليقـين ولكـن زادهـم ظلمـا
لظنهم أنهـم بـالوهم قـد وصـلوا ... وأن وهمهـم الحـق الـذي حـسما
فلـم يـروا بعـده حقًّـا لجهلهـم الـ ... ـلمركب الخادع الجهل الذي احتكما
إذ أنـه مـانع الموهـوم رؤيـة حـ ... ـق فهـو محـتكم في مـن لـه لزمـا

❁ قصيدة الفصحى في التخاطب (صـ ٨، ٩، ١٠):

يـا أيهـا العلمـا مـن منكمـو يتكلْـ ... ـلَم الفصيحة مع إخوانه العلمـا؟!
وذلـك أيـسر مـن كـل الوجـوه عليـ ... ـكمو فمن منكمو ذا الخطة ارتسما
مـن أوجـه اليـسر أن النـاطقين وسـا ... معيهمـو بالفـصيح الكـل قـد علمـا
مـن تلـك أنَّهُمُـو يخـشون ربهمـو ... لا يهـزؤون بمـن للـدين قـد خـدما
هـم بعـد ذا علمـاء الكلـم كيـف بـه ... يـستهزئون بعلـم هـم بـه عُلَمـا
مـن منكـوا كلَّـم الأبنـاء بهـا فللهـم ... ذا الحق بل كل من كانوا لكم رحما
بل غيرهم من جميع النـاس كلهمـو ... مـن جاهليهـا ومـن كـانوا بهـا علمـا

من منكم أعتزم النطق الفصيح ومن … منكم علىٰ نبذ عجمي القول قد عزما
ألا تريدون نصر الله ربكمو … بذي الوسيلة أم لستم بها زُعَمَا
ليَسْألَنَّكُم الله العظيم عن الـ … ـنعيم فلتشكروا للباسط النعما
ألـيس أعطاكم علمًا بدينكمو … في حين غيركمو من دينكم حُرِمَا
من ذا يا قوم يتعلم الفصيحة للـ … ـذين لم يعلموها مثل ما علما
من ذا يقوم بهذا غيركمو أجهو … ـل أم عدو أَلَا فأمضوا به قُدُمَا
إن كان غيركمو من جهلهم كسلوا … عليكمو أنتمو أن تحفزوا الهمما
لا يعذر الجاهل المغمور كيف بمن … بالعلم قد صار كل منهمو عَلَمَا
يحارب الله من يدعو لدارجة … ألـيس في حق دين الله مُجْتَرِمَا
يا قومنا إنَّما أعداء مِلَّتكم … يخشون فُصْحَاكُمُو أن تبلغ القِمَمَا
قد حاربوها بكل الطرق ثم لهم … أذنابهم همهم أن تدخل العدما
يخشون أن تعرفوا القرآن والسنن الـ … ـلذين قد أحيا الأموات والرمما
هل حالنا الآن يرضيكم وعلمكمو … باقٍ كما هو؛ في أذهانكم كُتِمَا؟!
استعملوا علمكم لا تقصروه علىٰ … أذهانكم؛ أطلقوه بين ما هدما
كفاكمو ربكم ما تنصرون به … إذا عملتم به الإسلام لا جرما
إذا انتصرتم بدين الله ربكمو … فما رميتم ولكن الإله رمىٰ
لا تتركوا الدين مهجورًا بترككمو … فُصحاه تنعي الذي بالترب قد ردما
فلتُنْهِضُوا لغة العرب التي بقيت … بدين الإسْلام حتىٰ تسبقوا الأمما

وكلموا الناس ما استطعتم بها ولو أن تلقوا بهذا السبيل الهُزْءَ والنَّقَمَا
ألا أعدوا لِلُقْيَا ذاك أنفسكم في الله ولتثبتوا ما بأس احتدما

❁ قصيدة الفصحى في التخاطب (صـ١٧):

لا يجرمنكم استهزاؤهم بكمو أن تتركوا حقَّكم أن تعجمو الكلما
إن اهتممتم بأن تبقوا بتركِكمو فصيحكم وجهًا عند الذي لؤما
ألا تريدون عند الله تكرمة بنطق فصحاكمو والله قد كرما
فلا تبالوا بهم أنتم تعاملكم مع الكبير العلي الحق الذي عظما
وليس مع من همو من خلقه لؤمًا والله ربكم الرحمن قد كرما
لا تطلبوا أن يجلُّوكم وأن يروا الـ ـحق المبين كما أنتم به عُلَمَا
حتىٰ إذا لم يكن ذا ارتبتموه وتخلـ ـيتم عن الحق خلتم حقكم ظلما
لا تربطوا باحترام الناس للغة الـ ـفصحىٰ تكلمكم ولتذكروا الحكما
إن تذكروا الناس يا قومي تهددكم هزء الذين بها يهزون لا جرما
وأصبحت دعوىٰ الفصحىٰ مهددة وتحت رحمة من يهزا ومن نقما
لكن أضرار ذا يا قوم واقعة عليكم فإلهي يحفظ الكلما
يا قوم أن تتولوا خشيةً لهم يستبدل الله قومًا غيركم بهما
لا تطلبوا أن يجلوكم ويحترموا الـ ـفصحىٰ لكي تنطقوها وذكروا الحكما

❁ قصيدة الفصحى في التخاطب (صـ٣٦، ٣٧):

فلا يقولن منكم قائل أَدَعُ الـ ـفصيح في مرة ما الفرق بينهما

لِمَ تتركون فصيح العرب مرة اذ   من عمركم هذه يا قوم لا جرما
ومن تجرأ في ذي فالتجرؤ في الـ   آتي يهون بذي ما بعد قد دعما
لا تيأسن إذا فهتم بدارجة   في مرة أفصحوا من بعدها الكلما
فلا يقلن عزما منكمو كلم   فهتم به دارج عن نطق ما سلما
إن الحياة جهاد إن كبا متحر   ك فلا ييأسن يعل العلي الهمما
لا تُتْبِعُوا خطأً يا قومنا خطأً   بل أتبعوه الذي يمحوه ما سلما
إن تتبعوه صوابًا كان ماحيه   لكن إتباعه الأخطا يزيد عمىٰ
إن تتبعوه خطأً يأسًا فذلكمو   معناه أن تتبعوا ما تابع الظلما
يا قوم من خطأٍ أن تتبعوا خطأً   خطا فيتبع ذا الأخطاء لا جرما
يا قوم إن خطأ جا بعده بعد بخطا   جاء الذي بعد أيضًا بما نقما
إذا ما توقف الأخطاء إن هي أتـ   ـبعت خطا إن بدء الخير قد لزما
إن يتبع الخطأ لأخطاء تابع تا   بع الخطا خطأ أيضًا كما علما
إذا كان خطأ قانونه هو وا   حد وأن تتبعوه خيرًا انحسها
هل في القصيدة تبصير لكم بأما   نة عليكم عليه أشهد الحكما

عبد المنعم محمد حلمي عبد الرحمن الهاشمي



حكمُ أهْل العلم على المُتعصِّب

قال ابن القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ **في «الطرق الحُكْمِيَّة» (ص ١٤٦)**: «فأمَّا أهل البدع الموافقون لأهل الإسلام، ولكنهم مخالفون في بعض الأصول - كالرافضة، والقدرية، والجهميَّة، وغُلاة المرجِئَة، ونحوهم -؛ فهؤلاء على أقسامٍ...»، ثمَّ قال عن القِسْم الثالث -: «**أن يَسْأل ويَطلُب ويتبيَّن له الهدىٰ، ويتركه تقليدًا وتعصُّبًا، أو بغضًا ومعاداةً لأصحابه؛ فهذا أقل درجاته: أن يكون فاسقًا...**» اهـ.

قلت: فهذا حُكْم المتعصِّب من أهل هذه الفرق والأحزاب الضالَّة، ومن شابههم وجرىٰ مجراهم.

وقال الشافعي في «الأم» (٦/ ٢١١- ط: الشعب)، (٧/ ٥١٢- ط: الوفاء): «من أظهر العصبيَّة بالكلام فدعا إِليها وتألَّف عليها، وإن لم يكن يشهر نفسه بقتال فيها؛ **فهو مردود الشهادة؛ لأنَّه أتىٰ محرَّمًا لا اختلاف بين علماء المسلمين علمتُهُ فيه**»، ثم قال: «فإن أحب امرأً فليحبب عليه، وإن خصَّ امرؤ قومَه بالمحبَّة، ما لم يحمل علىٰ غيرهم ما ليس يحل له؛ فهذا صلة ليست بعصبية، وقلَّ امرؤ إلا وفيه محبوب ومكروه؛ فالمكروه في محبة الرجل من هو منه أن يحمل علىٰ غيره ما حرَّم الله تعالىٰ عليه من

البغي والطعن في النسب والعصبية، والبغضة على النسب، لا على معصية الله، ولا على جناية من المبغِض على المبغَض، ولكن بقول: أبغضه؛ لأنَّه من بني فلان. فهذه العصبيَّة المحضة التي تُرَدُّ بها الشهادة.

فإن قال قائل: ما الحجَّةُ في هذا؟ قيل له: قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، وقال رسول الله ﷺ: «**وكونوا عباد الله إخوانًا**»، فإذا صار رجل إلى خلاف أمر الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ اسمُه -، وأمر رسول الله ﷺ **بلا سببٍ يُعذر به يُخْرِجُ به من العصبيَّة؛ كان مقيمًا على معصية لا تَأْويل فيها ولا اختلاف بين المسلمين فيها، ومن أقام على مثل هذا؛ كان حَقِيقًا أن يكون مردود الشهادة**» اهـ.

ونقله بتلخيص البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٣١)، تحت باب: «شهادة أهل العصبية».

قلت: هكذا حُكْم الشافعيِّ على المتعصِّب بأنَّ شهادته مردودة.

وجاء في «شرح التلويح على التوضيح» (٢/ ٩٠): «اعلم أن البدعة لا تخلو من أحد الأمرين: إمَّا تعصُّب وإما سَفَه؛ لأنه إذا كان وافر العقل، عالمًا بقبح ما يعتقده، ومع ذلك يعاند الحق ويكابره؛ فهو المتعصِّب، وإن لم يكن وافر العقل كان سفيهًا؛ إذ السَفَهُ خِفَّةٌ واضطراب يحمله على فعل مخالف للعقل؛ لقلة التأمل...» اهـ.

قلت: والشاهد أن المتعصِّب سفيهٌ صاحب بدعة.

وقال العراقي في «طرح التثريب» (٨/ ٥١) في شرح حديث الإفك: «وقال القاضي عياض فيه: **إنَّ التعصُّب في الباطل يُخرِجُ عن اسم الصَّلاح**؛ لقول عائشة: «فاحتملته الحَمِيَّة، وكان قبل ذلك رجلًا صالحًا»، والصلاح القيام بحقوق الله، وما يلزم من حقوق عباده.

قال: وفيه جواز سبِّ المتعصِّب في الباطل، والمتكلِّم بمنكر القول، والإغلاظ في سبِّه بما يشبه صفته، وإن لم يكن فيه حقيقةً؛ لقول أسيدٍ: «كذبتَ، إنَّك منافق تجادل عن المنافقين»، وحاشا سعدًا من النِّفاق، **ولكن لمَّا كان منه من ظاهر التعصُّب لابن أُبَيٍّ المنافِق؛ عرض له بمثل هذا القول الغليظ**» اهـ.

قلت: وقد عدَّ الهيثمي التعصُّب بالباطل من الكبائر؛ فقال في «الزواجر عن اقتراف الكبائر» (١/ ١٤٢): «**ومنها - أي: من الكبائر -: التعصُّب للمذاهب والأهواء**[١]**، والحقد علىٰ الخُصوم، والنظر إليهم بعين الازْدِرَاءِ والاحتِقَار**، وذلك ممَّا يُهلِكُ العبَّاد والعلماء، فضلًا عن غيرهم» اهـ.

وقال ابن حزم في «الإحكام» (٦/ ١٢٣، ١٢٤) في بيان حكم المقلِّد المتعصِّب: «وقد أغنانا الله تعالىٰ عن قولهم في ذلك بما نصَّ في كتابه من

---

(١) وكذا التعصُّب للشيوخ والأحزاب.

إبْطال التَّقليد، فمِنْ ذلك قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًاۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِۖ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤١]، ثم قال الله تعالىٰ علىٰ أثر هذه الآية: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٣].

قال أبو محمَّد: فمن اتَّخذ رجلًا إمامًا يعرض عليه قول ربِّه وقول نبيِّهِ ﷺ، فما وافق فيه قول ذلك الرجل قَبِله، وما خالفه تَرَك قول ربِّه تعالىٰ وقول نبيِّه ﷺ، وهو يقرُّ أنَّ هذا قول الله عَزَّوَجَلَّ وقول رسوله ﷺ، والتزم قول إمامه؛ **فقد اتَّخذ دون الله تعالىٰ وليًّا، ودخل في جملة الآية المذكورة؛ اللهم إنَّنا نبرأ إليك من هذه الفعلة، فلا كبيرة أعظم منها.**

وقال تعالىٰ: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُواْ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَا رَسُولِهِۦ وَلَا ٱلْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةًۚ وَٱللَّهُ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [التوبة: ١٦].

قال أبو محمَّد: ولا وليجة أعظم ممن جعل رجلًا بعينه عيارًا علىٰ كلام الله تعالىٰ، وكلام رسوله ﷺ، وكلام سائر علماء الأمَّة.

قال تعالىٰ: ﴿ يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴿٦٦﴾ وَقَالُواْ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴾ [الأحزاب: ٦٦، ٦٧].

وقال تعالىٰ: ﴿ فَأْتُواْ بِكِتَٰبِكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [الصافات: ١٥٧]، وقال تعالىٰ:

﴿وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ تِلۡكَ أَمَانِيُّهُمۡۗ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

قال أبو محمَّد: فمن لم يأتِ بكتاب الله تعالىٰ شاهدًا لقوله، أو ببرهان علىٰ صدق قوله، وإلَّا فليس صادقًا، لكنه كاذب آفك مفترٍ علىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، ومن أطاع سادته وكبراءه، وترك ما جاءه عن الله تعالىٰ وعن رسوله ﷺ، **فقد ضلَّ بنصِّ القرآن، واستحَقَّ الوعيد بالنار**؛ نعوذ بالله منها وما أدَّىٰ إليها.

وقال تعالىٰ حاكيًا عن الجِنِّ الذين أسلموا، مُصَدِّقًا لهم ومُثْنِيًا عليهم: ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن تَقُولَ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [الجن: ٥]؛ فبطل ظنُّ مَن ظنَّ ذلك في رئيس قلَّده لم يأمر الله تعالىٰ بأن يقلِّده.

وقال تعالىٰ: ﴿إِذۡ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ ٱلۡعَذَابَ وَتَقَطَّعَتۡ بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦].

قال أبو محمَّد: هَكَذَا - والله - يقول هؤلاء الفُضلاء الذين قلَّدهم أقوام قد نَهَوْهم عن تقليدهم؛ فإنَّهم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تبرؤوا في الدنيا والآخرة من كل من قلَّدهم، وفاز أولئك الأفاضل الأخيار، **وهلك المقلِّدون لهم** بعدما سمعوا من الوعيد الشديد والنهي عن التقليد، وعلموا أن أسلافهم الذين قلَّدوا قد نهوهم عن تقليدهم، وتبرؤوا منهم إن فعلوا ذلك» اهـ.

وقال شيخ الإسلام - كما في «الفتاوىٰ» (٢٢/ ٢٤٨) -: «إذا كان الرجل

مُتَّبعًا لأبي حنيفة أو مالك أو الشافعي أو أحمد، ورأىٰ في بعض المسائل أن مذهب غيره أقوىٰ، فاتبعه؛ كان قد أحسن في ذلك، ولم يقدح ذلك في دينه ولا عدالته بلا نزاع، بل هذا أولىٰ بالحقِّ، وأحبُّ إلىٰ الله ورسوله ﷺ ممَّن يتعصَّب لواحد معيَّنٍ غير النبي ﷺ؛ كمن يتعصَّب لمالك أو الشافعي أو أحمد أو أبي حنيفة، ويرىٰ أن قول هذا المعيَّن هو الصواب الذي ينبغي اتباعه دون قول الإمام الذي خالفه.

فمن فعل هذا **كان جاهلًا ضالًّا، بل قد يكون كافرًا**، فإنَّه متىٰ اعتقد أنَّه يجب علىٰ الناس اتباع واحد بعينه من هؤلاء الأئمَّة دون الإمام الآخر؛ فإنَّه يجب أن يستتاب، فإن تاب وإلا قُتِل، بل غاية ما يقال: أنه يسوغ أو ينبغي أو يجب علىٰ العامِّيِّ أن يقلِّد واحدًا، من غير تعيين زيد ولا عمرو.

وأما أن يقول قائل: إنَّه يجب علىٰ العامَّة تقليد فلان أو فلان؛ فهذا لا يقوله مسلم» اهـ.

وقال محمَّد سلطان المعصومي الخجندي في «هدية السلطان إلىٰ مسلمي بلاد اليابان» (ص٥٥): «وأمَّا اتباع مذهب من هذه المذاهب الأربعة أو غيرها؛ فليس بواجب ولا مندوب، وليس علىٰ المسلم أن يلتزم واحدًا منهم بعينه، بل من التزم واحدًا منها بعينه في كل مسألة؛ **فهو متعصِّبٌ مخطئٌ مقلِّدٌ تقليدًا أعمَىٰ، وهو مِمَّن فرَّقوا دينهم وصاروا شيعًا**، وقد نهىٰ

الله عن التفريق في الدين، فقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٣١ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۢ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣١، ٣٢].

فدين الإسلام دين واحد، لا مذاهب فيه، ولا طرق يجب اتباعها؛ إلا طريق محمَّدٍ رسول الله ﷺ وهديه» اهـ.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في (ص٧٣)**: «فيا أيها المسلمون، إذا قلَّدنا مذهب رجل، وبَلَغَنَا حديثُ الرسول المعصوم ﷺ الذي فرض الله تعالىٰ علينا طاعته، وتركنا حديثه ﷺ، واتَّبعنا ذلك الرجل ومذهبه؛ **فمن أظلم منَّا؟! وما عذرنا يوم يقوم الناس لربِّ العالمين؟!**

فمن يتعصَّب لواحد معيَّن غير رسول الله ﷺ، ويرىٰ أن قوله هو الصواب الذي يجب اتباعه دون الأئمَّة؛ **فهو ضالٌّ جاهل، بل قد يكون كافرًا يستتاب**[1]، فإن تاب فبها، وإلا قُتِل؛ فإنه متىٰ اعتقد أنَّه يجب علىٰ الناس اتباع أحد بعينه من هؤلاء الأئمَّة؛ فقد جعله بمنزلة النبي ﷺ، وذلك كفرٌ...»، إلىٰ أن قال: «وأمَّا من يتعصَّب لواحد بعينه من الأئمَّة دون

(١) هذا الحكم علىٰ الإطلاق، أمَّا تكفير متعصِّب بعينه فيجب أن تتوفَّر فيه شروط التكفير، وتنتفي عنه موانع التكفير، علىٰ ما هو مقرَّرٌ عند أهل العلم من أهل السنَّة، وتكفير المعيَّن من المسائل الشائكة التي لا يخوض غمارها إلا العلماء الراسخون.

التابعين؛ فهو بمنزلة من يتعصَّب لواحد من الصحابة دون الباقين؛ كالرافضي والناصبي والخارجي(١)؛ فهذه طرق أهل البدع والأهواء الذين ثبت بالكتاب والسنَّة والإجماع **أنهم مذمومون خارجون عن الْحَقِّ**» اهـ.

قلتُ: وقد ذكر العلَّامة المحدِّث عبد الله بن محمَّد الدويش في «زوائد مسائل الجاهليَّة» (٢/ ١٠٠٨) في المسألة الثانية والستين بعد المائة: قبول الحق إذا وافق أهواءهم فقط؛ لقوله: ﴿إِنۡ أُوتِيتُمۡ هَٰذَا فَخُذُوهُ﴾ [المائدة: ٤١]، فقال:

«يشير المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ في هذه المسألة إلىٰ إحدىٰ خِصَال أهل الجاهليَّة من أهل الكتاب والأمِّيين، ومَن وافقهم من المنافقين، والتي قامت علىٰ إثرها الكثير من خصالهم الجاهلية التي اتَّسَمَتْ بالقُبح، وتعمُّد المخالفة للحَقِّ والبعد عنه، والخوض في الباطل، والمسارعة فيه؛ حيث كان قبولهم للحق مبنيًّا علىٰ موافقة أهوائهم فقط؛ فما وافق أهواءهم من الحق قبلوه وعملوا به، وما خالف أهواءهم من الحقِّ رفضوه، ونبذوه، وأبدلوه بباطل ابتدعته لهم أهواؤهم؛ فعملوا به اتباعًا لها.

وقد خالف الشارع أهلَ الجاهليَّة في هذه الخصلة بذمِّ اتباع الهوىٰ في قبول الحق في مواضع كثيرة من كتابه، وقد استدلَّ المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ بالآية

(١) قال الشيخ حسن حَفِظَهُ اللَّهُ: «لو أنَّهم اتبعوا الصحابة ثم التابعين بإحسان؛ ما صاروا رافضة ولا نَواصِب ولا خوارج، ولا غيرهم».

التي ذمَّ فيها الباري عَزَّوَجَلَّ اليهودَ والمنافقين علىٰ هذه الخصلة الجاهلية، وتوعَّدهم عليها، قال تعالىٰ: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْۛ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ لَمۡ يَأۡتُوكَۖ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦۖ يَقُولُونَ إِنۡ أُوتِيتُمۡ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمۡ تُؤۡتَوۡهُ فَٱحۡذَرُواْۚ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔاۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡۚ لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٞ ٤١ ﴾ [المائدة: ٤١]» اهـ.

قلت: وجرىٰ في كلام أهل العلم إطلاق بعض الألقاب في حقِّ المقلِّدِ المتعصِّب، منها يظهر حكمهم عليه، وقد أشار إليها ابن قيِّم الجوزية في «إعلام المُوَقِّعين» (٢/ ٥٧٣- ط: ابن الجوزي)، وأُلَخِّصُها فيما يلي:

١- الإِمَّعَة المحقب دينه الرجال.

٢-الأعمىٰ الذي لا بصيرة له.

٣-المتَّبِع كلَّ ناعِقٍ.

٤-المَائِل مع كل صائح.

٥-حاطب ليلٍ.



فصل في بيان أهميَّة معرفة
قواعد «علم الجرح والتعديل» في الحكم على المتعصِّبين[(١)]

اعلم - رحمني الله وإيَّاك - أنَّ علم الجرح والتعديل علمٌ عظيم من علوم الحديث، وهو علمٌ يبحث في أحوال الرِّجال - رواة الحديث، وغيرهم من المتصدِّرين للتعليم والدعوة والفتوىٰ والتصنيف، ونحو ذلك من المهمَّات - والفِرَق والكتب، والحكم عليهم بما يليق من حالهم جرحًا أو تعديلًا.

(١) **أصل هذا الفصل مستفادٌ من رسالة لي مفردة بعنوان:** «علم الجرح والتعديل: تعريفه.. تاريخه.. ثمراته»، والتي راجعها وقدَّم لها ثُلَّةٌ من أكابر علماء السنَّة، وهم: فضيلة الشيخ الوالد - شيخ المشايخ - علي بن يحيىٰ البهكلي - حفظه الله تعالىٰ، ومتَّعه بالعافية وطول العمر في نفع المسلمين -، وفضيلة الشيخ الوالد عبيد بن عبد الله الجابري حَفِظَهُاللَّهُ، وفضيلة الشيخ الوالد حسن بن عبد الوهَّاب البنا حَفِظَهُاللَّهُ، وفضيلة الشيخ محمد بن هادي المدخلي حَفِظَهُاللَّهُ، وفضيلة الشيخ أ.د. عبد الرحمن بن صالح محيي الدين حَفِظَهُاللَّهُ، وفضيلة الشيخ أ.د. عبد المحسن المنيف حَفِظَهُاللَّهُ.

وراجعها أيضًا معي ووصَّىٰ بنشرها: شيخنا العلَّامة - إمام الجرح والتعديل في زماننا - ربيع بن هادي المدخلي - حَفِظَهُاللَّهُ، ونَصَر به السنَّة -.

وقد اختصرتها هنا في هذا الفصل بتصرُّف يسير، وربطت بين موضوعها وبين الحكم علىٰ المتعصِّب.

✍**وجرح الرجال نوعان:**

۞ **النَّوع الأوَّل:** جرح في العدالة، والذي يشمل الجرح بـ: التبديع والتضليل والتفسيق.

۞ **النَّوع الثاني:** جرحٌ في الضَّبط والحفظ، والَّذي يشمل الجرح بـ: سوء الحفظ، والغفلة، والخطأ، والوهم، والتخليط... إلخ.

ويُسمَّىٰ هذا العلم أيضًا بـ: «الرد علىٰ المخالف»، و«التحذير من أهل البدع والأهواء»، وهذا أصلٌ عظيم من أصول أهل السُّنَّة؛ ولذلك اعتنىٰ أئمَّة السنَّة بذكره في كتب أصول الاعتقاد.

ومعرفة قواعد هذا العلم الجليل من الأهميَّة بمكانٍ حالَ الحكم علىٰ المتعصِّبين؛ لأنَّ التعصُّب الذميم يعتبر جرحًا في عدالة صاحبه، فكيف إذا صاحَبَه الطعنُ في أمناء الأمَّة من العلماء الرَّبَّانيِّين؟!

ولا يتكلَّم في هذا الشأن إلا أهله، كما قال عبد الرحمن بن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٠): «وقصدُنا بحكايتنا الجرح والتعديل في كتابنا هنا إلىٰ العارفين به العالمين له، متأخِّرًا بعد مُتقدِّمٍ، إلىٰ أن انتهت بنا الحكاية إلىٰ أبي وأبي زرعة - رحمهما الله -، ولم نَحْكِ عن قوم قد تكلَّموا في ذلك لقلَّة معرفتهم به، ونَسَبْنَا كلَّ حكاية إلىٰ حاكيها، والجواب إلىٰ صاحبه».

✐ **وأوَّل من جرح الرجال نصحًا للأمَّة هو نبيُّ الهدىٰ ﷺ؛ فهو الذي سنَّ هذا المنهج الحكيم بوحي من الله؛ لحماية هذا الدين من أهل البدع والأهواء؛ ولهذا أمثلة منها:**

۞ **تحذير النبيِّ من ذي الخويصرة التميمي**: فلما قال له ذو الخويصرة: اتقِ الله يا محمد. سأله رجل قتله، فمنعه، فلمَّا ولَّىٰ قال: «**إِنَّ مِنْ ضِئْضِئِ هَذَا – أَوْ: فِي عَقِبِ هَذَا – قَوْمًا يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلامِ، وَيَدَعُونَ أَهْلَ الأَوْثَانِ، لَئِنْ أَنَا أَدْرَكْتُهُمْ لأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ**»؛ وقال أيضًا عن الخوارج: «**أَلَا إنَّهم كلابُ أَهْل النَّار**».

والخوارج يمثِّلون صنفًا رئيسًا في المتعصِّبين؛ حيث تعصَّبوا لآراءٍ باطلة ظنُّوها حكم الله، وكفَّروا بسببها عموم الأمَّة، واستباحوا دماءها، وهذا أشدُّ ما يكون من التعصُّب الذَّمِيمِ الذي يؤدي إلىٰ خسارة صاحبه في الدنيا، ويصيِّره من كلاب النار في الآخرة.

۞ **وأخرج البخاريُّ ومسلمٌ من حديث عَائِشَةَ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ عَلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ، فَقَالَ: «**ائْذَنُوا لَهُ، فَبِئْسَ ابْنُ الْعَشِيرَةِ – أَوْ: بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ –**»، فَلَمَّا دَخَلَ أَلَانَ لَهُ الْكَلَامَ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ، قُلْتَ مَا قُلْتَ ثُمَّ أَلَنْتَ لَهُ فِي الْقَوْلِ! فَقَالَ: «**أَيْ عَائِشَةُ، إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْزِلَةً عِنْدَ اللهِ مَنْ**

تَرَكَهُ - أَوْ: **وَدَعَهُ - النَّاسُ اتِّقَاءَ فُحْشِهِ**».

۞ **ولمَّا قال حَمَلُ بْنُ النَّابِغَةِ الْهُذَلِيُّ**: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ أَغْرَمُ مَنْ لا شَرِبَ ولا أَكَلَ ولا نَطَقَ ولا اسْتَهَلَّ، فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلُّ؟! قال النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ**»، مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعَ. أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

۞ ولما سألته فاطمة بنت قيس عن حال مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، وَأَبِي جَهْمٍ لما خطباها، فقَالَ ﷺ: «**أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فلا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لا مَالَ لَهُ**»، أخرجه مسلم.

فهذه الأقوال من النبيِّ ﷺ كلُّها من باب النَّصِيحة، والتحذير مِمَّا يجب التحذير منه، وليست هي من الغيبة باتِّفاق أهل العلم، وإليك بعض أقوالهم الدالَّة علىٰ هذا، كما أوردها بأسانيد صحيحة الخطيبُ البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الكفاية في علم الرواية»: (باب: وجوب تعريف الْمُزكي ما عنده من حال المسئول عنه):

- **عن الحسن قال**: «ليس لأهل البدعة غيبة».

- **عن يحيىٰ بن سعيد قال**: سألت شعبة، وسفيان، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، عن الرجل يُتَّهَمُ في الحديث أو لا يَحْفَظُ؛ قالوا: «بيِّن أمره للناس».

- **عن عفَّان قال:** «كُنَّا عند إسماعيل بن عُلَيَّة جلوسًا، فحدَّث رجل عن رجل؛ فقلت: إنَّ هذا ليس بِثَبْتٍ. فقال الرجل: اغْتَبْتَهُ. قال إسماعيل: ما اغتابه، ولكنَّه حكم أنه ليس بثبتٍ».

- **عن حمَّاد بن زيد قال:** «كلَّمنا شعبة بن الحجَّاج أنا وعباد بن عباد وجرير بن حازم في رجل؛ قلنا: لو كَفَفْتَ عن ذكره. فكأنَّه لان وأجابنا، ثمَّ مضيت يومًا أريد الجمعة، فإذا شعبة يناديني من خلفي؛ فقال: «ذاك الذي قلت لكم فيه، لا أراه يسعني»».

- **عن أبي بكر بن خلَّاد قال:** قلت ليحيىٰ بن سعيد القطَّان: «أما تخشىٰ أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله تعالىٰ؟ قال: «لأن يكون هؤلاء خُصمائي أحب إلَيَّ من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ؛ يقول: لِمَ حدَّثت عِنِّي حديثًا تَرَىٰ أنَّه كذب؟!»».

- **عن عاصم الأحول قال:** كان قتادة يقصِّر بعمرو بن عُبَيْد، فجثوت علىٰ ركبتي، فقلت: يا أبا الخطاب، هذه الفقهاء ينال بعضها من بعض؟ فقال: «يا أحول، رجلٌ ابتدع بدعةً؛ فيُذكَر خيرٌ من أن يُكَفَّ عنه».

- **عن مكي بن إبراهيم قال:** كان شعبة يأتي عمران بن حُدَيْر يقول: «يا عمران، تعالَ حتىٰ نغتاب ساعة في الله عَزَّوَجَلَّ» - يذكرون مساوئ أصحاب الحديث -.

- **عن ابن المبارك قال:** «المعلَّىٰ بن هلال هو، إلَّا أنَّه إذا جاء الحديث يكذب»، قال: فقال له بعض الصوفيَّة: يا أبا عبد الرحمن، تغتاب؟**!** قال: «اسكتْ، إذا لم نُبين كيف يُعْرَف الحقُّ من الباطل؟!» - أو نحو هذا الكلام -.

- **عن أبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو، قال:** سمعت أبا مسهر يُسْأل عن الرجل يغلط ويهم ويُصحِّف؛ فقال: فقلت لأبي مسهر: أترىٰ ذلك من الغيبة؟ قال: لا.

- **عن محمد بن بندار السبَّاك الجرجاني قال:** قلتُ لأحمد بن حنبل: إنَّه ليشتدُّ عليَّ أنْ أقول: فلانٌ ضعيف، فلان كذَّاب. فقال أحمد: «إذا سكتَّ أنت، وسكتُّ أنا، فمتىٰ يعرف الجاهلُ الصَّحيحَ من السَّقِيم؟!».

- **عن عبد الله بن أحمد قال:** قلت لأبي: ما تقول في أصحاب الحديث يأتون الشيخ لعلَّه أن يكون مُرجئًا، أو شيعيًّا، أو فيه شيء من خلاف السنَّةِ؟**!** أيسعني أن أسكت عنه أم أحذِّرَ عنه؟ فقال أبي: «إن كان يدعو إلىٰ بدعة، وهو إمام ويدعو إليها؛ قال: نعم، تحذِّر عنه».

وهل يقال: إنَّ رسول الله ﷺ لم يكن حريصًا علىٰ توحيد صفوف الأمَّة حين جرح هؤلاء بهذه الألفاظ الشديدة: «**بئس أخو العشيرة**»، «**إنَّما هذا من إخوان الكهَّان**»، «**يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ**»، «**لَئِنْ أَنَا أَدْرَكْتُهُمْ لأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ**»، «**أَلَا إِنَّهم كلابُ أَهْلِ النَّار**»؟**!** وهل هذا من

الغلو في الجرح يا صاحب «رسالة إلىٰ غلاة التَّجريح»؟!

✍قلتُ: وسار الصَّحابة - رضوان الله عليهم - على هذا السبيل القويم في حماية الدِّين من أهل الزَّيغ:

۞ **فحذَّر عليٌّ بن أبي طالب** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **من الخوارج**: فقد أخرج مسلمٌ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ: أَنَّ الْحَرُورِيَّةَ لَمَّا خَرَجَتْ وَهُوَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالُوا: لا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ. قَالَ عَلِيٌّ: كَلِمَةُ حَقٍّ أُرِيدَ بِهَا بَاطِلٌ، إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَصَفَ نَاسًا إِنِّي لأَعْرِفُ صِفَتَهُمْ فِي هَؤُلاءِ، يَقُولُونَ الْحَقَّ بِأَلْسِنَتِهِمْ لا يَجُوزُ هَذَا مِنْهُمْ - وَأَشَارَ إِلَىٰ حَلْقِهِ -، مِنْ أَبْغَضِ خَلْقِ اللهِ إِلَيْهِ.

۞ **ولمَّا ظهرت القدريَّة حذَّر منهم عبد الله بن عمر** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، **وتبرَّأ منهم**: فقد أخرج مسلم عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ يَعْمَرَ؛ أَنَّه قَالَ لعَبْد اللهِ بن عُمَر: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَن، إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قِبَلَنَا نَاسٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، وَيَتَقَفَّرُونَ الْعِلْمَ. وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ، وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنْ لا قَدَرَ، وَأَنَّ الأَمْرَ أُنُفٌ، فَقَال ابْنُ عُمَرَ: «فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ؛ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنِّي، وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، لَوْ أَنَّ لأحدهم مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فَأَنْفَقَهُ؛ مَا قَبِلَ اللهُ مِنْهُ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ».

بل طعن فيهم بجرح شديدٍ قائلًا: «الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، إِنْ

مَرِضُوا فَلَا تَعُودُوهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ» (جاء عنه موقوفًا ومرفوعًا).

۞ **وأخرج ابْنُ أَبِي عاصِمٍ في «السُّنَّة» (٩٠٥) عن سَعِيدِ بْنِ جُمْهَانَ، قَالَ**: دَخَلْتُ عَلَىٰ ابْنِ أَبِي أَوْفَىٰ وَهُوَ مَحْجُوبُ الْبَصَرِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ؛ فَرَدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: أَنَا سَعِيدُ بْنُ جُمْهَانَ. فَقَالَ: مَا فَعَلَ وَالِدُكَ؟ فَقُلْتُ: قَتَلَتْهُ الْأَزَارِقَةُ. قَالَ: قَتَلَ اللهُ الْأَزَارِقَةَ كُلَّهَا. ثُمَّ قَالَ: ثنا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَلَا إِنَّهُمْ كِلَابُ أَهْلِ النَّارِ**». قَالَ: قُلْتُ: الْأَزَارِقَةُ كُلُّهَا، أَوِ الْخَوَارِجُ؟ قَالَ: الْخَوَارِجُ كُلُّهَا.

۞ وأخرج ابنُ أبي عاصم في «السُّنَّةِ» (٩٣٤) عن عقبة بن وساج؛ أنَّه سأل ابن عمرو عن أناس بالعراق يطعنون علىٰ أمرائهم، ويشهدون عليهم بالضَّلالة؛ فقال - مجرِّحًا إيَّاهم -: «أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والنَّاس أجمعين».

۞ **ولما ذُكر لابن عبَّاس الخوارج وما يصيبهم عند قراءة القرآن؟ قال**: «يؤمنون بمُحْكَمِهِ، ويَضِلُّون عند متشابِهه»، وقرأ: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ**﴾ [آل عمران: ٧]»[1].

---

(١) أخرجه الآجري في الشريعة (١/ ٣٤٣) (٤٥/ ط: دار الوطن)، والهروي في «ذمِّ الكلام وأهله» (٢/ ٣٣) (١٩٣)، وإسماعيل القاضي في «أحكام القرآن»، وسعيد بن منصور في «سننه»، وابن أبي داود في «المصاحف»؛ كما في «إتحاف المهرة» للحافظ ابن حجر (٧/ ٣٠١) (٧٨٥٧)، من =

فكانت الخوارجُ والقدريَّةُ هُمَا أَوَّل فرقتين فارقتا سبيل الصَّحابة، وكان هذا هو موقف الصَّحابة منهما؛ بأنْ حذَّروا منهما بهذه الألفاظ الشديدة في الجَرْحِ، بل استخدم الصَّحابة قوَّة السلطان في قمع أهل البدع؛ فضرب عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ صَبِيغ بن عسل الذي أراد اتباع المتشابه من آيات القرآن، وحرَّق علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ الزنادقة الذين قالوا: أنت ربنا وخالقنا ورازقنا. [انظر «الفتح» (١٢/ ٢٧٠)]؛ وقاتل عليٌّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ الخوارج - الذين وقعوا في بدعة الغلو في التكفير -، وقتل منهم الكثير.

وسار التابعون بإحسان إلىٰ وقتنا هذا علىٰ هذا المنهج الربَّانِيِّ، وهذه مصنَّفات الجرح والتعديل شاهدة علىٰ هذا، ومنها: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، و«بحر الدم فيمن تكلَّم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذمّ»، لابن عبد الهادي، والتواريخ الثلاثة: «الكبير» و«الأوسط» و«الصغير»، و«الضعفاء»؛ كلُّها للبخاري، و«الكامل في الضعفاء» لابن عدي، و«الضعفاء» للعقيلي، و«ميزان الاعتدال» للذهبي، ولسانه لابن حجر، و«الضعفاء والمَتْرُوكين» للنَّسَائي، ونحوه للدَّارقطني، ثم ابن الجَوْزي... إلخ، وفيها تقرأ تجريحَ وتبديع مئات من الرِّجال - رواة وغيرهم -، وبيان مخالفاتِهم - صغُرت أم

=

طريق معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عبَّاس؛ به.

قلت: إسناده صحيح، وقال الحافظ: «علىٰ شرط الشيخين».

كبُرت –، دون الاعتناء بذكر محاسنِهم؛ لأنَّ المقام مقامُ تحذير ونُصْحٍ للمسلمين.

✍وهذه نُبذة يسيرة من هذه الأقوال:

۞ في «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٣٣، ٢٣٤) في ترجمة علي بن أبي خالد:

«قال علي: قلت لأحمد: إنَّ هذا الشيخ – لشيخٍ حضر معنا – هو جاري، وقد نهيته عن رجل، ويحبُّ أن يسمع قولك فيه؛ حارث القصير – يعني: حارثًا المحاسبي – كنتَ رأيتني معه منذ سنين كثيرة؛ فقلتَ لي: لا تجالسه، ولا تكلِّمه. فلم أكلِّمه حتىٰ الساعة، وهذا الشيخ يجالسه، فما تقول فيه؟ فرأيت أحمد قد احْمرَّ لونه، وانْتَفختْ أَوْداجه وعيناه، وما رأيته هكذا قط، ثم جعل ينتفض ويقول: ذاك فعل الله به وفعل، ليس يعرف ذاك إلَّا من خبره وعرفه، أويه أويه أويه، ذاك لا يعرفه إلا من قد خبره وعرفه، ذاك جالسه المغازلي ويعقوب وفلان؛ فأخرجهم إلىٰ رأي جهم، هلكوا بسببه. فقال له الشيخ: يا أبا عبد الله، يروىٰ الحديث، ساكن خاشع، من قصته ومن قصته. فغضب أبو عبد الله، وجعل يقول: لا يغرك خشوعه ولينه. ويقول: لا تغتر بتنكيس رأسه؛ فإنَّه رجل سوء، ذاك لا يعرفه إلا من قد خبره، لا تكلِّمه ولا كرامة له، كُلُّ من حدَّث بأحاديث رسول الله ج، وكان مُبتدعًا تجلس إليه لا ولا كرامة، ولا نعمىٰ عين، وجعل يقول: ذاك ذاك».

۞ **وجاء فِي «سؤالات البرذعي» (ص٥٦١)**: «شهدت أبا زرعة سئل عن الحارث المحاسبي وكتبه؛ فقلت للسائل: إياك وهذه الكتب، هذه كتب بِدَعٍ وضَلَالات، عليك بالأثر؛ فإنَّك تجد فيه ما يغني عن هذه الكتب. قيل له: في هِذِه الكتب عِبْرة. قال: من لم يكن له في كتاب الله عبرة؛ فليس له في هذه الكتب عبرة، بلغكم أنَّ مالك بن أنس وسفيان الثوري والأوزاعي والأئمَّة المتقدِّمين صنَّفوا هذه الكتب فِي الخطرات والوساوس وهذه الأشياء؟ هؤلاء قوم خالفوا أهل العلم؛ فآتوْنا مرة بالحارث المحاسبي، ومرة بعبد الرحيم الديبلي، ومرة بحاتم الأصم، ومرة بشقيق البلخي. ثم قال: ما أسرع الناس إلىٰ البدع!» اهـ.

قلت: فهذا هو موقف جبلين من جبال علم الجرح والتعديل مع أحد القُصَّاص الكبار، رغم أنه لم يكن جاهلًا متعالِمًا كحال كثير من قُصَّاص هذا الزمان، بل كان كما قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ٢١١): «وللحارث كتبٌ كثيرةٌ في الزُّهد، وفي أصول الدِّيانات والرَّدِّ علىٰ المخالفين من المعتزلة والرافضة وغيرهما».

قلتُ: أي أنه كان له ردودٌ علىٰ بعض المخالفين لأصول أهل السنَّة، وفي الوقت نفسه كان هو واقعًا في مخالفات أخرىٰ لأصول أهل السنَّة؛ منها رأي جهم، وكلامه في الخطرات والوساوس، فلم يَأْبَهْ أحمد بردوده علىٰ

المعتزلة والرافضة، ويعقد موازنة بين حسناته وسيِّئاته كما يصنع رويبضة هذا الزمان.

وقال الذَّهبي في «الميزان» (٢/ ١٦٦) بعد أن نقل كلام أبي زرعة: «وأين مثل الحارث؟! فكيف لو رأىٰ أبو زرعة تصانيف المتأخرين كـ«القوت» لأبي طالب؟ وأين مثل «القوت»؟! كيف لو رأىٰ «بهجة الأسرار» لابن جهضم، و«حقائق التفسير» للسلمي؟! لطار لُبُّه! كيف لو رأىٰ تصانيف أبي حامد الطُّوسي في ذلك علىٰ كثرة ما في «الإحياء» من الموضوعات؟! كيف لو رأىٰ «الغنية» للشيخ عبد القادر؟! كيف لو رأىٰ «فصوص الحكم» و«الفتوحات المكيَّة»؟! بلىٰ لما كان الحارث لسان القوم في ذاك العصر؛ كان معاصره ألف إمام في الحديث، فيهم مثل أحمد بن حنبل وابن راهويه، ولما صار أئمَّة الحديث مثل ابن الدخميسي، وابن شحانة؛ كان قطب العارفين كصاحب «الفصوص» وابن سبعين؛ نسأل الله العفو والمسامحة، آمين» اهـ.

قلت: إنَّا لله وإنَّا إليه راجعون!! فكيف إذا رأوا كتب سيد قطب، ومحمد الغزالي، والمودودي، والقرضاوي، والترابي؟! فكيف لو استمعوا لقُصَّاص هذا الزمان، نحو: عبد الحميد كشك، وعمرو خالد، ومحمد حسَّان، ومحمد حسين يعقوب، ووجدي غنيم، وأشباههم؟! لطار لُبُّهم.

۞ **قال أبو بكر بن أبي شيبة:** «كنَّا عند ابن عيينة، فسأله منصور بن عمَّار

عن القرآن؛ فَزَبَرَهُ، وأشار إليه بعُكَّازه؛ فقيل: يا أبا محمد، إنه عابد**!** فقال: ما أراه إلا شيطانًا».

۞ **وقال العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٩٣)**: «منصور بن عمار القاصُّ؛ لا يُقِيمُ الحديث، وكان فيه تجَهُّم».

قلتُ: هكذا لم يغترَّ ابنُ عيينة به، وقال فيه مثل هذا الجرح الشَّديد، فهلَّا قام أصحاب منهج القصص والتمييع باتِّهَام ابن عيينة بالغلو في الجرح**!!**

۞ وقال البخاريُّ في ترجمة إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ المدني الأسلمي مَولاهم: «كان يرىٰ القَدَر، عن يحيي بن سعيد: تركه ابن المبارك والنَّاس. حدثنا محمد، حدثني ابن المثني، ثنا بشر بن عمر، قال: نهاني مالك عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ؛ قلت: من أجل القدر تنهاني عنه؟ قال: ليس في دينه بَذَاك». «الضعفاء» (ص٩).

۞ **وقال في ترجمة أبان بن أبي عَيَّاش**: «وهو أبان بن فَيْرُوز أبو إسماعيل البصري، عن أنس، كان شعبة سيِّئَ الرأي فيه». «الضعفاء» (ص ٣٣).

۞ **وقال في ترجمة عبد المجيد بن أبي روَّاد**: «كان يرىٰ الإرجاء عن أبيه، وكان الحميدي يتكلَّم فيه». «الضعفاء» (ص ٢٣٩).

۞ **وقال في ترجمة يحيىٰ بن بِسطام**: «يُذكر بالقَدَر». «الضعفاء» (ص ٣٩٤).

وقد جرح البخاري في «الضعفاء» ما يقرب من أربعمائة رَجُلٍ، والنسائيُّ جرح ما يزيد عن ستمائة وخمسين رجلًا في كتابه.

۞ **وقال إبراهيم بن طهمان**: حدَّثنا من لا يُتَّهم - غير واحد - أن جهمًا رجع عن قوله، ونزع عنه، وتاب إلىٰ الله منه؛ فما ذكرته ولا ذُكِرَ عندي إلَّا دعوتُ الله عليه، ما أعظم ما أورث أهل القبلة من منطقه هذا العظيم!».

قلت: وعلىٰ هذا المنهج الرَّبَّانِيِّ أسَّس أئمَّةُ الجرح والتعديل مصنَّفاتِهم في بيان حال الرجال - رواة وغير رواة -؛ حفظًا لهذا الدين من التبديل والتحريف والإحداث، وحتىٰ ينقل جيلًا بعد جيل عن الثقات الأمناء إلىٰ الثقات الأمناء، بأسانيد نظيفة، إلىٰ أنْ وصل إلينا في زماننا صافيًا غير مكدَّر، محفوظًا بحفظ الله؛ فهنيئًا لَكِ يا أمَّة الإسناد بعلم الجرح والتعديل.

قال أبو محمَّد عبد الرحمن بن أبي حاتم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدِّمته علىٰ «الجَرْح والتَّعدِيل» (ص٥، ٦): «فلمَّا لم نجد سبيلًا إلىٰ معرفة شيء من معاني كتاب الله، ولا من سُنن رسول الله ﷺ إلَّا من جهة النقل والرواية؛ وجب أن نميِّز بين عدول الناقلة والرُّواة وثقاتهم، وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكَاذِبة.

ولمَّا كان الدِّين هو الذي جاءنا عن الله عَزَّوَجَلَّ، وعن رسوله ﷺ بنقل

الرواة؛ حَقَّ علينا معرفتهم، ووجب الفحص عن الناقلة، والبحث عن أحوالهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة والثبت في الرواية، ممَّا يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته؛ بأنْ يكونوا أمناء في أنفسهم، علماء بدينهم، أهلَ ورع وتقوىٰ وحفظٍ للحديث، وإتقان به، وتثبُّت فيه، وأن يكونوا أهلَ تمييز وتحصيل، لا يشوبهم كثير من الغفلات، ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه، ولا يشبه عليهم بالأغلوطات.

وأن يعزل عنهم الذين جرحهم أهل العدالة، وكشفوا لنا عن عوراتهم في كذبهم، وما كان يعتريهم من غالب الغفلة، وسوء الحفظ، وكثرة الغلط والسهو والاشتباه؛ ليعرف به أدلة هذا الدين [وأعلامه]، وأمناء الله في أرضه علىٰ كتابه وسنة رسوله ﷺ، وهم هؤلاء أهل العدالة؛ فيتمسَّك بالذي رووه، ويعتمد عليه، ويحكم به، وتجري أمور الدين عليه.

وليعرف أهل الكذب تَخَرُّصًا، وأهل الكذب وَهْمًا، وأهل الغفلة والنسيان والغلط ورداءة الحفظ؛ فيكشف عن حالهم، وينبَّأ عن الوجوه التي كان مجرىٰ روايتهم عليها؛ إن كذب فكذب، وإن وهم فوهم، وإن غلط فغلط، وهؤلاء هم أهل الجرح؛ فيسقط حديث من وجب منهم أن يسقط حديثه، ولا يعبأ به، ولا يعمل عليه، ويكتب حديث من وجب كَتْبُ حديثه منهم علىٰ معنىٰ الاعتبار، ومن حديث بعضهم الآداب الجميلة

والمواعظ الحسنة والرقائق والترغيب والترهيب، هذا أو نحوه» اهـ.

وقال الجُوزَجاني في مقدمة «الشجرة في أحوال الرجال» (ص١١/ تحقيق: عبد العليم بن عبد العظيم البَسْتَوي): «وسأصفهم علىٰ مراتبهم ومذاهبهم؛ منهم الزائغ عن الحقِّ الكذاب في حديثه، ومنهم الكذاب في حديثه لم أسمع عنه ببدعة - وكفىٰ بالكذب بدعة -، ومنهم زائغ عن الحق، صدوق اللهجة، قد جرىٰ في الناس حديثه؛ إذ كان مخذولًا في بدعته، مأمونًا في روايته؛ فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلةٌ إلَّا أن يؤخذ من حديثهم ما يُعرَف، إذا لم يقوِّ به بدعته؛ فيُتَّهم عند ذلك.

ومنهم الضعيف في حديثه، غير سائغ لذي دين أن يحتجَّ بحديثه وحده، إلَّا أن يقوِّيه حديثُ مَن هو أقوىٰ منه؛ فحينئذ يعتبر به.

فأبدأ بذكر الخوارج؛ إذ كانت أول بدعة ظهرت في الإسلام علىٰ عهد رسول الله ﷺ أولًا؛ أعني التميمي الذي قال لرسول الله ﷺ: اعْدِلْ. حين وصف رسول الله ﷺ أشياعه وجلَّاهم، ونعتهم وأحسن نعتهم، ثمَّ هم تحرَّكوا أيضًا بعد رسول الله ﷺ؛ حين فرَّقوا جماعة الأمَّة، وميلوا اعتدال الإلفة، فشاموا أنفسهم أولًا والأمة بعدها آخرًا؛ فنبذ الناس حديثهم اتهامًا لهم.

منهم:

١- عبدالله بن الكوَّاء - رأسهم -.

٢- وعبدالله بن رَاسِب.

٣- وشَبَثُ بن رِبْعِيٍّ - أوَّل من حلَّل الحَرورية - (كذا في الأصل، وفي الحاشية: حرَّر).

٤- ومالك بن الحارث.

٥- وأبو بلال مِرداس بن أُدَيَّة.

٦- وأخوه عروة بن أُدَيَّة.

٧- ونافع بن الأزرق.

٨- ونَجدة بن عامر.

٩- وصَعصَعة بن صُوحَان...» اهـ.

قلت: كذا استهلَّ الجوزجاني كتابه بذكر أسماء أوَّل من ظهر من رءوس الخوارج، ناعتًا إيَّاهم بأنَّهم سبب تفريق الأمَّة، وإذا تقفىٰ الأئمة في زماننا آثار الأئمَّة السابقين - نحو الجوزجاني - في تعداد رءوس أهل البدع في زماننا، خاصَّة رءوس الخوارج المفرِّقين للأمَّة من قديم؛ إذْ برويبضة هذا الزمان يتَّهِمون هؤلاء الأئمَّة بأنَّهم هم المفرِّقون الفتَّانون؛ فاللهم الصبر والثبات في زمن الغربة.

ولا نعلم أحدًا أبدًا من العلماء المعتبرين اعتبر التجريح الشديد لأهل

الأهواء المخالفين لمنهج السلف غلوًّا، بل كانوا يعتبرونه مَحمَدةً لصاحبه، كما قال الحافظ في «الإصابة» (٣/ ١٣٠): «وكان سمُرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شديدًا علىٰ الخوارج، فكانوا يطعنون عليه».

وقال أحمد: «إذا رأيت الرجل يغمز حماد بن سلمة؛ فاتَّهِمه علىٰ الإسلام؛ فإنَّه كان شديدًا علىٰ المبتدعة» «السير» (٧/ ٤٤٧).

وقال مالك: «كان ابن هرمز قليل الكلام، وكان يشدُّ علىٰ أهل البدع، وكان أعلم النَّاس بما اختلفوا فيه من ذلك، وكذا كان عبد الرحمن بن القاسم» «مناقب مالك للزواوي» (ص١٥٢).

وقال قتيبة بن سعيد: «كان عمر بن هارون شديدًا علىٰ المرجئة، وكان يذكر مساوئهم وبلاياهم» «تاريخ دمشق» (٤٥/ ٣٦٥).

وقال أبو الصَّلْت الهروي في ترجمة إبراهيم بن طهمان: «كان شديدًا علىٰ الجهميَّة» «السير» (٧/ ٣٨٠).

وقال عبد الله بن أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ١٥٨): «سمعت أبي يقول: وكان أبو عصمة شديدًا علىٰ الجهميَّة والرد عليهم، ومنه تعلَّم نُعَيْم بن حَمَّاد الردَّ علىٰ الجهميَّة».

وقيل في ترجمة يوسف بن يحيىٰ البويطي: «إنه كان شديدًا علىٰ أهل

البدع» «تبيين كذب المفتري» (ص٣٤٨)[1].

وقال ابن رجب في ترجمة البربهاري: «شيخ الطائفة في وقته، ومتقدمها في الإنكار علىٰ أهل البدع، والمباينة لهم باليد واللسان» «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٨).

إلخ الأمثلة المبثوثة في كتب التراجم[2].

وقال شيخ الإسلام في «نقض المنطق» (ص١٢): «الرَّادُّ علىٰ أهل البدع مجاهدٌ، حتىٰ كان يحيىٰ بن يحيىٰ يقول: الذَّبُّ عن السنَّة أفضل من الجهاد».

وقد أجْمَعَ العلماءُ علىٰ وجوب التَّحذِير من أهل البدع والأهواء، وحذَّروا

---

(١) **قال ابن عبد البر في «الانتقاء في فضائل الأئمَّة الثلاثة الفقهاء» (ص ١٠٩):** «أَبُو يَعْقُوبَ يُوسُفُ بْنُ يَحْيَىٰ الْبُوَيْطِيُّ... كَانَ عَالِمًا فَقِيهًا لَطِيفًا فِي أَسْبَابِهِ، يُدْنِي الْغُرَبَاءَ وَيُقَرِّبُهُمْ إِذَا قَدِمُوا لِلطَّلَبِ، وَيُعَرِّفُهُمْ فَضْلَ الشَّافِعِيِّ، وَفَضْلَ كُتُبِهِ، حَتَّىٰ كَثُرَ الطَّالِبُونَ لِكُتُبِ الشَّافِعِيِّ الْمِصْرِيَّةِ، وَكَانَ يَقُولُ: كَانَ الشَّافِعِيُّ يَأْمُرُ بِذَلِكَ، وَيَقُولُ لِي: اصْبِرْ لِلْغُرَبَاءِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ التَّلامِيذِ. وَكَانَ ابْنُ أَبِي اللَّيْثِ الْحَنَفِيُّ قَاضِي مِصْرَ يَحْسِدُهُ وَيُعَادِيهِ، فَأَخْرَجَهُ فِي وَقْتِ الْمِحْنَةِ فِي الْقُرْآنِ فِيمَنْ أُخْرِجَ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ إِلَىٰ بَغْدَادَ، وَلَمْ يُخْرِجْ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ غَيْرَهُ، وَحُمِلَ إِلَىٰ بَغْدَادَ وَحُبِسَ؛ فَلَم يُجِبْ إلىٰ ما دُعِي إِلَيْهِ فِي الْقُرْآنِ، وَقَالَ: هُوَ كَلامُ اللهِ، غَيْرُ مَخْلُوقٍ. وَحُبِسَ وَمَاتَ فِي السِّجْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الصَّلاةِ، فِي سَنَةِ إِحْدَىٰ وَثَلاثِينَ وَمِائَتَيْنِ».

(٢) راجع كتاب «إجماع العلماء علىٰ التحذير من أهل البدع والأهواء»، لأخينا الشيخ خالد بن ضحوي الظفيري حَفِظَهُ اللهُ.

من مجالستهم؛ كما قال الفضيل بن عياض: «وأدركت خيار النَّاس كلُّهم أصحاب سنَّة، وهم ينهون عن أصحاب البدعة».

وقال أبو عثمان الصَّابوني في «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» (ص١٢٣): «واتَّفقوا مع ذلك علىٰ القول بِقَهْر أهل البدع، وإذلالهم وإخزائهم وإبعادهم وإقصائهم، والتباعد منهم ومن مصاحبتهم ومعاشرتهم، والتقرُّب إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ بمجانبتهم ومهاجرتهم» اهـ.

وقال ابن بطة في «الشرح والإبانة» (ص٢٨٢): «ومن السنَّة مُجانبة كلِّ من اعتقد شيئًا ممَّا ذكرناه - أي من البدع - وهجرانه، والمَقْتُ له، وهجران من والاه ونصره وذبَّ عنه وصاحبه، وإن كان الفاعل لذلك يُظهر السُّنَّة».

وحذَّر السلف من القراءة في كُتب أهل البدع؛ كما قال الفضل بن زياد: سألت أبا عبد الله – أي: أحمد - عن الكرابيسي، وما أظهره؛ فكَلَحَ وجهه، ثُمَّ قال: «إنَّما جاء بلاؤهم من هذه الكتب التي وضعوها؛ تركوا آثار رسول الله ﷺ، وأقبلوا علىٰ هذه الكتب» [«المعرفة والتاريخ» (٣/ ٤٩٤)]، وقال أحمد أيضًا: «إيَّاكم أن تكتبوا عن أحد من أصحاب الأهواء قليلًا ولا كثيرًا، عليكم بأصحاب الآثار والسُّنَن» [«السير» (١١/ ٣٢١)]، وقال ابن أبي حاتم: «وسمعت أبي وأبا زرعة يأمران بهجران أهل الزَّيغ والبدع، يغلِّظان في ذلك أشدَّ التغليظ، ويُنكران وضع الكتب برأي في غير آثار،

وينهيان عن مجالسة أهل الكلام والنظر في كتب المتكلِّمين، ويقولان: لا يفلح صاحب كلام أبدًا» [«شرح اعتقاد أهل السنة» للالكائي (٣٢٢)].

واعلم - أرشدك الله للحقِّ - أنَّ هذا العلم العظيم ليس قاصرًا علىٰ رواة الحديث كما يُموِّهُ البعض، واسمع إلىٰ ما قاله ابن رجب في «الفرق بين النصيحة والتعيير» (٣/ ٤٦٤- مجموع الرسائل): «ولا فرق بين الطعن في رواة ألفاظ الحديث، ولا التمييز بين مَن تُقْبل روايته ومن لا تُقْبل، وبين تبيين خطأ من أخطأ في فهم معاني الكتاب والسنَّة، وتأوَّل شيئًا منها علىٰ غير تأويله، وتمسَّك بما لا يُتَمسَّك به؛ ليُحذر من الاقتداء به فيما أخطأ فيه، وقد أجمع العلماء علىٰ جواز ذلك أيضًا[1]».

قلت: وكذلك الرد علىٰ المخالف لا يشمل أهلَ الأهواء فحسب، بل يدخل فيه أيضًا المخالفُ من أهل السنَّة، لكنهم يفرِّقون في كيفية الردِّ بين المبتدع والسلفي، وبين العالم والمتعالم الجاهل؛ فقال ابن رجب في «النصيحة» (٣/ ٤٦٧): «وأمَّا المبيِّن لخطأ من أخطأ من العلماء قبله إذا تأدَّبَ في الخطاب، وأحسن في الخطاب، وأحسن في الرد والجواب؛ فلا حرج عليه، ولا لوم يتوجَّه إليه... وقد بالغ الأئمَّة الوَرِعون في إنكار مقالات ضعيفة لبعض العلماء وردها أبلغ الردِّ؛ كما كان الإمام أحمد ينكر

---

(١) قال الشيخ عبد الرحمن محيي الدين حَفِظَهُ اللهُ: «بل علىٰ وجوبه علىٰ الكفاية».

علىٰ أبي ثَوْرٍ وغيره مقالات ضعيفة تفرَّدوا بها، ويبالِغ في ردِّها عليهم؛ هذا كله حكم الظاهر... وسواء كان الذي بيَّن الخطأ صغيرًا أو كبيرًا؛ فله أسوة بمن ردَّ من العلماء مقالات ابن عباس التي يشذُّ بها، وأُنكرت عليه من العلماء؛ مثل المتعة والصرف والعمرتَيْن وغير ذلك...»، إلىٰ أن قال: «وهذا كلُّه في حقِّ العلماء المقتدىٰ بهم في الدِّين؛ فأمَّا أهل البدع والضلالة ومن تشبَّه بالعلماء وليس منهم؛ فيجوز بيان جهلهم، وإظهار عيوبهم؛ تحذيرًا من الاقتداء بهم» اهـ.

وأهل البدع يشتركون في سِمَةٍ رئيسة هي: مخالفة سبيل السلف الصالح في فهم الكتاب والسُّنَّة؛ فهم يتَّبِعون أهواءهم وآراءهم المبنية علىٰ المتشابهات لا المحكمات، ويعارِضون بها الكتاب والسنَّة، ومن ثَمَّ لا ينتسبون إلىٰ السلف؛ إمَّا بلسان مقالِهِمْ أو بلسان حالِهِم، فإما أن ينتسبوا صراحةً إلىٰ مسمَّيات أخرىٰ؛ نحو الجهمية والخوارج والأشاعرة والمعتزلة والصوفية والإخوان والتبليغ... إلخ، أو يُظهرون الانتساب إلىٰ السلفيَّة ادعاءً، ويخالفون هذا الانتساب اعتقادًا وعملًا؛ فيخالفون أصولًا عظيمة من الأصول السلفيَّة، وأخطرهم مَن ينسب مخالفاته إلىٰ المنهج السلفيِّ، ويقدِّمُها للنَّاس علىٰ أنها من أصول منهج السلف الصالح، وفي واقع الأمر هي أصول الخوارج والمعتزلة والصوفية وغيرهم، ويدرك

تدليسه وكذبه مَن له أدنىٰ اهتمام بكتب العقيدة السلفيَّة، وهذا بخلاف العالم الربَّاني المجتهد - لا المتعالِم القصَّاص أو الجاهل - الذي قد تَزِلُّ قدمه في بدعة أو خطأ في الأصول دون تعمُّد أو اتباع للهوىٰ.

ومن سماتهم أيضًا: إطلاق الألفاظ المنفِّرة علىٰ أصحاب الطائفة المنصورة والفرقة النَّاجية: السلفيين - أهل الحديث والأثر، إذا حذَّروا من أهل البدع والفرق المبتدعة -؛ فيلقِّبُونهم بأنهم وهَّابِيُّون، جاميُّون، ألبانيُّون، مَداخِلة، فتَّانون، مفرِّقون... إلخ، ونسوا أنَّ النبيَّ ﷺ هو الذي شرع لنا التحذيرَ من مُخالفي السنَّة، وهو الذي أخبر بافتراق الأمَّة، وحذَّر من سبل هذه الفرق، وأمر باتباع سبيل الجماعة الأم؛ وهو ما كان عليه ﷺ وأصحابه.

ومن ثَمَّ ندرك الثمرة العظيمة لهذا العلم الجليل - علم الجرح والتعديل -، الَّذي ما وُضع إلَّا لبيان حال كلِّ مخالف لسبيل هذه الفرقة الناجية - سبيل الصحابة والسلف الصالح -، والتحذير من سُبُلِ الفرق والأحزاب الذين قال الله سبحانه عنهم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

وعليه؛ فإنَّ الواجب علىٰ المسلم إذا سمع عالِمًا يحذِّر من أحد المخالفين للسنَّة: أن لا يغضب ويتعصَّب له، بل الواجب عليه أن يُذْعِنَ للحقِّ، ويعتقد أن هذا التحذير يدخل في باب «النصيحة في الدين»، وأن به يتحقَّق توحيد

المسلمين علىٰ المنهج الحق، وبه يحدث الفرقان بين الفرقة الناجية التي أمر النبيُّ ﷺ باتباع سبيلها، وبين الفرق التي فارقت هذا السبيل القويم.

واعلم أنَّ علم الجرح والتعديل هو من أهمِّ العلوم التي تميَّزت بها أمة الإسلام، وكان سببًا رئيسًا في صون بيضة الدِّين عدَّةَ قرون مُتَطَاولة من تحريف المحرِّفين وتأويل المُبْطِلِينَ، وقد اعترف المستشرقون - وهم كفَّار يدرسون العلوم الشرعية لأغراض مختلفة - بأنَّ هذا العلم مِنَ ابْتِكار المسلمين.

قال د. محمد العربي معريش في «الاستشراق الفرنسي في المشرق والمغرب من خلال المجلة الآسيوية (١٨٢٢-١٨٧٢)» (ص١٨٦): «اعتنىٰ المسلمون بعلم الحديث، وابْتَكروا له علم الجَرْح والتَّعديل، فصَاغُوا له قواعد ومبادئ وأشكالًا، وتقنية واضحة ودقيقة، أَلَّف بكالكوتا كُتيِّبًا في هذا العلم الَّذي يحتل مكانة فائقة في المدارس الإسلامية، وفي الكتيب عرضٌ وجيز لنظام هذا العلم مرفقًا بشرح».

ومَنْ أراد الاستزادة في معرفة قواعد هذا العلم الشَّريف؛ فليرجع إلىٰ كتب المتقدِّمين من فحول هذا العلم، مِمَّن أشرنا إليهم آنفًا.

وفي زماننا فَلْيرجِعْ إلىٰ كتب شيخنا العلَّامة ربيع بن هادي المدخلي - إمام الجرح والتعديل بحقٍّ في هذا الزمان -: «منهج أهل السُّنَّة في نقد الرجال والكتب والطَّوائف»، «والمحجَّة البيضاء في حماية السنَّة الغَرَّاء»،

و«النقد منهج شرعي»، و«التعصُّب الذميم»، ونحوها.

ودعك من تهويل المُرْجِفِين الذين اتَّهَمُوا أئمَّة السُّنَّةِ - ومنهم شيخنا العلَّامة ربيع - بالغلوِّ في الجرح؛ فإن سلفهم في ذلك هو بكر بن حَمَّاد المغربي، الَّذي قال مُنْتَقِصًا أصحاب الحديث - ومنهم ابن مَعِينٍ -:

ولابن معين في الرجال مقالةٌ سيُسأل عنها والمليك شهيدُ
فإن يكُ حقًّا قوله فهي غيبة وإن يكُ زورًا فالقِصَاصُ شديدُ

فأجابه أبو عبد الله الْحُمَيدي:

ولولا رواة الدِّين ضاع مَعَالِمُهُ في الآخرين تَبِيدُ
هم حفظوا الآثار من كلِّ شُبهة وغيرهم عمَّا اقتنوه رقود
وهم هاجروا في جمعها وتبادروا إلىٰ كل أفق والمرام كؤود
وقاموا بتعديل الرواة وجرحهم فدام صحيح النَّقل وهو جديد

في أبياتٍ طويلةٍ أخرجها الخطيبُ في «الكِفَايَةِ» (ص٣٨).

واعلم أن جرح المتعصِّبين - خاصَّة الذين يتعصَّبون لأهواء مختلفة -، من أعظم القُرُبات التي يتقرَّب بها العَبْد إلىٰ الله؛ لحماية دين الله، علىٰ أن يكون عالمًا عارفًا بهذا الشَّأْنِ، وأن يكون متَجرِّدًا حال حكمه، قاصدًا نُصرة الحقِّ وأهلِهِ، مع إبطال الباطل، والتَّحْذير منه؛ حسبةً للهِ.



فصل في بيان آيات القرآن العظيم في التحذير من التعصُّب للآباء والأجداد والمَشايخ

لقد اشْتَمل كتاب الله العظيم علىٰ التَّحذير الشَّديد من التعصُّب للآباء والأجداد والمشايخ، ومن هذه الآيات: قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ۗ أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ۚ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠، ١٧١].

قال العلَّامة السَّعدي رَحِمَهُ اللَّهُ في «تَيْسير الكريم الرَّحْمن في تَفْسِير كلام المنَّان»: «أخبر تعالىٰ عن حال المشركين إذا أمروا باتِّباع ما أنزل الله علىٰ رسوله - ممَّا تقدَّم وصفه - رغبوا عن ذلك، وقالوا: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾؛ فاكتفوا بتقْلِيد الآباء، وزَهِدوا في الإيمان بالأنبياء، ومع هَذا فآباؤهم أجهلُ النَّاس، وأشدُّهم ضلالًا، **وهذه شبهةٌ لرَدِّ الحقِّ واهيةٌ؛ فهذا دليل علىٰ إعراضهم عن الحقِّ ورغبتهم عنه، وعدم إنصافهم، فلو هُدُوا لرشدهم وحسن قصدهم؛ لكان الحقُّ هو القَصْد**[1]، ومن جعل الحقَّ

(١) دون الآباء والمشايخ.

قَصْدَه، ووازن بينه وبين غيره؛ تبيَّن له الحقُّ قطعًا، واتَّبعه إنْ كَانَ مُنْصِفًا.

ثُمَّ قال تعالىٰ: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١]، لمَّا بيَّن تعالىٰ عدم انقيادهم لما جاءت به الرُّسل، وردَّهم لذلك بالتقليد؛ عُلِمَ من ذلك أنهم غير قابلين للحقِّ ولا مستجيبين له، بل كان معلومًا لكلِّ أَحَدٍ أنَّهم لن يزولوا عن عنادهم؛ فأَخْبر تعالىٰ أنَّ مثلهم عند دعاء الدَّاعي لهم إلىٰ الإيمان كمثل البهائم التي يَنْعِق لها راعيها، وليس لها علمٌ بما يقول داعيها ومناديها؛ فهم يسمعون مجرَّدَ الصوت الذي تقوم به عليهم الحجَّة، ولكنهم لا يفقهونه فقهًا ينفعهم[1]؛ فلِهَذا كانوا صمًّا لا يسمعون الحقَّ سماعَ فهم وقبول، عميًا لا ينظرون نظر اعتبار، بكمًا فلا ينطقون بما فيه خير لهم، والسبب الموجب لذلك كلِّه أنَّه ليس لهم عقل صحيح، بل هم أسفه السفهاء وأجهل الجهلاء.

فهل يَسْتَرِيبُ العاقل أنَّ من دُعِي إلىٰ الرشاد وذِيدَ عن الفساد، ونُهي عن اقتحام العذاب، وأُمر بما فيه صلاحه وفلاحه وفوزه ونعيمه؛ فعصىٰ الناصح، وتولىٰ عن أمر ربِّه، واقتَحم النار علىٰ بصيرة، واتبع الباطل، ونبذ

(١) وهذا وصفٌ دقيق لحال المتعصِّبين، الذين يمشون خلف شيخهم، كما تسير هذه البهائم خلف راعيها؛ فهم ينقادون لشيخهم دون أن يفقهوا كلامه، كما تنقاد البهائمُ لصوْت راعيها دون أن تفْقَه معنىٰ كلامه.

الحق؛ أن هذا ليس له مسكة من عقل، وأنه لو اتَّصف بالمكر والخديعة والدهاء أنه من أسفه السفهاء؟![(١)]» اهـ.

وقال ابن حزم في «الإحكام» (٦/ ١٢٥) استنباطًا من الآية السَّابقة: «وهذا نَصٌّ ما فعل خصومنا بلا تأويل ولا تدبُّر، بل تُعرض عليهم الآية والحديث الصحيح - الذي يقرُّون بصحَّتِه، وكلاهما مخالفٌ لمذاهب لهم فاسدة -؛ فيأبون قبولها؛ لا نفارق ما وجدنا عليه آباءنا وكبراءنا؛ فقد أجابهم تعالىٰ جوابًا كافيًا، وحسبنا الله ونِعْمَ الوكيل» اهـ.

وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُوا۟ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۚ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [المائدة: ١٠٤].

قال العلَّامة السَّعْدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تيسير الكريم الرَّحمن في تفسير كلام المنَّان»: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۖ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة: ١٠٣]؛ **فلا نقل فيها ولا عقل، ومع هذا فقد أُعجِبوا بآرائهم التي بُنِيَتْ علىٰ الجهالة والظُّلم**، فإذا دُعُوا إلىٰ ما أنزل الله وإلىٰ الرسول؛ أعرضوا فلم يقبلوا: ﴿قَالُوا۟ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ من الدِّيْن، ولو كان غير سديد، ولا دينًا ينجي من عذاب الله، ولو كان في آبائهم كفاية ومعرفة ودراية؛ لهان الأمر، ولكنَّ آباءهم لا يعقلون شيئًا؛ أي: ليس عندهم من المعقول شيء، ولا من العلم والهدىٰ

(١) والآية وإن كانت نزلت في الكافرين، إلَّا أنها عامَّة في كل من عمل عملهم.

شيء؛ فتبًّا لمن قلَّد مَن لا علم عنده صحيح، ولا عقل رجيح، وترك اتِّباع ما أنزل الله واتباع رسله الذي يملأ القلوب علمًا وإيمانًا وهدًىٰ وإيقانًا»[1] اهـ.

وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨].

قلتُ: هكذا يَنْسِبُ المتعصِّبون ضلالَهم إلىٰ آبائهم ومشايخهم، بل يصل الضَّلال بالغُلاة منهم إلىٰ ادِّعاء أمر الله لهم بهذا الضلال، والله منزَّهٌ عن هذا.

وأيضًا: ﴿قَالُوٓا۟ أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٧٨].

قلت: وهكذا يَتَبَرَّمُ المتعصِّبون من ناصحهم، ويفترون عليه بأنَّه إنَّما يبغي مِن نصحهم صرفَهم عن طريق شيخهم الذي شبُّوا علىٰ منهجه، وأنَّه يسعىٰ لتَحْصيل الشُّهرة والعلوِّ الدنيوي علىٰ حساب شيخهم، كما قال الشوكانِيُّ في «فتح القدير» (٢/ ٤٦٥): «كأنَّه قيل: فماذا قالوا بعد أن قال لهم موسىٰ ما قال؟ وفي هذا ما يدلُّ علىٰ أنَّهم انقطعوا عن الدليل، وعجزوا عن إبراز الحُجَّة، ولم يجدوا ما يجيبون به عمَّا أورده عليهم، **بل لجئوا إلىٰ ما يلجأ إليه أهل الجهل والبلادة**؛ وهو الاحتجاج بما كان عليه آباؤهم من

(١) وهذا حال من يسير خلف أهل البدع والأهواء، وخلف المتعالِمين من الوعَّاظ القصَّاص، مِمَّن يسمَّوْن بدعاة الصحوة، ويتركون العلماء الربانيين الذين معهم ميراث النبيِّ ﷺ.

الكفر، وضَمُّوا إلىٰ ذلك ما هو غرضهم وغاية مطلبهم، وسبب مكابرتهم للحقِّ وجحودهم للآيات البيِّنة: وهو الرِّياسة الدنيوية التي خافوا عليها، وظنُّوا أنَّها ستَذْهب عنهم إن آمنوا، وكم بقي علىٰ الباطل وهو يعلم أنه باطل بهذه الذريعة من طوائف هذا العالَم في سابق الدهر ولاحقه؛ فمنهم مَن حبسه ذلك عن الخروج من الكفر، **ومنهم من حبسه عن الخروج إلىٰ السنَّة من البدعة، وإلىٰ الرواية الصحيحة من الرأي البحت**».

ثم قال: «والحاصل أنَّهم علَّلوا عدم قبولهم دعوة موسىٰ بأمرين: **التمسُّك بالتقليد للآباء، والحرص علىٰ الرياسة الدنيوية**؛ لأنَّهم إذا أجابوا النبيَّ وصدَّقوه؛ صارت مقاليد أمر أمَّتِهِ إليه، ولم يبقَ للملك رئاسة تامَّة؛ لأنَّ التدبير للناس بالدين يرفع تدبير الملوك لهم بالسياسات والعادات» اهـ.

وواسىٰ الله سبحانه رسوله بقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَٰٓؤُلَآءِ ۚ مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُهُم مِّن قَبْلُ ۚ وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾ [هود: ١٠٩].

قال ابن عطيَّة في «المحرَّر الوجيز» (٣/ ٢٠٩): «المعنىٰ: أنَّهم مقلِّدُون لا برهان عندهم ولا حجَّة، إنَّما عبادتهم تشبُّهًا منهم بآبائهم، لا عن بصيرة».

وكذلك يواسَىٰ صاحب الحقِّ المضطهد من قبل المتعصِّبين؛ أن لا يكن في مرية مِن ضلال مَن يتعصَّب له هؤلاء من أهل البدع والضلال؛ فإنَّهم مقلِّدون لا برهان عندهم ولا حُجَّة، والله الموعِدُ.

وهؤلاء قوم هودٍ يتعصَّبون لآبائهم: ﴿قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا لِنَعۡبُدَ ٱللَّهَ وَحۡدَهُۥ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَاۖ فَأۡتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾؛ فردَّ عليهم هود عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ ذامًّا هذا التعصُّب: ﴿قَالَ قَدۡ وَقَعَ عَلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ رِجۡسٞ وَغَضَبٌۖ أَتُجَٰدِلُونَنِي فِيٓ أَسۡمَآءٖ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّا نَزَّلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٖۚ فَٱنتَظِرُوٓاْ إِنِّي مَعَكُم مِّنَ ٱلۡمُنتَظِرِينَ﴾ [الأعراف: ٧٠، ٧١].

وهذا الخليل إبراهيم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ **يُنْكر علىٰ أبيه وقومه عبادة غير الله:** ﴿إِذۡ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوۡمِهِۦ مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمۡ لَهَا عَٰكِفُونَ﴾؛ فإذْ بهم يردُّون عليه تعصُّبًا لآبائهم: ﴿قَالُواْ وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا لَهَا عَٰبِدِينَ ٥٣ قَالَ لَقَدۡ كُنتُمۡ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُمۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [الأنبياء: ٥٢-٥٤].

وقال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ **مُبكِّتًا للمتعصِّبين لآبائهم:** ﴿إِنَّهُمۡ أَلۡفَوۡاْ ءَابَآءَهُمۡ ضَآلِّينَ﴾ [الصَّافات: ٦٩].

قال أبو السُّعود في «تفسيره» (٧/ ١٩٤): «تعليل لاستحقاقهم ما ذكر من فنون العذاب بتقليد الآباء في الدِّين، من غير أن يكون لهم ولا لآبائهم شيء يُتَمَسَّكُ به أصلًا؛ أي: وجدوهم ضالِّين في نفس الأمر، ليس لهم ما يصلح شبهة، فضلًا عن صلاحية الدليل(١)».

(١) وهذا حال كل متعصِّب للباطل؛ تجد كلامه خاليًا من الحُجج والبراهين، وإنَّما معه جهالات وتأويلات باطلة، وأقوال شاذَّة.

﴿فَهُمْ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ يُهْرَعُونَ﴾ [الصَّافات: ٧٠]: من غير أن يتدبَّروا أنَّهم علىٰ الحقِّ أولًا، مع ظهور كونهم علىٰ الباطل بأدنىٰ تأمُّل، والْإِهْرَاعُ: الإسراع الشَّديد، كأنَّهم يُزعَجُون، ويحثُّون حثًّا علىٰ الإسراع علىٰ آثارهم، وقيل: هو إسراع فيه شِبْهُ رَعْدَة» اهـ.

واسمَعْ أيضًا إلىٰ الحُجَّة المشتركة بين كل المتعصِّبين في كل زمان ومكان: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ﴿٢٢﴾ وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾ ۞ قَٰلَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ ۖ قَالُوٓاْ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾ [الزخرف: ٢٢- ٢٤].

قال العلامة السَّعدي في «تفسيره»: «أي: فهؤلاء ليسوا ببدع منهم، وليسوا بأوَّل من قال هذه المقالة.

وهذا الاحتجاج من هؤلاء المشركين الضالِّين بتقليدهم لآبائهم الضالِّين؛ ليس المقصود به اتباع الحق والهدىٰ، **وإنَّما هو تعصُّبٌ محضٌ، يراد به نصرة ما معهم من الباطل**؛ ولهذا كلُّ رسول يقول لمن عارضه بهذه الشبهة الباطلة: ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ﴾؛ أي: أفتتبعوني لأجل الهدىٰ[1]؟

(١) وهذا حال كل صاحب حقٍّ يسير علىٰ طريق الأنبياء، يقول لمخالفيه من المتعصِّبين: أَوَلو جئتكم بأهدىٰ ممَّا وجدتم عليه مشايخكم؟

﴿قَالُوٓاْ إِنَّا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾؛ يعلم بهذا أنَّهم ما أرادوا اتِّباع الحقِّ والهدىٰ، وإنما قصدهم اتباع الباطل والهوىٰ[1]، ﴿فَٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡۖ﴾، بتكذيبهم الحق وردِّهم إياه بهذه الشبهة الباطلة، ﴿فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾ [الزخرف: ٢٥]، فلْيحذَرْ هؤلاء أن يستمروا علىٰ تكذيبهم؛ فيصيبهم ما أصابهم».

قلت: وليحذر المتعصِّبون لمشايخهم أن يستمرُّوا علىٰ رفضهم الحقَّ المؤيَّد بالأدلة والبراهين، فيصيبهم ما أصاب مَنْ قبلهم من المتعصِّبين.

«فقد صحَّ بنصِّ كلام الله تعالىٰ بطلان تقليد الرجال والنساء جملة، وتحريم اتباع الآباء والرؤساء البتة[2]، وعلىٰ هذا كلِّه السلف الصالح»[3]اهـ.

وقال الله تعالىٰ: ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍۖ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثۡنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْۚ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍۚ إِنۡ هُوَ إِلَّا نَذِيرٞ لَّكُم بَيۡنَ يَدَيۡ عَذَابٖ شَدِيدٖ ٤٦﴾ [سبأ: ٤٦].

قال البغوي في «تفسيره» (٦/ ٤٠٥): «﴿قُلۡ إِنَّمَآ أَعِظُكُم﴾؛ آمُرُكُمْ

---

(١) وبنحو هذا تكون إجابة المتعصِّبين لمشايخهم؛ أنَّهم في نهاية المطاف لمَّا ييئسوا من صاحب الحق يقولون له بملء أفواههم: إنَّا غير قابلين لما تدعونا إليه، وإن أتيتنا بكلِّ برهانٍ ودليل؛ فلن نترك ما عهدنا عليه مشايخنا.

(٢) فيما خالف الأدلَّة الشرعية المأخوذة من الكتاب والسنَّة.

(٣) قاله ابن حزم في الإحكام (٦/ ١٢٦).

وَأُوصِيكُمْ ﴿بِوَٰحِدَةٍ﴾؛ أَيْ: بِخَصْلَةٍ وَاحِدَةٍ. ثُمَّ بَيْنَ تِلْكَ الْخَصْلَةَ فَقَالَ: ﴿أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ﴾؛ لِأَجْلِ اللهِ، ﴿مَثْنَىٰ﴾؛ أَيْ: اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، ﴿وَفُرَٰدَىٰ﴾؛ أَيْ: وَاحِدًا وَاحِدًا، ﴿ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْ﴾ جَمِيعًا - أَيْ: تَجْتَمِعُونَ فَتَنْظُرُونَ وَتَتَحَاوَرُونَ، وَتَنْفَرِدُونَ؛ فَتُفَكِّرُونَ فِي حَالِ مُحَمَّدٍ ﷺ -؛ فَتَعْلَمُوا: ﴿مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ﴾ جُنُونٍ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنَ الْقِيَامِ الْقِيَامَ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْجُلُوسِ، وَإِنَّمَا هُوَ قِيَامٌ بِالْأَمْرِ الَّذِي هُوَ فِي طَلَبِ الْحَقِّ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَأَن تَقُومُواْ لِلْيَتَٰمَىٰ بِٱلْقِسْطِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٢٧]. ﴿إِنْ هُوَ﴾ مَا هُوَ، ﴿إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴿٤٦﴾﴾؛ قَالَ مُقَاتِلٌ: تَمَّ الْكَلَامُ عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْ﴾؛ أَيْ: فِي خَلْقِ السَّمَوات وَالْأَرْضِ؛ فَتَعْلَمُوا أَنَّ خَالِقَهَا وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ. ثُمَّ ابْتَدَأَ فَقَالَ: ﴿مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ﴾.

وقال ابن كثير في «تفسيره» (٣/ ٥١٧): «يَقُولُ: إِنَّمَا أَطْلُبُ مِنْكُمْ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ قِيَامًا خَالِصًا لِلَّهِ، لَيْسَ فِيهِ تَعَصُّبٌ وَلَا عِنَادٌ، ﴿مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ﴾؛ أَيْ: مُجْتَمِعِينَ وَمُتَفَرِّقِينَ، ﴿ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْ﴾ فِي هَذَا الَّذِي جَاءَكُمْ بِالرِّسَالَةِ مِنَ اللهِ: أَبِهِ جُنُونٌ أَمْ لَا؟ فَإِنَّكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ؛ بَانَ لَكُمْ وَظَهَرَ أَنَّهُ رَسُولُ اللهِ حَقًّا وَصِدْقًا».

وجاء في «تفسير ابنِ رَجَب الحنبليِّ» (٢/ ٩٤): «قال ابن الجوزي في «المقتبس»: سمعت الوَزِير يقول في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن

تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثۡنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ﴾؛ قال: المعنىٰ: أن يكون قيامكم خالصًا لله عَزَّوَجَلَّ، لا لِغَلبة خصومكم؛ فحينئذ تفوزون بالهدىٰ».

وقال البِقَاعِي في «نظم الدُّرَر» (١٥/ ٥٢٩): «ولمَّا أبطل شُبَهِهم كُلَّها، وليَّن مِنْ عَرِيكَتِهِمْ بالتنبيه علىٰ التحذير، فصاروا جديرين بقبول الوعظ، وكان ممَّا رموه به - وحاشاه - الجنون، وتعمُّد الكذب؛ أمره بالإقبال عليهم به، مخففًا له؛ لئلَّا ينفروا من طوله، فقال: ﴿قُلۡ﴾، وأكَّده زيادة في استجلابهم إلىٰ الإقبال عليه؛ فقال: ﴿إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍۖ﴾؛ أي: فاسمعوا ولا تنفروا خوفًا من أن أُمِلَّكم. ثمَّ استأنف قوله بيانًا لها: ﴿أَن تَقُومُواْ﴾؛ أي: توجِّهوا نفوسكم إلىٰ تعرُّف الحقِّ، وعبَّر بالقيام إشارةً إلىٰ الاجتهاد ﴿لِلَّهِ﴾؛ أي: الذي لا أعظم منه، علىٰ وجه الإخلاص واستِحْضَار ما له من العظمة بما له لديكم من الإحسان، لا لإرادة المغالبة حال كونكم ﴿مَثۡنَىٰ﴾؛ أي: اثنين اثنين، وقدَّمه إشارة إلىٰ أن أغلب الناس ناقص العقل، ﴿وَفُرَٰدَىٰ﴾؛ أي: واحدًا واحدًا، فمن وَثِقَ بنفسه في رَصَانَةِ عقله وأَصَالَةِ رأْيه؛ قام وحده ليكون أصفىٰ لسرِّه، وأعون علىٰ خُلُوصِ فكرِهِ، ومن خاف عليها؛ ضمَّ إليه آخر ليذكِّره إن نسي، ويقوِّمه إنْ زاغَ.

ولمَّا كان هذا القسمُ أكثر وجودًا في الناس؛ قدَّمه، ولم يذكر غيرهما من الأقسام؛ إشارةً إلىٰ أنَّهم إذا كانوا علىٰ هاتين الحالتين، كان أجدر لهم بأن

يعرفوا الحقَّ من غير شائبة حظ ممَّا يكون في الجمع الكثير من الجدال واللفظ المانع من تهذيب الرأي، وتثقيف الفكر، وتنقية المعاني.

ولمَّا كان ما طلب منهم هذا لأجله عظيمًا، جديرًا بأن يهتمَّ له هذا الاهتمام؛ أشار إليه بأداة التراخي، فقال: ﴿ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْ﴾؛ أي: تجتهدوا بعد التأنِّي وطول التروِّي في الفكر فيما وَسَمْتم به صاحبكم من أمر الجنون. ولما كان بُعْدُهُ ﷺ من هذا آمرًا لا يتمارىٰ فيه؛ استأنف قوله معينًا بالتعبير بالصاحب مؤكدًا؛ تكذيبًا لهم وتنبيهًا علىٰ ظهور مضمون هذا النفي: ﴿مَا بِصَاحِبِكُم﴾؛ أي: الذي دعاكم إلىٰ الله، وقد بَلَوْتُمُوهُ صغيرًا، ويافعًا، وشابًّا وكَهْلًا، وأَعْرَقَ في النفي بقوله: ﴿مِّن جِنَّةٍ﴾، وخصَّها لأنها مما يمكن طروءه، ولم يعرِّج علىٰ الكذب؛ لأنه مما لا يمكن فيمن عاش بين أناس عمرًا طويلًا ودهرًا دهيرًا، يصحبهم ليلًا ونهارًا، صباحًا ومساءً، سرًّا وعلنًا، في السرَّاء والضرَّاء؛ وهو أَعْلَاهُم همَّةً وأوفاهم مروءةً، وأزكاهم خلائق وأظهرهم شمائل، وأبعدهم عن الأدناس ساحة في مطلق الكذب؛ فكيف بما يخالف أهواءهم، فكيف بما ينسب إلىٰ الله، فكيف وكلامه الذي ينسب فيه إلىٰ الكذب معجزٌ بما فيه من الحِكَم والأَحَكَام، والبلاغة والمعاني التي أَعْيت الأفهام؟!

ولما ثبت بهذا - إعلامًا وإفهامًا- براءته ممَّا قذفوه به كله؛ حصر أمره

في النصيحة من الهلاك، فقال منبهًا علىٰ أن هذا الذي أتاهم به لا يدَّعيه إلَّا أحد رجلين: إمَّا مجنون، أو صادق هو أكمل الرجال، وقد انتفىٰ الأول؛ فثبت الثاني: ﴿إِنْ﴾؛ أي: ما ﴿هُوَ﴾؛ أي: المُحَدَّث عنه بعينه ﴿إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم﴾؛ أي: خاصًّا إنذاره وقصده الخلاص بكم، وهوَّل أمر العذاب بتصويره صورة من له آلة بطش محيطة بمن تقصده؛ فقال: ﴿بَيْنَ يَدَيْ﴾؛ أي: قبل حلول ﴿عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ قاهر لا خلاص منه؛ إن لم ترجعوا إليه حَلَّ بكم سريعًا».



الأحاديث النبويَّة في ذم التعصُّب والحمية الجاهلية

۞ **الحديثُ الأوَّل**: قال مسلم في «صحيحه» (١٨٤٨): حدَّثَنا شيبان بن فَرُّوخٍ، حدثنا جرير - يعني: ابن حازم -، حدثنا غَيْلان بن جَرِير، عن أبي قيس بن رِيَاحٍ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: «**مَنْ خَرَج مِنَ الطَّاعة وفارق الجماعة، فمات؛ مات مِيتَةً جاهليَّةً، ومن قاتل تحت راية عُمِّيَّة**(١) **يغضب لعَصَبَة، أو يدعو إلىٰ عَصَبَة، أو ينصر عَصَبَةً**(٢)**، فقُتِل؛ فقِتْلَةٌ جاهليَّة، ومن خرج علىٰ أمتي يضرب برَّها وفاجرها، ولا يتحاشَ من مؤمنها، ولا يفي لذي عهد عهده؛ فليس منِّي ولسْتُ مِنْهُ**».

۞ **الحديث الثَّانِي**: قال مسلم في «صحيحه» (١٨٥٠): حدَّثنا هُرَيم بن عبد الأعلىٰ، حدثنا المُعتمِرُ قال: سمعت أَبِي يحدِّث عن أبي مِجْلَزٍ، عن

---

(١) **قال القاضي عياض في «إكمال المعْلِم» (٦/ ٢٥٨)**: «بكسر العين وبضمِّها، وكسر الميم وتشديدها، وتشديد الياء، قال الإمام: قيل: الأمر الأعمىٰ كالعصبية، لا يستبين ما وجهه» اهـ.

(٢) قال القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٦/ ٢٥٨): «رواية العذري بالغين والضاد المعجمتين، ورواية غيره كلها: عصبة - بالمهملتين -» اهـ.

جُنْدُب بن عبد الله البَجَلي، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من قُتِلَ تحت راية عُمِّيَّةٍ؛ يدعو عصبية، أو ينصر عصبية؛ فقِتْلَةٌ جاهليَّةٌ**».

۞ **الحديث الثالث**: قال البخاريُّ في «صحيحه»، كتاب المناقِبِ: باب ما يُنهىٰ من دعوىٰ الجاهليَّة[1]، رقم (٣٥١٨): حدَّثنا محمَّد، أخبرنا مَخْلَدُ بن يزيد، أخبرنا ابن جُرَيْجٍ قال: أخبرني عمرو بن دينار؛ أنَّه سَمِع جابرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: غزونا مع النبيِّ ﷺ، وقد ثَابَ معه ناسٌ من المهاجرين حتىٰ كثُروا، وكان من المهاجرين رجل لعَّاب[2]، فكَسَعَ[3] أنصاريًّا؛ فغضب الأنصاري غضبًا شديدًا حتىٰ تَدَاعوا، وقال الأنصاري: يَا لَلأَنْصار. وقال المهاجري: يَا لَلْمُهاجرين. فخرج النبيُّ ﷺ فقال: «**ما بالُ دعوىٰ أهل الجاهليَّة؟!**»، ثم قال: «**ما شأنهم؟**»، فأُخبر بكَسعة المهاجري الأنصاري؛ قال: فقال النبي ﷺ: «**دَعُوهَا؛ فإنَّها خَبِيثَةٌ**».

---

(١) **قال الحافظ في الفتح (٦/ ٦٣١- ريان)**: «دعوىٰ الجاهلية: الاستغاثة عند إرادة الحرب، كانوا يقولون: يا آل فلان؛ فيجتمعون فينصرون القائل ولو كان ظالمًا، فجاء الإسلام بالنهي عن ذلك» اهـ.

(٢) أي بطَّال، وقيل: كان يلعب بالحراب كما تصنع الحبشة؛ كما في الفتح (٦/ ٦٣٢- ريان).

(٣) **قال القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٨/ ٥٤)**: «قال الطبري: والكسع: هو ضرب الرجل عجزة الآخر بظهر الرجل، وقال: هو ضرب الدبر، وقيل: هو ضربه بالسيف علىٰ مؤخره، وقال الخليل: هو ضربك دبر الرجل بيدك أو رجلك» اهـ..

وفي رواية مسلم (٢٥٨٤): «**دَعُوهَا؛ فَإِنَّهَا مُنْتِنَةٌ**»، وزاد أحمد في روايته - كما في «المُسند» (٣/ ٣٣٨) -: ثم قال: «**أَلَا ما بالُ دعوىٰ الجاهلية؟! أَلَا مَا بَالُ دعوىٰ الجاهليَّة؟!**».

وجاء في رواية أبي الزبير، عن جابر عند مسلم (٢٥٨٤): فخرج رسول الله ﷺ فقال: «**ما هذا؟! دعوىٰ أهل الجاهلية؟!**»، قالوا: لا يا رسول الله، إلَّا أن غلامين اقتتلا، فَكَسَعَ أحدُهُما الآخر. قال: «**فَلا بَأْسَ، ولْيَنْصُرِ الرَّجل أخاه ظالمًا أو مظلومًا؛ إن كان ظالمًا فلْيَنْهَهْ، فإنَّه له نصرٌ، وإنْ كان مظلومًا فلْيَنْصُرْهُ**»[1].

وأخرج البخاري (٢٤٤٤) من حديث أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **قَالَ**: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، هَذَا نَنْصُرُهُ مَظْلُومًا، فَكَيْفَ نَنْصُرُهُ ظَالِمًا؟ قَالَ: «**تَأْخُذُ فَوْقَ يَدَيْهِ**».

۞ **الحديثُ الرَّابع**: قال أحمد في «مسنده» (١/ ٣٩٣): ثنا محمَّد - هو ابن جعفر -، ثنا شُعبة، عن سِمَاكٍ قال: سمعت عبد الرحمن بن عبد الله يحدِّث عن أبيه - قال شعبة: وأحسبه قد رفعه إلىٰ رسول الله ﷺ - قال: «**مثل الذي يُعِين عشيرته علىٰ غير الحقِّ مثل البعير رُدِّيَ في بئرٍ؛ فهو يَمُدُّ**

---

(١) قال الحافظ في الفتح (٦/ ٦٣١- ريان) بعد أن ساق هذه الرواية وعزاها إلىٰ إسحاق بن راهويه، والمحاملي في «الفوائد الأصبهانية»: «وعرف من هذا أنَّ الاستغاثة ليست حرامًا، إنَّما الحرام ما يترتَّب عليها من دعوىٰ الجاهلية» اهـ.

بذَنَبه»، وفي رواية: «**من نَصَر قومه علىٰ غير الحقِّ...**»[1].

---

(١) **وأخرجه البزار في مسنده (٥/ ٣٨١) من طريق محمد بن جعفر؛ به، وقال**: «وهذا الكلام لا نعلمه يروىٰ عن عبد الله إلَّا من هذا الوجه».

وأخرجه الطيالسي في مسنده (٣٤٢- ط: هجر)، ومن طريقه البيهقي في الكبرىٰ (١٠/ ٢٣٤)؛ من طريق شعبة وعمرو بن ثابت؛ به، وقال الطيالسي: رفعه عمرو بن ثابت، ولم يرفعه شُعْبة.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٥/ ١٢١) من طريق عمرو بن ثابت؛ به مرفوعًا.

وأخرجه أبو داود (٥١١٧) من طريق زهير بن معاوية عن سِمَاك؛ به موقوفًا.

وخالف زهيرًا ثقتان من أصحاب سماك؛ وهما: سفيان الثوريُّ، وإسرائيل؛ فروياه مرفوعًا، وقد يضاف شعبة إليهما، علىٰ حسب ظنِّ غُنْدر - وهو أثبت أصحاب شعبة -.

ويرجح الرفع أمران:

الأول: سِماك قد تغيَّر بآخرة، وكما قال يعقوب بن شيبة في ترجمة سماك: روايته عن عكرمة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، ومن سمع منه قديمًا مثل شعبة وسفيان؛ فحديثه عنه صحيح مستقيم.

وقد رواه عنه سفيان بالرفع جزمًا، وشعبة بالشكِّ؛ فروايتهما المقدَّمة علىٰ رواية زهير.

الثاني: يؤكد الرفع أن سفيان رواه مطوَّلًا في قصَّة فيها زيادة.

وأخرج هذه الرواية: أحمد في مسنده (١/ ٤٠١)، وأبو يعلىٰ في مسنده (٥٣٠٤)، والحاكم في المستدرك (٤/ ١٧٥)، وأبو نعيم في الحِلْية (٧/ ١٠٢)؛ عن ابن مسعود قال: أتيتُ رسول الله ﷺ وهو في قُبَّة من أدم في نحو من أربعين رجلًا، فقال: «**إنكم مفتوح عليكم، منصورون ومصِيبون، فمن أدرك ذلك منكم؛ فليتقِ الله، وليأمر بالمعروف، ولْيَنْه عن المنكر، وليَصِلْ رحمه، ومن كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار، ومثل الذي يعين قومه علىٰ غير الحقِّ كمثل بعير في بئر؛ فهو ينزع منها بذَنَبِه**».

=

قال ابن الأثير في «النِّهاية» (٢/ ٢١٦) في بيان معنىٰ الحديث: «أراد أنه وقع في الإثم وهلك؛ كالبعير إذا تردَّىٰ في البئر، وأريد أن ينزع بذنبه؛ فلا يقدر علىٰ خلاصه» اهـ.

=

ففي هذه الرواية زيادة حفظها سفيان عن بقية أصحاب سماك، وهي قول ابن مسعود: أتيت رسول الله ﷺ وهو في قبَّة من أدم... وهي تؤكد الرفع، وقد أخرج أبو داود في سننه (٥١١٨) هذا القدر فقط من هذه الرواية.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (٥٩٤٢) من طريق سفيان مختصرًا، دون القصة، مقتصرًا علىٰ موضع الشَّاهد.

ويؤكِّد أيضًا الرفع: أنَّ الطيالسي روىٰ هذه الرواية المطوَّلة عن شعبة، لكنها مقطَّعة إلىٰ ثلاثة أحاديث، جزم فيها بالرفع في الروايتين برقم: (٣٣٥، ٣٤٠)، والثالثة تقدَّمت.

وأخرج رواية إسرائيل: أحمد في مسنده (١/ ٤٤٩)، والهيثم بن كليب الشاشي في مسنده (٢٨٠، ٢٨١)، وأبو محمد الفاكهي في فوائده (١٣٠)، وابن بشران في أماليه (٥١٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ١٢٣).

وتابع أيضًا الثوري وشعبة وعمرو بن ثابت علىٰ الرفع: حفص بن جميع؛ أخرجه الرامهرمزي في أمثال الحديث (٦٤) بلفظ: «**مثل الذي يعين قومًا علىٰ الظلم مثل البعير الذي يتردَّىٰ في الرَّكِيِّ ينزع بذَنَبِه**».

قال أبو محمد الرامهرمزي: «**الركيُّ**: البئر الصغيرة، تقول: ركية وركي وركايا، وأحسب الركي بطرح الهاء في معنىٰ الجميع، **والنزع**: قلعك الشيء من الشيء، وهذا مثل في ذمِّ الحميَّة والتعاون علىٰ العصبية، ومثَّل بالبعير الذي يتردىٰ في البئر فيحاول نجاة نفسه بهلاك بعضه، وكان هذا من شأن العرب ومذهبها» اهـ.

وقال القاري في «مرقاة المفاتيح» (٨/ ٦٤٣)[١]: «والمعنىٰ: أنَّ مَن نصر قومه علىٰ غير الحق؛ فقد أوقع نفسه في الهلكة بتلك النُّصرة الباطلة؛ حيث أراد الرِّفْعة بنصرَةِ قومه؛ فوقع في حَضِيض بئرِ الإثم، وهلك كالبعير؛ فلا تنفعه تلك النُّصرة كما لا ينفع البعير نزعه عن البئر بذَنَبه.

وقيل: شبَّه النبيُّ ﷺ القوم ببعير هالك؛ لأنَّ من كان علىٰ غير حقٍّ فهو هالك، وشبَّه ناصرهم بذَنَب هذا البعير، فكما أن نزعه بذَنَبه لا يخلِّصه من الهَلَكة؛ كذلك هذا الناصر لا يخلِّصهم عن بئر الهلاك التي وقعوا فيها» اهـ.

قلتُ: وكذا المتعصِّبون الذين ينصرون شيخَهم في غير الحق؛ هم كذَنَب هذا البعير، فكما أنَّ هذا الذَّنَب لا ينفع البعيرَ في النجاة من الهلاك في البئر؛ كذلك المتعصِّبون لا ينفعون شيخَهم من النجاة من البدعة التي سقط فيها؛ حيث إنهم يعينونه علىٰ الاستمرار في بدعته والإصرار عليها، قائلين له بلسان حالهم: نحن ناصروك علىٰ أي حال، فَسِرْ في طريق أهل الأهواء، وأحدث ما شئتَ من بدع في أحكام مولاك، فلن نتركك أو نتخلَّىٰ عن هواك[٢].

---

(١) نقلًا عن «ذم العنصرية الجاهلية» (٢٨)، للشيخ عبد السلام بن برجس رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٢) **قال الشيخ حسن** حَفِظَهُ اللهُ: «هذا هو واقعهم، مع ملاحظة أنَّهم مَغْرُورُون بأنفسهم؛ إذْ يفهمون أنهم مع شيخهم علىٰ الحقِّ، والله أعلم».

وهذا بخلاف مَن يعتصم بقومه وعشيرته لينصروه في الحقِّ؛ لحفظ ماله وعرضه ودينه من استباحة المستبيحين.

لو كنتُ من مازنٍ لم تُستبَحْ إبلي ... بنو اللَّقيطة من ذُهْل بن شيْبانَا

إذًا لقام بنصري معشر خُشُنٌ ... عند الحفيظة إن ذو لوثة لاثا

قومٌ إذا الشرُّ أبدىٰ ناجذيه لهم ... طاروا إليه زُرَافَاتٍ وَوِحْدَانا [1]

الحديث الخامس: قال الإمام أحمد في «مسنده» (٢/ ٣٦١): ثنا محمَّد بن عبد الله بن الزبير قال: ثنا هشام بن سعدٍ، عن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُرِيِّ، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ الله عَزَّوَجَلَّ قد أذهب عنكم عُبِّيَّة الجاهلية وفخرها بالآباء؛ مؤمنٌ تقيٌّ، وفاجرٌ شقيٌّ، والناس بنو آدم، وآدم من تراب، لَيَنْتَهِيَنَّ أقوام فَخْرَهُمْ برجال، أو ليَكُونُنَّ أهون عند الله من عِدَّتِهم من الجِعْلان التي تَدْفَعُ بأنْفِها النَّتَنَ**»[2].

الحديثُ السَّادس: قال أحمد في «مسنده» (٣٨/ ٤٧٤): حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ خُطْبَةَ

(١) ديوان الحماسة (شرح المرزوقي ١/ ٢٣-٢٧).

(٢) إسناده جيد: وأخرجه أَحْمَد (٢/ ٥٢٣)، والتِّرمذيُّ (٣٩٥٦)، وأبو داود (٥١١٦)، والبيهقي (١٠/ ٢٣٢)، والخطيب فِي «تاريخ بغداد» (٦/ ١٨٧)، والحاكم فِي «معرفة علُوم الحديث» (ص١٩٥)، وأبو نُعيم فِي «تاريخ أصبهان» (٢/ ٢٢)، وانظر: «علل الدَّارقُطْني» (٨/ ١٥٧).

وله شاهد من حديث ابن عمر: أخرجه الترمذي (٣٢٧٠)، وابن حبان (٣٨٢٨).

رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي وَسَطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ؛ فَقَالَ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ، أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَىٰ عَجَمِيٍّ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَىٰ عَرَبِيٍّ، وَلَا أَحْمَرَ عَلَىٰ أَسْوَدَ، وَلَا أَسْوَدَ عَلَىٰ أَحْمَرَ، إِلَّا بِالتَّقْوَىٰ. أَبَلَّغْتُ؟**»، قَالُوا: بَلَّغَ رَسُولُ اللهِ. ثُمَّ قَالَ: «**أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟**»، قَالُوا: يَوْمٌ حَرَامٌ. ثُمَّ قَالَ: «**أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟**»، قَالُوا: شَهْرٌ حَرَامٌ. قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «**أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟**»، قَالُوا: بَلَدٌ حَرَامٌ. قَالَ: «**فَإِنَّ اللهَ قَدْ حَرَّمَ بَيْنَكُمْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ** - قَالَ: وَلَا أَدْرِي قَالَ: «**أَوْ أَعْرَاضَكُمْ**»، أَمْ لَا - **كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا. أَبَلَّغْتُ؟**»، قَالُوا: بَلَّغَ رَسُولُ اللهِ. قَالَ: «**لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ**»[(١)].

۞ **الحديثُ السَّابع**: قال البخاري في «صحيحه» (٢٤٤٢): حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّ سَالِمًا أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ؛ لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يُسْلِمُهُ. وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللهُ فِي حَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً؛ فَرَّجَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرُبَاتِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ**

(١) **إسناده صحيح**: إسماعيل: هو ابن عُلَيَّة، وسعيد الجريري: هو ابن إياس، وأبو نضرة: هو المنذر بن مالك بن قطعة العبدي، وكلُّهم ثقات، وقد سمِّي الصحابي في رواية أخرىٰ، وهو جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٠٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ١٣٢)، وابن عساكر في معجمه (٢/ ٨٣٤)، وأبو عبد الله البغدادي الحسين بن إسماعيل المحاملي في أماليه (٢٥٧)، وصحَّحه الألباني في الصَّحيحة (٢٧٠٠).

سَتَرَ مُسْلِمًا؛ سَتَرَهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ»، وأخرجه مسلم (٢٥٨٠) قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ؛ به.

۞ **الحديثُ الثَّامن**: قال مسلم في «صحيحه» (٢٥٣٠): حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدَّثنا عبد الله بن نُمَيْرٍ، وأبو أسامة، عن زكريَّا، عن سعد بن إبراهيم، عن أبيه، عن جُبير بن مُطْعِم قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا حِلْف في الإسلام، وأيُّما حِلْفٍ كان في الجاهلية؛ لم يزده الإسلام إلَّا شدَّةً**»[1].

وقال البخاريُّ في «صحيحه» (٢٢٩٤): حدَّثنا محمَّد بن الصَّبَّاح، حدثنا إسماعيل بن زكريَّاء، حدثنا عاصم قال: قلت لأنسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أبلغك أنَّ النبي ﷺ قال: «**لا حِلْفَ في الإسلام**»، فقال: قد حالف النبي ﷺ بين قريش والأنصار في داري. وأخرجه مسلم (٢٥٢٩).

قال ابن الأثير في «النِّهاية» (١/ ٤٢٤): «أَصْلُ الحِلْفِ المعاقَدَة والمعاهَدَة علىٰ التعاضُد والتساعُد والاتِّفاق، فما كان منه في الجاهليَّة علىٰ الفِتَن

(١) وأخرجه أحمد في مسنده (٤/ ٨٣)، وابن حبان (٤٣٧١)، وقال ابن حبان: «ذكر خبر أوهم عالمًا من الناس أن سعد بن إبراهيم لم يسمع هذا الخبر من أبيه»، ثمَّ قال: «أخبرنا أبو يعلىٰ قال: حدثنا أبو خيثمة، قال: حدثنا إسحاق الأزرق، قال: حدثنا زكريا بن أبي زائدة، عن سعد بن إبراهيم، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه؛ أن النبيَّ ﷺ قال: «**لا حِلْف في الإسلام، وأيُّما حلْف كان في الجاهلية فإنَّ الإسلام لم يزده إلا شدَّة**»، قال أبو حاتم: سمع هذا الخبر سعد بن إبراهيم، عن أبيه، عن جبير، وسمعه من نافع بن جبير، عن أبيه؛ فالإسنادان محفوظان».

والقِتَال بَيْن القبائل والغارات؛ فذلك الذي وردَ النَّهي عنه في الإسلام بقوله ﷺ: «**لا حلف في الإسلام**»، وما كان في الجاهلية علىٰ نصر المظلوم وصلة الأرحام كحلف المُطَّيِّبين، وما جرىٰ مجراه؛ فذلك الذي قال فيه ﷺ: «**وأَيُّما حلف كان في الجاهلية لم يزده الإسلام إلا شدَّة**»؛ يريد من المعاقدة علىٰ الخير ونصرة الحقِّ» اهـ.

۞ **الحديثُ التَّاسع**: قال الإمام أحمد في «مسنده» (٣/ ٥٣): حَدَّثنا يحيىٰ، عن التيمي، ثنا أبو نضرة، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ قال: «**لا يمنعنَّ أحدَكُم هيبةُ الناس** - وفي رواية: **مَخَافَةُ الناس** - أو: **بَشَرٍ** - **أن يتكلَّم بحقٍّ إذا رآه أو شهده أو سمعه**»؛ فقال أبو سعيد: وددت أني لم أكن سمعته. وقال أبو نضرة: وددت أني لم أكن سمعته. وفي لفظ: قال أبو سعيد: فما زال بنا البلاء؛ حتىٰ قصَّرْنا، وإنَّا لَنَبْلُغُ في الشَّرِّ[1].

---

(١) وأخرجه أحمد في مسنده (٣/ ٥، ٤٤، ٤٧، ٥٣، ٦١، ٨٤، ٨٧، ٩٢)، والترمذي في الجامع (٢١٩١)، وابن ماجه (٤٠٠٧)، والطيالسي في مسنده (٢٢٦٥- دار هجر)، وابن حبَّان (٢٧٥، ٢٧٨)، وعبد بن حميد في المنتخب (٨٦٤، ٨٦٧)، وأبو يعلىٰ في مسنده (١٢١٢)، والطبراني في الأوسط (٤٩٠٦)، وفي الصغير (٧٢٩)، والبيهقي في المدخل (٣٦٠)، وفي الكبرىٰ (١٠/ ٩٠)، وفي الشعب (٧٥٧٣)، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٩٩)؛ من طرق عن أبي نضرة؛ به، وهذا إسناد صحيح.

وأخرجه أحمد (٣/ ٨٧)، وغيره من طريق الحسن، عن أبي سعيد؛ به.

وبوَّب ابن حبان على الحديث قائلًا: «ذِكْرُ ما يجب علىٰ المَرْءِ من القول بالحقِّ، وإنْ كرِهَهُ النَّاس»، وبوَّب أيضًا: «ذكر الزجر عن السكوت للمرء عن الحقِّ إذا رأىٰ المنكر أو عرفه، ما لم يُلْقِ بنفسه إلىٰ التَّهْلُكَةِ».

۞ **الحديثُ العاشرُ**: أخرج أحمد في «مسنده» (٣٥/ ١١٠- الرسالة)، وعبد بن حميد (١٧٩)؛ قالا: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ثنَا يَزِيدُ بْنُ زِيَادِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَىٰ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: انْتَسَبَ رَجُلَانِ عَلَىٰ عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَقَالَ أَحَدُهُمَا: أَنَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ، فَمَنْ أَنْتَ لَا أُمَّ لَكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«انْتَسَبَ رَجُلَانِ عَلَىٰ عَهْدِ مُوسَىٰ** عَلَيْهِ السَّلَامُ**، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: أَنَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ - حَتَّىٰ عَدَّ تِسْعَةً -، فَمَنْ أَنْتَ لَا أُمَّ لَكَ؟ فَقَالَ: أَنَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ ابْنُ الْإِسْلَامِ. فَأَوْحَىٰ اللهُ** عَزَّ وَجَلَّ **إِلَىٰ مُوسَىٰ: إِنَّ هَذَيْنِ الْمُنْتَسِبَيْنِ: أَمَّا أَنْتَ أَيُّهَا الْمُنْتَمِي أَوِ الْمُنْتَسِبُ إِلَىٰ تِسْعَةٍ فِي النَّارِ؛ فَأَنْتَ عَاشِرُهُمْ فِي النَّارِ، وَأَمَّا أَنْتَ يَا هَذَا الْمُنْتَسِبُ إِلَىٰ اثْنَيْنِ؛ فَأَنْتَ ثَالِثُهُمَا فِي الْجَنَّةِ»**.

وله شاهد من حديث أَبِي رَيْحَانَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنِ انْتَسَبَ إِلَىٰ تِسْعَةِ آبَاءٍ كُفَّارٍ، يُرِيدُ بِهِمْ كَرَمًا وَعِزًّا؛ فَهُوَ عَاشِرُهُمْ فِي النَّارِ»[1].

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢٨/ ٤٤٤- الرسالة)، وأبو يعلىٰ (٣/ ٢٨)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٥٥، ٣٥٦)، والطبراني في الأوسط (١/ ١٤٠)، والبيهقي في «الشعب» (٤٧٦٩)، =

وبوَّب البخاري في «صحيحه»: بَابُ مَنِ انْتَسَبَ إِلَىٰ آبَائِهِ فِي الإِسْلَامِ وَالجَاهِلِيَّةِ. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ وَأَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ الكَرِيمَ، ابْنَ الكَرِيمِ، ابْنِ الكَرِيمِ، ابْنِ الكَرِيمِ؛ يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ اللهِ. وَقَالَ البَرَاءُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: **«أَنَا ابْنُ عَبْدِ المُطَّلِبِ»**.

قال الحافظ في «الفتح» (٦/ ٥٥١): «قَوْلُهُ: **«بَابُ مَنِ انْتَسَبَ إِلَىٰ آبَائِهِ فِي الْإِسْلَامِ وَالْجَاهِلِيَّةِ»؛ أَيْ: جَوَازُ ذَلِكَ خِلَافًا لِمَنْ كَرِهَهُ مُطْلَقًا؛ فَإِنَّ مَحَلَّ الْكَرَاهَةِ مَا إِذَا أَوْرَدَهُ عَلَىٰ طَرِيقِ الْمُفَاخَرَةِ وَالْمُشَاجَرَةِ»**.

قلت: وفي حديث أبي هريرة الَّذي أخرجه مسلم (٢٦٩٩): «وَمَنْ بَطَّأَ بِهِ عَمَلُهُ، لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ».

قال النووي في «شرحه علىٰ مسلم» (١٧/ ٢٢): «مَعْنَاهُ: مَنْ كَانَ عَمَلُهُ نَاقِصًا؛ لَمْ يُلْحِقْهُ بِمَرْتَبَةِ أَصْحَابِ الأَعْمَالِ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ لا يتَّكِلَ عَلَىٰ شَرَفِ النَّسَبِ وَفَضِيلَةِ الْآبَاءِ، وَيُقَصِّرَ فِي الْعَمَلِ».

وقال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٣٠٨- ط: الأرنؤوط): «قَوْلُهُ ﷺ: **«وَمَنْ بَطَّأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ»**؛ مَعْنَاهُ: أَنَّ الْعَمَلَ هُوَ الَّذِي

=

وأبو سعيد محمد بن علي النَّقاش في «فوائد العراقيين» (٩٧)، وفي إسناده انقطاع؛ كما قال البخاري: ما أراه إلَّا مرسلًا. وضعَّفه الألباني في الضعيفة (٢٤٣١).

وحسَّنه الحافظ في الفتح (٦/ ٥٥١)، ولعلَّه حسَّنه لما له من شواهد.

يَبْلُغُ بِالْعَبْدِ دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٣٢]، فَمَنْ أَبْطَأَ بِهِ عَمَلُهُ أَنْ يَبْلُغَ بِهِ الْمَنَازِلَ الْعَالِيَةَ عِنْدَ اللهِ تَعَالَىٰ؛ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ، فَيُبَلِّغَهُ تِلْكَ الدَّرَجَاتِ؛ فَإِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ رَتَّبَ الْجَزَاءَ عَلَىٰ الْأَعْمَالِ، لَا عَلَىٰ الْأَنْسَابِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴿١٠١﴾﴾ [المؤمنون: ١٠١]».



فصلٌ
أَلاَ من عودة إلى آدَابِ وأَخلاق السَّلَفِ الصَّالِح!

اعلم - أيُّها القارئُ الفطن - أنَّ المسلمين - خاصَّةً الشباب - في أمسِّ الحاجة في هذا الواقع الأليم - الذي كثر فيه الخبث، وصارت الدعاوىٰ أبناءها أدعياء - إلىٰ أن يَنْبُذوا العصبيَّات والحزبيَّات، وأن يعودوا عودة صادقة إلىٰ **آداب وأخلاق السَّلف الصَّالِحِ**.

وأن يعودوا إلىٰ ما كان عليه سلفهم الصالح؛ اعتقادًا وعملًا وخُلُقًا، خاصَّة في هذه الأيام التي استخفَّ فيها الكافرون بأمَّتِنا، وبلغوا المرام الدنيوي؛ فكانت كلمتهم هي المسموعة شرقًا وغربًا، وما هذا إلَّا لضعفٍ فينا، ليس لقوة فيهم فحسب.

فما بال المسلمين يصيبهم الحزن والكرب والهمُّ إذا قام الكفَّار بسبِّ رسول الله ﷺ والاستهزاء به، ولم يحزنوا علىٰ أنفسهم إِذْ باتوا وأصبحوا وهم في أودية بعيدة عن العقيدة الصحيحة، والمنهج السويِّ، والآداب السامية، والأخلاق العالية التي سنَّها رسول الهدىٰ ﷺ؟!

وأخص القول بمن ادعىٰ بلسان مَقَالِهِ اعتزَازَهُ بالسلف الصالح الذين

حملوا إلينا هذه الآداب والأخلاق، وضربوا المثل الأعلىٰ في الالتزام بها؛ فكيف نكون أدعياء أو نسلك سبيل ذِي الوجهين، وقد أكرمنا الله عَزَّوَجَلَّ بهذا السموِّ؟!!

فقد قذفت إلينا أرحام السَّنوات القريبة بِبَنِينَ لهذه الدَّعوة المباركة - دعوة السلف الصالح - قَدْ وُلِدوا في أتون الفتن الهيجاء؛ فشبُّوا علىٰ القيل والقال وسوء المقال من جاهل أو صاحب هوًىٰ، وفتحوا آذانهم لسَقَطِ الأقوالِ، وأصمُّوها أمام أَحَاسِنِهَا التي صَدَعَ بها الربَّانيون من حملة العلم؛ فكانت النتيجة الحتميَّة أن غلب علىٰ بعضهم سوء الظنِّ ببعض العلماء الكبار، أو بمن دونهم من طلبة العلم، وشُغِلوا بسَفاسِفِ الأمور عن أعاليها، وخَوَتْ مجالسهم من العلم النَّافع؛ فصارت مجالس القيل والقال.

وقد قال البخاري ﷺ **في كتاب الرِّقَاقِ من «صحيحه»**: (باب: حفظ اللسان، وقول النبي ﷺ: «**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا أو ليصمت**»، وقوله تعالىٰ: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ۝١٨﴾ [ق: ١٨]): حدثنا محمد بن أبي بكر المُقَدَّمِي، حدثنا عمر بن علي، سمع أبا حازم، عن سهل بن سعدٍ، عن رسول الله ﷺ قال: «**مَنْ يَضمَنُ لي ما بين لَحْيَيْهِ، وما بين رِجْلَيْه أضمن له الجنَّة**». وهذا مما انفرد به البخاري عن مسلم.

وقال: حدثني عبد العزيز بن عبد الله، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن ابن

شِهابٍ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا أو ليصمت، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذِ جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه**». وأخرجه مسلم (٤٧).

وإن كان كثيرٌ منَّا يمتلك كتاب «الأدب المفرد» للإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، و«الشمائل المُحمَّديَّة» للإمام الترمذي مع مختصره للألباني - رحمهما الله -، و«أخلاق العلماء» للآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولكن القليل منَّا مَن انقدح في ذهنه أنَّ هذه الكتب قد تكون حُجَّة عليه، ومن ثَمَّ القليل هو الذي قَرَأَ هذه الكتب أو درسها لتكون منهجًا عمليًّا يلتزم بتعاليمه السَّامِية.

إخواني - بارك الله فيكم - إنَّ صديقك مَنْ صدَقَك لا من صدَّقك، وكما قيل: استَبْقَاك مَنْ عاتبك، وزَهِدَ فيك مَنِ استهان بسيِّئاتك، والعتاب للصديق كالسَّبْك للسبيكة؛ فإمَّا أن تصفو، وإما تطيَّر[1]؛ فعلىٰ كل واحد منَّا أن يقف وقفةً صادقة مع نفسه؛ ليرىٰ مدىٰ التزامه الفعلي بهذا المنهج السلفي في أخلاقه، ومعاملاته.

فإنَّ أبشع ما لمسته في الآونة الأخيرة: اتِّساع الخرق بسوء الظنِّ المتبادل بين بعض الشباب السلفي، الذين صاروا واجهة لهذه الدعوة المباركة أمام

(١) انظر «الأخلاق ومداواة النفوس» لابن حزم، (فصل: في الإخوان والصداقة والنصيحة).

عامَّةِ المسلمين، من البسطاء الذين لا يدركون كُنْهَ الأمور.

وقد قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في كتاب الأدب من «صحيحه»**: باب: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ ۖ وَلَا تَجَسَّسُوا۟﴾ [الحجرات: ١٢]. حدَّثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**إِيَّاكم والظنَّ؛ فإنَّ الظنَّ أَكْذَبُ الحديث، ولا تحسَّسُوا، ولا تجسَّسُوا، ولا تناجشوا، ولا تحاسدوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخوانًا**». وأخرجه مسلم (٢٥٦٣).

فما ينبغي لمسلم أن يسيء الظن بمسلم دون وجود بيِّنة ظاهرة ظهورَ الشمس، تستدعي سوء الظن؛ مثل أن يكون ذاك المسلم معروفًا بدعوة بِدْعية، أو بأخلاق رَدِيَّة، أو بهوًى ظاهر؛ ولذلك أعقب البخاري البابَ السابق بباب: «مَا يكون مِنَ الظنِّ»، وقال: حدَّثنا سعيد بن عُفَير، حدثنا اللَّيث، عن عقيل، عن ابن شهابٍ، عن عروة، عن عائشة قالت: قال النبي ﷺ: «**ما أظن فلانًا وفلانًا يعرفان من ديننا شيئًا**»؛ قال اللَّيثُ: كانا رجُلَيْن من المنافقين.

وقال ابن حِبَّان في «روضة العُقَلَاء» (ص١٢٧): «وأمَّا الذي يستحبُّ من سوء الظنِّ؛ فهو كمن بينه وبينه عداوة أو شحناء في دين أو دُنيا، يخاف على نفسه مكروه؛ فحينئذ يلزمه سوء الظنِّ بمكائده ومكره؛ لئلَّا يصادفه على غرَّة فيهلكه».

ومن سوء الصنيع المنافِي للأدب السلفي: أن يفتأت البعض من الشباب علىٰ علمائنا، ويصدر أحكامًا شاذَّةً جائرة علىٰ طلبة علم سلفيين؛ بناءً علىٰ القيل والقال والظنون السيِّئة، ويطبِّق الحديث السابق عليهم بلا بيِّنة، ويغضُّ الطرف عن الحديث الأول الْمُحرِّم لسوء الظن والتجسس والتحسس والتباغض والتدابر.

وقال الشوكاني في «فتح القدير» (٥/ ٦٤): «الظَّنُّ هنا هو مجرد التُّهمة التي لا سبب لها؛ كمن يتَّهم غيره بشيء من الفواحش، ولم يظهر عليه ما يقتضي ذلك».

وبات من السَّهل أن يقذف هؤلاء إخوانَهم بأمور مبنيَّة علىٰ أوهام وإشاعات باطلة، ليست لها مُستند حسيٌّ أو شرعيٌّ صحيح، ويطعنون في نيَّاتهم ومقاصدِهِم، فيقولون: إنَّ فلانًا نيَّته كذا، ومقصده كذا. بلا بيِّنَة، بل بالتخرُّص؛ فثَمَّ سلفيٌّ لا يُعلَم من كتاباته ولا من مداخله ولا من مخارجه بدعة أو هوًىٰ ظاهر؛ إذ به يُقذَف من قِبَل ظَنِينٍ بأنَّه هو سبب الوقيعة بين فلان وعلان من أهل العلم، أو... أو... إلخ هذه التُّرَّهات السمجة، بل وصل الحال بهذا الظَّنين أن يُقسم بالله العظيم قسمًا مُغلَّظًا علىٰ صدق كلامه، وإذا طولب بالبيِّنة ما وجدت إلَّا سرابًا من الظنُّون السيِّئة والتخرُّصات الواهية الخالية من مسالك العلماء الكبار، بل وجدت البينة في

صفِّ الطرف الآخر المجني عليه، والله المستعان.

وقد قال ابن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في تفسير قوله تعالىٰ:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌۖ﴾ [الحُجرات: ١٢]: «إِنَّ ظنَّ المؤمن بالمؤمن الشرَّ لا الخير إِثْمٌ؛ لأن الله قد نهاه؛ ففِعْلُ ما نهىٰ الله عنه إثم، وقوله:﴿وَلَا تَجَسَّسُواْ﴾، يقول: ولا يتتبع بعضكم عورة بعض، ولا يبحث عن سرائره؛ يبتغي بذلك الظهور عن عيوبه، ولكن اقنعوا بما ظهر لكم من أمره، وبه فاحمدوا أو ذموا، لا علىٰ ما تعلمونه من سرائره».

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ **بإسناد صحيح عن مجاهد؛ أنه قال في تفسير الآية:** «خذوا ما ظهر لكم، ودعوا ما ستر الله».

وبإسناد صحيح عن قتادة: «هل تدرون ما التجسُّس أو التجسيس؟ هو أن تتبع، أو تبتغي عيب أخيك لتطلع علىٰ سرِّه» اهـ.

قلت: وآخرون قد استحلُّوا بلا ورعٍ ولا تقوىٰ الأعراضَ الشخصيَّة لبعض إخوانهم بدون بيِّنة علميَّة؛ حيث إنَّهم لما أعوزتهم الحجة العلمية في جرح فلان من السلفيين؛ فتَّشوا عن خلافات تتعلَّق بعرضه الشخصي؛ كي يشفوا غليلهم النابع من التعصُّب لفلان أو علان، ولو كان هؤلاء علىٰ حقٍّ وهدًىٰ؛ لسلكوا سبيل أئمَّة الجرح والتعديل في تقييم فلان أو علان تقييمًا علميًّا بعيدًا عن التعصُّب الذميم والأهواء الشخصية، وليأتسوا بإمام الجرح

والتعديل في زماننا: العلَّامة ربيع بن هادي - نفع الله به الأمَّة - في ردوده التي ما لمسنا فيها أبدًا تحاملًا شخصيًّا، أو خوضًا في أعراض وحرمات لا يجوز أن تشاع على الملأ؛ بل كانت ردوده - حَفِظَهُ اللهُ - ردودًا علمية مبنيَّة على الحُجَّة والبرهان من الكتاب والسنَّة، في بيان المآخذ العقدية والمنهجيَّة في كتابات وأقوال المردود عليه، مع عدم الالتفات إلى القيل والقال، والإشاعات الواهية التي تلوكها الألسنة بلا بينة. وصدق الثوريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حينما قال: «لأن أرمي رجل بسهم أحبُّ إليَّ من أن أرميه بلساني؛ لأن رمي اللسان لا يكاد يخطئ».

وقد سئل فضيلة الشيخ أحمد النجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ - كما في «الفتاوى الجلية» (الجزء الثاني، ص١٧٦) - السؤال التالي: «فضيلة الشيخ، نلحظ من بعض الشَّباب الخوض في عقائد بعضهم البعض، واتِّهامهم بغير علم، وهم الذين نحسبهم من أهل الخير؛ نرجو أن تقدِّموا نصيحةً لمثل هؤلاء الشباب»، فأجاب الشيخ - سلَّمه الله - قائلًا:

«الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه؛ وبعد:

الاتِّهام ينقسم إلى قسمين:

١- قسمٌ لا يكون له مُستنَدٌ يستند إليه، ويوجب ذلك الاتِّهام.

٢- قسمٌ آخر يستند إلى قرينة أو قرائن؛ فهذا لا يُلام من قاله؛ فمثلًا لو

أن واحدًا ممَّن ينتمون إلىٰ منهج أهل السنَّة والجماعة وطريقة السلف، رؤي وهو يمشي مع الحزبيين أو يجالسهم ويضاحكهم، ونُصح فلم يقبل النصيحة؛ ففي هذه الحالة إذا اتُّهم بأنَّه حزبي؛ فالاتهام له مُبَرَّرٌ. يُضاف إلىٰ ذلك ما إذا كان هذا الرجل يدافع عن الحزبيين في كلامه؛ فإن القرينة تعظم وتتأيَّد ويتبيَّن من خلالها قوَّة الاتهام، ومن ذلك ما قاله بعض السلف: مَن ستر علينا بدعته؛ لم تخف علينا ألفته.

أما إذا كان الاتهام لا مبرِّر له، لا بقرينة ولا بشيء صريح؛ فهذا هو القسم الثاني الذي يحرم علىٰ المتهِم فيه أن يتَّهم بغير قرينة، ويجب عليه أن يتقي الله عَزَّوَجَلَّ، ويترك الكلام الذي يكون فيه تنقُّص للناس، واتهامٌ لهم بغير حقٍّ؛ لأنَّ هذا لا يجوز، فالاستطالة في عرض أخيه بغير حق لا تجوز؛ كما قلنا، وقد تقدَّم لنا أنَّ الغيبة حرام.

والغِيبَة: هي ما قُصِدَ به التنقُّص لأخيه؛ لكن إن قصد بالغيبة حماية للدِّين، وذبًّا عنه؛ فإنَّ عِرْض المسلم يجوز من أجل هذا الغَرَض، وقد قال النبي ﷺ: «**أتدرون ما الغيبة؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «**ذكرك أخاك بما يكره**»، قيل: أفرأيت إنْ كان في أخي ما أقول؟ قال: «**إن كان فيه ما تقول؛ فقد اغتبته، وإن لم يكن فيه؛ فقد بهتَّه**»، رواه مسلمٌ.

وقد تبيَّن ممَّا ذُكِرَ أنَّ الفارق هو أنْ يكونَ المقصودُ بالكلام الذبَّ عن

الدين، والدفاع عنه» اهـ.

قلت: ومن يتتبَّع حال بعض الشباب مع العلماء الكبار، ومن يسير علىٰ دربهم من طلبة العلم السلفيِّين؛ يجد العجبَ العجاب، سواء في مصر، أو في ليبيا، أو في الجزائر، أو في اليمن، أو في غيرها من بلاد الإسلام؛ فقد نَخَرَتْ فتنة أبي الحسن مع الحدَّاديَّة في أهل الدعوة السلفيَّة، وحاولت النيل من حماهم، واختلطت الأمور علىٰ بعض المنتسبين الجدد لهذه الدعوة؛ حيثُ دخل بعضهم البيت من غير بابه، وأصبحوا يهدرون ثمين أوقاتهم في تُرَّهَاتٍ فارغةٍ تتعلَّق بأعراض العلماء وطلبة العِلْم، وقد أخبرني أحد الثِّقات من الجزائر بطرفٍ من هذه المآسي هناك، والتي ترتَّب عليها أن استنزفت جهودُ بعض العلماء الكبار في كَبْحِ جِمَاح هذه الفتن، في وقتٍ تحتاج الأُمَّة فيه إلىٰ كل ذرَّةٍ من هذه الجهود في دفع كيد أعدائها من الكفار والمنافقين وأهل الأهواء.

قلت: ووالله إني لأعرف الآن تكتلًا عندنا في مصر يُظهر أصحابه السلفية[1]، قد وقع بعض شبابه ضحايا لتبعات الشائعات، والبعض ممَّن

---

(١) وليس في السلفية كُتَل؛ حيث إنَّ السلفية كتلة واحدة تجتمع علىٰ منهج السلف الأوائل، الذي يجب علىٰ عامَّة المسلمين الالتزام به، ولكن الذي حدث أن هؤلاء الشَّبَبَة صاروا يتكتَّلُون علىٰ بعض الآراء الخاطئة، والتقعيدات الفاسدة، رُغم أنهم ما زالوا يُظهرون في الجملة =

أعني ما هم إلا شَبَبَةٌ صغار، ثم إذْ بهم في طرفة عين يبغون المجابهة بلا أدب ولا علم مع الأكبر منهم سنًّا وعلمًا، وقد صار شغل هؤلاء الشباب في جلِّ مجالسهم: فلان يريد أن يُسْقِطَ شيخنا، وأنَّه ما ذهب إلىٰ الشيخ ربيع إلَّا من أجل أن يحصل منه علىٰ تبديع في شيخنا، وأنه خدع الشيخ ربيعًا. وهكذا تخرُّصات وظنون وأوهام نابعة من تعصُّب، وقد لبَّس الشيطان الأمر عليهم؛ فأوهمهم أنهم يدافعون عن السلفية في محيطهم، وهم في واقع الأمر يدافعون عن شيخهم؛ حيث إنَّهم قد تعصَّبوا له بالْباطِلِ. وبَذْلُ هؤلاء الشببة نفيسَ أوقاتهم في تناقل هذه الإشاعات؛ يدلُّ علىٰ أنهم قد حُرموا التوفيق من الله عَزَّوَجَلَّ، وإلا لكان تدارس العلم النافع، والدعوة إلىٰ التوحيد والسنَّة، والتحذير من الفرق وأهل الأهواء هو شغلهم الشَّاغل الذي ينفقون فيه أعمارهم؛ فلما تكون بلادهم متخمة بالمشاهد الشركية، والفرق الحزبية، ثم هم مشغولون بهذه السفاسف التي ليس من ورائها مصلحة البتة؛ دلَّ هذا علىٰ انحدار شديد، وعلىٰ تسرُّب حزبية في ثوب جديد إلىٰ هؤلاء؛ ليصدَّهم الشيطان عن الدعوة الصحيحة، فهل هم منتهون؟!!

وليس موضع الإنكار أن يُدافعوا عن الحقِّ الذي يحمله شيخُهُم؛ حيث

=

التعظيم للسلفية وعلمائها، وإن كانوا في بعض التطبيقات يخالفون هذا الظاهر، ومن ثَمَّ هم علىٰ أعتاب حزبية وبدعة، إن لم يتداركوا الأمر.

إنَّ هذا الحقَّ يحمله أيضًا العلماءُ الكبار، ولكن موضع الإنكار هو إغفال الباطل الذي يدعو إليه شيخهم، مع طعنِهِم الفاجر في أيِّ سلفي يبيِّنُ هذا الباطل.

وانشغال هؤلاء بهذه السفاسف أمرٌ غريب مُرِيب، فلماذا لم يرجعوا إلىٰ العلماء الكبار يستفتوهم فيما أَلَمَّ بِهِمْ؟!!

وكيف صارت أعراض السلفيين الشخصية - لا العلمية فحسب - فاكهة مجالسهم؟! ولكن الأمر كما قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الاعتصام» (٢/ ٥٠٦): «رأي المقلِّدة لمذهب إمام يزعمون أن إمامهم هو الشريعة، بحيث يَأْنَفُون أن تُنْسب إلىٰ أحد من العلماء فضيلةٌ دون إمامهم، حتَّىٰ إذا جاءهم مَن بلغ درجةَ الاجتهاد وتكلَّم في المسائل، ولم يرتبط إلىٰ إمامهم؛ رمَوه بالنَّكِير، وفوَّقوا إليه سهام النقد، وعدَّوه من الخارجين عن الجادَّةِ، والمفارقين للجماعة، من غير استدلال منهم بدليل، بل بمجرَّد الاعتياد العامي.

ولقد لَقِيَ بَقي بن مخلد حين دخل الأندلس آتيًا من المشرق مِن هذا الصنف الأَمَرَّيْنِ؛ حتىٰ أصاروه مهجور الفِنَاء، مُهْتَضَمَ الجانب؛ لأنَّه من العلم بما لا يدي لهم به؛ إذْ لقي بالمشرق الإمام أحمد بن حنبل، وأخذ عنه مصنَّفه وتفقَّه عليه، ولقي أيضًا غيره، حتىٰ صنَّف «المُسْند»؛ المصنَّف الذي لم يصنَّف في الإسلام مثله، وكان هؤلاء المقلِّدَة قد صمَّموا علىٰ مذهب مالك؛ بحيث أنكروا ما عداه، وهذا تحكيم الرجال علىٰ الحق،

والغلو في محبَّة المَذْهَبِ...»، إلخ ما قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وجهل هؤلاء الشَّببة بحقيقة الأمور التي يخوضون فيها بأهوائهم بغير بينة، وجهلهم بحال من ينتمون إليه، ويتعصَّبُون له؛ يدلُّ علىٰ أنهم بمنهج السلف أجهل، كما قال ابن درباس في «الذبِّ عن الأشعري» (ق٧) حكاية عن عظيم من عظماء الجهميَّة المنتمين افتراءً إلىٰ أبي الحسن الأشعري، حينما عُرضت عليه نُسخة صحيحة من كتاب «الإبانة»: «فأنكرَهَا وجَحَدها وقال: ما سمعنا بها قط، ولا هي من تصنِيفِهِ. واجتهد آخرًا في إعمال روية ليزيل الشبهة بفطنة؛ فقال بعد تحريك لحيته: لعله أيضًا لما كان حشويًّا! فما دريت من أي أمريه أعجب؛ من جهله بالكتاب مع شهرته، وكثرة من ذكره في التَّصانيف من العلماء، أو من جهله بحال شيخه الذي يفتري عليه بانتمائه إليه، واشتهاره قبل توبته من الاعتزال بين الأمَّة عالمها وجاهلها! وشبهت أمره في ذلك بحكاية أَنْبَأَهَا الإمام أبو طاهر أحمد بن محمَّد بن أحمد السلفي الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ قال: فإذا كانوا بحال مَن ينتمون إليه بهذه المثابة؛ فكيف يكونون بحال السلف الماضين وأئمَّة الدين من الصحابة والتابعين، وأعلام الفقهاء والمحدِّثين، وهم لا يَلْوُون علىٰ كتبهم، ولا ينظرون في آثارهم؟! هم والله بذلك أجهل وأجهل...» اهـ.

وأقول: إنَّ المفنِّد الصادق لدعاوىٰ هؤلاء الشبَبَة؛ يدرك أنها ليست نقدًا

علميًّا، إنَّما هي سخرية نابعة من حقد وحسد وتعصُّب وأهواء، ولله درُّ العلَّامة محمود بن شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حينما قال في نقد أحد الكتَّاب - كما في خاتمة كتابه «نمط صعب، ونمط مخيف» (ص٣٩١) -: «فإنَّ هذا الكاتب ذا الأربعة عشر كتابًا، اشتهىٰ أن يجرِّب قلمه الذي كتب به هذا العدد من الكتب، في السخرية بي، وكان يَسُرُّنِي أن يُجِيد التجربة، ولكنه أخفق؛ لأن السُّخرية من أشقِّ ضروب الكتابة، وليس يُغني فيها أن يشتري المشتهي قلمًا بقرْش، وورقًا بقرشين، فإذا هو كاتب ساخر! وإذا صلح هذا لمن يشتهي في زماننا أن يُعَدَّ كاتبًا أو مترجمًا؛ فإنَّه لا يصلح البتة لمن يريد أن يكون كاتبًا ساخرًا، ولكن وسوسة التشهي، وطول مضاجعة الأوهام، وقلَّة الورع من الخوض في «نقيض الصدق» تغلب المرء علىٰ مراشده؛ فتريه الصواب خطأً، والخطأ صوابًا، والهدىٰ ضلالًا، والضلال هدًىٰ» اهـ.

وهم يتَّبِعون مذهب: «عنزة وإن طارت»، فمهما تَأْتِهم به من حجَّة علىٰ منافاة صنيعهم هذا للأدب السلفيِّ؛ فهم لن يتوقَّفوا عن القيل والقال، إلا أن يتحوَّل شيخُهم إلىٰ الحقِّ، فيتحوَّلوا معه؛ فهم يسيرون في فلكه لا في فلك الحقِّ، ورُغم هذا فإنَّا نُحبُّ لإخواننا هؤلاء من الخير ما نحبُّه لأنفسنا، وما بدَّعناهم ولا رميناهم بما رمَوْنا به.

ولا يعني هذا السكوتَ عن خطأ المخطئ وإن كان سلفيًّا، ولكن

المطلوب أن يتمَّ بيانَ هذا الخطأ وفقًا للقواعد العلميَّة، وأن يكون هذا الخطأ المنتقَد خطأً علميًّا، سواء كان عقديًّا أو منهجيًّا أو حديثيًّا أو فقهيًّا أو لُغويًّا، وأمَّا التُّرَّهات التي ضربنا بها المثال فيما سبق؛ فلا تدخل تحت هذا التصنيف.

وكذلك ينبغي أن يكون النَّاصح الذي وقف علىٰ هذا الخطأ معه الدليلُ العلميُّ الصحيح، أمَّا التخطئة المبنيَّة علىٰ التخمين والظنِّ؛ فلا تغني شيئًا، وعلىٰ صاحبها أن يلجأ إلىٰ أهل العلم قبل أن يتعجَّل الحكْم، وليتدبَّروا ما قاله العلامة السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مجموع الفوائد» (ص٣٧-٤٠) (فائدة ٢٧): «يعجبني ما وقع لبعض أهل العلم، وهو أنَّه كتب له آخرُ مِن أهل العلم والدِّين ينتقده انتقادًا شديدًا في بعض المسائل، ويزعم أنه مخطئ فيها، حتَّىٰ إنه قدح في قصده ونيَّته، وقال مع ذلك: أنه يدين الله ببغضه؛ بناءً علىٰ ما توهَّم من خطئه؛ **فأجاب المكتوب له**:

اعلم يا أخي أنَّك إذا تركت ما يجب عليك من المودَّة الدينية، والأخوة الإسلاميَّة، وسلكت ما يحرم عليك من اتِّهام أخيك بالقصد السيِّئ علىٰ فرض أنه أخطأ، وتجنَّبت الدعوة بالحكمة في مثل هذه الأمور؛ فإني أخبرك قبل الشروع في جوابي لك عمَّا انتقدته، علىٰ أنِّي لا أترك ما يجب عليَّ من الإقامة علىٰ مودَّتِك، والاستمرار علىٰ محبَّتِك المبنيَّة علىٰ ما أعرفه من دينك؛ انتصارًا لنفسي، بل أزيد علىٰ ذلك بإقامة العذر لك بقدحك في

أخيك، أني أعرف أن الدافع لك علىٰ ذلك حسنُ قصد، لكن لم يصحبه علمٌ يصحِّحه، ولا معرفة تبيِّن مرتبته، ولا ورع ورأي صحيح يوقف العبد عند حدِّه الذي أوجبه الشرع عليه، فلحسن قصدك المتمَحضِ أو الممتزج بشيء آخر؛ قد عفوتُ لك عمَّا كان منك إليَّ من الاتهام بالقصد السيئ؛ فهب أنَّ الصواب معك يقينًا، فهل خطأُ الإنسان عنوانٌ علىٰ سوء قصده، فلو كان الأمر كذلك؛ لتوجَّهَ رمي جميع علماء الأمَّة بالقصود السيئة، فهل سلم أحد من الخطأ؟! وهل هذا القول الذي تجرَّأت عليه إلا مخالف لما أجمع عليه المسلمون من أنه لا يحلُّ رمي المسلم بالقصد السيئ إذا أخطأ في مسألة علمية دينية، والله تعالىٰ قد عفا عن خطأ المؤمنين، ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، قال الله: «**قَدْ فَعَلْتُ**»، ثم نقول: هَبْ أنه جاز للإنسان القدح في إرادة ما دلَّت القرائن والعلامات علىٰ قصده السيئ، فيحل القدح فيمن عندك من الأدلَّة والقرائن الكثيرة علىٰ بعده عن القصود السيئة؛ ما لا يبرر لك أن تتوهَّم فيه شيئًا ممَّا رميته به؟! وإن الله أمر المؤمنين أن يظنُّوا بإخوانهم خيرًا إذا قيل فيهم خلافُ ما يقتضيه الإيمان، فقال تعالىٰ: ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ١٢].

واعلم أن هذه المقدمة ليس الغرض منها مقابلَتَك بما قلت؛ فإني قد ذكرت لك أني قد عفوت لك عن حقِّي إذا كان لي حقٌّ، ولكن الغرض النصيحة، وأن

أعرِّفك موقعَ هذا الاتهام ومرتبته من العقل والدين والمروءة الإنسانية».

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في الفائدة (٢٨)**: «وقع رجل في رجل من أهل الدِّين؛ جعل يعيبه ويعيِّن بعض ما يعيبه به، فقال بعض الحاضرين له: أريد أن أسألك: هل أنت متيقِّن ما عبته فيه؟ ومن أي طريق أُخبرت به؟ ثمَّ إذا كان الأمر الذي ذكرته يقينًا؛ فهل يحل لك أن تعيبه أم لا؟

أما الأول: فإني أعرف أنك لم تجالس الرجل، وربَّما أنَّك لم تجتمع به، وإنَّما بنيت كلامك علىٰ ما يقوله بعض الناس عنه، وهذا معلوم أنه لا يحلُّ لك أن تبني علىٰ كلام الناس، وقد علم منهم الصادق والكاذب والمخبِر عمَّا رأىٰ، والمخبِر عمَّا سَمِع، والكاذب الذي يخلق ما يقول؛ فاتضح أنَّه علىٰ كل هذه التقادير لا يحلُّ لك القدح فيه.

ثم ننتقل معك إلىٰ المقام الثاني؛ وهو: أنَّك متيقن أن فيه العيبَ الذي ذكرته، وقد وصل لك بطريق يقيني؛ فهل تكلَّمت معه ونصحته ونظرت هل له عذر أم لا؟ وهل يقبل النصيحة أم لا؟

فقال: لم أتكلَّم معه في هذا بالكليَّةِ.

فقال له: هذا لا يحلُّ لك، إنَّما يجب عليك إذا علمت من أخيك أمرًا معيبًا؛ أن تنصحه بكل ما تقدر عليه قبل كل شيء، ثمَّ إذا نصحتَهُ وأصرَّ علىٰ العناد؛ فانظر هل في عيبك له عند الناس مصلحة وردع؟ أم في ذلك خلاف

ذلك؟ وعلىٰ الأحوال كلِّها؛ فأنت أظهرت في عيبك هذا له: الغيرة علىٰ الدين وإنكار المنكر، وأنت في الحقيقة الذي فعل المنكر، وما أكثر مَن يجري منه مثل هذه الأمور الضارة التي يحمل عليها ضعف البصيرة وقلة الورع! والله أعلم» اهـ.

قلتُ: وثَمَّ طائفةٌ أخرىٰ من الشباب قد نَحَتْ مَنْحَىٰ الشدَّة الزائدة غير المنضبطة مع طائفة من أهل العلم ممَّن ينتمون إلىٰ المنهج السلفي، إلَّا أنهم قد يعتريهم ضعف في جانب التحذير من بعض أهل الأهواء المعاصرين بأسمائهم، وبعض هؤلاء من ذوي الأسنان والفضل، ومِمَّن له جهود علمية مشكورة في الذَّبِّ عن أصول المنهج السلفي؛ إلَّا أنه قد ضعُف لسبب أو لآخر في التحذير من فلان أو علان، أو قد يكون رأىٰ باجتهاده أن السكوت عنه أولىٰ - أصاب أم أخطأ -، لكن العلماء الكبار يعلمون كيف يُنَاصِحونه، حتىٰ يعود إلىٰ الحق، ويقوىٰ عوده، أو يرجع عن خطئه. ومهما كان فإنَّ تدخُّل بعض الشباب في هذه المسائل الشائكة - التي لا يحسنون معالجتها - باجتهاداتهم الخاصَّة يُحدث مفاسد، وإن كنَّا نعلم أنهم ما فعلوا ذلك إلَّا نصرةً للحقِّ، لكن كم من مريد للحقِّ لا يصيبه؟!!

وإنَّ احترام كبير السنِّ أدبٌ شرعي ثَبَتَ في نصوص صحيحة، وعمل به السلف، فإذا تحايد الشباب هذا الأدب؛ فلا جرم أن يُساء الظن بهم، ويُقال

في حقهم: أهؤلاء سلفيون؟! أهكذا كان أدب السلف؟!

والمشكلة أن بعض الشباب لا يفرِّق في التعامل بين المخاصم علىٰ بدعة، وبين السلفي المخطئ الذي لم يُبدَّعْ؛ فبلا شك أن المخاصم المبتدع لا كرامة له، ولا يوقَّر ولا يُحترم، مع توخِّي أمر المصلحة والمفسدة في مسألة إظهار الإنكار عليه من عدمِهِ، ويجب مراعاة حال الناس حتىٰ لا يُتَّهَمَ أصحابُ الدعوة السلفيَّة بالغلظة والتنفير.

أما السلفيُّ - خاصة الكبيرَ في السن والعلم - فإنه ينبغي أن يُراعىٰ معه هذا الأدب الشرعي، بأن يُحترم ويوَقَّر إذا نُصح، ويُبَيَّن له خطؤه برفق وحكمةٍ، لا بغلظة وتنفير، ومخالفة هذا السَّمْتَ يُظهر هؤلاء الشباب بمظهر الحدادية، بل يفتح طريقًا مُمهدًا إلىٰ منهج الحدادية.

وقد أخرج البخاري في «صحيحه» (باب: دفع السواك إلىٰ الأكبر) معلَّقًا: قال عفَّان: حدثنا صخر بن جويرية، عن نافع، عن ابن عمر؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**أَرَانِي أَتَسَوَّكُ بِسِوَاكٍ، فجاءني رجلان أحدهما أكبر من الآخر؛ فناولت السواك الأصغر منهما، فقيل لي: كَبِّرْ؛ فدفعته إلىٰ الأكبر منهما**».

وصحَّح العلَّامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «السلسلة الصحيحة» (٢١٩٦) بمجموع الطُّرُق حديثَ: «**ليس مِنَّا من لم يرحم صغيرنا، ويوَقِّر كبيرنا**».

وأخرج ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ٣٠٨) بإسناد صحيحٍ عن مالك بن

مغول، عن طلحة قال: انتهيتُ أنا وهو إلىٰ زُقاق؛ فتقدَّمني فيه، ثم التَفَتَ إليَّ فقال: لو أعلم أنَّك أكبر مني بساعة - أو قال: بيوم - ما تقدَّمتك[1].

وطلحة هو ابن مُصَرِّف: من صغار التابعين، وكان أقرأ أهل الكوفة، توفي سنة (١١٢)، ومالك بن مغول أحد أئمَّة أتباع التابعين (م ١٥٩).

وأخرج الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السَّامع» تحت باب: تعظيم المحدِّث وتبجيله (١/ ١٨٣)، بإسناده إلىٰ يوسف بن الماجشون، عن محمد بن المنكدر قال: ما كنَّا ندعو الراوية إلا راوية الشعر، وكنا نقول للذي يروي الحديث والحكمة: «عالم»، وإذا قال الطالب للمحدِّث في خطابه له: يا سيدي؛ كان ذلك جائزًا[2].

قلت: هكذا يكون الأدب السلفي العالي في حفظ مكانة ذوي الأسنان، والأقران، والخِلَّان.

فعلىٰ الشَّباب الذين خالطت السلفية شغافَ قلوبهم؛ أن يتعاهدوا هذه

---

(١) أخرجه أبو الشيخ في «التوبيخ والتنبيه» (٢١٤)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٤٠٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/ ٣١٦).

(٢) وأخرجه أيضًا ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (٢٨٨)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٣٥٦)، ومن وجه آخر أخرجه البغوي في «مسند ابن الجعد» (٢٧٢٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ١٧)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السامع» (١/ ١٧٠)؛ من طريق عبد الله بن إدريس، عن ليث بن أبي سليم؛ بنحوه.

النبتة الغضَّة الطرية بتعلُّم حميدِ الأخلاق، وسامي الآداب السلفيَّة، مع اعتنائهم بدراسة أصول العقيدة والمنهج، وكما قيل في المثل السائر: «أدب النَّفس خير من أدب الدَّرْس».

وفي «**ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**»: (ص٦٥٨): (١١١٤): «قَالُوا: (أدب النَّفس خير من أدب الدَّرْس)، ونظمه من قَالَ:

يَـــا مغرقًـــا في أدب الـــدَّرْس أفـــضل مِنْـــهُ أدب الـــنَّفس

وَأَهْدىٰ أَبُو غَسَّان التَّمِيمِي إِلَىٰ الْأَمِير نصر بن أَحْمد فِي يَوْم نيروز كتابًا من تأليفه، فَقَالَ لَهُ: مَا هَذَا يَا أَبَا غَسَّان؟ فَقَالَ: كتاب «أدب النَّفس»، قَالَ: وَكَيف لَا تعْمل بِمَا فِيهِ؟! وَكَانَ أَبُو غَسَّان التميمي من سيِّئ الْأَدَب فِي الْمجَالِس، ويعد مِمَّن يسيء الْأَدَب».

وقال الآجري في مقدِّمة «أدب النُّفوس»: «... اعْلَمُوا أَنَّ اللهَ - جَلَّ ذِكْرُهُ - ذَكَرَ النَّفْسَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ، مُنَبِّهٌ بِمَعَانٍ كَثِيرَةٍ، كُلُّهَا تَدُلُّ عَلَىٰ الْحَذَرِ مِنَ النَّفْسِ».

فالنفس تحتاج إلىٰ تأديب وتقويم ومجاهدة حتىٰ تستقيم.

وهناك كلام نفيسٌ لابن قيِّم الجوزية في بيان حدِّ الاعتدال في أنواع الأخلاق؛ حيثُ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الفوائد» (ص١٣٩، ١٤٠-ط: الكتب العلمية): «**فصل**: للأخلاق حدٌّ مَتىٰ جاوزته صَارَت عُدْوانًا، وَمَتىٰ قصَّرت عَنهُ؛ كَانَ

نقصًا ومهانةً.

فللغضب حدٌّ؛ وَهُوَ الشجَاعَة المحمودة، والأنفة من الرذائل والنَّقائِص، وَهَذَا كَمَاله؛ فَإِذا جَاوز حَدَّه تعدَّىٰ صَاحبه وجَارَ، وَإِن نقص عَنهُ؛ جَبُنَ وَلم يَأْنَفْ منَ الرَّذائل.

وللحرص حدٌّ؛ وَهُوَ الْكِفَايَة فِي أُمُور الدُّنْيَا، وَحُصُول الْبَلَاغ مِنْهَا؛ فَمَتَىٰ نقص من ذَلِك كَانَ مهانة وإضاعة، وَمَتىٰ زَاد عَلَيْهِ كَانَ شَرَهًا ورغبة فِيمَا لَا تُحمَدُ الرَّغْبَةُ فِيهِ.

وللحسد حدٌّ؛ وَهُوَ المنافسة فِي طلب الْكَمَال، والأنفة أَن يتَقَدَّم عَلَيْهِ نَظِيره، فَمَتَىٰ تعدَّىٰ ذَلِك؛ صَار بغيًا وظُلمًا يتَمَنَّىٰ مَعَه زَوَال النِّعْمَة عَن الْمَحْسُود، ويحرص علىٰ إيذائه، وَمَتىٰ نقص عَن ذَلِك؛ كَانَ دناءةً وَضعف همَّة وَصغر نفس؛ قَالَ النَّبِيُّ: «**لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رجل آتَاهُ الله مَالًا فَسَلَّطَهُ علىٰ هَلَكته فِي الْحقِّ، وَرجل آتَاهُ الله الْحِكْمَة فَهُوَ يقْضِي بهَا وَيعلِّمهَا النَّاس**»؛ فَهَذَا حسد مُنَافَسَة يُطَالب الْحَاسِد بِهِ نَفسَه أَن يكون مثل الْمَحْسُود، لَا حسد مهانة يتَمَنَّىٰ بِهِ زَوَالَ النِّعْمَة عَن الْمَحْسُود.

وللشهوة حدٌّ؛ وَهُوَ رَاحَة الْقلب وَالْعقل من كدِّ الطَّاعَة، واكتساب الْفَضَائِل، والاستعانة بقضائها علىٰ ذَلِك، فَمَتَىٰ زَادَت علىٰ ذَلِك صَارَت نَهَمَةً وشَبَقًا، والتحق صَاحبهَا بِدَرَجَة الْحَيَوَانَات، وَمَتىٰ نقصت عَنهُ وَلم

يكن فراغًا فِي طلب الْكَمَال وَالْفضل؛ كَانَت ضعفًا وعجزًا ومهانةً.

وللراحة حدٌّ؛ وَهُوَ إجمام النَّفس والقوىٰ المدركة والفعالة للاستعداد للطاعة، واكتساب الْفَضَائِل، وتوفرها علىٰ ذَلِك؛ بِحَيْثُ لَا يضعفها الكدُّ والتعب، ويضعف أَثرهَا، فَمَتَىٰ زَاد علىٰ ذَلِك؛ صَار توانيًا وكسلًا وإضاعةً، وَفَاتَ بِهِ أَكثر مصَالح العَبْد، وَمَتىٰ نقص عَنهُ؛ صَار مضرًّا بالقوىٰ موهنًا لَهَا، وَرُبَّمَا انْقَطع بِهِ؛ كالمنبتِّ الَّذِي لَا أَرضًا قطع وَلَا ظهرًا أبقىٰ.

والجود لَهُ حدٌّ بَين طرفين؛ فَمَتَىٰ جَاوز حَدَّه صَار إسرافًا وتبذيرًا، أَو مَتىٰ نقص عَنهُ كَانَ بُخلًا وتقتيرًا.

وللشجاعة حدٌّ؛ مَتىٰ جاوزته صَارَت تهوُّرًا، وَمَتىٰ نقصت عَنهُ صَارَت جبنًا وخورًا؛ وَحدُّهَا الْإِقْدَامُ فِي مَوَاضِع الْإِقْدَام، والإحجام فِي مَوَاضِع الإحجام؛ كَمَا قَالَ مُعَاوِيَةُ لعَمْرو بن الْعَاصِ: أعياني أَن أعرف أشجاعًا أَنْتَ أم جَبَانًا، تقدم حَتَّىٰ أَقُولَ: من أَشْجَع النَّاس. وتجبُن حَتَّىٰ أَقُول: من أجبن النَّاس. فَقَالَ: شُجَاع إِذا مَا أمكنتني فرْصَة، فَإِن لم تكن لي فرْصَةٌ فجبان.

والغيرة لَهَا حدٌّ؛ إِذا جاوزته صَارَت تُهْمَة وظنًّا سَيِّئًا بالبريء، وَإِن قصَّرت عَنهُ كَانَت تغافلًا ومبادئ دياثة.

وللتواضع حدٌّ؛ إِذا جاوزه كَانَ ذُلًّا ومهانة، وَمن قصَّر عَنهُ انحرف إِلَىٰ الْكِبْر وَالْفَخْر.

وللعِزِّ حدٌّ؛ إِذا جاوزه كَانَ كِبْرًا وخُلُقًا مذمومًا، وَإِن قصَّر عَنهُ انحرف إِلَىٰ الذُّلِّ والمهانة.

وَضَابِط هَذَا كُلِّه الْعدْل؛ وَهُوَ الْأَخْذ بالوسط الْمَوْضُوع بَين طرفِي الإفراط والتفريط، وَعَلِيهِ بِنَاءُ مصَالح الدُّنْيَا وَالْآخِرَة، بل لَا تقوم مصلحَة الْبدن إِلَّا بِهِ؛ فَإِنَّهُ مَتىٰ خَرَجَ بعضُ أخلاطه عَن الْعدْل، وجاوزه أَو نقص عَنهُ؛ ذهب من صِحَّته وقوَّتِهِ بِحَسب ذَلِك، وَكَذَلِكَ الْأَفْعَال الطَّبيعية: كالنوم والسهر، وَالْأكل وَالشرب وَالْجِمَاع، وَالْحَرَكَة والرياضة، وَالْخلْوَة والمخالطة، وَغير ذَلِك؛ إِذا كَانَت وسطًا بَين الطَّرفَيْنِ المذمومين كَانَت عدلًا، وَإِن انحرفت إِلَىٰ أَحدهمَا كَانَت نقصًا، وأثمرت نقصًا؛ فَمِن أشرف الْعُلُوم وأنفعها علم الْحُدُود، وَلَا سِيَّمَا حُدُود الْمَشْرُوع الْمَأْمُور والمنهي؛ فَأَعْلَمُ النَّاس أعلمهم بِتِلْكَ الْحُدُود؛ حَتَّىٰ لَا يدْخل فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا، وَلَا يخرج مِنْهَا مَا هُوَ دَاخل فِيهَا؛ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا۟ حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٩٧]؛ فأعدل النَّاس من قَامَ بحدود الْأَخْلَاق والأعمال والمشروعات معرفَةً وفعلًا، وَبِاللهِ التَّوْفِيق» اهـ.

قلتُ: وعلىٰ الشباب المبتدئ في تحصيل العلم أن لا يخوضوا غمارَ الاجتهاد في جمع ضلالات أهل الأهواء المعاصرين، وإسقاط أحكام التبديع والتضليل عليهم، بله عن تتبع عثرات السلفيين الذين سبقوهم في

السنِّ والعلم؛ لأنَّ هذا الأمر مِمَّا قد يفتنهم في بداية الطلب، وليكتفوا باجتهاد أعلام هذا العلم الذين كفوهم مؤنةَ هذه المباحث الشاقَّة التي تحتاج إلىٰ علم وحلم وحسن فهم، لا تتوفَّر إلا للعالم الربَّاني الذي مارس صغار العلم وكباره، أما الشَّبَبَة في السن والعلم؛ فليس لهم الآن خوض هذه الغمار بغير عُدَّة ولا عتاد.

وقد سُئل العلَّامة أحمد النجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ - كما في «الفتاوىٰ الجليَّة» (الجزء الثاني، ص١٤٢) -: «هل لطالب العلم المبتدئ أن يَجرح ويعدل الرجال، ويبدِّع الناس دون الاستناد إلىٰ قرينة؟».

فأجاب: «لا ينبغي لطالب العلم المبتدئ أن يجرح أو يبدِّع مِن قِبَلِ نفسه، ولكن يأخذ بقول أهل العلم المعتبرين، ولا بأس أن يحكي عن أحد العلماء إذا تأكَّد من قولهم في التجريح، وبالله التوفيق» اهـ.

ولا ريب أن أصحاب البدع الكبرىٰ لا يخفىٰ أمرهم، نحو الدعاة إلىٰ الاستغاثة بغير الله، أو التوسُّل بالأموات، أو سبِّ الصحابة، أو خلق القرآن، أو إنكار فوقيَّة الله، أو تعطيل صفات الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، أو ما شاكل ذلك؛ مِمَّا لا يخفىٰ أمره علىٰ الطالب المبتدئ.

ويُرجع إلىٰ فتوىٰ العلَّامة ربيع بن هادي حَفِظَهُ ٱللَّهُ في شأن إقامة الحجَّةِ في التبديع؛ لمعرفة تفصيل السلف في هذا الباب.

وقد ذكر الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «أخلاق العلماء» أخلاقًا حميدة ينبغي علىٰ كلٍّ منَّا أن يزن أحواله عليها؛ ليرىٰ مدىٰ بُعده أو قربه من أدب السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ؛ حيثُ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن العالم الربَّاني ومعاشرته لمن عاشره من سائر الخلق: «لا يؤاخِذ بالعَثَرات، ولا يُشِيع الذنوب عن غيره، ولا يقطع بالبلاغات، ولا يُفشي سرَّ من عاداه، ولا ينتصر منه بغير حقٍّ، ويعفو ويصفح عنه، ذليل للحقِّ، عزيز عن الباطل، كاظمٌ للغيظ عمَّن أذاه، شديد البغض لمن عصىٰ مولاه، يجيب السفيه بالصمت عنه، والعالم بالقبول منه، لا مُداهن، ولا مُشاحن، ولا مُختال، ولا حسود، ولا حقود، ولا سفيه، ولا جافٍ، ولا فَظٌّ، ولا غليظ، ولا طعَّان، ولا لعَّان، ولا مُغتاب، ولا سبَّاب، يخالط من الإخوان مَنْ عاونه علىٰ طاعة ربِّه، ونهاه عمَّا يكره مولاه، ويُخالِقُ بالجميل مَن لا يأمن شرَّه إبقاءً علىٰ دينه، سليم القلب للعباد من الغِلِّ والحسد، ويغلب علىٰ قلبه حسنُ الظنِّ بالمؤمنين في كل ما أمكن فيه العذر، لا يحب زوالَ النعم عن أحدٍ من العباد، يُداري جهلَ من عامله برفقه، إذا تعجَّب من جهل غيره؛ ذكر أن جهله أكثر فيما بينه وبين ربِّه عَزَّوَجَلَّ؛ لا يتوقع له بائقة، ولا يخاف منه غائلة، الناس منه في راحة، ونفسه منه في جهد» اهـ.

أقول: إخواني - بارك الله فيكم - إنَّ الأمَّة في أشدِّ الحاجة إلىٰ طليعة

من الشباب الواعي يتَّصف بهذه الصفات الجليلة، ويحمل العلم عن عدوله؛ ليكون خيرَ خلف لخير سلفٍ؛ ففي السنوات القريبة فقدنا ثُلَّةً من أعلام العلماء، وعمَّا قريب تتحقَّق سُنَّة الله، ويلحق بهم مَن خلفهم مِن إخوانهم؛ فمن يحمل هذه الدعوة المباركة بعدهم، والشباب قد زهدوا في طلب العلم، وانشغلوا بالقيل والقال، واعوجَّت أخلاقهم؟! كيف يستقيم الظلُّ يومًا والعود أعوج؟!

وإني أسأل الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ أن تجد نصيحتي هذه آذانًا صاغية، وقلوبًا واعية، وأن لا يكون ثقل النصيحة مانعًا من قبول الحقِّ؛ فإنه من حكَّم الحق فما ظلم، ومن توخَّىٰ الصدق لم يُلَم.



فصل: أخلاقٌ فاضلة تخلَّق بها السلف الصالح منافية للتعصُّب والحميَّة الجاهلية

أولاً: الإخلاص:

اعلم - رحمك الله - أن قِوام الأمر ومِلاكه: إخلاصُ الدِّين لله عَزَّوَجَلَّ[1]، ولقد جاء الأمر بإخلاص الدين لله عَزَّوَجَلَّ في كتاب الله، في غير ما آية؛ وذلك لأنَّه الشرط الأول للنجاة من عذاب الله؛ منها:

﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾﴾ [الأعراف: ٢٩].

﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ ﴿٢﴾ أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ

---

(١) قال ابن دُرُستويه في «تصحيح الفصيح وشرحه» (ص٢٩٠): «وأمَّا قوله: **هذا قِوام الأمر ومِلاكه**؛ فإنَّهما بمنزلة السداد والزِمام والصمام والمِساك؛ وهو اسم ما يقوم به الشيء، أو يُملَك به، وقِوام العيش: ما يقيمك ويعينك على العيش، وقال العجَّاج بن رؤبة:

رأس قوام الدين وابن رأسِ

مثل قولهم: عِماد الشَّيء؛ لِمَا يُعمَد به، وإياده: ما يؤيَّد به، والعامة تقول: قَوام الأمر - بالفتح -، وهو خطأ، وإنما القَوام: قامة الرجل والمرأة» اهـ.

ﭐلۡخَالِصُۚ﴾ [الزمر: ٢، ٣].

﴿فَٱدۡعُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ ١٤﴾ [غافر: ١٤].

﴿هُوَ ٱلۡحَيُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱدۡعُوهُ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَۗ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٦٥﴾ [غافر: ٦٥].

ونحو ذلك من الآيات.

وفي السنَّة:

أخرج البخاري في «صحيحه» (٩٩) من حديث عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّهُ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ القِيَامَةِ؟ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لَا يَسْأَلَنِي عَنْ هَذَا الحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلُ مِنْكَ؛ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَىٰ الحَدِيثِ. أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ القِيَامَةِ؛ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؛ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ، أَوْ نَفْسِهِ**».

وأخرج البخاري (٢٨١١) من حديث عَبَايَة بْن رِفَاعَة بْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو عَبْسٍ - هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَبْرٍ-؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**مَا اغْبَرَّتْ قَدَمَا عَبْدٍ فِي سَبِيلِ اللهِ؛ فَتَمَسَّهُ النَّارُ**».

✐ومنْ أخطر الأدواء التي تناقض الإخلاص، وهي ممَّا يصيب المتعصِّب في الغالب: داء الرياء والسمعة:

۞ **بوَّب البخاري في «صحيحه»**: بَابُ الرِّيَاءِ وَالسُّمْعَةِ.

۞ **وأخرج حديثًا عَنْ سَلَمَةَ، قَالَ**: سَمِعْتُ جُنْدَبًا يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ. وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ. غَيْرَهُ؛ فَدَنَوْتُ مِنْهُ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ اللهُ بِهِ، وَمَنْ يُرَائِي يُرَائِي اللهُ بِهِ**».

۞ **وأخرج مسلم (١٩٠٥) من حديث سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ**: تَفَرَّقَ النَّاسُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ لَهُ نَاتِلُ أَهْلِ الشَّامِ: أَيُّهَا الشَّيْخُ، حَدِّثْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ. قَالَ: نَعَمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَىٰ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ: رَجُلٌ اسْتُشْهِدَ، فَأُتِيَ بِهِ، فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا؛ قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: قَاتَلْتُ فِيكَ حَتَّىٰ اسْتُشْهِدْتُ. قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ قَاتَلْتَ لِأَنْ يُقَالَ: جَرِيءٌ؛ فَقَدْ قِيلَ. ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ حَتَّىٰ أُلْقِيَ فِي النَّارِ. وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَعَلَّمَهُ، وَقَرَأَ الْقُرْآنَ، فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ وَعَلَّمْتُهُ، وَقَرَأْتُ فِيكَ الْقُرْآنَ. قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ تَعَلَّمْتَ الْعِلْمَ لِيُقَالَ: عَالِمٌ، وَقَرَأْتَ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ: هُوَ قَارِئٌ؛ فَقَدْ قِيلَ. ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ حَتَّىٰ أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ وَسَّعَ اللهُ عَلَيْهِ، وَأَعْطَاهُ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ كُلِّهِ، فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ**

فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: مَا تَرَكْتُ مِنْ سَبِيلٍ تُحِبُّ أَنْ يُنْفَقَ فِيهَا إِلَّا أَنْفَقْتُ فِيهَا لَكَ. قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ فَعَلْتَ لِيُقَالَ: هُوَ جَوَادٌ؛ فَقَدْ قِيلَ. ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ، ثُمَّ أُلْقِيَ فِي النَّارِ».

قال النووي في «شرحه علىٰ مسلم» (١٣/ ٥٠، ٥١): «قَوْلُهُ ﷺ فِي الْغَازِي وَالْعَالِمِ وَالْجَوَّادِ، وَعِقَابِهِمْ عَلَىٰ فِعْلِهِمْ ذَلِكَ لِغَيْرِ اللهِ، وَإِدْخَالِهِمُ النَّارَ؛ دَلِيلٌ عَلَىٰ تَغْلِيظِ تَحْرِيمِ الرِّيَاءِ وَشِدَّةِ عُقُوبَتِهِ، وَعَلَىٰ الْحَثِّ عَلَىٰ وُجُوبِ الْإِخْلَاصِ فِي الْأَعْمَالِ؛ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البيِّنة: ٥]، وفيه أن الْعُمُومَات الْوَارِدَةَ فِي فَضْلِ الْجِهَادِ إِنَّمَا هِيَ لِمَنْ أَرَادَ اللهَ تَعَالَىٰ بِذَلِكَ مُخْلِصًا، وَكَذَلِكَ الثَّنَاءُ عَلَىٰ الْعُلَمَاءِ وَعَلَىٰ الْمُنْفِقِينَ فِي وُجُوهِ الْخَيْرَاتِ؛ كُلُّهُ مَحْمُولٌ عَلَىٰ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ لِلَّهِ تَعَالَىٰ مُخْلِصًا».

۞ **وأخرج مسلم (٢٩٨٥) مِنْ حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ**: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: أَنَا أَغْنَىٰ الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي؛ تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ**».

ولذلك كان العبد التقيُّ الخفيُّ الذي يخفي عمله عن الناس؛ أحبَّ إلىٰ الله من غيره؛ كما في حديث عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: كَانَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ فِي إِبِلِهِ، فَجَاءَهُ ابْنُهُ عُمَرُ، فَلَمَّا رَآهُ سَعْدٌ قَالَ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شَرِّ هَذَا الرَّاكِبِ. فَنَزَلَ، فَقَالَ لَهُ: أَنَزَلْتَ فِي إِبِلِكَ وَغَنَمِكَ، وَتَرَكْتَ النَّاسَ يَتَنَازَعُونَ الْمُلْكَ

بَيْنَهُمْ؟ فَضَرَبَ سَعْدٌ فِي صَدْرِهِ، فَقَالَ: اسْكُتْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ التَّقِيَّ، الْغَنِيَّ، الْخَفِيَّ**»، أخرجه مسلم (٢٩٦٥).

وهذا العبد هو الذي لو أقسم علىٰ الله لأبرَّه؛ كما في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**رُبَّ أَشْعَثَ، مَدْفُوعٍ بِالْأَبْوَابِ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَىٰ اللهِ لَأَبَرَّهُ**»؛ أخرجه مسلم (٢٦٢٢)، وفي رواية: «**رُبَّ أَغْبَرَ، ذِي طِمْرَيْنِ، لَا يُؤْبَهُ لَهُ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَىٰ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لَأَبَرَّهُ**».

وكذلك هو العبد الفقير المقصود في حديث سَهْلٍ، قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «**مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا؟**»، قَالُوا: حَرِيٌّ إِنْ خَطَبَ أَنْ يُنْكَحَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ يُشَفَّعَ، وَإِنْ قَالَ أَنْ يُسْتَمَعَ. قَالَ: ثُمَّ سَكَتَ، فَمَرَّ رَجُلٌ مِنْ فُقَرَاءِ المُسْلِمِينَ، فَقَالَ: «**مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا؟**»، قَالُوا: حَرِيٌّ إِنْ خَطَبَ أَنْ لَا يُنْكَحَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ لَا يُشَفَّعَ، وَإِنْ قَالَ أَنْ لَا يُسْتَمَعَ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**هَذَا خَيْرٌ مِنْ مِلْءِ الأَرْضِ مِثْلَ هَذَا**»؛ أخرجه البخاري (٥٠٩١).

وهو العبد الآخذ بعِنَان فرسه في سبيل الله؛ كما في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**طُوبَىٰ لِعَبْدٍ آخِذٍ بِعِنَانِ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللهِ، أَشْعَثَ رَأْسُهُ، مُغْبَرَّةٍ قَدَمَاهُ، إِنْ كَانَ فِي الحِرَاسَةِ؛ كَانَ فِي الحِرَاسَةِ، وَإِنْ كَانَ فِي السَّاقَةِ؛ كَانَ فِي السَّاقَةِ؛ إِنِ اسْتَأْذَنَ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، وَإِنْ شَفَعَ لَمْ يُشَفَّعْ**»[1].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٨٧).

وقال الآجري في «الغُرباء» (٣١- ط: دار الخلفاء - الكويت) (٢٨- ط: مؤسسة تبوك): أَنْشَدَنِي أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ حُمَيْدٍ الْمُؤَدِّبُ فِي ذَلِكَ:

[بحر الكامل]

رُبَّ ذِي طِمْـــرَيْنِ نِـــضْوٍ ... مَـــنُ الْعَـــالِمُ شَـــرَّهْ

لَا يُـــرَىٰ إِلَّا غَنِيًّـــا ... هُـــوَ لَا يَمْلِـــكُ ذَرَّةْ

ثُـــمَّ لَـــوْ أَقْـــسَمَ فِـــي شَـــيْءٍ ... عَلَـــىٰ اللهِ أَبَـــرَّهْ

۞ وأخرج البخاري (٢٨١٠)، ومسلمٌ (١٩٠٤) من حديث أَبِي مُوسَىٰ الْأَشْعَرِيِّ؛ أَنَّ رَجُلًا أَعْرَابِيًّا أَتَىٰ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، الرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلْمَغْنَمِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيُذْكَرَ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيُرَىٰ مَكَانُهُ؛ فَمَنْ فِي سَبِيلِ اللهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللهِ أَعْلَىٰ؛ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ**».

وهذا العبد المخلص التقيُّ الغنيُّ الخفيُّ - والذي قد يكون فقيرًا لا يؤبه له -، الآخذ بعِنان فرسه في سبيل الله، المجاهد بلسانه لإحقاق الحقِّ وإبطال الباطل، ولتكون كلمة الله هي العليا - إن استطاع -؛ **أَشْعَثُ رَأْسُهُ، مُغْبَرَّةٌ قَدَمَاهُ، لا يبالي بدُنيا مزخرفة ولا شهرةٍ زائفة؛ هذا هو الذي ينال العِزَّة والنُّصرة والحفظ والغنىٰ من ربِّ العالمين.**

وأما أهل العصبيَّة والحزبية؛ فهم من أبعد الناس عن هذه الفضائل العظيمة.

وتأمَّل هذه الحال العظيمة لإمام عظيم، جدَّد الله سبحانه به دينه في القرن السابع والثامن وما بعدهما؛ هو شيخ الإسلام ابن تيميَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يحكي عنه تلميذه الوفي ابن قيِّم الْجَوزِيَّة حالَه البعيدة عن مراءاة الخلق؛ فيقول - كما في «مدارج السالكين» (١/ ٦٧٣- ط: مكتبة الرُّشد) (١/ ٥٢٠- ط: دار الكتاب العربي): «وَأَمَّا تَصْفِيَةُ الْوَقْتِ مِنْ مُرَاءَاةِ الْخَلْقِ؛ فَلَا يُرِيدُ بِهِ أَنْ يُصَفِّيَ وَقْتَهُ عَنِ الرِّيَاءِ؛ فَإِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الدَّرَجَةِ أَجَلُّ قَدْرًا وَأَعْلَىٰ مِنْ ذَلِكَ[1].

وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنْ يُخْفِيَ أَحْوَالَهُ عَنِ الْخَلْقِ جُهْدَهُ؛ كَخُشُوعِهِ وَذُلِّهِ وَانْكِسَارِهِ؛ لِئَلَّا يَرَاهَا النَّاسُ فَيُعْجِبَهُ اطِّلَاعُهُمْ عَلَيْهَا، وَرُؤْيَتُهُمْ لَهَا؛ فَيُفْسِدَ عَلَيْهِ وَقْتَهُ وَقَلْبَهُ وَحَالَهُ مَعَ اللهِ، وَكَمْ قَدِ اقْتَطَعَ فِي هَذِهِ الْمَفَازَةِ مِنْ سَالِكٍ، وَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَهُ اللهُ؛ فَلَا شَيْءَ أَنْفَعُ لِلصَّادِقِ مِنَ التَّحَقُّقِ بِالْمَسْكَنَةِ وَالْفَاقَةِ وَالذُّلِّ، وَأَنَّهُ لَا شَيْءَ، وَأَنَّهُ مِمَّنْ لَمْ يَصِحَّ لَهُ بَعْدُ الْإِسْلَامُ حَتَّىٰ يَدَّعِيَ الشَّرَفَ فِيهِ.

وَلَقَدْ شَاهَدْتُ مِنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ - قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ - مِنْ ذَلِكَ أَمْرًا لَمْ أُشَاهِدْهُ مِنْ غَيْرِهِ، وَكَانَ يَقُولُ كَثِيرًا: مَا لِي شَيْءٌ، وَلَا مِنِّي شَيْءٌ، وَلَا

(١) ذكر هذا في شرحه للدرجة الثالثة من درجات الخشوع، التي ذكرها الهروي صاحب «منازل السائرين».

فِيَّ شَيْءٌ. وَكَانَ كَثِيرًا مَا يَتَمَثَّلُ بِهَذَا الْبَيْتِ:

أَنَا الْمُكَدِّي وَابْنُ الْمُكَدِّي ... وَهَكَذَا كَانَ أَبِي وَجَدِّي

وَكَانَ إِذَا أُثْنِي عَلَيْهِ فِي وَجْهِهِ يَقُولُ: وَاللهِ إِنِّي إِلَىٰ الْآنِ أُجَدِّدُ إِسْلَامِي كُلَّ وَقْتٍ، وَمَا أَسْلَمْتُ بَعْدُ إِسْلَامًا جَيِّدًا.

وَبَعَثَ إِلَيَّ فِي آخِرِ عُمُرِهِ قَاعِدَةً فِي التَّفْسِيرِ بِخَطِّهِ، وَعَلَىٰ ظَهْرِهَا أَبْيَاتٌ بِخَطِّهِ مِنْ نَظْمِهِ:

أَنَا الْفَقِيرُ إِلَىٰ رَبِّ الْبَرِيَّاتِ ... أَنَا الْمُسَيْكِينُ فِي مَجْمُوعِ حَالَاتِي

أَنَا الظَّلُومُ لِنَفْسِي وَهْيَ ظَالِمَتِي ... وَالْخَيْرُ إِنْ يَأْتِنَا مِنْ عِنْدِهِ يَاتِي

لَا أَسْتَطِيعُ لِنَفْسِي جَلْبَ مَنْفَعَةٍ ... وَلَا عَنِ النَّفْسِ لِي دَفْعُ الْمَضَرَّاتِ

وَلَيْسَ لِي دُونَهُ مَوْلًىٰ يُدَبِّرُنِي ... وَلَا شَفِيعٌ إِذَا حَاطَتْ خَطِيئَاتِي

إِلَّا بِإِذْنٍ مِنَ الرَّحْمَنِ خَالِقِنَا ... إِلَىٰ الشَّفِيعِ كَمَا قَدْ جَاءَ فِي الْآيَاتِ

وَلَسْتُ أَمْلِكُ شَيْئًا دُونَهُ أَبَدًا ... وَلَا شَرِيكٌ أَنَا فِي بَعْضِ ذَرَّاتِ

وَلَا ظُهَيْرٌ لَهُ كَيْ يَسْتَعِينَ بِهِ ... كَمَا يَكُونُ لِأَرْبَابِ الْوِلَايَاتِ

وَالْفَقْرُ لِي وَصْفُ ذَاتٍ لَازِمٌ أَبَدًا ... كَمَا الْغِنَىٰ أَبَدًا وَصْفٌ لَهُ ذَاتِي

وَهَذِهِ الْحَالُ حَالُ الْخَلْقِ أَجْمَعِهِمْ ... وَكُلُّهُمْ عِنْدَهُ عَبْدٌ لَهُ آتِي

فَمَنْ بَغَىٰ مَطْلَبًا مِنْ غَيْرِ خَالِقِهِ ... فَهُوَ الْجَهُولُ الظَّلُومُ الْمُشْرِكُ الْعَاتِي

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مِلْءَ الْكَوْنِ أَجْمَعِهِ ... مَا كَانَ مِنْهُ وَمَا مِنْ بَعْدُ قَدْ يَاتِي

وَأَمَّا تَجْرِيدُ رُؤْيَةِ الْفَضْلِ: فَهُوَ أَنْ لَا يَرَىٰ الْفَضْلَ وَالْإِحْسَانَ إِلَّا مِنَ اللهِ؛

فَهُوَ الْمَانُّ بِهِ بِلَا سَبَبٍ مِنْكَ، وَلَا شَفِيعٍ لَكَ تَقَدَّمَ إِلَيْهِ بِالشَّفَاعَةِ، وَلَا وَسِيلَةٍ سَبَقَتْ مِنْكَ تَوَسَّلْتَ بِهَا إِلَىٰ إِحْسَانِهِ.

وَالتَّجْرِيدُ هُوَ تَخْلِيصُ شُهُودِ الْفَضْلِ لِوَلِيِّهِ، حَتَّىٰ لَا يَنْسُبَهُ إِلَىٰ غَيْرِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ فِي نَفْسِهِ مُجَرَّدٌ عَنِ النِّسْبَةِ إِلَىٰ سِوَاهُ، وَإِنَّمَا الشَّأْنُ فِي تَجْرِيدِهِ فِي الشُّهُودِ؛ لِيُطَابِقَ الشُّهُودُ الْحَقَّ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَاللهُ أَعْلَمُ» اهـ.

قلت: وهذا العبد - المخلص التقي النقي - هو الغريب حقًّا في عالم الأهواء والفتن والصراع علىٰ الرئاسات والحزبيات؛ فطوبىٰ له، كما في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا؛ فَطُوبَىٰ لِلْغُرَبَاءِ**»، أخرجه مسلم (١٤٦).

وأخرج بعده برقم (١٤٧) حديثَ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، وَهُوَ يَأْرِزُ بَيْنَ الْمَسْجِدَيْنِ، كَمَا تَأْرِزُ الْحَيَّةُ فِي جُحْرِهَا**».

وقال الآجري في «الغرباء» (٧): ثَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيُّ، قَالَ: ثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: ثَنَا سَيَّارُ بْنُ حَاتِمٍ، قَالَ: ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: ثَنَا أَبُو كَعْبٍ الْأَزْدِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَقُولُ: «الْمُؤْمِنُ فِي الدُّنْيَا كَالْغَرِيبِ؛ لَا يَجْزَعُ مِنْ ذُلِّهَا، وَلَا يُنَافِسُ فِي عِزِّهَا، لِلنَّاسِ حَالٌ وَلَهُ حَالٌ».

وقال: وَأَنْشَدَنِي أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ حُمَيْدٍ الْمُؤَدِّبُ أَيْضًا فِي ذَلِكَ:

[البحر الرمل]

وَتَرَىٰ الْمُؤْمِنَ فِي الدُّنْيَا ... غَرِيبًا مُسْتَفَزًّا

فَهُوَ لَا يَجْزَعُ مِنْ ذُلٍّ ... وَلَا يَطْلُبُ عِزًّا

وَتَرَاهُ مِنْ جَمِيعِ الْخَلْقِ ... خِلْوًا مُشْمَئِزًّا

ثُمَّ بِالطَّاعَةِ مَا عَاشَ ... وَبِالْخَيْرِ مُلِزًّا

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في بيان معنىٰ هذه الغربة التي يلقاها هذا العبد الصَّالح:** «فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا مَعْنَىٰ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «**بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ**»؟ قِيلَ لَهُ: كَانَ النَّاسُ قَبْلَ أَنْ يُبْعَثَ النَّبِيُّ ﷺ أَهْلَ أَدْيَانٍ مُخْتَلِفَةٍ؛ يَهُودٌ وَنَصَارَىٰ وَمَجُوسٌ وَعَبَدَةُ أَوْثَانٍ، فَلَمَّا بُعِثَ النَّبِيُّ ﷺ؛ كَانَ مَنْ أَسْلَمَ مِنْ كُلِّ طَبَقَةٍ مِنْهُمْ غَرِيبًا فِي حَيِّهِ، غَرِيبًا فِي قَبِيلَتِهِ، مُسْتَخْفِيًا بِإِسْلَامِهِ، قَدْ جَفَاهُ الْأَهْلُ وَالْعَشِيرَةُ؛ فَهُوَ بَيْنَهُمْ ذَلِيلٌ حَقِيرٌ، مُحْتَمِلٌ لِلْجَفَاءِ، صَابِرٌ عَلَىٰ الْأَذَىٰ؛ حَتَّىٰ أَعَزَّ اللهُ عَزَّوَجَلَّ الْإِسْلَامَ، وَكَثُرَ أَنْصَارُهُ، وَعَلَا أَهْلُ الْحَقِّ، وَانْقَمَعَ أَهْلُ الْبَاطِلِ؛ فَكَانَ الْإِسْلَامُ فِي ابْتِدَائِهِ غَرِيبًا بِهَذَا الْمَعْنَىٰ، وَقَوْلُهُ ﷺ: «**وَسَيَعُودُ غَرِيبًا**»؛ مَعْنَاهُ - وَاللهُ أَعْلَمُ -: أَنَّ الْأَهْوَاءَ الْمُضِلَّةَ تَكْثُرُ فَيَضِلُّ بِهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، وَيَبْقَىٰ أَهْلُ الْحَقِّ الَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ غُرَبَاءَ فِي النَّاسِ؛ لِقِلَّتِهِمْ، أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَىٰ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «**تَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَىٰ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ**

فِرْقَةٍ، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةٌ»، فَقِيلَ: مَنْ هِيَ النَّاجِيَةُ؟ فَقَالَ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»، وَبِقَوْلِهِ ﷺ: «مُرُوا بِالْمَعْرُوفِ، وَانْهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ، حَتَّىٰ إِذَا رَأَيْتَ شُحًّا مُطَاعًا، وَهَوًىٰ مُتَّبَعًا، وَدُنْيَا مُؤْثَرَةً، وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ، وَرَأَيْتَ أَمْرًا لَا يَدَ لَكَ بِهِ؛ فَعَلَيْكَ بِخَاصَّةِ نَفْسِكَ، وَإِيَّاكَ وَعَوَامَّهَمْ؛ فَإِنَّ فِيهِمْ أَيَّامَ الصَّبْرِ، الصَّبْرُ فِيهِنَّ كَقَبْضٍ عَلَىٰ الْجَمْرِ»؛ فَهَذِهِ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ الْغَرِيبِ الصَّابِرِ عَلَىٰ دِينِهِ؛ حَتَّىٰ يَسْلَمَ مِنَ الْأَهْوَاءِ».

ثُمَّ قال: أَنْشَدَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ لِبَعْضِ الْحُكَمَاءِ فِي مَعْنَىٰ سَيْرِ الْغَرِيبِ إِلَىٰ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وَحْدَهُ:

[البحر البسيط]

الطُّرُقُ شَتَّىٰ وَطَرِيقُ الْحَقِّ مُنْفَرِدٌ ... وَالسَّالِكُونَ طَرِيقَ الْحَقِّ أَفْرَادُ

لَا يُطْلَبُونَ وَلَا تُطْلَبُ مَسَاعِيهِمْ ... فَهُمْ عَلَىٰ مَهْلٍ يَمْشُونَ قُصَّادُ

وَالنَّاسُ فِي غَفْلَةٍ عَمَّا لَهُ قُصِدُوا ... فَجُلُّهُمْ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ رُقَّادُ

وصَدَقَ أبو سليمان حَمْد بن محمد الخطَّابي حينما قال:

ولـيس اغترابـي في سجـستان أننـي ... عدمت بها الإخوان والدار والأَهْلَا

ولكننـي مـا لـي بهـا مـن مُـشاكِلٍ ... وإن الغريب الفرد من يعدم الشَّكْلَا[1]

(١) «إرشاد الأريب إلىٰ معرفة الأديب» (المشهور بـ: «معجم الأدباء»)، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (م: ٦٢٦هـ) (٢/ ٤٩٠).

وقوله:

وما غربة الإنسان في شُقَّة النَّوىٰ ... ولكنَّها والله في عدم الشكل

وإني غريب بين بُسْتَ وأهلها ... وإن كان فيها أسرتي وبها أهلي [(١)]

وصَدَقَ يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ في قوله: «لَيْسَ شَيْءٌ أَغْرَبَ مِنَ السُّنَّةِ، وَأَغْرَبُ مِنْهَا مَنْ يَعْرِفُهَا»، وفي رواية: «إِنَّ الَّذِي تُعْرَضُ عَلَيْهِ السُّنَّةُ لَغَرِيبٌ، وَأَغْرَبُ مِنْهُ مَنْ يَعْرِفُهَا»[(٢)].

ولذلك كان موت هذا العبد السُّنِّي الصالح مصيبةً من أعظم المصائب؛ لنَفاسَتِه، وقِلَّة وجود أمثاله؛ فهو كالكبريت الأحمر في العزة، كما أخرج اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢٩) بسنده عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: قَالَ أَيُّوبُ: «إِنِّي أُخْبَرُ بِمَوْتِ الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَكَأَنِّي أَفْقِدُ بَعْضَ أَعْضَائِي».

وعن عُمَارَةَ بْنَ زَاذَانَ، قَالَ: قَالَ لِي أَيُّوبُ: «يَا عُمَارَةُ، إِذَا كَانَ الرَّجُلُ صَاحِبَ سُنَّةٍ وَجَمَاعَةٍ؛ فَلَا تَسْأَلْ عَنْ أَيِّ حَالٍ كَانَ فِيهِ»[(٣)].

وعَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، قَالَ: «اسْتَوْصُوا بِأَهْلِ السُّنَّةِ خَيْرًا؛ فَإِنَّهُمْ

---

(١) «إرشاد الأريب إلىٰ معرفة الأديب» (المشهور بـ: «معجم الأدباء»)، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (م: ٦٢٦هـ) (٢/ ٤٨٨) (٣/ ١٢٠٧).

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٢١، ٢٢).

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٢١، ٢٢).

غُرَبَاءُ»[(١)].

وعن يُوسُفَ بْنَ أَسْبَاطٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يَقُولُ: «إِذَا بَلَغَكَ عَنْ رَجُلٍ بِالْمَشْرِقِ صَاحِبِ سُنَّةٍ، وَآخَرَ بِالْمَغْرِبِ؛ فَابْعَثْ إِلَيْهِمَا بِالسَّلَامِ، وَادْعُ لَهُمَا، مَا أَقَلَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ»[(٢)].

وبوَّب الآجري في كتابه بابًا بعنوان: «الْحَثُّ عَلَىٰ بُلُوغِ مَرَاتِبِ الْغُرَبَاءِ»، وأخرج تحته حديث مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِبَعْضِ جَسَدِي، فَقَالَ لِي: «**يَا ابْنَ عُمَرَ، كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ، وَعُدَّ نَفْسَكَ مِنْ أَهْلِ الْقُبُورِ**».

قلت: أخرجه البخاري في «صحيحه»: (كتاب الرِّقاق)، لكن دون قوله: «**وَعُدَّ نَفْسَكَ مِنْ أَهْلِ الْقُبُورِ**»[(٣)].

وزاد البخاري: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: «إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ المَسَاءَ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِمَرَضِكَ، وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ».

---

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٤٩).

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٥٥).

(٣) هذه الزيادة أخرجها أيضًا أحمد (٩/٤٩- الرسالة)، وابن ماجه (٤١١٤)، وفي إسناده: لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ، وهو ضعيف الحديث.

قلت: ولابن قيِّم الجوزية كلامٌ رائق في وصف حال هذا الغريب مع أهل الباطل - كما في «بدائع الفوائد» (٢/ ٢٥٧) -: «القسم الرابع: مَن مخالطته الهلك كله، ومخالطته بمنزلة أكل السمِّ، فإنْ اتَّفق لأكله ترياق وإلا فأحسن الله فيه العزاء، وما أكثر هذا الضرب في الناس - لا كَثَّرَهم الله -، وهم أهل البدع والضلالة الصادُّون عن سنَّة رسول الله، الداعون إلىٰ خلافها، ﴿ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [الأعراف: ٤٥]؛ فيجعلون البدعة سنَّةً، والسنة بدعةً، والمعروف منكرًا، والمنكر معروفًا، إن جَرَّدْتَ التوحيد بينهم؛ قالوا: تنقَّصتْ جناب الأولياء والصالحين. وإن جَرَّدت المتابعة لرسول الله ﷺ؛ قالوا: أهدرت الأئمَّة المتبُوعِين. وإن وصفت الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير غلوٍّ ولا تقصير؛ قالوا: أنت من المشبِّهين. وإن أمرتَ بما أمر الله به ورسوله من المعروف، ونهيت عمَّا نهىٰ الله عنه ورسوله من المنكر؛ قالوا: أنت من المفتنين. وإن اتبعت السنَّة، وتركت ما خالفها؛ قالوا: أنت من أهل البدع المضلِّين. وإن انقطعتَ إلىٰ الله تعالىٰ، وخلَّيت بينهم وبين جيفة الدنيا؛ قالوا: أنت من المُبْلِسِين. وإن تركت ما أنت عليه واتبعت أهواءهم؛ فأنت عند الله تعالىٰ من الخاسرين، وعندهم من المنافقين.

فالحزم كل الحزم التماس مرضاة الله تعالىٰ ورسوله بإغضابهم، وأن لا

تشتغل بإعتابهم، ولا باستعتابهم، ولا تبالي بذمِّهم ولا بغضبهم؛ فإن عين كَمَالِكَ كما قال:

وإذا أتتك مذمتي من ناقصٍ ... فهي الشَّهادة لي بأنِّي فاضل

وقال آخر:

وقد زادني حبًّا لنفسي أنني ... بغيضٌ إلىٰ كل امرئٍ غير طائل

فمن كان بوَّاب قلبه وحارسه من هذه المداخل الأربعة، التي هي أصل بلاء العالم، وهي فضول النظر والكلام والطعام والمخالطة، واستعمل ما ذكرناه من الأسباب التسعة التي تُحرزه من الشيطان؛ فقد أخذ بنصيبه من التوفيق، وسدَّ علىٰ نفسه أبواب جهنم، وفتح عليها أبواب الرحمة، وانغَمَر ظاهره وباطنه، ويوشك أنْ يَحْمَدَ عند الممات عاقبة هذا الدواء.

فعند الممات يحمد القوم التقي ... وعند الصباح يحمد القوم السرىٰ

والله الموفق، لا ربَّ غيره، ولا إله سواه» اهـ.

قلت: وهذا العبد الخفيُّ الغريب القائم بالسنَّة - وإن خالفها مَن خالفها -، قد يكون عالِمًا أو متعلِّمًا علىٰ سبيل النجاة، فإنْ كان عالِمًا؛ فهو أشدُّ الناس علىٰ إبليس؛ ولهذا أخرج أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) في مُستهلِّ كتابه «تلْبِيس إبْلِيس» (ص٨٠- ط: دار مدار الوطن) هذا الأثرَ؛ حيث قال:

أَخْبَرَنَا أَبُو الْبَرَكَاتِ سَعْدُ اللهِ بْنُ عَلِيٍّ الْبَزَّازُ؛ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الطُّرَيْثِيثِيُّ؛ قَالَ: أَخْبَرَنَا هِبَةُ اللهِ بْنُ حَسَنٍ الطَّبَرِيُّ؛ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَهْلٍ؛ قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُوسَىٰ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ يَعِيشَ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا محمَّد بن إسحاق، عَنِ الْحَسَن - أَوِ: الْحُسَيْنِ - ابْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «وَاللهِ، مَا أَظُنُّ عَلَىٰ ظَهْرِ الأَرْضِ الْيَوْمَ أَحَدًا أَحَبَّ إِلَىٰ الشَّيْطَانِ هَلَاكًا مِنِّي»، فَقِيلَ: وَكَيْفَ؟ فَقَالَ: «وَاللهِ، إِنَّهُ لَيُحْدِثُ الْبِدْعَةَ فِي مَشْرِقٍ أَوْ مَغْرِبٍ، فَيَحْمِلُهَا الرَّجُلُ إِلَيَّ، فَإِذَا انْتَهَتْ إِلَيَّ؛ قَمَعْتُهَا بِالسُّنَّةِ؛ فَتُرَدُّ عَلَيْهِ كَمَا أَخْرَجَهَا»[(١)].

وقال مسلم (١٩٠٦): حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِي هَانِئٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**مَا مِنْ غَازِيَةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللهِ، فَيُصِيبُونَ الْغَنِيمَةَ؛ إِلَّا تَعَجَّلُوا ثُلُثَيْ أَجْرِهِمْ مِنَ الْآخِرَةِ، وَيَبْقَىٰ**

---

(١) وهِبَةُ اللهِ بْنُ حَسَنٍ الطَّبَرِيُّ، هو الإمام اللالكائي، وقد أخرجه في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١٢/ ط: طيبة) (٩/ ط: دار النصيحة المدينة)، وفي إسناده: محمد بن إسحاق؛ هو ابن يسار صاحب المغازي، صدوق لكنه يدلِّس، وقد عنعن هنا، وشكَّ في شيخه، فإن كان هو الْحُسَيْن بْن عَبْد اللهِ؛ فهو ابن عبيد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، أبو عبد الله المدني: ضعيف.

لَهُمُ الثُّلُثُ، وَإِنْ لَمْ يُصِيبُوا غَنِيمَةً؛ تَمَّ لَهُمْ أَجْرُهُمْ».

وفي روايةٍ: «**وَمَا مِنْ غَازِيَةٍ، أَوْ سَرِيَّةٍ، تُخْفِقُ وَتُصَابُ؛ إِلَّا تَمَّ أُجُورُهُمْ**».

قال النووي في «**شرحه علىٰ مسلم**» **(١٣/ ٥٠، ٥١)**: «وَأَمَّا مَعْنَىٰ الْحَدِيثِ: فَالصَّوَابُ الَّذِي لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ: أَنَّ الْغُزَاةَ إِذَا سَلِمُوا أَوْ غَنِمُوا؛ يَكُونُ أَجْرُهُمْ أَقَلَّ مِنْ أَجْرِ مَنْ لَمْ يَسْلَمْ، أَوْ سَلِمَ وَلَمْ يَغْنَمْ، وَأَنَّ الْغَنِيمَةَ هِيَ فِي مُقَابَلَةِ جُزْءٍ مِنْ أَجْرِ غَزْوِهِمْ، فَإِذَا حَصَلَتْ لَهُمْ؛ فَقَدْ تَعَجَّلُوا ثُلُثَيْ أَجْرِهِمُ الْمُتَرَتِّبَ عَلَىٰ الْغَزْوِ، وَتَكُونُ هَذِهِ الْغَنِيمَةُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَجْرِ، وَهَذَا مُوَافِقٌ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ عَنِ الصَّحَابَةِ؛ كَقَوْلِهِ: «مِنَّا مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا، وَمِنَّا مَنْ أَيْنَعَتْ لَهُ ثَمَرَتُهُ؛ فَهُوَ يَهْدِبُهَا»؛ أَيْ: يَجْتَنِيهَا، فَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا هُوَ الصَّوَابُ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَأْتِ حَدِيثٌ صَرِيحٌ صَحِيحٌ يُخَالِفُ هَذَا؛ فَتَعَيَّنَ حَمْلُهُ عَلَىٰ مَا ذَكَرْنَا، وَقَدِ اخْتَارَ الْقَاضِي عِيَاضٌ مَعْنَىٰ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، بَعْدَ حِكَايَتِهِ فِي تَفْسِيرِهِ أَقْوَالًا فَاسِدَةً، مِنْهَا:

قَوْلُ مَنْ زعم: أنَّ هذا الحدِيثَ لَيْس بصحيحٍ، وَلَا يجوزُ أَنْ يَنْقُصَ ثَوَابُهُمْ بِالْغَنِيمَةِ، كَمَا لَمْ يَنْقُصْ ثَوَابُ أَهْلِ بَدْرٍ وَهُمْ أَفْضَلُ الْمُجَاهِدِينَ، وَهِيَ أَفْضَلُ غَنِيمَةٍ. قَالَ: وَزَعَمَ بَعْضُ هَؤُلَاءِ: أَنَّ أَبَا هَانِئٍ حُمَيْدَ بْنَ هَانِئٍ رَاوِيَةٌ مَجْهُولٌ[1]، وَرَجَّحُوا الْحَدِيثَ السَّابِقَ فِي أَنَّ الْمُجَاهِدَ يَرْجِعُ بِمَا نَالَ

---

(١) ومِمَّن قال بهذا: أبو الوليد الباجي في «المنتقىٰ في شرح الموطَّأ» (٣/ ١٦٠).

مِنْ أَجْرٍ وَغَنِيمَةٍ؛ فَرَجَّحُوهُ عَلَىٰ هَذَا الْحَدِيثِ لِشُهْرَتِهِ، وَشُهْرَةِ رِجَالِهِ، وَلِأَنَّهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَهَذَا فِي مُسْلِمٍ خَاصَّةً؛ وَهَذَا الْقَوْلُ بَاطِلٌ مِنْ أَوْجُهٍ: فَإِنَّهُ لَا تَعَارُضَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ؛ فَإِنَّ الَّذِي فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ رُجُوعُهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ وَغَنِيمَةٍ، وَلَمْ يَقُلْ: إِنَّ الْغَنِيمَةَ تَنْقُصُ الْأَجْرَ أَمْ لَا، وَلَا قَالَ: أَجْرُهُ كَأَجْرِ مَنْ لَمْ يَغْنَمْ؛ فَهُوَ مُطْلَقٌ، وَهَذَا مُقَيَّدٌ؛ فَوَجَبَ حَمْلُهُ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: أَبُو هَانِئٍ مَجْهُولٌ؛ فَغَلَطٌ فَاحِشٌ، بَلْ هُوَ ثِقَةٌ مَشْهُورٌ؛ رَوَىٰ عنه اللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ، وَحَيوة، وابْن وَهْبٍ، وَخَلَائِقُ مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَيَكْفِي فِي تَوْثِيقِهِ احْتِجَاجُ مُسْلِمٍ بِهِ فِي «صَحِيحِهِ».

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: أنَّه لَيْسَ فِي الصَّحِيحَيْنِ؛ فَلَيْسَ لَازِمًا فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ كَوْنُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَلَا فِي أَحَدِهِمَا. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي غَنِيمَةِ بَدْرٍ؛ فَلَيْسَ فِي غَنِيمَةِ بَدْرٍ نَصٌّ أَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَغْنَمُوا؛ لَكَانَ أَجْرُهُمْ عَلَىٰ قَدْرِ أَجْرِهِمْ وَقَدْ غَنِمُوا فَقَطْ، وَكَوْنُهُمْ مَغْفُورًا لَهُمْ مَرَضِيًّا عَنْهُمْ وَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؛ لَا يَلْزَمُ أَلَّا تَكُونَ وَرَاءَ هَذَا مَرْتَبَةٌ أُخْرَىٰ هِيَ أَفْضَلُ مِنْهُ، مَعَ أَنَّهُ شَدِيدُ الْفَضْلِ عَظِيمُ الْقَدْرِ.

وَمِنَ الْأَقْوَالِ الْبَاطِلَةِ: مَا حَكَاهُ الْقَاضِي عَنْ بَعْضِهِمْ؛ أَنَّهُ قَالَ: لَعَلَّ الَّذِي تَعَجَّلَ ثُلُثَيْ أَجْرِهِ إِنَّمَا هُوَ فِي غَنِيمَةٍ أُخِذَتْ عَلَىٰ غَيْرِ وَجْهِهَا. وَهَذَا غَلَطٌ فَاحِشٌ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ عَلَىٰ خِلَافِ وَجْهِهَا؛ لَمْ يَكُنْ ثُلُثُ الْأَجْرِ. وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْمُرَادَ: أَنَّ الَّتِي أَخْفَقَتْ يَكُونُ لَهَا أَجْرٌ بِالْأَسَفِ عَلَىٰ مَا فَاتَهَا مِنَ

الْغَنِيمَةِ؛ فَيُضَاعَفُ ثَوَابُهَا كَمَا يُضَاعَفُ لِمَنْ أُصِيبَ فِي مَالِهِ وَأَهْلِهِ. وَهَذَا الْقَوْلُ فَاسِدٌ مُبَايِنٌ لِصَرِيحِ الْحَدِيثِ.

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ: أَنَّ الْحَدِيثَ مَحْمُولٌ عَلَىٰ مَنْ خَرَجَ بِنِيَّةِ الْغَزْوِ وَالْغَنِيمَةِ مَعًا؛ فَنَقَصَ ثَوَابُهُ. وَهَذَا أَيْضًا ضَعِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا قَدَّمْنَاهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ».

وقد قال ابن عبد البرِّ في «التمهيد» (١٣/ ٣٤٣): «وَهَذَا إِنَّمَا فِيهِ تَعْجِيلُ بَعْضِ الْأَجْرِ، مع التَّسْوية فيه للْغَانِمِ وَغَيْرِ الْغَانِمِ؛ إِلَّا أَنَّ الْغَانِمَ عُجِّلَ لَهُ ثُلُثَا أَجْرِهِ، وَهُمَا مُسْتَوِيَانِ فِي جُمْلَتِهِ، وَقَدْ عَوَّضَ اللهُ مَنْ لَمْ يَغْنَمْ فِي الْآخِرَةِ بِمِقْدَارِ مَا فَاتَهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ، وَاللهُ يُضَاعِفُ لمن يشاء، هو أَفْضَلُ مَنْ رُجِيَ وَتُوُكِّلَ عَلَيْهِ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُو».

✍وانظر عاقبة مَن قام مقام رياء وسمعة:

قال البخاري في «صحيحه» (٧٥٥): حَدَّثَنَا مُوسَىٰ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ المَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: شَكَا أَهْلُ الكُوفَةِ سَعْدًا إِلَىٰ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فَعَزَلَهُ، وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ عَمَّارًا. فَشَكَوْا حَتَّىٰ ذَكَرُوا أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ يُصَلِّي، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ، إِنَّ هَؤُلَاءِ يَزْعُمُونَ أَنَّكَ لَا تُحْسِنُ تُصَلِّي. قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: أَمَّا أَنَا - وَاللهِ - فَإِنِّي كُنْتُ أُصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، مَا أَخْرِمُ عَنْهَا؛ أُصَلِّي صَلَاةَ العِشَاءِ، فَأَرْكُدُ فِي الأُولَيَيْنِ، وَأُخِفُّ فِي الأُخْرَيَيْنِ. قَالَ: ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ يَا أَبَا إِسْحَاقَ.

فَأَرْسَلَ مَعَهُ رَجُلًا - أَوْ رِجَالًا - إِلَىٰ الكُوفَةِ، فَسَأَلَ عَنْهُ أَهْلَ الكُوفَةِ، وَلَمْ يَدَعْ مَسْجِدًا إِلَّا سَأَلَ عَنْهُ، وَيُثْنُونَ مَعْرُوفًا، حَتَّىٰ دَخَلَ مَسْجِدًا لِبَنِي عَبْسٍ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ - يُقَالُ لَهُ: أُسَامَةُ بْنُ قَتَادَةَ، يُكْنَىٰ: أَبَا سَعْدَةَ -؛ قَالَ: أَمَّا إِذْ نَشَدْتَنَا؛ فَإِنَّ سَعْدًا كَانَ لَا يَسِيرُ بِالسَّرِيَّةِ، وَلَا يَقْسِمُ بِالسَّوِيَّةِ، وَلَا يَعْدِلُ فِي القَضِيَّةِ.

قَالَ سَعْدٌ: أَمَا وَاللهِ لَأَدْعُوَنَّ بِثَلَاثٍ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ عَبْدُكَ هَذَا كَاذِبًا، قَامَ رِيَاءً وَسُمْعَةً؛ فَأَطِلْ عُمْرَهُ، وَأَطِلْ فَقْرَهُ، وَعَرِّضْهُ بِالفِتَنِ. وَكَانَ بَعْدُ إِذَا سُئِلَ يَقُولُ: شَيْخٌ كَبِيرٌ مَفْتُونٌ، أَصَابَتْنِي دَعْوَةُ سَعْدٍ. قَالَ عَبْدُ المَلِكِ: فَأَنَا رَأَيْتُهُ بَعْدُ، قَدْ سَقَطَ حَاجِبَاهُ عَلَىٰ عَيْنَيْهِ مِنَ الكِبَرِ، وَإِنَّهُ لَيَتَعَرَّضُ لِلْجَوَارِي فِي الطُّرُقِ يَغْمِزُهُنَّ».

قلتُ: وحال **أُسَامَة بْن قَتَادَةَ** هو حال طائفةٍ كبيرة من المتعصِّبين؛ حيث إنهم لا يتورَّعون عن قيام هذا المقام السيِّئِ ضدَّ مَن يتعصَّبون ضده، قائلين مقالة أسامة: «**أَمَّا إِذْ نَشَدْتَنَا...!**»، **وما بهم من الإخلاص من طلبٍ!!**

فيكون مآلهم مآل هذا الرجل، إلَّا أن يتوب الله عليهم.

وقال ابن القيِّم في «الفوائد» (ص٥٧): «مَن عَرَفَ نَفسه اشْتغل بإصلاحها عَن عُيُوب النَّاس، ومن عَرَفَ ربَّه اشْتغل بِهِ عَن هوىٰ نَفسه».

وقال أيضًا (ص٥٧): «أَنْفَع الْعَمَل أَن تغيب فِيهِ عَن النَّاس بالإخلاص، وَعَن نَفسك بِشُهُود المِنَّة؛ فَلَا ترىٰ فِيهِ نَفسك، وَلَا ترىٰ الْخلْق».

وتدبَّر حال السلف الصالح في تحري الإخلاص والتجرُّد، كما في الآثار التَّالية التي أخرجها ابنُ أبي الدُّنيا في «الإخلاص»:

قال ابن أبي الدنيا في «الإخلاص» (٦): حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ تَمِيمٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الرَّحَّالِ الْحَنَفِيُّ، حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بنُ السَّائِبِ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: «لا يَقِلُّ عَمَلٌ مَعَ تَقْوَىٰ، وَكَيْفَ يَقِلُّ مَا يُتَقَبَّلُ؟!»[1].

وقال في (٨): حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، حَدَّثَنِي عَمَّارُ بْنُ عُثْمَانَ الْحَلَبِيُّ، حَدَّثَنَا سِرَارٌ الْعَنَزِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الْوَاحِدِ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ: «الْإِجَابَةُ مَقْرُونَةٌ بِالْإِخْلَاصِ، لَا فُرْقَةَ بَيْنَهُمَا»[2].

وقال في (١١): حَدَّثَنِي أَبُو مُسْلِمٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا

---

(١) مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ هو البُرجُلاني، صاحب كتاب «الزهد والرقائق»، أكثر عنه ابن أبي الدنيا في مصنَّفاته، قال عنه إبراهيم الحربي: ما علمت إلَّا خيرًا.

وخَلَفُ بْنُ تَمِيمٍ بن أبي عتَّاب، التميمي الدارمي، ترجمه المِزيُّ في «تهذيب الكمال» (٢/ ٣٨٩-الرسالة)، وفيه قال أبو حاتم: ثقةٌ، صالح الحديث.

وأما عَمْرُو بْنُ الرَّحَّالِ، فلم أقفْ عليه.

(٢) عَمَّارُ بْنُ عُثْمَانَ، قال قاسم الدين بن قطلوبغا في «الثقات ممَّن لم يقع في الكتب الستَّة» (٧/ ٢٥٣): «يروي الرقائق، سمع جعفر بن سليمان الضبعي وأهل العراق، روىٰ عنه محمد بن الحسين البرجلاني».

أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ الأعْمَشِ، قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ يَقُولُ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ الْعَمَلَ الْحَسَنَ فِي أَعْيُنِ النَّاسِ، أَوِ الْعَمَلَ لَا يُرِيدُ بِهِ وَجْهَ اللهِ؛ فَيَقَعُ لَهُ الْمَقْتُ وَالْعَيْبُ عِنْدَ النَّاسِ، حَتَّىٰ يَكُونَ عَيْبًا، وَإِنَّهُ لَيَعْمَلُ الْعَمَلَ - أَوِ: الْأَمْرَ - يَكْرَهُهُ النَّاسُ، يُرِيدُ بِهِ وَجْهَ اللهِ؛ فَيَقَعُ لَهُ الْمِقَةُ وَالْحُسْنُ عِنْدَ النَّاسِ»[1].

وقال في (١٣): حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ حَزْمٍ الْقُطَعِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَتَّابٍ؛ قَالَ: رَأَيْتُ عَامِرَ بْنَ عَبْدِ قَيْسٍ فِي النَّوْمِ، فَقُلْتُ: «أَيُّ الْأَعْمَالِ وَجَدْتَ أَفْضَلَ؟ قَالَ: مَا أُرِيدَ بِهِ وَجْهُ اللهِ»[2].

وقال في (١٤): حَدَّثَنَا أحمدُ بْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَرِيرٍ؛

---

(١) عبد الرحمن بن يونس، أبو مسلم مولىٰ أبي جعفر المنصور، كان مستملي سفيان بن عُيينة، من رجال البخاري؛ قال عنه أبو حاتم: صدوق، مات سنة: ٢٢٤، ببغداد.

وأبو أسامة: حمَّاد بن أُسامة، روىٰ له الجماعة، ووثَّقه الإمام أحمد وابن معين، مات سنة: ٢٠١، بالكوفة.

والأعمش: سليمان بن مهران، وقد صرَّح بالتحديث. فالأثر صحيحٌ، وأخرجه أبو نُعيم في الحلية (٤/ ٢٢٩).

(٢) عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ؛ صدوقٌ، وسَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ؛ ثقةٌ صالحٌ، وأما حَزْمٌ الْقُطَعِيُّ؛ فهو ابن أبي حزم، واسمه مهران، ويقال: عبد الله الْقُطَعِيُّ؛ قال الحافظ: صدوق يَهِمُ، وأما عبد المَلِكِ بْنُ عَتَّابٍ؛ فلعلَّه عبد الملك بن خالد بن عتاب بن أسيد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس القرشي الأموي، كان في صحابة عمر بن عبد العزيز؛ كما في مختصر تاريخ دمشق (١٥/ ١٩١).

وعَامِرُ بْنُ عَبْدِ قَيْسٍ من زهَّاد التابعين الثمانية الذين ذكرهم «علقمة بن مرثد» في جزء خاصٍّ، ورواه عنه ابن أبي حاتم.

قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ يَقُولُ: «عِنْدَ تَصْحِيحِ الضَّمَائِرِ تُغْفَرُ الْكَبَائِرُ، وَإِذَا عَزَمَ الْعَبْدُ عَلَىٰ تَرْكِ الْآثَامِ أَتَتْهُ الْفُتُوحُ»[١].

وقال في (١٥): حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْفِلَسْطِينِيُّ، عَنْ مَوْلًىٰ لِابْنِ مُحَيْرِيزٍ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ حَانُوتَ بَزَّازٍ؛ لِيَشْتَرِيَ مِنْهُ مَتَاعًا، فَرَفَعَ فِي السَّوْمِ، وَلَمْ يَعْرِفْهُ؛ فَأَشَرْتُ إِلَيْهِ: أَنَّهُ ابْنُ مُحَيْرِيزٍ؛ فَقَالَ: اخْرُجْ؛ إِنَّمَا نَشْتَرِي بِأَمْوَالِنَا لَا بِأَدْيَانِنَا»[٢].

---

(١) محمد بْن بشير بْن مروان، أَبُو جَعْفَر الكِنْدِيُّ الدَّعَّاءُ: ترجمه الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٥/ ٩٠٩)، وقال: «بغداديٌّ، جائز الحديث».

وذكره الحافظ في «لسان الميزان» (٧/ ١٥)، ونقل عن يحيىٰ بن معين أنه قال: ليس بثقة. **وقال الدارقطني**: ليس بالقوي في حديثه. انتهىٰ.

وكان يقال له: القاصُّ، وأعاده وسمَّىٰ جده عبد الله.

وقال البغوي: كان صدوقًا.

مات سنة ٢٣٦.

كذا أثبته: «محمد بن بشير» كلٌّ من: صاحب موسوعة ابن أبي الدنيا (فاضل بن خلف)، وصاحب طبعة (دار البشائر، تحقيق: إياد خالد الطباع)، وجاء في المكتبة الشاملة: أحمد بن بشير، والصواب محمد بن بشير؛ لأنَّه من مشايخ ابن أبي الدنيا.

(٢) الهيثم بن خارجة: الهيثم بن خارجة الخراساني، أبو أحمد، ويقال: أبو يحيىٰ، المروذيُّ.

قال الحافظ: صدوق. وقال الذهبي: الحافظ، وكان يسمَّىٰ: شعبة الصغير.

ولم أقف علىٰ ترجمة لـ: «عَبْد رَبِّهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْفِلَسْطِينِيِّ».

وقال في (٢٢): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ شَقِيقٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْأَشْعَثِ، عَنْ فُضَيل بْنِ عِيَاضٍ: «﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧]؛ قَالَ: أَخْلَصُهُ وَأَصْوَبُهُ. قَالَ: إِنَّ الْعَمَلَ إِذَا كَانَ خَالِصًا، وَلَمْ يَكُنْ صَوَابًا؛ لَمْ يُقْبَلْ، وَإِذَا كَانَ صَوَابًا، وَلَمْ يَكُنْ خَالِصًا؛ لَمْ يُقْبَلْ، حَتَّىٰ يَكُونَ خَالِصًا صَوَابًا، وَالْخَالِصُ: إِذَا كَانَ لِلَّهِ، وَالصَّوَابُ: إِذَا كَانَ عَلَىٰ السُّنَّةِ»[١].

وقال في (٢٣): حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْقَاسِمُ بْنُ هَاشِمٍ السِّمْسَارُ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ قُتَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ؛ قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: «مَنْ كَانَ ظَاهِرُهُ أَرْجَحَ مِنْ بَاطِنِهِ؛ خَفَّ مِيزَانُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ كَانَ بَاطِنُهُ أَرْجَحَ مِنْ ظَاهِرِهِ؛ ثَقُلَ مِيزَانُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[٢].

---

(١) إبراهيم بن الأشعث، خادم الفضيل بن عياض، قال أبو حاتم الرازي: كنَّا نظن به الخير، فقد جاء بمثل هذا الحديث، وذكر حديثًا ساقطًا.

ومُحَمَّد بْن علي بن شقيق: هو ابْن الْحَسَن بْن شقيق بن دينار، وقيل: ابن مُحَمَّد بن دينار بن شعيب العبدي، مولاهم، أَبُو عَبد اللهِ بن أَبي عَبْد الرَّحْمَنِ المروزي، قدم بغداد، رَوَىٰ عَنه: التِّرْمِذِيُّ، والنَّسَائي، ووثَّقه النسائي، وقال الحاكم أَبُو عبد اللهِ: محدِّث مَرْوٍ، وابن محدِّثها.

(٢) **الحسن بن قتيبة الخزاعي المدائني**: قال الذهبي في «ميزان الاعتدال»: قال ابن عَدِي: أرجو أنه لا بأس به. قلتُ: بل هو هالك. قال الدارقطني في رواية البرقاني: متروك الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف.

وعليه؛ فهذا إسناد ضعيف.

وقال في (٢٦): حَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ بِلَالِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: «لَا تَكُنْ وَلِيًّا لِلَّهِ فِي الْعَلَانِيَةِ، وَعَدُوَّهُ فِي السَّرِيرَةِ»(١).

وقال في (٢٧): حَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ، عَنْ شَيْخٍ مِنْ قُرَيْشٍ؛ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: يَا مَعْشَرَ الْمُسْتَتِرِينَ، اعْلَمُوا أَنَّ عِنْدَ اللهِ مَسْأَلَةً فَاضِحَةً؛ قَالَ تَعَالَىٰ ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [الحجر: ٩٢، ٩٣](٢).

وقال في (٢٨): وَحَدَّثَنِي سُرَيْجٌ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ بِلالَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ: لَا تَكُنْ ذَا وَجْهَيْنِ وَذَا لِسَانَيْنِ؛ تُظْهِرُ لِلنَّاسِ لِيَحْمَدُوكَ، وَقَلْبُكَ فَاجِرٌ»(٣).

وقال في (٢٩): حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الْعِجْلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ الرَّبِيعِ؛ قَالَ: وَعَظَ الْحَسَنُ يَوْمًا فَانْتَحَبَ رَجُلٌ؛ فَقَالَ الْحَسَنُ: «لَيَسْأَلَنَّكَ اللهُ

---

(١) **سريج بن يونس بن إبراهيم البغدادي، أبو الحارث العابد**؛ قال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن حجر: ثقة عابد.

وبلال بن سعد بن تميم الأشعري: قال ابن حجر: ثقة عابد فاضل. وقال الذهبي: ثقة.

والوليد بن مسلم يدلس تدليس التسوية؛ لا سيَّما عن الأوزاعي.

(٢) **بشر بن معاذ العقدي، أبو سهل البصري الضرير**، قال ابن حجر: صدوق. والإسناد ضعيف؛ لأن فيه مبهمًا.

(٣) سبق الكلام علىٰ رجال هذا الإسناد.

يَوْمَ الْقِيَامَةِ: مَا أَرَدْتَ بِهَذَا؟»[١].

وقال في (٣٣): حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ عَاصِمٍ؛ قَالَ: كَانَ أَبُو وَائِلٍ إِذَا خَلَا بَكَىٰ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ إِذَا سَجَدَ: رَبِّ ارْحَمْنِي، رَبِّ اعْفُ عَنِّي، رَبِّ إِنْ تَعْفُ عَنِّي تَعْفُ طَوْلًا مِنْ قِبَلِكَ، وَإِنْ تُعَذِّبْنِي تُعَذِّبْنِي غَيْرَ ظَالِمٍ وَلَا مَسْبُوقٍ. قَالَ: ثُمَّ يَشِيجُ كَأَشَدِّ نَشِيجِ الثَّكْلَىٰ، وَلَوْ جُعِلَتْ لَهُ الدُّنْيَا عَلَىٰ أَنْ يَبْكِيَ وَأَحَدٌ يَرَاهُ؛ لَمْ يَفْعَلْ»[٢].

---

(١) محمد بن عثمان بن كرامة العجلي، أبو جعفر، وقيل: أبو عبد الله الكوفي، ورَّاق عبيد الله بن موسىٰ، سكن بغداد، مات سنة ٢٥٦؛ قال أبو حاتم: صدوق، وقال محمد بن عبد الله بن سليمان وداود بن يحيىٰ: كان صدوقًا.

وأبو أسامة حماد بن أسامة: تقدَّمت ترجمته.

والربيع بن أنس البكري، ويقال: الحنفي البصري، ثم الخراساني؛ قال أبو حاتم: صدوق، وهو أحب إلي في أبي العالية من أبي خلدة.

وعليه؛ فهذا إسناد حسن.

(٢) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَالِحٍ الأزدي العتكي: روىٰ له النسائي، ووثَّقه ابن معين، وقال عنه الحافظ: صدوق يتشيَّع.

أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي المقرئ، قال الحافظ: ثقة عابد، إلَّا أنه كبر فساء حفظه، وكتابه صحيح، وقال أبو حاتم: هو وشريك في الحفظ سواء.

وعاصم: هو ابن أبي النجود، صدوق له أوهام.

و أبو وائل: هو شقيق بن سلمة الأسدي، ثقة من كبار التابعين، من رجال الكتب الستة، وكان من العلماء العاملين. **فهذا إسناد لا بأس به.**

وقال في (٣٤): حَدَّثَنِي عِصْمَةُ بْنُ الْفَضْلِ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْمُغِيرَةِ؛ قَالَ: سمعتُ أبا حازمٍ: «السِّرُّ أَمْلَكُ بِالْعَلَانِيَةِ مِنَ الْعَلانِيَةِ بِالسِّرِّ، وَالْفِعْلُ أَمْلَكُ بِالْقَوْلِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْفِعْلِ»[1].

وقَالَ في (٣٦): حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَىٰ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَىٰ بْنُ حُرَيْثٍ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَاسِعٍ، قَالَ: «لَقَدْ أَدْرَكْتُ رِجَالًا كَانَ الرَّجُلُ يَكُونُ رَأْسُهُ مَعَ رَأْسِ امْرَأَتِهِ عَلَىٰ وِسَادَةٍ وَاحِدَةٍ، قَدْ بُلَّ مَا تَحْتَ خَدِّهِ مِنْ دُمُوعِهِ، لَا تَشْعُرُ بِهِ امْرَأَتُهُ، وَلَقَدْ أَدْرَكْتُ رِجَالًا يَقُومُ أَحَدُهُمْ فِي الصَّفِّ، فَتَسِيلُ دُمُوعُهُ عَلَىٰ خَدِّهِ وَلَا يَشْعُرُ بِهِ الَّذِي إِلَىٰ جَانِبِهِ»[2].

وقَالَ في (٣٧):حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ الْجُشَمِيُّ، حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ؛ قَالَ: «إِنْ كَانَ الرَّجُلُ يَتَعَبَّدُ عِشْرِينَ سَنَةً، وَمَا يَعْلَمُ بِهِ جَارُهُ»[3].

---

(١) **عصمة بن الفضل النميري، أبو الفضل النيسابوري**، أقام ببغداد مدَّة، توفي ٢٥٠ هـ؛ قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ثقة.

ويحيىٰ بن يحيىٰ بن بكر التميمي، أبو زكريا النيسابوري: قال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ما أخرجت خراسان بعد ابن المبارك مثل يحيىٰ بن يحيىٰ. قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: كان ثقةً وزيادة. وأثنىٰ عليه خيرًا، وقال النسائي: ثقة ثَبْت.

وداود بن المغيرة: لم أجد له ترجمة.

(٢) **يُوسُفُ بْنُ عَطِيَّةَ**: هو ابن باب الصفَّار الأنصاري السعدي مولاهم، أبو سهل البصري الجفري؛ قال النسائي: متروك. ووافقه الحافظ، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: مجمع علىٰ ضعفه.

(٣) عبيد الله بن عمر هو ابن ميسرة الجشمي، أخرج له الشيخان؛ قال عنه أبو حاتم: صدوق، وقال =

وقَالَ فِي (٣٨): حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ خِدَاشٍ، حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عبد اللهِ؛ قَالَ: «كَانَ لَا يُعْرَفُ الْبِرُّ فِي عُمَرَ وَلَا ابْنِ عُمَرَ، حَتَّىٰ يَقُولَا أَوْ يَعْمَلَا»[1].

وقَالَ فِي (٣٩): حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ الْجُشَمِيُّ؛ قال: حدَّثنا حمَّادُ بن زيدٍ، حدَّثنا هشامُ، عن الحسَن؛ قال: «إِنْ كَانَ الرَّجُلُ لَيَتَعَبَّدُ عِشْرِينَ سَنَةً مَا يَعْلَمُ بِهِ جَارُهُ».

قَالَ حَمَّادٌ: «وَلَعَلَّ أَحَدكمْ يُصَلِّي لَيْلَةً أَوْ بَعْضَ لَيْلَةٍ؛ فَيُصْبِحُ وَقَدْ طَالَ عَلَىٰ جَارِهِ»[2].

=

عنه يحيىٰ بن معين: ثقة؛ (ت ٢٣٥).

وجعفر: هو جعفر بن سليمان الضبعي، أخرج له أصحاب الكتب الستَّة ما عدا البخاري، قال عنه الذهبي: ثقة، فيه شيء مع كثرة علومه. وقال عنه الحافظ: صدوق زاهد، لكنه يتشيَّع. توفي سنة ١٧٨.

وأبو التياح: يزيد بن حميد الضبعي، أبو التياح البصري (مشهور بكنيته)، من صغار التابعين، ثقة ثبت، أخرج له أصحاب الكتب الستَّة.

وعليه؛ فهذا سند جيِّدٌ.

(١) خالد بن خداش بن عجلان الأزدي المهلبي مولاهم، أبو الهيثم البصري؛ قال أبو حاتم: صدوق، وضعَّفه ابن المديني، وقال الحافظ: صدوق يخطئ.

(٢) عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ الْجُشَمِيُّ: سبقت ترجمته قريبًا.

وهشام هو: ابن حسَّان الأزدي، ثقة، من أثبت الناس في ابن سيرين؛ أخرج له أصحاب الكتب الستَّة، وقال عنه الذهبي في «ميزان الاعتدال» في (٤/ ٢٩٥): ثقة، إمام كبير الشأن.

=

وقَالَ في (٤٠): حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ خِدَاشٍ، وَعُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ؛ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ؛ قَالَ: «إِنْ كَانَ الرَّجُلُ لَيَجْتَمِعُ إِلَيْهِ الْقَوْمُ، أَوْ يَجْتَمِعُونَ يَتَذَاكَرُونَ؛ فَتَجِيءُ الرَّجُلَ عَبْرَتُهُ فَيَرُدُّهَا، ثُمَّ تَجِيءُ فَيَرُدُّهَا، ثُمَّ تَجِيءُ فَيَرُدُّهَا، فَإِذَا خَشِيَ أَنْ يَفْلِتَ قَامَ»(١).

=

إلا أن الناس اختلفوا في روايته عن الحسن بين مثْبت ونافٍ، وجملة القول فيه:

وممن نفىٰ السماع: عباد بن منصور، وجرير بن حازم، وأبو هانئ، وابن علية، وابن المديني؛ وقال ابن المديني في مرويات هشام عن الحسن: عامتها تدور علىٰ حوشب.

وممن أثبت السماع: ابن عيينة علىٰ الأصح -كما قال الذهبي في «السير» في (٦/ ٣٥٧) -، وسعيد بن عامر.

وقد مال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في السير، وفي الميزان إلىٰ القول بسماعه من الحسن، واحتجَّ ببعض رواياته عن الحسن وكتاباته عنه.

وذكره الحافظ ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين، وهذا ميل منه إلىٰ القول بعدم السماع، وأن هشامًا يدلس عن الحسن إذا عنعن عنه.

وعلىٰ كل حال: سواء ثبت سماعه من الحسن مباشرة، أو بواسطة - حوشب -، فإن حوشبًا إما أن يكون ابن عقيل؛ فهو ثقة، أو ابن مسلم؛ فهو صدوق.

وقد تكلَّم شعبة في حفظ هشام، فردَّ عليه الذهبي في الميزان بقوله: «هذا قول مطروح، وليس شعبة بمعصوم من الخطأ في اجتهاده، وهذه زلَّةٌ من عالم».

وعليه فالإسناد صحيح، إن شاء الله تعالىٰ.

(١) يونس بن عبيد؛ هو ابن دينار العَبْديُّ: قال أحمد وابن معين والنَّسائي: ثقة. وقال علي بن المديني: هو أثبت في الحسن من ابن عون. وقال أبو زرعة: هو أحبُّ إليَّ من قتادة في الحسن، ومن هشام بن حسَّان. وقال الحافظ: ثقة ثبت فاضل وَرِعٌ.

=

وقَالَ في (٤١): حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ خِدَاشٍ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ؛ قَالَ: بَكَىٰ أَيُّوبُ مَرَّةً، فَأَخَذْنَا مِنْهُ، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الزَّكْمَةَ رُبَّمَا عَرَضَتْ. وَبَكَىٰ مَرَّةً أُخْرَىٰ فَاسْتَبَنَّا بُكَاهُ؛ فَقَالَ: إِنَّ الشَّيْخَ إِذَا كَبُرَ مَجَّ»[(١)].

وقَالَ في (٤٢): حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ مُوسَىٰ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي رَجُلٌ، عَنْ أَبِي السَّلِيلِ؛ أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ أَوْ يَقْرَأُ، فَيَأْتِيهِ الْبُكَاءُ؛ فَيَصْرِفُهُ إِلَىٰ الضَّحِكِ[(٢)].

وقَالَ في (٤٣): حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ، أَخْبَرَنَا حَبَّانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ، أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ كَهْمَسِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ: أَنَّ رَجُلًا تَنَفَّسَ عِنْدَ عُمَرَ، كَأَنَّهُ يَتَحَازَنُ؛ فَلَكَزَهُ عُمَرُ - أَوْ قَالَ: لَكَمَهُ -[(٣)].

=

وخالد؛ هو ابن خداش: تقدَّم الكلام عليه، وباقي السند رجاله ثقات؛ فهذا إسنادٌ لا بأس به.

(١) إسناده صحيح.

(٢) ويعقوب هو: يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد.

قال عنه أبو حاتم: صدوق

حبان بن موسىٰ السلمي: ثقة، أخرج له البخاري ومسلم

وأبو السليل: ضريب بن نقير، قال عنه الحفظ: ثقة، أخرج له مسلم وأصحاب السنن.

(٣) المعتمر هو: المعتمر بن سليمان، ثقة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

وكهمس بن الحسن التميمي، وقيل: التيمي، أبو الحسن البصريٰ؛ قال عنه الحافظ: ثقة، من صغار التابعين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

وقال في (٤٧): حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمُؤْمِنِ أَبُو عَبْدِ اللهِ، قَالا: «لِحَسَّانَ بْنِ أَبِي سِنَانٍ فِي حَانُوتِهِ سِتْرٌ، فَكَانَ يُخْرِجُ سَلَّةَ الْحِسَابِ، وَيَنْشُرُ حِسَابَهُ، وَيُصْعِدُ غُلَامًا عَلَىٰ الْبَابِ، وَيَقُولُ: إِذَا رَأَيْتَ رَجُلًا قَدْ أَقْبَلَ تَرَىٰ أَنَّهُ يُرِيدُنِي؛ فَأَخْبِرْنِي. ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي، فَإِذَا جَاءَ رَجُلٌ أَخْبَرَهُ الْغُلَامُ؛ فَيَجْلِسُ، كَأَنَّهُ عَلَىٰ الْحِسَابِ»[1].

وفي (٤٨): «كَانَ حَسَّانُ بْنُ أَبِي سِنَانٍ يَحْضُرُ مَسْجِدَ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ، فَإِذَا تَكَلَّمَ مَالِكٌ؛ بَكَىٰ حَسَّانُ حَتَّىٰ يَسِيلَ مَا بَيْنَ يَدَيْهِ، لَا يُسْمَعُ لَهُ صَوْتٌ».

وقَالَ في (٥١): حَدَّثَنِي أَبِي؛ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبَانَ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ خَالِدٍ؛ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ وَاسِعٍ؛ قَالَ: «إِنْ كَانَ الرَّجُلُ لَيَبْكِي عِشْرِينَ سَنَةً، وَمَعَهُ امْرَأَتُهُ مَا تَعْلَمُ بِهِ»[2].

---

(١) أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ كَثِيرٍ؛ **ثقة حافظ، أخرج له مسلم، توفي سنة ٢٤٦.**

عبد المؤمن أبو عبد الله؛ هو ابن عباد العبدي: قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: نا عبد الرحمن قال: وسألت أبي عنه، فقال: ضعيف الحديث.

حسان بن أبي سنان البصري؛ أحد العُبَّاد الورعين، من الذين عاصروا صغار التابعين، أخرج له البخاري تعليقًا، قال عنه الحافظ: صدوق عابد.

(٢) وأبوه هو: محمَّد بن عبيد بن سفيان.

قال عنه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٧٣): **روىٰ عنه ابنه أبو بكر أحاديث مستقيمة.**

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبَانَ: قال عنه الحافظ في التقريب: متروك، وقد كذَّبه ابن معين.

وقَالَ في (٥٣): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ الْمِقْدَامِ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ نُصَيْرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «كَانُوا يَكْرَهُونَ إِذَا اجْتَمَعُوا أَنْ يُظْهِرَ الرَّجُلُ أَحْسَنَ مَا عِنْدَهُ»[١].

وقَالَ في (٥٥): حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِسْمَاعِيل، قَالَ: حَدَّثَنِي جَرِيرٌ، عَنْ لَيْثٍ[٢]، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ؛ قَالَ: اجْتَمَعَ إِلَيَّ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَقَالُوا: «يَا أَبَا الْعَالِيَةِ، لا تَعْمَلْ عَمَلًا تُرِيدُ بِهِ غَيْرَ اللهِ؛ فَتَجْعَلَ اللهَ ثَوَابَكَ عَلَىٰ مَنْ أَرَدْتَ، وَيَا أَبَا الْعَالِيَةَ، لَا تَتَّكِلْ عَلَىٰ غَيْرِ اللهِ؛ فَيَكِلَكَ اللهُ إِلَىٰ مَنْ تَوَكَّلْتَ عَلَيْهِ».

---

(١) محمد بن يزيد الأدمي، أبو جعفر الخراز؛ أخرج له النسائي، ووثقه الحافظ في التقريب، والذهبي مات سنة: ٢٤٥.

مصعب بن المقدام الخثعمي: أخرج له مسلم، وقال عنه الحافظ في التقريب: صدوق له أوهام. وقال الذهبي: قال أبو داود: لا بأس به، وروي عن ابن المديني تضعيفه.

وداود بن نصير الطائي: وثقه ابن حجر والذهبي.

(٢) **إسحاق بن إِسْمَاعِيل الطالقاني**: قال عنه ابن حجر: ثقةٌ، تُكلم في سماعه من جرير وحده، وقال الذهبي: ثقة.

جرير بن عبد الحميد الرازي: أخرج له أصحاب الكتب الستة، وقال عنه ابن حجر: ثقة، صحيح الكتاب؛ قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه.

وليث بْن أَبي سليم: قال عنه الحافظ: صدوق اختلط جدًّا، ولم يتميز حديثه؛ فتُرِك، وقال عنه الذهبي: فيه ضعف يسير من سوء حفظه، بعضهم احتجَّ به.

فهذا إسناد ضعيف.

وقال ابن أبي الدنيا في «الزهد» (١٣٨)، و«ذَمِّ الدنيا» (١٣٣): ثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي النَّضْرِ؛ قَالَ: ثنا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ؛ قَالَ: ثنا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ؛ قَالَ: قَالَ مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ: «اصْطَلَحْنَا عَلَىٰ حُبِّ الدُّنْيَا، فَلَا يَأْمُرُ بَعْضُنَا بَعْضًا، وَلَا يَنْهَىٰ بَعْضُنَا بَعْضًا، وَلَا يَدَعُنَا اللهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَىٰ هَذَا؛ فَلَيْتَ شِعْرِي، أَيُّ عَذَابِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ يَنْزِلُ بِنَا؟»[1].

قلت: ومن نفيس كلام شيخ الإسلام في الإخلاص - كما في «الفتاوىٰ الكبرىٰ» (٦/ ٢٧٩) -: «وَنَظِيرُ هَذَا: مَا يُذْكَرُ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ بَلَغَهُ: أَنَّهُ مَنْ أَخْلَصَ لِلَّهِ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا؛ تَفَجَّرَتْ يَنَابِيعُ الْحِكْمَةِ مِنْ قَلْبِهِ عَلَىٰ لِسَانِهِ. فَأَخْلَصَ فِي ظَنِّهِ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا لِيَنَالَ الْحِكْمَةَ، فَلَمْ يَنَلْهَا، فَشَكَا ذَلِكَ إِلَىٰ بَعْضِ حُكَمَاءِ الدِّينِ؛ فَقَالَ: إِنَّك لَمْ تُخْلِصْ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ، وَإِنَّمَا أَخْلَصْتَ لِلْحِكْمَةِ. يَعْنِي: أَنَّ الْإِخْلَاصَ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إرَادَةُ وَجْهِهِ، فَإِذَا حَصَلَ ذَلِكَ حَصَلَتِ الْحِكْمَةُ تَبَعًا، فَإِذَا كَانَتِ الْحِكْمَةُ هِيَ الْمَقْصُودَ ابْتِدَاءً؛ لَمْ يَقَعِ الْإِخْلَاصُ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ، وَإِنَّمَا وَقَعَ مَا يَظُنُّ أَنَّهُ إخْلَاصٌ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «**مَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللهُ**»، فَلَوْ تَوَاضَعَ لِيَرْفَعَهُ اللهُ سُبْحَانَهُ؛ لَمْ يَكُنْ مُتَوَاضِعًا؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَقْصُودُهُ الرِّفْعَةَ، وَذَلِكَ يُنَافِي التَّوَاضُعَ».

---

(١) وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٢/ ٣٦٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٠/ ٧٤)، وعبد الخالق بن أسد الحنفي في المعجم (١/ ٢٤٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٦/ ٤٢٦).

✍ثانيًا: الصِّدق:

۞ أخرج البخاري (٦٠٩٤)، ومسلم (٢٦٠٧)، من حديث عَبْدِ اللهِ بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَىٰ البِرِّ، وَإِنَّ البِرَّ يَهْدِي إِلَىٰ الجَنَّةِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَصْدُقُ حَتَّىٰ يَكُونَ صِدِّيقًا. وَإِنَّ الكَذِبَ يَهْدِي إِلَىٰ الفُجُورِ، وَإِنَّ الفُجُورَ يَهْدِي إِلَىٰ النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَكْذِبُ حَتَّىٰ يُكْتَبَ عِنْدَ اللهِ كَذَّابًا**».

قال أبو حاتم ابن حبَّان في «روضة العُقلاء» (ص٥١): «إنَّ الله جَلَّ وَعَلَا فضَّل اللسان علىٰ سائر الجوارح، ورفع درجته، وأبان فضيلته؛ بأن أنطقه من بين سائر الجوارح بتوحيده، فلا يجب للعاقل أن يعوِّد آلةً خلقها الله للنطق بتوحيده بالكذب، بل يجب عَلَيْهِ المداومة برعايته بلزوم الصدِّق، وما يعود عَلَيْهِ نفعه في دَارَيْهِ؛ لأنَّ اللسان يقتضي مَا عُوِّدَ؛ إنْ صدقًا فصدقًا، وإنْ كذبًا فكذبًا.

ولقد أحسن الذي يقول:

عوِّد لسانك قَوْلَ الْخير تَحْظَ به ... إنَّ اللسان لما عوَّدْتَ مُعْتَاد

مُوَكَّلٌ بتقاضي مَا سَنَنْتَ له ... فاختر لنفسك وانظر كيف ترتاد».

ثم قال: «لو لم يكن للكَذِبِ مِنَ الشَّيْنِ إلَّا إنزاله صاحبه؛ بحيث إنْ صَدَقَ لم يُصَدَّق؛ لكان الواجب علىٰ الخلق كافَّةً لزوم التثبُّت بالصدق

الدائم، وإنَّ من آفة الكذب أن يكون صاحبه نَسِيًا؛ فإذا كان كذلك كان كالمنادي علىٰ نفسه بالخزي في كل لحْظَة وطَرْفَةٍ».

وقال شيخ الإسلام ابن تيميَّة في «الاستقامة» (١/ ٤٦٧): «فالصدق مِفْتَاح كلِّ خير، كَمَا أن الْكَذِبَ مِفْتَاحُ كلِّ شَرٍّ؛ وَلِهَذَا يَقُولُونَ عَن بعض الْمَشَايِخ: إِنَّه قَالَ لبَعض من اسْتَتَابَهُ مِنْ أَصْحَابِهِ: أَنا لَا أوصيك إِلَّا بِالصِّدقِ. فتأمَّلوا، فوجَدُوا الصِّدْق يَدعُوهُ إِلَىٰ كل خيرٍ؛ وَلِهَذَا فرَّقَ الله سُبْحَانَهُ بَين أهل السَّعَادَة وَأهل الشَّقاوة بذلك؛ فَقَالَ: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ۚ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٣٤﴾ لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [سُورَة الزُّمَر: ٣٢-٣٥]».

وقال شهاب الدِّين أحمد بن عبد الوهاب النويري في كتاب «نهاية الأَرَبِ في فنون الأَدَبِ» (ص٢٣٧، ٢٣٨): «وقال بعض الحكماء: الصدق أزين حِلْية، والمعروف أربح تجارة، والشكر أدوم نعمة. وقال بعضهم: رأيت أرسطاطاليس في المنام، فقلت: أيُّ الكلام أحسن؟ فقال: ما صدق قائله. قلت: ثمَّ ماذا؟ قال: ما استحسنه سامعه. قلت: ثمَّ ماذا؟ قال: كل كلام جاوز هذا؛ فهو ونهيق الحمار بمنزلة.

وقال الأحنف لابنه: يا بُنيَّ، يكفيك من شرف الصدق: أنَّ الصادق يُقبَل قوله في عدوِّه، ومن دناءة الكذب: أنَّ الكاذب لا يُقبل قوله في صديقه ولا عدوِّه، لكلِّ شيء حلية، وحلية المنطق الصدق، يدل علىٰ اعتدال وزن العقل.

قال عامر بن الظّرب العدوانيُّ في وصيَّته: إني وجدت صدق الحديث طرفًا من الغيب؛ فاصدقوا، من لزم الصدق وعوَّده لسانه؛ فلا يكاد يتكلَّم بشيء يظنُّه، إلا جاء علىٰ ظنِّهِ.

وقالوا: ما السيف الصارم في كفِّ الشجاع بأعزَّ مِن الصِّدْق.

وقيل: مرَّ عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعجوز تبيع اللبن، فقال لها: يا عجوز، لا تغشِّي المسلمين، ولا تشوبي لبنك بالماء. قالت: نعم يا أمير المؤمنين. ثم مرَّ بها بعد ذلك؛ فقال: يا عجوز، ألم أعهد إليك أن لا تشوبي لبنك بالماء؟ فقالت: والله ما فعلتُ يا أمير المؤمنين. فتكلَّمت بنتٌ لها من داخل الخباء، فقالت: يا أمَّاه، أغِشًّا وحنثًا جمعت علىٰ نفسك؟! فسمعها عمر فأعجبته، فقال لولده: أيُّكم يتزوَّجها؟ فلعلَّ الله أن يُخرج منها نسمة طيِّبةً. فقال ابنه عاصم: أنا أتزوَّجها يا أمير المؤمنين. فزوَّجها منه، فأولدها أمَّ عاصم، تزوَّجها عبد العزيز بن مروان، فأولدها عمر بن عبد العزيز».

ونقل الحافظ أبو الحسن محمَّد بن الحسين بن إبراهيم الآبُرِي – بتخفيف الرَّاء – السِّجستاني (ت ٣٦٣ هـ) في «مناقب الشافِعِيِّ» (١٩٩)، عن حرملة بن

يحيىٰ؛ قال: سمعت الشافعي يقول: «ما كذبتُ قطُّ، وما حلفت قطُّ بالله صادقًا ولا كاذبًا».

ثالثًا: التواضع:

التواضُع لغةً: مصدر تواضَع؛ أي أظهر الضَّعةَ، وهو مأخوذ من مادة (و ض ع)، التي تدلُّ علىٰ الخَفْضِ. والتوَاضُعُ: التذَلُّلُ.

أدلة التواضع من القرآن:

قال الله تعالىٰ: ﴿وَٱخۡفِضۡ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٢١٥﴾ [الشعراء: ٢١٥].

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًاۖ إِنَّكَ لَن تَخۡرِقَ ٱلۡأَرۡضَ وَلَن تَبۡلُغَ ٱلۡجِبَالَ طُولٗا ٣٧﴾ [الإسراء: ٣٧].

وقال تعالىٰ: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمۡشُونَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ هَوۡنٗا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلۡجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمٗا ٦٣﴾ [الفرقان: ٦٣]. ﴿هَوۡنٗا﴾: المشي بسكينةٍ وتواضعٍ.

وقال تعالىٰ: ﴿تِلۡكَ ٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ نَجۡعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوّٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فَسَادٗاۚ وَٱلۡعَٰقِبَةُ لِلۡمُتَّقِينَ ٨٣﴾ [القصص: ٨٣].

أدلة التواضع من السنة:

أخرج البخاري (٦٥٠١): من حديث عَنْ أَنَسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قَالَ: كَانَتْ

نَاقَةٌ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ تُسَمَّىٰ: العَضْبَاءَ، وَكَانَتْ لَا تُسْبَقُ؛ فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ عَلَىٰ قَعُودٍ لَهُ فَسَبَقَهَا؛ فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَىٰ المُسْلِمِينَ، وَقَالُوا: سُبِقَتِ العَضْبَاءُ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ حَقًّا عَلَىٰ اللهِ أَنْ لا يَرْفَعَ شَيْئًا مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعَهُ**».

۞ **وأخرج مسلم (٢٨٦٥)**: من حديث عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ الْمُجَاشِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**وَإِنَّ اللهَ أَوْحَىٰ إِلَيَّ أَنْ تَوَاضَعُوا، حَتَّىٰ لا يَفْخَرَ أَحَدٌ عَلَىٰ أَحَدٍ، وَلا يَبْغِي أَحَدٌ عَلَىٰ أَحَدٍ**».

۞ **و أخرج مسلم (٢٥٨٨)**: من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ قَالَ: «**مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ، وَمَا زَادَ اللهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا، وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللهُ**».

۞ **والشَّواهِد علىٰ تواضع النبيِّ ﷺ كثيرةٌ، منها**: ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٠٦٩) من حديث هِشَام الدَّسْتُوَائِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ مَشَىٰ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ بِخُبْزِ شَعِيرٍ، وَإِهَالَةٍ سَنِخَةٍ، وَلَقَدْ رَهَنَ النَّبِيُّ ﷺ دِرْعًا لَهُ بِالْمَدِينَةِ عِنْدَ يَهُودِيٍّ، وَأَخَذَ مِنْهُ شَعِيرًا لِأَهْلِهِ».

وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَا أَمْسَىٰ عِنْدَ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ صَاعُ بُرٍّ، وَلا صَاعُ حَبٍّ، وَإِنَّ عِنْدَهُ لَتِسْعَ نِسْوَةٍ».

۞ **وقال ابن القيِّم في «زاد المعاد» (١/ ١٦٤)**: «صَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «**لا آكُلُ مُتَّكِئًا**»، وَقَالَ: «**إِنَّمَا أَجْلِسُ كَمَا يَجْلِسُ الْعَبْدُ، وَآكُلُ كَمَا يَأْكُلُ الْعَبْدُ**»...

وَقَدْ فُسِّرَ الِاتِّكَاءُ بِالتَّرَبُّعِ، وَفُسِّرَ بِالِاتِّكَاءِ عَلَىٰ الشَّيْءِ؛ وَهُوَ الِاعْتِمَادُ عَلَيْهِ، وَفُسِّرَ بِالِاتِّكَاءِ عَلَىٰ الْجَنْبِ. وَالْأَنْوَاعُ الثَّلَاثَةُ مِنَ الِاتِّكَاءِ؛ فَنَوْعٌ مِنْهَا يَضُرُّ بِالْآكِلِ، وَهُوَ الِاتِّكَاءُ عَلَىٰ الْجَنْبِ؛ فَإِنَّهُ يَمْنَعُ مَجْرَىٰ الطَّعَامِ الطَّبِيعِيِّ عَنْ هَيْئَتِهِ، وَيَعُوقُهُ عَنْ سُرْعَةِ نُفُوذِهِ إِلَىٰ الْمَعِدَةِ، وَيَضْغَطُ الْمَعِدَةَ؛ فَلَا يُسْتَحْكَمُ فَتْحُهَا لِلْغِذَاءِ، وَأَيْضًا فَإِنَّهَا تَمِيلُ وَلَا تَبْقَىٰ مُنْتَصِبَةً، فَلَا يَصِلُ الْغِذَاءُ إِلَيْهَا بِسُهُولَةٍ.

وَأَمَّا النَّوْعَانِ الْآخَرَانِ: فَمِنْ جُلُوسِ الْجَبَابِرَةِ الْمُنَافِي لِلْعُبُودِيَّةِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «**آكُلُ كَمَا يَأْكُلُ الْعَبْدُ**»، وَكَانَ يَأْكُلُ وَهُوَ مُقْعٍ، وَيُذْكَرُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَجْلِسُ لِلْأَكْلِ مُتَوَرِّكًا عَلَىٰ رُكْبَتَيْهِ، وَيَضَعُ بَطْنَ قَدَمِهِ الْيُسْرَىٰ عَلَىٰ ظَهْرِ قَدَمِهِ الْيُمْنَىٰ؛ تَوَاضُعًا لِرَبِّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَأَدَبًا بَيْنَ يَدَيْهِ، وَاحْتِرَامًا لِلطَّعَامِ وَلِلْمُؤَاكِلِ، فَهَذِهِ الْهَيْئَةُ أَنْفَعُ هَيْئَاتِ الْأَكْلِ وَأَفْضَلُهَا؛ لِأَنَّ الْأَعْضَاءَ كُلَّهَا تَكُونُ عَلَىٰ وَضْعِهَا الطَّبِيعِيِّ الَّذِي خَلَقَهَا اللهُ سُبْحَانَهُ عَلَيْهِ، مَعَ مَا فِيهَا مِنَ الْهَيْئَةِ الْأَدَبِيَّةِ، وَأَجْوَدُ مَا اغْتَذَىٰ الْإِنْسَانُ إِذَا كَانَتْ أَعْضَاؤُهُ عَلَىٰ وَضْعِهَا الطَّبِيعِيِّ، وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا إذا كان الإنسان منتَصِبًا».

۞ **قلتُ**: ومن تواضعه ﷺ: أنَّ الأعرابي كان يَجْبِذُ ثوبه، فلا يتجبَّر عليه تَجَبُّر الملوك، كما قال أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «كُنْتُ أَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَعَلَيْهِ رِدَاءٌ نَجْرَانِيٌّ غَلِيظُ الْحَاشِيَةِ، فَأَدْرَكَهُ أَعْرَابِيٌّ، فَجَبَذَهُ بِرِدَائِهِ جَبْذَةً شَدِيدَةً، نَظَرْتُ إِلَىٰ صَفْحَةِ عُنُقِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَقَدْ أَثَّرَتْ بِهَا حَاشِيَةُ الرِّدَاءِ،

مِنْ شِدَّةِ جَبْذَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، مُرْ لِي مِنْ مَالِ اللهِ الَّذِي عِنْدَكَ. فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَضَحِكَ، ثُمَّ أَمَرَ لَهُ بِعَطَاءٍ»، أخرجه مسلم (١٠٥٧).

۞ وربَّىٰ ﷺ أصحابه - رضوان الله عليهم - علىٰ التَّواضع نفسِهِ؛ فتأمَّلْ ما أخرجه البخاري أيضًا (٤١٠٠) من حديث عبد العَزِيزِ بن صُهَيْب، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَعَلَ المُهَاجِرُونَ وَالأَنْصَارُ يَحْفِرُونَ الخَنْدَقَ حَوْلَ المَدِينَةِ، وَيَنْقُلُونَ التُّرَابَ عَلَىٰ مُتُونِهِمْ، وَهُمْ يَقُولُونَ:

نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدَا ... عَلَىٰ الإِسْلَامِ مَا بَقِينَا أَبَدَا

قَالَ: يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ، وَهُوَ يُجِيبُهُمْ:

«**اللَّهُمَّ إِنَّهُ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الآخِرَهْ، فَبَارِكْ فِي الأَنْصَارِ وَالمُهَاجِرَهْ**».

قَالَ: ويُؤْتَوْنَ بِمِلْءِ كَفِّي مِنَ الشَّعِيرِ، فَيُصْنَعُ لَهُمْ بِإِهَالَةٍ سَنِخَةٍ، تُوضَعُ بَيْنَ يَدَيِ القَوْمِ، وَالقَوْمُ جِيَاعٌ، وَهِيَ بَشِعَةٌ فِي الحَلْقِ، وَلَهَا رِيحٌ مُنْتِنٌ.

۞ **وبوَّب البخاري في «صحيحه»**: (بَابُ مَنِ اسْتَعَانَ بِالضُّعَفَاءِ وَالصَّالِحِينَ فِي الحَرْبِ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو سُفْيَانَ: «قَالَ لِي قَيْصَرُ: سَأَلْتُكَ: أَشْرَافُ النَّاسِ اتَّبَعُوهُ أَمْ ضُعَفَاؤُهُمْ؛ فَزَعَمْتَ ضُعَفَاءَهُمْ، وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ»).

۞ **وقال البخاري (٢٨٩٦)**: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: رَأَىٰ سَعْدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ لَهُ

فَضْلًا عَلَىٰ مَنْ دُونَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**هَلْ تُنْصَرُونَ وَتُرْزَقُونَ إِلَّا بِضُعَفَائِكُمْ؟!**».

قلت: هكذا أرشد سعدًا إلىٰ التواضع لمن دونه، وبيَّنَ فضلَ الضعفاء الذين لا جاه لهم ولا مال، ولا يَؤْون إلىٰ عشيرة.

۞ **وقال أبو داود في «الزُّهد»** (٧٠): نا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ بْنُ شَبْوَا، وَعِيسَىٰ بْنُ يُونُسَ الرَّمْلِيُّ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - الْمَعْنَىٰ وَاحِدٌ -؛ قَالُوا: نا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عبد اللهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ أَبِي حُيَيَّةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ عَلَىٰ الْمِنْبَرِ يَقُولُ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا تَوَاضَعَ لِلَّهِ رَفَعَ اللهُ حِكْمَتَهُ. وَقَالَ: انْتَعِشْ نَعَشَكَ اللهُ. فَهُوَ فِي نَفْسِهِ صَغِيرٌ أَوْ فَقِيرٌ، وَفِي أَنْفُسِ النَّاسِ كَبِيرٌ، وَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا تَكَبَّرَ وعَدَا طَوْرَهُ؛ وَضَعَهُ اللهُ عَلَىٰ الْأَرْضِ، وَقَالَ: اخْسَأْ خَسَأَكَ اللهُ. فَهُوَ فِي نَفْسِهِ كَبِيرٌ، وَفِي أَعْيُنِ النَّاسِ صَغِيرٌ، حَتَّىٰ أَنَّهُ أَحْقَرُ وَأَصْغَرُ فِي أَعْيُنِ النَّاسِ مِنَ الْخِنْزِيرِ»[1].

---

(١) **قَالَ أَبُو دَاوُدَ**: وَلَمْ يَذكُرْ أَبُو بَكْرٍ أَمْرَ التَّوَاضُعِ.

قلت: بل هو في مصنف أبي بكر بن أبي شيبة (٧/ ٩٦) من طريق أَبي خَالِدٍ الْأَحْمَرِ، وَابْنِ إِدْرِيسَ، وَابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ؛ به، ومذكور فيه التَّواضع.

وفي رواية: «وَإِذَا تَكَبَّرَ وَعَدَا طَوْرَهُ؛ وَهَصَهُ اللهُ إِلَىٰ الْأَرْضِ».

وأخرجه أيضًا: أبو عبيد القاسم بن سلَّام في «غريب الحديث» (٤/ ٢٥٢، ٢٥٣)، وابن أبي الدنيا في «الخمول والتواضع» (٨٣) (٢/ ٣٧١/ موسوعة ابن أبي الدنيا)، والبيهقي في المدخل (١/ ٣٥٠)، =

=

وفي الآداب (٢٢)، وسفيان بن عيينة في حديثه (برواية: أبي يحيىٰ زكريا بن يحيىٰ بن أسد المروزي) (٢٤)، من طريق ابن عجلان؛ به. وهذا إسناد قوي.

وقال الحافظ ابن حجر في «الأمالي المطلقة» (ص٨٧): «هَذَا مَوْقُوفٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَقَدْ يُقَالُ: لا مَجَالَ لِلرَّأْيِ فِيهِ؛ فَيَكُونُ لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ».

وأخرجه الخرائطي في مساوئ الأخلاق (٥٧٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٠/ ٤٥٤)، وابن حبان في «روضة العقلاء» (١٥٥) بإسقاط معمر بن أبي حُيَيَّة.

قال الحافظ في «الأمالي المطلقة»: «وَقد أخرجه أَبُو عُبَيْدٍ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْخَرَائِطِيُّ فِي مَكَارِمِ الْأَخْلَاق، من رِوَايَة بكر بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ عُمَرَ مَوْقُوفًا، وَلَمْ يَسْمَعْهُ بُكَيْرٌ مِنْ عُبَيْدِ اللهِ» اهـ.

قلتُ: فالصواب بإثبات معمر بن أبي حُيَيّة، ولعل إسقاطه من أوهام ابن عجلان.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٨/ ١٧٢)، وأبو محمَّد الحسن بن علي بن محمد الجوهري في أماليه «مجلس في التواضع» «لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام (١٠٦)»، وأبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر في جزء في «مدح التواضع وذمّ الكبر» (٨)، والخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ١١٠)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/ ٣٢٦)، وابن حجر في الأمالي المطلقة (ص٨٧)؛ من طريق سعيد بن سَلَّامٍ الْعَطَّار؛ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ – هُوَ النَّخَعِيُّ –، عَنْ عَابِسِ بْنِ رَبِيعَةَ: أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال وهو علىٰ المنبر: يا أيها الناس، تواضعوا؛ فإنِّي سمعت رسول الله ﷺ يقول ... وذكره بنحوه مرفوعًا.

قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِ إِلَّا الثَّوْرِيُّ، تَفَرَّدَ بِهِ: سَعِيدُ بْنُ سَلَام».

قال الخطيب: «غريب من حديث الثوري، تفرَّد به سَعِيد بْن سلام عَنْهُ».

ونقل ابن الجوزي عن أَحْمَد، قال: «سَعِيد بْن سلام كذَّاب، وقال الْبُخَارِيُّ: يُذكر بوضع الحديث، وقال الدارقطني: متروك». =

قلت: وعليه كان المتعصِّب من أحقر النَّاس عنْد أهل الإيمان الصحيح، وصَدَقَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قوله ووصفه.

۞ وروىٰ ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٧/ ١٢٠) عن أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنْ جَرِيرٍ؛ قَالَ: نَزَلْنَا الصِّفَاحَ، فَإِذَا نَحْنُ بِرَجُلٍ نَائِمٍ فِي ظِلِّ شَجَرَةٍ قَدْ كَادَتِ الشَّمْسُ تَبْلُغُهُ، قَالَ: فَقُلْتُ لِلْغُلَامِ: انْطَلِقْ بِهَذَا النِّطْعِ؛ فَأَظِلَّهُ. فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ إِذَا هُوَ سَلْمَانُ، قَالَ: فَأَتَيْتُهُ أُسَلِّمُ عَلَيْهِ؛ قَالَ: فَقَالَ: «يَا جَرِيرُ، تَوَاضَعْ لِلَّهِ؛ فَإِنَّ مَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ رَفَعَهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يَا جَرِيرُ، هَلْ تَدْرِي مَا الظُّلُمَاتُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟»؛ قَالَ: قُلْتُ: لَا أَدْرِي. قَالَ: «ظُلْمُ النَّاسِ بَيْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا»، ثُمَّ أَخَذَ عُودًا لَا أَكَادُ أَرَاهُ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ، فَقَالَ: «يَا جَرِيرُ، لَوْ طَلَبْتَ فِي الْجَنَّةِ مِثْلَ هَذَا الْعُودِ؛ لَمْ تَجِدْهُ»، قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا

=

وقال الحافظ: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَرَفْعُهُ مُنكر».

وقال الألباني في الضعيفة (١٢٩٥): «موضوع».

قال أبو عبيد: «قوله: «وَهَصَه اللهُ»، يعني: كَسَرَه، ودَقه؛ فهو يَهِصُهُ وَهْصًا، وكذَلِك الوَقْصُ، وهو من الكَسْر أيضًا .

يقال: وَهَصْتُ، ووَقَصْتُ، ووَطَسْتُ؛ أهِصُ، وأقِصُ، وأطِسُ؛ وَهْصًا، ووَقْصًا، ووَطْسًا.

أما قَوْله: «عدَا طَورَهُ»؛ يَعْنِي: قَدْرَه، وكل شَيْء سَاوَىٰ شَيْئًا فِي طُوله؛ فَهُوَ طَورُه وطَوَاره، يُقَال: هَذَا طَوار هَذَا الْحَائِط؛ أَي: علىٰ امتداده وَقَدْره.

وقال ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١/ ٥٦٢): «وَرُوِّينَا مِنْ وُجُوهٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

عَبْدِ اللهِ، أَيْنَ النَّخْلُ وَالشَّجَرُ؟ فَقَالَ: «أُصُولُهُ اللُّؤْلُؤُ وَالذَّهَبُ، وَأَعْلَاهُ الثَّمَرُ»(١).

۞ **وقال ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (٣/ ٢٦٦ - ط: دار الكتب المصرية):** «قال عروة بن الزبير: التواضع أحد مصايد الشرف. كان يقال: اسمان متضادَّان بمعنًىٰ واحد: التواضع والشرف.

وقال بزرجمهر: ثمرة القناعة الراحة، وثمرة التواضع المحبَّة. وقال الوليد: خدمة الرجل أخاه شرفٌ...

ويقالُ: كلُّ نعمةٍ محسود عليها، إلَّا التواضع.

قال المسِيحُ عَلَيْهِ السَّلَامُ **لأصحابه**: إذا اتَّخذكم الناس رؤوسًا؛ فكونوا أذنابًا...

قال يوسف بن أسباط: يجزي قليل الورع من كثير العلم، ويجزي قليل التَّواضُعِ من كثير الاجتهاد.

وقال بكر بن عبد الله: إذا رأيتَ أكبر منك؛ فقل: سبقني بالإسلام والعمل الصالح؛ فهو خير مِنِّي. وإذا رأيت أصغر منك؛ فقل: سبقته بالذنوب والمعاصي؛ فهو خير مِنِّي. وإذا رأيت إخوانك يكرمونك؛ فقل: نعمة أحدثوها. وإذا رأيت منهم تقصيرًا؛ فقل: بذنب أحدثْتُه.

قال عبد الملك بن مروان: أفضل الرجال من تواضع عن رفعة، وزهد

(١) إسناده صحيح.

عن قدرة، وأنصف عن قوَّة.

قال ابن السَّمَّاك لعيسىٰ بن موسىٰ: تواضعك في شرفك خيرٌ لك من شرفك.

وقال عبد الملك بن مروان: ثلاثة من أحسن شيءٍ: جود لغير ثواب، ونَصَبٌ لغير دنيا، وتواضع لغير ذلٍّ...

قال أوس بن الحدثان: رأيت أبا هريرة وهو أمير المدينة راكبًا علىٰ حمار عري، يقول: الطريق الطريق، قد جاء الأمير.

قال حفص بن غياث: رأيت الأعمش خارجًا إلىٰ العيد علىٰ حمار مقطوع الذنب، قد سَدَلَ رجليه من جانب».

۞ وقال شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري في كتاب «نهاية الأرب في فنون الأدب» (١/ ٢٤٤، ٢٤٥): «وقال عروة ابن الزبير: التواضع أحد مصايد الشرف. وفي لفظ: «سلَّم الشرف». وقال جعفر بن محمد: رأس الخير التواضع. فقيل له: وما التواضع؟ فقال: أن ترضىٰ من المجلس بدون شرفك، وأن تسلِّم علىٰ من لقيت، وأن تترك المِرَاءَ وإن كنت محقًّا.

وعن علي - رضي الله تعالىٰ عنه -، ولم يذكر المراء فيه، وزاد فيه: وتكره الرياء والسُّمْعَة. وقيل: ثمرة القناعة الراحة، وثمرة التواضع المحبة. وقيل: التواضع نعمة لا يفطن لها الحاسد. وقيل: التواضع كالوَهْدَةِ يجتمع

فيها قَطْرُها وقَطْرُ غيرها.

وقال عبد الله بن المعتز: متواضع العلماء أكثرهم علمًا، كما أنَّ المكان المنخفض أكثر الأماكن ماءً.

وكان يحيىٰ بن خالد يقول: لست أرىٰ أحدًا تواضع في إمارة، إلَّا وهو في نفسه أكبر ممَّا نال من سلطانه» اهـ.

۞ **وقال أبو بكر مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْآجُرِّيُّ في «أخلاق العلماء» (ص٩٥):** أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ يَزِيدَ؛ قَالَ: سَمِعْتُ الْفُضَيْلَ بْنَ عِيَاضٍ يَقُولُ: «إِنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يُحِبُّ الْعَالِمَ الْمُتَوَاضِعَ، وَيُبْغِضُ الْجَبَّارَ، وَمَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ وَرَّثَهُ اللهُ الْحِكْمَةَ».

۞ **وسئل الفضيل بن عياض عن التواضع، فقال:** أن تخضع للحق وتنقاد له، وتقبله ممَّن قاله.

✐ومن العلماء الذين ضُرِب به المثال في التَّواضع: محمَّد بن إدريس الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي ومناقبه» (ص٦٧، ٦٨): ««بَابُ مَا ذُكِرَ مِنَ تَواضُعِ الشَّافِعِيِّ، وخُضُوعِهِ لِلْحَقِّ، وبَذْلِهِ النُّصْحَ لِلْعَالَمِ»:

قَالَ الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْجَرَوِيُّ الْمِصْرِيُّ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: «مَا نَاظَرْتُ

أَحَدًا فَأَحْبَبْتُ أَنْ يُخْطِئَ، وَمَا فِي قَلْبِي مِنْ عِلْمٍ إِلَّا وَدِدْتُ أَنَّهُ عِنْدَ كُلِّ أَحَدٍ، وَلا يُنْسَبُ إِلَيَّ».

ثم قال: أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ، وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَذَكَرَ مَا وَضَعَ مِنْ كُتُبِهِ، فَقَالَ: «لَوَدِدْتُ أَنَّ الْخَلْقَ تَعَلَّمَهُ، وَلَمْ يُنْسَبْ إِلَيَّ مِنْهُ شَيْءٌ أَبَدًا».

وقَالَ: حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَىٰ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: «وَدِدْتُ أَنَّ كُلَّ عِلْمٍ أَعْلَمُهُ تَعَلَّمَهُ النَّاسُ؛ أُوجَرُ عَلَيْهِ، وَلا يَحْمَدُونَنِي».

ثم قال: حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: «كُلُّ مَا قُلْتُ لَكُمْ، فَلَمْ تَشْهَدْ عَلَيْهِ عُقُولُكُمْ، وَتَقْبَلْهُ، وَتَرَهُ حَقًّا؛ فَلا تَقْبَلُوهُ؛ فَإِنَّ الْعَقْلَ مُضْطَرٌّ إِلَىٰ قَبُولِ الْحَقِّ».

وقال: أَخْبَرَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ، قَرِيبُ الشَّافِعِيِّ، فِيمَا كَتَبَ إِلَيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ الزَّعْفَرَانِيَّ - يَعْنِي: الْحَسَنَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّبَّاحِ -، وَأَبَا الْوَلِيدِ بْنَ أَبِي الْجَارُودِ؛ قَالَ أَحَدُهُمَا: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيَّ، وَهُوَ يَحْلِفُ وَيَقُولُ: «مَا نَاظَرْتُ أَحَدًا إِلَّا عَلَىٰ النَّصِيحَةِ».

وَقَالَ الآخَرُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيَّ، قَالَ: «وَاللهِ، مَا نَاظَرْتُ أَحَدًا، فَأَحْبَبْتُ أَنْ يُخْطِئَ»[(١)].

---

(١) **وفي رواية**: «ما ناظرت قطُّ أحدًا علىٰ الغلبة»، ذكرها الحافظ أبو الحسن محمد بن الحسين بن =

قلت: وهذه كلها أسانيد صحيحة إلىٰ الشافعي.

ومِمَّا ينافي التواضعَ: الكِبْرُ والعُجْبُ:

بوَّب ابن حبان في «روضة العقلاء ونزهة الفضلاء» بابًا بعنوان: «ذكر الحث علىٰ لُزُوم التَّواضع، ومجانَبَةِ الكِبْر»، وقال: «الواجب علىٰ العاقل لزوم التواضع ومجانبة التكبُّر، ولو لم يكن في التواضع خصلة تحمله إلا أن المرء كلما كثُر تواضعه ازداد بذلك رفعةً؛ لما كان الواجب عليه أن لا يتزيا بغيره.

والتواضع تواضعان: أحدهما محمود، والآخر مذموم.

والتواضع المحمود: ترك التطاول علىٰ عباد الله والإزراء بهم.

والتواضع المذموم: هو تواضع المرء لذي الدنيا؛ رغبةً في دنياه.

فالعاقل يلزم مفارقة التواضع المذموم علىٰ الأحوال كلِّها، ولا يفارق التواضعَ المحمود علىٰ الجهات كلِّها...».

ثمَّ قال: «التواضع يرفع المرء قدرًا، ويعظم له خطرًا، ويزيده نُبْلًا، والتواضع لله – جَلَّ وَعَزَّ – علىٰ ضربين؛ أحدهما: تواضع العبد لربِّه عندما يأتي من الطاعات، غير معجب بفعله، ولا راءٍ له عنده حالة يوجب بها أسباب الولاية، إلَّا أن يكون المولىٰ – جَلَّ وَعَزَّ – هو الذي يتفضَّل عَلَيْهِ

=

إبراهيم الآبُرِي – بتخفيف الراء – (ت ٣٦٣ هـ)، في «مناقب الشافعي» (١٩٨).

بذلك، وهذا التواضع هو السبب الدافع لنفس العُجب عَن الطاعات. والتواضع الآخر: هو ازدراء المرء نفسه، واستحقاره إيَّاها عند ذكره مَا قارف من المآثم؛ حتىٰ لا يرىٰ أحدًا من العالَمِ إلَّا ويرىٰ نفسه دونه في الطاعات، وفوقه في الجنايات...».

إلىٰ أن قال: «العاقل يلزم مجانبة التكبُّرِ؛ لِمَا فيه من الخصال المذمومة:

إحداها: أنه لا يتكبر علىٰ أحد حتىٰ يعجب بنفسه، ويرىٰ لها علىٰ غيرها الفضل.

والثانية: ازدراؤه بالعالم؛ لأنَّ من لم يستحقر الناس لم يتكبَّرْ عليهم، وكفىٰ بالمستحقر لمن أكرمه الله بالإيمان طُغيانًا.

والثالثة: منازعة الله جَلَّوَعَلَا في صفاته؛ إذِ الكبرياء والعظمة من صفات الله جَلَّوَعَلَا؛ فمن نازعه إحداهما ألقاه في النار، إلا أن يتفضَّل عَلَيْهِ بعفوه، ولقد أحسن الذي يقول:

التِّيْـهُ مفسدةٌ للدين منقصةٌ ... للعقل مهتكةٌ للعرض فانتبهِ

لا تَشْرَهَنَّ فإن الذل في الشَّرَهِ ... والعز في الحلم لا في البطش

أنشدنا أَبُو عروبة - أو ابن قتيبة -، أنشدنا المسيب بْن واضح، عَن يُوسُف بْن أسباط:

وكفىٰ بملتمس التواضع رفعة ... وكفىٰ بملتمس العلو سفالًا».

ثم قال: «أفضل الناس من تواضع عَن رفعةٍ، وزهد عَن قدرةٍ، وأنصف عَن قوَّةٍ، ولا يترك المرء التواضع إلَّا عند استحكام التكبُّر، فلا يتكبر علىٰ الناس أحد إلا بإعجابه بنفسه، وعجب المرء بنفسه أحد حساد عقله، وما رأيت أحد تكبَّر علىٰ من دونه إلا ابتلاه الله بالذِّلَّةِ لمن فوقه، وأنشدني مُحَمَّد بْن أَبِي علي الخلادي:

ودع التَّيْهَ والعُبُوس علىٰ الناس ... فـإنَّ العبـوس رأس الحماقـة

كلمـا شـئت أن تعـادي عاديـت ... صـديقًا وقـد تَعِـزُّ الـصداقة

مَا استُجْلِبت الْبُغْضَةُ بمثل التكبُّر، ولا اكتُسِبت المحبَّة بمثل التواضع، ومن استطال علىٰ الإخوان؛ فلا يَثِقَنَّ منهم بالصفاء، ولا يجب لصاحب الكبر أن يطمع في حسن الثناء، ولا تكاد ترىٰ تائهًا إلا وضيعًا، فالعاقل إذا رأىٰ من هو أكبر سنًّا منه؛ تواضع له، وقال: سبقني إلىٰ الإسلام. وإذا رأىٰ من هو أصغر سنًّا؛ تواضع له، وقال: سبقته بالذنوب. وإذا رأىٰ من هو مثله عَدَّه أخًا؛ فكيف يحسُن تكبُّر المرء علىٰ أخيه؟! ولا يجب استحقار أحد؛ لأن العُودَ المَنْبُوذَ ربَّما انتفع به؛ فَحَكَّ الرجل به أذنه» اهـ.

قلت: وبوَّب البخاري في كتاب الأدب: «باب الكبر».

وقال: «وَقَالَ مُجَاهِدٌ: «﴿ثَانِيَ عِطْفِهِۦ﴾ [الحج: ٩]: مُسْتَكْبِرٌ فِي نَفْسِهِ، وعِطْفُهُ: رَقَبَتُهُ»».

ثم قال (٦٠٧١): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخبَرَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا مَعْبَدُ بْنُ خَالِدٍ القَيْسِيُّ، عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهْبٍ الخُزَاعِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**أَلا أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ الجَنَّةِ؟ كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَاعِفٍ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَىٰ اللهِ لَأَبَرَّهُ. أَلا أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ النَّارِ؟ كُلُّ عُتُلٍّ جَوَّاظٍ مُسْتَكْبِرٍ**».

وأخرجه مسلم (٢٨٥٣)، وفي رواية له: «**كُلُّ جَوَّاظٍ زَنِيمٍ مُتَكَبِّرٍ**».

قلت: الزَّنِيم: هو الدَّعِيُّ في النسب، المُلْصَق بالقوم وليس منهم؛ شُبِّهَ بِزَنَمَةِ الشَّاة.

ثم قال (٦٠٧٢): وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَىٰ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ الطَّوِيلُ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: «إِنْ كَانَتِ الأَمَةُ مِنْ إِمَاءِ أَهْلِ المَدِينَةِ لَتَأْخُذُ بِيَدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَتَنْطَلِقُ بِهِ حَيْثُ شَاءَتْ».

قلت: وهذا من عظيم تواضعه ورأفته ﷺ، والتعامل بهذه الروح يكاد أن ينعدم عند المتعصِّبين الجُفاة.

وقال الإمام مسلم في «صحيحه» (٩١): وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ؛ جَمِيعًا عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ حَمَّادٍ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّىٰ: حَدَّثَنِي يَحْيَىٰ بْنُ حَمَّادٍ -، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ، عَنْ فُضَيْلٍ الْفُقَيْمِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ**»، قَالَ

رَجُلٌ: إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا، وَنَعْلُهُ حَسَنَةً. قَالَ: «**إِنَّ اللهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ، الْكِبْرُ بَطَرُ الْحَقِّ، وَغَمْطُ النَّاسِ**».

وقد ذكر **أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت ٦٨٤هـ)**، في كتابه «**أنوار البُرُوق في أنواء الفُرُوق**» (٤/ ٣٣٣-٣٣٥/ ط: الرسالة)، في: **الْفَرْق التَّاسِع وَالْخَمْسينَ وَالْمِائَتَينِ: (الفرق بَيْنَ قَاعِدَةِ الْكِبْرِ وَقَاعِدَةِ التَّجَمُّلِ بِالْمَلَابِسِ وَالْمَرَاكِبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ)**، فقال:

«اعْلَمْ أَنَّ الْكِبْرَ لِلَّهِ تَعَالَىٰ عَلَىٰ أَعْدَائِهِ حَسَنٌ، وَعَلَىٰ عِبَادِهِ وَشَرَائِعِهِ حَرَامٌ وَكَبِيرَةٌ، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنَ الْكِبْرِ**»، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَحَدَنَا يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا، وَنَعْلُهُ حَسَنَةً. فَقَالَ: «**إِنَّ اللهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ، وَلَكِنَّ الْكِبْرَ بَطَرُ الْحَقِّ، وَغَمْصُ النَّاسِ**»، خَرَّجَهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ. قَالَ الْعُلَمَاءُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: «**بَطَرُ الْحَقِّ**»: رَدُّهُ عَلَىٰ قَائِلِهِ، وَ«**غَمْصُ النَّاسِ**»: احْتِقَارُهُمْ. وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ**»؛ وَعِيدٌ عَظِيمٌ يَقْتَضِي أَنَّ الْكِبْرَ مِنَ الْكَبَائِرِ، وَعَدَمَ دُخُولِهِ الْجَنَّةَ مُطْلَقًا عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الْكَبِيرَةِ عِنْدَهُمْ يُخَلَّدُ فِي النَّارِ كَالْكَافِرِ، وَعِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ مَعْنَاهُ: لَا يَدْخُلُ فِي وَقْتٍ يَدْخُلُهَا غَيْرُ الْمُتَكَبِّرِينَ؛ أَيْ: فِي الْمَبْدَأِ، وَالنَّفْيُ الْعَامُّ قَدْ يُرَادُ بِهِ الْخَاصُّ إِذَا اقْتَضَتْهُ النُّصُوصُ أَوِ الْقَوَاعِدُ.

وَالْكِبْرُ مِنْ أَعْظَمِ ذُنُوبِ الْقَلْبِ - نَسْأَلُ اللهَ تَعَالَىٰ الْعَافِيَةَ -، حَتَّىٰ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: كُلُّ ذُنُوبِ الْقَلْبِ يَكُونُ مَعَهُ الْفَتْحُ، إِلَّا الْكِبْرَ. وَأَمَّا التَّجَمُّلُ فَقَدْ يَكُونُ وَاجِبًا فِي وُلَاةِ الْأُمُورِ وَغَيْرِهِمْ؛ إِذَا تَوَقَّفَ عَلَيْهِ تَنْفِيذُ الْوَاجِبِ؛ فَإِنَّ الْهَيْئَاتِ الرَّثَّةَ لَا تَحْصُلُ مَعَهَا مَصَالِحُ الْعَامَّةِ مِنْ وُلَاةِ الْأُمُورِ، وَقَدْ يَكُونُ مَنْدُوبًا إِلَيْهَا فِي الصَّلَوَاتِ وَالْجَمَاعَاتِ، وَفِي الْحُرُوبِ؛ لِرَهْبَةِ الْعَدُوِّ، وَالْمَرْأَةِ لِزَوْجِهَا، وَفِي الْعُلَمَاءِ لِتَعْظِيمِ الْعِلْمِ فِي نُفُوسِ النَّاسِ، وَقَدْ قَالَ عُمَرُ: «أُحِبُّ أَنْ أَنْظُرَ إِلَىٰ قَارِئِ الْقُرْآنِ أَبْيَضَ الثِّيَابِ». وَقَدْ يَكُونُ حَرَامًا إِذَا كَانَ وَسِيلَةً لِمُحَرَّمٍ؛ كَمَنْ يَتَزَيَّنُ لِلنِّسَاءِ الْأَجْنَبِيَّاتِ لِيَزْنِيَ بِهِنَّ، وَقَدْ يَكُونُ مُبَاحًا إِذَا عَرِيَ عَنْ هَذِهِ الْأَسْبَابِ، وَانْقَسَمَ التَّجَمُّلُ إِلَىٰ هَذِهِ الْأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ، وَكَذَلِكَ الْكِبْرُ أَيْضًا قَدْ يَجِبُ عَلَىٰ الْكُفَّارِ فِي الْحُرُوبِ وَغَيْرِهَا، وَقَدْ يُنْدَبُ عَلَىٰ أَهْلِ الْبِدَعِ؛ تَقْلِيلًا لِلْبِدْعَةِ، وَقَدْ يَحْرُمُ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ، وَالْإِبَاحَةُ فِيهِ بَعِيدَةٌ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّجَمُّلِ فِي تَصَوُّرِ الْإِبَاحَةِ فِيهِ: أَنَّ أَصْلَ التَّجَمُّلِ الْإِبَاحَةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢]، فَإِذَا عُدِمَ الْمُعَارِضُ النَّاقِلُ عَنِ الْإِبَاحَةِ؛ بَقِيَتِ الْإِبَاحَةُ. وَأَصْلُ الْكِبْرِ التَّحْرِيمُ، فَإِذَا عُدِمَ الْمُعَارِضُ النَّاقِلُ عَنِ التَّحْرِيمِ؛ اسْتُصْحِبَ فِيهِ التَّحْرِيمُ؛ فَهَذَا فَرْقٌ. وَفَرْقٌ آخَرُ: أَنَّ الْكِبْرَ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ، وَالتَّجَمُّلُ

مِنْ أَفْعَالِ الجَوارِحِ يتعلَّق به الحُسْنُ دون الكِبْر» اهـ.

وقال ابن أبي الدنيا في «التواضع والخمول» (١٩٦): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ شُجَاعٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عَبْلَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: الْتَقَىٰ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو عَلَىٰ الْمَرْوَةِ، فَتَوَافَقَا، فَمَضَىٰ ابْنُ عَمْرٍو وَأَقَامَ ابْنُ عُمَرَ يَبْكِي؛ قَالَ: مَا يُبْكِيكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ هَذَا - يَعْنِي: ابْنَ عَمْرٍو - زَعَمَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ كِبْرٍ؛ أَكَبَّهُ اللهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ فِي النَّارِ**»[1].

وقال الإمام مسلم (٢٠٢١): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، حَدَّثَنِي إِيَاسُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ؛ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ: أَنَّ رَجُلًا أَكَلَ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِشِمَالِهِ، فَقَالَ: «**كُلْ بِيَمِينِكَ**»؛ قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ. قَالَ: «**لَا اسْتَطَعْتَ**»، مَا مَنَعَهُ إِلَّا الْكِبْرُ؛ قَالَ: فَمَا رَفَعَهَا إِلَىٰ فِيهِ.

واعلم أن الكِبْر من صفات الجَلَال التي اختصَّ بها ربُّ العزة، لا يشركه فيها أحدٌ، كما قال الإمام مسلم في «صحيحه» **(٢٦٢٠)**: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ،

(١) وأخرجه أحمد في مسنده (٦/ ٤٤٩- ط: شاكر)، وأبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١ هـ) في «مدح التواضع وذم الكبر» (٣)، وإسناده صحيح.

حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ الْأَغَرِّ؛ أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**الْعِزُّ إِزَارُهُ، وَالْكِبْرِيَاءُ رِدَاؤُهُ، فَمَنْ يُنَازِعُنِي عَذَّبْتُهُ**».

وقال (٧٤٤٤): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**جَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ، آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَجَنَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ، آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَمَا بَيْنَ القَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ إِلَّا رِدَاءُ الكِبْرِ عَلَىٰ وَجْهِهِ، فِي جَنَّةِ عَدْنٍ**».

قلت: وقد عدَّ محمد صديق حسن القنوجي (١٢٥٣هـ) الكِبْرَ شعبةً من الشِّرك في كتابه «الدِّين الخالص» (١/ ٢٢٨).

قلت: ومن أخطر ما يكون: أَنْ يصيبَ داءُ العجب العالِم - أو طالب العلم -؛ فإنه داءٌ فتَّاك.

وقال أبو خيثمة في «العلم»: حدَّثنا عبد الرحمن بن مهدي؛ قال: حدَّثنا سفيان، عن الأعمش، عن عبد الله بن مُرَّة، عن مسروقٍ قال: «بحسب الرجل من العلم أن يخشىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، وبحسب الرجل من الجهل أن يُعْجَب بعلْمِهِ»[1].

---

(١) إسناده صحيح.

وقال الإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في كتابه «الكبائر» (ص١٩٧)**: «وأشر الكبر: **من تكبَّر علىٰ العِبَاد بعلمه، وتعاظم في نفسه بفضيلته؛ فإنَّ هذا لم ينفعه علمه**؛ فإن من طلب العلم للآخرة كَسَرَهُ علمُه، وخَشَعَ قلبه، واسْتَكانَتْ نفسه، وكان علىٰ نفسه بالمِرْصاد؛ فلم يفتُرْ عنها، بل يحاسبُها كل وقت ويَتْفَقَّدُهَا، فإنْ غَفَل عنها؛ جَمَحَتْ عن الطريق المستقيم وأهلكته، ومن طلب العلم للفخر والرياسة، ونظر إلىٰ المسلمين شزرًا، وتحامق عليهم، وازدرىٰ بهم؛ فهذا من أكبر الكبر، و«**لا يدخل الجنَّة مَنْ في قلبه مثقال ذرة مِنْ كِبْرٍ**»، فلا حول ولا قوَّة إلا بالله».

وقد ذكر **أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت ٦٨٤هـ)** في كتابه «**أنوار البروق في أنواء الفروق**» (٤/ ٣٣٦- ط: الرسالة)، **في: الْفَرْقِ السِّتِّينَ وَالْمِائَتَيْنِ: (الفرق بَيْنَ قَاعِدَةِ الْكِبْرِ وَقَاعِدَةِ الْعُجْبِ)، فقال:**

«قَدْ تَقَدَّمَتْ حَقِيقَةُ الْكِبْرِ، وَأَنَّهُ فِي الْقَلْبِ، وَيُعَضِّدُ ذَلِكَ قَوْلُه تَعَالَىٰ: ﴿إِن فِى صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ﴾ [غافر: ٥٦]؛ فَجَعَلَ مَحَلَّهُ الْقَلْبَ وَالصُّدُورَ. **وَأَمَّا الْعُجْبُ**: فَهُوَ رُؤْيَةُ الْعِبَادَةِ، وَاسْتِعْظَامُهَا مِنَ الْعَبْدِ؛ فَهُوَ مَعْصِيَةٌ تَكُونُ بَعْدَ الْعِبَادَةِ، وَمُتَعَلِّقَةً بِهَا هَذَا التَّعَلُّقَ الْخَاصَّ، كَمَا يَتَعَجَّبُ الْعَابِدُ بِعِبَادَتِهِ، وَالْعَالِمُ بِعِلْمِهِ، وَكُلُّ مُطِيعٍ بِطَاعَتِهِ؛ هَذَا حَرَامٌ غَيْرُ مُفْسِدٍ

لِلطَّاعَةِ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ بَعْدَهَا، بِخِلَافِ الرِّيَاءِ؛ فَإِنَّهُ يَقَعُ مَعَهَا؛ فَيُفْسِدُهَا.

وَسِرُّ تَحْرِيمِ الْعُجْبِ: أَنَّهُ سُوءُ أَدَبٍ عَلَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ؛ فَإِنَّ الْعَبْدَ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَسْتَعْظِمَ مَا يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَىٰ سَيِّدِهِ، بَلْ يَسْتَصْغِرُهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ عَظَمَةِ سَيِّدِهِ، لَا سِيَّمَا عَظَمَةِ اللهِ تَعَالَىٰ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ [الأنعام: ٩١]؛ أَيْ: مَا عَظَّمُوهُ حَقَّ تَعْظِيمِهِ. فَمَنْ أُعْجِبَ بِنَفْسِهِ وَعِبَادَتِهِ؛ فَقَدْ هَلَكَ مَعَ رَبِّهِ، وَهُوَ مُطَّلِعٌ عَلَيْهِ، وَعَرَّضَ نَفْسَهُ لِمَقْتِ اللهِ تَعَالَىٰ وَسَخَطِهِ، وَنَبَّهَ عَلَىٰ ضِدِّ ذَلِكَ قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ ۝٦٠﴾ [المؤمنون: ٦٠]؛ مَعْنَاهُ: يَفْعَلُونَ مِنَ الطَّاعَاتِ مَا يَفْعَلُونَ وَهُمْ خَائِفُونَ مِنْ لِقَاءِ اللهِ تَعَالَىٰ بِتِلْكَ الطَّاعَةِ؛ احْتِقَارًا لَهَا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَىٰ طَلَبِ هَذِهِ الصِّفَةِ، وَالنَّهْيِ عَنْ ضِدِّهَا؛ فَالْكِبْرُ رَاجِعٌ لِلْخَلْقِ وَالْعِبَادِ، وَالْعُجْبُ رَاجِعٌ لِلْعِبَادَةِ».

ثم ذكر القرافي في (٤/٣٣٨) (الْفَرْقَ الْحَادِي وَالسِّتِّينَ وَالْمِائَتَيْنِ): (الفرقُ بَيْنَ قَاعِدَةِ الْعُجْبِ وَقَاعِدَةِ التَّسْمِيعِ)، فقال:

«كِلَاهُمَا مَعْصِيَةٌ، وَيُعَكِّرُ عَلَىٰ الْعِبَادَةِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْصِيَةِ وَالْمُوَازَنَةِ، لَا مِنْ جِهَةِ الْإِحْبَاطِ، وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ - خَرَّجَهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ - قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ سَمَّعَ؛ سَمَّعَ اللهُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»؛ أَيْ: يُنَادِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: هَذَا فُلَانٌ، عَمِلَ عَمَلًا لِي، ثُمَّ أَرَادَ بِهِ غَيْرِي. وَهُوَ غَيْرُ الرِّيَاءِ؛ لِأَنَّ

الْعَمَلَ يَقَعُ قَبْلَهُ خَالِصًا، وَالرِّيَاءُ مُقَارِنٌ مُفْسِدٌ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعُجْبِ: أَنَّهُ يَكُونُ بِاللِّسَانِ، وَالْعُجْبُ بِالْقَلْبِ، كِلَاهُمَا بَعْدَ الْعِبَادَةِ» اهـ.

وعقد أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «أدب الدنيا والدين» (ص٢٠٩، ٢١٠- ط: دار الفرجاني - ليبيا) فصلًا في مجانبة الكبر والإعجاب؛ قال: «لِأَنَّهُمَا يَسْلُبَانِ الْفَضَائِلَ، وَيُكْسِبَانِ الرَّذَائِلَ، وَلَيْسَ لِمَنِ اسْتَوْلَيَا عَلَيْهِ إِصْغَاءٌ لِنُصْحٍ، وَلَا قَبُولٌ لِتَأْدِيبٍ؛ لِأَنَّ الْكِبْرَ يَكُونُ بِالْمَنْزِلَةِ، وَالْعُجْبَ يَكُونُ بِالْفَضِيلَةِ؛ فَالْمُتَكَبِّرُ يُجِلُّ نَفْسَهُ عَنْ رُتْبَةِ الْمُتَعَلِّمِينَ، وَالْمُعْجَبُ يَسْتَكْثِرُ فَضْلَهُ عَنِ اسْتِزَادَةِ الْمُتَأَدِّبِينَ؛ فَلِذَلِكَ وَجَبَ تَقْدِيمُ الْقَوْلِ فِيهِمَا بِإِبَانَةِ مَا يُكْسِبَانِهِ مِنْ ذَمٍّ، وَيُوجِبَانِهِ مِنْ لَوْمٍ.

فَنَقُولُ: أَمَّا الْكِبْرُ: فَيُكْسِبُ الْمَقْتَ، وَيُلْهِي عَنِ التَّأَلُّفِ، وَيُوغِرُ صُدُورَ الْإِخْوَانِ، وَحَسْبُكَ بِذَلِكَ سُوءًا عَنِ اسْتِقْصَاءِ ذَمِّهِ».

وقال أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ص٢١٠، ٢١١)**: «وَأَمَّا الْإِعْجَابُ: فَيُخْفِي الْمَحَاسِنَ، وَيُظْهِرُ الْمَسَاوِئَ، وَيُكْسِبُ الْمَذَامَّ، وَيَصُدُّ عَنِ الْفَضَائِلِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**إِنَّ الْعُجْبَ لَيَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ**». وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ -: الْإِعْجَابُ ضِدُّ الصَّوَابِ وَآفَةُ الْأَلْبَابِ. وَقَالَ بَزَرْجَمْهَرُ: النِّعْمَةُ الَّتِي لَا يُحْسَدُ صَاحِبُهَا عَلَيْهَا: التَّوَاضُعُ، وَالْبَلَاءُ الَّذِي لَا يُرْحَمُ صَاحِبُهُ مِنْهُ: الْعُجْبُ.

وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: عُجْبُ الْمَرْءِ بِنَفْسِهِ أَحَدُ حُسَّادِ عَقْلِهِ. وَلَيْسَ إِلَىٰ مَا يُكْسِبُهُ الْكِبْرُ مِنَ الْمَقْتِ حَدٌّ، وَلَا إِلَىٰ مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ الْعُجْبُ مِنَ الْجَهْلِ غَايَةٌ، حَتَّىٰ إِنَّهُ لَيُطْفِئُ مِنَ الْمَحَاسِنِ مَا انْتَشَرَ، وَيَسْلُبُ مِنَ الْفَضَائِلِ مَا اشْتَهَرَ، وَنَاهِيَك بِسَيِّئَةٍ تُحْبِطُ كُلَّ حَسَنَةٍ، وَبِمَذَمَّةٍ تَهْدِمُ كُلَّ فَضِيلَةٍ، مَعَ مَا يُثِيرُهُ مِنْ حَنَقٍ، وَيُكْسِبُهُ مِنْ حِقْدٍ» اهـ.

وقال أبو الحسن الماوردي أيضًا في كتابه «درر السلوك في سياسة الملوك» (ص ٦٠): «لكن السكينة والوقار أحمد وأولي به من الكبر والإعجاب، ومن الناس من لا يفرِّقُ بيْنَ الكِبْرِ والوَقَارِ، وهذا جهل بمعناهما.

(الفرق بين الكبر والإعجاب): فأمَّا الكبر والإعجاب فقد يجتمعان في الذمِّ، ويفترقان في المعنىٰ.

فالإعجابُ يكون في النفس، وما تظنُّه من فضائلها، والكِبر يكون بالمنزلة، وما تظنُّه من عُلُوِّها.

(أسباب الكبر): وللكبر أسباب: فمن أقوىٰ أسبابه: علوُّ اليد، ونفوذ الأمر، وقلَّة مخالطة الأكْفَاءِ. وللإعجاب أسبابٌ، فمن أقوىٰ أسبابه: كثرة مديح المقرَّبين، وإطراء المتملِّقين الذين اسْتَبْضَعُوا الكذب والنفاق، واسْتَصْحَبُوا المكر والخداع، فإذا وجدوا لنفاقهم سُوقًا، ولكذبهم تصديقًا؛ جعلوا في ذمم النوكىٰ، فاعتاضوا به رتبًا، وعوضوا منه نشبًا، وحسبوه زينًا

فصار شَيْنًا، وحكم الممدوح بكذب قولهم علىٰ صدق علمه، وجعل لهم طريقًا إلي الاستهزاء به، ومن أجل ذلك قال النبي ﷺ: «**احْثُوا في وجوه المَدَّاحِين التراب**»، وقيل لأنوشروان: لم تتهاونون بالمدح إذا مدحتهم؟ قال: لأنَّنا رأينا ممدوحًا هو بالذمِّ أحق.

(**بين التملق وصدق النصيحة**): وهذا أمر ينبغي لكلِّ واحد أن يراعيه من نفسه، ويفرق بين متملِّقه احتيالًا، وبين مخلص له النصيحة من أهل الصدق والوفاء الذين هم مرايا محاسنه، وعيونه؛ فإنه إن أغفل ذلك داهن نفسه، ونافق عقله، واستفسد أهل الوفاء والصدق، وصار مأكله النفاق والملق، فأعقبه ذلك ضررًا، وأورثه تهجِّينًا وذمًّا» اهـ.

وقال شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري في كتاب «نهاية الأرب في فنون الأدب (١/ ٣٧٩-٣٨٤)»:

«**وقال عمر بن الخطاب** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما وجد أحدٌ في نفسه كِبْرًا إلَّا من مَهَانَةٍ يجدُهَا في نفسِهِ.

وقالوا: من قلَّ لبُّه كَثُر عجْبُه.

وقالوا: عُجْبُ المرء بنفسه، أحد حسَّاد عقله.

وقال أزدشير بن بابك: ما الكبر إلا فَضْل حُمْقٍ، لم يدرِ صاحبه أين

يضعه؛ فصرفه إلىٰ الكبر.

ومن كلام لابن المعتزِّ: لما عرف أهل التقصير حالهم عند أهل الكمال؛ استعانوا بالكبر ليعظِّم صغيرًا، ويرفع حقيرًا، وليس بفاعلٍ.

وقال أكثم بن صيفيٍّ: من أصاب حظًّا من دنياه، فأصاره ذلك إلىٰ كبْرٍ وترفُّع؛ فقد علم أنه نال فوق ما يستحقُّ، ومن أقام علىٰ حاله؛ فقد علم أنه نال ما يستحقُّ، ومن تواضع وغادر الكبر؛ فقد علم أنه نال دون ما يستحقُّ.

وقال عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عجبت للمتكبِّرِ الَّذي كان بالأمس نطفةً، وهو غدًا جِيفَةً.

والعرب تجعل جذيمةَ الأبرش الغايةَ في الكبر، وروي: أنه كان لا ينادم أحدًا ترفُّعًا وكِبْرًا، ويقول: إنَّما ينادمني الفرقدان. ومنه قول متمِّم:

وكنا كندماني جذيمة حقبة

قيل: إنما أراد الفرقدين، لا كما ذكره الرواة: أنهما مالك وعقيل.

وقيل: كان أبو ثوابة أقبح الناس كبْرًا، روي: أنَّه قال لغلامه: اسقني ماءً. فقال: نعم. قال: إنَّما يقول: «نعم»، من يقدر علىٰ أن يقول: «لا». وأمر بضربه، ودعا أكَّارًا فكلَّمه، فلما فرغ دعا بماءٍ، وتمضمض؛ استقذارًا لمخاطبته.

قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود:

ولا تعجبَا أن تؤتيا فتكلَّما ... فما حشىٰ الأقوام شرًّا من الكبر

وقال أبو الوليد الأعرابيُّ:

ولست بتَيَّاهٍ إذا كُنت مُثْرِيًا ... ولكنه خلقي إذا كنت معدمَا

وأنا الذي يعطي من المال ثروة ... إذا كان نذل الوالدين تعظُّمَا

ومن المتكبِّرين: عمارة بن حمزة؛ حكي عنه: أنه دخل علىٰ المهديِّ، فلما استقرَّ به الجلوس؛ قام رجل كان المهديُّ قد أعدَّه له ليتهكَّم به، فقال: مظلوم يا أمير المؤمنين. قال: من ظلمك؟ قال: عمارة غصبني ضَيْعَتِي. وذكر ضَيْعَةً من أحسن ضِيَاعِ عمارة، وأكثرها خَرَاجًا؛ فقال المهديُّ لعمارة: قم، فاجلس مع خصمك. فقال: يا أمير المؤمنين، ما هو لي بخصم؛ إن كانت الضَّيعة له فلست أنازعه فيها، وإن كانت لي فقد وهبتها له، ولا أقوم من مجلس شرَّفني به أمير المؤمنين. فلما انصرف المجلس سأل عمارة عن صفة الرجل، وما كان لباسه؟ وأين كان موضع جلوسه؟ وكان من تيهه أنه إذا أخطأ يمرُّ علىٰ خطئه تكبُّرًا عن الرجوع، ويقول: نقض وإبْرَامٌ في ساعة واحدة! الخطأ أهون منه.

ومما هُجِي به أهل التكبُّر: قول جعيفران يهجو سعيد بن مسلم بن قتيبة:

أمَّ سعيد لم ولَدْتِيه ... ملوَّثًا بالكبر والتِّيه

ليتـــك إذ جئـــت بـــه هكـــذا حـــين خَرَيْتِيـــه أكلتِيـــه» اهــ.

وقال ابن أبي الدنيا في «التواضع والخُمول» (٢٠١): أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَّامٍ الْجُمَحِيُّ؛ قَالَ: كَانَ الْأَحْنَفُ بْنُ قَيْسٍ يَجْلِسُ مَعَ مُصْعَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَلَىٰ سَرِيرِهِ، فَجَاءَ يَوْمًا وَمُصْعَبٌ مَادٌّ رِجْلَيْهِ فَلَمْ يَقْبِضْهُمَا، وَقَعَدَ الْأَحْنَفُ فَزَحَمَ بَعْضَ الزَّحْمِ، فَرَأَىٰ ذَلِكَ فِيهِ؛ فَقَالَ: «عَجَبًا لِابْنِ آدَمَ! يَتَكَبَّرُ وَقَدْ خَرَجَ مِنْ مَجْرَىٰ الْبَوْلِ مَرَّتَيْنِ!»[1].

وقد روىٰ ابن أبي شَيْبة في «مصنَّفه» (٧/ ٩٢)، عن يَزِيد بْن هَارُونَ؛ قَالَ: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ أَبُو بَكْرٍ يَخْطُبُنَا، فَيَذْكُرُ بَدْءَ خَلْقِ الْإِنْسَانِ؛ فَيَقُولُ: «خُلِقَ مِنْ مَجْرَىٰ الْبَوْلِ مِنْ نَتِنٍ»، فَيَذْكُرُ حَتَّىٰ يَتَقَذَّرَ أَحَدُنَا نَفْسَهُ[2].

وقال الفضيل بن عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من وقي خمسًا فقد وقي شرَّ الدنيا والآخرة: **العجب، والرياء، والكبر، والإزراء، والشهوة**»[3].

وقال أبو عثمان سعيد بن إسماعيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الخوف من الله يوصلك

(١) وأخرجه أبو بكر أحمد بن مروان الدينَوَري (ت ٣٣٣هـ) في «المجالسة وجواهر العلم» (٥/ ٣٠١) عن مُحَمَّدِ بْنِ سَلَّامٍ؛ به.

(٢) وأخرجه ابن أبي الدنيا في «التواضع والخمول» (٢٠٠) من طريق يزيد؛ به، وإسناده صحيح.

(٣) حلية الأولياء لأبي نعيم (٨/ ٩٥).

إلىٰ الله، والكِبْر والعُجب في نفسك يقطعك عن الله، **واحتقار الناس في نفسك مرض لا يُدَاوىٰ**»[١].

قال أبو وهب المروزي: سألت ابن المبارك: ما الكبر؟ قال: «أن تزدري الناس». فسألته عن العُجب؟ قال: «أن ترىٰ أن عندك شيئًا ليس عند غيرك، لا أعلم في المصلِّين شيئًا شرًّا من العجب»[٢].

وعن محمد بن المثنىٰ رَحِمَهُ ٱللَّهُ **قال:** سمعت بشر بن الحارث يقول: «العجب أن تستكثر عملك، وتستقلَّ عمل الناس، أو عمل غيرك»[٣].

قال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كان أبي يقول: «أَيْ بُنَيَّ، وكيف تعجبك نفسك وأنت لا تشاء أن ترىٰ مِن عباد الله مَن هو خير منك إلا رأيته؟! **يا بني لا ترىٰ أنَّك خيرٌ من أحد يقول: «لا إله إلا الله» حتىٰ تدخل الجنة ويدخل النار**، فإذا دخلت الجنة ودخل النار؛ تبيَّن لك أنك خير منه»[٤].

قال إبراهيم بن أدهم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما صدق اللهَ عبدٌ أحبَّ الشُّهرة». فقال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلقًا علىٰ كلامه: «علامة المخلص الذي قد يحب شهرة،

---

(١) حلية الأولياء لأبي نعيم (١٠/ ٢٤٥).

(٢) سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي (٨/ ٤٠٧).

(٣ سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٠٧).

(٤) حلية الأولياء لأبي نعيم (٣/ ٢٢٢).

ولا يشعر بها؛ أنَّه إذا عوتب في ذلك، لا يحرد ولا يبرئ نفسه، بل يعترف، ويقول: رحم الله من أهدىٰ إليَّ عيوبي. **ولا يكن معجبًا بنفسه؛ لا يشعر بعيوبها، بل لا يشعر أنه لا يشعر؛ فإنَّ هذا داءٌ مُزْمِنٌ»**[1].

وسُئِلَ الحافظ عبد الغني المقدسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لِمَ لا تقرأ من غير كتاب؟ قال: «أخاف العُجْب»[2].

وقالوا: «من أُعْجِبَ برأيه ضلَّ، ومن استغنىٰ بعقله زلَّ، ومن تكبر علىٰ الناس ذلَّ، ومن خالط الأنذال حقر، ومن جالس العلماء وقر»[3].

ورحم الله الإمام بلال بن سعد الذي انتبه وتفطَّن لمثل هذا النوع من البشر؛ فقال: «**إذا رأيت الرجل لجوجًا مماريًا معجبًا برأيه؛ فقد تمَّت خسارته**»[4].

وقال حافظ أحمد الحكمي في «المنظومة الميمية في الآداب الشرعية»:

والعُجْــب فاحــذره إن العجــب مجتــرفٌ
أعمـــال صـــاحبه في ســـيله العـــرمِ

قلت: وتأمَّل ما قاله ابن بطة في «الإبانة الكبرىٰ» (٣/ ٢٣٦) في بيان حال

(١) سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي (٧/ ٣٩٣).

(٢) سير أعلام النبلاء (٢١/ ٤٤٩)، وتذكرة الحفّاظ (٤/ ١١٣).

(٣) جامع بيان العلم وفضله للإمام ابن عبد البر (١/ ٥).

(٤) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية للإمام ابن بطة العكبري (٢/ ١٤١).

الصدر الأول، وحال من جاء بعدهم من الذين أعجبوا بآرائهم وأهوائهم؛ لترىٰ سُوء عَاقبة العجب بالرأي؛ حيث قال: «وخلق الخير والشر، وَخَلَقَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَامِلًا يَعْمَلُ بِهِ، فَلَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَعْمَلَ إِلَّا لِمَا خُلِقَ لَهُ، وَأَرَادَ قَوْمًا لِلْهُدَىٰ؛ فَشَرَحَ صُدُورَهُمْ لِلْإِيمَانِ وَحَبَّبَهُ إِلَيْهِمْ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِهِمْ، وَأَرَادَ آخَرِينَ لِلضَّلَالِ؛ فَجَعَلَ صُدُورَهُمْ ضَيِّقَةً حَرِجَةً، وَجَعَلَ الرِّجَاسَةَ عَلَيْهِمْ، وَأَمَرَ عِبَادَهُ بِأَوَامِرَ، وَفَرَضَ عَلَيْهِمْ فَرَائِضَ، فَلَنْ يُؤَدُّوهَا إِلَيْهِ إِلَّا بِتَوْفِيقِهِ وَمَعُونَتِهِ، وَحَرَّمَ مَحَارِمَ، وَحَدَّ حُدُودًا، فَلَنْ يَكُفُّوا عَنْهَا إِلَّا بِعِصْمَتِهِ؛ فَالْحَوْلُ وَالْقُوَّةُ لَهُ، وَوَاقِعَةٌ عَلَيْهِمْ حُجَّتُهُ غَيْرَ مَعْذُورِينَ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ، يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ، فَلَمْ يَزَلِ الصَّدْرُ الْأَوَّلُ عَلَىٰ هَذَا جَمِيعًا؛ عَلَىٰ أُلْفَةِ الْقُلُوبِ وَاتِّفَاقِ الْمَذَاهِبِ، كِتَابُ اللهِ عِصْمَتُهُمْ، وَسُنَّةُ الْمُصْطَفَىٰ إِمَامُهُمْ، لَا يَسْتَعْمِلُونَ الْآرَاءَ وَلَا يَفْزَعُونَ إِلَىٰ الْأَهْوَاءِ؛ فَلَمْ يَزَلِ النَّاسُ عَلَىٰ ذَلِكَ، وَالْقُلُوبُ بِعِصْمَةِ مَوْلَاهَا مَحْرُوسَةٌ، وَالنُّفُوسُ عَنْ أَهْوَائِهَا بِعِنَايَتِهِ مَحْبُوسَةٌ، حَتَّىٰ حَانَ حِينُ مَنْ سَبَقَتْ لَهُ الشِّقْوَةُ، وَحَلَّتْ عَلَيْهِ السَّخْطَةُ، وَظَهَرَ الَّذِينَ كَانُوا فِي عِلْمِهِ مَخْذُولِينَ، وَفِي كِتَابِهِ السَّابِقِ أَنَّهُمْ إِلَىٰ أَعْدَائِهِمْ مِنَ الشَّيَاطِينِ مُسَلِّمُونَ، وَمِنَ الشَّيَاطِينِ عَلَيْهِمْ مُسَلَّطُونَ؛ فَحِينَئِذٍ دَبَّ الشَّيْطَانُ بِوَسْوَسَتِهِ، فَوَجَدَ مَسَاغًا لِبُغْيَتِهِ، وَمَرْكَبًا وَطِيًّا إِلَىٰ ظَفَرِهِ بِحَاجَتِهِ؛ فَسَكَنَ إِلَيْهِ الْمُنْقَادُ إِلَىٰ

الشُّبُهَاتِ وَالسَّالِكُ فِي بَلِيَّاتِ الطُّرُقَاتِ، فَاتَّخَذَهَا دَلِيلًا وَقَائِدًا، وَعَنِ الْوَاضِحَةِ حَائِدًا، طَالِبُ رِيَاسَةٍ، وَبَاغِي فِتْنَةٍ، مُعْجَبٌ بِرَأْيِهِ، وَعَابِدٌ لِهَوَاهُ، عَلَيْهِ يَرِدُ، وَعَنْهُ يَصْدُرُ، قَدْ نَبَذَ الْكِتَابَ وَرَاءَ ظَهْرِهِ، فَلَمْ يَسْتَشْهِدْهُ، وَلَمْ يَسْتَشِرْهُ؛ فَفِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ، وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًىٰ؛ كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ كِتَابِ اللهِ لَمْ يُنْدَبُوا، وَعَنْ طَاعَةِ الشَّيْطَانِ لَمْ يُزْجَرُوا؛ فَهُمْ عَنْ سَبِيلِ مَنْ أَرْشَدَهُ اللهِ مُتَبَاعِدُونَ، وَلِأَهْوَائِهِمْ فِي كُلِّ مَا يَأْتُونَ وَيَذَرُونَ مُتَّبِعُونَ، وَاسْتَحْوَذَ الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مَنْ لَمْ يَشْرَحِ اللهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ، وَأَوْرَدَهُ بِحَارَ الْعَمَىٰ؛ فَهُمْ فِي حَيْرَةٍ يَتَرَدَّدُونَ، فَجَارُوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ، فَقَالُوا: بِيَدِ الشَّيْطَانِ مِنْ أَمْرِ الْخَلْقِ مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِيَدِ اللهِ، وَمَشِيئَتُهُ فِيهِمْ حَائِلَةٌ دون مَشِيئَةَ اللهِ لَهُمْ. فَضَعَّفُوا أَمْرَ اللهِ وَوَهَّنُوهُ، وَرَدُّوا كِتَابَ اللهِ وَكَذَّبُوهُ، وَقَوَوْا مِنْ أَمْرِ الشَّيْطَانِ مَا ضَعَّفَهُ اللهُ حِينَ قَالَ: ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا ٧٦﴾ [النساء: ٧٦]» اهـ.

وقال الإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ - كما في ترجمة علي بن حزم من «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٩١، ١٩٢) - في بيان مراتب المجتهدين، وكيفية دخول العُجْبِ علىٰ الفقهاءِ وخطورتِهِ:

«مَنْ بَلَغَ رُتْبَة الاجْتِهَاد، وَشَهِد لَهُ بِذَلِكَ عِدَّة مِنَ الأَئِمَّةِ؛ لَمْ يَسُغْ لَهُ أَنْ يُقَلِّدَ، كَمَا أَنَّ الفَقِيه المُبتدئ وَالعَامِيَّ الَّذِي يَحفظ القُرْآن أَوْ كَثِيرًا مِنْهُ؛ لَا يَسُوغُ لَهُ الاجْتِهَادَ أَبَدًا؛ فَكَيْفَ يَجْتَهِدُ، وَمَا الَّذِي يَقُولُ؟! وَعلَام يَبنِي؟!

وَكَيْفَ يَطيرُ وَلَمَّا يُرَيِّش؟!

وَالقِسم الثَّالِث: الفَقِيهُ المنتهِي اليَقِظ الفَهِم المُحدِّث، الَّذِي قَدْ حَفِظ مُخْتَصَرًا فِي الْفُرُوع، وَكِتَابًا فِي قوَاعد الأُصُول، وَقرَأَ النَّحْو، وَشَارِكَ فِي الفضَائِل، مَعَ حِفْظِهِ لِكِتَابِ اللهِ، وَتشَاغله بتفْسِيره، وَقوَّةِ مُنَاظرتِهِ؛ فَهَذِهِ رُتْبَة مَنْ بلَغَ الاجْتِهَادَ المُقيَّد، وَتَأَهَّل لِلنظر فِي دلَائِل الأَئِمَّة، فَمتَىٰ وَضحَ لَهُ الحَقُّ فِي مَسْأَلَة، وَثبت فِيهَا النَّصُّ، وَعَمِلَ بِهَا أَحَدُ الأَئِمَّةِ الأَعْلَامِ؛ كَأَبِي حَنِيْفَةَ مَثَلًا، أَوْ كَمَالِك، أَوِ الثَّوْرِيِّ، أَوِ الأَوْزَاعِيِّ، أَوِ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي عُبَيْدٍ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاق؛ فَلْيَتَّبعْ فِيهَا الحَقَّ، وَلَا يَسْلُكِ الرُّخصَ، وَلِيَتَوَرَّع، وَلَا يَسَعُه فِيهَا بَعْدَ قيَام الحُجَّة عَلَيْهِ تَقليدٌ.

فَإِن خَاف مِمَّنْ يُشَغِّب عَلَيْهِ مِنَ الفُقَهَاء؛ فَلْيَتَكَتَّم بِهَا، وَلَا يَترَاءى بِفعلهَا؛ فَرُبَّمَا أَعْجَبته نَفْسُهُ، وَأَحَبَّ الظُّهُور؛ فَيُعَاقب، وَيَدخل عَلَيْهِ الدَّاخلُ مِنْ نَفْسِهِ، فَكم مِنْ رَجُلٍ نَطَقَ بِالْحَقِّ، وَأَمر بِالمَعْرُوف، فَيُسَلِّطُ اللهُ عَلَيْهِ مَنْ يُؤذِيه؛ لِسوء قَصْدهِ، وَحُبِّهِ لِلرِّئَاسَة الدِّينِيَّة؛ فَهَذَا دَاءٌ خَفِيٌّ سَارٍ فِي نُفُوسِ الفُقَهَاء، كَمَا أَنَّهُ دَاءٌ سَارٍ فِي نُفُوسِ المُنْفِقِين مِنَ الأَغنِيَاء، وَأَربَاب الوُقُوف، وَالتُّرب المُزَخْرَفَة؛ وَهُوَ دَاءٌ خفِيٌّ يَسرِي فِي نُفُوس الجُنْد وَالأُمَرَاء وَالمُجَاهِدِينَ؛ فَترَاهم يَلتقُونَ العَدُوَّ، وَيَصْطَدِمُ الجمعَان، وَفِي نُفُوس المُجَاهِدِينَ مُخَبَّآتٌ وَكمَائِنُ مِنَ الاختيَالِ وَإِظهَار الشَّجَاعَةِ لِيُقَالَ، وَالعجبِ،

وَلُبْسِ القرَاقل المُذَهَّبَة، وَالخُوذ المزخرفَة، وَالعُدد المُحلَّاة عَلَىٰ نُفُوس مُتكبِّرَةٍ، وَفُرْسَان مُتجبِّرَة، وَيَنضَاف إِلَىٰ ذَلِكَ إِخلَالٌ بِالصَّلَاة، وَظُلْمٌ لِلرَّعيَّة، وَشُرب لِلْمُسْكر، فَأَنَّىٰ يُنْصرُون؟! وَكَيْفَ لَا يُخذلُون؟! اللَّهُمَّ فَانصرْ دينَك، وَوَفِّق عِبَادك.

فَمَنْ طَلَبَ العِلْمَ لِلعمل؛ كَسره العِلْمُ، وَبَكَىٰ عَلَىٰ نَفْسِهِ، وَمَنْ طلب العِلْمَ لِلمدَارس وَالإِفتَاء وَالفخر وَالرِّيَاء؛ تحَامقَ، وَاختَال، وَازدرَىٰ بِالنَّاسِ، وَأَهْلكه العُجْبُ، وَمَقَتَتْهُ الأَنْفُس، ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ۝١٠﴾ [الشَّمْس:٩، و١٠]؛ أَي: دسَّسَهَا بِالفجُور وَالمَعْصِيَة» اهـ.

وقال ابن الجوزي في بيان الأنفة والكبر عند العرب - كما في «صيد الخاطر» (ص٦٣٨، ٦٣٩- ط: مدار الوطن) -: «طال تعجُّبي من أقوام لهم أنفة، وعندهم كبر زائدٌ في الحدِّ! خصوصًا العرب، الذين من كلمة ينفرون، ويحاربون، ويرضون بالقتل! حتَّىٰ إن قومًا منهم أدركوا الإسلام، فقالوا: كيف نركع ونسجد فتعلونا أستاهُنا؟! فقال رسول الله ﷺ: «**لا خير في دين ليس فيه ركوع ولا سجود**»، ومع هذه الأنفة؛ يذلُّون لمن هم خير منه، وهذا يعبد حجرًا! وهذا يعبد خشبةً! وقد كان قوم يعبدون الخَيْل والبَقَر!

وإن هؤلاء لأخسُّ من إبليس؛ فإن إبليس أنِفَ - لادِّعائه الكمال - أن يسجد لناقص؛ فقال: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ﴾ [ص: ٧٦]! وفرعون أنف أن يعبد شيئًا

أصلًا! فالعجب من ذلِّ هؤلاء المفتخرين المتعاظمين المتكبرين لحجر أو خشبة! وإنما ينبغي أن يذلَّ الناقص للكاملين!!

وقد أُشير إلىٰ هذا في ذمِّ الأصنام في قوله تعالىٰ: ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ ﴾ [الأعراف: ١٩٥]، والمعنىٰ: أنَّ لكم هذه الآلات المدْرِكة، وهم ليس لهم، فكيف يعبد الكاملُ الناقصَ؟!

غير أن هوىٰ القوم في متابعة الأسلاف، واسْتِحَلاءِ ما اخترعوه بآرائهم؛ غطَّىٰ علىٰ العقول، فلم تتأمل حقائق الأمور!

ثم غطَّىٰ الحسد علىٰ أقوام فتركوا الحقَّ، وقد عرفوه! فأمية بن أبي الصَّلْت يقرُّ برسول الله ﷺ، ويقصده ليؤمن به، ثم يعود فيقول: لا أؤمن برسولٍ ليس من ثقيف!

وأبو جهل يقول: والله، ما كَذَبَ محمَّد قطُّ، ولكن إذا كانت السدانة والحجابة في بني هاشم، ثم النبوَّة، فما بقي لنا؟! وأبو طالب يرىٰ المعجزات، ويقول: إني لأعلم أنك علىٰ الحقِّ، ولولا أن تعيرني نساءُ قريشٍ؛ لَأَقْرَرْتُ بها عينك.

فنعوذ بالله من ظلمة حسد، وغَيابة كِبر، وحماقة هوًىٰ يُغطِّي علىٰ نور العقل، ونسأله إلهام الرشد، والعمل بمقتَضَىٰ الحقِّ» اهـ.

قلت: هكذا التناقض العجيب !

✍واعلم - رحمك الله - أن قرين الكبر: الخيلاء:

۞ **قال الإمام البخاري في «صحيحه» (٣٣٠١):** حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**رَأْسُ الكُفْرِ نَحْوَ المَشْرِقِ، وَالفَخْرُ وَالخُيَلَاءُ فِي أَهْلِ الخَيْلِ وَالإِبِلِ، وَالفَدَّادِينَ أَهْلِ الوَبَرِ، وَالسَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الغَنَمِ**».

۞ **وبوَّب البخاري: بَابُ مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مِنَ الخُيَلَاءِ.**

ثم قال (٥٧٨٨): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَا يَنْظُرُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ إِلَىٰ مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ بَطَرًا**».

وقال (٥٧٨٩): حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ؛ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ - أَوْ: قَالَ أَبُو القَاسِمِ ﷺ -: «**بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي فِي حُلَّةٍ، تُعْجِبُهُ نَفْسُهُ، مُرَجِّلٌ جُمَّتَهُ؛ إِذْ خَسَفَ اللهُ بِهِ، فَهُوَ يَتَجَلْجَلُ إِلَىٰ يَوْمِ القِيَامَةِ**». وأخرجه مسلم (٢٠٨٨).

وقال (٥٧٩٠): حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ؛ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ: أَنَّ

رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**بَيْنَا رَجُلٌ يَجُرُّ إِزَارَهُ، إِذْ خُسِفَ بِهِ؛ فَهُوَ يَتَجَلَّلُ فِي الأَرْضِ إِلَىٰ يَوْمِ القِيَامَةِ**». تَابَعَهُ يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وقال (٥٧٩١): حَدَّثَنَا مَطَرُ بْنُ الفَضْلِ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ؛ قَالَ: لَقِيتُ مُحَارِبَ بْنَ دِثَارٍ عَلَىٰ فَرَسٍ، وَهُوَ يَأْتِي مَكَانَهُ الَّذِي يَقْضِي فِيهِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذَا الحَدِيثِ؛ فَحَدَّثَنِي فَقَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مَخِيلَةً؛ لَمْ يَنْظُرِ اللهُ إِلَيْهِ يَوْمَ القِيَامَةِ**»، فَقُلْتُ لِمُحَارِبٍ: أَذَكَرَ إِزَارَهُ؟ قَالَ: مَا خَصَّ إِزَارًا وَلَا قَمِيصًا. تَابَعَهُ جَبَلَةُ بْنُ سُحَيْمٍ، وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، وَزَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ اللَّيْثُ: عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، مِثْلَهُ.

وَتَابَعَهُ مُوسَىٰ بْنُ عُقْبَةَ، وَعُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَقُدَامَةُ بْنُ مُوسَىٰ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ...**».

۞ **وقال مسلمٌ (٢٠٨٥)**: حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ؛ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَىٰ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ؛ كُلُّهُمْ يُخْبِرُهُ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَا يَنْظُرُ اللهُ إِلَىٰ مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيَلَاءَ**».

وقال (٢٠٨٥): وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ؛ قَالَ: سَمِعْتُ مُسْلِمَ بْنَ يَنَّاقَ يُحَدِّثُ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّهُ رَأَىٰ رَجُلًا يَجُرُّ إِزَارَهُ، فَقَالَ: مِمَّنْ أَنْتَ؟ فَانْتَسَبَ لَهُ، فَإِذَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي لَيْثٍ،

فَعَرَفَهُ ابْنُ عُمَرَ؛ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بِأُذُنَيَّ هَاتَيْنِ يَقُولُ: «**مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ لَا يُرِيدُ بِذَلِكَ إِلَّا الْمَخِيلَةَ؛ فَإِنَّ اللهَ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

ولذلك كان رفع الإزار ونحوه إلىٰ أَنْصَافِ السَّاقَيْن؛ من التَّواضع المنافي للكبر والخيلاء.

قال مسلم (٢٠٨٦): حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: مَرَرْتُ عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَفِي إِزَارِي اسْتِرْخَاءٌ؛ فَقَالَ: «**يَا عَبْدَ اللهِ، ارْفَعْ إِزَارَكَ**»، فَرَفَعْتُهُ، ثُمَّ قَالَ: «**زِدْ**»، فَزِدْتُ، فَمَا زِلْتُ أَتَحَرَّاهَا بَعْدُ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: إِلَىٰ أَيْنَ؟ فَقَالَ: أَنْصَافِ السَّاقَيْنِ.

ولذلك حُقَّ أن يكون مَا أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ مِنَ الإِزَارِ فَفِي النَّارِ؛ كما قال البخاري (٥٧٨٧): حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ المَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَا أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ مِنَ الإِزَارِ؛ فَفِي النَّارِ**».

قُلْتُ: وكما أنَّ رفع الإزار عن الكعبين من التَّواضع، كذلك الاحتفاء أحيانًا من التَّواضُع أيضًا.

وبيَّن ابن القيِّم في «مدارج السالكين» (١/ ١٥٤) طريقة علاج الكبر والرياء؛ فقال: «ثمَّ إنَّ القلب يعرض له **مرضان عظيمان**، إن لم يتداركهما

العبد؛ تَرَامَيَا به إلىٰ التَّلَفِ ولا بُدَّ، وهما: **الرياء، والكبر**؛ فدواء الرياء بِـ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، ودواء الكبر بـ: ﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، وكثيرًا ما كنت أسمع شيخ الإسلام ابن تيميَّة - قدس الله روحه - يقول: «﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ تَدْفَعُ الرِّيَاء، ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ تَدْفَعُ الْكِبرياء».

فإذا عوفي من مرض الرياء بـ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، ومن مرض الكبرياء والعجب بـ﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، ومن مرض الضَّلال والْجهل بـ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ [الفاتحة: ٦]؛ عُوفِيَ من أمراضه وأسقامه، ورفل في أثواب العافية، وتمَّتْ عليه النعمة، وكان من الْمُنْعَمِ عليهم، غير المغضوب عليهم؛ وهم أهل فساد القصد، الذين عرفوا الحقَّ وعدلوا عنه، والضالين؛ وهم أهل فساد العِلْم، الذين جهلوا الحقَّ ولم يعرفوه».

وقال ابن حزم في رسالة «**مداواة النفوس وتهذيب الأخلاق والزهد في الرذائل**» - كما في مجموع رسائل ابن حزم (١/ ٣٨٦-٣٨٩) -: «فصلٌ في مداواة ذوي الأخلاق الفاسدة: من امْتُحِنَ بالعُجْب فلْيفكر في عيوبه، فإنْ أُعْجب بفضائله؛ فليفتِّش ما فيه من الأخلاق الدنيَّة، فإن خفيت عليه عيوبه جملةً، حتىٰ يظن أنه لا عيب فيه؛ **فليعلم أنه مصيبة للأبد**، وأنه أتم الناس نقصًا، وأعظمهم عيوبًا، وأضعفهم تمييزًا، وأوَّل ذلك أنه ضعيف العقل جاهل، ولا عيب أشد من هذين؛ لأن العاقل: هو من ميَّز عيوب نفسه؛

فغالبها وسعىٰ في قمعها، والأحمق هو الذي يجهل عيوب نفسه؛ إمَّا لقلَّةِ علمه وتمييزه، وضعف فكرته، وإمَّا لأنَّه يُقَدِّرُ **أن عيوبه خصال، وهذا أشد عيوب أهل الأرض.** وفي النَّاس كثير يفخرون بالزِّنا، واللياطة، والسرقة، والخمر، والظلم؛ فيعجب بتأتي هذه النجوس له، وبقوَّته علىٰ هذه المخازي.

واعلم يقينًا أنه لا يسلم إنْسيٌّ من نقص، حاشا الأنبياء - صلوات الله تعالىٰ وسلامه عليهم أجمعين -، **فمن خَفِيتْ عليه عيوب نفسه؛ فقد سقط، وصار من السخف والضعف والرذالة والخسَّةِ، وضعف التمييز والعقل وقلَّة الفهم؛ بحيث لا يتخلف عنه متخلف من الأراذل**، وبحيث ليس تحته منزلة من الدناءة، فليتدارك نفسه بالبحث عن عيوبه، والاشتغال بذلك عن الإعجاب بها، وعن عيوب غيره التي لا تضرُّه لا في الدنيا ولا في الآخرة. وما أدري لسماع عيوب الناس خصلة إلا الاتعاظ بما يسمع المرء منها فيجتنبها، ويسعىٰ في إزالة ما فيه منها بحول الله تعالىٰ وقوَّته.

وأما النطق بعيوب الناس فعيب كبير لا يَسُوغُ أصلًا، والواجب اجتنابه إلَّا في نصيحة من يتوقع عليه الأذىٰ بمداخلة المعيب، أو علىٰ سبيل تبكيت المعجب، فقط في وجهه لا خلف ظهره. ثم تقول للمعجب: ارجع إلىٰ نفسك، فإذا ميَّزت عيوبها فقد داويت عجبك، ولا تميل بين نفسك وبين من هو أكثر عيوبًا منها؛ فتستسهل الرذائل، وتكون مقلِّدًا لأهل الشرِّ، وقد

ذُمَّ تقليد أهل الخير؛ فكيف تقليد أهل الشرِّ؟! لكن ميل بين نفسك وبين من هو أفضل منك؛ فحينئذ يتلف عجبك، وتفيق من هذا الدَّاء القبيح، الذي يولِّد عليك الاستخفاف بالناس، وفيهم بلا شك من هو خير منك، فإذا استخففت بهم بغير حقٍّ، استخفُّوا بك بحقٍّ؛ لأن الله تعالىٰ يقول: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثۡلُهَا﴾ [الشورىٰ:٤٠]؛ فتولَّد علىٰ نفسك الاستخفاف بك علىٰ الحقيقة، مع مَقْتِ الله عَزَّوَجَلَّ، وطَمْس ما فيك من فضيلة.

فإن أُعجبت بعقلك؛ ففكِّر في كل فكرة سوء تمرُّ بخاطرك، وفي أضاليل الأماني الطائفة بك؛ فإنَّك تعلم نقص عقلك حينئذ.

وإن أعجبت بآرائك؛ فتفكَّر في سقطاتك واحفظها ولا تَنْسَها، وفي كل رأي قدرته صوابًا فخرج بخلاف تقديرك، وأصاب غيرك وأخطأت أنتَ، فإنَّك إن فعلت ذلك، فأقل أحوالك أن يوازن سقوط رأيك بصوابه؛ فتخرج لا لكَ، ولا عليك، والأغلب أنَّ خطأك أكثر من صوابك، وهكذا كل أحد من الناس بعد النبيين - صلوات الله عليهم -.

وإن أعجبت بخيرك؛ فتفكر في معاصيك وتقصيرك، وفي معايبك ووجُوهها، فواللهِ لتَجِدَنَّ من ذلك ما يغلب علىٰ خيرك، ويعفي علىٰ حسناتك، فَلْيَطُلْ همُّك حينئذ من ذلك، وأبدل من العجب تنقيصًا لنفسك.

وإن أعجبت بعلمك؛ فاعلم أنه لا خصلة لكَ فيه، وأنه موهبةٌ من الله

مجرَّدة، وهبك إياها ربُّك؛ فلا تقابلها بما يسخطه، فلعله ينسيك ذلك بعلة يمتحنك بها تولِّد عليك نسيان ما علمت وحفظت.

ولقد أُخبِرت عن عبد الملك بن طريف - وهو من أهل العلم والذكاء، واعتدال الأحوال، وصحَّة البحث - أنَّه كان ذا حظٍّ من الحفظ عظيم، لا يكاد يمرُّ علىٰ سمعه شيء يحتاج إلىٰ استعادته، وأنه ركب البحر فمر به فيه هولٌ شديد أنساه أكثر ما كان يحفظ، وأخلَّ بقوَّةِ حفظه إخلالًا شديدًا، ولم يعاوده ذلك الذكاء بعد. وأنا أصابتني علَّةٌ فأَفَقْتُ منها، وقد ذهب ما كنت أحفظ، إلَّا ما لا قدر له يُذْكَرُ، فما عاودته إلا بعد أعوام.

واعلم أن كثيرًا من أهل الحِرْص يجدِّون في القراءة والانكباب علىٰ الدَّرس والطلب، ثم لا يُرزقون منه حظًّا، فليعلم ذو العلم أنه لو كان بالانكباب وحده لكان غيره فوقه؛ فصحَّ أنه موهبة من الله تعالىٰ، فأي مكان للعجب هاهنا؟! ما هذا إلا موضع تواضع وشكر لله تعالىٰ، واستزادة من نعمه، واستعاذة من سلبها.

ثم تفكَّر أيضًا في أن ما خفي عليك وجهلته من أنواع العلم الذي تختصُّ به، والذي أعجبت بنفاذك فيه؛ أكثر ممَّا تعلمُ من ذلك، فاجعل مكان العجب استنقاصًا لنفسك، واستقصارًا لها؛ فهو أولىٰ.

وتفكَّرْ فيمن كان أعلمَ منك تجدهم كثيرًا؛ فلتَهُن نفسك عندك حينئذٍ،

وتفكَّر في إخلالك بعلمك؛ فإنك لا تعمل بما علمت منه، لقد كان أسلم لك لو لم تكن عالِمًا، واعلم أن الجاهل حينئذ أعقلُ منك وأحسن حالًا وأعْذَر، فليسقط عجبك بالكليَّة» اهـ.

✐**قلت: ومن توابع أَدْواء الرياء والعُجْب والاستعلاء بالنفس: داء حُبِّ الشهرة، ومن ثَمَّ جاءت عدَّة آثار عن السلف الصالح في ذمِّ الشهرة، نذكر منها ما تيَسَّر منها:**

أقوال الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ في ذمِّ الشُّهرة

١- عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ:

أخرج البخاري في «صحيحه» (٧٢١٨) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قِيلَ لِعُمَرَ: أَلَا تَسْتَخْلِفُ؟ قَالَ: «إِنْ أَسْتَخْلِفْ فَقَدِ اسْتَخْلَفَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي؛ أَبُو بَكْرٍ، وَإِنْ أَتْرُكْ فَقَدْ تَرَكَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي؛ رَسُولُ اللهِ ﷺ»، فَأَثْنَوْا عَلَيْهِ؛ فَقَالَ: «رَاغِبٌ رَاهِبٌ، وَدِدْتُ أَنِّي نَجَوْتُ مِنْهَا كَفَافًا؛ لَا لِي وَلَا عَلَيَّ، لَا أَتَحَمَّلُهَا حَيًّا وَلَا مَيِّتًا»[1].

٢- عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ:

أخرج الحاكم في «المستدرك» (٥٣٨٢) قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ

(١) وأخرج بنحوه مسلم (١٨٢٣).

يَعْقُوبَ، ثَنَا بَحْرُ بْنُ نَصْرٍ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ؛ قَالَ: أَخْبَرَنِي سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ: «لَوْ تَعْلَمُونَ ذُنُوبِي مَا وَطِئَ عَقِبِي رَجُلَانِ، وَلَحَثَيْتُمْ عَلَىٰ رَأْسِي التُّرَابَ، وَلَوَدِدْتُ أَنَّ اللهَ غَفَرَ لِي ذَنْبًا مِنْ ذُنُوبِي، وَإِنِّي دُعِيتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ رَوْثَةَ»[1].

وأخرج الفَسَوِيُّ في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٥٤٩) قال: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ؛ قال: قال عَبْدُ اللهِ: «وَدِدْتُ أَنَّ اللهَ غَفَرَ لِي ذُنُوبِي وَأَنْ لَا يُعْرَفَ نَسَبِي»[2].

٣- حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

أخرج نُعيم بن حَمَّاد في «الفتن» (١٢٩) قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، قَالَ: «لَوَدِدْتُ أَنَّ عِنْدِيَ مِائَةَ رَجُلٍ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذَهَبٍ، فَأَصْعَدُ عَلَىٰ صَخْرَةٍ،

---

(١) **إسناده صحيح: محمَّد بن يعقوب:** أبو العباس الأصم، قال عنه الذهبي: الإِمَامُ، المُحَدِّثُ، مُسْنِدُ العصر، وروىٰ عنه ابن أبي حاتم والحاكم وأكثر عنه، وخلق.

وبَحْرُ بْنُ نَصْر: هو بن سابق الخولاني المصري، وثَّقه ابن أبي حاتم.

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٨١٩) من طريق الأعمش؛ به.

(٢) **إسناده صحيح:** وأخرج ابن المبارك في الزهد (٤٩٠) من طريق هشيم؛ به، **وسعيد:** هو ابن منصور، **وهشيم:** هو ابن بشير.

فَأُحَدِّثُهُمْ حَدِيثًا لَا يَضُرُّهُمْ فِتْنَةٌ بَعْدَهُ أَبَدًا، ثُمَّ أَذْهَبُ فَلَا أَرَاهُمْ وَلَا يَرَوْنِي»[(١)].

التابعون

١- الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أخرج ابن المبارك في «الزُّهد» (٣/ ١٣) قال: أنا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، أَنَّ أَيُّوبَ حَدَّثَهُ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: «إِنَّ خَفْقَ النِّعَالِ خَلْفَ الرِّجَالِ لَا تُلْبِثُ قُلُوبَ الْحَمْقَىٰ»[(٢)].

وأخرج زهير بن حرب في «العلم» (٢٠) قال: حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، ثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ؛ قَالَ: «إِنْ كَانَ الرَّجُلُ لَيَجْلِسُ مَعَ الْقَوْمِ؛ فَيَرَوْنَ أَنَّ بِهِ عِيًّا، وَمَا بِهِ مِنْ عِيٍّ؛ إِنَّهُ لَفَقِيهٌ مُسْلِمٌ»[(٣)].

٢ - محمد بن سيرين رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أخرج الدارمي في «سننه» (٥٤٥) قال: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا

---

(١) **إسناده صحيح**: وأخرجه أبو داود في الزهد (٢٧٢)، عن إِبْرَاهِيمَ بْن أَبِي مُعَاوِيَةَ، عن أبيه؛ به، وابن أبي شيبة في المصنَّف (٣٧١٦٨)، وابن أبي الدنيا في العزلة والانفراد (١٧٣)؛ من طريق الأعمش؛ به.

(٢)إسناده صحيح، الزهد (٣/ ١٣)، وتابع أيوبَ يَزِيدُ بْنِ حَازِمٍ أخو جرير، عن الحسن؛ كما عند الدارمي في سننه (٥٥٢)، وكما عند البيهقي في المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ (٤٩٧)، وابن سعد في الطبقات الكبرىٰ (٧/ ١٢٤).

(٣) إسناده صحيح، **ويونس**: هو ابن عبيد.

حُمَيْدُ بْنُ أَسْوَدَ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، قَالَ: شَاوَرْتُ مُحَمَّدًا فِي بِنَاءٍ أَرَدْتُ أَنْ أَبْنِيَهُ فِي الْكَلَّاءِ، قَالَ: فَأَشَارَ عَلَيَّ وَقَالَ: «إِذَا أَرَدْتَ أَسَاسَ الْبِنَاءِ؛ فَآذِنِّي حَتَّىٰ أَجِيءَ مَعَكَ»، قَالَ: فَأَتَيْتُهُ؛ قَالَ: فَبَيْنَمَا نَحْنُ نَمْشِي، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ فَمَشَىٰ مَعَهُ، فَقَامَ؛ فَقَالَ: «أَلَكَ حَاجَةٌ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «إِمَّا لَا؛ فَاذْهَبْ». ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيَّ. فَقَالَ: «أَنْتَ أَيْضًا فَاذْهَبْ»، قَالَ: فَذَهَبْتُ، حَتَّىٰ خَالَفْتُ الطَّرِيقَ[1].

٤- علقمة بن قيس النَّخعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أخرج الدارمي في «سننه» (٥٣٩) قال: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: قِيلَ لَهُ حِينَ مَاتَ عَبْدُ اللهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: لَوْ قَعَدْتَ فَعَلَّمْتَ النَّاسَ السُّنَّةَ؟ فَقَالَ: «أَتُرِيدُونَ أَنْ يُوطَأَ عَقِبِي!»[2].

٥- الرَّبِيعُ بْنُ خُثَيْمٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أخرج أبو خيثمة في «العلم» (١٢٩) قال: ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ نُسَيْرٍ – يَعْنِي: ابْنَ ذَعْلُوقٍ – قَالَ: «كَانَ الرَّبِيعُ بْنُ خَيْثَمٍ إِذَا أَتَوْهُ قَالَ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شَرِّكُمْ»[3].

---

(١) **سعيد بن عامر الضبعي**: ثقة، أخرج له الجماعة، **وحميد بن الأسود**: وثَّقه أبو حاتم، وقال عنه الحافظ: «صدوق يهم قليلًا»؛ فهو صدوق علىٰ الأقل؛ فعلىٰ هذا الإسناد حسن.

(٢) إسناده صحيح، وتابعه ابن سعد في الطبقات الكبرىٰ (٩/ ٨٩).

(٣) وتابعه أحمد بن الحجاج؛ كما عند الدارمي في سننه (٥٤٦)، وأخرجه الدولابي في «الأسماء =

٦- **مجاهد بن جبر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أخرج ابن أبي الدنيا في «العزلة والانفراد» (١٥٣) قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ الضَّبِّيُّ، ثنا سُفْيَانُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ حَسَّانٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ؛ قَالَ: «أُخْبُرِ النَّاسَ، ثُمَّ اقْلُهُمْ»[(١)].

٧- **إبراهيم بن يزيد النخعي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أخرج ابن المبارك في «الزهد»(٢/ ١٣) قال: أنا زَائِدَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ تُوطَأَ أَعْقَابُهُمْ»[(٢)].

وأخرج الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٠٦) قال: حدثنا أبو بكر الحميدي، قال: ثنا سفيان؛ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَعْمَشَ يَقُولُ: «جَهِدْنَا بِإِبْرَاهِيمَ أَنْ نُجْلِسَهُ إِلَىٰ سَارِيَةٍ فَأَبَىٰ»[(٣)].

=

والكنىٰ» (١٢١٦) من طريق عبد الرحمن بن مهدي؛ به، وابن المبارك في الزهد (٢/ ١٤)، ونسير بن ذعلوق: أخرج له ابن ماجه، ووثَّقه ابن معين والفسوي وابن حبان والعجلي، وقال ابن أبي حاتم: قال أبي: نسير صالح الحديث. وقال الحافظ: صدوق، ولم يصب من ضعَّفه. فالإسناد حسن.

(١) **إسناده صحيح: أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ الضَّبِّيُّ:** وثَّقه النسائي وأبو حاتم. **وسفيان:** هو ابن عيينة. **وسعيد بن حسان:** وثَّقه النسائي وابن معين.

(٢) **إسناده صحيح:** وأخرجه الدارمي في سننه (٥٤١)، وابن أبي شيبة في المصنَّف (٢٥٨١٣)، وزهير بن حرب في العلم (١٥٨)، من طريق منصور؛ به.

(٣) **إسناده كالشمس:** أخرجه ابن المبارك في الزهد (١/ ٣٨٨)، وأحمد في «العلل ومعرفة
=

٨- **الحارث بن قيس** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أخرج الدارمي في «سننه» (٥٣٨) قال: أَخْبَرَنَا عبد الله بن سعيد، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ خَيْثَمَةَ، قَالَ: «كَانَ الْحَارِثُ بْنُ قَيْسٍ الْجُعْفِيُّ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللهِ -، وَكَانُوا مُعْجَبِينَ بِهِ؛ فَكَانَ يَجْلِسُ إِلَيْهِ الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ، فَيُحَدِّثُهُمَا، فَإِذَا كَثُرُوا، قَامَ وَتَرَكَهُمْ»(١).

٩- **يحيى بن أبي كثير** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال الآجري في «أخلاق العلماء» (ص٧٠): أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الصُّوفِيُّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ، أَخْبَرَنَا عَبِيدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُرَّةَ؛ قَالَ: قَالَ مَسْرُوقٌ: «بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الْعِلْمِ أَنْ يَخْشَىٰ اللهَ، وَبِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الْجَهْلِ

=

الرجال» (١٣١)، والدارمي في سننه (٥٣٥).

(١) **إسناده حسن**: **عبد الله بن سعيد**: هو الأشج؛ ثقة، روىٰ عنه الجماعة. **ويونس بن بكير**: هو بن واصل الشيباني، وقال عثمان بن سعيد فيه: ليس به بأس؛ وثَّقه ابن معين، وقال: قد كتبت عنه. وكذا قال أبو خيثمة، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سئل أبو زرعة: أي شيء ينكر عليه؟ قال: أما في الحديث فلا أعلمه، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: ليس هو عندي حجَّة، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال في موضع آخر: ضعيف. وقال ابن حجر: صدوق يخطئ.

فعلىٰ هذا فهو حسن الحديث، إن شاء الله.

أَنْ يُعْجَبَ بِعِلْمِهِ».

✍رابعًا: الحلم والأناة:

قَالَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ لِأَشَجِّ عَبْدِ الْقَيْسِ: «إِنَّ فِيكَ لَخَصْلَتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللهُ: الْحِلْمُ وَالْأَنَاةُ»، أخرجه مسلم (١٨).

وفي رواية للبخاري في «الأدب المفرد» - كما في «صحيح الأدب المفرد» (٤٥٥/ ٥٨٤) -: عَنْ أَشَجِّ عَبْدِ الْقَيْسِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّ فِيكَ لَخُلُقَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللهُ**»، قُلْتُ: وَمَا هُمَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**الْحِلْمُ، وَالْحَيَاءُ**»، قلت: قديمًا أَوْ حَدِيثًا؟ قَالَ: «**قَدِيمًا**». قلتُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَبَلَنِي عَلَىٰ خُلُقَيْنِ أحبَّهُما اللهُ.

قال إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، أبو إسحاق بن قرقول (م: ٥٦٩هـ) في «مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار» (١/ ٣١٥): ««الْأَنَاةُ»: بالفَتْح والقَصْر، وهو التَّثَبُّت في الأمور وترك العجلة، والتأني: هو المكث والإبطاء؛ يقال: آنَيْتُ، وأَنَّيتُ – مشدَّدًا –، وتأنَّيت».

وقال القاضي عياض في «إكمال المُعلِم بفوائد مسلم» (١/ ٢٣٣): ««**الحلم**»: العقلُ، و«**الأناة**»: التثبُّتُ وترك العجلة».

وقال أبو علي إسماعيل بن القاسم القَالِي البغدادي في «الأمالي»

(٢/ ١٧٩): «وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْر رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حاتم، عَنِ العتبي، قَالَ: قَالَ عمر بن عبد العزيز رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: ما أقرن شيءٌ إِلَىٰ شيء أفضل من علم إِلَىٰ حلم، ومن عفوٍ إِلَىٰ مقدرة.

قَالَ: وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حاتِمٍ، عَنِ العتبي، قَالَ: بلغني أن لقمان الحكيم كان يقول: ثلاثة لا يُعْرَفُون إلَّا فِي ثلاثة مواطن: الحليم عند الغضب، والشجاع عند الحرب، وأخوك عند حاجَتِك إليه.

قَالَ: وحَدَّثَنَا عبد الرحمن، عَنْ عمِّه؛ قَالَ: قَالَ بعْضُ الْحكماء: أحزم الملوك من مَلَك جدُّه هَزْلَه، ورأيُه هواه، وأَعْرَبَ عَنْ ضميره فعلُه، ولم يخدعه رضاه عَنْ حظِّه، ولا غضبه عَنْ كيده».

وقال أبو الحسن علي بن حبيب الماوردي في كتابه «درر السلوك في سياسة الملوك» (ص ٦٣): «وقال بعض البلغاء: الزم الصمت؛ فإنَّه يكسبك صفو المحبَّةِ، ويؤمِّنُكَ سوء المَغَبَّةِ، ويلبسك ثوب الوقار، ويكفيك مؤنة الاعتذار.
وتكلم أربعة من حكماء الملوك بأربع كلمات؛ كأنها رُمِيَتْ مِنْ قَوْسٍ:

فقال ملك الروم: أفضل علم العلماء السكوت.

وقال ملك الفرس: إذا تكلمتُ بالكلمة؛ ملكتني ولم أملكها.

وقال ملك الهند: أنا علىٰ ردِّ ما لم أقل؛ أقدر منِّي علىٰ ردِّ ما قلتُ.

وقال ملك الصين: ندمت علىٰ الكلام، ولم أندم علىٰ السكوت.

وليعلم أن الحاجة إلىٰ الصمت أكثر من الحاجة إلىٰ الكلام؛ لأنَّ الحاجة إلىٰ الصمت عامَّة، والحاجة إلىٰ الكلام عارضة؛ فلذلك ما وجب أن يكون صمتُ العاقل في الأحوال أكثرَ من كلامه في كل حال؛ حُكِيَ أنَّ بعض الحكماء رأىٰ رجلًا يكثر الكلام ويُقِلُّ السكوت؛ فقال له: «إن الله تعالي إنما جعل لك أذنين ولسانًا واحدًا؛ ليكون ما تسمعه ضعف ما تتكلَّمُ به. فإذا دعته الحاجة إلي الكلام سَبَرَهُ. وقيل: اللسان وزير الإنسان، فإذا تكلَّم تحذَّر من الإكثار؛ فقلَّ من كَثُرَ كلامه إلا وكثر ندمه. وقد قيل: من كثر كلامه كثرت آثامه. ولا ينبغي أن يعجب بجيِّد كلامه، ولا بصواب منطقه؛ فإن الإعجاب به سبب الإكثار منه. وقد قيل: من أُعجبَ بقولِهِ أُصيبَ بعقْلِهِ» اهـ.

✍ خامسًا: الزهد في الدنيا:

قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة في «مجموع الفتاوىٰ» (١٠/ ٦١٥): «قَدْ كَتَبْت فِي كُرَّاسَةِ الْحَوَادِثِ فَصْلًا فِي «جِمَاعِ الزُّهْدِ وَالْوَرَعِ»: وَأَنَّ «الزُّهْدَ» هُوَ عَمَّا لَا يَنْفَعُ؛ إمَّا لِانْتِفَاءِ نَفْعِهِ، أَوْ لِكَوْنِهِ مَرْجُوحًا؛ لِأَنَّهُ مُفَوِّتٌ لِمَا هُوَ أَنْفَعُ مِنْهُ، أَوْ مُحَصِّلٌ لِمَا يَرْبُو ضَرَرُهُ عَلَىٰ نَفْعِهِ. وَأَمَّا الْمَنَافِعُ الْخَالِصَةُ أَوِ الرَّاجِحَةُ: فَالزُّهْدُ فِيهَا حُمْقٌ. وَأَمَّا «الْوَرَعُ» فَإِنَّهُ الْإِمْسَاكُ عَمَّا قَدْ يَضُرُّ، فَتَدْخُلُ فِيهِ الْمُحَرَّمَاتُ وَالشُّبُهَاتُ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَضُرُّ؛ فَإِنَّهُ «**مَنِ اتَّقَىٰ الشُّبُهَات**

اسْتَبْرَأَ لِعِرْضِهِ وَدِينِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَات وَقَعَ فِي الْحَرَامِ؛ كَالرَّاعِي حَوْلَ الْحِمَىٰ يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ». وَأَمَّا «الْوَرَعُ» عَمَّا لَا مَضَرَّةَ فِيهِ، أَوْ فِيهِ مَضَرَّةٌ مَرْجُوحَةٌ - لِمَا تَقْتَرِنُ بِهِ مِنْ جَلْبِ مَنْفَعَةٍ رَاجِحَةٍ، أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ أُخْرَىٰ رَاجِحَةٍ -؛ فَجَهْلٌ وَظُلْمٌ. وَذَلِكَ يَتَضَمَّنُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ لَا يَتَوَرَّعُ عَنْهَا: الْمَنَافِعُ الْمُكَافِئَةُ، وَالرَّاجِحَةُ، وَالْخَالِصَةُ: كَالْمُبَاحِ الْمَحْضِ، أَوِ الْمُسْتَحَبِّ، أَوِ الْوَاجِبِ؛ فَإِنَّ الْوَرَعَ عَنْهَا ضَلَالَةٌ.

وَأَنَا أَذْكُرُ هُنَا تَفْصِيلَ ذَلِكَ فَأَقُولُ: «الزُّهْدُ» خِلَافُ الرَّغْبَةِ، يُقَالُ: فُلَانٌ زَاهِدٌ فِي كَذَا، وَفُلَانٌ رَاغِبٌ فِيهِ. و«الرَّغْبَةُ» هِيَ مِنْ جِنْسِ الْإِرَادَةِ، فَالزُّهْدُ فِي الشَّيْءِ: انْتِفَاءُ الْإِرَادَةِ لَهُ؛ إِمَّا مَعَ وُجُودِ كَرَاهَتِهِ، وَإِمَّا مَعَ عَدَمِ الْإِرَادَةِ وَالْكَرَاهَةِ؛ بِحَيْثُ لَا يَكُونُ لَا مُرِيدًا لَهُ وَلَا كَارِهًا لَهُ، وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَرْغَبْ فِي الشَّيْءِ وَيُرِدْهُ؛ فَهُوَ زَاهِدٌ فِيهِ. وَكَمَا أَنَّ سَبِيلَ اللهِ يُحْمَدُ فِيهِ الزُّهْدُ فِيمَا زَهِدَ اللهُ فِيهِ مِنْ فُضُولِ الدُّنْيَا؛ فَتُحْمَدُ فِيهِ الرَّغْبَةُ وَالْإِرَادَةُ لِمَا حَمِدَ اللهُ إِرَادَتَهُ وَالرَّغْبَةَ فِيهِ؛ وَلِهَذَا كَانَ أَسَاسُ الطَّرِيقِ الْإِرَادَةَ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [الأنعام: ٥٢]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَنْ أَرَادَ ٱلْأٓخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا ﴿١٩﴾﴾ [الإسراء: ١٩]، وَنَظَائِرُهُ مُتَعَدِّدَةٌ.

كَمَا رَغَّبَ فِي «الزُّهْدِ» وَذَمَّ ضِدَّهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا

وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ﴾ [هود: ١٥، ١٦]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ ﴿١﴾﴾ [التكاثر: ١] السُّورَةَ. وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا ﴿١٩﴾ وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴿٢٠﴾﴾ [الفجر: ١٩، ٢٠]، وَقَالَ: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ ﴿٦﴾ وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ﴿٧﴾ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴿٨﴾﴾ [العاديات: ٦-٨]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٠] الْآيَةَ.

وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ. وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ هُنَا: تَمَيُّزُ «الزُّهْدِ الشَّرْعِيِّ» مِنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ الزُّهْدُ الْمَحْمُودُ، وَتَمَيُّزُ «الرَّغْبَةِ الشَّرْعِيَّةِ» مِنْ غَيْرِهَا؛ وَهِيَ الرَّغْبَةُ الْمَحْمُودَةُ؛ فَإِنَّهُ كَثِيرًا مَا يَشْتَبِهُ الزُّهْدُ بِالْكَسَلِ وَالْعَجْزِ وَالْبِطَالَةِ عَنِ الْأَوَامِرِ الشَّرْعِيَّةِ، وَكَثِيرًا مَا تَشْتَبِهُ الرَّغْبَةُ الشَّرْعِيَّةُ بِالْحِرْصِ وَالطَّمَعِ وَالْعَمَلِ الَّذِي ضَلَّ سَعْيُ صَاحِبِهِ.

وَأَمَّا «الْوَرَعُ»: فَهُوَ اجْتِنَابُ الْفِعْلِ وَاتِّقَاؤُهُ، وَالْكَفُّ وَالْإِمْسَاكُ عَنْهُ، وَالْحَذَرُ مِنْهُ، وَهُوَ يَعُودُ إِلَىٰ كَرَاهَةِ الْأَمْرِ وَالنُّفْرَةِ مِنْهُ، وَالْبُغْضِ لَهُ، وَهُوَ أَمْرٌ وُجُودِيٌّ أَيْضًا - وَإِنْ كَانَ قَدِ اخْتُلِفَ فِي الْمَطْلُوبِ بِالنَّهْيِ: هَلْ هُوَ عَدَمُ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ أَوْ فِعْلُ ضِدِّهِ؟ وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْإِثْبَاتِ عَلَىٰ الثَّانِي -، فَلَا رَيْبَ أَنَّهُ لَا يُسَمَّىٰ وَرِعًا وَمُتَوَرِّعًا وَمُتَّقِيًا؛ إِلَّا إِذَا وُجِدَ مِنْهُ الِامْتِنَاعُ وَالْإِمْسَاكُ الَّذِي هُوَ فِعْلُ ضِدِّ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ.

وَالتَّحْقِيقُ: أَنَّهُ مَعَ عَدَمِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ يَحْصُلُ لَهُ عَدَمُ مَضَرَّةِ الْفِعْلِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، وَهُوَ ذَمُّهُ وَعِقَابُهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَمَعَ وُجُودِ الِامْتِنَاعِ وَالِاتِّقَاءِ وَالِاجْتِنَابِ يَكُونُ قَدْ وُجِدَ مِنْهُ عَمَلٌ صَالِحٌ وَطَاعَةٌ وَتَقْوَىٰ؛ فَيَحْصُلُ لَهُ مَنْفَعَةُ هَذَا الْعَمَلِ؛ مِنْ حَمْدِهِ وَثَوَابِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. فَعَدَمُ الْمَضَرَّةِ لِعَدَمِ السَّيِّئَاتِ، وَوُجُودُ الْمَنْفَعَةِ لِوُجُودِ الْحَسَنَاتِ. فَتَلَخَّصَ أَنَّ «الزُّهْدَ» مِنْ بَابِ عَدَمِ الرَّغْبَةِ وَالْإِرَادَةِ فِي الْمَزْهُودِ فِيهِ، و«الْوَرَعَ» مِنْ بَابِ وُجُودِ النُّفْرَةِ وَالْكَرَاهَةِ لِلْمُتَوَرَّعِ عَنْهُ، وَانْتِفَاءُ الْإِرَادَةِ إِنَّمَا يَصْلُحُ فِيمَا لَيْسَ فِيهِ مَنْفَعَةٌ خَالِصَةٌ أَوْ رَاجِحَةٌ.

وَأَمَّا وُجُودُ الْكَرَاهَةِ؛ فَإِنَّمَا يَصْلُحُ فِيمَا فِيهِ مَضَرَّةٌ خَالِصَةٌ أَوْ رَاجِحَةٌ، فَأَمَّا إِذَا فُرِضَ مَا لَا مَنْفَعَةَ فِيهِ وَلَا مَضَرَّةَ، أَوْ مَنْفَعَتُهُ وَمَضَرَّتُهُ سَوَاءٌ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ؛ فَهَذَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يُرَادَ وَلَا يَصْلُحُ أَنْ يُكْرَهَ؛ فَيَصْلُحُ فِيهِ الزُّهْدُ، وَلَا يَصْلُحُ فِيهِ الْوَرَعُ؛ فَظَهَرَ بِذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَا يَصْلُحُ فِيهِ الْوَرَعُ يَصْلُحُ فِيهِ الزُّهْدُ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ، وَهَذَا بَيِّنٌ؛ فَإِنَّ مَا صَلَحَ أَنْ يُكْرَهَ وَيُنَفَّرَ عَنْهُ صَلُحَ أَلَّا يُرَادَ وَلَا يُرْغَبَ فِيهِ؛ فَإِنَّ عَدَمَ الْإِرَادَةِ أَوْلَىٰ مِنْ وُجُودِ الْكَرَاهَةِ، وَوُجُودَ الْكَرَاهَةِ مُسْتَلْزِمٌ عَدَمَ الْإِرَادَةِ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ، وَلَيْسَ كُلُّ مَا صَلُحَ أَلَّا يُرَادَ يَصْلُحُ أَنْ يُكْرَهَ؛ بَلْ قَدْ يَعْرِضُ مِنَ الْأُمُورِ مَا لَا تَصْلُحُ إِرَادَتُهُ وَلَا كَرَاهَتُهُ، وَلَا حُبُّهُ وَلَا بُغْضُهُ، وَلَا الْأَمْرُ بِهِ وَلَا النَّهْيُ عَنْهُ.

وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْوَاجِبَاتِ وَالْمُسْتَحَبَّاتِ لَا يَصْلُحُ فِيهَا زُهْدٌ وَلَا وَرَعٌ؛

وَأَمَّا الْمُحَرَّمَاتُ وَالْمَكْرُوهَاتُ فَيَصْلُحُ فِيهَا الزُّهْدُ وَالْوَرَعُ، وَأَمَّا الْمُبَاحَاتُ فَيَصْلُحُ فِيهَا الزُّهْدُ دُونَ الْوَرَعِ، وَهَذَا الْقَدْرُ ظَاهِرٌ تَعْرِفُهُ بِأَدْنَىٰ تَأَمُّلٍ، وَإِنَّمَا الشَّأْنُ فِيمَا إِذَا تَعَارَضَ فِي الْفِعْلِ: هَلْ هُوَ مَأْمُورٌ بِهِ؟ أَوْ مَنْهِيٌّ عَنْهُ؟ أَوْ مُبَاحٌ؟ وَفِيمَا إِذَا اقْتَرَنَ بِمَا جِنْسُهُ مُبَاحٌ مَا يَجْعَلُهُ مَأْمُورًا بِهِ، أَوْ مَنْهِيًّا عَنْهُ؛ أَوِ اقْتَرَنَ بِالْمَأْمُورِ بِهِ مَا يَجْعَلُهُ مَنْهِيًّا عَنْهُ، وَبِالْعَكْسِ، فَعِنْدَ اجْتِمَاعِ الْمَصَالِحِ وَالْمَفَاسِدِ وَالْمَنَافِعِ وَالْمَضَارِّ وَتَعَارُضِهَا؛ يُحْتَاجُ إِلَىٰ الْفُرْقَانِ».

وقال ابن قيم الجوزية في «الفوائد» (ص١١٨): «الزُّهْد أَقسَام:

زهد فِي الْحَرَام: وَهُوَ فرض عين.

وزهد فِي الشُّبُهَات: وَهُوَ بِحسب مَرَاتِب الشُّبْهَة؛ فَإِن قويت التحقت بِالْوَاجِبِ، وَإِن ضعفت كَانَ مُسْتَحبًّا.

وزهد فِي الفضول، وزهد فِيمَا لَا يَعْنِي من الْكَلَام وَالنَّظَر وَالسُّؤَال واللقاء وَغَيره، وزهد فِي النَّاس، وزهد فِي النَّفس؛ بِحَيْثُ تهون عَلَيْهِ نَفسه فِي الله.

وزهدٌ جَامع لذَلِك كُلِّه؛ وَهُوَ الزُّهْد فِيمَا سوىٰ الله، وَفِي كل مَا شغلك عَنهُ.

وَأفضل الزُّهْد إخفاءُ الزُّهْد، وأصعبه الزُّهْد فِي الحظوظ، وَالْفرقُ بَينه وَبَين الْوَرع: أَن الزُّهْد ترك مَا لا ينفع فِي الْآخِرَة، والورع ترك مَا يُخْشَىٰ ضَرَره فِي الْآخِرَة، وَالْقلب الْمُعَلَّق بالشهوات لَا يَصحُّ لَهُ زهد وَلَا ورع».

قلت: وقد صنَّف أئمَّة السلف الصالح مصنَّفات بعنوان «الزهد»؛ ذكروا فيها الأحاديث المرفوعة والآثار عن الصحابة والتابعين في الزُّهد، وهذا باب عظيم يحتاج إليه كلُّ متعصِّب، كي يعالج قلبه من هذا الداء الوبيل؛ لأنَّه قرين طول الأمل في الدنيا، وتقديمها على الآخرة.

الأحاديث المرفوعة في الزهد في الدنيا:

۞ **بوَّب البخاري في أول كتاب الرِّقاق، قال: بَابٌ: لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الآخِرَةِ.** وأخرج تحته حديث أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الآخِرَهْ، فَأَصْلِحِ الأَنْصَارَ وَالمُهَاجِرَهْ**».

۞ **وبوَّب بعده: بَابُ: مَثَلِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ، وَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ:** ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ ۖ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ ٱلْكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَٰمًا ۖ وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٌ ۚ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴿٢٠﴾﴾ [الحديد: ٢٠]، وأخرج تحته حديث سَهْلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**مَوْضِعُ سَوْطٍ فِي الجَنَّةِ؛ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَلَغَدْوَةٌ فِي سَبِيلِ اللهِ أَوْ رَوْحَةٌ؛ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا**».

۞ **ثم بوَّب: بَابُ: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ»**، وأخرج تحته حديث عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَخَذَ

رَسُولُ اللهِ ﷺ بِمَنْكِبِي، فَقَالَ: «**كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ**»، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: «إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ المَسَاءَ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِمَرَضِكَ، وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ».

۞ **ثم بوَّب: بَابٌ: فِي الأَمَلِ وَطُولِهِ، وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَىٰ:** ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ۗ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَـٰعُ ٱلْغُرُورِ ١٨٥﴾ [آل عمران: ١٨٥]، **وَقَوْلِهِ:** ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا۟ وَيَتَمَتَّعُوا۟ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ٣﴾ [الحجر: ٣]، **وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: «ارْتَحَلَتِ الدُّنْيَا مُدْبِرَةً، وَارْتَحَلَتِ الآخِرَةُ مُقْبِلَةً، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بَنُونَ؛ فَكُونُوا مِنْ أَبْنَاءِ الآخِرَةِ، وَلَا تَكُونُوا مِنْ أَبْنَاءِ الدُّنْيَا؛ فَإِنَّ اليَوْمَ عَمَلٌ وَلَا حِسَابَ، وَغَدًا حِسَابٌ وَلَا عَمَلٌ»،** ﴿بِمُزَحْزِحِهِۦ﴾ [البقرة: ٩٦]: «**بِمُبَاعِدِهِ**».

وأخرج حديثَ عَبْدِ اللهِ بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَطَّ النَّبِيُّ ﷺ خَطًّا مُرَبَّعًا، وَخَطَّ خَطًّا فِي الوَسَطِ خَارِجًا مِنْهُ، وَخَطَّ خُطَطًا صِغَارًا إِلَىٰ هَذَا الَّذِي فِي الوَسَطِ مِنْ جَانِبِهِ الَّذِي فِي الوَسَطِ، وَقَالَ: «**هَذَا الإِنْسَانُ، وَهَذَا أَجَلُهُ مُحِيطٌ بِهِ - أَوْ: قَدْ أَحَاطَ بِهِ -، وَهَذَا الَّذِي هُوَ خَارِجٌ أَمَلُهُ، وَهَذِهِ الخُطَطُ الصِّغَارُ الأَعْرَاضُ؛ فَإِنْ أَخْطَأَهُ هَذَا نَهَشَهُ هَذَا، وَإِنْ أَخْطَأَهُ هَذَا نَهَشَهُ هَذَا**».

وعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَطَّ النَّبِيُّ ﷺ خُطُوطًا؛ فَقَالَ: «**هَذَا الأَمَلُ، وَهَذَا أَجَلُهُ، فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ؛ إِذْ جَاءَهُ الخَطُّ الأَقْرَبُ**».

۞ ثم بوَّب: **بَابُ مَنْ بَلَغَ سِتِّينَ سَنَةً، فَقَدْ أَعْذَرَ اللهُ إِلَيْهِ فِي العُمُرِ؛ لِقَوْلِهِ:** ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ﴾ [فاطر: ٣٧]: «**يَعْنِي: الشَّيْبَ**».

وأخرج حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**أَعْذَرَ اللهُ إِلَىٰ امْرِئٍ أَخَّرَ أَجَلَهُ، حَتَّىٰ بَلَّغَهُ سِتِّينَ سَنَةً**».

وحديث سَعِيد بْن المُسَيِّبِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**لا يَزَالُ قَلْبُ الكَبِيرِ شَابًّا فِي اثْنَتَيْنِ: فِي حُبِّ الدُّنْيَا، وَطُولِ الأَمَلِ**».

وحديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَكْبَرُ ابْنُ آدَمَ وَيَكْبَرُ مَعَهُ اثْنَانِ: حُبُّ المَالِ، وَطُولُ العُمُرِ**».

۞ وبوَّب: **بَابُ مَا يُحْذَرُ مِنْ زَهَرَةِ الدُّنْيَا وَالتَّنَافُسِ فِيهَا**. وأخرج حديث عَمْرَو بْن عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ حَلِيفٌ لِبَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ، كَانَ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الجَرَّاحِ إِلَىٰ البَحْرَيْنِ يَأْتِي بِجِزْيَتِهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ هُوَ صَالَحَ أَهْلَ البَحْرَيْنِ، وَأَمَّرَ عَلَيْهِمُ العَلَاءَ بْنَ الحَضْرَمِيِّ، فَقَدِمَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِمَالٍ مِنَ البَحْرَيْنِ، فَسَمِعَتِ الأَنْصَارُ بِقُدُومِهِ، فَوَافَتْهُ صَلاَةَ الصُّبْحِ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَلَمَّا انْصَرَفَ تَعَرَّضُوا لَهُ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ رَآهُمْ، وَقَالَ: «**أَظُنُّكُمْ سَمِعْتُمْ بِقُدُومِ أَبِي عُبَيْدَةَ، وَأَنَّهُ جَاءَ بِشَيْءٍ**»، قَالُوا: أَجَلْ يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «**فَأَبْشِرُوا،**

وَأَمِّلُوا مَا يَسُرُّكُمْ، فَوَاللهِ مَا الفَقْرَ أَخْشَىٰ عَلَيْكُمْ، وَلَكِنْ أَخْشَىٰ عَلَيْكُمْ أَنْ تُبْسَطَ عَلَيْكُمُ الدُّنْيَا، كَمَا بُسِطَتْ عَلَىٰ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ؛ فَتَنَافَسُوهَا كَمَا تَنَافَسُوهَا، وَتُلْهِيَكُمْ كَمَا أَلْهَتْهُمْ».

وأخرج حديث أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ أَكْثَرَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ مَا يُخْرِجُ اللهُ لَكُمْ مِنْ بَرَكَاتِ الأَرْضِ**»، قِيلَ: وَمَا بَرَكَاتُ الأَرْضِ؟ قَالَ: «**زَهْرَةُ الدُّنْيَا**»؛ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: هَلْ يَأْتِي الخَيْرُ بِالشَّرِّ؟ فَصَمَتَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّىٰ ظَنَنَّا أَنَّهُ يُنْزَلُ عَلَيْهِ، ثُمَّ جَعَلَ يَمْسَحُ عَنْ جَبِينِهِ، فَقَالَ: «**أَيْنَ السَّائِلُ؟**»، قَالَ: أَنَا. - قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: لَقَدْ حَمِدْنَاهُ حِينَ طَلَعَ ذَلِكَ - قَالَ: «**لا يَأْتِي الخَيْرُ إِلَّا بِالخَيْرِ، إِنَّ هَذَا المَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، وَإِنَّ كُلَّ مَا أَنْبَتَ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلِمُّ، إِلَّا آكِلَةَ الخَضِرَةِ، أَكَلَتْ حَتَّىٰ إِذَا امْتَدَّتْ خَاصِرَتُهَا؛ اسْتَقْبَلَتِ الشَّمْسَ، فَاجْتَرَّتْ وَثَلَطَتْ وَبَالَتْ، ثُمَّ عَادَتْ فَأَكَلَتْ. وَإِنَّ هَذَا المَالَ حُلْوَةٌ، مَنْ أَخَذَهُ بِحَقِّهِ، وَوَضَعَهُ فِي حَقِّهِ؛ فَنِعْمَ المَعُونَةُ هُوَ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ؛ كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ**».

وحديث قَيْس، قَالَ: أَتَيْتُ خَبَّابًا، وَهُوَ يَبْنِي حَائِطًا لَهُ، فَقَالَ: «إِنَّ أَصْحَابَنَا الَّذِينَ مَضَوْا لَمْ تَنْقُصْهُمُ الدُّنْيَا شَيْئًا، وَإِنَّا أَصَبْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ شَيْئًا، لَا نَجِدُ لَهُ مَوْضِعًا إِلَّا التُّرَابَ».

وأما الآثار عن السلف في هذا الباب فكثيرة جداً، ومظانُّها المصنّفات التالية:

١- «الزهد والرقائق»، لعبد الله بن المبارك المروزي (م ١٨١ هـ).

٢- «الزهد»، لأبي مسعود المعافى بن عمران الموصلي - من تلامذة سفيان الثوري - (م ١٨٥هـ).

٣- «الزهد»، لوكيع بن الجرَّاح (م ١٩٧ هـ).

٤- «الزهد»، لأحمد بن حنبل (م ٢٤١ هـ).

٥- «الزهد»، لهنَّاد بن السَّري (م ٢٤٣ هـ).

٦- «الزهد»، لأبي داود السجستاني (م ٢٧٥هـ).

٧- «الزهد»، لأبي حاتم الرازي (م ٢٧٧هـ).

٨- «الزهد» لابن أبي الدنيا (م ٢٨١هـ).

٩- «الزهد»، لأبي بكر بن أبي عاصم الشيباني (م ٢٨٧هـ).

١٠- «الزهد وصفة الزَّاهدين»، لأحمد بن محمد بن زياد، المعروف بابن الأعرابي (م ٣٤٠هـ).

١١- «آداب الحسن البصري وزهده ومواعظه»، لأبي الفرج بن الجوزي.

١٢- «جزء فيه زهد الثمانية من التابعين»، لعلقمة بن مرثد (م ١٢٠ هـ)، رواية ابن أبي حاتم الرازي، والتابعون الثمانية هم: عامر بن عبد الله، وأويس القَرَني، وهَرَم بن حيَّان، والربيع بن خُثَيْم، وأبو مسلم الخولاني، والأسود بن يزيد، ومسروق بن الأجدع، والحسن بن أبي الحسن البصري.

ومن عيون شعر العرب في الزهد الأبيات التالية لـ«قس بن ساعدة الإيادي»(١):

في الذاهبين الأوَّلين ... من القرون لنا بصائر

لمَّا رأيت مواردًا ... للموت ليس لها مصادر

ورأيت قومي نحوها ... تمضي الأصاغر والأكابر

لا يرجع الماضي إليَّ ... ولا من الباقين غابر

أيقنت أني لا محالة ... حيث صار القوم صائر

قال الشيخُ محمَّد بن عمر بن مبارك الحضرمي الشافعي الشهير بـ«بحرق» في كتابه «نشر العلم في شرح لاميَّة العجم» (ص١٩٤-١٩٦):

فَاصْبِرْ لَهَا غَيْرَ مُحْتَالٍ ولَا ضَجِرٍ ... فِي حَادِثِ الدَّهْرِ مَا يُغْنِي عَنِ الْحِيَلِ

ومعنىٰ البيت: «اترك القلق والجزع علىٰ ما فات، بل اترك الاحتيال أيضًا فيما هو آتٍ، وانتظر الفرج؛ فإن الدهر لا يدوم علىٰ حال، كما قيل:

[من مجزوء الرمل]

---

(١) انظر «بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب»، للسيد محمود شكري الآلوسي (٣/ ١٢٢).

إِنَّمَـــا الـــدُّنْيَا عَـــوَارٍ والْعَـــــوَارِي مُـــسْتَرَدَّه
شِـــدَّةٌ بَعْـــدَ رَخَـــاءٍ وَرَخَـــاءٌ بَعْـــدَ شِـــدَّه

ولبعضهم:

[من الوافر]

إِذَا وَضَـعَ الزَّمَـانُ عَلَـىٰ أُنَـاسٍ كَلَاكِلَـــهُ أَنَـــاخَ بِآخَرِينَـــا
فَقُـــل لِلـــشَّامِتِينَ بِنَـــا أَفِيقُـــوا سَـيَلْقَىٰ الـشَّامِتُونَ كَمـا لَقِينَـا

(**كلاكل البعير**): زوره الذي يبرك عليه.

ولآخر:

[من الخفيف]

صَـبِّرِ الـنَّفْسَ عِنْـدَ كُـلِّ مُهِـمٍّ إِنَّ فِـي الـصَّبْرِ حِيلَـةَ الْمُحْتَـالِ
لَا تَـضِيقَنَّ فِـي أُمُـورِكَ ذَرْعًـا رُبَّ أَمـرٍ أَتَـىٰ بِغَيْـرِ احْتِيَـالِ
رُبَّمَـا تَجْـزَعُ النُّفُـوسُ مِـنَ الأَمْـرِ لَـهُ فَرْجَـةٌ كَحَـلِّ الْعِقَـالِ

ولآخر:

[من مجزوء الكامل]

كُـنْ عَـنْ هُمُومِـكَ مُعْرِضًـا وَكِـلِ الأُمُـورَ إِلَـىٰ الْقَـضَا
فَلَرُبَّمَـا اتَّـسَعَ الْمَـضِيـ ـقُ وَرُبَّمَـا ضَـاقَ الْفَـضَا
وَلَـرُبَّ أَمْـرٍ مُتْعِـبٍ لَـكَ فِـي عَوَاقِبِـهِ رِضَـا

اللهُ يَفْعَــــلُ مَــــا يَــــشَا ءُ فَــــلَا تَكُــــنْ مُتَعَرِّضَــــا
فَابْـــشِرْ بِعَاجِــــلِ نَفْحَــــةٍ تَنْــسَىٰ بِهَــا مــا قَــدْ مَــضَىٰ

ولإبراهيم الصولي:

[من الكامل]

وَلَـرُبَّ نَازِلَـةٍ يَـضِيقُ بِهَـا الْفَتَـىٰ ذَرْعًـا وَعِنْـدَ اللهِ مِنْهَـا الْمَخْـرَجُ
ضَاقَتْ فَلَمَا اسْتَحْكَمَتْ حَلَقَاتُهَا فُرِجَـتْ وَكُـانَ يَظُنُّهَـا لَا تُفْـرَجُ

ولآخر:

[من الكامل]

لَا تَجْـزَعَنَّ لِعُـسْرَةٍ مِـنْ بَعْـدِهَا يُـسْرَانُ وَعْـدٌ لَـيْسَ فِيـهِ خِـلَافُ
كَـمْ عُـسْرَةٍ ضَـاقَ الْفَتَـىٰ لِنُزُولِهَـا لِلَّـــهِ فِي أَعْطَافِهَــا أَلْطَــافُ

ولآخر:

[من الوافر]

إِذَا بَلَـــغَ الْحَـــوَادِثُ مُنْتَهَاهَــا تَــرَجَّ بِقُرْبِهَــا الْفَــرَجَ الْمُطِــلَّا
فَكَــمْ خَطْــبٍ تَــوَلَّىٰ إِذْ تَــوَلَّىٰ وَكَــمْ كَــرْبٍ تَجَــلَّا حَــينَ جَــلَّا

(المُطِل) بالمهملة: المشرف، و**(تولىٰ)** الأول: بمعنىٰ أدبر، والثانية بمعنىٰ: استولىٰ، و**(حين جلَّا)** حين عظم، والألف للإطلاق.

ولآخر:

[من الوافر]

تَــصَبَّرْ لِلعَوَاقِـــبِ وَاحْتَـــسِبْهَا فَأَنْـتَ مِـنَ الْعَوَاقِـبِ فِـي اثنتـين
تُرِيحُـــكَ بِالْمُنَـــا أَوْ بِالْمَنَايَـــا فَـإِنَّ الْمَـوْتَ إِحْـدَىٰ الـرَّاحَتَيْنِ

وللصفدي:

[من المتقارب]

إِذَا أَنْـشَبَ الـدَّهْرُ ظُفْـرًا وَنَابَـا وَصـالَ عَلَـىٰ الْحُـرِّ مِنَّـا وَنَابَـا
صَـبَرْنَا وَلَـمْ نَـشْكُ أَحْدَاثَـهُ لِأَنَّـا نَعَـافُ التَّـشَكِي ونَـابَىٰ

وقال ابن الجوزي في «صيد الخاطر» (ص٨٠٥/ ط: مدار الوطن): «لمَّا جمعتُ كتابي المسمَّىٰ بـ«المُنْتَظم في تاريخ المُلُوك والأمم»؛ اطَّلعت علىٰ سير الخلق من الملوك والوزراء والعلماء والأدباء والفقهاء والمحدِّثين والزهاد وغيرهم؛ فرأيت الدنيا قد تلاعبت بالأكثرين تلاعبًا أذهب أديانهم، حتىٰ كانوا لا يؤمنون بالعِقَاب.

فمن الأمراء من يقتل، ويصادر، ويقطع، ويحبس بغير حقٍّ، ثم ينخرط في سلك المعاصي؛ كأن الأمر إليه، أو قد جاءه الأمن من العقاب؛ فربَّما تخايل أن حفظ الرعايا يردُّ عني، وينسىٰ أنه قد قيل لرسول الله ﷺ: ﴿قُلْ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ١٥﴾ [الأنعام: ١٥].

وقد انْخَرَطَ جمعٌ ممَّن يتَّسِمُ بالعلم في سلك المعاصي لتحصيل أغراضهم العاجلة، فما نفعهم العلم!

ورأينا خلقًا من المتزهِّدين خالفوا لنيل أغراضهم! وهذا؛ لأنَّ الدنيا فخٌّ، والناس كعصافير، والعصفور يريد الحبَّة، وينسىٰ الخَنْقَ.

قد نسي أكثر الخلق مآلهم؛ ميلًا إلىٰ عاجل لذَّاتِهم، فأقبلوا يسامرون الهوىٰ، ولا يلتفتون إلىٰ مشاورة العقل؛ فلقدْ باعوا بلذَّةٍ يسيرة خيرًا كثيرًا، واستحقوا بشهوات مرذولة عذابًا عظيمًا. فإذا نزل بأحدهم الموت، قال: ليتني لم أكن! ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا﴾ [النبأ: ٤٠] ! فيقال له: ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾ [يونس: ٩١].

فواأسفًا لفائت لا يمكن استدراكه، ولمُرْتَهَنٍ لا يصلح فِكَاكُه، ولنَدَمٍ لا ينقطع زمانه، ولمعذَّبٍ عزَّ عليه إيمانه بالله.

بالله، ما نفعت العقول إلا لمن يلتفت إليها، ويعوِّل عليها، ولا يمكن قبول مشاورتها إلا بعزيمة الصبر عمَّا يشتهي.

فتأمَّل في الأمراء عمر بن الخطاب، وابن عبد العزيز رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وفي العلماء أحمد بن حنبل - رحمة الله عليه -، وفي الزهاد أُوَيْسًا القَرَنِي؛ لقد أعطوا الحزم حقَّه، وفَهِمُوا مقصود الوجود.

وما هلك الهَالِكُون إلا لقلَّة الصبر عن المشتهىٰ، وربَّما كان فيهم مَن لا

يؤمن بالبعث والعقاب، وليس العجب من ذاك؛ إنَّما العجب من مؤمن يُوقن، ولا ينفعه يقينه! ويَعْقِل العواقب، ولا ينفعه عقله!» اهـ.

قلت: وإليك نموذج فريد في الزُّهد في الدنيا لأحد أعلام هذه الأمَّة، وهو شيخ الإسلام ابن تيميَّة؛ نقله لنا الحافظ أبو حفص عمر بن علي البزَّار في «الأعلام العليَّة في مناقب شيخ الإسلام ابن تيميَّة»؛ حيث قال في (ص٤٤/ ط: دار الكتاب الجديد - تحقيق: د. صلاح الدين المنجد):

«أما زهده فِي الدُّنْيَا ومتاعها؛ فَإِنَّ الله تَعَالَىٰ جعل ذَلِك لَهُ شعارًا من صِغَرِه، حَدثنِي من أثق بِهِ، عَن شَيْخه الَّذِي علَّمه الْقُرْآن الْمجِيد؛ قَالَ: قَالَ لي أَبوهُ، وَهُوَ صبيٌّ - يَعْنِي الشَّيْخ -: أحب إليك أَن توصيه وتعده؛ بأنك إِن لم تَنْقَطِع عَن القراءة والتلقين أدْفَعْ إليك كل شَهْر أَرْبَعِينَ درهمًا.

قَالَ: وَدفع إِلَيَّ أَرْبَعِينَ درهمًا، وَقَالَ: أعْطه إِيَّاهَا؛ فَإِنَّهُ صَغِير، وَرُبمَا يفرح بهَا، فَيَزْدَاد حِرْصه فِي الِاشْتِغَال بِحِفْظ الْقُرْآن ودرسه، وَقُلْ لَهُ: لَك فِي كلِّ شَهْر مثلهَا. فَامْتنعَ من قبُولهَا، وَقَالَ: يَا سَيِّدي، إِنِّي عَاهَدت الله تَعَالَىٰ أن لَا آخذ علىٰ الْقُرْآن أجرًا، وَلم يَأْخُذهَا.

فَرَأَيْت أن هَذَا لَا يَقع من صبي إِلَّا لما لله فِيهِ من الْعِنَايَة.

قلت: وَصدق شَيْخه؛ فَإِن عناية الله هِيَ الَّتِي أوصلته إلىٰ مَا وصل من كلِّ خير من صغيره لَا من كبر.

وَلَقَد اتَّفق كلُّ من رَآهُ - خُصُوصًا مَن أَطَالَ ملازمته - أَنَّه مَا رأىٰ مثله فِي الزُّهْد فِي الدُّنْيَا، حَتَّىٰ لقدْ صَار ذَلِك مَشْهُورًا؛ بِحَيْثُ قد اسْتَقرَّ فِي قلب الْقَرِيب والبعيد من كل من سمع بصفاته علىٰ وَجههَا، بل لَو سُئِلَ عَامي من أهل بلد بعيد من الشَّيْخ: من كَانَ أزهد أهل هَذَا الْعَصْر، وأكملهم فِي رفض فضول الدُّنْيَا، وأحرصهم علىٰ طلب الآخرة؟ لقَالَ: مَا سَمِعت بِمثل ابْن تَيْمِيَّة - رَحْمَةُ الله عَلَيْهِ -.

وَمَا اشْتهر لَهُ ذَلِك إِلَّا لمبالغته فِيهِ، مَعَ تَصْحِيح النِّيَّة، وَإِلَّا فَمن رَأينَا من الْعلمَاء قنع من الدُّنْيَا بِمثل مَا قنع هُوَ مِنْهَا، أَو رَضِي بِمثل حَالَته الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا؛ لم يسمع أَنَّه رغب فِي زَوْجَة حسناء، وَلَا سُرِّيَّة حوراء، وَلَا دَار قَوْرَاء، وَلَا مماليك جوَار، وَلَا بساتين وَلَا عقار، وَلَا شدَّ علىٰ دِينَار وَلَا دِرْهَم، وَلَا رغب فِي دَوَابَّ وَلَا نعم وَلَا ثِيَاب ناعمة فاخرة، وَلَا حشم، وَلَا زاحم فِي طلب الرئاسات، وَلَا رُئِي ساعيًا فِي تَحْصِيل الْمُبَاحَات، مَعَ أَن الْمُلُوك والأمراء والتجار والكبراء كَانُوا طوع أمره، خاضعين لقَوْله وَفعله، وادِّينَ أن يتقربوا إِلىٰ قلبه مهما أمكنهم، مظهرين لإجلاله، أَو أَن يؤهل كلًّا مِنْهُم فِي بذل مَاله.

فَأَيْنَ حَاله هَذِه من أَحْوَال بعض المنتسبين إِلَىٰ الْعلم وَلَيْسوا من أَهله؛ مِمَّن قد أغراه الشَّيْطَان بالوقيعة فِيهِ بقوله وَفعله؟! أَتَرَىٰ فِي طلبهم الدُّنْيَا

وفراغه عَنْهَا، وتحاشدهم فِي الاستكثار مِنْهَا، ومبالغته فِي الْهَرَب مِنْهَا، وَخدمَتهمُ الأمراء وَاخْتِلَافهمْ إِلَىٰ أَبْوَابهم، وذلّ الْأُمَرَاء بَين يَدَيْهِ وَعدم اكتراثه بكبرائهم وأترابهم ومداراتهم، وَإِظْهَار تعبداتهم، وصدعه إيَّاهُم بِالْحَقِّ وَقُوَّة جأشه فِي محاورتهم، بلَىٰ وَالله، وَلَكِن قَتلتهمُ الحالقة - حالقة الدِّين لَا حالقة الشّعْر -، وغطىٰ علىٰ أحلامهم حبُّ الدُّنْيَا السارقة - سارقة الْعقل لَا سارقة الْبدن -؛ حَتَّىٰ أَصْبحُوا قاطعين من يَأْتِيهم فِي طلبهِا، واصلين من واصلهم فِي جلبها.

مَا نظرُوا ببصائرهم إِلَىٰ صفاتهم وَصِفَاته، وسماتهم وسماته وتحاسدهم» اهـ.

سادسًا: الأمانة:

الأمانة المضيَّعة

قال الله تعالىٰ: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ﴿٥٨﴾ ﴾ [النساء: ٥٨].

وقال الله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ وَعَهۡدِهِمۡ رَٰعُونَ ﴿٨﴾ ﴾ [المؤمنون: ٨].

وبوَّب البخاري في «صحيحه»، كتاب الرِّقاق: بَابُ رَفْعِ الأَمَانَةِ. وأخرج تحته برقم (٦٤٩٦) حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا ضُيِّعَتِ الأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ**»، قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**إِذَا أُسْنِدَ الأَمْرُ إِلَىٰ غَيْرِ أَهْلِهِ؛ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ**».

وبعده برقم (٦٤٩٧) حديث زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، قال: حَدَّثَنَا حُذَيْفَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ، رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا، وَأَنَا أَنْتَظِرُ الآخَرَ: حَدَّثَنَا: «**أَنَّ الأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ القُرْآنِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ**»، وَحَدَّثَنَا عَنْ رَفْعِهَا قَالَ: «**يَنَامُ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ، فَتُقْبَضُ الأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيَظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ أَثَرِ الوَكْتِ، ثُمَّ يَنَامُ النَّوْمَةَ فَتُقْبَضُ، فَيَبْقَىٰ أَثَرُهَا مِثْلَ المَجْلِ؛ كَجَمْرٍ دَحْرَجْتَهُ عَلَىٰ رِجْلِكَ فَنَفِطَ، فَتَرَاهُ مُنْتَبِرًا وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ؛ فَيُصْبِحُ النَّاسُ يَتَبَايَعُونَ، فَلَا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الأَمَانَةَ، فَيُقَالُ: إِنَّ فِي بَنِي فُلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا. وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ: مَا أَعْقَلَهُ، وَمَا أَظْرَفَهُ، وَمَا أَجْلَدَهُ. وَمَا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ**»، وَلَقَدْ أَتَىٰ عَلَيَّ زَمَانٌ، وَمَا أُبَالِي أَيَّكُمْ بَايَعْتُ؛ لَئِنْ كَانَ مُسْلِمًا رَدَّهُ عَلَيَّ الإِسْلَامُ، وَإِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا رَدَّهُ عَلَيَّ سَاعِيهِ، فَأَمَّا اليَوْمَ: فَمَا كُنْتُ أُبَايِعُ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا[(١)].

وبعده (٦٤٩٨): حديث سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ؛ أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّمَا النَّاسُ كَالإِبِلِ المِائَةِ، لَا تَكَادُ تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً**».

وقال رسول الله ﷺ: «أدِّ الأمانة إلىٰ من ائْتَمَنَك، ولا تَخُنْ من خانك». [الصحيحة: ٤٢٣].

---

(١) وأخرجه أيضًا في كتاب الفتن: بَابُ إِذَا بَقِيَ فِي حُثَالَةٍ مِنَ النَّاسِ.

وقال ﷺ: «أول ما تفقدون من دينكم الأمانة، وآخره الصلاة». [الصحيحة: ١٧٣٩].

وقال ﷺ: «إن كنتم تحبُّون أن يحبَّكم الله ورسوله؛ فحافظوا علىٰ ثلاث خِصال: صدق الحديث، وأداء الأمانة، وحسن الجوار». [الصحيحة: ٢٩٩٨].

قال النووي في شرحه علىٰ مسلم (٢/ ١٦٨، ١٦٩): «أَمَّا الْجَذْرُ: فَهُوَ بِفَتْحِ الْجِيمِ وَكَسْرِهَا لُغَتَانِ، وَبِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ فِيهِمَا، وَهُوَ الْأَصْلُ؛ قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: مَذْهَبُ الْأَصْمَعِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَتْحُ الْجِيمِ، وَأَبُو عَمْرٍو يَكْسِرُهَا.

وَأَمَّا الْأَمَانَةُ: فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا التَّكْلِيفُ الَّذِي كَلَّفَ اللهُ تَعَالَىٰ بِهِ عِبَادَهُ، وَالْعَهْدُ الَّذِي أَخَذَهُ عَلَيْهِمْ؛ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ الْوَاحِدِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ﴾ [الأحزاب: ٧٢]: قال ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: هِيَ الْفَرَائِضُ الَّتِي افْتَرَضَهَا اللهُ تَعَالَىٰ عَلَىٰ الْعِبَادِ. وَقَالَ الْحَسَنُ: هُوَ الدِّينُ، وَالدِّينُ كُلُّهُ أَمَانَةٌ. وَقَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: الْأَمَانَةُ: مَا أُمِرُوا بِهِ، وَمَا نُهُوا عَنْهُ. وَقَالَ مُقَاتِلٌ: الْأَمَانَةُ الطَّاعَةُ؛ قَالَ الْوَاحِدِيُّ: وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ؛ قَالَ: فَالْأَمَانَةُ فِي قَوْلِ جَمِيعِهِمُ: الطَّاعَةُ وَالْفَرَائِضُ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِأَدَائِهَا الثَّوَابُ، وَبِتَضْيِيعِهَا الْعِقَابُ. وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ صَاحِبُ «التَّحْرِيرِ»: الْأَمَانَةُ فِي الْحَدِيثِ: هِيَ الْأَمَانَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي

قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ﴾، وَهِيَ عَيْنُ الْإِيمَانِ، فَإِذَا اسْتَمْكَنَتِ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِ الْعَبْدِ؛ قَامَ حِينَئِذٍ بِأَدَاءِ التَّكَالِيفِ، وَاغْتَنَمَ مَا يَرِدُ عَلَيْهِ مِنْهَا، وَجَدَّ فِي إِقَامَتِهَا، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «**فَيَظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ الْوَكْتِ**»؛ فَهُوَ بِفَتْحِ الْوَاوِ وَإِسْكَانِ الْكَافِ وَبِالتَّاءِ الْمُثَنَّاةِ مِنْ فَوْقُ، وَهُوَ الْأَثَرُ الْيَسِيرُ؛ كَذَا قَالَهُ الْهَرَوِيُّ، وَقَالَ غَيْرُهُ: هُوَ سَوَادٌ يَسِيرٌ. وَقِيلَ: هُوَ لَوْنٌ يَحْدُثُ مُخَالِفٌ لِلَّوْنِ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ.

وَأَمَّا (الْمَجْلُ): فَبِفَتْحِ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ الْجِيمِ وَفَتْحِهَا؛ لُغَتَانِ حَكَاهُمَا صَاحِبُ «التَّحْرِيرِ»، وَالْمَشْهُورُ الْإِسْكَانُ، يُقَالُ مِنْهُ: مَجِلَتْ يَدُهُ - بِكَسْرِ الْجِيمِ - تَمْجَلُ - بِفَتْحِهَا - مَجَلًا - بِفَتْحِهَا أَيْضًا -، وَمَجَلَتْ - بِفَتْحِ الْجِيمِ - تَمْجُلُ - بِضَمِّهَا - مَجْلًا - بِإِسْكَانِهَا -؛ لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ، وَأَمْجَلَهَا غَيْرُهَا، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ وَالْغَرِيبِ: **الْمَجْلُ**: هُوَ التَّنَفُّطُ الَّذِي يَصِيرُ فِي الْيَدِ مِنَ الْعَمَلِ بِفَأْسٍ أَوْ نَحْوِهَا، وَيَصِيرُ كَالْقُبَّةِ فِيهِ مَاءٌ قَلِيلٌ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «**كَجَمْرٍ دَحْرَجْتَهُ عَلَىٰ رِجْلِكَ فَنَفِطَ، فَتَرَاهُ مُنْتَبِرًا وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ**»، فَالْجَمْرُ وَالدَّحْرَجَةُ مَعْرُوفَانِ، وَنَفِطَ: بِفَتْحِ النُّونِ وَكَسْرِ الْفَاءِ، وَيُقَالُ تَنَفَّطَ؛ بِمَعْنَاهُ. وَمُنْتَبِرًا: مُرْتَفِعًا، وَأَصْلُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ: الِارْتِفَاعُ، وَمِنْهُ الْمِنْبَرُ؛ لِارْتِفَاعِهِ وَارْتِفَاعِ الْخَطِيبِ عَلَيْهِ. وَقَوْلُهُ: «**نَفِطَ**»، وَلَمْ يَقُلْ: نَفِطَتْ، مَعَ أَنَّ الرِّجْلَ مُؤَنَّثَةٌ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ ذَكَّرَ «نَفِطَ» اتِّبَاعًا لِلَفْظِ الرِّجْلِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ

اتْبَاعًا لِمَعْنَىٰ الرِّجْلِ؛ وَهُوَ الْعُضْوُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «**ثُمَّ أَخَذَ حَصًىٰ فَدَحْرَجَهُ**»، فَهَكَذَا ضَبَطْنَاهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَوَقَعَ فِي أَكْثَرِ الْأُصُولِ: «**ثُمَّ أَخَذَ حَصَاةً فَدَحْرَجَهُ**»، بِإِفْرَادِ لَفْظِ الْحَصَاةِ، وَهُوَ صَحِيحٌ أَيْضًا، وَيَكُونُ مَعْنَاهُ: دَحْرَجَ ذَلِكَ الْمَأْخُوذَ أَوِ الشَّيْءَ، وَهُوَ الْحَصَاةُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

قَالَ صَاحِبُ «**التَّحْرِيرِ**»: مَعْنَىٰ الْحَدِيثِ: أَنَّ الْأَمَانَةَ تَزُولُ عَنِ الْقُلُوبِ شَيْئًا فَشَيْئًا، فَإِذَا زَالَ أَوَّلُ جُزْءٍ مِنْهَا زال نُورُهَا وَخَلَفَتْهُ ظُلْمَةٌ كَالْوَكْتِ، وَهُوَ اعْتِرَاضُ لَوْنٍ مُخَالِفٍ لِلَّوْنِ الَّذِي قَبْلَهُ، فَإِذَا زَالَ شَيْءٌ آخَرُ صَارَ كَالْمَجْلِ، وَهُوَ أَثَرٌ مُحْكَمٌ لَا يَكَادُ يَزُولُ إِلَّا بَعْدَ مُدَّةٍ، وَهَذِهِ الظُّلْمَةُ فَوْقَ الَّتِي قَبْلَهَا، ثُمَّ شَبَّهَ زَوَالَ ذَلِكَ النُّورِ بَعْدَ وُقُوعِهِ فِي الْقَلْبِ، وَخُرُوجِهِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِهِ فِيهِ وَاعْتِقَابِ الظُّلْمَةِ إِيَّاهُ بِجَمْرٍ يُدَحْرِجُهُ عَلَىٰ رِجْلِهِ حَتَّىٰ يُؤَثِّرَ فِيهَا، ثُمَّ يَزُولُ الْجَمْرُ وَيَبْقَىٰ التَّنَفُّطُ.

وَأَخْذُهُ الْحَصَاةَ وَدَحْرَجَتُهُ إِيَّاهَا أَرَادَ بِهَا زِيَادَةَ الْبَيَانِ وَإِيضَاحَ الْمَذْكُورِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**ولقد أتىٰ عَلَيَّ زَمَانٌ وَمَا أُبَالِي أَيُّكُمْ بَايَعْتُ؛ لَئِنْ كَانَ مُسْلِمًا لَيَرُدَّنَّهُ عَلَيَّ دِينُهُ، وَلَئِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا أَوْ يَهُودِيًّا؛ لَيَرُدَّنَّهُ عَلَيَّ سَاعِيهِ، وَأَمَّا الْيَوْمَ فَمَا كُنْتُ لِأُبَايِعَ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا**»، فَمَعْنَىٰ الْمُبَايَعَةِ هُنَا الْبَيْعُ

وَالشِّرَاءُ الْمَعْرُوفَانِ، وَمُرَادُهُ: أَنِّي كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّ الْأَمَانَةَ لَمْ تَرْتَفِعْ، وَأَنَّ فِي النَّاسِ وَفَاءً بِالْعُهُودِ؛ فَكُنْتُ أُقْدِمُ عَلَىٰ مُبَايَعَةِ مَنِ اتَّفَقَ غَيْرَ بَاحِثٍ عَنْ حَالِهِ؛ وُثُوقًا بِالنَّاسِ وَأَمَانَتِهِمْ؛ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا فَدِينُهُ وَأَمَانَتُهُ تَمْنَعُهُ مِنَ الْخِيَانَةِ، وَتَحْمِلُهُ عَلَىٰ أَدَاءِ الْأَمَانَةِ، وَإِنْ كَانَ كَافِرًا فَسَاعِيهِ - وَهُوَ الْوَالِي عَلَيْهِ - كَانَ أَيْضًا يَقُومُ بِالْأَمَانَةِ فِي وِلَايَتِهِ؛ فَيَسْتَخْرِجُ حَقِّي مِنْهُ. وَأَمَّا الْيَوْمَ فَقَدْ ذَهَبَتِ الْأَمَانَةُ؛ فَمَا بَقِيَ لِي وُثُوقٌ بِمَنْ أُبَايِعُهُ، وَلَا بِالسَّاعِي فِي أَدَائِهِمَا الْأَمَانَةَ، فَمَا أُبَايِعُ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا؛ يَعْنِي: أَفْرَادًا مِنَ النَّاسِ أَعْرِفُهُمْ وَأَثِقُ بِهِمْ.

قَالَ صَاحِبُ «التَّحْرِيرِ» وَالْقَاضِي عِيَاضٌ - رَحِمَهُمَا اللهُ -: وَحَمَلَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْمُبَايَعَةَ هُنَا عَلَىٰ بَيْعَةِ الْخِلَافَةِ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْمُعَاقَدَةِ وَالتَّحَالُفِ فِي أُمُورِ الدِّينِ؛ قَالَا: وَهَذَا خَطَأٌ مِنْ قَائِلِهِ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مَوَاضِعُ تُبْطِلُ قَوْلَهُ؛ مِنْهَا: قَوْلُهُ: «**وَلَئِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا أَوْ يَهُودِيًّا**»، وَمَعْلُومٌ أَنَّ النَّصْرَانِيَّ وَالْيَهُودِيَّ لَا يُعَاقَدُ عَلَىٰ شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ» اهـ.

وقال الحافظ في «**الفتح**» (١٣/ ٣٩): «**«مِثْلَ أَثَرِ الْوَكْتِ»**: بِفَتْحِ الْوَاوِ وَسُكُونِ الْكَافِ بَعْدَهَا مُثَنَّاةٌ: تَقَدَّمَ تَفْسِيرُهُ فِي الرِّقَاقِ، وَأَنَّهُ سَوَادٌ فِي اللَّوْنِ، وَكَذَا «الْمَجْلُ» وَهُوَ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْجِيمِ: أَثَرُ الْعَمَلِ فِي الْيَدِ. قَوْلُهُ: «**فَنَفِطَ**» بِكَسْرِ الْفَاءِ بَعْدَ النُّونِ الْمَفْتُوحَةِ؛ أَيْ: صَارَ مُنْتَفِطًا، وَهُوَ «**الْمُنْتَبِرُ**» بِنُونٍ ثُمَّ مُثَنَّاةٍ ثُمَّ مُوَحَّدَةٍ؛ يُقَالُ: انْتَبَرَ الْجُرْحُ وَانْتَفَطَ؛ إِذَا وَرِمَ وَامْتَلَأَ مَاءً.

وَحَاصِلُ الْخَبَرِ: أَنَّهُ أَنْذَرَ بِرَفْعِ الْأَمَانَةِ، وَأَنَّ الْمَوْصُوفَ بِالْأَمَانَةِ يُسْلَبُهَا، حَتَّىٰ يَصِيرَ خَائِنًا بَعْدَ أَنْ كَانَ أَمِينًا، وَهَذَا إِنَّمَا يَقَعُ عَلَىٰ مَا هُوَ شَاهِدٌ لِمَنْ خَالَطَ أَهْلَ الْخِيَانَةِ؛ فَإِنَّهُ يَصِيرُ خَائِنًا؛ لِأَنَّ الْقَرِينَ يَقْتَدِي بِقَرِينِهِ».

✍**سابعًا: السكينة:**

قال ابن فارس في «معجم مقاييس اللغة» (٣/ ٨٨): «السين والكاف والنون: أصل واحد مطَّرِد، يدلُّ علىٰ خلاف الاضطراب والحركة... والسَّكَن: كلُّ ما سَكَنْتَ إليه من محبوبٍ، والسِّكين معروفٌ: قال بعض أهل اللغة: هو فعيل؛ لأنه يسكِّن حركة المذبوح به».

وجاء في «غَرِيب ما في الصَّحيحين» للحُمَيْدي (ص٢٨٩): «السُّكُون والطمأنينة وَترك الإفراط فِي الْحَرَكَة، وَمِنْه سكان السَّفِينَة؛ لِأَنَّهُ يسكنهَا عَن الِاضْطِرَاب، وَهُوَ عَرَبِيٌّ».

وقال أبو بكر الأنباري في «الزاهر في كلمات الناس»: «قال أبو بكر: قال أبو عبيدة: السكينة: فَعِيلة، من السُّكون.

وقال الفراء (١٣٤): السكينة معناها في كلامهم: الطمأنينة. قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٤٠]».

وقال الأزهري في «تهذيب اللغة»: «يُقَال: رجلٌ وَدِيعٌ؛ أَي سَاكِنٌ هادِئٌ، وَيُقَال لِلْموضِعِ الَّذِي تسكُنُهُ: مَسكَنٌ».

وعن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **أَنَّهُ قَالَ**: «السَّكِينَةُ لَهَا وَجْهٌ كَوَجْهِ الْإِنْسَانِ، وَهِيَ فِي ذَلِكَ رِيحٌ هَفَّافَةٌ»، أخرجه القاسم بن ثابت السّرقسطي في «دلائل غريب الحديث» (٢/ ٦٢٠)، وعبد الرزاق في «تفسيره» (١/ ١٠٠)، وابن جرير (٥/ ٣٢٦)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٤/ ٦٧)، وسنده صحيحٌ.

وقال الحافظ في «الفتح» (٩/ ٥٨): «عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ: هِيَ رُوحٌ مِنَ اللهِ. وَعَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ مُزَاحِمٍ قَالَ: هِيَ الرَّحْمَةُ. وَعَنْهُ: هِيَ سُكُونُ الْقَلْبِ. وَهَذَا اخْتِيَارُ الطَّبَرِيِّ. وَقِيلَ: هِيَ الطُّمَأْنِينَةُ. وَقِيلَ: الْوَقَارُ. وَقِيلَ: الْمَلَائِكَةُ؛ ذَكَرَهُ الصَّغَانِيُّ. وَالَّذِي يَظْهَرُ: أَنَّهَا مَقُولَةٌ بِالِاشْتِرَاكِ عَلَىٰ هَذِهِ الْمَعَانِي؛ فَيُحْمَلُ كُلُّ مَوْضِعٍ وَرَدَتْ فِيهِ عَلَىٰ مَا يَلِيقُ بِهِ».

✍**قلت: والسكينة نعمة عظيمة امتنَّ الله بها على المؤمنين، كما في الآيات والأحاديث التالية:**

وقال الله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَـٰنًا مَّعَ إِيمَـٰنِهِمْ ۗ وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٤﴾﴾ [الفتح: ٤].

﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ۙ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ۙ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴿٢٦﴾﴾ [التوبة: ٢٥، ٢٦].

﴿إِذْ جَعَلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ وَكَانُوٓا۟ أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴿٢٦﴾﴾ [الفتح: ٢٦].

ففي كل هذه الآيات يمتنُّ الله سبحانه علىٰ عباده بأنَّه أنزل السكينة عليهم، وهذا يبيِّن أن السكينة نعمة عظيمة تتنزل من عند الربِّ، ينزلها علىٰ من شاء من المؤمنين.

وَقَالَ الزَّجاج فِي قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ﴾ [التَّوْبَة: ١٠٣]؛ أَي: يَسْكُنونَ بِهَا.

قَرَأ حمزة والكسائي وخَلَف وحفصٌ: ﴿صَلَوٰتَكَ﴾ بالتوحيد، وقرأ الباقون: ﴿صَلَوَاتِكَ﴾ بالجمع وكسر التاء.

قال ابن جرير: «ولكن المقصود منه الخبر عن دعاءِ النبيِّ ﷺ، وصلواته؛ أنه سكن لهؤلاء القوم، لا الخبر عن العدد. وإذا كان ذلك كذلك، كان التوحيد في «الصلاة» أولىٰ».

قلت: واعلم أن هذا الخُلُقَ شبه منعدم - بل هو منعدمٌ! - عند المتعصِّبين، فهم أهل جلَبَة وتشغيب، ليسوا أهل سكينة ووقار.

✐وإليك الأحاديث التي وقفت عليها في بيان فضل «السكينة»:

۞ **أخرج البخاري (٥٠١٨)** (بَابُ: نُزُولِ السَّكِينَةِ وَالمَلَائِكَةِ عِنْدَ قِرَاءَةِ

القُرْآنِ) عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَيْنَمَا هُوَ يَقْرَأُ مِنَ اللَّيْلِ سُورَةَ البَقَرَةِ، وَفَرَسُهُ مَرْبُوطَةٌ عِنْدَهُ؛ إِذْ جَالَتِ الفَرَسُ، فَسَكَتَ فَسَكَتَتْ، فَقَرَأَ فَجَالَتِ الفَرَسُ، فَسَكَتَ وَسَكَتَتِ الفَرَسُ، ثُمَّ قَرَأَ فَجَالَتِ الفَرَسُ؛ فَانْصَرَفَ، وَكَانَ ابْنُهُ يَحْيَىٰ قَرِيبًا مِنْهَا، فَأَشْفَقَ أَنْ تُصِيبَهُ. فَلَمَّا اجْتَرَّهُ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَىٰ السَّمَاءِ، حَتَّىٰ مَا يَرَاهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ حَدَّثَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «**اقْرَأْ يَا ابْنَ حُضَيْرٍ، اقْرَأْ يَا ابْنَ حُضَيْرٍ**»، قَالَ: فَأَشْفَقْتُ يَا رَسُولَ اللهِ أَنْ تَطَأَ يَحْيَىٰ، وَكَانَ مِنْهَا قَرِيبًا، فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَانْصَرَفْتُ إِلَيْهِ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي إِلَىٰ السَّمَاءِ، فَإِذَا مِثْلُ الظُّلَّةِ، فِيهَا أَمْثَالُ المَصَابِيحِ، فَخَرَجَتْ حَتَّىٰ لَا أَرَاهَا، قَالَ: «**وَتَدْرِي مَا ذَاكَ؟**»، قَالَ: لَا. قَالَ: «**تِلْكَ المَلَائِكَةُ دَنَتْ لِصَوْتِكَ، وَلَوْ قَرَأْتَ لَأَصْبَحَتْ يَنْظُرُ النَّاسُ إِلَيْهَا، لَا تَتَوَارَىٰ مِنْهُمْ**».

۞ **وقال البخاري في (باب فَضْل سُورة الكَهْف) (٥٠١١)**: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنِ البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: كَانَ رَجُلٌ يَقْرَأُ سُورَةَ الكَهْفِ، وَإِلَىٰ جَانِبِهِ حِصَانٌ مَرْبُوطٌ بِشَطَنَيْنِ، فَتَغَشَّتْهُ سَحَابَةٌ، فَجَعَلَتْ تَدْنُو وَتَدْنُو، وَجَعَلَ فَرَسُهُ يَنْفِرُ، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَتَىٰ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «**تِلْكَ السَّكِينَةُ تَنَزَّلَتْ بِالقُرْآنِ**». وأخرجه مسلم (٧٩٥).

۞ **وأخرجه البخاري أيضًا تحت بَاب**: قول الله تعالىٰ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الفتح: ٤].

وأخرجه كذلك تحت باب: «علامات النبوَّة في الإسلام»، ولفظه فيه: فَسَلَّمَ، فَإِذَا ضَبَابَةٌ، أَوْ سَحَابَةٌ غَشِيَتْهُ، فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «**اقْرَأْ فُلَانُ؛ فَإِنَّهَا السَّكِينَةُ نَزَلَتْ لِلْقُرْآنِ، أَوْ تَنَزَّلَتْ لِلْقُرْآنِ**».

قال القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (٢/ ٢١٦): «وَ«**تلك السكينَة نزلت لقِرَاءَة الْقُرْآن**»؛ قيل: هِيَ الرَّحْمَة. وَقيل: هِيَ الطُّمَأْنِينَة. وَقيل: الْوَقار، وَمَا يسكن بِهِ الْإِنْسَان، مُخَفَّفَة الْكَاف؛ هَذَا الْمَعْرُوف».

۞ **وأخرج مسلم (٢٦٩٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **قَالَ:** قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا؛ نَفَّسَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَىٰ مُعْسِرٍ؛ يَسَّرَ اللهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا؛ سَهَّلَ اللهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَىٰ الْجَنَّةِ، وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللهِ يَتْلُونَ كِتَابَ اللهِ، وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ؛ إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمِ السَّكِينَةُ، وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَحَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ، وَمَنْ بَطَّأَ بِهِ عَمَلُهُ؛ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ**».

۞ وأخرج البخاري (٣٣٠١)، ومسلم (٥٢)، عن الأعرج، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**رَأْسُ الكُفْرِ نَحْوَ المَشْرِقِ، وَالفَخْرُ وَالخُيَلَاءُ فِي أَهْلِ الخَيْلِ وَالإِبِلِ، وَالفَدَّادِينَ أَهْلِ الوَبَرِ، وَالسَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الغَنَمِ**».

۞ وأخرج البخاري (٤٣٨٨) عَنْ ذَكْوَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**أَتَاكُمْ أَهْلُ اليَمَنِ، هُمْ أَرَقُّ أَفْئِدَةً وَأَلْيَنُ قُلُوبًا، الإِيمَانُ يَمَانٍ وَالحِكْمَةُ يَمَانِيَةٌ، وَالفَخْرُ وَالخُيَلَاءُ فِي أَصْحَابِ الإِبِلِ، وَالسَّكِينَةُ وَالوَقَارُ فِي أَهْلِ الغَنَمِ**».

وأخرجه مسلم (٥٢) من طريق سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**جَاءَ أَهْلُ الْيَمَنِ هُمْ أَرَقُّ أَفْئِدَةً، وَأَضْعَفُ قُلُوبًا، الْإِيمَانُ يَمَانٍ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَةٌ، السَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الْغَنَمِ، وَالْفَخْرُ وَالْخُيَلَاءُ فِي الْفَدَّادِينَ أَهْلِ الْوَبَرِ، قِبَلَ مَطْلِعِ الشَّمْسِ**».

قال ابن عبد البرِّ في «الاستذكار» (٥/ ٤٩٩): «وَأَحْسَنُ ذَلِكَ مَا قَالَهُ أَبُو عُبَيْدٍ قَالَ: **الْفَدَّادُ**: ذُو الْمَالِ الْكَثِيرِ، الْمُخْتَالُ ذُو الْخُيَلَاءِ».

وقال في «التمهيد» (١٨/ ١٤٣): «قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَكَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ يَقُولُ غَيْرَ ذَلِكَ كُلِّهِ، قَالَ: **الْفَدَّادُونَ**: الْمُكْثِرُونَ مِنَ الْإِبِلِ، الَّذِي يَمْلِكُ أَحَدُهُمُ الْمِائَتَيْنِ مِنْهَا إِلَىٰ الْأَلْفِ، يُقَالُ لِلرِّجَالِ: فَدَّادٌ؛ إِذَا بَلَغَ ذَلِكَ، وَهُمْ مَعَ هَذَا جُفَاةٌ أَهْلُ خُيَلَاءَ. وَقَالَ الْأَخْفَشُ: فِي «**الْفَدَّادِينَ**» قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمُ الْأَعْرَابُ؛ سُمُّوا بِذَلِكَ لِارْتِفَاعِ أَصْوَاتِهِمْ عِنْدَ سَقْيِ إِبِلِهِمْ، وَحَرَكَاتِهِمْ مَعَ رِعَاءِ إِبِلِهِمْ، وَالْفَدِيدُ: الْأَصْوَاتُ وَالْجَلَبَةُ. وَقِيلَ: إِنَّمَا سُمُّوا الْفَدَّادِينَ مِنْ أَجْلِ الْفَدَافِدِ؛ وَهِيَ الصَّحَارِي وَالْبَوَادِي الْخَالِيَةُ، وَاحِدُهَا: فَدْفَدٌ، وَالْأَوَّلُ أَجْوَدُ».

وقال الحافظ في «الفتح» (٦/ ٣٥٢): «وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: إِنَّمَا ذَمَّ هَؤُلَاءِ

لِاشْتِغَالِهِمْ بِمُعَالَجَةِ مَا هُمْ فِيهِ عَنْ أُمُورِ دِينِهِمْ، وَذَلِكَ يُفْضِي إِلَىٰ قَسَاوَةِ الْقَلْبِ. قَوْلُهُ: «**أَهْلِ الْوَبَرِ**» بِفَتْحِ الْوَاوِ وَالْمُوَحَّدَةِ؛ أَيْ: لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْمَدَرِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تُعَبِّرُ عَنْ أَهْلِ الْحَضَرِ بِـ«أَهْلِ الْمَدَرِ»، وَعَنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ بِـ«أَهْلِ الْوَبَرِ»، وَاسْتَشْكَلَ بَعْضُهُمْ ذِكْرَ الْوَبَرِ بَعْدَ ذِكْرِ الْخَيْلِ، وَقَالَ: إِنَّ الْخَيْلَ لَا وَبَرَ لَهَا، وَلَا إِشْكَالَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مَا بَيَّنْتُهُ».

✍قلتُ: وقد أمر الرسول ﷺ بالسكينة في عبادتين عظيمتين:

۞ الأولى: المشي إلى الجُمعة والجَماعة:

أخرج البخاري (٩٠٨) (باب المشي إلىٰ الجمعة): أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا تَأْتُوهَا تَسْعَوْنَ، وَأْتُوهَا تَمْشُونَ، عَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ؛ فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا**».

وفي رواية مسلم (٦٠٢): «إِذَا ثُوِّبَ بِالصَّلَاةِ؛ فَلَا يَسْعَ إِلَيْهَا أَحَدُكُمْ، وَلَكِنْ لِيَمْشِ وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ؛ صَلِّ مَا أَدْرَكْتَ، وَاقْضِ مَا سَبَقَكَ».

۞ الثانية: الدفع من عرفة:

أخرج البخاري (١٦٧١) كتاب الحج: (بَابُ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِالسَّكِينَةِ عِنْدَ الإِفَاضَةِ، وَإِشَارَتِهِ إِلَيْهِمْ بِالسَّوْطِ): قال ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: **أَنَّهُ دَفَعَ مَعَ** النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ وَرَاءَهُ زَجْرًا شَدِيدًا، وَضَرْبًا وَصَوْتًا

لِلْإِبِلِ، فَأَشَارَ بِسَوْطِهِ إِلَيْهِمْ، وَقَالَ: «**أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ؛ فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِالإِيضَاعِ**».

وفي رواية مسلم (١٢٨٢): عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي مَعْبَدٍ مَوْلَىٰ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ - وَكَانَ رَدِيفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ -؛ أَنَّهُ قَالَ فِي عَشِيَّةِ عَرَفَةَ وَغَدَاةِ جَمْعٍ لِلنَّاسِ حِينَ دَفَعُوا: «**عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ**»، وَهُوَ كَافٌّ نَاقَتَهُ، حَتَّىٰ دَخَلَ مُحَسِّرًا - وَهُوَ مِنْ مِنًىٰ - قَالَ: «**عَلَيْكُمْ بِحَصَىٰ الْخَذْفِ الَّذِي يُرْمَىٰ بِهِ الْجَمْرَةُ**»، وَقَالَ: لَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُلَبِّي، حَتَّىٰ رَمَىٰ الْجَمْرَةَ.

✍وأمر بها جريرٌ يوم موت المغيرة:

قال البخاري (٥٨): حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ يَوْمَ مَاتَ المُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ؛ قَامَ فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَىٰ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «عَلَيْكُمْ بِاتِّقَاءِ اللهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَالوَقَارِ، وَالسَّكِينَةِ، حَتَّىٰ يَأْتِيَكُمْ أَمِيرٌ، فَإِنَّمَا يَأْتِيكُمُ الآنَ». ثُمَّ قَالَ: «اسْتَعْفُوا لِأَمِيرِكُمْ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يُحِبُّ العَفْوَ». ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنِّي أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، قُلْتُ: أُبَايِعُكَ عَلَىٰ الإِسْلَامِ. فَشَرَطَ عَلَيَّ: «**وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ**»؛ فَبَايَعْتُهُ عَلَىٰ هَذَا، وَرَبِّ هَذَا المَسْجِدِ إِنِّي لَنَاصِحٌ لَكُمْ». ثُمَّ اسْتَغْفَرَ وَنَزَلَ.

قلت: ولذلك كان يدعو بها رسول الله ﷺ:

قال البخاري (٢٨٣٧): حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ البَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَوْمَ الأَحْزَابِ يَنْقُلُ التُّرَابَ، وَقَدْ وَارَىٰ التُّرَابُ بَيَاضَ بَطْنِهِ، وَهُوَ يَقُولُ: «**لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا، وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا؛ فَأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا، وَثَبِّتِ الأَقْدَامَ إِنْ لَاقَيْنَا، إِنَّ الأُلَىٰ قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا، إِذَا أَرَادُوا فِتْنَةً أَبَيْنَا**».



فصلٌ: أسوأ أخلاق المتعصِّبين

أولاً: الحسد:

اعلم أن أصل كفر اليهود برسالة محمد ﷺ هو الحسد؛ كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَمۡ يَحۡسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦۖ فَقَدۡ ءَاتَيۡنَآ ءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَءَاتَيۡنَٰهُم مُّلۡكًا عَظِيمٗا ٥٤﴾ [النساء: ٥٤].

جاء في تفسير مجاهد (ص٢٨٤) بسندٍ صحيح عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿أَمۡ يَحۡسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ﴾: «وَهُمْ أَعْدَاءُ اللهِ الْيَهُودُ، حَسَدُوا مُحَمَّدًا ﷺ».

وقال ابن جرير في «جامع البيان» (٧/ ١٥٧/ ط: هجر) بعد أن ذكر تأويلين للفضل المذكور في الآية: «وَأَوْلَىٰ التَّأْوِيلَيْنِ فِي ذَلِكَ بِالصَّوَابِ؛ قَوْلُ قَتَادَةَ وَابْنِ جُرَيْجٍ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ قَبْلُ: أَنَّ مَعْنَىٰ الْفَضْلِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ النُّبُوَّةُ الَّتِي فَضَّلَ اللهُ بِهَا مُحَمَّدًا، وَشَرَّفَ بِهَا الْعَرَبَ؛ إِذْ آتَاهَا رَجُلًا مِنْهُمْ دُونَ غَيْرِهِمْ».

وقال الزَّجَّاج في «معاني القرآن وإعرابه» (٢/ ٦٤): «وهنا يعني به النبيَّ ﷺ؛ كانت اليهود قد حسدته علىٰ ما آتاه الله مِنَ النبوَّة، وهم قد علموا أن النُّبُوَّةَ

في آل إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فقيل لهم: أتحسدون النبيَّ ﷺ، وقد كانت النبوَّة في آله، وهم آل إبراهيم - عليهما السلام -».

قلتُ: وكذلك أصل إنكار المتعصِّبين للحقِّ البيِّنِ، مبنيٌّ علىٰ الحسد لمن بيَّن الحقَّ؛ ولأن شيخهم الذي يتعصَّبون له لم يقل به.

وقال أبو الأسود الدُّؤلي - ويقال: إنها للعرْزَمي -:

تلقىٰ اللَّبيب محسَّدًا لم يجترمْ	**شَتْمَ الرِّجال وعِرضُهُ مشتُومُ**
حسدوا الفتىٰ إذ لم ينالوا سعيه	**فالنَّاس أعداءٌ له وخصومُ**

وبوَّب البخاري في كتاب الأدب: «بَابُ مَا يُنْهَىٰ عَنِ التَّحَاسُدِ وَالتَّدَابُرِ، وَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ۝٥﴾ [الفلق: ٥]».

ثم قال برقم (٦٠٦٤): حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ؛ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ، وَلَا تَحَسَّسُوا، وَلَا تَجَسَّسُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا**». وأخرجه مسلمٌ (٢٥٦٣).

وأخرج بعده بنحْوِهِ حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ **برقم (٦٠٦٥):** أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا، وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ**». وأخرجه مسلم (٢٥٥٨).

وأخرج ابن حبَّان مِنْ حديث **أَبِي هُرَيْرَةَ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **أَنَّ رَسُولَ اللهِ** ﷺ **قَالَ**: «**لَا يَجْتَمِعُ فِي جَوْفِ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ غُبَارٌ فِي سَبِيلِ اللهِ وَفَيْحُ جَهَنَّمَ، وَلَا يَجْتَمِعُ فِي جَوْفِ عَبْدٍ الْإِيمَانُ والحَسَدُ**»، وحسَّنه الألباني.

وقال أبو عمر يوسف بن عَبْد الله بْن عبدِ البرِّ بن عاصم النمري القرطبي (المتوفىٰ: ٤٦٣هـ) في «بهجة المَجالس وأُنْس المُجالِس وشحذ الذاهن والهاجس» (١/ ٤٠٩): «قال عليُّ بن أبي طالب: قال إبليس لجنوده: ألقوا بين الناس التحاسد والبغي؛ فإنَّهما يعدلان الشِّرْك.

كان يقال: أول ما عُصِي الله به في السماء والأرض الحسد والحرص.

ذهبوا إلىٰ أنَّ إبليس حَسَدَ آدم فلم يسجد له، وحرص آدم علىٰ الخلود فأكل من الشجرة، وحسد ابن آدم أخاه حين تقبِّل منه قربانه فقتله...

قال عمر بن أبي ربيعة:

وقديمًا كان في النَّاس الحسد

قال سابق:

جنىٰ الضَّغائن آباءٌ لنا سلفوا ... فلن تبيد وللآباء أبناء».

ثم قال: «قال ابن المعتز:

ما عابني إلَّا الحسو ... د وتلك من خير المعايب

والخيـــر والحـــسَّاد مقـــ رونـــان إن ذهبـــوا فـــذاهب
وإذا ملكـــت المجـــد لـــم أملـــك مـــذمَّات الأقـــارب
وإذا فقـــــدت الحاسديـــــ ـــن فقـدت في الـدُّنيا المطايـب».

وقال أبو العبَّاس محمَّد بن يزيد المبرد في كتاب «الفاضل» (ص١٠٠، ١٠١):

«**فصل في الحسد**: قال عمر بن عبد العزيز: «ما رأيت ظالِمًا أشبه بمظلوم من حاسد؛ غمٌّ دائم، ونَفس متتابع».

وكان يقال: الحاسد إذا رأىٰ نعمة بُهِتْ، وإذا رأىٰ مصيبة شَمَتْ.

وكان يقال: من علامات الحسود: أن يتملَّق الرجل إذا حضر، ويغتابه إذا غاب، ويشمت بالمصيبة إذا نزلت... وقال معاوية: «ليس في خلال الشرِّ خلَّة أعدل من الحسد؛ فإنه يقتل الحاسد قبل أن يصل إلىٰ المحسود».

وقال ابن المقفَّع: «الحسد خلُق دنِيء، ومن دناءته أنه يبدأ بالأقرب فالأقرب».

حـــسدوا النعمـــة لمّـــا ظهـــرت فرموهـــــا بأباطيـــــل الكلـــــم
وإذا مـــــا الله أســـــدىٰ نعمـــــة لـــم يـــضره قـــول حـــسَّاد الـــنِّعم

ومن الدعاء: «اللهمَّ إنِّي أعوذ بك من الكمد، ومن الانطواء علىٰ الحسد، ومن صاحب لا يُقِيل عثرة، ولا يقبل معذرة، ومن صديق يمدح في المُحيَّا، ويغمز في القفا، ومن جار مؤذٍ، وولد عاقٍّ، وأَمَةٍ خائنة، وعبد آبق،

وعاقر غَيْرَىٰ»».

وعاقبة الحاسد وخيمةٌ علىٰ صاحبها في الدنيا والآخرة، وإن أصاب المحسود الأذىٰ؛ فإن عاقبة البغي والحسد تعود علىٰ صاحبها، كما قال الشافعي - كما في تفسيره (٣/ ١٤٧٠) -: «إن الحسد إنما يكون من لؤم العنصر، وتفادي الطبائع، واختلاف التركيب، وفساد مزاج البنية، وضعف عقد العقل، والحاسد طويل الحسرات، عادم الراحات».

قال ابن عَبْد الْبَرِّ في «بهجة المجالس» (١/ ٤٠٧): «قال بعض الحكماء: البغي من فروع الحسد، وأقْدَمُ الناس علىٰ الْبغْي مَنْ جهل المعرفة بسرعة نصر الله لمن بُغِيَ عليه.

وقالوا: ثلاثةٌ عائدة علىٰ فاعلها: البَغيُ والمكر والنَّكث.

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [يونس: ٢٣]، وقال: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣:]، وقال تعالىٰ: ﴿فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ﴾ [الفتح: ١٠].

وقال: «قال لبيد بن عطارد بن حاجب التَّميمي:

إن يحسدوني فإنِّي غير لائمهم ... قبلي من الناس أهل الفضل قد

فدام لي ولهم ما بي وما بهم ... ومات أكثرنا غيظًا بما يجد

أنا الَّذي يجدوني في حلوقهم ... لا أرتقي صعدًا فيها ولا أرد

وقال عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير:

ما ضـرَّني حـسد اللئام ولـم يـزل ذو الفضل يحسده ذوو النُّقصان

وقال مروان بن أبي حفصة:

ما ضـرَّه حـسد اللئام ولـم يـزل ذو الفضل يحسده ذوو التَّقصير

قال معاوية بن أبي سفيان: كل الناس أرضيته إلا حاسد نعمة؛ فإنه لا يُرْضِيه إلَّا زوالها.

أخذه الشاعر فقال:

كـلُّ العـداوة قـد ترجىٰ إماتتهـا إلَّا عـداوة مـن عـاداك مـن حـسد

وقال محمَّد بن زياد الحارثي:

إذا ما حملت الشُّكر في كلِّ نعمةٍ يحقُّ عليك شكرها واحتمالُها

فـدع لحـسودٍ بعـد ذلـك خطَّـةً يكـون عليـه همُّهـا ووبالُهـا

لِـك الأجـر والمَهنَـىٰ وللحاسـد يكيـدك فيهـا جرمُهـا ونكالُهـا

وقال حبيب:

وإذا أراد الله نـشر فـضيلةٍ طويـت أتـاح لهـا لـسان حـسود

لـولا اشـتعال النَّـار فيمـا جـاورت ما كان يعرف فضل عرف العود».

✍قلتُ: وهناك نوعٌ من الحسد يسمَّى «الغبطة»، ليس مذمومًا بل ممدوحًا:

۞ بوَّب البخاري في كتاب العلم: (بَابُ الِاغْتِبَاطِ فِي العِلْمِ وَالحِكْمَةِ).

ثُمَّ أخرَج عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **قَالَ**: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ مَالًا؛ فَسُلِّطَ عَلَىٰ هَلَكَتِهِ فِي الحَقِّ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللهُ الحِكْمَةَ؛ فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا**». وأخرجه مسلم (٨١٦).

۞ **وأخرج البخاري أيضًا**: عن عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**لَا حَسَدَ إِلَّا عَلَىٰ اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ الكِتَابَ، وَقَامَ بِهِ آنَاءَ اللَّيْلِ، وَرَجُلٌ أَعْطَاهُ اللهُ مَالًا؛ فَهُوَ يَتَصَدَّقُ بِهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ**». وأخرجه مسلم (٨١٥).

قال ابن القيِّم في «الفوائد» (ص١٤٤): «فَهَذَا حسد مُنَافَسَة، يُطَالب الْحَاسِد بِهِ نَفسه أَن يكون مثل الْمَحْسُود، لَا حسد مهانة يتَمَنَّىٰ بِهِ زَوَال النِّعْمَة عَن الْمَحْسُود».

✐ثانيًا: من أخلاق المتعصِّبين الغيبة والنميمة:

إنَّ الغيبة والنميمة من أبرز الأخلاق الدنيئة التي تعتري المتعصِّب؛ فهو - شعر أم لم يشعر - يتلبس بهما في الغالب.

✐ أولاً: تعريف الغيبة وحكمها:

۞ **تعريف جامع للغيبة**: «ذِكْرُ الْمَرْءِ بِمَا يَكْرَهُهُ، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ فِي بَدَنِ الشَّخْصِ، أَوْ دِينِهِ، أَوْ دُنْيَاهُ، أَوْ نَفْسِهِ، أَوْ خَلْقِهِ، أَوْ خُلُقِهِ، أَوْ مَالِهِ، أَوْ وَالِدِهِ،

أَوْ وَلَدِهِ، أَوْ زَوْجِهِ، أَوْ خَادِمِهِ، أَو ثَوْبِهِ، أَو حَرَكَتِهِ، أَوْ طَلَاقَتِهِ، أَو عُبُوسَتِهِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ، سَوَاءٌ ذَكَرْتَهُ بِاللَّفْظِ، أَوْ بِالْإِشَارَةِ، وَالرَّمْزِ»[1].

دليل تحريم الغيبة من القرآن:

قال الله تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ (١٢)﴾ [الحجرات: ١٢].

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ **في «تفسيره» (٧/ ٣٨٠)**: «... وَالْغِيبَةُ مُحَرَّمَةٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَلَا يُسْتَثْنَىٰ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَا رَجَحَتْ مَصْلَحَتُهُ».

أدلَّة تحريم الغيبة من السنَّة:

أولًا: أخرج مسلم في «صحيحه» (٢٥٨٩) قال: حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ، وَابْنُ حُجْرٍ؛ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**أَتَدْرُونَ مَا الْغِيبَةُ؟**» قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «**ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ**»، قِيلَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ؟ قَالَ: «**إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ؛ فَقَدِ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ؛ فَقَدْ بَهَتَّهُ**».

ثانيًا: قال الإمام أحمد في «مسنده»: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا صَفْوَانُ،

---

(١) انظر: الأذكار للنووي (٢/ ٧٢٥- ط: دار ابن حزم)، وفتح الباري (١٠/ ٤٦٩، ٤٧٠).

حَدَّثَنِي رَاشِدُ بْنُ سَعْدٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَمَّا عَرَجَ بِي رَبِّي مَرَرْتُ بِقَوْمٍ لَهُمْ أَظْفَارٌ مِنْ نُحَاسٍ، يَخْمُشُونَ وُجُوهَهُمْ وَصُدُورَهُمْ؛ فَقُلْتُ: مَنْ هَؤُلَاءِ يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ لُحُومَ النَّاسِ، وَيَقَعُونَ فِي أَعْرَاضِهِمْ**»(١).

بيَّن القاري في «مرقاة المفاتيح» (٨/ ٣١٥٨) معاني الحديث؛ فقال: ««وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **لَمَّا عُرِجَ بِي**»؛ أَيْ: أُسْرِيَ بِي «**مَرَرْتُ بِأَقْوَامٍ لَهُمْ أَظْفَارٌ مِنْ نُحَاسٍ يَخْمِشُونَ**» بِكَسْرِ الْمِيمِ؛ أَيْ: يَخْدِشُونَ «**وُجُوهَهُمْ وَصُدُورَهُمْ**»؛ فَفِي «الْمِصْبَاحِ»: خَمَشَتِ الْمَرْأَةُ؛ كَضَرْبِ وَجْهِهَا بِظُفْرٍ جَرَحَتْ ظَاهِرَ الْبَشْرَةِ. «**فَقُلْتُ: مَنْ هَؤُلَاءِ يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ لُحُومَ النَّاسِ**»؛ أَيْ: يَغْتَابُونَ الْمُسْلِمِينَ «**وَيَقَعُونَ فِي أَعْرَاضِهِمْ**». قَالَ الطِّيبِيُّ: لَمَّا كَانَ خَمْشُ الْوَجْهِ وَالصَّدْرِ مِنْ صِفَاتِ النِّسَاءِ النَّائِحَاتِ؛ جَعَلَهُمَا جَزَاءَ مَنْ يَغْتَابُ وَيَفْرِي فِي أَعْرَاضِ الْمُسْلِمِينَ؛ إِشْعَارًا بِأَنَّهُمَا لَيْسَتَا مِنْ صِفَاتِ الرِّجَالِ، بَلْ هُمَا مِنْ صِفَاتِ النِّسَاءِ فِي أَقْبَحِ حَالَةٍ وَأَشْوَهِ صُورَةٍ».

وقال الصنعاني في «سُبُل السَّلام» (٢/ ٦٧٠): «وَتَحْرِيمُ الْغِيبَةِ مَعْلُومٌ مِنَ الشَّرْعِ، وَمُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ: هَلْ هُوَ مِنَ الصَّغَائِرِ أَوِ الْكَبَائِرِ؛ فَنَقَلَ الْقُرْطُبِيُّ

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢١/ ٥٣)، وأبو داود (٤٨٧٨)، وصحَّحه الألباني في الصحيحة (٥٣٣).

الْإِجْمَاعَ عَلَىٰ أَنَّهَا مِنَ الْكَبَائِرِ».

قلت: وعدَّها في الكبائر:

١- ابن حجر الهيتمي في «الزواجر عن اقتراف الكبائر» (٢/ ٨)؛ قال: «الْكَبِيرَةُ الثَّامِنَةُ وَالتَّاسِعَةُ وَالْأَرْبَعُونَ بَعْدَ الْمِائَتَيْنِ: الْغِيبَةُ، وَالسُّكُوتُ عَلَيْهَا».

٢- الإمام محمَّد بن عبد الوهَّاب في «الكبائر» (ص٣٦٩/ شرح الفوزان).

قال العلَّامة الفوزان في «إتحاف الكرام بشرح كتاب الجامع في الأخلاق والآداب من بلوغ المرام» (ص١٧٣): «وفيه تحريم الغيبة، وأنَّها كبيرة من كبائر الذنوب، وهي محرَّمة بالكتاب والسنة والإجماع؛ لأنها ظلم الناس في أعراضهم».

حالات جواز الغيبة ستَّة:

قال النَّووي في شرحِهِ علىٰ صحيح مسلم (١٦/ ١٤٢): «لَكِنْ تُبَاحُ الْغِيبَةُ لِغَرَضٍ شَرْعِيٍّ، **وَذَلِكَ لِسِتَّةِ أَسْبَابٍ**:

أَحَدُهَا: التَّظَلُّمُ؛ فَيَجُوزُ لِلْمَظْلُومِ أَنْ يَتَظَلَّمَ إِلَىٰ السُّلْطَانِ وَالْقَاضِي وَغَيْرِهِمَا، مِمَّنْ لَهُ وِلَايَةٌ أَوْ قُدْرَةٌ عَلَىٰ إِنْصَافِهِ مِنْ ظَالِمِهِ؛ فَيَقُولَ: ظَلَمَنِي فُلَانٌ، أَوْ فَعَلَ بِي كَذَا.

الثَّانِي: **الاستعَانَة عَلَىٰ تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ وَرَدِّ الْعَاصِي إِلَىٰ الصَّوَابِ**؛ فَيَقُولُ

لِمَنْ يَرْجُو قُدْرَتَهُ: فُلَانٌ يَعْمَلُ كَذَا، فَازْجُرْهُ عَنْهُ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

الثَّالِثُ: الِاسْتِفْتَاءُ؛ بِأَنْ يَقُولَ لِلْمُفْتِي: ظَلَمَنِي فُلَانٌ، أَوْ أَبِي، أَوْ أَخِي، أَوْ زَوْجِي؛ بِكَذَا، فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟ وَمَا طَرِيقِي فِي الْخَلَاصِ مِنْهُ، وَدَفْعِ ظُلْمِهِ عَنِّي؟ وَنَحْوَ ذَلِكَ؛ فَهَذَا جَائِزٌ لِلْحَاجَةِ، وَالْأَجْوَدُ أَنْ يَقُولَ: فِي رَجُلٍ أَوْ زَوْجٍ أَوْ وَالِدٍ وَوَلَدٍ كَانَ مِنْ أَمْرِهِ كَذَا. وَمَعَ ذَلِكَ فَالتَّعْيِينُ جَائِزٌ لِحَدِيثِ هِنْدٍ، وَقَوْلِهَا: «إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ».

الرَّابِعُ: تَحْذِيرُ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الشَّرِّ؛ وَذَلِكَ مِنْ وُجُوهٍ: **مِنْهَا**: جَرْحُ الْمَجْرُوحِينَ مِنَ الرُّوَاةِ وَالشُّهُودِ وَالْمُصَنِّفِينَ، وَذَلِكَ جَائِزٌ بِالْإِجْمَاعِ، بَلْ وَاجِبٌ صَوْنًا لِلشَّرِيعَةِ. **وَمِنْهَا**: الْإِخْبَارُ بِعَيْبِهِ عِنْدَ الْمُشَاوَرَةِ فِي مُواصَلَتِه. **وَمِنْهَا**: إِذَا رَأَيْتَ مَنْ يَشْتَرِي شَيْئًا مَعِيبًا، أَوْ عَبْدًا سَارِقًا أَوْ زَانِيًا أَوْ شَارِبًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ؛ تَذْكُرُهُ لِلْمُشْتَرِي إِذَا لَمْ يَعْلَمْهُ؛ نَصِيحَةً، لَا بِقَصْدِ الْإِيذَاءِ وَالْإِفْسَادِ. **وَمِنْهَا**: إِذَا رَأَيْتَ مُتَفَقِّهًا يَتَرَدَّدُ إِلَىٰ فَاسِقٍ أَوْ مُبْتَدِعٍ يَأْخُذُ عَنْهُ عِلْمًا، وَخِفْتَ عَلَيْهِ ضَرَرَهُ؛ فَعَلَيْكَ نَصِيحَتُهُ بِبَيَانِ حَالِهِ؛ قَاصِدًا النَّصِيحَةَ. **وَمِنْهَا**: أَنْ يَكُونَ لَهُ وِلَايَةٌ لَا يَقُومُ بِهَا عَلَىٰ وَجْهِهَا؛ لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ أَوْ لِفِسْقِهِ، فَيَذْكُرَهُ لِمَنْ لَهُ عَلَيْهِ وِلَايَةٌ؛ لِيُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَىٰ حَالِهِ فَلَا يَغْتَرَّ بِهِ، وَيَلْزَمَ الِاسْتِقَامَة.

الْخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ مُجَاهِرًا بِفِسْقِهِ أَوْ بِدْعَتِهِ؛ كَالْخَمْرِ، وَمُصَادَرَةِ النَّاسِ، وَجِبَايَةِ الْمُكُوسِ، وَتَوَلِّي الْأُمُورِ الْبَاطِلَةِ؛ فَيَجُوزُ ذِكْرُهُ بِمَا يُجَاهِرُ بِهِ، وَلَا

يَجُوزُ بِغَيْرِهِ إِلَّا بِسَبَبٍ آخَرَ.

السَّادِسُ: التَّعْرِيفُ؛ فَإِذَا كَانَ مَعْرُوفًا بِلَقَبٍ؛ كَالْأَعْمَشِ، وَالْأَعْرَجِ، وَالْأَزْرَقِ، وَالْقَصِيرِ، وَالْأَعْمَىٰ، وَالْأَقْطَعِ، وَنَحْوِهَا؛ جَازَ تَعْرِيفُهُ بِهِ، وَيَحْرُمُ ذِكْرُهُ بِهِ تَنَقُّصًا، وَلَوْ أَمْكَنَ التَّعْرِيفُ بِغَيْرِهِ كَانَ أَوْلَىٰ، وَاللهُ أَعْلَمُ» اهـ.

✍(مسألة) هل مَن لا يَكْرَه ما يُعاب به، لا غيبةَ في حَقه؟

قال الصنعاني في «سبل السلام» (٢/ ٦٧٠): «وَفِي قَوْلِهِ ﷺ: «**بِمَا يَكْرَهُ**»؛ مَا يُشْعِرُ بِهِ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَا يَكْرَهُ مَا يُعَابُ بِهِ كَأَهْلِ الْخَلَاعَةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ غِيبَةً».

✍ثانيًا: مَعنَى النَّميمة وحُكمها:

۞ **قال الله تعالىٰ**: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾ هَمَّازٍ مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٍ ﴿١١﴾ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴿١٢﴾ عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ﴿١٣﴾ أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴿١٤﴾ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٥﴾﴾ [القلم: ١٠-١٥].

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في تفسيره (٨/ ١٩٠)**:

«﴿مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٍ﴾ **يَعْنِي**: الَّذِي يَمْشِي بَيْنَ النَّاسِ، وَيُحَرِّشُ بَيْنَهُمْ، وَيَنْقُلُ الْحَدِيثَ لِفَسَادِ ذَاتِ الْبَيْنِ، وَهِيَ الْحَالِقَةُ، وَقَدْ ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ حَدِيثِ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِقَبْرَيْنِ فَقَالَ: «**إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ؛ أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ**

الْبَوْلِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ» الْحَدِيثَ. وَأَخْرَجَهُ بَقِيَّةُ الْجَمَاعَةِ فِي كُتُبِهِمْ، مِنْ طُرُقٍ عَنْ مُجَاهِدٍ؛ بِهِ .

وَقَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّام؛ أَنَّ حُذَيفة قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَّات**»، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ - إِلَّا ابْنَ مَاجَهْ - مِنْ طُرُقٍ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ؛ بِهِ.

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ؛ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَّاتٌ**»؛ يَعْنِي: نَمَّامًا.

وَحَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ أَبُو سَعِيدٍ الْأَحْوَلُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ - مُنْذُ نَحْوِ سِتِّينَ سَنَةً -، عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ؛ قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ عَلَىٰ حُذَيْفَةَ، فَقِيلَ: إِنَّ هَذَا يَرْفَعُ الْحَدِيثَ إِلَىٰ الْأُمَرَاءِ. فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ - أَوْ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ -: «**لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَّاتٌ**».

وَقَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا هَاشِمٌ، حَدَّثَنَا مَهْدِيٌّ، عَنْ وَاصِلٍ الْأَحْدَبِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ؛ قَالَ: بَلَغَ حُذَيْفَةَ عَنْ رَجُلٍ أَنَّهُ يَنُمُّ الْحَدِيثَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ نَمَّامٌ**».

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنْبَأَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ خُثَيم، عَنْ شَهْر بْنِ حَوْشَب، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**أَلَا**

أُخْبِرُكُمْ بِخِيَارِكُمْ؟». قَالُوا: بَلَىٰ يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «**الذين إذا رُؤوا ذُكر اللهُ** عَزَّوَجَلَّ». ثُمَّ قَالَ: «**أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِشِرَارِكُمْ؟ الْمَشَّاءُونَ بِالنَّمِيمَةِ، الْمُفْسِدُونَ بَيْنَ الْأَحِبَّةِ، وَالْبَاغُونَ لِلْبُرَآءِ العَنَتَ**».

وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ سُلَيْمٍ، عن ابْن خُثَيم؛ به.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ أَبِي حُسَين، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْم، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ: «**خِيَارُ عِبَادِ اللهِ الَّذِين إِذَا رُؤوا ذُكِرَ اللهُ، وشرار عِباد اللهِ المشَّاؤون بِالنَّمِيمَةِ، الْمُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْأَحِبَّةِ، الْبَاغُونَ لِلْبُرَآءِ الْعَنَتَ**»[1] اهـ.

وقال النووي في «شرح صحيح مسلم» (٢/ ١١٣): «... فَحَقِيقَةُ النَّمِيمَةِ: إِفْشَاءُ السِّرِّ، وَهَتْكُ السِّتْرِ عَمَّا يُكْرَهُ كَشْفُهُ، فَلَوْ رَآهُ يُخْفِي مَالًا لِنَفْسِهِ فَذَكَرَهُ؛ فَهُوَ نَمِيمَةٌ. قَالَ: وَكُلُّ مَنْ حُمِلَتْ إِلَيْهِ نَمِيمَةٌ، وَقِيلَ لَهُ: فُلَانٌ يَقُولُ فِيكَ، أَوْ يَفْعَلُ فِيكَ كذا؛ فعليه ستَّة أمورٍ:

الأَوَّل: أَنْ لا يُصَدِّقَهُ؛ لِأَنَّ النَّمَّامَ فَاسِقٌ.

الثَّانِي: أَنْ يَنْهَاهُ عَنْ ذَلِكَ، وَيَنْصَحَهُ، وَيُقَبِّحَ لَهُ فِعْلَهُ.

---

(١) حسن: أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٣٢٣)، وحسَّنه الألباني في «الصحيحة» (١٦٤٦).

الثَّالِثُ: أَنْ يُبْغِضَهُ فِي اللهِ تَعَالَىٰ؛ فَإِنَّهُ بَغِيضٌ عِنْدَ اللهِ تَعَالَىٰ، وَيَجِبُ بُغْضُ مَنْ أَبْغَضَهُ الله تَعَالَىٰ.

الرَّابِعُ: أنْ لا يَظُنَّ بأَخِيه الغائِبِ السوءَ.

الْخامِس: أن لا يَحْمِلَهُ مَا حُكِيَ لَهُ عَلَىٰ التَّجَسُّسِ وَالْبَحْثِ عَنْ ذَلِكَ.

السادِسُ: أن لا يَرْضَىٰ لِنَفْسِهِ مَا نُهِيَ النَّمَّامُ عَنْهُ؛ فَلَا يَحْكِي نَمِيمَتَهُ عَنْهُ؛ فَيَقُولُ: فُلَانٌ حَكَىٰ كَذَا؛ فَيَصِيرُ بِهِ نَمَّامًا، وَيَكُونُ آتِيًا مَا نُهِيَ عَنْهُ» اهـ.

۞ **وأخرج مسلمٌ في «صحيحه» (٢٦٠٦) قال**: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ، وَابْنُ بَشَّارٍ؛ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: إِنَّ مُحَمَّدًا ﷺ قَالَ: «**أَلَا أُنَبِّئُكُمْ مَا الْعَضْهُ؟ هِيَ النَّمِيمَةُ الْقَالَةُ بَيْنَ النَّاسِ**».

قال الشيخ سليمان بن عبد الله بن شيخ الإسلام محمَّد بن عبد الوهاب – رحمة الله عليهم – في كتابه «تيسير العزيز الحميد» (ص٣٤٥):

«**قوله**: «**هل أنبِّئكم**»؛ أي: أخبركم.

قوله: «**ما العضه؟**»؛ هو بفتح العين المُهْمَلة وسكون المُعْجَمة. قال أبو السعادات: هكذا يروىٰ في كُتُب الحديث. والذي جاء في كتب الغريب: «**ألا أنبئكم ما العِضَة**»؛ بكسر العين وفتح الضاد. وفي حديث آخر: «**إياكم**

والعضة»؛ قال الزمخشري: أصلها «العضهة» فعلة من العضه، وهو البهت؛ فحذفت لامه، كما حذفت من السَّنَة والشَّفَة، وتجمع علىٰ عضين.

ثم فسره بقوله: «**هي النميمة القالة بين الناس**»، وعلىٰ هذا فأطلق عليها العضه؛ لأنها لا تنفك عن الكذب والبهتان غالبًا؛ ذكره القرطبي.

قلت: ظاهر إيراد المصنِّف لهذا الحديث هنا يدلُّ علىٰ أن معنىٰ «العضه» عنده هنا هو السحر، ويدلُّ علىٰ ذلك حديث: «**كادت النَّميمة أن تكون سحرًا**». رواه ابن لالٍ في «مكارم الأخلاق» بإسناد ضعيف. وذكر ابن عبد البر عن يحيىٰ ابن أبي كثير، قال: «يُفسِد النمامُ والكذَّابُ في ساعة ما لا يُفْسِد الساحر في سنة». وقال أبو الخطاب في «عيون المسائل»: ومن السحر: السعي بالنميمة والإفساد بين الناس. قال في «الفروع»: ووجهه: أنه يقصد الأذىٰ بكلامه وعمله علىٰ وجه المكر والحيلة، أشبه السحر، وهذا يعرف بالعرف والعادة أنه يؤثر وينتج ما يعمله السحر أو أكثر، فيعطىٰ حكمه؛ تسويةً بين المتماثلين أو المتقاربين. لكن يقال: الساحر إنَّما يكفر لوصف السحر، وهو أمر خاصٌّ ودليله خاصٌّ، وهذا ليس بساحر، وإنَّما يؤثِّر عمله ما يؤثره؛ فيعطىٰ حكمه إلَّا فيما اختصَّ به من الكفر، وعدم قبول التوبة. انتهىٰ ملخَّصًا» اهـ.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الفتح» (٣/ ٢٤٢) في التعليق علىٰ

تبويب البخاري «بَابُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْغِيبَةِ وَالْبَوْلِ»:

«**قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ**: الْمُرَادُ بِتَخْصِيصِ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ بِالذِّكْرِ: تَعْظِيمُ أَمْرِهِمَا، لَا نَفْيُ الْحُكْمِ عَمَّا عَدَاهُمَا؛ فَعَلَىٰ هَذَا لَا يَلْزَمُ مِنْ ذِكْرِهِمَا حَصْرُ عَذَابِ الْقَبْرِ فِيهِمَا، لَكِنِ الظَّاهِرُ مِنَ الِاقْتِصَارِ عَلَىٰ ذِكْرِهِمَا أَنَّهُمَا أَمْكَنُ فِي ذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِمَا...»، ثم قال: «وَقِيلَ: مُرَادُ الْمُصَنِّفِ أَنَّ الْغِيبَةَ تُلَازِمُ النَّمِيمَةَ؛ لِأَنَّ النَّمِيمَةَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَىٰ ضَرْبَيْنِ: نَقْلُ كَلَامِ الْمُغْتَابِ إِلَىٰ الَّذِي اغْتَابَهُ، وَالْحَدِيثُ عَنِ الْمَنْقُولِ عَنْهُ بِمَا لَا يُرِيدُهُ.

قَالَ ابْنُ رشيدٍ: لَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْوَعِيدِ عَلَىٰ النَّمِيمَةِ ثُبُوتُهُ عَلَىٰ الْغِيبَةِ وَحْدَهَا؛ لِأَنَّ مَفْسَدَةَ النَّمِيمَةِ أَعْظَمُ، وَإِذَا لَمْ تُسَاوِهَا لَمْ يَصِحَّ الْإِلْحَاقُ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنَ التَّعْذِيبِ عَلَىٰ الْأَشَدِّ التَّعْذِيبُ عَلَىٰ الْأَخَفِّ، لَكِنْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَرَدَ عَلَىٰ مَعْنَىٰ التَّوَقُّعِ وَالْحَذَرِ، فَيَكُونُ قَصَدَ التَّحْذِيرَ مِنَ الْمُغْتَابِ لِئَلَّا يَكُونَ لَهُ فِي ذَلِكَ نَصِيبٌ. انْتَهَىٰ.

وَقَدْ وَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ بِلَفْظِ الْغِيبَةِ، كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي الطَّهَارَةِ؛ فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْبُخَارِيَّ جَرَىٰ عَلَىٰ عَادَتِهِ فِي الْإِشَارَةِ إِلَىٰ مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ، وَالله أعلم».

قلتُ: وذكر الذهبي في «الكبائر» (ص٣٥٥/ ط: مكتبة الفرقان) في الكبيرة الخامسة والأربعين: «النَّمام».

وبلا ريب أنَّ الغيبة والنَّميمة مَرْتَعان يرتَعُ فيهما المتعصِّبون؛ لأنهما مدخلان من مداخل إبليس يَلِجُ منهما للمتعصِّبين؛ لإذكاء نارِ العصبيَّة بأن ينقل أحدهم كلامًا لآخر؛ عصبيةً للإفساد والفتنة، ولا جرم يذكر المتعصِّب أخاه بما يكره دون أدنىٰ ورع مَقْتًا له؛ لأنَّه ليس متعصِّبًا مثله، وهلم جرًّا.



فصلٌ: حكم الاحتجاج بالخلاف

من المباحث المطروقة التي يثيرها المتعصِّبون لأجل الانتصار لمن يتعصَّبون له: مسألة الاحتجاج بالخلاف؛ فإذا أُنِكر عليهم قولٌ لشيخهم، يقول بعضهم: المسألة فيها خلاف.

ولذلك نذكر حكم الاحتجاج بالخلاف:

قال الحميدي في «جذوة المُقْتَبِس بذْكر ولاة الأَنْدلس» (١/ ٨٤): أخبرنا أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري؛ قال: أخبرنا قاسم بن محمَّد بن قاسم بن عسلون؛ قال: حدَّثنا خالد بن سعد، قال: حدثنا محمد بن فطيس، قال: نا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: سمعت أشهب يقول: سئل مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ فقال: خطأ وصواب، فانظر في ذلك».

وقال النووي في «روضة الطالبين» (١١/ ١١١): «وَلَيْسَ لِلْمُفْتِي وَالْعَامِلِ عَلَىٰ مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ فِي الْمَسْأَلَةِ ذَاتِ الْوَجْهَيْنِ أَوِ الْقَوْلَيْنِ؛ أَنْ يُفْتِيَ أَوْ يَعْمَلَ بِمَا شَاءَ مِنْهُمَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ».

وقال الشَّاطِبي في «الموافقات» (٥/ ٧٥): «وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ اخْتِلَافَهُمْ

رَحْمَةٌ وَاسِعَةٌ؛ فَقَدْ رَوَىٰ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ فِي اخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ سَعَةٌ، وَإِنَّمَا الْحَقُّ فِي وَاحِدٍ. قِيلَ لَهُ: فَمَنْ يَقُولُ: إِنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ؟ فَقَالَ: هَذَا لَا يَكُونُ [هَكَذَا، لَا يَكُونُ] قَوْلَانِ مُخْتَلِفَيْنِ صَوَابَيْنِ».

وَلَوْ سُلِّمَ؛ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِهَةِ فَتْحِ بَابِ الِاجْتِهَادِ، وَأَنَّ مَسَائِلَ الِاجْتِهَادِ قَدْ جَعَلَ اللهُ فِيهَا سَعَةً بِتَوْسِعَةِ مَجَالِ الِاجْتِهَادِ لَا غَيْرَ ذَلِكَ، قَالَ الْقَاضِي إِسْمَاعِيلُ: «إِنَّمَا التَّوْسِعَةُ فِي اخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ تَوْسِعَةٌ فِي اجْتِهَادِ الرَّأْيِ، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ تَوْسِعَةً أَنْ يَقُولَ الْإِنْسَانُ بِقَوْلِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ عِنْدَهُ فِيهِ؛ فَلَا، وَلَكِنَّ اخْتِلَافَهُمْ يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّهُمُ اجْتَهَدُوا، فَاخْتَلَفُوا».

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «كَلَامُ إِسْمَاعِيلَ هَذَا حَسَنٌ جِدًّا»».

✐لكن هل الاختلاف رحمة أم شر؟!

قال أبو داود (١٩٦٠): حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، أَنَّ أَبَا مُعَاوِيَةَ وَحَفْصَ بْنَ غِيَاثٍ حَدَّثَاهُ - وَحَدِيثُ أَبِي مُعَاوِيَةَ أَتَمُّ -، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ؛ قَالَ: صَلَّىٰ عُثْمَانُ بِمِنًىٰ أَرْبَعًا؛ فَقَالَ عَبْدُ اللهِ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَكْعَتَيْنِ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ رَكْعَتَيْنِ، وَمَعَ عُمَرَ رَكْعَتَيْنِ»، زَادَ عَنْ حَفْصٍ: «وَمَعَ عُثْمَانَ صَدْرًا مِنْ إِمَارَتِهِ، ثُمَّ أَتَمَّهَا»، زَادَ مِنْ هَاهُنَا عَنْ

أَبِي مُعَاوِيَةَ: «ثُمَّ تَفَرَّقَتْ بِكُمُ الطُّرُقُ، فَلَوَدِدْتُ أَنْ لِي مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ رَكْعَتَيْنِ مُتَقَبَّلَتَيْنِ».

قَالَ الْأَعْمَشُ: فَحَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ، عَنْ أَشْيَاخِهِ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ صَلَّىٰ أَرْبَعًا، قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: عِبْتَ عَلَىٰ عُثْمَانَ ثُمَّ صَلَّيْتَ أَرْبَعًا! قَالَ: «الْخِلَافُ شَرٌّ»[(١)].

قال الصنعانيُّ في «الإشاعة في بيان ما نُهي عن فراقه من الجماعة» (ص٨٢): «فترك التنويه بالخلاف محاذرة لتَفَاقُمِ الشَّرِّ، لا لأنه مرضي عنده، وقد كان يقع في الصحابة الخلاف في عدَّة مسائل، لكن لا يتفرَّع عليه تكفير، ولا تضليل، بل يُراجع بعضهم بعضًا، ويبيِّن له الدليل؛ فيرجع عن خلافه».

وأخرج البخاريُّ في «صحيحه» (بَابُ مَنَاقِبِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ القُرَشِيِّ الهَاشِمِيِّ أَبِي الحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (٣٧٠٧): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الجَعْدِ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «اقْضُوا كَمَا كُنْتُمْ تَقْضُونَ؛ فَإِنِّي أَكْرَهُ الِاخْتِلَافَ، حَتَّىٰ يَكُونَ لِلنَّاسِ

---

(١) **إسناده جيد**: وأخرجه البيهقي (٣/ ٢٠٥) من طريق أبي داود؛ به.

وأخرجه عبد الرزاق (٢/ ٥١٦) عن معمر، عن قتادة؛ مرسلًا.

وأخرجه أبو يعلىٰ في مسنده (٩/ ٢٥٥)، وأبو سعيد الهيثم بن كليب بن سريج الشاشي (ت ٣٣٥هـ) في مسنده (٢/ ١١)؛ من طريق أَبِي خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ أَصْحَابِهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ؛ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللهِ بِمِنًىٰ... بنحوه. وإسناده ضعيف؛ لجهالة أصحاب المغيرة.

وصحَّحه الألباني في الصحيحة (١/ ٤٤٤)، وصحيح أبي داود (الأم/ ٦/ ٢٤٤).

جَمَاعَةٌ، أَوْ أَمُوتَ كَمَا مَاتَ أَصْحَابِي»، فَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ يَرَىٰ أَنَّ عَامَّةَ مَا يُرْوَىٰ عَنْ عَلِيٍّ الكَذِبُ.

وقال أَبُو بكر أحمدُ بن محمَّد بن الحجَّاج المرُّوذي في «أخبار الشُّيوخ وأخلاقهم» (٣٤٤): حدَّثَنا سليمان بن داود، قال: حَدَّثنا أيوب قال: سمعت محمَّدًا يقول لأبي معشَرٍ: سمعت عَبِيدة يقول: أرسل إليَّ عليٌّ وإلىٰ شريحٍ: «أنِّي أبغض الاختلافَ، فاقضوا كما كنتم تقضون».



فصل: آداب الصحبة والحب في الله

إنَّ الصاحب والخليل الأمين الصَّادق يَحُوطُكَ مِنْ وَرَائِكَ، ويكفُّ عنك الفتن؛ فهو نعم المُعين ضدَّ المتعصِّبين.

حقوق الصُّحبة والأخوَّة في الله:

قال أبو داود (٤٩١٨): حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُؤَذِّنُ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ - يَعْنِي: ابْنَ بِلَالٍ -، عَنْ كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «**الْمُؤْمِنُ مِرْآةُ الْمُؤْمِنِ، وَالْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ، يَكُفُّ عَلَيْهِ ضَيْعَتَهُ، وَيَحُوطُهُ مِنْ وَرَائِهِ**»[1].

وقوله: «**يَكُفُّ عَلَيْهِ ضَيْعَتَهُ**»: معناه: «أي: يمنع ضياعه وهلاكه؛ فيجمع عليه معيشته، ويضمُّها إليه».

ومن أجل ذلك كان عليك أنْ تنتقيَ أصحابك، فتتخيَّر الأتقياء المتواضعين للحقِّ وأهله، الَّذِين يثبتون - ويثبِّتونك - عند الفتن، فلا يميلون مع أهل

(١) **حسن:** وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (٢٣٩)، وابن وهب في الجامع (٢٣٧)، والخرائطي في مكارم الأخلاق (٩٢)، والبيهقي في الآداب (٩٠)، وفي الشعب (١٠/ ١٠٧)، وفي الكبرىٰ (٨/ ٢٩٠)، وحسَّنه الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

العصبيَّة والأهواء.

قال أَبُو بِشْرٍ يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ - كما في «مسند الطيالسي» (٢٦٩٦)[1] -: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ - أي: الطيالسي - قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُوسَىٰ بْنُ وَرْدَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**الْمَرْءُ عَلَىٰ دِينِ خَلِيلِهِ؛ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ**»[2].

(١) **قال الذهبي في السير (٩/ ٣٨٢) في ترجمة الطيالسي**: «سَمِعَ يُونُسُ بنُ حَبِيْبٍ عِدَّةَ مَجَالِسَ مُفَرَّقَةً، فَهِيَ «المُسْنَدُ» الَّذِي وَقَعَ لَنَا.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الخَطِيبُ: قَالَ لَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: صَنَّفَ أَبُو مَسْعُودٍ الرَّازِيُّ لِيُونُسَ بنِ حَبِيبٍ «مُسْنَدَ أَبِي دَاوُدَ»».

وقال الذهبي في السير (١٢/ ٣٩٦) في ترجمة يونس: «رَوَىٰ عَنْ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ «مُسْنَدًا» فِي مُجَلَّد كَبِير».

وراوي المسند عن يونس: أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ ابْنُ المُحَدِّثِ جَعْفَرِ بنِ أَحْمَدَ بنِ فَارِسٍ الأَصْبَهَانِيُّ، ترجمه الذهبي في السير (١٥/ ٥٥٣)، وقال: «الشَّيْخُ، الإِمَامُ، المُحَدِّثُ الصَّالِحُ، مُسنِدُ أَصْبَهَانَ... وقَارب المائَة».

(٢) **حسن**: وأخرجه من طريق الطيالسي: عبد بن حميد؛ كما في المنتخب (١٤٣١)، وأبو داود (٤٨٣٣)، والترمذي (٢٣٧٨).

وأخرجه أحمد في مسنده (١٣/ ٣٩٨) (١٤/ ١٤٢- الرسالة)، وإسحاق بن راهويه (٣٥١)، وابن أبي الدنيا في الإخوان (٣٧)، من طريق زهير؛ به.

وزهير بن محمد: ذكره الذهبي فيمن تكلَّم فيه، وهو موثق (١١٧)، وقال: «له غرائب، قَالَ البُخَارِيُّ: رَوَىٰ عَنْهُ الشَّامِيُّونَ مَنَاكِيرَ، وضعَّفه ابن معين، أخرجه مسلم في الشواهد»، وقال في الكاشف: «ثقة يُغْرِب، ويأتي بما يُنكَر».

=

وقال ابن المبارك في «الزهد والرقائق» (٣٨٤): أَخْبَرَنَا حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ غَيْلَانَ؛ أَنَّ وَلِيدَ بْنَ قَيْسٍ التُّجِيبِيَّ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: - قَالَ سَالِمٌ: أَوْ: عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ-؛ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**لَا تُصَاحِبْ إِلَّا مُؤْمِنًا، وَلَا يَأْكُلْ طَعَامَكَ إِلَّا تَقِيٌّ**»[1].

=

لكن له طريق أخرىٰ يتقوَّىٰ بها: أخرجها ابن وضَّاح في البدع والنهي عنها، قال (١٢٦): نا أَسَدٌ، قَالَ: نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَة مرفوعًا؛ به، وأخرجه ابن بُشران في أماليه (١٦٧)، وابن المقرئ في معجمه (٨٠٢)، وأبو الفضل الزهري في حديثه (١٠٢)، وأبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان البغدادي المعروف بالقطيعي (ت ٣٦٨ هـ) في جزء الألف دينار - وهو الخامس من الفوائد المنتقاة والأفراد والغرائب الحسان - (٢٩٢)، والحاكم في المستدرك (٤/ ١٨٩)؛ كلُّهم من طريق إبراهيم؛ به.

وإبراهيم بن محمَّد الأنصاري؛ ضعيف، لكن قال الألباني في الصحيحة (٢/ ٥٩٨): «فهو ضعيف، لكنه ليس شديد الضعف، فيصلح للاستشهاد به؛ فالحديث به حسنٌ».

(١) أخرجه من طريق ابن المبارك: الترمذي (٢٣٩٥) علىٰ الشك، والشك من سالم، كما في الرواية أعلاه، وقال الترمذي: لهذا حديث حسن، إنما نعرفه من هذا الوجه.

وأخرجه أيضًا من طريق ابن المبارك: أبو داود (٤٨٣٢)، وابن حبان (٥٥٥)، لكن دون شك.

وأخرجه أحمد في مسنده (١٧/ ٤٣٧)، والدارمي (٢٢٢١)، وأبو يعلىٰ (١٣١٥) من طريق عَبْد اللهِ بْن يَزِيدَ الْمُقْرِئِ، قال حَدَّثَنَا حَيْوَةُ عن سالم به، علىٰ الشك.

وأخرجه ابن حبان (٥٦٠) من طريق ابن وهب عن حيوة به، دون شك.

وحسّنه الألباني في صحيح الجامع (٧٣٤١).

وبوَّب عليه ابن حبَّان: «ذِكْرُ الْأَمْرِ لِلْمَرْءِ أَنْ لَا يَصْحَبَ إِلَّا الصَّالِحِينَ، وَلَا يُنْفِقَ إِلَّا عَلَيْهِمْ».

وبوَّب أيضًا: ذِكْرُ الِاسْتِحْبَابِ لِلْمَرْءِ أَنْ يُؤْثِرَ بِطَعَامِهِ وَصَحِبْتِهِ الْأَتْقِيَاءَ وَأَهْلَ الْفَضْلِ».

وقال أبو بكر محمَّد بن أبي إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب الكَلَابَاذِي البخاري (ت ٣٨٠هـ) في «بحر الفوائد» (ص٢٤٣): «يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «**لَا يَأْكُلْ طَعَامَكَ إِلَّا تَقِيٌّ**»؛ يُرِيدُ بِهِ: الْمُوَاكَلَةَ الَّتِي تُوجِبُ الْأُلْفَةَ، وَتُؤَدِّي إِلَىٰ الْخِلْطَةِ؛ فَإِنَّ الْمُوَاكَلَةَ أَوْكَدُ أَسْبَابِ الْأُلْفَةِ، وَأَحْكَمُ دَوَاعِي الْخِلْطَةِ، وَأَوْثَقُ عُرَىٰ الْمُدَاخَلَةِ وَالِاسْتِئْنَاسِ. وَمُخَالَطَةُ مَنْ لَيْسَ بِتَقِيٍّ، وَالِاسْتِئْنَاسُ بِهِ، وَالْأُلْفَةُ مَعَهُ؛ تغُرُّ الْإِنْسَانَ، وَتُخِلُّ بِالدِّينِ، وَتُذْهِبُ الْمُرُوءَةَ، وَتُوقِعُ فِي الشُّبُهَاتِ، وَتُؤَدِّي إِلَىٰ تَنَاوُلِ الْمُحَرَّمَاتِ؛ فَكَأَنَّهُ ﷺ حَذَّرَ مُخَالَطَةَ الْأَشْرَارِ، وَنَهَىٰ عَنْ مُصَاحَبَةِ الْفُجَّارِ؛ لِأَنَّ مُخَالَطَةَ الْفَاجِرِ لَا تَخْلُو مِنْ فَسَادٍ يَلْحَقُكَ مِنْهُ، إمَّا مُتَابَعَةً لَهُ فِيمَا يَأْتِيهِ، فَيَذْهَبُ الدِّينُ، وَإِمَّا مُسَامَحَةً فِي الْإِغْضَاءِ عَمَّا يُوجِبُهُ حَقُّ اللهِ مِنْ أَمْرٍ بِمَعْرُوفٍ، أَوْ نَهْيٍ عَنْ مُنْكَرٍ، وَإِمَّا اسْتِخْفَافًا بِفُجُورِهِ؛ فَإِنَّ مَنْ رَأَىٰ الشَّيْءَ كَثِيرًا؛ سَهُلَ ذَلِكَ فِي عَيْنِهِ، وَصَغُرَ عِنْدَ نَفْسِهِ، فَإِنْ سَلِمَ الْإِنْسَانُ عَنْ هَذِهِ الْأَسْبَابِ - وَلَا يَكَادُ يَسْلَمُ إِلَّا مَنْ عَصَمَهُ اللهُ - فَيُخْطِئُهُ فِتْنَةُ الْغَيْرِ بِهِ.

الدَّلِيلُ عَلَىٰ هَذَا التَّأْوِيلِ قَوْلُهُ: «لَا تُصَاحِبْ إِلَّا مُؤْمِنًا»؛ أَيْ: لَا يَكُونُ مَنْ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ عَهْدًا وَقَوْلًا لَكَ بِصَاحِبٍ بِوَجْهٍ مِنَ الْوُجُوهِ، وَلَا مَنْ تَرَكَ آدَابَ الْإِيمَانِ وَشَرَائِطَهُ صَاحِبًا لَكَ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ، وَإِلَّا عِشْرَةً تُعَاشِرُهُ عَلَىٰ شَرْطِ النَّصِيحَةِ الَّتِي أَوْجَبَتْ عُقْدَةُ الْإِيمَانِ فِي تَحَرُّزٍ مِنْ آفَةٍ تَلْحَقُ الدِّينَ، أَوْ تَقْدَحُ فِي الْمُرُوءَةِ.

وَلَيْسَ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَأْكُلْ طَعَامَكَ إِلَّا تَقِيٌّ» - إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَىٰ - عَلَىٰ مَعْنَىٰ حِرْمَانِ ذَلِكَ - إِطْعَامًا وَمُنَاوَلَةً - مَنْ لَيْسَ بِتَقِيٍّ؛ فَقَدْ أَطْعَمَ النَّبِيُّ الْمُشْرِكِينَ، وَأَعْطَىٰ الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبُهُمُ الْمِائَتَيْنِ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْأُلُوفَ مِنَ الشِّيَاهِ وَغَيْرِهِ، وَكَانَ يَصْنَعُ إِلَىٰ الْبَرِّ، وَالْفَاجِرِ، وَيَأْمُرُ بِهِ».

وقال علي القاري في «المرقاة»: «وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: هَذَا إِنَّمَا جَاءَ فِي طَعَامِ الدَّعْوَةِ دُونَ طَعَامِ الْحَاجَةِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ تَعَالَىٰ قَالَ: «﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ۝٨﴾ [الإنسان: ٨]، وَمَعْلُومٌ أَنَّ أُسَرَاءَهُمْ كَانُوا كُفَّارًا غَيْرَ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّمَا حُذِّرَ مِنْ صُحْبَةِ مَنْ لَيْسَ يَتَّقِي، وَزُجِرَ عَنْ مُخَالَطَتِهِ وَمُؤَاكَلَتِهِ؛ لِأَنَّ الْمَطَاعِمَ تُوقِعُ الْأُلْفَةَ وَالْمَوَدَّةَ فِي الْقُلُوب».

قلتُ: وهذه بعض حقوق الصُّحبة والأخوَّة في الله المذكورة في القصيدة الرائقة المشهورة بـ: «نغمة الأغاني في عشرة الإخوان»[1]:

---

(١) **هذه القصيدة تنسب إلىٰ رافضي اسمه**: صدر الدين السيد علي خان المدني الشيرازي بن نظام =

أخـــــو صـــــلاح وأدب ذو حـــــسب وذو نـــــسب
رُبَّ صـــــلاح وتقَـــــىٰ ينهـــــاك عمـــــا يُتقَـــــىٰ
مـــــن حيلـــــة وغـــــدرِ وبدعـــــة ومكـــــر

= الدين أحمد بن محمد معصوم (م ١١٢٠ هـ).

لكن وردت القصيدة نفسها في «ديوان ابن مشرف»، تأليف الشيخ العلامة أحمد بن علي بن حسين بن مشرف الوهيبي التميمي الأحسائي... من علماء نجد، وهو - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - حسن النظم، سلفي العقيدة، من أهل الأحساء بنجد، تعلَّم ودرَّس، وولي قضاءها مدة، وقد تتلمذ للشيخ حسين بن غنَّام صاحب كتاب «عنوان المجد في تاريخ نجد»، ولغيره من مشايخ العصر.

ومن أعماله العلمية: نظم مقدمة ابن أبي زيد القيرواني، ومختصر صحيح مسلم. وله منظومات في التوحيد، منها: جوهرة التوحيد، جُمعت في «ديوان ابن مشرف».

وتوفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الأحساء، سنة ١٢٨٥ هـ.

وانظر: «تراجم علماء نجد خلال ثمانية قرون» (١/ ٥٠٢).

والعجيب توافق الاسمين -أي اسم العلَّامة ابن مشرف مع اسم الرافضي -؛ حيث جاء في نسخة ابن مشرف أنه استفتح قائلًا:

يقـول راجـي الـصمد ابـنُ علـي أحمـد حمـدًا لمـن هـداني بـالنطق والبيـان

وإذا عقدنا مقارنة سريعة بين القصيدة المنسوبة إلىٰ الرافضي، والقصيدة المودعة في ديوان ابن مشرف؛ وجدنا اختلافات يسيرة بينهما من جهة الترتيب، وتعديل بعض الألفاظ.

ومن المحتمل أن يكون العلامة ابن مشرف استهوته عذوبة ألفاظ القصيدة وشرف معانيها رغم صدورها من رافضي؛ فقام بانتحالها، وودعها ديوانه دون أن يعزوها إلىٰ الرافضي؛ لأنَّه رافضي لا يستحق أن يعزَىٰ إليه.

مهـــــذب الأخـــــلاق	يطـــــرب للتلاقِـــــي
يحفـــظ مـــا في عَيْبَتِـــكَ	يَـــصُون مـــا في غيبتـــك
يزينـــــه مـــــا زانكـــــا	يـــشينه مـــا شَـــانكا
يُظهـــر منـــك الحُـــسْنا	ويَـــذكر المستحـــسنا
ويكـــــتم المعيبـــــا	ويحفـــــظ المغيبـــــا
يـــسره مـــا ســـرَّكَا	ولا يـــذيع سِـــرَّكا
إن قـــال قـــولًا صَـــدَقَك	أو قلـــت قـــولًا صَـــدَّقك
وإن شـــكوت عـــسرًا	أفـــدت منـــه يـــسرًا
يلقـــاك بالأمـــانِ	في حـــادث الزمـــان
يهـــدي لـــك النـــصيحة	بنيـــــة صـــــحيحة
خُلتـــــه مدانيـــــة	في الـــسر والعلانيـــة
صـــحبته لا لغـــرض	فـــذاك للقلـــب مـــرض
لا يتغيـــــر إن ولـــــي	عـــن الـــوداد الأول
يرعـــىٰ عهـــود الـــصحبة	لا ســـيما في النكبـــة
لا يُـــسلم الـــصديقا	إن نـــال يومًـــا ضـــيقا
يعـــين إن أمـــر عنـــا	ولا يفـــوه بالخَنَـــا
يُـــولِي ولا يعتـــذرُ	عمـــا عليـــه يقـــدرُ
هـــذا هـــو الأخ الثقـــة	المـــستحق للمِقـــة

إن ظفـــــرت يـــــداكا فكـــــد بـــــه عـــــداكا

فإنـــــه الـــــسلاح والكهـــــف والمنـــــاح

وقال ابنُ أبي الدُّنيا في «الإخوان» (٤٣): حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي صَالِحُ بْنُ مُوسَىٰ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِدَاوُدَ الطَّائِيِّ: أَوْصِنِي. قَالَ: «اصْحَبْ أَهْلَ التَّقْوَىٰ؛ فَإِنَّهُمْ أَيْسَرُ أَهْلِ الدُّنْيَا عَلَيْكَ مُؤْنَةً، وَأَكْثَرُهُمْ لَكَ مَعُونَةً».

وقال محمَّد بن محمَّد بن محمَّد الغزي العامري الدمشقي، أبو البركات في «آداب العشرة» (ص١٥): «ومنها: معاشرة الموثوق بدينه وأمانته ظاهرًا وباطنًا، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المجادلة: ٢٢]».

قال ابن حبَّانَ في «روضة العُقلاء» (ص١٢٨): «العاقل لا يؤاخي إلَّا ذا فضل في الرأي والدين والعلم والأخلاق الحسنة، ذا عقل، نشأ مع الصَّالحين؛ لأنَّ صحبة بليد نشأ مع العقلاء؛ خير من صحبة لبيب نشأ مع الجهال.

ورأس المودَّةِ الاستِرْسال - أي: التَّعامل مع الإخوة بدون تصنُّع وتكلُّف -، وآفتها الملالة، ومَنْ أضاع تعهُّد الودِّ من إخوانه حُرِمَ ثمرة إخائهم، وآيس الإخوان من نفسه، ومن ترك الإخوان مخافةَ تعاهد الودِّ يوشك أن يبقىٰ بغير أخٍ، كما أنَّ من ترك نَزْعَ الماءِ إشفاقًا علىٰ رِشائه يوشك أن يموت عطشًا. **والرِّشاء**: هو الحَبْل الذي يُربَط به الدلو».

وروىٰ ابن حبَّان في «رَوْضَةِ العُقلاءِ» (ص١٤٠): عن مالك بْن دينار يقول: إنَّك أن تنقل الحجارة مع الأبرار خيرٌ من أن تأكل الخبيص مع الفجَّار.

قال أَبُو حاتم: العاقل لا يدنِّس عرضه، ولا يعوِّد نفسه أسباب الشرِّ بلزوم صحبة الأشرار، ولا يُغْضِي عَن صيانة عرضه ورياضة نفسه بصحبة الأخيار...

وقال: «وكلُّ جليسٍ لا يستفِيدُ المرْءُ منه خيرًا؛ تكون مجالسة الكلب خيرًا من عشرته، ومن يصحب صاحب السوء لا يسلَمُ، كما أن من يدخل مداخل السوء يُتَّهَمُ».

وقال الترمذيُّ في «الجامع» (٢٢٦٣): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا عبد العَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ العَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَقَفَ عَلَىٰ نَاسٍ جُلُوسٍ، فَقَالَ: «**أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِكُمْ مِنْ شَرِّكُمْ؟**» قَالَ: فَسَكَتُوا، فَقَالَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ رَجُلٌ: بَلَىٰ يَا رَسُولَ اللهِ، أَخْبِرْنَا بِخَيْرِنَا مِنْ شَرِّنَا. قَالَ: «**خَيْرُكُمْ مَنْ يُرْجَىٰ خَيْرُهُ وَيُؤْمَنُ شَرُّهُ، وَشَرُّكُمْ مَنْ لَا يُرْجَىٰ خَيْرُهُ، وَلَا يُؤْمَنُ شَرُّهُ**»[1].

وبوَّب عليه ابن حبَّان: «ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ مَنْ رُجِيَ خَيْرُهُ

---

(١) **صحي لغيره**: وأخرجه أحمد في مسنده (١٤/ ٤١١- الرسالة)، وابن حبان (٥٢٧)، من طريق العلاء؛ به.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وصحَّحه الألباني.

وَأُمِنَ شَرُّهُ».

وقال البخاريُّ في «الأدب المفرد» (١٥٩): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحٍ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لِلنَّاسِ: نَحْنُ أَعْرَفُ بِكُمْ مِنَ الْبَيَاطِرَةِ بِالدَّوَابِّ، قَدْ عَرَفْنَا خِيَارَكُمْ مِنْ شِرَارِكُمْ؛ أَمَّا خِيَارُكُمْ: الَّذِي يُرْجَىٰ خَيْرُهُ، وَيُؤْمَنُ شَرُّهُ. وَأَمَّا شِرَارُكُمْ: فَالَّذِي لَا يُرْجَىٰ خَيْرُهُ، وَلَا يُؤْمَنُ شَرُّهُ، وَلَا يُعْتَقُ مُحَرَّرُهُ»[1].

وقال ابن أبي الدُّنيا في «الإخوان»: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ غَسَّانَ الْبَصْرِيُّ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الْعَوْفِيِّ، قَالَ: «كَانَ يُقَالُ: اصْحَبْ مَنْ إِنْ صَحِبْتَهُ زَانَكَ، وَإِنْ خَدَمْتَهُ صَانَكَ، وَإِنْ أَصَابَتْكَ خَصَاصَةٌ مَأَنَكَ، وَإِنْ رَأَىٰ مِنْكَ حَسَنَةً عَدَّهَا، وَإِنْ رَأَىٰ مِنْكَ سَقْطَةً سَتَرَهَا، وَإِنْ قُلْتَ صَدَّقَ قَوْلَكَ، وَإِنْ صُلْتَ سَدَّدَ صَوْلَكَ». وَزَادَ غَيْرُهُ: «وَلَا تَأْتِيكَ مِنْهُ الْبَوَائِقُ، وَلَا تَخْتَلِفُ عَلَيْكَ مِنْهُ الطَّرَائِقُ، وَمَنْ إِنْ سَأَلْتَهُ أَعْطَاكَ، وَإِنْ سَكَتَّ ابْتَدَأَكَ، وَإِنْ نَازَعْتَهُ بَذَلَ لَكَ».

وقال ابنُ حبَّانَ في «روضة العقلاء» (ص١٢٣): «ومِنْ أتمِّ حفاظ الأُخوَّة تفقُّدُ الرجل أمور من يَوَدُّه... والوُدُّ الصحيح هو الذي لا يميل إلىٰ نفع، ولا يفسده منع... والمودة أمن، كما أن البغضاءَ خوف».

وقال أيضًا (ص١٢٧): أنشدني مُحَمَّد بْن إِبْرَاهِيم البصري بِصور لنفسه:

---

(١) إسناده صحيح موقوفًا، وهو شاهد للحديث السَّابق.

لا يغرنـــك صـــديق أبـــدًا ... لـــك في المنظـــر حتـــىٰ تَخبُـــرَه

كـم صـديق كنـت منـه في عمـىٰ ... غـــرني منـــه زمانًـــا منظـــرُهُ

كـــان يلقـــاني بوجـــه طلـــق ... وكـــلام كـــاللآلي ينثُـــره

فـــإذا فتـــشته عَـــن غَيبِـــه ... لـــم أجـــد ذاك لـــود يُـــضمره

فـــدع الإخـــوان إلا كـــلَّ مـــن ... يـــضمر الـــود كمـــا قـــد يظهـــره

فـــإذا فـــزت بمـــن يجمـــع ذا ... فاجعلنـــه لـــك ذخـــرًا تـــذخره

وقال أبو الطيب محمَّد بن إسحاق بن يحيىٰ الوشاء في «الموشَّىٰ» أو «الظُّرْف والظُّرفاء» (ص٢٨): «واعلم أنَّ أحسن ما تألَّف به النَّاس قلوب أخلائهم، ونفوا به الضَّغن عن قلوب أعدائهم: البِشْر بهم عند حضورهم، والتفقُّد لأمورهم، وحسن البشاشة؛ فذلك يثبِّت المحبَّة والإخاء».

وقال الخوارزمي:

لا تـصحب الكسلان في حاجاتـه ... كـم صـالح بفـساد آخـر يفـسد

عَدْوَىٰ البليدِ إلىٰ الجليد سـريعة ... والجمر يوضع في الرماد فيخمُـدُ

[كتاب المنتخب من أدب العرب (١/ ١٤٠)].

وقال مسكويه - كما في «الهوامل والشوامل»[1] لأبي حيَّان التوحيدي

---

(١) قال أحمد أمين: «**الهوامل**: الإبل السائمة يهملها صاحبها، ويتركها ترعىٰ، **والشوامل**: الحيوانات التي تضبط الإبل الهوامل فتجمعها؛ وقد استعار أبو حيَّان كلمة الهوامل لأسئلته =

ومسكويه» (ص٢١، ٢٢) -: «وبعد، فإنِّي أرىٰ لك إذا أحببت معايشة الناس ومخالطتهم، وآثرت لذَّة العمر وطيب الحياة: أن تسامح أخاك وتغالط فيه نفسك، حتىٰ تغضي له عن كل حق لك، وترىٰ له عليك ما لا يراه لنفسه، وأن تأخذ بأدب بشار؛ فإنَّه نعم الأدب[١]، وموعظة النابغة؛ فنعمت الموعظة[٢].

ولا تعوِّد عشيرك وجليسك استماع شكواك فيأنس به، ثم لا

=

المبعثرة التي تنتظر الجواب، واستعمل مسكويه كلمة الشوامل في الإجابات التي أجاب بها فضبط هوامل أبي حيَّان»، (طبعة الهيئة العامة للكتاب، تحقيق: أحمد أمين، والسيد أحمد صقر، سنة ١٣٧٠ هـ/ ١٩٥١م).

والتعليقات الملحقة بالنقل من صنع المحقِّقَيْن.

قلت: وأحمد أمين من الكتَّاب المفكرين الذين خلطوا حقًّا بباطل في كتاباتهم، خاصة سلسلة «فجر الإسلام وضحاه وظهره»، فتأثَّر فيها ببعض دعاوىٰ المستشرقين؛ ولذلك يُحذَر من كتاباته، فلا يقرأ فيها إلا العالم أو طالب العلم المتمكِّن المستفيد.

(١) يريد أبياته المشهورة:

إذا كنت في كلِّ الأمور معاتبًا ... صديقك لم تَلْقَ الذي لا تعاتبه

فعِشْ واحدًا أو صل أخاك فإنَّه ... مقارفُ ذنب مرة ومجانبه

إذا أنت لم تشرب مرارًا علىٰ القذىٰ ... ظمئت وأي النَّاس تصفو مشاربه

(٢) يريد قول النابغة في اعتذاره للنعمان:

ولست بمستبق أخًا لا تلمه ... علىٰ شعث أي الرجال المهذب

يشكيك[١]، ولا تكثر عليه من العتب، فيألفه، ثمَّ لا يعتبك[٢].

هذا لم يكن عنده لك أكثر ممَّا عندك له، ولم تهجَّم منه علىٰ صدر محتش وغرًا[٣]، وقلب ممتلئ دمنًا[٤]؛ فإنك حينئذٍ تهيج بلابله، وتثير ضغائنه، وتذكره ما تناساه كرمًا أو تكرمًا، وطواه حلمًا أو تحلمًا، وهذا إن أنصفك فلم يتسرَّع إليك، وصدقك فيم يتكذب عليك، ومن عرف طبع الزمان وأهله، وشيمة الدهر وبنيه؛ لم يطمع في المحال، ولم يتعرَّض للممتنع، ولم ينتظر الصفو من معدن الكدر، ولم يطلب النعيم في دار المحنة.

وأنت إذا لم تجد من نفسك - وهي أخصُّ الأشياء بك - مساعدةً لك علىٰ رضاك، ولا مِنْ أَخْلاطِ بدنك - وهي أقرب الأمور إليك - موافقة لهواك؛ فكيف تلتمسها من غيرك، وتطلبها من سواك؟

استعذ بالله من الشَّيطان ووساوسه، ومن دنس الجهل وملابسه، واستعن بالله يعنك، واستكْفِه يكفك، ولا قوَّة إلَّا به.

هذا مبلغ ما رأيت مِن وعْظك، وحضرني مِن نُصحك، وأرجو أن يوافق

---

(١) **أشكاه**: أزال شكواه.

(٢) **أعتبه**: ترك ما يستدعي عتبه وغضبه وأرضاه.

(٣) **محتش**: محشو، **والوغر**: الحقد.

(٤) **الدمن**: جمع دمنة، وهي الضغن يأتي عليه الدهر الطويل.

ما توخيته لك، ورجوته فيك من القبول، والامتثال إنْ شاء الله» اهـ.

وجاء في «رسالة الصَّحابة» (ص٢٧) لعبْد الله بن المقفَّع (ت ١٤٢ هـ) جوابٌ من يحيىٰ بن زياد في صفة الإخاء، قال: «فإنَّا لمَّا رأينا موضع الإخاء ممن يحتمله في تأنيسه من الوَحشة، وتقريبه لذي البعدة، ومشاركته بين ذوي الأرحام في القربة؛ لم نرضَ بمعرفة عينه دون معرفة نسبته؛ فنسبنا الإخاء، فوجدناه في نسبته لا يستحقُّ اسم الإخاء إلَّا بالوفاء.

فلمَّا انتقلنا عنه إلىٰ الوفاء فنسبناه؛ انتسب لنا إلىٰ الصَّبْر، فوجدناه محتويًا علىٰ الكرم، والنجدة، والصدق، والحياء، والنجابة، والزكانة، وسائر ما لا يأتي عليه العدد من المَحَامِد.

ثمَّ انحدرنا فيما أصعدنا فيه من هذا النسب، فعدنا إلىٰ الإخاء؛ فوجدناه لا يقوم به إلَّا من هذه الخصال كلها أخلاقه».

✍وقول الناظم في قصيدة «عِشْرة الإخوان»:

إنْ قـــال قـــولًا صَـــدَقَك ... أو قلـــت قـــولًا صَـــدَّقك

يصدِّقه ما أخرجه البخاري (٣٦٦١) من حديث أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ آخِذًا بِطَرَفِ ثَوْبِهِ حَتَّىٰ أَبْدَىٰ عَنْ رُكْبَتِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَمَّا صَاحِبُكُمْ فَقَدْ غَامَرَ**»؛ فَسَلَّمَ، وَقَالَ: إِنِّي كَانَ

بَيْنِي وَبَيْنَ ابْنِ الخَطَّابِ شَيْءٌ، فَأَسْرَعْتُ إِلَيْهِ، ثُمَّ نَدِمْتُ، فَسَأَلْتُهُ أَنْ يَغْفِرَ لِي، فَأَبَىٰ عَلَيَّ، فَأَقْبَلْتُ إِلَيْكَ؛ فَقَالَ: «**يَغْفِرُ اللهُ لَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ**» ثَلَاثًا. ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ نَدِمَ، فَأَتَىٰ مَنْزِلَ أَبِي بَكْرٍ، فَسَأَلَ: أَثَّمَ أَبُو بَكْرٍ؟ فَقَالُوا: لَا. فَأَتَىٰ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ فَسَلَّمَ، فَجَعَلَ وَجْهُ النَّبِيِّ ﷺ يَتَمَعَّرُ، حَتَّىٰ أَشْفَقَ أَبُو بَكْرٍ، فَجَثَا عَلَىٰ رُكْبَتَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَاللهِ أَنَا كُنْتُ أَظْلَمَ. مَرَّتَيْنِ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ بَعَثَنِي إِلَيْكُمْ، فَقُلْتُمْ: كَذَبْتَ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: صَدَقَ. وَوَاسَانِي بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ؛ فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي**»؛ مَرَّتَيْنِ، فَمَا أُوذِيَ بَعْدَهَا.

وقوله:

وإن شكوتَ عسرَا	**أفدت منه يسرَا**
يلقاك بالأمانِ	**في حادث الزمان**

يشهد له صَنيع أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مع النبيِّ ﷺ في الهِجْرة:

أخرج البخاريُّ (٤٠٩٣) من حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، **قَالَتْ**: اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ أَبُو بَكْرٍ فِي الخُرُوجِ حِينَ اشْتَدَّ عَلَيْهِ الأَذَىٰ؛ فَقَالَ لَهُ: «**أَقِمْ**»، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللهِ، أَتَطْمَعُ أَنْ يُؤْذَنَ لَكَ؟ فَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنِّي لَأَرْجُو ذَلِكَ**»، قَالَتْ: فَانْتَظَرَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَأَتَاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ ظُهْرًا، فَنَادَاهُ فَقَالَ: «**أَخْرِجْ مَنْ عِنْدَكَ**»، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّمَا هُمَا ابْنَتَايَ. فَقَالَ: «**أَشَعَرْتَ أَنَّهُ قَدْ أُذِنَ لِي فِي الخُرُوجِ**»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، الصُّحْبَةَ! فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

«**الصُّحْبَةَ**»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، عِنْدِي نَاقَتَانِ، قَدْ كُنْتُ أَعْدَدْتُهُمَا لِلْخُرُوجِ. فَأَعْطَى النَّبِيَّ ﷺ إِحْدَاهُمَا - وَهِيَ الجَدْعَاءُ -، فَرَكِبَا، فَانْطَلَقَا حَتَّىٰ أَتَيَا الغَارَ - وَهُوَ بِثَوْرٍ - فَتَوَارَيَا فِيهِ.

وفي رواية: قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ عِنْدِي نَاقَتَيْنِ أَعْدَدْتُهُمَا لِلْخُرُوجِ، فَخُذْ إِحْدَاهُمَا. قَالَ: «**قَدْ أَخَذْتُهَا بِالثَّمَنِ**».

وقد صنَّف يوسف بن حسن بن عبد الهادي كتابًا سماه بـ«مراقي الجنان بالسخاء وقضاء حوائج الإخوان»؛ ذكر فيه آثارًا وحكايات يُضرب بها المثل في الجود وقضاء حوائج الإخوان.

✐وقوله:

يهـــدي لـــك النَّـــصيحة بنيَّـــــة صـــــحيحة

أخرج مسلم (٥٥) من حديث تَمِيمٍ الدَّارِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**»، قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: «**لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَامَّتِهِمْ**».

وأخرج البخاري (٥٧)، ومسلم (٥٦) من حديث جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: «بَايَعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَىٰ إِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ».

قال النووي في شرحه علىٰ مسلم (٢/ ٣٧): «قَالَ الْإِمَامُ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «النَّصِيحَةُ» كَلِمَةٌ جَامِعَةٌ، مَعْنَاهَا: حِيَازَةُ الْحَظِّ لِلْمَنْصُوحِ لَهُ.

قَالَ: وَيُقَالُ: هُوَ مِنْ وَجِيزِ الْأَسْمَاءِ، وَمُخْتَصَرِ الْكَلَامِ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَلِمَةٌ مُفْرَدَةٌ يُسْتَوْفَىٰ بِهَا العِبَارة عنِ المعنىٰ هَذِهِ الْكَلِمَةِ. كَمَا قَالُوا فِي الْفَلَاحِ: لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَلِمَةٌ أَجْمَعَ لِخَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مِنْهُ.

قَالَ: وَقِيلَ: النَّصِيحَةُ مَأْخُوذَةٌ مِنْ نَصَحَ الرَّجُلُ ثَوْبَهُ إِذَا خَاطَهُ؛ فَشَبَّهُوا فِعْلَ النَّاصِحِ فِيمَا يَتَحَرَّاهُ مِنْ صَلَاحِ الْمَنْصُوحِ لَهُ بِمَا يَسُدُّهُ مِنْ خَلَلِ الثَّوْبِ.

قَالَ: وَقِيلَ: إِنَّهَا مَأْخُوذَةٌ مِنْ نَصَحْتَ الْعَسَلَ إِذَا صَفَّيْتَهُ مِنَ الشَّمْعِ؛ شَبَّهُوا تَخْلِيصَ الْقَوْلِ مِنَ الْغِشِّ بِتَخْلِيصِ الْعَسَلِ مِنَ الْخَلْطِ.

قَالَ: وَمَعْنَىٰ الْحَدِيثِ: عِمَادُ الدِّين وقِوامُه النَّصِيحة؛ كَقَوْلِهِ: «**الْحَجُّ عَرَفَةُ**»؛ أَيْ: عِمَادُهُ وَمُعْظَمُهُ عَرَفَةُ».

وقال ابن مفلح في «الآداب الشرعية» (١/ ٢٩١): «وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ وَالْأَصْحَابِ وُجُوبُ النُّصْحِ لِلْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَسْأَلْهُ ذَلِكَ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْأَخْبَارِ».

وقال أبو بكر المرُّوذي في الجزء الثاني من «فوائد يحيىٰ ابن معين» (٧٣): حَدَّثَنَا أَبُو يَزِيدَ الْخُزَاعِيُّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ؛ قَالَ: قَالَ مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ: «يَا جَعْفَرُ، قُلْ لِي فِي وَجْهِي مَا أَكْرَهُ؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ لَا يَنْصَحُ أَخَاهُ حَتَّىٰ يَقُولَ لَهُ فِي وَجْهِهِ مَا يَكْرَهُ»[١].

(١) وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٨/ ٣٥٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦١/ ٣٦٥).

✐وقوله:

خُلَّتـــــــه مدانيــــــــــة في الـــــــسرِّ والعلانيــــــــة

قال ابن الجوزي في «كَشْف المُشْكل»: «قَالَ ابْن الْأَنْبَارِي: **الْخَلِيل**: «فعيل» من الْخلَّة، **والخُلَّة**: الْمَوَدَّة. قَالَ: وَقَالَ بعض أهل اللُّغَة: والخليل: الْمُحِبُّ والمُحَبُّ الَّذِي لَيْسَ فِي محبَّتِه نقصٌ وَلَا خَلَلٌ، فإبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يحبُّ اللهَ، وَيُحِبُّهُ اللهُ محبَّةً لَا نقص فِيهَا وَلَا خلل...

وَالْمَقْصُود من الحَدِيث: أَنَّ الْخلَّة تلْزم فضل مُرَاعَاة للخليل وَقيام بِحقِّهِ، واشتغال الْقلب بأَمْره، فَأَخْبر ﷺ أَنَّه لَيْسَ عِنْدِي فضل - مَعَ خلة الْحق - لِلْخلقِ؛ لاشتغال قلبِي بمحبته سُبْحَانَهُ، فَلَا يحْتَمل ميلًا إِلَىٰ غَيره» اهـ.

وقال ابن رجب في «الفَتْح»: «والخُلَّة: هي المحبَّة المبالغة المخللة لمسالك الروح من القلب والجسد، كما قيل:

قـد تَخَلَّلْـتَ مَـسْلَكَ الـرُّوح منِّـي وبِهــذا سُــمِّي الخليــلُ خلــيلَا

وهذا لا يصحُّ لغير الله، وإنَّما يصلح للمخلوق المحبَّةُ؛ وهي دَرَجةٌ دون الخلَّة؛ فلهذا اقتصر ﷺ في حقِّ الصدِّيق علىٰ الأُخوَّة والمودَّة».

وبوَّب ابن حبان في «روضة العقلاء»: «ذكر كراهية التلُّون في الوداد بين المُتَآخين».

وقال: «العاقل لا يقصر في تعاهد الوداد، ولا يكون ذا لَوْنين، وذا قلبين،

بل يوافق سِرُّه علانِيته، وقوله فعله، **ولا خير في متآخيين ينمو بينهما الخلل، ويزيد في حاليهما الدَّغَل**».

وقال في (ص١٢٦): «العاقل يتفقَّد ترك الجفاء مع الإخوان، ويراعي محوها - إن بدت منه -، ولا يجب أن يستضعف الجفوة اليسيرة؛ لأنَّ مَنِ استصغر الصغير يوشك أن يجمع إليه صغيرًا، فإذا الصغير كبير، بل يبلغ مجهوده في محوها؛ لأنَّه لا خير في الصدق إلا مع الوفاء، كما لا خير في الفقه إلا مع الورع، وإنَّ مِن أَخْرَقِ الخُرْقِ التماس المرء الإخوان بغير وفاء، وطلب الأجر بالرياء، ولا شيء أضيعُ من مودَّة تُمنح مَنْ لا وفاء له، وصنيعة تُصْطَنع عند من لا يشكرها».

✍وقوله:

صُحبته لا لغرض ... فذاك للقلب مرض

قال ابن حبَّان في «روضة العقلاء» (ص١٦٥): ما أُشَبِّهُ عِشرة الحمقىٰ إلَّا بما أنشدني مُحَمَّد بْن إِسْحَاق الواسطي:

لي صديقٌ يرىٰ حقوقي عَلَيْهِ ... نافلات وحقَّه كان فَرْضَا

لو قطعت الجبال طولًا إليه ... ثمَّ مِن بعد طُولها سِرتُ عَرْضَا

لرأىٰ مَا صَنَعْتُ غير كبير ... واشتهىٰ أن أزيد في الأرض

وروىٰ عن سعيد بن أَبِي أيوب قَالَ: «لا تُصاحب صاحب السوء؛ فإنه قطعة من النار، لا يستقيم وُدُّه، ولا يفي بعهده».

✍وقوله:

لا يتغير إن وَلِي عن الوداد الأول

أخرج ابن حبان في «روضة العقلاء» (ص١٢٩) بسنده عن سُفْيَان؛ قَالَ: «اصحبْ مَنْ شِئت، ثم أغضبه، ثم دُسَّ إليه من يسأله عنك».

وقال: «من لم ينصفك عند غضبه لم تودك أيامه».

✍قوله:

يرعىٰ عهود الصحبة لا سيَّما في النكبة
لا يُسْلِمُ الصَّديقا إنْ نال يومًا ضِيقا

أخرج الشيخان من حديث عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ، وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللهُ فِي حَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً؛ فَرَّجَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرُبَاتِ يَوْمِ القِيَامَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ**».

وفي «الصحيحين» أيضًا مِنْ حَدِيث النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ، وَتَرَاحُمِهِمْ، وَتَعَاطُفِهِمْ، مَثَلُ الْجَسَدِ؛ إِذَا اشْتَكَىٰ مِنْهُ عُضْوٌ، تَدَاعَىٰ لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّىٰ**».

وقال زيد بن عبْد ربِّه - وقيل: ليزيد بن الحكم الثَّقفي - في عتابه لابن عمّه[1]، وهي قصيدة رائقة في عتاب الصاحب لصاحبه:

(١) أوردها هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (٥٤٢ هـ) في «أمالي ابن =

تكاشرني[(١)] كرهًا[(٢)] كأنك ناصح
وعينك تبدي أنَّ صدرك لي دَوي[(٣)]

=

الشجري» (المجلس السابع والعشرون)، (وهو مجلس يوم الثلاثاء سابع رجب، سنة ست وعشرين وخمسمائة) (١/ ٢٧٠/ ط: الخانجي) (تحقيق د. محمود محمد الطناحي)، وأسامة بن منقذ (ت ٥٨٤ هـ) في لباب الآداب (ص٣٩٦-٣٩٩).

قال د. محمود الطناحي: «هذه القصيدة تعدُّ من بليغ العتاب في الشعر، وهي ليزيد بن الحكم الثقفيِّ، يعاتب ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص. والقصيدة في شعر يزيد، المطبوع ضمن (شعراء أُمَوِيُّون) (٣/ ٢٧٤)، والتخريج فيه، وزد عليه: لباب الآداب (ص ٣٩٦) - وأشبعها تخريجًا العلامة .. الشيخ أحمد محمد شاكر - واختيار الممتع (ص ٤٦٢)، وبهجة المجالس (١/ ٤٠٤، ٤١٠، ٦٨٦)، وشرح أبيات المغني (٥/ ١٨١).

وقد روى أبو عليٍّ الفارسي هذه القصيدة كاملةً في البصريات (ص ٢٨٥- ٢٨٧) بروايته عن الأخفش الصغير علي بن سليمان. وانظر كتاب الشعر (ص ٢٤١)».

قال الشيخ أحمد شاكر: «والقصيدة التي رواها المؤلف هنا من جيِّد الشعر الحكيم».

(١) **جاء في أمالي ابن الشجري**: «قوله: «تكاشرني» يقال: كاشر الرجل الرجل: إذا كشر كلُّ واحد منهما لصاحبه، وهو أن يبدي له أسنانه عند التبسُّم».

وقال أحمد شاكر: «كاشره: ضحك في وجهه وباسطه».

(٢) **جاء في أمالي ابن الشجري**: «وقوله: «كرهًا» مصدر وقع في موضع الحال؛ أي كارهًا، ومثله في التنزيل: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا﴾ [النساء: ١٩]؛ أي كارهات، والكره بالضم: اسم للمكروه، ومنه: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، وقيل: إنهما لغتان، مثل الشَّرب والشُّرب، والضَّعف والضُّعف، من غير المصادر: الدَّفُّ والدُّفُّ، والشَّهد والشُّهد».

(٣) **جاء في أمالي ابن الشجري**: «والدَّوي: الذي به داء. والأَرْيُ: العسل، والعلقم: الحنظل الأخضر».

لسانك لي أرْيٌ وعينُك[(١)] علقَمٌ[(٢)]

وشرُّك مبسوط وخيرك ملْتوي

أراك إذا لم أهوَ أمرًا هويتَهُ

ولستَ لما أهوىٰ من الأمر بالهَوِي

---

(١) أثبت أحمد شاكر في «لباب الآداب»: «وغَيْبُك»، وقال: «هذه الرواية توافق ابن الشجري، وفي الأصلين: «وعَينُك علقم»، وهو تصحيف».

وأثبت الطناحي رواية «وعينك»، ثم قال: «هكذا في الأصل، وهـ «وعينك». وكذلك في الأغاني (١٢/ ٢٨٥)، والبصريات، وأصل لباب الآداب، وأصل الخزانة (٣/ ١٣٢)، وتوجيهه سهل. وغيَّره محقِّقَا اللباب والخزانة - رحمهما الله - إلىٰ: «وغيبك»؛ كما في أمالي القالي (١/ ٦٨)، وغيره، وكذلك هو في كتاب الشعر، ويقوِّيه كلام أبي عليٍّ في تأويل «اللسان» في البيت؛ هل هو بمعنىٰ الجارحة، أو بمعنىٰ الكلام؛ وذلك قوله: «وأن تجعل اللسان حدثًا، ولا تجعله الجارحة؛ لأنه قد عطف عليه حدثًا، وهو (الغيب) أشبه للتشاكل». كتاب الشعر (ص ٢٤٥)، ورواية بهجة المجالس: «وقلبك»، وهي مقوِّية لرواية: «وعينك»» اهـ.

(٢) جاء في أمالي ابن الشجري: «وقوله: «لسانك لي أري وعينك علقم» من باب: «فهنّ إضاء صافيات»، ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، وأبو يوسف أبو حنيفة، وأداة التشبيه في هذا كلِّه محذوفة، وبتقديرها انتصب المميِّز في قولك: زيد زهير شعرًا، وأخوك حاتم جودًا، وفي قول مهيار:

أين ظباء المنحنىٰ سوالفًا وأعينا

أراد: أين أمثال ظباء المنحنىٰ؛ فحذف المضاف، وأعمله مقدَّرًا في النكرة المفسَّرة».

عـــدوُّك يخـــشىٰ صَـــوْلَتي[(١)] إنْ لقيتُـــه
وأنـــت عـــدوِّي لـــيس هـــذا بمـــستوي

وكـم مـوطن[(٢)] لـولاي طحْـتَ كمـا هـوىٰ
بأَجْرَامِـهِ[(٣)] مـــن قلّـــة النِّيـــقِ[(٤)] مُنْهـــوي

---

(١) **جاء في أمالي ابن الشجري**: «وقوله: «يخشي صولتي»؛ الصَّولة: مصدر صال عليه، إذا استطال عليه، والمراد بالصَّولة: الكثرة؛ كالصَّول، وليست بمنزلة الضَّربة من الضَّرب، والقولة من القول، ولكنهما كالغلبة والغلب، فالصَّولة مصدر جاء علىٰ فعلة؛ كالرَّحمة، فإذا قلت: فلان ذو صولة؛ لم ترد أنه يفعل ذلك مرَّة فقط».

(٢) **جاء في أمالي ابن الشجري**: «وقوله: «وكم موطن»، أي: كم مكان حرب، ومقام حرب. وفي التنزيل: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ [التوبة: ٢٥]؛ أي: مكانات حرب، ويروىٰ: «وكم خطّة»، والخطّة: الحال الشاقَّة، ويقال: طاح الرجل يطوح ويطيح؛ إذا هلك. فمن قال: **يَطُوح**؛ **قال**: طُحْت، مثل: قُلت. ومن قال: يطِيح؛ قال: طِحت، مثل: بِعت».

(٣) **جاء في أمالي ابن الشجري**: «وقوله: «كما هوىٰ بأجرامه»، يقال: هوىٰ يهوي هويًّا، إذا سقط، وبأجرامه: أي بذنوبه، جمع جرم، ويروىٰ «بإجرامه» مصدر أجرم، يقال: جرم وأجرم؛ لغتان؛ إذا أذنب، وأجرم لغة القرآن».

(٤) **جاء في أمالي ابن الشجري**: «والنِّيق: أرفع الجبل، وقلّته: ما استدقَّ من رأسه، والجملة التي هي «لولاي طحت»؛ محلُّها جرٌّ علىٰ النعت لموطن، والعائد منها إلىٰ الموصوف محذوف مع حرف الجرِّ، والتقدير: كم موطن لولاي طحت فيه؛ فحذف «فيه» في مرَّة، ومنهم من يقدِّر حذف الجارِّ أوَّلًا، ثم حذف الضَّمير بعده».

إذا ما ابتنىٰ المجد ابن عمِّك لم تُعِن
وقلت ألا بل ليت بنيانه خَوِي[(١)]

وإنّك إن قيل ابن عمِّك غانم
شج[(٢)] **أو عميد**[(٣)] **أو أخو مغلة**[(٤)] **لَوِي**[(٥)]

تملَّأتَ من غيظٍ عليه فلم يزل
بك الغيظ حتىٰ كدت بالغيظ تنشوي[(٦)]

---

(١) **جاء في أمالي ابن الشجري:** «ويقال: خوىٰ المنزل يخوي؛ مثل رمىٰ يرمي، وخوي يخوىٰ، مثل رضي يرضىٰ؛ لغتان، الأولىٰ منهما أشهر».

(٢) **جاء في أمالي ابن الشجري:** «الشَّجي: الحزين المهموم، والشَّجي: الغصَّان، وكلُّ ما اعترض في الحلق فمنع من الإساغة؛ فهو شجي».

(٣) **جاء في أمالي ابن الشجري:** «العميد: الذي فدحه المرض حتىٰ احتاج إلىٰ أن يعمد، أي: يسند؛ فهو فعيل في معنىٰ مفعول، وعميد القوم: هو سيِّدهم؛ فعيل في معنىٰ فاعل، من قولك: عمدت الشيء: إذا جعلت له عمادًا».

(٤) **جاء في أمالي ابن الشجري:** «المغلة والمغل أيضًا: وجع البطن، فيكون في الدَّوابِّ عن أكل التُّراب».

(٥) **جاء في أمالي ابن الشجري:** «واللَّوي: الوجع الجوف، والمصدر اللَّوي».

(٦) **جاء في أمالي ابن الشجري:** «وقوله: «تنشوي»؛ يقال: شويت اللحم فانشوىٰ، هذا حقيقة مطاوع شويت، وقد قالوا: شويته فاشتوىٰ، وهي رديئة، والصَّحيح أن اشتويت بمعنىٰ شويت، جاء منه افتعلت بمعنىٰ فعلت؛ كما قالوا: قدرت واقتدرت، وعلوت واعتليت؛ فالمشتوي هو الرجل».

وقـــال النَّطاســـيُّون[(١)] إنَّـــك مـــشعر
سُـلالًا[(٢)] ألا بـل أنـت مـن حسد جـوي[(٣)]
جمعـــتَ فُحـــشًا غِيبـــة ونميمـــةً[(٤)]

---

(١) **جاء في أمالي ابن الشجري:** «والنَّطاسيُّ: العالم، وأراد بالنَّطاسيِّين العلماء بالطِّبِّ».

(٢) **جاء في أمالي ابن الشجري:** «وقوله: «مشعر سلالًا»؛ أي: ملبس شعارًا من سلال، والشِّعار: ما ولي الجسد من الثِّياب. والسُّلال: السُّلُّ».

(٣) **جاء في أمالي ابن الشجري:** «والجوي: من الجوي، وهو داء القلب».

(٤) **جاء في أمالي ابن الشجري:** «أراد: جمعت غيبة ونميمة وفحشًا، فقدَّم المعطوف علىٰ المعطوف عليه، ولا يجوز تقديم التابع علىٰ المتبوع للضَّرورة إلا في العطف، دون الصِّفة والتوكيد والبدل، فلو قلت: ضربت رأسه زيدًا، وأكلت كلَّه الرغيف؛ لم يجز، وأشدُّ من هذا في الامتناع أن تقول: رأيت أجمعين القوم؛ لأنَّك أوليت «أجمعين» العامل، والعرب لم تستعمله إلا تابعًا، وكذلك لا يجوز: مررت بالطويل زيد، علىٰ أن تجعل الطويل صفةً لزيد، ولكن إن أردت: مررت بالرجل الطويل؛ فحذفت الموصوف، وأبدلت زيدًا من الصِّفة؛ جاز علىٰ قُبح؛ لأنَّ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ممَّا شدَّد فيه سيبويه، وإن كان قد ورد ذلك في الاستعمال علىٰ شذوذه؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣]؛ **أي العبد الشَّكور، وكقوله:** ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ: ١١]؛ أي: دروعًا سابغات، وكقوله: ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥]؛ أي: الأمَّة القيِّمة.

وإنَّما جاز في الضَّرورة تقديم المعطوف علىٰ المعطوف عليه، ولم يجز ذلك في الصفة والتوكيد والبدل؛ لأن المعطوف غير المعطوف عليه، والصِّفة هي الموصوف، وكذلك المؤكِّد عبارة عن المؤكَّد، والبدل إما أن يكون هو المبدل أو بعضه أو شيئًا ملتبسًا به.

ومثل قوله: «جمعتَ وفُحْشًا غِيبة ونميمة»:

=

خِـلالًا ثلاثًـا[(١)] لـسْتَ عنهـا بمُرْعَـوي[(٢)]

فليـــت كفافًـــا كـــان خيـــرك كلُّـــه
وشـــرُّك عنِّـــىٰ مـــا ارتـــوىٰ المـــاء مرتـــوي

قلت: واعلم أنَّ عقد الإخاء لا يصحُّ ولا يدوم إلَّا إذا قام علىٰ الحُبِّ في الله والبغض في الله، والمودَّة الصادقة التي لا تحابي في حقٍّ، ولا تُدَاهن في باطل، ولا يترتَّب عليها حَيْفٌ أو تَلَمُّس عَثَرات، أو أن يكون صاحبها ذا وجهين مع صاحبه.

والمتعصِّب - بلا ريب - فقد هذه المودة الصادقة مع إخوانه.

✍أحاديث في فضائل الحبِّ في اللهِ:

١- تأمَّل فضل الحبِّ في الله بغير غَرَض ولا هوًىٰ، فيما أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٥٦٧)؛ قال: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْأَعْلَىٰ بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ

=

قول الآخر:

ألا يـــا نخلـــة مـــن ذات عـــرق عليـــك ورحمـــة الله الـــسَّلام».

(١) جاء في أمالي ابن الشجري: «وقوله: «خلالًا ثلاثًا»؛ بدل من قوله: «غيبة ونميمة وفحشًا»، بدل نكرة من نكرة، وجمع من جمع».

(٢) جاء في أمالي ابن الشجري: «وقوله: «لست عنها بمرعوي» يقال: ارعوىٰ عن القبيح: أي رجع عنه.

سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**أَنَّ رَجُلًا زَارَ أَخًا لَهُ فِي قَرْيَةٍ أُخْرَىٰ، فَأَرْصَدَ اللهُ لَهُ عَلَىٰ مَدْرَجَتِهِ مَلَكًا، فَلَمَّا أَتَىٰ عَلَيْهِ، قَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قَالَ: أُرِيدُ أَخًا لِي فِي هَذِهِ الْقَرْيَةِ. قَالَ: هَلْ لَكَ عَلَيْهِ مِنْ نِعْمَةٍ تَرُبُّهَا؟ قَالَ: لَا، غَيْرَ أَنِّي أَحْبَبْتُهُ فِي اللهِ عَزَّوَجَلَّ. قَالَ: فَإِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكَ، بِأَنَّ اللهَ قَدْ أَحَبَّكَ كَمَا أَحْبَبْتَهُ فِيهِ**».

٢- أخرج مسلمٌ في «صحيحه» (٢٥٦٦) قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ - فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ - عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي الْحُبَابِ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَيْنَ الْمُتَحَابُّونَ بِجَلَالِي، الْيَوْمَ أُظِلُّهُمْ فِي ظِلِّي يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلِّي**».

٣- أخرج الترمذي في «جامعه» (٢٣٩٠) قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي مَرْزُوقٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيِّ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ؛ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: الْمُتَحَابُّونَ فِي جَلَالِي لَهُمْ مَنَابِرُ مِنْ نُورٍ، يَغْبِطُهُمُ النَّبِيُّونَ وَالشُّهَدَاءُ**»[1].

---

(١) صحَّحه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع الصغير» (٢/ ٧٩٥)، وتابع أحمدَ بنَ منيع: أحمدُ في مسنده (٣٧/ ٣٩٩) في حديث طويل، وتابعه أيضًا ابنُ أبي أسامة في مسنده (٢/ ٩٩١)، =

ثم قال: «وَفِي البَاب عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَعُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي مَالِكٍ الأَشْعَرِيِّ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَأَبُو مُسْلِمٍ الخَوْلَانِيُّ اسْمُهُ: عَبْدُ اللهِ بْنُ ثَوْبٍ».

٤- أخرج أبو داود في «سُنَنه» **(٣٥٢٧) قال:** حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ؛ قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللهِ لَأُنَاسًا مَا هُمْ بِأَنْبِيَاءَ وَلَا شُهَدَاءَ، يَغْبِطُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ وَالشُّهَدَاءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِمَكَانِهِمْ مِنَ اللهِ تَعَالَىٰ**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، تُخْبِرُنَا مَنْ هُمْ. قَالَ: «**هُمْ قَوْمٌ تَحَابُّوا بِرُوحِ اللهِ عَلَىٰ غَيْرِ أَرْحَامٍ بَيْنَهُمْ، وَلَا أَمْوَالٍ يَتَعَاطَوْنَهَا، فَوَاللهِ إِنَّ وُجُوهَهُمْ لَنُورٌ، وَإِنَّهُمْ عَلَىٰ نُورٍ، لَا يَخَافُونَ إِذَا خَافَ النَّاسُ، وَلَا يَحْزَنُونَ إِذَا حَزِنَ النَّاسُ**»، وَقَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢﴾ [يونس: ٦٢][(١)].

=

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (٥٧٧) من طريق حبيب بن أبي مرزوق؛ به، والحاكم في المستدرك (٤/ ٤٦٦).

(١) وأخرجه أيضًا النسائي في «الكبرىٰ» (١٠/ ١٢٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٧٣)، والبيهقي في «الشعب» (١١/ ٣١٤)، وأبو يعلىٰ الموصلي في «مسنده» (١٠/ ٤٩٥)؛ من طرق؛ كلُّهم عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ به، وأخرجه البيهقي في «الشعب» (١١/ ٣١٥) من طريق عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،
=

٥- **قال البخاريُّ (٣٦٨٨)**: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ السَّاعَةِ، فَقَالَ: مَتَىٰ السَّاعَةُ؟ قَالَ: «**وَمَاذَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟**». قَالَ: لَا شَيْءَ، إِلَّا أَنِّي أُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ ﷺ. فَقَالَ: «**أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ**». قَالَ أَنَسٌ: فَمَا فَرِحْنَا بِشَيْءٍ فَرَحَنَا بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «**أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ**»؛ قَالَ أَنَسٌ: «فَأَنَا أُحِبُّ النَّبِيَّ ﷺ، وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ مَعَهُمْ بِحُبِّي إِيَّاهُمْ، وَإِنْ لَمْ أَعْمَلْ بِمِثْلِ أَعْمَالِهِمْ». وأخرجه مسلم (٢٦٣٩).

٦- **قال البخاري (٦١٦٩)**: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ؛ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ تَقُولُ فِي رَجُلٍ أَحَبَّ قَوْمًا وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ**». وأخرجه مسلم (٢٦٤٠).

٧- **أخرج أحمد في «مسنده» (٣٠/ ٤٨٨) قال**: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُوَيْدِ بْنِ مُقَرِّنٍ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «**أَيُّ عُرَىٰ الْإِسْلَامِ أَوْثَقُ؟**»، قَالُوا: الصَّلَاةُ. قَالَ: «**حَسَنَةٌ، وَمَا هِيَ بِهَا**»، قَالُوا: الزَّكَاةُ. قَالَ: «**حَسَنَةٌ، وَمَا هِيَ بِهَا**»، قَالُوا: صِيَامُ رَمَضَانَ. قَالَ: «**حَسَنٌ، وَمَا هُوَ بِهِ**»، قَالُوا: الْحَجُّ. قَالَ:

=

وصحَّحه الشيخ الألباني في «التعليق الرغيب» (٤/ ٤٧، ٤٨).

«حَسَنٌ، وَمَا هُوَ بِهِ»، قَالُوا: الْجِهَادُ. قَالَ: «حَسَنٌ، وَمَا هُوَ بِهِ»؛ قَالَ: «إِنَّ أَوْثَقَ عُرَىٰ الْإِيمَانِ: أَنْ تُحِبَّ فِي اللهِ، وَتُبْغِضَ فِي اللهِ»[1].

✍استحباب إعلام الأخ بأنك تحبه في الله:

۞ أخرج أحمد في «مسنده» (٢٨/ ٤٠٨) قال: حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ثَوْرٌ - يَعْنِي: ابْنَ يَزِيدَ -، قَالَ: حَدَّثَنِي حَبِيبُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ أَبِي كَرِيمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: **«إِذَا أَحَبَّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ؛ فَلْيُعْلِمْهُ أَنَّهُ يُحِبُّهُ»**[2].

---

(١) حسَّنه لشواهده الألباني في «الصحيحة» (٢/ ٦٩٨).

(٢) **قال الشيخ الألباني في الصحيحة (١/ ٧٧٦):** «أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٩) وأبو داود (٢/ ٣٣٣)، والترمذي (٢/ ٦٣)، وابن حبان (٢٥١٤)، والحاكم (٤ / ١٧١)، وأحمد (٤ / ١٣٠)، وابن السني (١٩٣)؛ عن يحيىٰ بن سعيد؛ قال: حدثنا ثور بن يزيد؛ قال: حدثنا حبيب بن عبيد عن المقدام بن معدي كرب، مرفوعًا؛ به. وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

وهو كما قال، وسكت عليه الحاكم والذهبي، ورجاله كلهم ثقات رجال الصحيح، وله شاهد بلفظ: «**إذا أحب أحدكم صاحبه؛ فليأته في منزله، فليخبره أنه يحبه لله** عَزَّوَجَلَّ».

أخرجه أحمد (٥/ ١٤٥، ١٧٣) من طريق ابن لهيعة، حدثنا يزيد بن أبي حبيب؛ أن أبا سالم الجيشاني أتىٰ أبا أميَّة في منزله، فقال: إني سمعت أبا ذرٍّ يقول: إنه سمع رسول الله ﷺ يقول: (فذكره)، وقد أحببتك، فجئتك في منزلك.

قال الهيثمي (١٠/ ٢٨١، ٢٨٢): «رواه أحمد وإسناده حسن». قلت: وليس بحسن؛ فإن ابن لهيعة =

۞ **أخرج وكيع في «الزهد» (٣٣٧) قال:** حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا أَحَبَّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ لِلَّهِ؛ فَلْيُبَيِّنْ لَهُ؛ فَإِنَّهُ خَيْرٌ فِي الْأُلْفَةِ، وَأَبْقَىٰ فِي الْمَوَدَّةِ**»(١).

قال البغوي في «شَرْح السُّنَّة» (١٣/ ٦٧): «معنىٰ «**الْإِعْلَام**»: هُوَ الْحَثُّ عَلَىٰ التودُّد والتآلف؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذا أخبرهُ استمال بذلك قلبَه، واجتَلَب بِهِ وُدَّه».

سبب ضعف المحبَّة والمودة، الذي يؤدي للافتراق بين الصاحبين:

هذه المحبَّة في الله والمودة الصادقة لا تضرُّها المصائب والمِحَن - وإنِ اشتدَّتْ -، بل تزيدها قوَّة وتماسُكًا، إنَّما يضرُّها الذنوب من أحد

=

ضعيف من قبل حفظه. ثم رأيته من رواية ابن المبارك عنه وهي صحيحة، فانظره بالرقم (٧٩٧).

والحديث رواه المقدسي أيضًا في «المختارة»؛ كما في الجامع، وروي بلفظ: «**إذا أحب أحدكم عبدًا فليخبره؛ فإنَّه يجد مثل الذي يجد له**».

ورواه البيهقي في الشُّعب عن ابن عُمر؛ كما في «الجامع»، ورمز له بالضَّعف، وبيَّن ذلك المناوي فقال: «**وفيه عبد الله بن أبي مرة؛ أورده الذهبي في الضعفاء وقال:** تابعي مجهول».

(١) **مرسل صحيح الإسناد، كما قال الشيخ الألباني - كما في الصحيحة (١١٩٩) -:** «**رواه وكيع في «الزهد» (٢/ ٦٧/ ٢) بسند صحيح، عن علي بن الحسين؛ مرفوعًا. قلت:** وعلي بن الحسين هو ابن علي بن أبي طالب، ثقةٌ جليلٌ من رجال الشَّيخين؛ فهو مرسل صحيح الإسناد. وله شاهد من حديث مجاهد مرسلًا أيضًا. رواه ابن أبي الدنيا في «كتاب الإخوان» كما في «الفتح الكبير» (١/ ٦٧). وله شاهد آخر عن يزيد بن نعامة الضبي، خرَّجتُه في الكتاب الآخر (١٧٢٦)؛ فالحديث بمجموع الطرق حسن إن شاء الله تعالىٰ».

الصاحبين؛ كما قال البخاري في «الأدب المفرد» (٤٠١): حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ سُلَيْمَانَ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ؛ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرٌو، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ سِنَانِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**مَا تَوَادَّ اثْنَانِ فِي اللهِ جَلَّ وَعَزَّ - أَوْ: فِي الْإِسْلَامِ -، فَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِذَنْبٍ يُحْدِثُهُ أَحَدُهُمَا**»[1].

والأُخوَّة الصادقة القائمة علىٰ التَّقوىٰ هي التي تستمر إلىٰ الموت، وتدوم في الآخرة:

﴿ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٦٧﴾﴾ [الزخرف: ٦٧].

﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الحجر: ٤٧].

✍واعلم أن من الذنوب التي تزيل المودة بين الصاحبين: كثرة العِتاب، وتتبع العَثَرات، وعدم الإغضاء والعفو:

۞ قال أبو الحسن علي بن العبَّاس المشهور بـ«ابن الرومي» في العزلة:

ذُقتُ الطُّعُوم فما الْتَذَذْتُ براحة ... من صحبة الأخيار والأشرار

أما الصَّديق فلا أُحِبُّ لقاءه ... حذر القلىٰ وكراهة الأعوار

وأرىٰ العدو قذًىٰ فأكره قربه ... فهجرت هذا الخلق عن أعذار

---

(١) صحَّحه الشيخ الألباني في «صحيح الأدب المفرد»، وله شاهد من حديث ابن عمر في مسند أحمد (٩/ ٢٥٩)، ومن حديث أبي هريرة في مسند ابن راهويه (١/ ٤٠٦)، وأخرجه من طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٢٠٢).

أرني صــديقًا لا ينــوء بــسقطةٍ | مــن عيبــه في قــدر صــدر نهــار
أرني الــذي عاشــرته فوجدتــه | متغاضــيًا لــك عــن أقــل عِثــار

[من كتاب «المنتخب من أدب العرب» (١/ ١١٩)]

۞ **وقال أبو نصر عبد العزيز بن نباتة السعدي - أحد فحول الشعراء - (م ٤٠٥):**

وكم من خليل قد تمَّنيْتُ قُربه | فجربتــه حتــىٰ تمنيــت بُعــدَه
وما للفتىٰ في حادث الدهر حيلة | إذا نحسُه في الأمـر قابـل سـعدَه
أرىٰ همم المرء اكتئابًا وحسرةً | عليــه إذا لــم يُــسْعِد اللهُ جــدَّه

[من كتاب «المنتخب من أدب العرب (١/ ١٤٠)]

✍**أسباب زيادة المحبَّة في الله والمودَّة:**

١- إفشاء السَّلام بين المسلمين:

أخرج مسلم في «صحيحه» (٩٣) قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَوَكِيعٌ؛ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّىٰ تَحَابُّوا، أَوَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ**».

٢- الهدايا:

وأخرج البخاري في «الأدب المفرد» (٥٩٤) قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ؛

قَالَ: حَدَّثَنَا ضِمَامُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ؛ قَالَ: سَمِعْتُ مُوسَىٰ بْنَ وَرْدَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: «**تَهَادُوا تَحَابُّوا**»[1].

٣- التوسط في التزاور:

ذكر أبو بكر أحمد بن مروان الدِّينَوَري المالكي في كتابه «المجالسة وجواهر العلم» (٧/ ١٧٢): قَالَ: نا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْمَرْوَزِيُّ، نا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْقَاسِمِ، نا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مَطَرٍ، نا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ - مُنْذُ خَمْسِينَ سَنَةً -؛ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَىٰ حَائِطٍ:

---

(١) **وحسَّنه الشيخ الألباني في «صحيح الأدب المفرد»، وقال في الإرواء (٦/ ٤٤)**: «أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٥٩٤) والدولابي في «الكنىٰ» (١/ ١٥٠، ٢/ ٧)، وتمام في «الفوائد» (٢/٢٤٦)، وابن عدي (٢/٢٠٤)، وابن عساكر (١٧/ ٢٠٧/ ٢)، وكذا البيهقي (٦/ ١٦٩)؛ من طرق عن ضمام بن إسماعيل، قال: سمعت موسىٰ بن وردان، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال؛ فذكره.

قلت: وهذا إسناد حسن؛ كما قال الحافظ في «التلخيص» (٣/ ٧٠)، وضمام بن إسماعيل وموسىٰ بن وردان؛ قال في كل منهما في «التقريب»: «صدوق، ربَّما أخطأ».

وخالف الطرق المشار إليها يحيىٰ بن بكير؛ فقال: عن ضمام بن إسماعيل، عن أبي قبيل المعافري، عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا؛ به.

أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (ق ٥٥/ ٢)، والأول عندي أصح.

وكذا أخرجه الحاكم في «علوم الحديث» (٨٠) عن ابن عمرو.

وله شاهد من حديث عائشة مرفوعًا؛ به...».

أَقْلِلْ زِيَارَتَكَ الصَّدِيقَ تَكُنْ كَثَوْبٍ اسْتَجَدَّهْ
إِنَّ الصَّدِيقَ يُمِلُّهُ أَنْ لا يَزَالَ يَرَاكَ عِنْدَهْ

وجاء عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**زُرْ غِبًّا تَزْدَدْ حُبًّا**»[(١)].

وقال أبو الطيب محمد بن إسحاق بن يحيىٰ الوشاء في «الموشىٰ» أو «الظرف والظرفاء» (ص٣٣): «وأما طول الزيارة، فقد يجب علىٰ أهل الصداقة ترك المداومة عليها، وكثرة الجنوح إليها، فإن ذلك يخلق الحبّ، ويذهل الصَّبَّ، ويضجر المَزور، ويعدم السرور، ويوقع البدل، ويبدي الملل».

ثم بوَّب بعده بابًا بعنوان: «باب الأمر بإغباب زيارة الأحباب، والنهي عن مداومة غشيان الأصحاب»، وقال فيه: «وقال بعض الحكماء: مَن كثُرت زيارته، قلَّت بشاشته.

وقال آخر: مَن أدمن زيارة الأصدقاء، عدِم الاحتشاد عند اللِّقاء».

٤- التوسُّط في المحبة دون تكلُّف ولا غلوٍّ:

أخرج البخاري في «الأدب المفرد» (١٣٢١) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْكِنْدِيُّ، عَنْ أَبِيهِ؛ قَالَ:

---

(١) أخرجه من عدة طرق أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ) في «أمثال الحديث النبوي» (ص٤٨-٥٣)، وصحّحه الألباني في صَحِيح الْجَامِع (٣٥٦٨)، صَحِيح التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيب (٢٥٨٣).

سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ لِابْنِ الْكَوَّاءِ: «هَلْ تَدْرِي مَا قَالَ الْأَوَّلُ؟ أَحْبِبْ حَبِيبَكَ هَوْنًا مَا؛ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ بَغِيضَكَ يَوْمًا مَا، وَأَبْغِضْ بَغِيضَكَ هَوْنًا مَا؛ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ حَبِيبَكَ يَوْمًا مَا»[1].

وأخرج عبد الرزاق في «مصنَّفه» (١١/ ١٨١): عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ؛ قَالَ: قَالَ لِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: «يَا أَسْلَمُ، لَا يَكُنْ حُبُّكَ كَلَفًا، وَلَا يَكُنْ بُغْضُكَ تَلفًا»، قُلْتُ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «إِذَا أَحْبَبْتَ فَلَا تَكْلَفْ كَمَا يَكْلَفُ الصَّبِيُّ بِالشَّيْءِ يُحِبُّهُ، وَإِذَا أَبْغَضْتَ فَلَا تَبْغَضْ بُغْضًا تُحِبُّ أَنْ يَتْلَفَ صَاحِبُكَ وَيَهْلِكَ»[2].

وقال الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٧٤٢): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ أَبُو بَكْرِ بْنُ الطَّبَّاعِ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنِ الْحَسَنِ؛ قَالَ: «تَنَقَّوُا الْإِخْوَانَ وَالْأَصْحَابَ وَالْمَجَالِسَ، وَأَحِبُّوا هَوْنًا، وَأَبْغِضُوا هَوْنًا؛ فَقَدْ أَفْرَطَ أَقْوَامٌ فِي حُبِّ أَقْوَامٍ؛ فَهَلَكُوا، وَأَفْرَطَ أَقْوَامٌ فِي بُغْضِ أَقْوَامٍ؛ فَهَلَكُوا، وَإِنْ رَأَيْتَ دُونَ أَخِيكَ سِتْرًا

(١) **وقال الشيخ الألباني في «صحيح الأدب المفرد»** (٩٩٧/ ١٣٢١): «حسن لغيره موقوفًا، وقد صحَّ مرفوعًا»، وانظر أيضًا «غاية المرام» (ص٢٧١).

(٢) **إسناده صحيح**: وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (١٣٢٢)، وابن وهب في الجامع (٢١٣)، وابن شبة في أخبار المدينة (٢/ ٧٧٢)، والخرائطي في اعتلال القلوب (٣٧٠)، والبيهقي في «الشعب» (٨/ ٥١٧)، والبغوي في شرح السنَّة (١٣/ ٦٥)؛ من طرق عن زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ؛ به.

فَلَا تَكْشِفْهُ»(١).

قلت: وقد تقدَّم بيان خطورة صحبة أهل البدع والأهواء، وخطورة مجالستهم، وتحذير السَّلف الصالح من هذه المجالسة والصحبة أشدَّ التحذير؛ لِمَا يترتَّب عليها من الوقوع في البدع والأهواء، وذلك من خلال الكلام علىٰ السِمَة الرابعة للمتعصِّبين: «**أوتوا الجدل بالباطل، مع الفجور واللّدد في الخصومة مع مخالفيهم**».



(١) **إسناده حسن**: يحيىٰ بن المختار: قال عنه الحافظ في التقريب: مستور. لكن جاء في سؤالات ابن الجنيد لابن معين (٧٠٤): «قلت ليحيىٰ بن معين: يحيىٰ بن المختار الذي روىٰ عنه معمر؟ قال: شيخ بصري، ليس به بأس».

وقال ابن كثير في «التكميل في الجرح والتعديل» (٢/ ٢٧٨): «عن الحسن قوله في الموعظة».

قَواصِمُ التعصُّب
من كلام السَّلف الصَّالح ومَنِ اتَّبعهم بإحسان

وقد تقدَّم ذكر طائفة طيِّبة من هذا الكلام فيما سبق، ونسعىٰ هنا في هذا الفصل إلىٰ جمع شتات الأقوال الأخرىٰ التي لم نَذْكرها، مرتبةً علىٰ أسماء قائليها بدءًا بالصحابة، ثمَّ من بعدهم، قرنًا بعد قرن.

وتتضمَّن هذه الأقوال: القواصم لكل صور التعصُّب، مِنْ تعصُّبٍ للشيوخ، وتعصُّبٍ للآراء والأهواء، وتعصُّبٍ للنَّفس.

وقد تقدم ذكر سمات تعصُّب الأتباع لشيوخهم، ثم ذكرنا علامات تعصُّب الشيخ لنفسه، وذكرنا نماذج من أقوال السَّلف والعلماء الربَّانيِّين في علاج هذا الداء اللعين.

ونذكر فيما يلي نماذج أخرىٰ عنهم في تقديم السنَّة علىٰ آرائهم، وآراء مشايخهم؛ فكانوا لا يعْدِلون بسنَّة رسول الله ﷺ رأيًا أو اجتهادًا لأنفسهم، أو لغيرهم مِمَّن يحبُّونهم من أساتذتهم ومشايخهم.

١- كلام أبي بكر الصديق رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ (١٣ هـ):

۞ **قال** رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «واللهِ، لو منعوني عناقًا كانوا يؤدُّونها إلىٰ رسول الله ﷺ؛

لقاتلتهم علىٰ منعها»، قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فوالله ما هو إلَّا أن قد شرَح الله صدْر أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فعرفت أنَّه الحق»[1].

۞ **وقال** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لسْتُ تاركًا شيئًا كان رسول الله ﷺ يعمل به إلَّا عملتُ به؛ فإني أخشىٰ إنْ تركت شيئًا من أمره أنْ أزيغ»[2].

قال ابن بَطَّة في «الإبانة الكبرىٰ» (١/ ٢٤٦): «هذا يا إخواني الصدِّيق الأكبر يتخوَّف علىٰ نفسه الزيغ إن خالف شيئًا من أمر نبيِّه ﷺ، فماذا عسىٰ أن يكون من زمانٍ أضحىٰ أهلُه يستهزئون بنبيِّهم وبأوامره، ويتباهون بمخالفته، ويسخرون بسنَّته؛ نسأل الله العِصْمة من الزَّلل، ونجاة من سوء العمل» اهـ.

٢- كلام معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **(١٨هـ):**

۞ **قال أبو داود في سننه (٤٦١١)**: حدَّثنا يزيد بن خالد بن يزيد بن عبد الله بن موهب الهمداني، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شِهاب؛ أنَّ أبا إدريس الخولاني عائذ الله، أخبره أن يزيد بن عميرة - وكان من أصحاب معاذ بن جبل - أخبره؛ قال: كان لا يجلس مجلسًا للذِّكر حين يجلس إلا قال: «الله حَكَمٌ قِسْط، هلَك المُرْتابون». فقال معاذ بن جبل يومًا: «إنَّ مِنْ ورائكم فتنًا يكثُر فيها المال، ويُفتح فيها القرآن؛ حتىٰ يأخذه المؤمن والمنافق،

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الخمس، باب فرض الخمس، ومسلم (١٧٥٩).

والرجل والمرأة، والصغير والكبير، والعبد والحرُّ؛ فيوشك قائل أن يقول: ما للناس لا يتبعوني وقد قرأتُ القرآن؟! ما هم بمتَّبِعِيَّ حتىٰ أبتدع لهم غيره، فإيَّاكم وما ابتُدع؛ فإنَّ ما ابتُدع ضلالةٌ، **وأحذركم زَيْغَةَ الحكيم**(١)؛ **فإنَّ الشيطان قد يقول كلمة الضلالة علىٰ لسان الحكيم، وقد يقول المنافق كلمة الحقِّ**».

قال: قلت لمعاذ: ما يدريني - رحمك الله - أن الحكيم قد يقول كلمة الضلالة، وأن المنافق قد يقول كلمة الحق؟ قال: «بلىٰ، اجتنب من كلام الحكيم المشتهِرات الَّتي يقال لها: ما هذه؟ ولا يَثْنِيَنَّك ذلك عنه؛ فإنَّه لعلَّه أن يراجع، **وتلقَّ الحقَّ إذا سمعتَهُ؛ فإنَّ علىٰ الحقِّ نورًا**»(٢).

(١) قال أبو عبد الرحمن شرف الحقِّ الشهير بمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر الصِّديقي العظيم آبادي في عون المعبود (١٢/ ٢٣٧): «**زَيْغة الحكيم**: أي انحراف العالم عن الحقِّ، والمعنىٰ: أحذركم ممَّا صدر من لسان العلماء من الزيغة والزلة وخلاف الحق، فلا تتبعوه».

(٢) قال أبو عبد الرحمن شرف الحقِّ الشهير بمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر الصِّديقي العظيم آبادي في «عون المعبود» (١٢/ ٢٣٧): «أي: فلا يخفىٰ عليك كلمة الحقِّ وإن سمعتها من المنافق؛ لما عليها من النور والضياء، وكذلك كلمات الحكيم الباطلة لا تخفىٰ عليك؛ لأنَّ الناس إذ يسمعونها ينكرونها لما عليها من ظلام البدعة والبطلان، ويقولون إنكارًا: ما هذه؟! وتشتهر تلك الكلمات بين الناس بالبطلان؛ فعليك أن تجتنب من كلمات الحكيم المنكرة الباطلة، ولكن لا تترك صحبة الحكيم؛ فإنه لعله يرجع عنها».

قلت: وليست هذه دعوة لتلقِّي الحق عن المنافقين وأهل الأهواء، لكن هذا أمرٌ افتراضي؛ أي أنه =

قال أبو داود: قال معمر، عن الزهريِّ في هذا الحديث: «ولا يُنْئِيَنَّك ذَلِكَ عنْه» مكان «يَثْنِيَنَّك»، وقال صالح بن كيسان، عن الزهري في هذا الحديث: «بالمشْتَبِهات» مكان «المشتهِرات»، وقال: «لا يَثْنِيَنَّك» كما قال عقيل، وقال ابن إسحاق عن الزهريِّ قال: «بلىٰ، ما تشابه عليك من قول الحكيم حتىٰ تقول: ما أراد بهذه الكلمة؟!».

وفي رواية الحاكم: وكيف لي أن أعلم زيغة الحكيم؟ قال: «كلمة ضلالة يلقيها الشيطان علىٰ لسان الرجل فلا يحملها ولا يتأمَّل منه؛ فإنَّ المنافق قد يقول الحق، فخُذِ العلم أنَّىٰ جاءك؛ فإنَّ علىٰ الحق نورًا، وإيَّاك ومُعْضلات الأمور»[1].

=

لو افترضنا أن الحق قيل علىٰ لسان المنافق أو صاحب الهوىٰ؛ فيجب قبوله ما دام الدليل قائمًا عليه، وكذلك لو قيل الباطل علىٰ لسان العالم الرباني؛ فلا يجوز قبوله لمجرَّد أن صاحبه من أهل الحقِّ؛ فإن قبول الباطل لا يجوز من أي فرد كائنًا من كان.

وهذا بالطبع لا يتعارض مع كون الأصل هو هجر أهل الأهواء وعدم مجالستهم، أو التعلُّم منهم، وكذلك الأصل هو قبول كلام الحكيم - أي: العالم الرباني - المؤيَّد بالأدلة؛ فإنَّه لا يقول الباطل في الغالب.

(١) والأثر أخرجه أيضًا كل من: عبد الرزاق (١١/ ٣٦٤)، والفريابي في صفة المنافق (٤١، ٤٢)، واللالكائي في أصول الاعتقاد (١١٦)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٢/ ١٨٦)، والبيهقي في الكبرىٰ (١٠/ ٢١٠)، وفي المدخل إلىٰ السنن (١/ ٢٨٦-٢٨٨)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٢٣٢)، والمزي في تهذيب الكمال (٣٢/ ٢١٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق =

٣- كلام عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٢٣هـ):

۞ **قال البيهقي في «المدخل» (١/ ٢٩٤)**: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو العبَّاس محمد بن يعقوب، أبنا محمَّد بْن عبد الله بن عبد الحكم، أبنا ابن وهب، أخبرني يونس بن يزيد، عن ابنِ شهَاب؛ أنَّ عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال وهو علىٰ المِنبر: «يا أيها الناس، إنَّ الرَّأي إنَّما كان من رسول الله ﷺ مصيبًا؛ لأنَّ الله - جَلَّ وَعَزَّ - كان يُرِيهِ، إنَّما هو منا الظن والتكلُّف»[1].

۞ **قال**: وأبنا ابن وهب قال: وأخبرني عبد الله بن سليمان، عن ابن عجلان، عن عبيد الله بن عمر؛ أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «اتقوا الرَّأي في دينكم»[2].

=

(٦٥/ ٣٣٧، ٣٣٨)، والخطيب في تالي تلخيص المتشابه (٢/ ٤٩٧)، والآجري في الشريعة (ص ٤٧)؛ من طرق، عن الزهري؛ به، وإسناده صحيح.

وأخرجه الحاكم في المستدرك (٤/ ٥١٣)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ١١٥)؛ من طريق أيوب السختياني، عن أبي قلابة، عن يزيد بن عميرة؛ بنحوه، وقال الحاكم: صحيح علىٰ شرط مسلم ولم يخرجاه. وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيح أبي داود (٤٨٥٥).

(١) وأخرجه ابن حزم في الإحكام (٦/ ٢١٣).

(٢) وأخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ١٣٤)، وصوَّب الأعظمي محقق المدخل أنه سقط من إسناد البيهقي: عبد الله بن عياش بين عبد الله بن سليمان وابن عجلان، وهو كما قال؛ وإسناده ضعيف للإرسال.

=

ثم ذكر البيهقي أثرًا ثالثًا عن عمر، وقال: «وهذه الآثار عن عمر كلها مَرَاسِيل».

﵁ **وروي عنه أنه قال أيضًا:** إيَّاكم وأصحاب الرأي؛ فإنهم أعداء السُّنن؛ أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها؛ فقالوا بالرأي؛ فضلُّوا وأضلُّوا[(١)].

=

وقال الحافظ في الفتح (١٣/ ٢٨٩): «أخرجه البيهقي في المدخل هكذا مختصرًا، وأخرجه هو والطبري والطبراني مطولًا بلفظ: «اتهموا الرأي علىٰ الدين، فلقد رأيتني أَرُدُّ أمر رسول الله ﷺ برأيي اجتهادًا، فوالله ما آلو عن الحق، وذلك يوم أبي جندل، حتىٰ قال لي رسول الله ﷺ: **تراني أرضىٰ وتأبىٰ!**».

قلت: أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (٥٥٨)، والطبراني في الكبير (١/ ٧٢)، والبزار في البحر الزخار (١/ ٢٥٤)، واللالكائي في أصول الاعتقاد (٢٠٨)، والقطيعي في جزء الألف دينار (٣٠٣)، والضياء في المختارة (٢١٩)؛ من طريق مبارك بن فضالة، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر؛ مطولًا، والمبارك صدوق يدلِّس تدليس التسوية، وقد عنعن هنا.

وأورده الهيثمي في كشف الأستار (٢/ ٣٣٨) (١٨١٣)، لكن جاء في إسناده: ثنا محمد بن المثنىٰ، ثنا يحيىٰ بن سعيد، عن عبيد الله... وأمَّا الإسناد في «البحر الزخار» فكما يلي: ثنا محمد بن المثنىٰ، نا يونس بن عبيد الله العميري، نا مبارك بن فضالة، عن عبيد الله...

فالذي يظهر أن الهيثمي خلط بين إسناد هذا الحديث وإسناد الحديث الذي قبله في «البحر الزخار»، بدليل أنه نقل في نهاية الحديث قول البزار: «تفرَّد به مبارك عن عبيد الله».

ومن ثَمَّ لم يصب الشيخ وصي الله العباس حينما قال في تحقيقه علىٰ «فضائل الصحابة»: «وهو في كشف الأستار... وإسناده صحيح كما قال الهيثمي».

قلت: وأيضًا ليس في نسخة كشف الأستار أن الهيثمي صحَّح إسناده.

(١) أخرجه البيهقي في المدخل (٢١٣)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٢٠١)، والدارقطني
=

٤- كلام ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٣٢ أو٣٣ هـ):

۞ **قال ابن أبي الدنيا في «الصَّمت» (٤٥١)**: حدَّثنا أحمد بن إبراهيم، حدثنا ابن عُلَيَّة، عن ليث، عن أبي حصين؛ أنَّ رجلًا أتىٰ ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال: علِّمني كلمات نوافع جوامع. فقال: «تعبد الله لا تشرك به شيئًا، وتزول مع القرآن أينما زال، **ومن جاءك بالصِّدْق من صغير أو كبير - وإن كان بعيدًا بغيضًا - فاقبله منه**، ومن أتاك يكذب من صغير أو كبير - وإن كان حبيبًا قريبًا - فَارْدُدْهُ عليْه»[1].

قال أبو محمَّد بن حزم في كتابه «الإحكام في أصول الأحكام» (٤/ ١٨٥)، تعليقًا علىٰ هذا الأثر: «جوامع الحق: اتِّباع القرآن، وفيه اتباع بيان الرسول، وأخذ الحقِّ ممَّن أتىٰ به، وإن كان لا خير فيه، وممن يَجب بغضه وإبعاده، **وأن لا يقلِّد خطأَ فاضلٍ، وإن كان محبوبًا واجبًا تعظيمه**».

=

في سننه (٤/ ١٤٦)، وابن حزم في الإحكام (٦/ ٢١٣).

(١) وأخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٣٣)، ومن طريقه الخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (١٣٧)؛ من طريق ليث؛ به، **وليث**: هو ابن أبي سليم، وهو ضعيف.

لكن أخرجه أبو نعيم في الحلية (١/ ١٣٤) من طريق ابن الجعد، عن شريك عن عبد الملك بن عمير، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، عن ابن مسعود؛ بنحوه.

وأخرجه ابن حزم في الإحكام (٤/ ٥٧٠) من طريق سعيد بن منصور، عن سفيان بن عيينة، عن مسعر بن كدام، عن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، عن ابن مسعود؛ بنحوه.

۞ **وقال الطبرانِيُّ في «المعجم الكبير» (٩/ ١٥٢)**: حَدَّثَنا محمَّد بن النضر الأزدي، ثنا معاوية بن عمرو، ثنا زائدة، عن الأعمش، عن سلمة بن كهيل، عن أبي الأحوص، عن عبد الله قال: «**لا يقلدنَّ أحدكم دينه رجلًا؛** فإنْ آمن آمن، وإن كفر كفر، فإنْ كنتم لا بد مقتدين فاقتدوا بالميِّت؛ فإنَّ الحي لا يؤمن عليه الفتنة»[1].

۞ **وقال أيضًا في (٩/ ١٥٣)**: حدثنا محمد بن العباس الأخرم الأصبهاني، ثنا أحمد بن زياد الكوفي، ثنا عمرو بن عبد الغفار، ثنا الأعمش، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله قال: «كنا في الجاهليَّة نسمي «الإِمَّعَة» الذي يأتي الطَّعام ولم يُدعَ إليه، **ألَّا وإن «الإمَّعة» فيكم: الْمُحْقِب دينه**»[2].

۞ **وقال البيهقي في «المدخل إلىٰ السنن» (٣٧٨)**: أخبرنا أبو الحسين بن بشران، أبنا أبو جعفر محمد بن عمرو الرزاز، (ح) وأخبرنا أبو محمَّد عبد الله بن يوسف الأصبهاني، أنبا أبو سعيد بن الأعرابي؛ قالا: ثَنَا سعدان بن نصر، ثنا سفيان، عن عاصم، عن زرٍّ قال: قال عبد الله: «اغْدُ عالمًا أو متعلِّمًا، ولا تغَدُ إِمَّعَةً بين ذلك»[3].

---

(١) وأخرجه أبو نعيم في الحلية (١/ ١٣٤)، واللالكائي (١٣٠)، وإسناده صحيح.

(٢) وأخرجه الحاكم في المستدرك (٤/ ١٤٦).

(٣) وأخرجه أيضًا يعقوب الفسوي في السنَّة؛ كما في المعرفة والتاريخ (٣/ ٥٠١)، ومن طريقه ابن =

قال سفيان: قال أبو الزعراء: عن أبي الأحوص قال: قال عبد الله: «كنَّا ندعو «الإمعة» في الجاهلية الرجل الذي يُدعىٰ إلىٰ الطعام فيذهب بآخر معه لم يُدعَ».

زاد الرزاز في روايته قال: ثنا سعدان، ثنا سفيان، ثنا عمَّار الدهني؛ قال: قال عبد الله: «**وهو فيكم الْمُحْقِب الرجالَ دينه**».

قال أبو عبيد في «الغريب المصنَّف» (٤/ ٤٩-٥٠): «في حديث عبد الله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لا يكونَّن أحدكم إمَّعةً. قيل: وما الإمعة؟ قال: الذي يقول: أنا مع الناس.

(**أمع**) **قال أبو عبيد:** لم يكره عبد الله من هذا الكينونة مع الجماعة، ولكن أصل الإمعة: هو الرجل الذي لا رَأْيَ له ولا عَزْمَ؛ فهو يتابع كلَّ أحد علىٰ

=

عبد البر في جامع بيان العلم (١/ ٢٩)، عن الحميدي، عن سفيان؛ به، وهذا إسناد حسن.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنَّفه (٥/ ٢٨٤)، وأبو خيثمة في العلم (ص٨، رقم ١)، من طريق الأعمش عن تميم بن سلمة، عن أبي عبيدة؛ قال: قال عبد الله... وذكره.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٩/ ١٥٠) من طريق عبد الملك بن عمير، عن ابن مسعود؛ به، وزاد فيه: «فإن لم تفعل؛ فأحب العلماء ولا تبغضهم».

وأخرجه أيضًا أبو خيثمة في العلم (١١٦): ثنا جرير، عن أبي سنان، عن سهل الفزاري - كذا - قال: قال عبد الله: «اغدُ عالمًا أو متعلمًا أو مستمعًا، ولا تكونن الرابع؛ فتهلك»؛ وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٩٩)، قال: قال لي زهير: ثنا جرير، عن أبي سنان، عن سهل القراري... به، والصواب: القراري - لا الفزاري -، قال البخاري: «وقرار قبيلة».

رأيه، ولا يَثْبُتُ علىٰ شيءٍ، وكذلك «الرجل الإِمَّرَةَ» هو: الذي يوافق كل إنسان علىٰ ما يريد من أمره كلِّه. ويروىٰ عن عبد الله أنه قال: كنا نعد «الإمعة» في الجاهلية الذي يتَّبع الناس إلىٰ الطعام من غير أن يدعىٰ، وإن «الإمعة» فيكم اليوم الْمُحْقِب الناس دينه. والمعنىٰ الأول يرجع إلىٰ هذا»(١).

٥- **كلام عُبادة بن الصَّامت** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **(٣٤هـ):**

قال الشافعي في «السنن المأثورة» (٢٣٠): أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد، عن أيوب السختياني، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث؛ قال: كنا في غَزَاة علينا معاوية، فأصبنا ذهبًا وفضَّة، فأمر معاوية رجلًا أن يبيعها الناس في أعطياتهم، قال: فسارع الناس فيها، فقام عبادة، فنهاهم فردُّوها،

(١) وفي المدخل إلىٰ السنن (٣٧٩): «قال أبو عُبَيْد:... **والمحقب الناس دينه**: الذي يتَّبع هذا وهذا».

وقال ابن الأثير في النهاية (١/ ٤١٢): «وحديث أبي أمامة: أنه أحقب زاده خلفه علىٰ راحلته؛ أي جعله وراءه حقيبة».

(س) **ومنه حديث ابن مسعود:** «الإمعة فيكم اليوم المحقب الناس دينه»، وفي رواية: «الذي يُحقِب دينه الرجال»؛ أراد الذي يقلِّد دينه لكلِّ أحد؛ أي: يجعل دينه تابعًا لدين غيره، بلا حجَّة ولا برهان ولا رويَّة، وهو من الإرداف علىٰ الحقيبة»، ونقله ابن منظور في لسان العرب (٣/ ٢٥٤- ط: دار إحياء التراث العربي).

وقال المباركفوري في تحفة الأحوذي (٦/ ١٢٣): «والمراد هنا: من يكون مع ما يوافق هواه ويلائم أرب نفسه وما يتمنَّاه، وقيل: المراد هنا الذي يقول: أنا مع الناس كما يكونون معي؛ إنْ خيرًا فخير، وإن شرًّا فشر». وقال أبو يوسف الفسوي: قال أهل العلم: الإمعة أهل الرأي.

فأتىٰ الرجل معاوية فشكا إليه، فقام معاوية خطيبًا فقال: ما بال رجال يُحدِّثون عن رسول الله ﷺ أحاديث يكذبون فيها علىٰ رسول الله ﷺ لم نسمعها، فقام عبادة فقال: **والله لنحدثنَّ عن رسول الله ﷺ وإن كره معاوية؛** قال رسول الله ﷺ: «**لا تبيعوا الذَّهب بالذهب، ولا الفضَّة بالفضَّة، ولا البُرَّ بالبُرِّ، ولا الشَّعير بالشَّعير، ولا التمر بالتمر، ولا المِلْح بالمِلْح؛ إلَّا مثلًا بمثل، سواءً بسواء، يدًا بيد، عينًا بعين**».

وأخرجه مسلم (١٥٨٧) بنحوه من طريق حمَّاد بن زيد، عن أيوب به، وزاد في المرفوع: «**فمن زاد أو ازداد؛ فقد أربىٰ**»، وفيه أيضًا: فقام عبادة بن الصامت فأعاد القصَّة، ثم قال: لنحدثنَّ بما سمعنا من رسول الله ﷺ وإن كره معاوية. أو قال: وإن رَغِمَ، ما أبالي أن لا أصحبه في جنده ليلة سوداء[١].

قال النووي في شرحه علىٰ مسلم (١١/ ١٣): «وفي هذا: الاهتمامُ بتبليغ السنن، ونشر العلم، وإن كَرِهَهُ مَنْ كرهه لمعنًىٰ، وفيه: **القول بالحقِّ وإن كان المقول له كبيرًا**».

قال مالك في «الموطَّأ» (٣/ ٣٨٩) (١٤٤٢) (الموطأ برواياته الثمانية):

(١) وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنَّفه (٤/ ٤٩٦)، والطحاوي في شرح المعاني (٤/ ٩٦)، والبيهقي في الكبرىٰ (٥/ ١٣٥)، وأبو عوانة في مسنده (٣/ ٣٨١)، وإسماعيل بن إسحاق القاضي في «جزء فيه أحاديث أيوب السختياني» (٢٨).

عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار؛ أنَّ معاوية بن أبي سفيان باع سِقايَةً من ذهب أو وَرِقٍ بأكثر من وزنها؛ فقال أبو الدرداء: سمعت رسول الله ﷺ ينهىٰ عن مثل هذا إلَّا مثلًا بمثل. فقال له معاوية: ما أرىٰ بمثل هذا بأسًا. فقال أبو الدرداء: مَنْ يعذرني من معاوية! أنا أخبره عن رسول الله ﷺ، ويخبرني عن رأيه! لا أُساكِنك بأرض أنت بها!! ثُمَّ قدِم أبو الدرداء علىٰ عمر بن الخطاب فذكر ذلك له؛ فكتب عمر بن الخطاب إلىٰ معاوية: أن لا تبيع ذلك إلا مثلًا بمثل، وزنًا بوزن[1].

---

(١) وأخرجه الشافعي في الرسالة (٤٤٦)، وكما في مسنده (ص ٢٤٢)، وفي السنن المأثورة (٢٢٣)، والبيهقي في الكبرىٰ (٥/ ٢٨٠)، وفي «معرفة السنن والآثار» (٤/ ٢٩٣)، والجوهري في مسند الموطأ (٣٤٨)، والهروي في ذم الكلام (٢/ ٢٢٧)، والذهبي في معجم الشيوخ (٢/ ١٩٨)؛ من طريق مالك؛ به. وأخرجه مختصرًا النسائي في المجتبىٰ (٤٥٧٢)، عن قتيبة، عن مالك؛ به.

قال ابن عبد البر في التمهيد (٤/ ٧٠): «ظاهر هذا الحديث الانقطاع؛ لأنَّ عطاءً لا أحفظ له سماعًا من أبي الدرداء، وما أظنه سمع منه شيئًا؛ لأنَّ أبا الدرداء توفي بالشام في خلافة عثمان لسنتين بقيتَا من خلافته؛ ذكر ذلك أبو زرعة عن أبي مسهر عن سعيد بن عبد العزيز».

ثم قال: «وممكن أن يكون سمع عطاء بن يسار من معاوية؛ لأن معاوية توفي سنة ستين، وقد سمع عطاء بن يسار من أبي هريرة، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن عمر، وجماعة من الصحابة هم أقدم موتًا من معاوية، ولكنه لم يشهد هذه القصة؛ لأنها كانت في زمن عمر، وتوفي عمر سنة ثلاث وعشرين، أو أربع وعشرين من الهجرة. واختُلف في وقت وفاة عطاء بن يسار؛ فقال الهيثم بن عدي: توفي سنة سبع وتسعين. وقال الواقدي: توفي عطاء بن يسار سنة =

٦- كلام علي بن أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ (٤٠هـ):

۞ **قال البخاري في «صحيحه» (١٥٦٣)**: حدثنا محمد بن بشَّار، حدثنا غُنْدَرٌ، حدَّثنا شُعبة، عن الحكم، عن علي بن حسين، عن مروان بن الحكم؛ قال: شَهِدت عثمان وعليًّا رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، وعثمان ينهىٰ عن المُتْعة وأن يُجْمَع بينهما، فلمَّا رأىٰ ذلك عليٌّ أهلَّ بهما: لبَّيْكَ بعمرةٍ وحَجَّةٍ. قال: «**ما كنتُ لأدَعَ سنَّة النبيِّ ﷺ لقول أحد**».

۞ **وقال** رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «يا هذا! إنَّه ملبَّسٌ عليك، الحق لا يُعرف بالرجال، اعرف الحق تعرف أهله»[١].

وأخرج ابن عبد البر في «الجامع» (١٨٨١)[٢]: وعَنْ كُمَيْلِ بْنِ زِيَادٍ، قَالَ: أَخَذَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ بِيَدِي، فَأَخْرَجَنِي إِلَىٰ نَاحِيَةِ الْجَبَّانِ، فَلَمَّا

=

ثلاث ومائة، وهو ابن أربع وثمانين سنة؛ أخبرني بذلك أسامة بن زيد بن أسلم عن أبيه. علىٰ أن هذه القصة لا يعرفها أهل العلم لأبي الدرداء إلَّا من حديث زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار، وأنكرها بعضهم؛ لأنَّ شبيهًا بهذه القصة عرضت لمعاوية مع عبادة بن الصامت، وهي صحيحة مشهورة محفوظة لعبادة مع معاوية من وجوه وطرق شتَّىٰ» اهـ.

لذلك قال الجوهري: «وهذا حديث مرسل».

(١) ذكره أبو المكارم الكتاني في كتابه «تحديد الأسنة للذبِّ عن السنة» (مخطوط: ق٢)، وقال: «ذكره العلامة الزرقاني علىٰ المواهب في الخصائص، في مبحث اختلاف هذه الأمة».

(٢) أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرىٰ»(١٥٧٢)، وابن حزم في «الإحكام»(٦/ ١٨١).

أَصْحَرْنَا جَلَسَ، ثُمَّ تَنَفَّسَ ثُمَّ قَالَ: «يَا كُمَيْلُ بْنَ زِيَادٍ، الْقُلُوبُ أَوْعِيَةٌ، فَخَيْرُهَا أَوْعَاهَا، وَاحْفَظْ مَا أَقُولُ لَكَ: النَّاسُ ثَلَاثَةٌ: فَعَالِمٌ رَبَّانِيٌّ، وَمُتَعَلِّمٌ عَلَىٰ سَبِيلِ نَجَاةٍ، وَهَمَجٌ رَعَاعٌ أَتْبَاعُ كُلِّ نَاعِقٍ، يَمِيلُونَ مَعَ كُلِّ رِيحٍ، لَمْ يَسْتَضِيئُوا بِنُورِ الْعِلْمِ، وَلَمْ يَلْجَئُوا إِلَىٰ رُكْنٍ وَثِيقٍ...»[(١)].

٧- **كلام عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٥٢هـ):**

قال البخاري في «صحيحه» (٦١١٧): حدَّثنا آدم، حدَّثنا شُعبة، عن

---

(١) أخرجه أبو بكر التميمي الأبهري المالكي (ت ٣٧٥هـ) في «فوائده الحسان» (١٦)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٧٩)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ٤٩، ٥٠)، والقاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي (ت ٦١٠هـ) في «ترتيب الأمالي الخميسية للشجري» (ص٨٨)، وأبو طاهر السِّلَفي في «المنتخب من الطيوريات من أصول: أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري (ت ٥٠٠ هـ) (٢/ ٦٠٧).

وذكره ابن عبد البر في الجامع (٢/ ٩٨٤)، وقال: «وَهُوَ حَدِيثٌ مَشْهُورٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، يُسْتَغْنَىٰ عَنِ الْإِسْنَادِ لِشُهْرَتِهِ عِنْدَهُمْ».

وقال الخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ٤٩، ٥٠): «هذا حديث حسن، من أحسن الأحاديث معنًىٰ، وأشرفها لفظًا».

وقال الذهبي في تذكرة الحفَّاظ (١/ ١١، ١٢) وقد أخرجه من أحد وجوهه : «ويروىٰ من وجه آخر عن كميل، وإسناده ليِّن».

وانظر «القول العلي لشرح أثر علي ووصيته لكميل بن زياد النخعي»، للعلامة محمد بن أحمد السفاريني (ت ١١٨٨ هـ).

قتادة، عن أبي السَّوَّار العدويِّ؛ قال: سمعت عِمران بن حُصين قال: قال النبيُّ ﷺ: «**الحياء لا يأتي إلَّا بخير**»؛ فقال بشير بن كعب: مكتوب في الحكمة: «إنَّ من الحياء وقارًا، وإن من الحياء سكينة»، فقال له عمران: **أحدِّثك عن رسول الله ﷺ، وتحدثني عن صحيفتك!**

وأخرجه مسلم (٣٧) من طريق شعبة؛ به، وأخرجه أيضًا من طريقٍ أخرىٰ عن أبي قتادة، قال: كنَّا عند عمران بن حصين في رهط منَّا، وفينا بشير بن كعْب؛ فحدَّثنا عمران يومئذٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «**الحياء خير كلُّه**»، قال: - أو قال: «**الحياء كلُّه خَيْر**» -، فقال بشير بن كعب: إنا لنجد في بعض الكتب أو الحكمة: أنَّ منه سكينة ووقارًا لله، ومنه ضعف. قال: فغضب عمران حتىٰ احمرتَا عيناه، وقال: **ألا أراني أحدثك عن رسول الله ﷺ، وتعارض فيه**. قال: فأعاد عمران الحديث؛ قال: فأعاد بشير؛ فغضب عمران. قال: فما زلنا نقول فيه: إنَّه مِنَّا يا أبا نجيد، إنَّه لا بأْس به.

٨- **كلام أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ (٥٧ هـ):**

قال ابن ماجه في «سننه» (٤٨٥): حدثنا محمد بن الصباح، ثنا سفيان بن عيينة، عن محمَّد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**توضؤوا ممَّا غيَّرت النار**»، فقال ابن عباس: أتوضَّأ من الحَمِيم؟! فقال له: **يا ابن أخي، إذا سمعتَ عن رسول الله ﷺ**

حديثًا؛ فلا تضرب له الأمثال[(١)].

٩- كلام عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (٦٨هـ):

۞ **أخرج مسلم (١٢٤٤)**: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ، وَابْنُ بَشَّارٍ؛ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّىٰ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ؛ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَسَّانَ الْأَعْرَجَ؛ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي الْهُجَيْمِ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا هَذَا الْفُتْيَا الَّتِي قَدْ تَشَغَّفَتْ - أَوْ: تَشَغَّبَتْ - بِالنَّاسِ: «أَنَّ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ؛ فَقَدْ حَلَّ»؟ فَقَالَ: «سُنَّةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ، وَإِنْ رَغِمْتُمْ».

وفي رواية: عَنْ أَبِي حَسَّانَ، قَالَ: قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ قَدْ تَفَشَّغَ بِالنَّاسِ: «مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ؛ فَقَدْ حَلَّ الطَّوَافُ عُمْرَةٌ»، فَقَالَ: «سُنَّةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ، وَإِنْ رَغَمْتُمْ».

وأخرج مسلم (١٢٤٥): وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ؛ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: لَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ حَاجٌّ وَلَا غَيْرُ حَاجٍّ إِلَّا حَلَّ. قُلْتُ لِعَطَاءٍ: مِنْ أَيْنَ يَقُولُ ذَلِكَ؟ قَالَ: مِنْ قَوْلِ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ مَحِلُّهَآ إِلَى ٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٣٣]. قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّ ذَلِكَ بَعْدَ الْمُعَرَّفِ. فَقَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: هُوَ بَعْدَ الْمُعَرَّفِ وَقَبْلَهُ.

---

(١) **إسناده حسن**: وأخرجه الترمذي (٧٩).

وَكَانَ يَأْخُذُ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ، حِينَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَحِلُّوا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

۞ وأخرج البيهقي في «المدخل» (٢/ ٢٨٩)، وابن حزْم في «الإحكام» (٦/ ٢٥٧)، وابن عبد البرِّ في «جامع بيان العلم» (٢/ ١١٢)، والخطيب في «الفقيه والمتفقِّه» (٢/ ٢٧) من طريق حمَّاد بن زيد، عن المثنىٰ بن سعيد؛ ردَّه إلىٰ أبي العالية؛ قال: سمعتُ ابن عبَّاس يقول: «ويلٌ للأتباع من عَثَرات العالِم! قيل له: كيف ذلك؟ قال: يقول العالم من قِبَل رأيه، ثمَّ يبلغه عن النبيِّ ﷺ؛ فيأخذ به، وتمضي الأتباع بما سمعت».

وفي لفظ: «فيبلغه عن النبيِّ ﷺ خلافه؛ فيرجع، وتمضي الأتباع بما سمعوا».

وفي لفظ آخر: «يقول العالم شيئًا برأيه، ثُمَّ يجد من هو أعلم برسول الله ﷺ منه، فيترك قوله ذلك، ثُمَّ تمضي الأتباع»[(١)].

قال ابن حزْم: «فأعلمك ابنُ عبَّاس أن كاتب رأي العالم، والآخذ به؛ له الويل، وأن العالم يقول برأيه، وأنه يلزمه ترك ذلك الرأي إذا سمع عن النبي ﷺ خلافه» اهـ.

قلت: يقصد بالرأي: القول العاري عن الدليل الصحيح.

---

(١) هذا منقطع بين المثنىٰ بن سعيد – ويقال: ابن سعد –، وأبي العالية، لكن وصله البيهقي من طريق سليمان بن حرب، عن حماد، عن المثنىٰ، عن أبي تميمة طريف بن مجالد الهُجَيمي، عن أبي العالية رُفيع بن مهران؛ به، وهذا إسناد متَّصل رجاله ثقات.

۞ **وقال الإمام أحمد في «مسنده» (١/ ٢٥٢)**: ثنا عفَّان، ثنا وهيب، ثنا أيوب، عن ابن أبي مليكة؛ قال: قال عروة لابن عبَّاس: حتىٰ متىٰ تُضِلُّ الناس يا ابن عباس؟! قال: ما ذاك يا عُرَيَّة؟ قال: تأمرنا بالعُمْرة في أشهر الحَجِّ، وقد نهىٰ أبو بكر وعمر. فقال ابن عباس: قد فعلها رسول الله ﷺ. فقال عروة: كانا هُما أَتْبَعُ لرسول الله ﷺ، وأعلم به مِنْك[1].

قال الخطيب: «قد كان أبو بكر وعمر علىٰ ما وصفهما به عروة، إلَّا أنه لا ينبغي أن يقلَّد أحدًا في ترك ما ثبتت به سُنَّة رسول الله ﷺ».

وقال الإمام أحمد في «مسنده» (١/ ٣٣٧): ثنا حجَّاج، ثنا شُريك، عن الأعمش، عن الفضيل بن عمرو قال: أراه عن سعيد بن جُبير، عن ابن عبَّاس قال: تمتَّع النبي ﷺ. فقال عروة بن الزبير: نهىٰ أبو بكر وعمر عن المتعة. فقال ابن عباس: ما يقول عُرَيَّة؟ قال: يقول: نهىٰ أبو بكر وعمر عن المتعة. فقال ابن عباس: أراهم سيهلكون! **أقول: قال النبيُّ ﷺ. ويقول: نهىٰ أبو بكر وعمر**[2].

---

(١) **إسناده صحيح**: وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ١٨٩)، والطبراني في الأوسط (٢١)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٣٨٣).

(٢) وأخرجه ابن حزم في حجَّة الوداع (٣٩١)، والمقدسي في المختارة (١٠/ ٣٣١)، **وشريك**: هو ابن عبد الله النخعي، القاضي، في حفظه شيء، ويشهد له ما قبله. وهذا الأثر اشتهر بلفظ: «يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء، أقول لكم: قال رسول الله ﷺ. وتقولون: قال أبو بكر وعمر».

قال ابن حزم: «والله إنها لعظيمةٌ، ما رضي بها قط أبو بكر ولا عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا».

۞ وأخرج أبو نعيم في «الحِلْية» (١/ ٣٢٩)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٣١)، والآجري في «الشريعة» (ص٥٨)، وابن حزم في «الإحكام» (٤/ ٦٠٧)، و(٦/ ٣١٥)، وابن بطَّة في «الإبانة» (٢٣٧، ٣٢٨) من طُرق عن عبد الله بن طاوس عن أبيه، قال: قال معاوية لابن عبَّاس: أنت علىٰ ملَّة علي؟ قال: لا، ولا علىٰ ملة عثمان، أنا علىٰ ملة النبي ﷺ.

وفي لفظٍ: عن ابن عبَّاس قال: قال لي معاوية: أنت قلتَ: ما أنا بعَلَويٍّ ولا عُثماني، ولكني علىٰ ملَّة رسول الله ﷺ.

١٠- كلام عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (٧٤هـ):

۞ **قال مسلمٌ (١٢٣٣):** حدَّثنا يحيىٰ بن يحيىٰ، أخبرنا عَبْثَرُ، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن وَبَرَةَ قال: كُنْتُ جالسًا عند ابن عمر، فجاءه رجل فقال: أيصلح لي أن أطوف بالبيت قبل أن آتي الموقف؟ فقال: نعم. فقال: فإنَّ ابن عبَّاس يقول: لا تطف بالبيت حتىٰ تأتي الموقف. فقال ابن عُمر: فقد حجَّ رسول الله ﷺ فطاف بالبيت قبل أن يأتي الموقف، **فبقول رسول الله ﷺ أحقُّ أن تأخذ، أو بقول ابن عبَّاس إن كنت صادقًا؟**

وفي لفظ: «فسنَّة الله وسنَّة رسوله ﷺ أحقُّ أن تتبع من سنة فلان إن كنت صادقًا».

وفي لفظ ثالث عند الهروي في «ذمِّ الكلام» (٢٩١): **«سنة رسول الله ﷺ أحقُّ أن تتبع من سنة ابن عبَّاس»**.

❁ **وقال الإمام مسلمٌ (٤٤٢)**: حدَّثني حرملة بن يحيىٰ، أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب قال: أخبرني سالم بن عبد الله: أنَّ عبد الله بن عمر قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**لا تَمْنعوا نساءكم المساجد إذا استأذَنَّكم إليها**»، قال: فقال بلال بن عبد الله: والله لنمنعهنَّ. قال: فأَقْبَل عليه عبد الله؛ فسبَّه سبًّا سيِّئًا ما سمعته سبَّه مثله قط، وقال: **أُخْبرك عن رسول الله ﷺ، وتقول: والله لنمنعهنَّ!**

❁ **وقال البخاريُّ في «صحيحه» (كتاب الحج، باب: تقبيل الحَجَر)**: حدَّثنا مسدَّد، حدَّثنا حماد، عن الزبير بن عربي قال: سأل رجل ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن استلام الحجر؟ فقال: رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبِّله. قال: قلت: أرأيت إن زُحِمْت، أرأيت إن غُلِبْت؟ قال: **اجعل «أرأيت» باليمن، رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله.**

قلت: هكذا أراد ابن عمر أن يعلِّم الرجل التسليم للسنَّة دون أن يُورِدَ عليها الشبهات والآراء.

١١- كلام سعيد بن المسيّب رَحِمَهُ اللَّهُ (بعد ٩٠ هـ):

❁ **قال البخاريُّ في «صحيحه» (كتاب المغازي، باب: غزوة الحديبية)**:

حدثنا محْمود، حدثنا عبيد الله، عن إسرائيل، عن طارق بن عبد الله قال: انطلقت حاجًّا، فمررت بقوم يصلُّون، قلت: ما هذا المسجد؟ قالوا: هذه الشجرة حيث بايع رسول الله ﷺ بيعة الرضوان. فأتيت سعيد بن المسيب فأخبرته، فقال سعيد: حدثني أَبِي: «أنَّه كان فيمن بايع رسول الله ﷺ تحت الشجرة، قال: فلمَّا خرجنا من العام المُقْبل أُنْسِينَاهَا، فلم نقدر عليها». فقال سعيد: «**إن أصحاب محمد ﷺ لم يعلموها، وعلمتموها أنتم، فأنتم أعلم!**». وأخرجه مسلم (١٨٥٩).

١٢- كلام عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٠٢هـ):

۞ **قال الدارمي في «سننه» (٤٣٢)**: أخبرنا الحسن بن بشر، ثنا المعافى، عن الأوزاعي؛ قال: كتب عمر بن عبد العزيز: أنه لا رأيَ لأحدٍ في كتاب، وإنَّما رأي الأَئمَّة فيما لم ينزل فيه كتاب، ولم تمضِ به سنَّة من رسول الله ﷺ، **ولا رأي لأحد في سنَّة سنَّها رسول الله ﷺ**[1].

۞ **وقال ابن سعد في «الطَّبقات» (٥/ ٣٤٠)**: أخبرنا يزيد بن هارون

(١) **إسناده جيد**: وأخرجه المروزي في السنة (٨٢- بتحقيقي)، وفي تعظيم قدر الصلاة (٧٤٦)؛ من طريق بشر بن عبد الله بن يسار، وسوادة بن زياد، وعمرو بن مهاجر. والآجري في الشريعة (١١٣)، وابن حزم في الإحكام (٦/ ٢٢١)، والهروي في «ذم الكلام» (٢/ ٢٩٩)؛ من الطريق نفسه، لكن بإسقاط بشر.

قال: أخبرنا عبد الله بن يونس الثقفي، عن سيار أبي الحكم قال: كان أوَّل ما أنكر من عمر بن عبد العزيز: أنَّه لما دُفِنَ سليمان بن عبد الملك أُتِيَ بدابة سليمان التي كان يركب، فلم يركبها، وركب دابته التي جاء عليها؛ فدخل القصر، وقد مُهِّدت له فُرُش سليمان التي كان يجلس عليها، فلم يجلس عليها، ثم خرج إلىٰ المسجد فصعد المنبر؛ فحمد الله وأثنىٰ عليه، ثم قال:

أمَّا بعد؛ فإنه ليس بعد نبيكم نبيٌّ، ولا بعد الكتاب الذي أنزل عليه كتاب، ألا إن ما أحلَّ الله حلال إلىٰ يوم القيامة، وما حرَّم الله حرام إلىٰ يوم القيامة، ألا إني لست بقاضٍ ولكني منفِّذ، إلا أني لست بمبتدع **ولكني متَّبع، ألا إنه ليس لأحد أن يُطاع في معصية الله**، ألا إني لست بخيركم، ولكني رجل منكم، غير أن الله جعلني أثقلكم حملًا. ثم ذكر حاجته[(١)].

(١) وأخرجه يعقوب بن سفيان في (١/ ٥٧٤)، ومن طريقه البيهقي في المدخل (٣٣). وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٣/ ٢٦٤)؛ من طريق ابن بكير، حدثني الليث، عن عبد العزيز بن أبي سلمة، عن عبيد الله بن عمر بن حفص، عن رجل من أهل واسط يقال له: شيبة بن مساور؛ أنَّه سمع عمر بن عبد العزيز... وذكره بنحوه، وفيه زيادة: «أَلَا وإنه ليس لأحد أن يطاع في معاصي الله، أَلَا هل أسمعت، أَلَا هل أسمعت».

وهذا إسناد رجاله ثقات ماعدا شيبة، فقد ترجمه ابن بحشل في تاريخ واسط (١٨٧)، ولم يورد في ترجمته إلا هذا الأثر.

وأخرجه الدارمي في سننه (٤٣٣)، من طريق معتمر بن سليمان، عن عبيد الله عن عمر به - بإسقاط شيبة -.

=

١٣- كلام سالم بن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (١٠٦هـ):

قال الشافعي في «الأم» (٧/ ٢١٥): أخبرنا ابن عُيَيْنة، عن عمرو بن دينار، عن سالم بن عبد الله قال[1]: قال عمر: من رمىٰ الجمرة فقد حلَّ ما حرم عليه إلا النساء والطِّيب. وقال سالمٌ: قالت عائشة: طيَّبت رسول الله ﷺ بيدي. **وسنة رسول الله ﷺ أحقُّ أن تُتَّبع**[2].

قال ابن حزْم في «المحلىٰ» (٧/ ٨٥): «هكذا نص كلام سالم في الحديث، ولم يتبع ما جاء عن أبيه وجدِّه في ذلك».

قلت: هكذا تربىٰ سالم في بيت ابن عمر علىٰ عدم التعصُّب للرجال، وإن كانوا آباءه وأجداده.

قال ابن حزم في «حجة الوداع» (ص٢٤٨): «وقد خالف سالم أباه وجدَّه

=

وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٥/ ٣٦٨)، فقال: أخبرنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب؛ قال: أخبرنا مالك بن أنس؛ قال: قال عمر بن عبد العزيز... وذكره مختصرًا.

وأخرجه من طرق أخرىٰ: أبو نعيم في الحلية (٥/ ٢٩٦)، وابن عساكر (٤٥/ ١٧٢).

(١) جاء في مسند الشافعي: «ربَّما قال عن أبيه، وربما لم يقله»، قلت: وصرَّح الشافعي في «الأم» بأنه رواه عن أبيه، وكذا ابن حزم في المحلىٰ.

(٢) وأخرجه الشافعي كما في مسنده (ص١١٩)، والحميدي في مسنده (٢١٢)، والبيهقي في الكبرىٰ (٥/ ١٣٥)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٩٣٨)، وابن حزم في المحلىٰ (٧/ ١٣٩)، وفي حجة الوداع (٢٤٦)، وفي الإحكام (٦/ ٢٩١).

كما ترىٰ، يرحمه الله؛ فهكذا يفعل المؤمن»، ثم قال: «وهؤلاء لا يرون تَنَكُّبَ قول مالك وأبي حنيفة لسنَّة رسول الله ﷺ، فسالمٌ يترك قول أبيه لسنَّة النبي ﷺ، وهؤلاء لا يرون ذلك لسنته عَلَيْهِ السَّلَامُ».

١٤- كلام الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ (١١٠هـ):

أخرج ابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٨٩) من طريق روح بن عبادة، ثنا عوفٌ، عن الحسن؛ أنه كان يقول: «**اتَّهموا أهواءكم ورأيكم علىٰ دين الله، وانْتَصِحُوا كتابَ الله علىٰ أنفسكم**».

١٥- كلام محمد بن سيرين رَحِمَهُ اللَّهُ (١١٠هـ):

أخرج عبد الرزاق في «المصنف» (٧/ ٢٢٢) عن مَعْمَرٍ، عن أيُّوب، عن ابن سيرين قال: «ما أرىٰ عِدَّةَ الأَمَةِ إلا كعِدَّة الحرَّة، إلا أن يكون مضت بذلك سُنَّة، **فالسنة أحقُّ أن تتبع**»[1].

١٦- كلام محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري رَحِمَهُ اللَّهُ (١٢٤هـ):

۞ **قال الخطيب في «الفقيه والمتفقِّه» (٣٩٦)**: أنا البرقاني؛ قال: قرئ علىٰ أبي العباس بن حمدان وأنا أسمع: حدَّثكم محمد بن أيوب، أنا أبو الربيع، حدثنا حماد، نا أيوب؛ قال: سأل الحكم بن عتيبة الزهري – وأنا

(١) إسناده صحيح.

شاهد - علىٰ عِدَّة أم الولد، فقال: «السنَّة أربعة أشهر وعشر»، فقال الحكم: ما يقول ذلك أصحابنا. قال: فغضب، وقال: «**يأتيكم الحديث عن رسول الله** ﷺ، **ثم تَعْرِضون له برأيكم؟!**»، قال: «إن بَريرة أُعتقت، فأمرها رسول الله ﷺ أن تعتدَّ عدَّة الحُرَّة».

١٧- كلام أبي حنيفة النعمان بن ثابت رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٥٠هـ):

أخرج ابن عبد البر في «الانتقاء» (ص١٤٤)، من طريق إبراهيم بن هانئ؛ قال: قيل لنُعيم بن حمَّاد: ما أشد إزرائهم علىٰ أبي حنيفة! فقال: إنما يُنْقم علىٰ أبي حنيفة ما حدَّثنا عنه أبو عصمة - نوح الجامع - قال: سمعت أبا حنيفة يقول: ما جاءنا عن رسول الله ﷺ قبلناه علىٰ الرأس والعينين، وما جاءنا عن أصحابه رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ اخترنا منه، ولم نخرج عن قولهم، وما جاءنا عن التابعين فهم رجال ونحن رجال. وأمَّا غير ذلك فلا تسمع التشنيع»[1].

۞ **وأخرج أيضًا ابن عبد البرِّ (١٤٤)؛ من طريق علي بن الحسن بن شقيق قال**: نا أبو حمزة؛ قال: سمعت أبا حنيفة يقول: «إذا جاءنا الحديث عن رسول الله ﷺ أخذنا به، وإذا جاءنا عن الصحابة تخيَّرنا، وإذا جاءنا عن التابعين زاحمناهم».

---

(١) وذكره الذهبي في «مناقب أبي حنيفة وصاحبيه» (ص٢٠).

۞ **وأخرج أيضًا (ص١٤٣) من طريق ابن مَعِين قال:** نا عبد الله بن أبي قُرَّة، عن يحيىٰ بن ضُريس[١] قال: قال أبو حنيفة: إذا لم يكن في كتاب الله، ولا في سُنَّة رسول الله؛ نظرت في أقاويل أصحابه، ولا أخرج عن قولهم إلىٰ قول غيرهم، فإذا انتهىٰ الأمر - أو: جاء الأمر - إلىٰ إبراهيم والشعبي وابن سيرين والحسن وعطاء وسعيد بن جبير- وعدَّد رجالًا -؛ فقوم اجتهدوا فأجتهد كما اجتهدوا. فسكت سفيان طويلًا، ثمَّ قال كلمات ما بقي أحدٌ في المجلس إلا كتبهن: «نستمع الشديد من الحديث فنخافه، ونستمع اللين فنرجو، ولا نحاسب الأحياء، ولا يقضي علىٰ الأموات، نسلم ما سمعنا، ونكل ما لم نعلم إلىٰ عالمه، ونتَّهم رأينا لرأيهم»[٢].

۞ **وقال أيضًا:** «حَرَام علىٰ من لم يعرف دليلي أن يفتي بكلامي».

وقال الدمنهوري في «إتحاف المهتدين بمناقب أئمة الدين» (ق١١/ أ): «وذكر بعضهم: أنه كان يجمع العلماء في كل مسألة لم يجدها صريحة في الكتاب والسنَّة، ويعمل بما يتَّفقون عليه... وكذلك كان يفعل إذا استنبط حكمًا فلا يكتبه حتىٰ يجمع عليه علماء عصره، فإن رضوه قال لأبي

---

(١) جاء في رواية الذهبي زيادة عن ابن الضريس؛ أنه قال: «شهدت الثوري وأتاه رجل فقال: ما تنقم علىٰ أبي حنيفة؟ قال: وما له؟ قال: سمعته يقول...» وذكره.

(٢) وذكره الذهبي في «مناقب أبي حنيفة وصاحبيه» (ص٢٠، ٢١).

يوسف: اكتبه». ثمَّ قال: «وكان إذا أفتىٰ يقول: هذا رأي أبي حنيفة، وهو أحسن ما قدرنا عليه، فمن أتىٰ بأحسن منه؛ فهو أولىٰ».

وقال الذهبي في «مناقب أبي حنيفة» (ص٢١): «قال ابن حزم: جميع أصحاب أبي حنيفة مجمعون علىٰ أن مذهب أبي حنيفة: أن ضعيف الحديث أولىٰ عنده من القياس والرأي»[١].

١٨- كلام الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٥٧هـ):

۞ **أخرج الآجُرِّيُّ في «الشريعة» (ص٥٨)؛ قال**: أخبرنا العباس بن الوليد بن مزيد البيروتي؛ قال: أخبرني أبي، قال: سمعت الأوزاعي يقول: عليك بآثار من سَلَفَ وإن رفضك الناس، **وإيَّاك ورأي الرجال وإن زخرفوه بالقول**[٢].

---

(١) ورغم هذه العبارات لأبي حنيفة في نبْذ التعصُّب والتقليد؛ فقد نشأ الأحناف علىٰ عصبية مقيتة فاقت العصبيات للمذاهب الأخرىٰ، ومِمَّن خبِر هذا وبيَّنه العلامة عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلَّمي اليماني، فقال في كلمة له حول: «شدة التعصُّب المذهبي لدىٰ المذهب الحنفي» (آثار العلامة المعلَّمي اليماني/ المجلد ٢٤/ فوائد المجاميع/ ص ٤١٨): «والحنفية - غفر الله لنا ولهم - يشنِّعون علىٰ كل من ضعَّف قولًا من أقوال أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولا تكاد تجد عالمًا من علمائهم إلا وهو يطعن في غيره من الأئمَّة لا بتضعيف الأقوال فقط؛ فإن تضعيف قول العالم لا يلزم منه الطعن عليه ولا إساءة الأدب في حقِّه، ولا انتهاك حرمته».

(٢) وأخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٦)، والبيهقي في المدخل (٢٣٣)، =

١٩- كلام محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب[(١)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(١٥٨ أو ١٥٩ هـ):**

قال الشافعي في «الرسالة» (ص٤٥٠)[(٢)]: أخبرني أبو حنيفة بن سِمَاك بن الفضل الشِّهابي[(٣)] قال: حدثني ابن أبي ذئب، عن المَقْبُري، عن أبي شريح الكعبي؛ أنَّ النبيَّ قال عام الفتح: «**من قُتل له قتيل فهو بخير النَّظَرَين: إن أحب أخذ العَقْل، وإن أحب فله القَوْد**»، قال أبو حنيفة: فقلت لابن أبي ذئب: أتأخذ بهذا يا أبا الحارث؟ فضرب صدري، وصاح عليَّ صياحًا كثيرًا، ونال مني، وقال: **أحدِّثك عن رسول الله، وتقول: تأخذ به!! نعم،**

=

والهروي في ذمِّ الكلام (٣٢٤) من طريق العباس؛ به، وزادوا في آخره: «فإن الأمر ينجلي وأنت علىٰ طريق مستقيم».

(١) أحد الأعلام الثقات، متَّفق علىٰ عدالته، كما في «الميزان» للذهبي، وهو من رواة الجماعة، وقال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: كان ابن أبي ذئب يشبه بسعيد بن المسيَّب، قيل لأحمد: خلَّف مثله ببلاده؟ قال: لا، ولا بغيرها.

وقال يونس بن عبد الأعلىٰ: سمعت الشافعي يقول: ما فاتني أحد فأسفت عليه ما أسفت علىٰ الليث وابن أبي ذئب.

(٢) وأخرجه أيضًا في مسنده (ص ٢٤٣).

والخطيب في الفقيه والمتفقه (٢٨١) من طريق الربيع، عن الشافعي؛ به.

(٣) انظر بحثًا ماتعًا للعلَّامة المحدِّث أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعليقه علىٰ الرسالة، فيه تمييز هذا الراوي عن غيره ممَّن اشتبه به عند الحافظ وغيره، وقد عزا ترجمته إلىٰ الكنىٰ للدولابي (١/ ١٥٩، ١٦٠)، وفيها أخرج الدولابي ذلك الأثر عن الربيع، عن الشافعي.

آخذ به، وذلك الفرض عليَّ، وعلىٰ مَن سمعه؛ إن الله اختار محمدًا من الناس فهداهم به، وعلىٰ يديه، واختار لهم ما اختار له وعلىٰ لسانه؛ فعلىٰ الخلْق أن يتَّبعوه طائعين أو دَاخرين، لا مخرج لمسلم من ذلك. قال: وما سكت حتىٰ تمنيت أن يسكت.

٢٠- كلام مالك بن أنس الأَصْبَحِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٩٧هـ):

بوَّب ابن أبي حاتم في «مقدمة الجرح والتعديل» (ص٣١) قائلًا: «باب ما ذكر من اتِّباع مالك لآثار رسول الله ﷺ، ونزوعه عن فتواه عندما حُدِّث عن النبي ﷺ خلافه».

ثم قال: نا أحمد بن عبد الرحمن، ابن أخي ابن وهب؛ قال: سمعت عمي يقول: سمعت مالكًا سئل عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء؛ فقال: ليس ذلك علىٰ الناس. قال: فتركته حتىٰ خفَّ الناس، فقلت له: عندنا في ذلك سُنَّة؛ فقال: وما هي؟ قلت: حدثنا الليث بن سعد، وابن لَهِيعَة، وعمرو بن الحارث؛ عن يزيد بن عمرو المعافري، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن المستورد بن شداد القرشي؛ قال: رأيت رسول الله ﷺ يدلك بخنصره ما بين أصابع رجليه. فقال: إن هذا الحديث حسن، وما سمعت به قط إلا الساعة. ثم سمعته بعد ذلك يُسأل؛ فيأمر بتخليل الأصابع.

۞ **وقال الإمام مالك** : «إنما أنا بشر أخطِئُ وأصيب، فانظروا في رأيي؛

فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنَّة فاتركوه».

۞ **وذكر ابن مزين، عن عيسىٰ بن دينار قال:** عن القاسم، عن مالك قال: ليس كلَّما قال رجل قولًا - وإن كان له فَضْل - يُتَّبع عليه؛ لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ [الزمر: ١٨](١).

۞ وأخرج الإمام أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (١٥٨٥) (رواية عبد الله)؛ **قال:** حدثنا إسحاق بن الطَّبَّاع؛ قال: رأيت مالك بن أنس يعيب الجدال والمراء في الدِّين، قال: **أفكلَّما كان رجل أجدل من رجل أردنا أن نَرُدَّ ما جاء به جبريل إلىٰ النبيِّ ﷺ**(٢).

۞ **وقال ابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٥٥):** حدثنا أبو عبد الله بن مخلد وجعفر القافلائي؛ قالا: حدثنا محمد بن إسحاق الصاغاني؛ قال: حدثنا يعقوب الدورقي؛ قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي؛ قال مالك بن أنس: قيل لرجل عند الموت: علىٰ أي دين تموتُ؟ قال: علىٰ دين أبي عُمارة.

---

(١) ذكره ابن القيم في إعلام الموقعين (ص٣٧٥)، وعليش في فتح العلي المالك (٢/ ١٣٩)، وانظر أيضًا مجموعة التوحيد: «أسباب نجاة السؤول من السيف المسلول» (ص ١٦٨).

(٢) وأخرجه المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٧٣١)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٢٩٣)، والبيهقي في المدخل (٢٣٨)، وفي الشعب (٨٤٩٠)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٤)، وذكره السيوطي في «تزيين الممالك» (ق٧/ أ).

كأنه رجل كان يتوَّلاه من بعض أهل الأهواء، قال: فقال مالك: **يدع المشؤومُ دين أبي القاسم، ويموت علىٰ دين أبي عمارة!**

۞ **وقال ابن القيِّم في «الإعلام» (ص٣٧٧)**: «وقد صرَّح مالك بأنَّ من ترك قول عمر بن الخطاب لقول إبراهيم النخعي أنه يُستتاب، فكيف بمن ترك قول الله ورسوله لقول من هو دون إبراهيم أو مثله؟!

وقال جعفر الفريابي: حدثني أحمد بن إبراهيم الدَّورقي، حدثني الهيثم بن جميل قال: قلت لمالك بن أنس: يا أبا عبد الله، إنَّ عندنا قومًا وضعوا كتبًا، يقول أحدُهم: ثنا فلان عن فلان عن عمر بن الخطاب بكذا وكذا، وفلان عن إبراهيم بكذا. ويأخذ بقول إبراهيم. قال مالك: وصحَّ عندهم قول عمر؟ قلت: إنما هي رواية، كما صحَّ عندهم قول إبراهيم. فقال مالك: هؤلاء يُستتابون، والله أعلم» اهـ.

۞ **قلت: ومن إنْصاف مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **لنفسه وعدم تعصُّبه لها: إباؤه أن يفرض الخليفة أبو جعفر المنصور «الموطَّأ» علىٰ عامَّة المسلمين في مختلف الأمصار:**

قال يوسف بن حسن بن عبد الهادي، في كتابه «إرشاد السالك إلىٰ مناقب مالك» صـ(٣٥٣): ثنا أحمد بن محمد؛ قال: ثنا أحمد بن الفضل، قال: ثنا محمد بن جرير؛ قال: ثنا العباس بن الوليد؛ قال: ثنا إبراهيم بن

حمَّاد الزهري المدني[1]؛ قال: سمعت مالكًا يقول: قال لي المهدي: يا أبا عبد الله، ضع كتابًا أحمل الأمَّة عليه. فقلت: يا أمير المؤمنين، أما هذا السُّقعُ - وأشار إلىٰ المغرب - فقد كُفيته، وأمَّا الشام ففيهم الرجل الذي عَلِمْته - يعني الأوزاعي -، وأمَّا العراق فهم أهل العراق!

ثم ذكر دخول مالك علىٰ المنصور وقوله له: لقد عزمت أن آمر بكتبك هذه التي قد وضعتَ، فتُنسَخ نُسَخًا، ثم أبعث إلىٰ كل مِصرٍ بنسخة».

۞ **وقال القاضي عياض في كتابه «ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أَعْلام مذهب الإمام مالك» (١/ ١٨٦، ١٨٧):**

«**وقال أبو مصعب:** سمعت مالكًا يقول: دخلت علىٰ أبي جعفر بالغداة حين وقعت الشمس بالأرض، وقد نزل عن شماله إلىٰ بساطه، وعلىٰ البساط برذونان قائمان من حين دخلت، إلىٰ حين خرجت، لا يبولان ولا يروثان؛ أدبًا، إذا بصبي يخرج، ثم يرجع، فقال: أتدري من هذا؟ قلت: لا. قال: هذا ابني، وإنَّما يفزع من شيبتك - وفي رواية: استنكر قرب مجلسك مني -، ولم ير به أحدًا غيرك قط، وحقيق أنت بكلِّ خير، وخليقٌ بكل إكرام.

وقد كان قد أدناه إليه، وألصق ركبته بركبته، فلم يزل يسألني حتىٰ أتاه

---

(١) إبراهيم بن حمَّاد الزهري الضرير؛ ضعَّفه الدارقطني، ذكر هذا الذهبي في (ديوان الضعفاء ١٥/ ١٧٤).

المؤذن بالظهر، فقال لي: أنت أعلم الناس - وفي رواية: أعلم الأرض - فقلت: لا والله يا أمير المؤمنين. قال: بلىٰ، ولكنك تكْتم ذلك.

وفي رواية: فما أحدٌ أعلم منك اليوم بعد أمير المؤمنين، ولئن بقيت لأكتبنَّ كتابك بماء الذهب.

وفي رواية: كما تُكتب المصاحف، ثم أُعلِّقها في الكعبة، فأحمل الناس عليها.

فقلت: يا أمير المؤمنين، لا تفعل؛ فإنَّ في كتابي حديث رسول الله ﷺ، وقول الصحابة، وقول التابعين، ورأيًا؛ هو إجماع أهل المدينة، لم أخرج عنهم، غير أني لا أرىٰ أن يُعلَّق في الكعبة.

قال: وقال له أبو جعفر وهو بمكَّة: اجعل العلم يا أبا عبد الله علمًا واحدًا. قال: فقلت له: يا أمير المؤمنين، إنَّ أصحاب رسول الله ﷺ تفرَّقوا في البلاد؛ فأفتىٰ كلٌّ في مصره بما رآه.

وفي رواية: إن لأهل البلاد قولًا، وإن لأهل المدينة قولًا، ولأهل العراق قولًا قد تعدَّوْا فيه طَوْرَهم.

فقال: أما أهل العراق فلست أقبلُ منهم صرفًا ولا عدلًا، وإنَّما العلم علم أهل المدينة، فضعْ للنَّاس العلم.

وفي رواية: فقلت له: أنَّ أهل العراق لا يرضون علمنا. فقال أبو جعفر: تضرب عليه عامَّتُهم بالسيف، وتقطع عليه ظهورهم بالسِّياط.

وفي بعضه: أن أبا جعفر قال له: إني عزمت أن أكتب كتبك هذه نسخًا، ثُمَّ أبعث إلىٰ كل مصر من أمصار المسلمين بنسخة، وآمرهم بأن يعملوا بما فيها، ولا يتعدَّوها إلىٰ غيرها من هذا العلم المُحْدَث؛ فإنني رأيت أصل العلم رواية أهل المدينة وعملهم.

فقلت: يا أمير المؤمنين لا تفعل؛ فإنَّ الناس قد سبقت لهم أقاويل، وسمعوا أحاديث، ورَوَوْا روايات، وأخذ كلُّ قوم بما سَبَق إليهم، وعملوا به، ودانوا له من اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم، وإنَّ ردَّهم عما اعتقدوه شديد؛ فدع الناس وما هم عليه، وما اختارَ أهل كل بلد لأنفسهم، فقال: لعمري لو طاوعتني علىٰ ذلك لأمرت به.

وفي رواية: إنَّ المنصور قال له: يا أبا عبد الله، ضُمَّ هذا العلم، ودوِّن كتبًا، وجنِّب فيها شدائد عبد الله بن عمر، ورُخَص ابن عباس، وشواذَّ ابن مسعود، واقصد أوسط الأمور، وما اجتمعَ عليه الأئمَّة والصحابة.[1] اهـ.

قال القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «ترتيب المدارك وتقريب المسالك»

---

(١) انظر أيضًا (الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب ١/ ١١٨، ١١٩) لابن فرحون المالكي.

(١/ ٦٦)[1]: «اعلموا - وفَّقكم الله تعالىٰ - أن ترجيح مذهب مالك علىٰ غيره، وإنافة منزلته في العلم، وسمو قدره من طريق النقل والأثر؛ لا ينكره إلَّا معاند، أو قاصر لم يبلغه ذلك مع اشتهاره في كتب المخالف والمساعد، وها نحن نقرِّر الكلام في ذلك في حُجَّتين:

أولاهما: بالتقديم: وهو الأثر المشهور الصحيح المروي في ذلك من رسول الله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ من حديث الثِّقات - منهم سفيان بن عيينة -، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل في طلب العلم** - وفي رواية: **يلتمسون العلم - فلا يجدون عالمًا أعلم** - وفي رواية: **مِنْ عالم المدينة**»، وفي بعضها: «**آباط الإبل**» مكان «**أكباد الإبل**»، وقد رواه غير سفيان عن ابن جريج بمثل حديث سفيان؛ منهم المحاربي موقوفًا علىٰ أبي هريرة، ومحمَّد بن عبد الله الأنصاري في سند، وهو ثقةٌ مأمون.

وهذا الطَّريق أشهر طرقه، ورجال هذا الطريق رجال مشاهير ثقات، خرَّج عن جميعهم البخاريُّ ومسلمٌ وأهل الصحيح...».

ثم قال في ص(٦٨): «وقد جاءت هذه الأحاديث بلفظين أحدهما: «**لا**

---

(١) ونقله بنصِّه: ابن فرحون في «الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب» (١/ ٥٥)، وانظر أيضًا الذخيرة للقرافي (١/ ٣٤).

يجدون عالمًا أعلم من عالم المدينة»، والآخر: «**من عالم بالمدينة**»، ولكل واحد منهما معنًىٰ صحيح.

فأمَّا قوله: «**من عالم بالمدينة**»؛ فإشارة إلىٰ رجل بعينه يكون بها لا بغيرها، ولا نعلم أحدًا انتهىٰ إليه علم أهل المدينة، وأقام بها، ولم يخرج عنها، ولا استوطن سواها في زمن مالك مجمعًا عليه إلَّا مالكًا.

ولا أفتىٰ بالمدينة وحدَّثَ نيِّفًا وستِّين سنة أحدٌ من علمائها يأخذ عنه أهل المشرق والمغرب، ويضربون إليه أكباد الإبل غيره.

وأما رواية: «**عالم المدينة**» أو: «**أهل المدينة**»؛ فقد ذكر محمَّد بن إسحاق المخزومي أبو المغيرة: أنَّ تأويل ذلك ما دام المسلمون يطلبون العلم، فلا يجدون أعلم من عالم المدينة، كان بها أو بغيرها.

فيكون علىٰ هذا سعيد بن المسيّب؛ لأنَّه النهاية في وقته، ثم بعده غيره ممَّن هو مثله من شيوخ مالك، ثمَّ بعدهم مالك، ثم بعده من قام بعلمه وصار أعلم أصحابه بمذهبه، ثم هكذا ما دام للعلم طالب ولمذهب أهل المدينة إمام.

ويجوز علىٰ هذا أن يقال: هو ابن شهاب في وقته وفنِّه، والعُمَري في وقته، ومالك في وقته، ثمَّ إذا أجمعت اللفظتان؛ اختصَّ مالك بقوله: «**من عالم بالمدينة**»، ودخل في جملة علماء المدينة باللفظ الآخر...».

ثم قال في ص(٦٩): «فوجه احتجاجنا بهذا الحديث من أنَّه مالك؛ من ثلاثة أوجه:

أحدها: تقييد السلف بأنَّ المراد حديث هو حسبما نقلنا عنهم، وما كانوا ليقولوا ذلك إلَّا عن تحقيق، ولا ليذيعوه بهوًىٰ وهم المبرءون من ذلك، مع تنافس الأقران، وما جبلت عليه القلوب من قلَّة الإنصاف للأمثال، فكيف فضل هذا؟!

الوجه الثاني: أنَّك إذا اعتبرت ما أوردناه من شهادة السلف الصالح بأنَّه أعلم من علىٰ ظهر الأرض، وأعلم من بقي، وأعلم النَّاس وإمام الناس، وعالم المدينة وإمام دار الهجرة وأمير المؤمنين في الحديث، وأعلم علماء المدينة، وتعويلهم عليه، واقتداؤهم به، وإجماعهم علىٰ تقديمه، وطالعت ذلك فيما نورده من أخباره؛ ظهر وبان أنَّه المراد بالحديث؛ إذ لم تحصل هذه الأوصاف لغيره، ولا أطبقوا علىٰ هذه الشهادة لسواه.

الوجه الثالث: هو ما نبَّه عليه بعض الشيوخ من أنَّ طلبة العلم لم يضربوا أكباد الإبل من شرق الأرض وغربها، ولا رحلوا إليه من الآفاق رحلتهم إلىٰ مالكٍ؛ لِمَا اعتقدوا فيه من تقديمه علىٰ سائر علماء وقته، ولو اعتقدوا ذلك في غيره لمالوا إليه؛ فالناس أكيس من أن يحمدوا رجلًا من غير أن يجدوا آثار إحسان...

الترجيح الثاني في هذا الفصل: من طريق النقل، والمعتمد فيه مجرد تقليد السلف، وأئمَّة المسلمين وعلمائهم في المسألة، وبالاعتراف لمالك رحمه الله تعالى بأنَّه أعلم وقته وإمامه، وأعلم الناس، وأعلم علماء المدينة، وأشباه هذا من شهادتهم له بذلك واعترافهم به، وتقليدهم إيَّاه واقتدائهم به، علىٰ رسوخ كثير منهم في العلم، وترجيحهم مذهبه علىٰ مذهب غيره...».

ثم قال في ص(٧٣): «في ترجيحه من طريق الاعتبار والنظر، وفيه ثلاث اعتبارات:

الاعتبار الأول: أنْ نبيِّن جمع مالك لدرجات الاجتهاد في الدين، وحوزه خصال الكمال في العلم، وبلوغه في ذلك المنزلة التي لم يبلغها أحدٌ من هؤلاء المقلدين، قاصدًا بذلك مقصد الحقِّ، غير راكن إلىٰ التعصب، قائمًا بالصدق ومقتصدًا فيما أذكره من ذلك غير مستبيح عرض أحد من الأئمَّة، وقادة الخلق.

وها هنا معارك النزاع والاعتلاج، ومثار العناد واللَّجاج.

فأقول - والله المستعان -: لا خفاء علىٰ منصف بمنصب مالك من الإمامة في علوم الشريعة وعلم الكتاب والسنَّة، وأنَّه إمام المسلمين وأعلمهم في وقته بسنَّة ماضيةٍ وباقية، وأمير المؤمنين في الحديث، ثمَّ العلم بالاختلاف والاتفاق، وهذا كلُّه ما لا ينكره مخالف ولا مؤالف، إلَّا من طبع علىٰ قلبه

التعصُّب، وأنَّه القدوة في السُّنن، وهو أوَّل من أَلَّف فأجاد التأليف، ورتَّب الكتب والأبواب، وضَمَّ الأشكال، وصنع من ذلك ما اتخذه المؤلفون بعده قدوة وإمامًا، إلىٰ وقتنا هذا في أقطار الأرض، هذا مع صفوة الابتداء، وخيرة الاختراع، وهو أوَّل من تكلم في غريب الحديث، وشرح في «موطئه» الكثير منه، وقد قال الأصمعي: أخبرني مالك أن الاستجمار هي الاستطابة، ولم أسمعه إلَّا من مالك. وله في تفسير القرآن كلام كثير، وقد جُمِع.

وتفسيره يرويه عنه بعض أصحابه، وقد جَمَع أبو محمد مكِّي مصنَّفًا فيما روي عنه من التفسير والكلام في معاني القرآن وأحكامه، مع تجويده له وإحسان ضبط حروفه...».

إلىٰ أن قال (ص٧٧): «الاعتبار الثَّاني: الالتفات إلىٰ مأخذ الجميع في فقههم، ونظرهم علىٰ الجملة في علمهم؛ إذ تخصيصه في آحاد النوازل وشعب الوقائع لا يدرك صوابه إلَّا المستقل بالعلم، وتبين ذلك لغيره يطول، ولا يُدْرَك إلا في أمد تنقضي فيه الأعمار، وتمرُّ السنون، وحسب المبتدئ أن يلوح له بتلويح يفهمه اللبيب، ويقضي منه بترجيح مُصيب، وهو أنَّا قد ذكرنا خصال الاجتهاد».

٢١- كلام وكيع بن الجراح رَحِمَهُ ٱللَّهُ (م ١٩٧ أو ١٩٨):

قال أبو عيسىٰ الترمذي في «الجامع» (٩٠٦): وسمعت أبا السائب يقول:

كنا عند وكيع، فقال لرجل عنده - ممَّن ينظر في الرأي -: أَشْعَرَ رسول الله ﷺ، ويقول أبو حنيفة: هو مُثْلَةٌ! قال الرجل: فإنَّه قد روي عن إبراهيم النخعي أنه قال: الإشعار مُثْلَةٌ. قال: فرأيت وكيعًا غضب غضبًا شديدًا، وقال: **أقول لك: قال رسول الله ﷺ. وتقول: قال إبراهيم! ما أحقك بأن تحبس، ثم لا تخرج حتىٰ تنزع عن قولك هذا.**

٢٢- كلام محمد بن إدريس الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٢٠٤هـ):

۞ **قال ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (ص٦٧)**: حدَّثنا الربيع بن سليمان المراديُّ، قال: سمعت الشافعي - وذكر حديثًا عن النبي ﷺ -؛ فقال له رجل: تأخذ به يا أبا عبد الله؟

فقال: «سبحان الله! أروي عن رسول الله ﷺ شيئًا لا آخذ به؟! **متىٰ عرفت لرسول الله ﷺ حديثًا ولم آخذ به؛ فأنا أشهدكم أن عقلي قد ذهب**».

۞ **ثمَّ قال**: وحدثني أبي، عن الربيع بزيادةٍ - لم أسمعها من الربيع -، قال: سمعت الشافعي يقول: متىٰ سمعتني حدثت بحديث عن رسول الله ﷺ: صحيح، فلم آخذ به؛ فأنا أشهدكم أن عقلي قد ذهب».

۞ **ثم قال**: حدثنا أبي قال: سمعت حرملة بن يحيىٰ يقول: قال الشافعي: «كل ما قلت - وكان عن النبي ﷺ خلاف قولي، مِمَّا يصح -؛

فحديث النبي ﷺ أولىٰ؛ **فلا تقلدوني**»[(١)].

۞ **ثم قال (ص٩٣)**: أخبرني أبو محمد البستي السجستاني - فيما كتب إليَّ - عن أبي ثورٍ قال: سمعت الشافعي يقول: «**كلُّ حديث عن النبي ﷺ فهو قولي، وإن لم تسمعوه منِّي**».

۞ **ثم قال (ص٩٤)**: حدَّثنا أبو محمد البستي - نزيل مكة - فيما كتبه إليَّ - قال: قال الحسين: قال لنا الشافعي: «إنْ أصبتم الحجَّة في الطريق مطروحة؛ فاحكوها عني، فإنِّي قائلٌ بها».

۞ **ثمَّ قال**: أخبرني عبد الله بن أحمد بن حنبل - فيما كتب إليَّ - قال: قال أبي: قال لنا الشافعي: «أنتم أعلم بالحديث والرجال منِّي، فإذا كان الحديث صحيحًا، فأعلموني: كوفيًّا كان، أو بصريًّا، أو شاميًّا؛ **حتىٰ أذهب إليه، إذا كان صحيحًا**».

۞ **وقال أيضًا - كما في (ص٨٢)** -: أخبرني أبي: حدَّثَنا أحمد بن أبي سريج قال: سمعت الشافعي يقول: «يقولون: يحابي**!** فلو حابينا؛ لحابينا الزهري، وإرسال الزهري ليس بشيء؛ وذلك أنَّا نجده روىٰ عن سليمان بن أرقم».

---

(١) وكرر ابن أبي حاتم هذا الأثر مع الأثر الأول في (ص ٩٣، ٩٤).

قلتُ: وهذا يُبرهن أن الشافعي ما كان يتعصَّب لإمام من الأئمَّة - مهما كان قدره وعلمه - علىٰ حساب الحقِّ؛ فهل يتعظ الأصاغر المتعصِّبون، ويتأسَّون بالشافعي، أم يصِرُّون علىٰ مشابهة الرافضة في تعصُّبهم لأئمَّتهم؟!!

۞ **وقال ابن أبي حاتم أيضًا في (ص٨١)**: أخبرني عبد الله بن أحمد بن حنبل - فيما كتب إليَّ -: سمعت أبي يقول: كان الشافعي إذا ثبت عنده الخبر؛ قلَّده، وخير خصلة كانت فيه: لم يكن يشتهي الكلام، وإنَّما همَّته الفقه»[١].

۞ **وقال في (ص٩٩، ١٠٠)**: في كتابي عن الربيع بن سليمان؛ قال: سمعت الشافعي - وذكر من يحمل العلم جزافًا -؛ فقال: هذا مثل حَاطِب لَيْلٍ: يقطع حزمة الحطب فيحملها، ولعل فيها أفعىٰ تلْدغه، وهو لا يدري».

۞ **وقال البيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٤٧٢)**: أخبرنا أبو سعيد محمد بن موسىٰ؛ قال: حدثنا أبو عباس الأصم؛ قال: حدثنا الربيع بن سليمان؛ قال: قال الشافعي: قد أعطيتك جملة تغنيك إن شاء الله: «لا تدع لرسول الله ﷺ حديثًا أبدًا، إلَّا أن يأتي عن رسول الله ﷺ خلافه؛ فتعمل بما قلْتُ لك في الأحاديث إذا اختلفت»[٢].

۞ **ثم قال**: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو عبد الرحمن السُّلَمي،

---

(١) الأسانيد السابقة التي نقلتها من «آداب الشافعي» كلها صحيحة.

(٢) هذا النصُّ بتمامه في كتاب «اختلاف مالك والشافعي» (٨/ ٥٣٥/ الأم- ط: دار الوفاء).

وأبو سعيد بن أبي عمرو؛ قالوا: سمعنا أبا العبَّاس محمَّد بن يعقوب - وهو الأصم - يقول: سمعت الربيع بن سليمان المراديَّ يقول: سمعت الشافعي يقول: «إذا وجدتم في كتابي خلافَ سنَّة رسول الله ﷺ؛ **فقولوا بسنَّة رسول الله ﷺ، ودعوا ما قُلْتُ**»[1].

وأخبرنا أبو الحسين بن بشران، قال: حدَّثنا دعلج بن أحمد؛ قال: سمعت أبا محمد الجارودي، سمعت الربيع يقول: سمعت الشافعي يقول: «إذا وجدتم سنَّةً من رسول الله ﷺ خلافَ قولي؛ **فخذوا بالسُّنَّة، ودعوا قولي**؛ فإني أقول بها»[2].

أخبرنا أبو حازم عمر بن أحمد العبدوني الحافظ؛ قال: سمعت أبا عمرو بن مطر يقول: سمعت أبا جعفر الأرغياني يقول: سمعت أحمد بن علي بن عيسىٰ بن ماهان الرازي يقول: سمعت الربيع بن سليمان يقول: سمعت الشافعي يقول: «كلُّ مسألة تكلَّمْتُ فيها، صحَّ الخبر عن النبي ﷺ عند أهل النقل بخلاف ما قلت؛ **فأنا راجع عنها في حياتي، وبعْد موتي**»[3].

۞ **قال أبو نُعيم في حلية الأولياء (٩/ ١٠٦)**: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ

---

(١) وأخرجه الهروي في ذمِّ الكلام (٣٩٦) قال: أخبرنا محمد بن موسىٰ، ثنا محمد بن يعقوب؛ به.

(٢) وأخرجه الهروي في ذم الكلام (٢/ ٣٠٣).

(٣) وأخرجه الهروي في ذم الكلام (٢/ ٣٠٢) من طريق أبي جعفر الأصبهاني؛ به.

الْحَسَنِ، ثَنَا بِشْرُ بْنُ مُوسَىٰ، ثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، قَالَ: كُنْتُ بِمِصْرَ، فَحَدَّثَ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ، بِحَدِيثٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ تَأْخُذُ بِهَا؟ فَقَالَ: «إِنْ رَأَيْتَنِي خَرَجْتُ مِنَ الْكَنِيسَةِ؟! أَوْ تَرَىٰ عَلَيَّ زُنَّارًا؟! إِذَا ثَبَتَ عِنْدِي عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ حَدِيثٌ قُلْتُ بِهِ وَقَوَّلْتُهُ إِيَّاهُ، وَلَمْ أَزُلْ عَنْهُ، وَإِنْ هُوَ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدِي لَمْ أُقَوِّلْهُ إِيَّاهُ. أَتَرَىٰ عَلَيَّ زُنَّارًا حَتَّىٰ لَا أَقُولَ بِهِ»[(١)].

ثمَّ قال أبو نُعيم: حدثنا محمد بن علي بن حبيش، ثنا الحسن بن علي الجصاص، قال: سمعت الربيع بن سليمان يقول: سأل رجل الشافعي عن حديث النبي ﷺ، فقال له الرجل: فما تقول؟ فارْتعد وانْتفض، وقال: أي سماء تظلني، وأي أرض تقلني إذا رويت عن رسول الله ﷺ، وقلت بغيره[(٢)]؟!

وزاد البيهقي: قال الربيع: وسمعتُ الشافعيَّ يقول: «ما من أحد إلا تذهب عنه سنَّةٌ لرسول الله ﷺ، وتَعْزُب عنه، فمهما قلْتُ من قول أو أصَّلت من أصل، فيه عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلتُ؛ فالقول ما قال رسول الله ﷺ، وهو قولي».

---

(١) وأخرجه البيهقي في مناقب الشافعي (١/ ٤٧٤)، قال: قرأت في كتاب أبي الحسن العاصمي فيما أخبره أبو العباس الأزهري، قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: سمعت الحميدي؛ به.

(٢) وأخرجه البيهقي في مناقب الشافعي (١/ ٤٧٤) من طريق أبي سعيد الجصاص؛ به.

وقال: «إذا صحَّ خبر يخالف مذهبي؛ فاتَّبعوه، واعلموا أنَّه مذهبي».

وقال: «**أجمع المسلمون علىٰ أنَّ من استبان له سنَّةٌ عن رسول الله ﷺ؛ لم يحلَّ له أن يدعها لقول أحد**».

وقال: «**إذا صحَّ الحديث؛ فهو مذهبي**»(١).

۞ وأخرج الخطيب في «الفقيه والمتفقِّه» (٣٩٨) بإسناد صحيحٍ عن الشافعيِّ؛ قال: «**لقد ضلَّ من ترك حديث رسول الله ﷺ لقول من بعده**».

۞ **وقال الشافعي في «الرسالة» (ص٤٢٥)**: «فإن قال قائل: فادْلُلْنِي علىٰ أنَّ عمر عمل شيئًا، ثم صار إلىٰ غيره بخبر عن رسول الله ﷺ.

قلت: فإن أوجدتكه؟

قال: ففي إيجادك إيَّاي ذلك دليل علىٰ أمرين: **أحدهما**: أنه قد يقول من جهة الرأي إذا لم توجد سنَّة. **والآخر**: أن السنة إذا وجدت وَجَبَ عليه ترك عمل نفسه، **ووجب علىٰ الناس ترك كلِّ عمل وُجدت السنَّة بخلافه**، وإبطال أن السنة لا تثبت إلا بخبر بعدها، وعلم أنه لا يوهنها شيء إن

(١) قال تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي في رسالة «معنىٰ قول الإمام المطلبي: إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي» (١/ ٩٨- الرسائل المنيرية): «سألت - وفقك الله - عن قول إمامنا الشافعي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: إذا صح الحديث فهو مذهبي. وهو قول مشهور عنه، لم يختلف الناس في أنه قاله، وروي عنه معناه أيضًا بألفاظ مختلفة»، ثم بدأ يسرد بعض الأقوال التي أوردناها أعلاه.

خالفها». وانظر قواعد التحديث (ص٣٠٣).

۞ **وقال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في أول كتابه «جماع العلم» (ص٥/ الأم - مجلد ٩، ط: دار الوفاء)**: «لا أعلم أحدًا نسبه النَّاس، أو نسب نفسه إلىٰ علم؛ يخالف في أنَّ فرض الله عَزَّوَجَلَّ اتباع أمر رسول الله ﷺ، والتسليم لحكمه؛ بأنَّ الله - جَلَّ ثَنَاؤُه - لم يجعل لأحد بعده إلَّا اتباعه، وأنَّه لا يلزم قول بأيِّ حالٍ إلا بكتاب الله أو سنَّة رسوله ﷺ، **وأنَّ ما سواهما تَبَعٌ لهما**، وأن الله فرض علينا وعلىٰ من بعدنا وقبلنا قبول الخبر عن رسول الله ﷺ، لا يُخْتَلَف في أن الفرض والواجب قبول الخبر عن رسول الله ﷺ».

۞ وقال الربيع بن سليمان المرادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «اختلاف مالك والشافعي» (الأم ٨/ ٥١٣- ط: دار الوفاء): «سألت الشافعي: بأي شيء نثبت الخبر عن رسول الله ﷺ ؟... فقال: إذا حدَّث الثقة عن الثقة حتىٰ ينتهي إلىٰ رسول الله ﷺ؛ فهو ثابت عن رسول الله ﷺ، ولا نترك لرسول الله حديثًا أبدًا إلَّا حديثًا وُجِدَ عن رسول الله ﷺ حديث يخالفه...»، ثمَّ قال: «فإذا كان الحديث عن رسول الله ﷺ لا مخالف له عنه، وكان يُرْوىٰ عمَّن دون رسول الله ﷺ حديث يوافقه لم يزدْه قوَّة، وحديث النبيِّ ﷺ مستغنٍ بنفسه. **وإن كان يروىٰ عمَّن دون رسول الله ﷺ حديث يخالفه؛ لم ألتفت إلىٰ ما خالفه، وحديث رسول الله ﷺ أولىٰ أن يؤخذ به**» اهـ.

۞ وقال ابن حبَّان في «صحيحه» (٥/ ٤٩٧) (ص٦٤٩) (ط: دار المعرفة):
«سمعت ابن خزيمة يقول: سمعت المزني يقول: سمعت الشافعي يقول:
«**إذا صحَّ لكم الحديث عن رسول الله ﷺ؛ فخذوا به، ودَعُوا قولي**».

وللشافعي - رحمة الله عليه - في كثرة عنايته بالسُّنن وجمعه لها، وتفقُّهه فيها، وذَبِّه عن حريمها، وقَمْعه من خالفها زعم أن الخبر إذا صحَّ فهو قائل به، راجع عمَّا تقدم من قوله في كتبه، وهذا مما ذكرناه في كتاب الميز [(١)]: أنَّ للشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثلاث كلمات ما تكلَّم بها أحد في الإسلام قبله، ولا تفوَّه بها أحدٌ بعده إلا والمأخذ فيها كان عنه:

إحداها: ما وصفت.

والثانية: أخبرني محمَّد بن المنذر بن سعيد، عن الحسن بن محمد الصباح الزعفراني؛ قال: سمعت الشافعي يقول: ما ناظرت أحدًا قطُّ فأحببت أن يُخطِئ [(٢)].

---

(١) كذا.

(٢) وأخرجه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي (ص٩١)، قال: قال الحسن بن عبد العزيز الْجَرَوي المصري: قال الشافعي:... وذكره، ثم زاد: «وما في قلبي من علم إلَّا وددت أنَّه عند كل أحد، ولا يُنسَب إليَّ».

والحسن هو شيخ البخاري، ثقة، وثَّقه أبو حاتم والخطيب.

وأخرجه أيضًا (ص٩٢) من طريق الزعفراني مقرونًا بأبي الوليد بن أبي الجارود؛ به.

والثالثة: سمعت موسىٰ بن محمَّد الديلمي بأنطاكية يقول: سمعت الربيع بن سليمان يقول: سمعت الشافعيَّ يقول: وَدِدْتُ أنَّ الناس تعلَّموا هذه الكتب، ولم ينسبوها إليَّ»[1].

۞ **وقال البيهقي في معرفة «السنن والآثار» (١٣/ ٤٤٩- ط: قلعجي):** «فِي الْإِرْسَالِ عَلَىٰ الصَّيْدِ يَتَوَارَىٰ عَنْكَ ثُمَّ تَجِدُهُ مَقْتُولًا: أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ، أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَالْخَبَرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْقِيَاسُ: أَنْ لَا يَأْكُلَهُ؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَتَلَهُ غَيْرُ مَا أَرْسَلَ عَلَيْهِ مِنْ دَوَابِّ الْأَرْضِ، وَقَدْ سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: إِنِّي أَرْمِي فَأُصْمِي وَأُنْمِي؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: «كُلْ مِمَّا أَصْمَيْتَ، وَدَعْ مَا أَنْمَيْتَ».

قَالَ الشَّافِعِيُّ: «**مَا أَصْمَيْتَ**»: مَا قَتَلَتْهُ الْكِلَابُ وَأَنْتَ تَرَاهُ. وَ«**مَا أَنْمَيْتَ**»: مَا غَابَ عَنْكَ مَقْتَلُهُ. ثُمَّ سَاقَ الْكَلَامَ إِلَىٰ أَنْ قَالَ: وَلَا يَجُوزُ عِنْدِي فِيهِ إِلَّا هَذَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ، فَإِنِّي أَتَوَهَّمُهُ؛ فَيَسْقُطُ كُلُّ شَيْءٍ خَالَفَ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا يَقُومُ مَعَهُ رَأْيٌ وَلَا قِيَاسٌ؛ فَإِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ قَطَعَ الْعُذْرَ بِقَوْلِهِ ﷺ».

---

(١) وأخرجه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي (ص٩١)، قال: أخبرنا الربيع قال: سمعت الشافعي، ودخلت عليه وهو مريض، فذكر ما وضع من كتبه؛ فقال: لوددت أن الخلق تعلمه، ولم ينسب إليَّ منه شيء أبدًا.

٢٣- كلام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(٢٤١هـ):**

۞ **قال أبو داود في مسائله لأحمد (١٧٧٩):** سمعت أحمد وقال له رجل: «جامع سفيان» نعمل به؟ قال: **عليك بالآثار**.

۞ **وفي (١٧٨٩):** سمعت أحمد يقول: الاتِّباع: أن يتبع الرجل ما جاء عن النبي ﷺ وعن أصحابه، ثمَّ هو من بعد في التابعين مخيَّرٌ.

۞ **وفي (١٧٩٣):** قلتُ لأحمد: أليس الأوزاعيُّ هو أتبع من مالك؟ قال: «لا تقلِّد دينك أحدًا من هؤلاء؛ ما جاء عن النبيِّ ﷺ وأصحابه فَخُذْ به، ثم التابعين بعْدُ الرجلُ فيه مخيَّر».

۞ **وقال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في** «**أصول السنة**» **(فقرة ٨):** «وليس في السنَّة قياس، ولا تضرب لها الأمثال، ولا تدرك بالعقول، ولا الأهواء، إنَّما هو الاتِّباع وترك الهوىٰ»، وقال في (فقرة ١٠): «ومن لم يعرف الحديث ويبلغه عقله؛ فقد كفي ذلك وأحكم له؛ فعليه الإيمان به والتَّسليم له، مثل حديث الصادق المصدوق».

۞ **وقال أيضًا:** «لا تقلِّدني ولا تقلِّد مالكًا ولا الثوريَّ ولا الأوزاعيَّ، وخُذْ من حيث أخذوا».

۞ **وقال:** «**من قلَّة فقه الرجل أن يقلِّد دينه الرجال**».

۞ **وقال سلمة بن شبيب**: سمعت أحمد يقول: **رأي الشافعي ورأي مالك ورأي أبي حنيفة؛ كلُّه عندي رأي، وهو عندي سواء**، وإنَّما الحجَّة في الآثار.

۞ **وقال ابن عبد البر في «الجامع»**: أنشدني عبد الرَّحمن بن يحيىٰ؛ قال: أنشدنا أبو علي بن الخضر الأسيوطي بمكَّة؛ قال: أنشدنا أبو القاسم محمد بن جعفر الأخباري؛ قال: أنشدنا أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه:

دين النبيِّ محمَّد أخبارُ ... نعم المَطِيَّة للفتىٰ آثار

لا ترغبن عن الحديث وآله ... فالرأي ليل والحديث نهار

ولربَّما جهل الفتىٰ أثر الهدىٰ ... والشمس بازغة لها أنوار[(١)]

٢٤- كلام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٣١١هـ):

۞ **قال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **عن حكم رفع اليدين إذا قام من الركعتين**: «هو سنَّة، وإن لم يذكره الشافعي؛ فالإسناد صحيح، وقد قال: قولوا بالسنَّة، ودعوا قولي»[(٢)].

۞ **وقال البيهقي في «المدخل» (٢٩)**: أخبرنا أبو عبد الله؛ قال: سمعت

---

(١) ونقله ابن القيم في الإعلام (ص ٦١).

(٢) كما في الفتح (٢/ ٢٦٠- ط: الريان)، وعلَّق علىٰ قوله هذا العلامة ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ قائلًا: «قد أحسن ابن خزيمة في هذا - قدَّس الله روحه -، وهذا هو اللائق به رَحِمَهُ ٱللَّهُ».

أبا زكريا العنبري يقول: سمعت أبا بكر بن خزيمة يقول: «**ليس لأحد مع رسول الله ﷺ قول إذا صحَّ الخبر عنه**».

٢٥- كلام أبي بكر بن أبي داود رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(٣١٦هـ):**

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في حائِيَّته:**

ودع عنك آراء الرجال وقولهم ... فقوْل رسول الله أَزْكىٰ وأَشْرَحُ

٢٦- كلام أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(٣٢١هـ):**

ذكر الحافظ في ترجمة الإمام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «لسان الميزان» (١/ ٣٧٩)**: «قال ابن زولاق: وسمعت أبا الحسن علي بن أبي جعفر الطحاوي يقول: سمعت أبي يقول - وذكر فضل أبي عبيد بن حَربُوَيْه[(١)]

---

(١) **جاء في «التذكرة البُلقينية في الفوائد والمسائل المنثورة»، تصنيف**: عَلَم الدين صالح ابن العلامة عمر البلقيني - رحمهما الله - (ص ٣٠٠- ٣٠٢/ المكتبة البلقينية):

«وقد أطال ابن زولاق في ذكر أخبار القاضي أبي عبيد بن حربويه، والثناء علىٰ محاسنه، وقول أهل مصر: إنهم لم يروا قبله ولا بعده قاضيًا مثله. وكان يذهب إلىٰ قول أبي ثور، ثم صار يختار؛ فجميع أحكامه بمصر باختياره، وحكم بمصر بأحكام لو حكم بها غيره لأُنكر عليه، فما أَنْكر عليه أحد؛ لأنَّ أبا عبيد كان لا يطعن عليه في علم، ولا تلحقه مظنَّة في رشوة، ولا يحيف في حكم، وكان يورِّث ذوي الأرحام.

قال ابن الحدَّاد: وما كان أبو عبيد يؤمِّر أحدًا، بل إذا ذكر تكين أمير مصر، يقول: أبو منصور تكين. ولا يقول: الأمير. قال: وكان إذا ركب لا يلتفت ولا يتحدَّث مع أحد، ولا يصلح رداءه.

=

وفقهه، فقال: كان يذاكرني بالمَسائل، فأجبته يومًا في مسألة؛ فقال لي: ما هذا قول أبي حنيفة. فقلتُ له: أيُّها القاضي، أَوَكُلُّ ما قاله أبو حنيفة أقولُ به؟ قال: ما ظننتك إلا مُقلِّدًا! فقلت له: **وهل يقلِّد إلا عصبيٌّ. فقال لي: أو غبي!** فطارت هذه الكلمة بمصر حتىٰ صارت مثلًا، وحفظها الناس».

٢٧- كلام ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٤٥٦هـ):

قال في «الإحكام» (٦/ ٢٩١): «هذه صفة المقلدين لأبي حنيفة ومالك

=

وركب مرة إلىٰ أمير مصر تكين وهو بالجيزة في كائنة اتفقت، فقيل له: قد رأىٰ القاضي النيل؟

فقال: قد سمعت خرير الماء.

ولله درُّ قاضٍ أقام بمصر سبع عشرة سنة لم يبصر النيل.

وكانت الكائنة التي خرج فيها تكين إلىٰ الجيزة قد قتل فيها في الواقعة علىٰ ما قيل: نحو من خمسين ألفًا، أراد تكين أن يحفر لهم خندقًا ويدفنهم؛ فخرج إليه القاضي، فقال: إنك إن فعلت ذلك تلفت المواريث، ولكن نادِ في الناس: من له قتيل يأخذه. ففعل ما قاله.

قال ابن زولاق: وجرىٰ للقاضي في هذا الخروج إلىٰ الجيزة عجيبةٌ: حركه البول وهو راجع، فعدل إلىٰ بستان فنزل وبال واستنجىٰ وتوضَّأ من مائه، ثم سأل بعد أيام؛ فقيل: لفلانة. فأرسل إليها يستأذنها علىٰ الحضور إليها، فارتاعت وقالت: أنا أركب إليه. وكانت من أهل الأقدار.

فركب إليها أبو عبيد، وقد فرشت الدار وحسَّنتها، فقال لها: البستان لك وحدك بلا شريك؟ فقالت: نعم، وأنا التي أسقيه من مالي. قال: فأنا نزلت في أرضه وتوضأت من مائه؛ فخذي ثمن ذلك. فبكت وقالت: أيها القاضي، أنت في حلٍّ، ولو علمت أن القاضي يقبله هديةً لأهديته إليه. فقال لها: عن طيب قلب تركتِ، ولم تتركي لأجل القاضي وحرمته؟ فقالت: نعم. فانصرف».

والشافعي، ولا يحرِّمون إلا ما جاء عن صاحبهم تحريمه، ولا يحلُّون إلا ما جاءهم عن صاحبهم تحليله؛ نبرأ إلىٰ الله تعالىٰ من مثل هذا الاعتقاد، ونعوذ به منه في أحد من ولد آدم حاشا رسول الله ﷺ».

٢٨- كلام موفَّق الدين ابن قُدامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٦٢٠هـ):

جاء في ترجمة محمَّد بن الخضر بن محمَّد بن علي بن عبد الله ابن تيميَّة الحراني(١)، في «ذيل طبقات الحنابلة» (٢/ ١٥٤-١٥٦): أنه حَدَث خلافٌ بين فخر الدين وموفق الدين حول مسألة تخليد أصحاب البدع المكفِّرة في النار؛ فقال ابن رجب: «وكان الشيخ الموفق لا يطلق عليهم الخلود؛ فأنكر ذلك عليه الشيخ الفخر، وقال: إن كلام الأصحاب مخالف لذلك. وأَرْسل يقول للشيخ موفَّق الدين: انظر كيف تستدرك هذه الهفوة. فأرسل إليه الشيخ موفق الدين كتابًا...»؛ قلت: وكان مما جاء في هذا الكتاب، وهو موضع الشاهد:

«إنَّني لم أَنْهَ عن القول بالتخليد نافيًا له، ولا عِبْت القولَ به منتصرًا لضدِّه، وإنَّما نهيت عن الكلام فيها من الجانبين إثباتًا أو نفيًا؛ كَفًّا للفتنة بالخصام فيها، واتِّباعًا للسنَّة في السكوت عنها؛ إذ كانت هذه المسألة من

(١) قال ابن رجب: «الفقيه المفسر، الخطيب الواعظ، فخر الدين، شيخ حران وخطيبها، ولد في أواخر سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة، بحران».

جملة المُحْدَثات، وأشرت عليَّ من قبل نصيحتي بالسكوت عما سكت عنه رسول الله ﷺ وصحابته، والأئمَّة المقتدىٰ بهم من بعده» - إلىٰ أن قال: - وأما قوله - وفقه الله -: «إني كنتُ مسألة إجماع، فصرت مسألة خلاف»، **فإنني إذا كنت مع رسول الله ﷺ في حزبه، متبعًا لسنَّته؛ ما أبالي مَنْ خالفني، ولا من خالف فِيَّ، ولا أستوحش لفراق من فارقني، وإني لمعتقد أن الخلق كلَّهم لو خالفوا السنَّة وتركوها، وعادوني من أجلها؛ لما ازددت لها إلَّا لُزومًا، ولا بها إلا اغتباطًا، إن وفَّقني الله لذلك**؛ فإن الأمور كلَّها بيديه، وقلوب العباد بين إصبعيه. وأمَّا قوله: «إنَّ هذه المسألة ممَّا لا تخفىٰ»؛ فقد صدق وبرَّ، ما هي - بحمد الله - عندي خفيَّة، بل هي منْجلِية مُضِيَّة، ولكن إن ظهر عنده - بسعادته - تصويب الكلام فيها، تقليدًا للشيخ أبي الفرج وابن الزاغوني؛ فقد تيقنت تصويب السكوت عن الكلام فيها؛ اتِّباعًا لسيد المرسلين، ومن هو حُجَّة علىٰ الخلق أجمعين، ثُمَّ لخلفائه الراشدين، وسائر الصحابة والأئمَّة المرضيين، **لا أبالي من لامني في اتِّباعِهْم، ولا من فارقني في وفاقهم**؛ فأنا كما قال الشاعر:

أجِدُ الملامة في هواك لَذِيذةً ... حُبًّا لذْكرك فلْيلمني اللُّوَّم

فمن وافقني علىٰ متابعتهم، وأجابني إلىٰ مرافقتهم وموافقتهم؛ فهو رفيقي وحبيبي وصديقي، ومن خالفني في ذلك؛ فليذهب حيث شاء؛ فإنَّ

السُّبَل كثيرة، ولكن خَطِرَة، وقوله - بسعادته -: «إن تعلقه بأن لفظة «التخليد» لم ترد»؛ ليس بشيء. فأقول: لكني عندي أنا هو الشيء الكبير، والأمر الجليل الخطير؛ فأنا أوافق أئمَّتي في سكوتهم، كموافقتي لهم في كلامهم؛ أقول إذا قالوا، وأسكت إذا سكتوا، وأسير إذا ساروا، وأقف إذا وقفوا، وأحتذي طريقهم في كلِّ أحوالهم جهدي، ولا أنفرد عنهم؛ خِيفة الضَّيْعة إن سرت وحدي.

فأما قوله: «إن كتب الأصحاب القديمة والحديثة فيها القول بتكفير القائل بخلق القرآن»؛ فهذا متضمِّن أن قول الأصحاب هو الحجَّة القاطعة، وهذا عجب! أترىٰ لو أجمع الأصحاب علىٰ مسألة فروعية، أكان ذلك حجَّة يُقتنَعُ بها، ويُكتَفىٰ بذِكْرها؟! فإن كان فخر الدين يرىٰ هذا؛ فما يحتاج في تصنيفه إلىٰ ذِكْر دليل سوىٰ قول الأصحاب، وإن كان لا يرىٰ ذلك حُجَّة في الفروع، فكيف جعله حُجَّة في الأصول؟! وهَبْ أنَّا عَذَرنا العامَّة في تقليدهم الشيخ أبي الفرج وغيره من غير نظرٍ في دليل، فكيف يُعذر مَن هو إمامٌ يُرجع إليه في أنواع العلوم؟! ثم إنْ سلَّمنا ما قال؛ فلا شكَّ أنه ما اطلع علىٰ جميع تصانيف الأصحاب، ثم إن ثبت أن جميعهم اتَّفقوا علىٰ تكفيرهم؛ فهو معارض بقول من لم يكفِّرهم، فإنَّ الشافعي وأصحابه لا يرون تكفيرهم إلَّا أبا حامد، فبِمَ يثبت الترجيح؟! ثمَّ إن اتفق الكلُّ علىٰ

تكفيرهم، فليس التخليد من لوازمه؛ فإنَّ النبي ﷺ قد أطلق التكفير في مواضع لا تخليد - فيها -، وذكر حديث: «**سباب المسلم فسوق، وقتاله كُفر**»، وغيره من الأحاديث، وقال: قال أبو نصر السجْزِي: اختلف القائلون بتكفير القائل بخلق القرآن.

قال بعضهم: كفر ينقل عن الملَّة. ثم إن الإمام أحمد - الذي هو أشدُّ الناس علىٰ أهل البدع - قد كان يقول للمعتصم: يا أمير المؤمنين. ويرىٰ طاعة الخلفاء الداعين إلىٰ القول بخلق القرآن، وصلاة الجُمَع والأعياد خلفهم، ولو سمع الإمام أحمد مَن يقول هذا القول، الذي لم يرد عن النبيِّ ﷺ، ولا عن أحد قبله: لأنكره أشدَّ الإنكار؛ فقد كان ينكر أقلَّ من هذا، ثم إن علمتم أنتم هذا، أفيحلُّ لي ولمثلي مِمَّن لم يعلم صحَّة هذا القول أن يقول به؟! وهل فرض الجاهل بشيء إلا السكوت عنه؟! فأنا ما أنكرت هذا إلا علىٰ الجاهل به، أمَّا من قد اطلع علىٰ الأسرار، وعلم ما يفعله الله تعالىٰ علىٰ جَلِيَّته؛ فما أنكرتُ عليه، **ولا ينبغي له أن يأمرني أن أقول بمقالتي، مع جهلي بما قد علمه**، لكن إذا اعتقدتم هذا؛ فينبغي أن يظهر عليكم آثار العمل به في ترك مصادقتهم، وموادتهم وزيارتهم، وأن لا تعتقدوا صحَّة وِلَايَتِهِم، ولا قبول كتاب حاكم من حكَّامهم، ولا من ولَّاه أحد منهم، وأنتم تعلمون أن قاضيكم إنما ولايته من قبل أحد دعاتهم.

وأما قولك - بسعادتك -: «انظر كيف تتلافىٰ هذه الهفوة، وتزيل تكدير الصفوة»؛ فإنْ قَنَعَ منِّي بالسكوت؛ فهو مذهبي وسبيلي، وعليه تعويلي، وقد ذكرت عليه دليلي، وإن لم يرضَ مني إلا أن أقول ما لا أعلم، وأسلك السبيل الذي غيره أسدُّ وأسلم، وأخلع عذاري في سلوك ما فيه عثاري، ويسخط عليَّ الباري: ففي هذا التلافي تلافي، وتكدير صافي أوصافي، لا يرضاه لي الأخ المصافي، ولا من يريد إنصافي، ولا من سعىٰ في إسعافي، **وما أتابعه، ولو أنه بشر الحافي**.

إلىٰ أن قال: واعلم - أيها الأخ الناصح - أنَّك قادم علىٰ ربِّك، ومسئول عن مقالتك هذه؛ فانظر من السَّائل، وانظر ما أنت له قائل؛ فأعد للمسألة جوابًا، وادرع للاعتذار جلبابًا، **ولا تظن أنه يقنع منك في الجواب بتقليد بعض الأصحاب، ولا يكتفي منك بالحوالة علىٰ الشيخ أبي الفرج وابن الزاغوني وأبي الخطاب**، ولا يخلصك الاعتذار بأن الأصحاب اتَّفقوا علىٰ أنهم من جملة الكفَّار، ولازم هذا الخلود في النار؛ فإن هذا الكلام مدخول، وجواب غير مقبول.

إلىٰ أن قال: فأنتم إن كنتم أظهركم الله علىٰ غيبه، وبرَّأكم من الجهل وعيبه، وأطلعكم علىٰ ما هو صانع بخلقه؛ فنحن قوم ضعفاء، قد قنعنا بقول نبينا عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وسلوك سبيله، ولم نتجاسر علىٰ أن نتقدَّم بين يدي الله

ورسوله؛ فلا تحملوا قوتكم ضعفنا، ولا علمكم علىٰ جهلنا. وهي رسالة طويلة، لخصت منها هذا القدر» اهـ.

٢٩- كلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(٧٢٨هـ):**

۞ قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ - كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٧١) -: «قد قلت فيما مضىٰ: ما ينبغي لأحد أن **يحمله تحننه لشخص وموالاته له علىٰ أن يتعصَّب معه بالباطل**، أو يعطِّل لأجله حدود الله تعالىٰ».

۞ **وقال في (٣/ ٣٤٨، ٣٤٧)**: «وبهذا يتبيَّن أن أحقَّ الناس بأن تكون هي الفرقة الناجية أهلُ الحديث والسنَّة؛ **الذين ليس لهم متبوعٌ يتعصَّبون له إلا رسول الله** ﷺ، وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله، وأعظمهم تمييزًا بين صحيحها وسقيمها، وأئمَّتهم فقهاء فيها، وأهل معرفة بمعانيها، واتباعًا لها: تصديقًا وعملًا وحبًّا، وموالاةً لِمَن والاها، ومعاداةً لمن عاداها، الذين يردُّون المقالات المجملة إلىٰ ما جاء به من الكتاب والحكمة؛ **فلا ينصبون مقالة ويجعلونها من أصول دينهم، وجُمَل كلامهم إن لم تكن ثابتة فيما جاء به الرسول**، بل يجعلون ما بُعِثَ به الرسول من الكتاب والحكمة هو الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه، وما تنازع فيه الناس من مسائل الصفات والقدر والوعيد والأسماء، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك؛ يردُّونه إلىٰ الله ورسوله، ويفسرون الألفاظ المجملة التي تنازع فيها

أهل التفرُّق والاختلاف، فما كان من معانيها موافقًا للكتاب والسنَّة؛ أثبتوه، وما كان منها مخالفًا للكتاب والسنة؛ أبطلوه، **ولا يتَّبعون الظنَّ وما تهوىٰ الأنفس؛ فإن اتباع الظن جهلٌ، واتباع هوىٰ النفس بغير هدًىٰ من الله؛ ظلمٌ**» اهـ.

۞ **وقال في (٢٦/ ٢٠٢)**: «وليس لأحد أن يحتجَّ بقول أحد في مسائل النزاع، وإنَّما الحجَّة النص والإجماع، ودليل مستنبط من ذلك تقرَّر مقدِّماته بالأدلة الشرعية لا بأقوال بعض العلماء؛ فإنَّ **أقوال العلماء يحتجُّ لها بالأدلة الشرعية، لا يحتَجُّ بها علىٰ الأدلَّة الشرعيَّة**» اهـ.

۞ **وقال في (٢٨/ ١٤-١٨)**: «وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُعَلِّمِينَ أَنْ يَعْتَدِيَ عَلَىٰ الْآخَرِ، وَلَا يُؤْذِيَهُ بِقَوْلٍ وَلَا فِعْلٍ بِغَيْرِ حَقٍّ؛ فَإِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ يَقُولُ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٥٨﴾﴾ [الأحزاب: ٨٥]. وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُعَاقِبَ أَحَدًا عَلَىٰ غَيْرِ ظُلْمٍ وَلَا تَعَدِّي حَدٍّ وَلَا تَضْيِيعِ حَقٍّ؛ بَلْ لِأَجْلِ هَوَاهُ؛ فَإِنَّ هَذَا مِنَ الظُّلْمِ الَّذِي حَرَّمَ اللهُ وَرَسُولُهُ؛ فَقَدْ قَالَ تَعَالَىٰ - فِيمَا رَوَىٰ عَنْهُ نَبِيُّهُ ﷺ -: «**يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَّمْت الظُّلْمَ عَلَىٰ نَفْسِي، وَجَعَلْته بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا**». وَإِذَا جَنَىٰ شَخْصٌ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعَاقَبَ بِغَيْرِ الْعُقُوبَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُتَعَلِّمِينَ وَالْأُسْتَاذِينَ أَنْ يُعَاقِبَهُ بِمَا يَشَاءُ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُعَاوِنَهُ وَلَا يُوَافِقَهُ عَلَىٰ ذَلِكَ؛ مِثْلُ أَنْ يَأْمُرَ بِهَجْرِ شَخْصٍ فَيَهْجُرَهُ بِغَيْرِ ذَنْبٍ شَرْعِيٍّ، أَوْ يَقُولَ:

أَقْعَدْته، أَوْ أَهْدَرْته، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ هَذَا مِنْ جِنْسِ مَا يَفْعَلُهُ القساقسة[١] وَالرُّهْبَانُ مَعَ النَّصَارَىٰ، والحزَّابون مَعَ الْيَهُودِ، وَمِنْ جِنْسِ مَا يَفْعَلُهُ أَئِمَّةُ الضَّلَالَةِ وَالْغَوَايَةِ مَعَ أَتْبَاعِهِمْ. وَقَدْ قَالَ الصِّدِّيقُ الَّذِي هُوَ خَلِيفَةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي أُمَّتِهِ: أَطِيعُونِي مَا أَطَعْت اللهَ، فَإِنْ عَصَيْت اللهَ؛ فَلَا طَاعَةَ لِي عَلَيْكُمْ. وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ**». وَقَالَ: «**مَنْ أَمَرَكُمْ بِمَعْصِيَةِ اللهِ فَلَا تُطِيعُوهُ**». فَإِذَا كَانَ الْمُعَلِّمُ أَوِ الْأُسْتَاذُ قَدْ أَمَرَ بِهَجْرِ شَخْصٍ، أَوْ بِإِهْدَارِهِ وَإِسْقَاطِهِ وَإِبْعَادِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ نُظِرَ فِيهِ: فَإِنْ كَانَ قَدْ فَعَلَ ذَنْبًا شَرْعِيًّا؛ عُوقِبَ بِقَدْرِ ذَنْبِهِ، بِلَا زِيَادَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَذْنَبَ ذَنْبًا شَرْعِيًّا؛ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُعَاقَبَ بِشَيْءٍ لِأَجْلِ غَرَضِ الْمُعَلِّمِ أَوْ غَيْرِهِ. وَلَيْسَ لِلْمُعَلِّمِينَ أَنْ يُحزِّبوا النَّاسَ، وَيَفْعَلُوا مَا يُلْقِي بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ، بَلْ يَكُونُونَ مِثْلَ الْإِخْوَةِ الْمُتَعَاوِنِينَ عَلَىٰ الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المائدة: ٢].

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَىٰ أَحَدٍ عَهْدًا بِمُوَافَقَتِهِ عَلَىٰ كُلِّ مَا يُرِيدُهُ، وَمُوَالَاةِ مَنْ يُوَالِيهِ، وَمُعَادَاةِ مَنْ يُعَادِيهِ؛ بَلْ مَنْ فَعَلَ هَذَا كَانَ مَنْ جِنْسِ جَنْكِيزخَان وَأَمْثَالِهِ، الَّذِينَ يَجْعَلُونَ مَنْ وَافَقَهُمْ صَدِيقًا مُوَالِيًا، وَمَنْ خَالَفَهُمْ عَدُوًّا بَاغِيًا، بَلْ عَلَيْهِمْ وَعَلَىٰ أَتْبَاعِهِمْ عَهْدُ اللهِ وَرَسُولِهِ؛ بِأَنْ يُطِيعُوا اللهَ

---

(١) كذا في المطبوع، ولعلّها: «القساوسة».

وَرَسُولَهُ، وَيَفْعَلُوا مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ وَرَسُولُهُ، وَيُحَرِّمُوا مَا حَرَّمَ اللهُ وَرَسُولُهُ، وَيَرْعَوْا حُقُوقَ الْمُعَلِّمِينَ؛ كَمَا أَمَرَ اللهُ وَرَسُولُهُ؛ فَإِنْ كَانَ أُسْتَاذُ أَحَدٍ مَظْلُومًا نَصَرَهُ، وَإِنْ كَانَ ظَالِمًا لَمْ يُعَاوِنْهُ عَلَىٰ الظُّلْمِ؛ بَلْ يَمْنَعُهُ مِنْهُ، كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «**انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا**»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنْصُرُهُ مَظْلُومًا، فَكَيْفَ أَنْصُرُهُ ظَالِمًا؟ قَالَ: «**تَمْنَعُهُ مِنَ الظُّلْمِ؛ فَذَلِكَ نَصْرُكَ إِيَّاهُ**». وَإِذَا وَقَعَ بَيْنَ مُعَلِّمٍ وَمُعَلِّمٍ، أَوْ تِلْمِيذٍ وَتِلْمِيذٍ، أَوْ مُعَلِّمٍ وَتِلْمِيذٍ؛ خُصُومَةٌ وَمُشَاجَرَةٌ؛ لَمْ يَجُزْ لِأَحَدٍ أَنْ يُعِينَ أَحَدَهُمَا حَتَّىٰ يَعْلَمَ الْحَقَّ؛ فَلَا يُعَاوِنُهُ بِجَهْلٍ وَلَا بِهَوًىٰ، بَلْ يَنْظُرُ فِي الْأَمْرِ؛ فَإِذَا تَبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ أَعَانَ الْمُحِقَّ مِنْهُمَا عَلَىٰ الْمُبْطِلِ، سَوَاءٌ كَانَ الْمُحِقُّ مِنْ أَصْحَابِهِ أَوْ أَصْحَابِ غَيْرِهِ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْمُبْطِلُ مِنْ أَصْحَابِهِ أَوْ أَصْحَابِ غَيْرِهِ؛ فَيَكُونُ الْمَقْصُودُ عِبَادَةَ اللهِ وَحْدَهُ وَطَاعَةَ رَسُولِهِ، وَاتِّبَاعَ الْحَقِّ، وَالْقِيَامَ بِالْقِسْطِ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ١٣٥﴾ [النساء: ١٣٥]، يُقَالُ: لَوَىٰ يَلْوِي لِسَانَهُ: فَيُخْبِرُ بِالْكَذِبِ. **وَالْإِعْرَاضُ**: أَنْ يَكْتُمَ الْحَقَّ. فَإِنَّ السَّاكِتَ عَنِ الْحَقِّ شَيْطَانٌ أَخْرَسُ. وَمَنْ مَالَ مَعَ صَاحِبِهِ، سَوَاءٌ كَانَ الْحَقُّ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ؛ فَقَدْ حَكَمَ بِحُكْمِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَخَرَجَ عَنْ حُكْمِ اللهِ وَرَسُولِهِ.

وَالْوَاجِبُ عَلَىٰ جَمِيعِهِمْ: أَنْ يَكُونُوا يَدًا وَاحِدَةً مَعَ الْمُحِقِّ عَلَىٰ الْمُبْطِلِ، فَيَكُونَ الْمُعَظَّمُ عِنْدَهُمْ مَنْ عَظَّمَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، وَالْمُقَدَّمُ عِنْدَهُمْ مَنْ قَدَّمَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، وَالْمَحْبُوبُ عِنْدَهُمْ مَنْ أَحَبَّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، وَالْمُهَانُ عِنْدَهُمْ مَنْ أَهَانَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، بِحَسَبِ مَا يُرْضِي اللهَ وَرَسُولَهُ لَا بِحَسَبِ الْأَهْوَاءِ؛ فَإِنَّهُ مَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ؛ وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ إِلَّا نَفْسَهُ. فَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي عَلَيْهِمُ اعْتِمَادُهُ، وَحِينَئِذٍ فَلَا حَاجَةَ إِلَىٰ تَفَرُّقِهِمْ وَتَشَيُّعِهِمْ؛ فَإِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ يَقُولُ: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ**﴾ [الأنعام: ١٥٩]. وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿**وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ**﴾ [آل عمران: ١٠٥]...».

إلىٰ أن قال في (٢٨/ ١٨): «وليس للأوَّل - أي للمدرس الأول - أن يمنع أحدًا من إفادة التعلُّم من غيره - أي من مدرس ثانٍ -، وليس للثاني أن يقول: شد لي، وانتسب لي، دون معلمك الأوَّل. بل إن تعلَّم من اثنين؛ فإنه يراعي حقَّ كلٍّ منهما، **ولا يتعصَّب لا للأول ولا للثاني**، وإذا كان تعليم الأول له أكثر؛ كانت رعايته لحقِّه أكثر».

وقال في (٣٥/ ٢٣٣): «فمن صار إلىٰ قولٍ مقلِّدًا لقائله؛ لم يكن له أن يُنْكر علىٰ من صار إلىٰ القول الآخر مقلِّدًا لقائله؛ لكن إن كان مع أحدهما حُجَّة شرعية؛ وجب الانقياد للحُجَج الشرعيَّة إذا ظهرت، ولا يجوز لأحد

أن يرجِّح قولًا علىٰ قولٍ بغير دليل، **ولا يتعصَّب لقول علىٰ قول، ولا لقائل علىٰ قائل بغير حُجَّة؛ بل من كان مقلِّدًا لزم حكم التقليد؛ فلم يُرجِّح، ولم يُزَيِّف، ولم يُصوِّب، ولم يخطِّئ**، ومن كان عنده من العلم والبيان ما يقوله؛ سُمِع ذلك منه؛ فقُبِل ما تبيَّن أنَّه حقٌّ، ورُدَّ ما تبيَّن أنه باطل، ووُقِفَ ما لم يتبيَّن فيه أحد الأمرين» اهـ.

٣٠- كلام ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(٧٥١هـ):**

ولابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ صَوَلات وجَوَلات مع المتعصِّبين في كتابه «إعلام الموقِّعين عن ربِّ العالمين»، وقد ساق قواصم شتَّىٰ لداء التعصُّب، تقدَّم نقل بعضها في مباحث سابقة، **وإليك أيضًا هذا الموضع في (٢/ ٧٤)**:

«وآن لحزب الله[1] أن لا تأخذهم في الله لومةُ لائم، وأن لا يتحيَّزوا إلىٰ فئةٍ معيَّنة، **وأن ينصروا الله ورسوله بكلِّ قولٍ حقٍّ قاله من قاله، ولا يكونوا من الذين يقبلون ما قاله طائفتهم وفريقهم كائنًا من كان، ويردُّون ما قاله منازعوهم وغير طائفتهم كائنًا ما كان؛ فهذه طريقة أهل العصبيَّة، وحميَّة أهل الجاهلية**، ولعَمْرُ الله إنَّ صاحب هذه الطريقة لمضمونٌ له الذمُّ، وغير

---

(١) أي حزب الله الذي جاء ذكره في القرآن العظيم، وليس بأي حال الحزب المزيف الذي يحمل عقائد الرفض والتشيع؛ فهو حرب علىٰ الله وعلىٰ شريعة الله المنزلة علىٰ رسول الله، وإن سمىٰ نفسه «حزب الله»، وتسمىٰ قائده بـ«حسن نصر الله».

ممدوح إنْ أصاب، وهذا حال لا يرضىٰ بها من نصح نفسًا وهُدِيَ لرُشْده، والله الموفِّق» اهـ.

۞ **وقال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في** «**مدارج السالكين**» **(٢/ ٣١٦)**: «وَسَمِعْتُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَقُولُ: التَّكَبُّرُ شَرٌّ مِنَ الشِّرْكِ؛ فَإِنَّ الْمُتكبِّرَ يتكبَّرُ عَنْ عِبَادَةِ اللهِ تَعَالَىٰ، وَالْمُشْرِكَ يَعْبُدُ اللهَ وَغَيْرَهُ.

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ جَعَلَ اللهُ النَّارَ دَارَ الْمُتَكَبِّرِينَ، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ فِي «سُورَةِ الزُّمَرِ» وَفِي «سُورَةِ غَافِرٍ»: ﴿ ٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [الزمر: ٧٢، غافر: ٧٦]، وَفِي «سُورَةِ النَّحْلِ»: ﴿ فَٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ٢٩ ﴾ [النحل: ٢٩]، وَفِي «سُورَةِ تَنْزِيلُ»: ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ٦٠﴾ [الزمر: ٦٠].

وَأَخْبَرَ أَنَّ أَهْلَ الْكِبْرِ وَالتَّجَبُّرِ هُمُ الَّذِينَ طَبَعَ اللهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ؛ فَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ٣٥ ﴾ [غافر: ٣٥].

وَقَالَ ﷺ: «**لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ**»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَقَالَ ﷺ: «**الْكِبْرُ بَطَرُ الْحَقِّ، وَغَمْطُ النَّاسِ**».

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ ﴾ [النساء: ٤٨]؛ تَنْبِيهًا عَلَىٰ أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ الْكِبْرَ الَّذِي هُوَ أَعْظَمُ مِنَ الشِّرْكِ، وَكَمَا أَنَّ مَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ رَفَعَهُ، فَكَذَلِكَ مَنْ تَكَبَّرَ عَنِ الِانْقِيَادِ لِلْحَقِّ؛ أَذَلَّهُ اللهُ وَوَضَعَهُ، وَصَغَّرَهُ وَحَقَّرَهُ، **وَمَنْ**

تَكَبَّرَ عَنِ الِانْقِيَادِ لِلْحَقِّ - وَلَوْ جَاءَهُ عَلَىٰ يَدِ صَغِيرٍ، أَوْ مَنْ يُبْغِضُهُ أَوْ يُعَادِيهِ -؛ فَإِنَّمَا تَكَبُّرُهُ عَلَىٰ اللهِ؛ فَإِنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ، وَكَلَامُهُ حَقٌّ، وَدِينُهُ حَقٌّ، وَالْحَقُّ صِفَتُهُ، وَمِنْهُ وَلَهُ؛ فَإِذَا رَدَّهُ الْعَبْدُ، وَتَكَبَّرَ عَنْ قَبُولِهِ: فَإِنَّمَا رَدَّ عَلَىٰ اللهِ، وَتَكَبَّرَ عَلَيْهِ. وَاللهُ أَعْلَمُ».

۞ **وقال في (٣/ ١٩٧) في وصف الغرباء:** «وترك الانتساب إلىٰ أحد غير الله ورسوله، لا شيْخ ولا طريقة ولا مذهب ولا طائفة، بل هؤلاء الغرباء منتسبون إلىٰ الله بالعبوديَّة له وحده، وإلىٰ رسوله بالاتِّباع لما جاء به وحده، وهؤلاء هم القابضون علىٰ الجَمْر حقًّا، وأكثر الناس لائِمٌ لهم؛ فلغربتهم بين هذا الخلق يعدونهم أهلَ شذوذ وبدعة، ومفارقة للسَّوادِ الأعظم» اهـ.

٣١- كلام محمَّد بن إبراهيم الوزير (م ٨٤٠ هـ):

۞ **قال الإمام المجْتهد محمد بن إبراهيم الوزير في كتاب «القواعد» (ص١٨٧):** «إخواني! فإن الناس عن الحق نُفُورٌ، ودعواهم فيه باطل وزُورٌ، ما خلا أفرادهم هم الديباج الأصفر نَفَاسَةً، والكِبريت الأحمر عَزَازَةً، حُرَّاص علىٰ الكسب من الزاد الأخروي، قمنا فيهم بقول الزمخشري[1]: هينون لينون، غير أن لا هوادة في الحق، ولا أذهان بله، خلا أن غوصهم علىٰ

(١) محمود بن عمر أبو القاسم، جار الله الزمخشري، أحد كبار أئمَّة المعتزلة، وكان الوزير رَحِمَهُ اللَّهُ في غنًىٰ عن الاستشهاد بكلامه، ففي كلام أهل السنَّة الكفاية.

الحقائق يغمر الألباب والأذهان، فذكِّروا أولئك، إن الذكري تنفع المؤمنين.

إخواني! وأعرضوا عن الإشفاق علي الباقين، فسواء عليهم أوعظتموهم أم لم تكونوا من الواعظين، وإنكم لن تستفيدوا من نصحهم إلا أن تُسْلَقوا بألسنةٍ حِدَادٍ، وترنوا بهَنَّاتٍ شِداد، ويخضب في لحومكم كل ضرس ونيب، وتلطَّخ أعراضكم في الغيب بكل فاحش وعيب؛ فاعتزلوا مجالس القيل والقال، فلقد أجاد وأحسن من قال:

أَسْرِجْ وأَلْجِمْ للفرار فكلُّهم ... فيما يسوءك مُسْرِجٌ أو مُلْجِمُ

إخواني! إنَّما فاز بالسلامة من الخَوَاصِّ والعوامِّ أفرادٌ من الناس، وشواذٌّ شَخَصُوا عن مُعْتَرَكَاتِ الفتن، وركبوا سُفُن السنن؛ فمنهم المتَّبعون لشَعَفَات الجبال ومواقع القَطْر، الناجون بأنفسهم في أيام الهرج، ومنهم المُسْتَحْلِسون لقعور بيوتهم، العاملون في ذلك بوصيَّة نبيِّهم ﷺ، قد تركوا طلب الألقاب والكنىٰ، ولم يتركوا في طلب الخمول ممكنًا، وعرفوا أن اليسير يقوتهم، وأيقنوا أن القبور بيوتهم؛ فتمضمضوا من هذه الأقوات برضًا، وحسموا بمكاوي الحداد داء هذه القلوب المرضىٰ».

۞ **وقال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في (ص ١٩٣) في ردِّه علىٰ أحد المتعصِّبين:** «انتقاصه لمن وضع ذلك الكتاب، واعتقاده أنَّه لا يمكن أن يختصَّ بمعرفة الصواب، وهذه الآفة لا تمكن من قلوب العارفين، ولا تستقرُّ في صدور أهل الدين،

وإنما تختص بقلوب أهل الحسد أو بقلوب العامَّة؛ لأن العارفين يعرفون الرجال بالحقِّ، ولا يعرفون الحقَّ بالرجال؛ كما روي عن أمير المؤمنين، وقالت الحكماء: لا تنظر إلىٰ من قال، وانظر إلىٰ ما قال».

٣٢- كلام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١١٨٢هـ):

۞ **قال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ [(١)] **في وصفه لأحد السائلين:** «... يستكشف عن جمل من المسائل؛ طالبًا لتحقيقها وربطها بالدلائل، وإبانة الحق فيها **بالنظر إلىٰ الاستدلال، لا بالنظر إلىٰ من قال**...».

۞ **وفي** (ق ٥١): «وهذا منَّا زيادة تأييد لمن **لم يقنع بالدليل، حتىٰ يعضده من الرجال الأقاويل**».

۞ **وفي** (ق ٥٤): «فليتأمَّل الناظر العارف للفرق بين مرجوح القول الأول والراجح؛ يعرف الحقَّ في أي الأقوال، إن كان ممَّن **يعرف الحقَّ بالاستدلال، لا من لا يعرفه إلا بما قاله الرجال،** ويقلِّدهم في دينه؛ فيذهبون به من يمين وشمال».

---

(١) (ق ٨) من مجموع رسائل للأمير الصنعاني (مخطوط)، وقد انتهيت بفضل الله من تحقيق الرسائل الفقهيَّة من المجموع، وقد طبعته دار الفاروق الحديثة، وقد كنت نقلت هذه الشواهد أعلاه من المخطوط قبل طباعة الرسائل الفقهية منه، ولذا كان عزوي إلىٰ رقم الصفحة في المخطوط.

۞ **وفي (ق ٣٢٦)**: «إذا عرفت هذا عرفت أنَّه لا يكشف عن وجه هذه المسألة القناع **إلا تحقيق الأدلَّة من غير تقليد لأحد ولا اتِّباع**»[1].

۞ **وفي (ق ٣٤٣)**: «ولا يدفع ما سقناه هنالك إلَّا من سُلِب حظه من الإنصاف، **وهاب مخالفة الأصحاب والأحلاف**».

۞ **وفي (ق ٣٤٩)**: «فإنَّه قد وصل السؤال المطلوب جوابه **بالاستدلال لا بأقوال الرجال**».

۞ **وقال في «إرشاد النقَّاد إلىٰ تيسير الاجتهاد» (ص ١٤٦)**: «الأدلَّة معيار الحقِّ من الباطل، فإن قلتَ: القائلون بجواز التقليد طائفةٌ من العلماء، ولهم أدلَّة علىٰ جوازه. قلتُ: القائلون بتحريمه طائفة أيضًا من الأمَّة، ولهم أدلَّة علىٰ ذلك، ولا يَهُولَنَّك القائلون وكثرتهم من الفريقين، بل **ارجع إلىٰ الأدلة؛ فهي معيار الحقِّ من الباطل، وبها تبين الحال جيده من العاطل**» اهـ.

۞ **وقال في «الإنصاف في حقيقة الأولياء» (ص٦٦)**: «ولقد راجت هذه الدعاوىٰ الفارغة علىٰ جماعة من علماء الإسلام، صاروا كالعامَّة في قبول المحالات؛ فلقد أَلَّف الحافظ السيوطي رسالةً سمَّاها «المنجلي في

---

(١) أي: ولا اتِّباع لأحد إلا لرسول الله ﷺ.

تطورات الولي»، وأتىٰ فيها بحكايات باطلة، وأقوال عن الأدلَّة عاطلة، حتىٰ كأنَّه ما تعرف السنَّة والكتاب، ولا ملأ الدنيا بمؤلَّفاته التي أتىٰ فيها بكل عُجَاب، فلا يغتر الناظر بنقل ما يخالف السنَّة والكتاب، وإن حكاه من العلماء بحر عُبَاب».

۞ وقال في رسالة «مسألة شريفة في الردِّ علىٰ ابن تيميَّة في زعمه تحريم التَّأَجُّر والتأجير علىٰ الحجِّ عن الغير، وسوق أدلة القائل بذلك بلفظها وردِّها»، كما في [عون القدير من فتاوىٰ ورسائل ابن الأمير (٦/ ٤٩٨)]:

«**فبعد إذن الشارع ماذا عسىٰ يكون، أنبطله بتهجين العبارة؟! وقولنا:** «باع إحرامه وطوافه»؛ ما هو إلا تهويل لإقامة مذهب أحمد، ولا يهول تهجين العبارات وتهويلها مَن يؤثر كلام الله ورسوله ﷺ علىٰ كلام إمام مذهبه، وليس التهجين بالعبارات إلا من طريقة الجفاة من الجاهلية؛ كما قال من استقبح أفعال الصلاة: والله لا تعلو استي علىٰ رأسي. وقول المشركين: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ۝٥﴾ [ص: ٥]، وهل يليق بالمؤمن أن يقول لمن رقىٰ بالفاتحة بعد معرفة الإذن منه ﷺ وأخذ منه من الغنم: بِعْتَ أَمَّ القرآن بقطيع من غنم. ولمن أمره رسول الله ﷺ أن يعلِّم امرأته القرآن، ويجعل ذلك مهرًا لزوجته: بِعْت آيات من القرآن ببضع امرأة؟».

٣٢- كلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(١٢٠٦هـ):**

۞ قال الشَّيخ إسحاق بن عبد الرحمن بن حسن - رحمهم الله تعالىٰ - في رسالته الَّتي كتبها في بيان عقيدة الإمام ابن عبد الوهاب؛ ما يلي:

«**ولا يرىٰ ترك السُّنن والأخبار النبويَّة لرأي فقيه، ومذهب عالِمٍ خالف ذلك باجتهاده، بل السنَّة أجلُّ في صدره، وأعظم عنده من أن تُتْرك لقولِ أحدٍ كائنًا من كان**... نعم، عند الضرورة وعدم الأهليَّة المعرفة بالسنن والأخبار وقواعد الاستنباط والاستظهار؛ يصار إلىٰ التقليد، لا مطلقًا، بل فيما يَعْسُر ويخفىٰ.

ولا يرىٰ إيجابَ ما قاله المجتهد إلَّا بدليل تقوم به الحجَّةُ من الكتاب والسنَّة، خلافًا لغلاة المقلِّدين»[1].

۞ وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالته إلىٰ عبد الله بن محمد بن عبد اللطيف الأحسائي:

«ولست - ولله الحمد - أدعو إلىٰ مذهب صوفي أو فقيه أو متكلِّم، أو إمام من الأئمَّة الذين أُعظِّمهم، مثل: ابن القيم، والذهبي، وابن كثير، أو غيرهم؛ بل أدعو إلىٰ الله وحده لا شريك له، وأدعو إلىٰ سنَّةِ رسوله ﷺ، التي أوصىٰ أول أمته آخرهم»[2] اهـ.

---

(١) الدرر السنية (١/ ٥٢٦).

(٢) الدرر السنية (١/ ٣٧).

۞ وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالته التي أجاب بها الشيخ إسماعيل الجراعي؛ حينما سأله عمَّا يقوله الكذَّابون عنه من أنَّه لا يعمل بكُتب المتأخِّرين: «وأما المتأخرون رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ فنعمل بما وافق النصَّ منها، وما لا يوافق النص لا نعمل به»[1] اهـ.

٣٣- كلام عبد الله بن محمد بن عبد الوهَّاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(١١٦٥-١٢٤٢ هـ):**

قال الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب في رسالة في حكاية المباحثة مع علماء مكَّة، في حقيقة دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ «مجلة الدراسات العقدية، العدد: (١) - السنة الأولىٰ - محرم ١٤٣٠هـ»:

«وعرَّفناهم - بأن صرَّح لهم الأمير حال اجتماعهم - بأنَّا قابلون ما وضحوا برهانه من كتاب أو سنَّة أو أثر عن السلف الصالح؛ كالخلفاء الراشدين المأمورين باتباعهم بقوله ﷺ: «**فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي**»، أو عن الأئمَّة الأربعة المجتهدين ومَن تلقَّىٰ العلم عنهم، إلىٰ آخر القرن الثالث؛ لقوله ﷺ: «**خيركم قرني، ثمَّ الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**».

وعرَّفناهم أنَّا دائرون مع الحقِّ أينما دار، وتابعون للدليل الجليِّ

(١) الدرر السنية (١/ ١٠٠).

الواضح، ولا نبالي حينئذٍ بمخالفة ما سَلَف عليه مَن قبلنا، فلم ينقموا علينا أمرًا. فألحينا عليهم في مسألة طلب الحاجات من الأموات إن بقي لديهم شبهة؛ فذكر بعضهم شبهة أو شبهتين، فرددناها بالدلائل القاطعة من الكتاب والسنَّة، حتىٰ أذعنوا، ولم يبْقَ عند أحد منهم شكٌّ ولا ارتياب فيما قاتلنا الناس عليه؛ أنَّه الحق الجليُّ الذي لا غبار عليه.

وحلفوا لنا الأيمان المغلَّظة - من دون استحلاف لهم - علىٰ انْشراح صدورهم، وجزم ضمائرهم أنَّه لم يبقَ لديهم شكٌّ في أن من قال: يا رسول الله - ﷺ -، أو: يا ابن عبَّاس، أو: يا عبد القادر، أو: غيرهم من المخلوقين؛ طالبًا بذلك دفع شرٍّ أو جلب خير، من كل ما لا يقدر عليه إلا الله تعالىٰ؛ من شفاء المرض، والنصر علىٰ العدو، والحفظ من المكروه، ونحو ذلك: أنه مشركٌ شركًا أكبر؛ يُهدر دمه، ويباح ماله، وإن كان يعتقد أن الفاعل المؤثِّر في تصريف الكون هو الله تعالىٰ وحده، لكنه قصد المخلوقين بالدعاء، متشفعًا بهم، ومتقرِّبًا لهم؛ لتقضىٰ حاجته من الله بسرِّهم وشفاعتهم له فيها أيام البرزخ، وأن ما وُضِع من البناء علىٰ قبور الصالحين؛ صارت في هذه الأزمان أصنامًا تقصد لطلب الحاجات، ويُتَضَرَّع عندها، ويُهتف بأهلها في الشدائد، كما كانت تفعله الجاهلية الأولىٰ.

وكان من جملتهم: مفتي الحنفية الشيخ عبد الملك القلعي، وحسين

المغربي مفتي المالكية، وعقيل بن يحيىٰ العلوي؛ فبعد ذلك أزلنا جميع ما كان يُعبد بالتعظيم والاعتقاد فيه، ورجاء النفع ودفع الضرِّ بسببه، من جميع البناء علىٰ القبور، وغيرها، حتَّىٰ لم يبقَ في تلك البقعة المطَّهرة طاغوت يُعبد؛ فالحمد لله علىٰ ذلك، ثم رُفِعَتِ المُكوس والرسوم، وكُسرت آلات التِنْبَاك، ونودي بتحريمه، وأُحرقت أماكن الحشَّاشين والمشهورين بالفجور، ونودي بالمواظبة علىٰ الصلوات في الجماعات، وعدم التفرُّق في ذلك؛ بأن يجتمعوا في كل صلاة علىٰ إمام واحد، ويكون ذلك الإمام من أحد المقلِّدين للأربعة - رضوان الله عليهم -؛ فاجتمعت الكلمة حينئذٍ، وعُبِد الله وحده، وحصلت الألفة، وسقطت الكلفة، وأُمِّرَ عليهم أبركهم - وهو الشريف عبد المعين -، واستتبَّ الأمر من دون سفك دم، ولا هَتْك عِرْض، ولا مشقَّة علىٰ أحد، والحمد لله ربِّ العالمين».

٣٤- كلام محمَّد بن علي الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٢٥٠هـ):

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة كتابه «نيل الأوطار» (ص ١٤) واصفًا الجهد الذي بذله في الكتاب: «وقد قمتُ - ولله الحمد - في هذه المقامات مقامًا لا يعرفه إلَّا المتأهِّلون، ولا يقف علىٰ مقدار كُنْهِهِ من حملة العلم إلَّا المبرزون، **فدونك - يا من لم تذهب ببصر بصيرته أقوالُ الرجال، ولا تدنَّست فطرة عرفانه بالقيل والقال** - شرحًا يشرح الصدور، ويمشي علىٰ

سنن الدليل، وإن خالف الجمهور، وإني معترفٌ أن الخطأ والزلل هما الغالبان علىٰ مَن خلقه الله مِنْ عَجَل، ولكني قد نصرت ما أظنه الحقُّ بمقدار ما بلغت إليه المَلَكة، **ورضت النفس، حتىٰ صَفَتْ عن قَذَرِ التعصُّب الذي هو بلا ريب الهلكة**» اهـ.

٣٥- كلام أبي الطيب صديق بن حسن بن السيد علي خان، القنوجي البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٢٤٨- ١٣٠٧ هـ)[١]:

۞ **قال علي بن أحمد الأحمد في كتاب:** «دعوة الأمير صديق حسن خان» (ص ١٠٩) في (المطلب الثالث: دعوة الشيخ صديق إلىٰ نبذ التقليد المذهبي): «ولقد دعا الشيخ صديق رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلىٰ تَرْك هذا التقليد ونبْذِه، ويرىٰ أنه يجب علىٰ من له أدنىٰ تمييز أن يرجع إلىٰ واضحات الكتاب والسنَّة، ولا يُصار إلىٰ التقليد إلَّا فيما خفي بقدر الضرورة، بحيث لا يلجأ إلىٰ التقليد إلا عند الاضطرار».

۞ وقال أبو الطيب صديق بن حسن خان رَحِمَهُ ٱللَّهُ - كما في كتابه «قطف الثمر في عقيدة أهل الأثر» (ص ١٤٨/ ط: دار المنهاج المصرية)[٢] -:

---

(١) انظر «فيض الملك الوهَّاب المتعالي بأنباء القرن الثالث عشر والتوالي» للمؤرخ أبي الفيض عبد الستَّار بن عبد الوهَّاب البكري الصديقي الهندي.

(٢) وانظر «دعوة الأمير العالم صديق حسن خان واحتسابه» لعلي أحمد الأحمد (ص ١١١).

«وقد يملأ أحدهم[١] الأرض بتصانيفه، ولو في خدمة الكتاب والسنَّة من التفسير والشرح لهما، وهو مع ذلك جاثمٌ علىٰ ما اتَّفق له من التقليد، ساعٍ في نُصْرة مذهب إمامه، ولو بالتعسُّف، مطرح لقول الله ورسوله، مؤثر لما وجد عليه سلفه، ولا ينكر هذا إلَّا مغمور في الغفلة والجهل، أو معاند لا يطلب منه المحاكمة إلَّا بين يدي الله سبحانه، ولو هاب كتاب الله أو حظي بلُمعة من الإيمان الصادق، أو شَمَّةٍ من الإخلاص، أو مَذْقَة من الخوف؛ لعرف وأنصف».

۞ وقال أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ - كما في تفسيره «فتح البيان في مقاصد القرآن» (٣/ ٣٤١)[٢]، في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] -:

«وهذه حجَّة قاهرة، ودليل باهر لا يمكن أهل الرأي أن يدفعوه بدافع أبدًا؛ فاجعل هذه الآية الشريفة أوَّل ما تصكُّ به وجوهَ أهل الرأي، وتُرْغِم به آنافهم، وتَدْحَض به حُجَّتَهم؛ فقد أخبرنا الله في محكم كتابه أنه أكمل دينه، ولم يمت رسول الله ﷺ إلا بعد أن أخبرنا بهذا الخبر عن الله عَزَّوَجَلَّ، فمن

---

(١) **علَّق الشيخ عاصم القريوتي (المحقِّق) علىٰ هذا الموضع قائلًا:** «لعله يقصد عصريه الشيخ أبا الحسنات محمد عبد الحي اللَّكنوي الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت ١٣٠٤هـ)، لما يُعلَم ما بينهما».

(٢) وانظر «دعوة الأمير العالم صديق حسن خان واحتسابه» لعلي أحمد الأحمد (ص١١١).

جاء بشيءٍ من عند نفسه، وزعم أنه من ديننا؛ قلنا له: إن الله أصدق منك، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، اذهبْ، لا حاجة لنا في رأيك.

وليت المُقلِّدة فهموا هذه الآية حقَّ الفهم حتىٰ يستريحوا ويُرِيحوا، وقد أخبرنا الله عَزَّوَجَلَّ في مُحْكم كتابه: أنَّ القرآن أحاط بكل شيءٍ؛ فقال: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾﴾ [النحل: ٨٩]، ثم أمر بالحكم بكتابه؛ فقال: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩]، وقال: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]، وقال: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ ﴿٥٧﴾﴾ [الأنعام: ٥٧]، وقال: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وفي آية: ﴿فَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]، وفي أخرىٰ: ﴿فَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧]، **وأمر عباده أيضًا في محكم كتابه باتِّباع ما جاء به رسول الله ﷺ؛ فقال:** ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٧﴾﴾ [الحشر: ٧]، **وهذه أعمُّ آية في القرآن وأبينها في الأخذ بالسنَّة المطهرة.**

وقال: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢]، وقد تكرر هذا في مواضع من الكتاب العزيز، وقال: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [النور: ٥١]، وقال: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ

حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

والاستكثار من الاستدلال علىٰ وجوب طاعة الله وطاعة رسوله؛ لا يأتي بعائدة ولا فائدة زائدة؛ فليس أحدٌ من المسلمين يخالف في ذلك، ومن أنكره فهو خارج عن حزب المسلمين.

وإنَّما أوردنا هذه الآيات الكريمة والبيِّنات العظيمة؛ تليينًا لقلب المقلد الذي جَمُد، وصار كالجَلْمَد؛ فإنه إذا سمع مثل هذه الأوامر القرآنية ربما امتثلها، وأخذ دينه من كتاب الله وسنَّة رسوله ﷺ؛ طاعة لأوامره، فإنَّ هذه الطاعة وإن كانت معلومة لكل مسلم، ولكن الإنسان قد يذهل عن القوارع الفرقانية والزواجر المحمدية، فإذا ذُكِّر بها ذكر، ولا سيَّما من نشأ علىٰ التقليد، وأدرك سلفه ثابتين عليه، غير متزَحْزِحين عنه؛ فإنَّه يقع في قلبه أن دين الإسلام هو الذي هو عليه، وما كان مخالفًا له؛ فليس من الإسلام في شيء، فإذا راجع نفسه رجع.

ولهذا تجد الرجل إذا نشأ علىٰ مذهب من هذه المذاهب، ثمَّ سمع قبل أن يتمرَّن بالعلم، ويعرف ما قاله الناس خلاف ذلك المألوف؛ استنكره وأباه قلبه، ونفر عنه طبعه، وقد رأينا وسمعنا من هذا الجنس ما لا يأتي عليه الحصر، ولكن إذا وازن العاقل بعقله بين مَن اتَّبع أحد أئمَّة المذاهب في مسألة من مسائله التي رواها عنه المقلِّد، ولا مستند لذلك العالم فيها، بل

قالها بمحض الرأي؛ لعدم وقوفه علىٰ الدليل، وبين مَن تمسَّك في تلك المسألة بخصوصها بالدليل الثابت في القرآن أو السنَّة؛ أفاده العقل بأن بينهما مسافات تنقطع فيها أعناق الإبل، لا جامع بينهما؛ لأنَّ مَن تمسَّك بالدليل أخذ بما أوجب الله عليه الأخذ به، واتَّبع ما شرعه الشارع لجميع الأمَّة أولها وآخرها، وحيِّها وميِّتها.

والعالم يمكنه الوقوف علىٰ الدليل من دون أن يرجع إلىٰ غيره، والجاهل يمكنه الوقوف علىٰ الدليل بسؤال علماء الشريعة، واسترواء النصِّ، وكيف حكم الله في محكم كتابه أو علىٰ لسان رسوله في تلك المسألة؛ فيفيدونه النصَّ إن كان ممَّن يعقل الحُجَّة إذا دلَّ عليها، أو يفيدونه مضمون النصِّ بالتعبير عنه بعبارة يفهمها؛ فهم رواة وهو مستور، وهذا عامل بالرواية لا بالرأي، والمقلِّد عاملٌ بالرأي لا بالرواية؛ لأنه يقبل قولَ الغير من دون أن يطالبه بحجَّة، وذلك في سؤاله يطالب بالحُجَّة لا بالرأي؛ فهو قابل لرواية الغير لا لرأيه، وهما من هذه الحيثيَّة متقابلان؛ فانظر كم الفرق بين المنزلتين» اهـ.

۞ وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الدين الخالص» (٣/ ٢٢٧)، في بيان المستفاد من قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ۝٧﴾ [الحشر: ٧]: «وما أبلغ هذه الآية، وأعظم إجمالها في

باب وجوب الاتِّباع، والنهي عن التقليد؛ لأنَّ التقليد ممَّا نهىٰ عنه الله في كتابه بألفاظ وعبائر، ونهىٰ عنه رسوله ﷺ في الأحاديث بمعاني ومباني جامعة، وما حكاه الله إلَّا عن أهل الشرك والكفر، وإنَّما وصف المؤمنين باتباع الأحسن، وإطاعة الله وإطاعة رسوله، وكذلك حثَّ رسول الله ﷺ علىٰ السنَّة، ونهىٰ عن البدعة؛ فأنصف لنفسك أيها السُّنِّيُّ، وتأمَّل أنك أخذت ما أتاك الرسول، وانتهيت عمَّا نهاك عنه، أم تركت ما أتاك من السنن المأثورة الصحيحة المرفوعة المتصلة إليه ﷺ، وأخذت بدله الرأي وتقليد الرجال في قيلهم وقالهم، وفعلت ما نُهِيت عنه علىٰ لسانه: من الائتمار بالبدع والمحدثات، والاعتمال بالرسوم الجاهلية الأولىٰ والأخرىٰ، ورفضت الأحاديث والسُّنن في جانب؛ حبًّا للمجتهدات المبنيَّة علىٰ الرأي المجرَّد، وانتصارًا للمذاهب والمشارِب، وإن كانت مخالِفةً لِما في الكتاب والسنَّة، مضادَّةً لحكم الله وحكم رسولِهِ؟ فما ندري جوابك علىٰ هذا غدًا بين يدي ربِّ العالمين.

اعلم أنَّ إلىٰ الله مصيرك، فمن نصيرك؟! وفي القبر مقيلك، فما قيلك؟!».

❁ **وقال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «أبجد العلوم» (١/ ٤٩)**: «ولذلك تراني لمَّا طالعت كتب القوم، وسَبَرْتُ غَوْر الأمس ونجد اليوم؛ نبَّهت عين القريحة من سِنَة الغفلة والنوم، وسُمْت التأليف غالبًا في الكتاب والسنَّة، وما يليهما من

نفسي – وأنا المفلس – أحسن السَّوْم؛ فأنشأت في تدوين ذلك كتبًا ورسائل، وجمعت لتيسير هذه الصعاب والاطلاع علىٰ تلك الهضاب أسفارًا ومسائل؛ فهذَّبت مناحيها تهذيبًا، وقربتها للأفهام تقريبًا، وأتيت بما يُمتِّعك بحقائق دين الإسلام وأسبابه، ويعرِّفك كيف دخل أهل العلم من أبوابه، حتىٰ تنزع التقليد يدك، وتقف علىٰ أحوال من قبلك من سلف الأمَّة وأئمَّتها، ومن بعدك».

۞ **وقال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «أبجد العلوم» (١/ ٤٥٩)**: «والأئمَّة الأربعة مَنعوا الناس عن تقليدهم، ولم يوجب الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ علىٰ أحدٍ تقليدَ أحد من الصحابة والتابعين الذين هم قُدوة الأُمَّة وأئمَّتها وسلفها، فضلًا عن المجتهدين من آحاد أهل العلم، بل الواجب علىٰ الكلِّ اتباعُ ما جاء به الكتاب والسنَّة المطهَّرة، وإنما احتيج إلىٰ تقليد المجتهدين؛ لكون الأحاديث والأخبار الصحيحة لم تدوَّن، ولكن الآن – بحمد الله – قد دوَّن أهل المعرفة بالسنن علمَ حديث رسول الله ﷺ، وأغنوا الناس عن غيره، فلا حيَّىٰ الله عبدًا قلَّد، ولم يتبع، ولم يعرف قدر السُّنة، وجَمُد علىٰ التقليد» اهـ.

٣٦- كلام السيد نور الحسن خان نجل السيد محمد صديق حسن خان القنوجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٣٣٦هـ):

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في كتابه**: «الطريقة المثلىٰ في الإرشاد إلىٰ ترك التقليد واتباع ما هو أولىٰ»:

«**ونسأل حينئذ فرقة التَّقليد**: هل يجوز أن يخفىٰ علىٰ من قلدتموه بعض شأن رسول الله، كما خفي ذلك علىٰ سادات الأمَّة أم لا؟

فإن قالوا: لا يخفىٰ عليه، وقد خفي علىٰ الصحابة مع قرب عهدهم؛ بالغوا في الغلو مبلغ مدَّعي العصمة في الأئمَّة.

فإن قالوا: بل يجوز أن يخفىٰ عليهم، وهو الواقع، وهم مراتب في الخلفاء قلَّة وكثرة؛ **قلنا**: فنحن نناشدكم الله الذي هو عند لسان كل قائل وقلبه، هل إذا قضىٰ الله ورسوله أمرًا خفي علىٰ من قلدتموه؛ تبقىٰ لكم الخيرة بين قبول قوله وردِّه، أم تنقطع خيرتكم، وتوجبون العمل بما قضاه الله ورسوله عينًا لا يجوز سواه؟! فأعدُّوا لهذا السؤال جوابًا، وللجواب صوابًا؛ فإن السؤال واقع، والجواب لازم.

والمقصود: أن هذا هو الذي منعنا من التقليد، فأين معكم حجَّة واحدة تقطع العذر، وتسوغ لكم ما ارتضيتموه لأنفسكم من التقليد؟!» اهـ.

٣٧- كلام عبد الظاهر أبي السمح رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(١٣٠٠- ١٣٧٠هـ):**

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في مقال «الدين الخالص ليس إلا في اتباع الرسول** ﷺ**»**[(١)]:

---

(١) «المقالات السلفية لفضيلة الشيخ عبد الظاهر أبي السمح - إمام وخطيب الحرم المكي الشريف، ومؤسس دار الحديث الخيرية بمكَّة» (ص ١٣٢-١٣٨).

«وإن آية الحُبِّ الصحيح، والإيمان الصادق: ألَّا يقدَّم بين يدي قول الله ورسوله وهدي الصحابة قولُ أحد ولا رأيه ولا عمله، مهما كان، وفي أيِّ زمانٍ كان، وأن لا يجد لذَّة العلم، ومتعة البحث إلا في قول الله وسنَّة الرسول، وهدي الصحابة، وأن يجد لغير ذلك في نفسه مرارةً تؤذيه، وطعمًا يؤلمه. وعلامة الحبِّ الكاذب، والإيمان الخادع؛ ضد ذلك وعكسه، ثمَّ الاعتذار بأنَّ كلام الله وكلام الرسول قد أغلق الباب دونهما، وضرب الحجاب علىٰ فهمهما، والتفقُّه فيهما، وما بقيا في المصحف والكتب إلا علىٰ سبيل البركة؛ ترديدًا للحروف، وقراءةً علىٰ الموتىٰ في المآتم، وعلىٰ القبور، وحملًا للمصحف، ووضعًا له في البيوت؛ لئلَّا يصيبه الأذىٰ والحرق؛ أمَّا الدين والأحكام، والحلال والحرام، ودواء القلوب، وعلاج الأمراض الأخلاقية والاجتماعية؛ ففي قول فلان، وعمل فلان، وتحقيق فلان، وشرح فلان، وما إلىٰ ذلك ممَّا فُتِنَ به أكثر من يزعم الإيمان، ويدعي زورًا وبهتانًا حبَّ الله والرسول ﷺ، وإلَّا فقل لي بربك أيها العاقل الناصح لنفسه: هل من تعظيم الرسول ومعرفة حقِّه الإعراضُ عن سنَّته وتحاميها تدبُّرًا وفهمًا، وإهمالها تكاسلًا وعجزًا، بدعوىٰ أنهم لا يقدرون علىٰ فهمها، وأنه لا يستطيع ذلك أحد في هذا العصر؛ لأنَّ هذه النعمة قصرها الله علىٰ السابقين من أهل القرون الأولىٰ، وقد امتنعت رحمة الله، وسُدَّ باب

فضله أن يكون في الناس اليوم مَن يؤتىٰ مِن الحكمة والفقه ما يفهم به عن الله وعن الرسول ما يهتدي به ويرشد غيره؟! بل وزادوا أنَّ من حاول ذلك اليوم فهو ضالٌّ مضِلٌّ، ومارق في الدين خاسر، واستعْدُوا عليه العامَّة والخاصَّة، وأَجْلَبُوا عليه بكل ما يستطيعون مِن قلمٍ ولسان ويدٍ، هل أولئك الصادُّون المصْدودن عن العلم الصحيح والهدىٰ والحق والصراط المستقيم يعرفون الله والرسولَ، ويَقْدِرون الله قَدْره، ويعطون الرسول ﷺ حقَّه من الحبِّ والإجلال والتعظيم؟ اللهم إنَّ كلَّ شيء يشهد أنهم في دعواهم كاذبون، وأنهم في ضلالهم يعمهون، وأنهم عن الصراط ناكبون، وأنهم إن ماتوا علىٰ ذلك إلىٰ جهنم صائرون، هل عرف الرسولَ مَن يتحاكم إلىٰ غيره؟ لا، والله كيف يكون عَرَفَه وآمن به والله يقول: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥]، وهل عرف الرسولَ وآمن به من يَرُدُّ حديثَه الصحيح لأجل كلام شيخه أو عادات قومه؟ لا والله، وهل من تعظيم الرسول تقديم آراء المؤلفين علىٰ حديثه الثابت المشهود له بالصحة من أئمَّة النقل وحفظة الآثار؟ كلا، ثم كلا» اهـ.

٣٨- كلام أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٣٧٧ هـ):

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في مقدمة كتابه «نظام الطلاق في الإسلام»**: «هذه الأبحاث

ليست من أبحاث الفقهاء الجامدين المقلِّدين، ولا هي من أبحاث المتردِّدين الذين يبدو لهم الحقُّ ثم يخشون الجهر به، ولا هي من أبحاث المجرَّدين الهدَّامين، الذين لا يفهمون الإسلام، ولا يريدون إلا تجريد الأمم الإسلامية عن دينهم، ومن الثبات عليه ونصره... كلا، إنَّما هي أبحاث علميَّة حرَّة علىٰ نهج أبحاث المجددين الصادقين من السلف الصالح - رضوان الله عليهم - الذين كانوا يصدعون، ولا يخافون لومةَ لائمٍ، وكانوا يخشون ربَّهم، ولا يخشون أحدًا إلَّا الله».

٣٩- كلام المعلِّمي اليماني رَحِمَهُ اللَّهُ (١٣٨٣ هـ):

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في «القائد إلىٰ تصحيح العقائد» (القسم الرابع من كتاب «التنكيل») (ص٣٤٦): «هذا، وما منَّا إلَّا مَن يعتزُّ بآبائه وأشياخه، ويعزُّ عليه أن يتبيَّن أنهم كانوا علىٰ باطل، ولكن أقلُّ ما يجب علينا أنْ نعلم أنَّ آباءنا وأشياخنا لم يكونوا معصومين، وهَبْ أنَّه يبعد عندنا جدًّا أن يكونوا تعمَّدوا الباطل، فما الذي يبعد أن يكونوا غلطوا وأخطؤوا؟ وعلىٰ كل حال فليسوا إلَّا أفرادًا من المسلمينَ، وقد اختلف المسلمون، وفي الفرق الأخرىٰ أئمَّة وأكابر إن لم يكونوا أفضل من آبائنا وأشياخنا؛ فلم يكونوا دونهم، وإذا راجعت نفسك علمْتَ أنَّك لست بأحقِّ من مخالِفك بالقناعة بما مضىٰ عليه الآباء والأشياخ، وأنَّه كما يحتمل أن يكون آباؤه وأشياخه

هم المبْطِلين عمدًا أو خطأً؛ فمن المحتمل أن يكونوا هم المحِقِّين، **بل الحقُّ أنه لا حقَّ لك ولا له في التضحية بالنفس والدين في سبيل التعصُّب الفارغ الذي يعود بالخسران المبين، وبالضرر علىٰ الآباء والأشياخ أنفسهم** - كما مرَّ في أوائل الرسالة -؛ فدع الآباء والأشياخ، والتمس الحقَّ من معدنه، ثمَّ إن شئت فاعرض عليه مقالة آبائك وأشياخك؛ فما وافقه حمدت الله تعالىٰ علىٰ ذلك، وما خالفه التمست لهم العذر، برجاء أن يكونوا لم يتعمَّدوا الباطل، ولم يقصروا تقصيرًا لا يسعه عفو الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، بل قد ثبت رجوع بعض أكابرهم... ولعل غيرهم قد رجع وإن لم ينقل؛ فإذا سلكت هذه الطريق فقد هُديت، **وإن أبيت إلا التعصُّب لآبائك وأشياخك، والجمود علىٰ اتباعهم؛ فقد قامت عليك الحُجَّة**، والله المستعان» اهـ.

٤٠- كلام أبي النصر علي بن حسن بن صديق حسن القنوجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

قال في رسالته «القول السَّديد في أدلَّة الاجتهاد والتقليد» (ص٣٤): «فدع

(١) ترجم له أبوه في كتابه «أبجد العلوم» (٧٣٢)، وفي «التاج المكلَّل» (ص٥٣٧)، وفيه أنه وُلد سنة (١٢٨٣)، وقد مدحه أبوه وأثنىٰ عليه، ومن الطرائف قوله في ترجمته في «أبجد العلوم»: «وكذلك هو أحب أولادي إلي، وإن كان قليل الاعتناء بالعلم، وبما لدي، لكن أرجو ربي أن يجعله من أهل العلم وخلَّص عباده، ويخصه باعتمال مرضاته ومراده، وما ذلك عليه بعزيز، وكم دعوت له ولأخيه وأخته في الحرمين الشريفين وأماكن الإجابة، وظني أن دعواتي قد حلت - إن شاء الله تعالىٰ - محل القبول والاستجابة، ولا عبرة بحركات عهد الصبا، إنما العبرة بما يستقر عليه الحال عند الانتهاء».

عنك الاحتجاج بالرجال والاعتزاء إلىٰ الآراء والأقوال، وجرِّد نفسك للحق، واغسل قلبك من درن العصبية؛ فإنَّك إنْ فعلت ذلك نظرت إلىٰ الحق من وراء ستر رقيق».

٤١- كلام عبد الرحمن الوكيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(١٣٣٢-١٣٩٠هـ):**

۞ **قال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في كتابه «دعوة الحق» (ص ١٥٥)**: «ولكن ما بالنا نرىٰ شيعًا متعدِّدة، وطرائق قِدَدًا مُتخاصمة، ومذاهب متباينة، **كلما قام تابع راح يقسم بكل مُحْرِجَةٍ من الأيمان أنَّ الحقَّ في مذهبه وحده؟!**».

۞ **وقال أيضًا**: «... وإنَّما نحارب العصبيَّة الجاهلية لهؤلاء الأئمَّة، **تلك العصبية التي تنزع إلىٰ جعلهم أربابًا**، واتخاذهم آلهة» اهـ.

٤٢- كلام تقي الدين الهلالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(١٤٠٧ هـ):**

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «الحسام الماحق علىٰ كل مشرك ومنافق» (ص ١٨): «اعلم - أيُّها الطالب للحق، المتبرئ من الشرك والبدعة وأهلهما! - أن الله أرسل رسوله محمدًا ﷺ بالهدىٰ ودين الحق، بشيرًا ونذيرًا؛ لينذر من كان حيًّا ويَحِقَّ القول علىٰ الكافرين؛ فبلَّغَ الرسالةَ ولم يخصَّ بها أحدًا دون أحد، وأدىٰ الأمانة علىٰ أكمل وجه، وجاهد في الله حقَّ جهاده، وعَبَد الله حتىٰ أتاه اليقين، صلوات الله وسلامه عليه وعلىٰ آله وأصحابه العدول

الثقات، الذين هم أغزر هذه الأمة علمًا، وأقومها سبيلًا، وأطهرها قلوبًا وأتقاها لله، اختارهم الله لصحبة نبيه، وقال فيهم: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وأمر كلَّ من بعدهم باتِّباعهم؛ فقال تعالىٰ في «سورة التوبة»: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]. ثمَّ تحمل الرسالة بعد الصحابة الكرام التابعون، ورَعَوْها حقَّ رعايتها، وكانوا أحقَّ بها وأهلها، ثم حملها تابعوهم من الأئمَّة المجتهدين والحفَّاظ المبرزين، فنفوا عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطِلين، وتأويل الجاهلين.

ولم يكن في تلك القرون المفضَّلة **تشدُّد في الدين، ولا تمذهب، ولا تحزُّب، ولا تعصُّب،** بل كانوا عباد الله إخوانًا، وعلىٰ طاعته أعوانًا، وكان العامي في تلك العصور إذا عَنَّت له مسألة سأل من يصادفه من العلماء؛ فكان الواحد يسأل في مسألةٍ أحدَ الخلفاء الراشدين، وفي الأخرىٰ عبد الله بن عباس، وفي الثالثة عبد الله بن مسعود، وفي الرابعة عبد الله بن عمر، وفي الخامسة جابر بن عبد الله؛ وهكذا، **ولم يتخذ أحد منهم رجلًا بعينه يخصه بالسؤال والاتباع دون غيره، كأنه نبي مرسل، حاشاهم من ذلك،** وإنَّما

حدث ذلك بعد القرون المفضلة، أي في القرون المذمومة علىٰ لسان رسول الله ﷺ» اهـ.

٤٣- كلام حمَّاد الأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٤١٨ هـ):

۞ سئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: وما رأيكم في القول بأنَّ علماء اليوم يعيشون عالة علىٰ علماء الأمس؟

فأجاب قائلًا: «أمَّا هذه الكلمة حقًّا إنها تستحقُّ أن تسلَّط عليها الأضواء.

علماء اليوم حقًّا إن أغلبيتهم عالة علىٰ من تقدَّمهم، وكونهم عالة علىٰ من تقدمهم هذا ليس عيبًا فيهم، ولكن ينبغي للعالم أن يكون عنده حريَّة الرأي، وأن يكون عنده التمييز بين الصواب والخطأ؛ لأنَّ الذي قبله قد يصيب وقد يخطئ؛ فلذلك يجب علىٰ عالم اليوم أن لا يعتمد علىٰ ما قاله عالم الأمس إلا بعد دراسته طِبق القرآن وطبق السنَّة وطبق الفقه الإسلامي، وإلا حقًّا أن القصور - أو التقصير - حاصل من كثير من علماء اليوم؛ حيث إنَّه تجد أغلبهم يتقيَّدون بمذهب من المذاهب: هذا حنفي، هذا شافعي، هذا حنبلي، هذا مالكي؛ تجد أنه يعتمد علىٰ كتب جامدة - الكتب التي في أغلب هذه المذاهب كتب جامدة -، يعني: قلَّ أن تجد بجانب هذه

(١) المجموع في ترجمة العلامة حماد الأنصاري (٢/ ٨٣٢) (الرحلة من أفريقيا إلىٰ بلاد الحرمين).

القضية في هذا الكتاب دليلًا تستطيع أن تعتمد عليه، فتجد هؤلاء يتمسَّكون بما وجدوا في هذه الكتب بدون دراسة، وبدون تمحيص؛ فهذا في الحقيقة لا ينبغي أن يستمر، ولا ينبغي أن يكون، بل إنَّ العالِم - إذا كان عالمًا، وأنا أعدُّ أولئك غير علماء، أنا أعد **أولئك الذين لا يدرسون المسائل علىٰ ضوء القرآن والسنَّة أعدهم جهلاء، ليسوا بعلماء** -؛ العالم هو ذلك الذي إذا درس مسألة في أي مذهب من المذاهب، وفي أي قضية من القضايا، يسلط عليها الأضواء من القرآن والسنة؛ ما وافق القرآن والسنة أخذه، وما لم يوافق القرآن والسنَّة رفضه وتركه، هكذا يكون العالم.

أما مجرَّد التقليد؛ فهذا المقلد ليس بعالم، المقلد كما قال ابن عبد البر:

لا فرق بين مقلِّد وبَهيمة ... تنقاد بين دَعَافِل وجَنَادِل

المقلد علىٰ خطر، اللهم إلا للضرورة، التقليد يجوز للضرورة، إذا كان الإنسان - مثلًا - في غابات أفريقيا التي لا يوجد فيها علماء، ولا يوجد فيها كتب الحديث، ولا يوجد فيها كتب التفسير المعتبرة، فوجد «مختصر خليل» مثلًا؛ جاز له أن يقلِّد ما وجد، لغاية ما يفتح الله عليه، فإذا فتح الله عليه بالعلم الصحيح؛ لا يجوز أن يقلد «مختصر خليل» إلَّا بعد تسليط الأضواء عليه».

۞ **ثم سئل** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **يا شيخ، ما رأيك في القول بأن باب الاجتهاد أغلق؟**

فقال: «قولهم: «باب الاجتهاد أغلق»؛ هذه الكلمة جاءت من عدم فهم

معنىٰ الاجتهاد، هؤلاء الذين يُطلقون هذه الكلمة؛ أطلقوها لأنَّهم لا يعرفون معنىٰ الاجتهاد، ففسَّروا الاجتهاد بغير معناه، وهذا المعنىٰ الذي فسَّروا به الاجتهاد - حقًّا أن هذا المعنىٰ - الذي تبادر إليهم لا وجود له.

هم فسَّروا الاجتهاد بالاختراع، يعني: تخترع شيئًا لم يسبقك أحد إليه، لا قرآن ولا سنَّة ولا اجتهاد عالم من العلماء، هذا معناه الاختراع؛ الاختراع يكون في الصناعات والحِرَف، أمَّا الاجتهاد الذي هو - كما قاله الأصوليون، اسمع -:

والاجتهاد بذْل الوسع في بلوغ الغرض لذي التصرف

أما الاجتهاد بهذا المعنىٰ فبابه مفتوح إلىٰ أن تقوم الساعة، «الاجتهاد: بذل الوسع في بلوغ الغرض»؛ يعني معناه: بذل الجهد والطاقة لفهم ما دلَّت عليه هذه الآية الكريمة، أو دلَّت عليه هذه السنَّة النبويَّة، وهذا الجهد وهذا الاجتهاد لا يزال إلىٰ أن تقوم الساعة.

لو فسَّر أولئك العوام - أنا ما أسمِّيهم بالعلماء، وحتىٰ كلمة الجهَّال ما أطلقها عليهم، هؤلاء عوام ما يفقهون -؛ لو فسَّروا الاجتهاد بهذا المعنىٰ الذي فسَّره به جميع العلماء قاطبةً؛ لعرفوا أن الاجتهاد بهذا المعنىٰ الذي هو مراد العلماء بالمعنىٰ الصحيح لا يمكن أن يُغلق إلىٰ أن تقوم الساعة؛ ولهذا أهل العلم الذين فقهوا وأدركوا مراد هؤلاء العوام؛ ردُّوا عليهم،

وبيَّنوا لهم أن الصواب خلاف ما قلتم أنتم، فكتبوا كتبًا منها: أولًا: «جامع بيان العلم» لابن عبد البر، ومنها: «تيسير الاجتهاد» للصنعاني، ومنها: «القول المفيد في الاجتهاد والتقليد» للشوكاني» اهـ.

٤٤- كلام عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٤٢٠ هـ):

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ [(١)]: «من جَهِل الحقَّ وجب عليه أن يسأل أهل العلم المعروفين بالعلم والفضْل، وحُسْن العقيدة والسيرة، ويتبصَّر في ذلك، مع تقدير العلماء، ومعرفة فضلهم، والدعاء لهم بمزيد من التوفيق وعظيم الأجر؛ لأنَّهم سبقوا إلىٰ الخير العظيم، وعلموا وأرشدوا، وأوضحوا الطريق، فرحمة الله عليهم، فلهم فضل السَّبْق، وفضل علمهم ودعوتهم إلىٰ الله: من الصحابة ومَنْ بعدهم مِنْ أهل العلم والإيمان؛ فيعرف لهم قدرهم وفضلهم، ويترحَّم عليهم، ويتأسَّىٰ بهم في النشاط في العلم والدعوة إلىٰ الله، وتقديم ما قاله الله ورسوله علىٰ غيره، والصبر علىٰ ذلك، والمسارعة إلىٰ العمل الصالح؛ يتأسَّىٰ بهم في هذه الفضائل العظيمة، ويترحَّم عليهم، **ولكن لا يجوز أبدًا أن يتعصَّب لواحد منهم مطلقًا، وأن يقال: قوله هو الصواب مطلقًا**. بل يقال: كل واحد قد يخطئ ويصيب، والصواب فيما وافق ما قاله الله ورسوله، وما دلَّ عليه شرع الله من طريق الكتاب والسنَّة وإجماع أهل

(١) مجموع الفتاوىٰ والمقالات، الجزء الثاني (الموقع الرسمي لسماحة الشيخ علىٰ الإنترنت).

العلم، فإذا اختلفوا وجب الردُّ إلىٰ الله ورسوله؛ كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [الشورىٰ: ١٠]. هكذا قال أهل العلم قديمًا وحديثًا.

ولا يجوز أبدًا التعصُّب لزيد أو عمرو، ولا لرأي فلان أو علَّان، ولا لحزب فلان أو الطريقة الفلانية، أو الجماعة الفلانية؛ كل هذا من الأخطاء الجديدة، التي وقع فيها كثير من الناس.

فيجب أن يكون المسلمون هدفهم واحد؛ وهو اتِّباع كتاب الله وسنَّةِ رسوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في جميع الأحوال: في الشدَّةِ والرخاءِ، في العُسْر واليُسْر، في السفر والإقامة، وفي جميع الأحوال. وعند اختلاف أهل العلم ينظر في أقوالهم، ويؤيد منها ما وافق الدليل من دون تعصُّب لأحد من الناس.

أما العامة وأشباه العامة، فيسألون أهل العلم، ويتحرَّون في أهل العلم من هو أقرب إلىٰ الخير، وأقرب إلىٰ السداد والاستقامة، يسألونه عن شرع الله، وهو يعلِّمهم بذلك ويرشدهم إلىٰ الحق، حسب ما جاء في الكتاب والسنة، وأجمع عليه أهل العلم» اهـ.

۞ **وقال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في المقابلة التي أجرتها معه مجلة «المجلة»**[1]:

---

(١) عدد (٨٠٦) (٢٥ صفر ١٤٠٦) (ص ٢٣)، بواسطة: «الإقناع بما جاء عن أئمَّة الدعوة من أقوال في الاتباع» للشيخ محمد بن هادي المدخلي (ص٨١).

«أنا - الحمد لله - لست بمتعصِّب، ولكني أحكِّم الكتاب والسنَّة، وأبني فتاواي علىٰ ما قاله الله ورسولُه، لا علىٰ تقليد الحنابلة ولا غيرهم.

الفتاوىٰ التي صدرت مني إنَّما أبنيها علىٰ الأدلَّةِ الشرعيَّة من الكتاب والسنَّة، حسب ما ظهر لي.

وهذا هو الذي سِرْت عليه منذ عرفت العلم، ومنذ أن كنت في الرياض قبل القضاء وبعد القضاء، وكذلك في المدينة، وما بعد المدينة، وإلىٰ الآن والحمد لله».

وسأله مندوب المجلة: سماحتكم أميل للحديث في الدراسة؟

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا بد من الحديث، الحديث سمعناه في القرآن، وكما قال الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]؛ **فالرد إلىٰ الله**: القرآن، **والرد إلىٰ الرسول**: الحديث.

فلا علم ولا فتوىٰ إلا عن طريق القرآن والحديث، هذا هو العلم، أما التقليد فليس بعلم» اهـ.

٤٥- كلام محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(١٤٢٠هـ):**

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «**الإرواء**» **(٣/ ١٥٢)**: «وإنَّما روي عن البراء بن مَعْرور، من طريق نعيم بن حماد، ثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن يحيىٰ بن

عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه: أن النبيَّ ﷺ حين قدم المدينة سأل عن البراء بن معرور، فقالوا: توفي، وأوصىٰ بثلثه لك يا رسول الله، وأوصىٰ أن يوجَّه إلىٰ القبلة لما احتُضِر. فقال رسول الله ﷺ: «**أصاب الفطرة، وقد رددت ثلثه علىٰ ولده**»، ثمَّ ذهب فصلىٰ عليه، فقال: «**اللهم اغفر له، وارحمه، وأدخله جنتك، وقد فعلت**».

أخرجه الحاكم (١/ ٣٥٣، ٣٥٤)، وعنه البيهقي (٣/ ٣٨٤)، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح، فقد احتجَّ البخاري بنُعيم بن حمَّاد، واحتَّج مسلم بالدراوردي، ولا أعلم في توجيه المحتضر إلىٰ القبلة غير هذا الحديث.

ووافقه الذهبي. وليس كذلك؛ فإن فيه علتين:

الأولىٰ: نُعيم بن حمَّاد؛ فإنه ضعيف، ولم يحتج به البخاري كما زعم الحاكم! وإنما أخرج له مقرونًا بغيره؛ كما قال الذهبي نفسه في «الميزان».

الثانية: الإرسال؛ فإنَّ عبد الله بن أبي قتادة أبا يحيىٰ ليس صحابيًّا، بل هو تابعي ابن صحابي، وقد وَهِم في هذا الإسناد جماعة توهَّموه متَّصلًا، أولهم الحاكم نفسه ثم الذهبي؛ فإنهما لو تنبَّها لإرساله لَمَا صحَّحاه، ثم الزيلعي؛ فقد ساقه في «نصب الراية» (٢/ ٣٥٢) من طريق الحاكم عن نعيم بن حماد؛ به، كما ذكرناه، إلَّا أنه زاد في السند: «عن أبي قتادة»؛ فصار السند بذلك متصلًا! ولا أصل لهذه الزيادة عند الحاكم أصلًا.

فالجواب: أن ذلك أمر محتمل، لكن يدفعه أن البيهقي قد رواه من طريق الحاكم بدونها؛ كما تقدَّم.

ثم جاء الحافظ ابن حجر، فتبع الزيلعي علىٰ هذا الوهم في «الدراية» (١٤٠)! ثم زاد عليه فقال في «التلخيص» (١٥٢): «رواه الحاكم والبيهقي عن أبي قتادة! وتبعه علىٰ ذلك الشوكاني في «نيل الأوطار» (٣/ ٢٤٩)، ثمَّ أبو الطيب صديق حسن خان في «الروضة الندية» (١/ ١٦٠)، وكذا الصنعاني فيما يتعلَّق بالحاكم (٢/ ١٢٦)!

وأعجب من ذلك في الوهم وغلبة المتابعة عليه؛ أن المعلِّق الفاضل علىٰ «نصب الراية» في هذا الموضع أشار في تعليقه إلىٰ مكان إخراج الحاكم والبيهقي للحديث؛ فذكر الجزء والصفحة علىٰ ما نقلته آنفًا! وليس في ذلك تلك الزيادة!

وأعجب من ذلك كلِّه أن الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ نقل الحديث في تعليقه علىٰ «الروضة» (١/ ١٦١) عن «المستدرك» بالجزء والصفحة المتقدِّمَيْن، وساق سنده كما سقناه تمامًا، ثم قال: إنه مرسل؛ لأن يحيىٰ رواه عن أبيه، وأبوه تابعي. فأصاب، ثم استدرك فقال: وبعد البحث تبيَّن لي أن الخطأ إنَّما هو من الناسخين؛ فقد وجدت الحديث في «السنن الكبرىٰ» للبيهقي؛ رواه الحاكم بإسناده، وفيه: عن يحيىٰ بن عبد الله بن أبي

قتادة عن أبيه؛ فالحديث إذن من حديث أبي قتادة، وليس حديثًا مرسلًا، والحمد لله.

قلت: وأنا أقول: الحمد لله علىٰ كل حال، غير أن ما نقله عن البيهقي هو عين ما نقله عن الحاكم وحكم بإرساله، كما يبدو بأدنىٰ تأمُّل؛ فالحديث مرسل.

وهذا الوهم الذي نقلته عن هؤلاء العلماء، وكيف أنهم تتابعوا عليه؛ مِنْ أغرب ما وقفت عليه اليوم من الأوهام، وسبحان الله الذي لا يسهو ولا ينام! **وذلك من الحوافز القويَّة لي ولأمثالي علىٰ نبذ التقليد، والأخذ بوسائل التحقُّق ما استطعنا إلىٰ ذلك سبيلًا**، والله تعالىٰ هو الموفق والمعين، لا إله إلا هو، ولا معبود غيره».

۞ وصحَّح رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الصحيحة» (٦/ ٧٧٥) حديث عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: وَفَدْتُ مَعَ أَبِي إِلَىٰ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ بِحُوَّارَيْنَ حِينَ تُوُفِّيَ مُعَاوِيَةُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، نُعَزِّيهِ، وَنُهَنِّيهِ بِالْخِلَافَةِ؛ فَإِذَا رَجُلٌ فِي مَسْجِدِهَا يَقُولُ: «أَلَا إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُرْفَعَ الْأَشْرَارُ، وَيُوضَعَ الْأَخْيَارُ. أَلَا إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَظْهَرَ الْقَوْلُ، وَيُخْزَنَ الْعَمَلُ، أَلَا إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ تُتْلَىٰ الْمَثْنَاةُ فَلَا يُوجَدُ مَنْ يُغَيِّرُهَا»، قِيلَ لَهُ: وَمَا الْمَثْنَاةُ؟ قَالَ: «مَا اسْتُكْتِبَ مِنْ كِتَابٍ غَيْرِ الْقُرْآنِ؛ فَعَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ فَبِهِ هُدِيتُمْ، وَبِهِ تُجْزَوْنَ، وَعَنْهُ تُسْأَلُونَ». فَلَمْ أَدْرِ مَنِ الرَّجُلُ، فَحَدَّثْتُ هَذَا الْحَدِيثَ بَعْدَ ذَلِكَ بِحِمْصَ، فَقَالَ لِي رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ:

أَوَمَا تَعْرِفُهُ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: ذَلِكَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

ثم قال: «هذا الحديث من أعلام نبوَّته ﷺ، فقد تحقَّق كل ما فيه من الأنباء، وبخاصَّة منها ما يتعلَّق بـ«المثناة»، وهي كل ما كتب سوىٰ كتاب الله؛ كما فسَّره الراوي، وما يتعلَّق به من الأحاديث النبويَّة والآثار السلفية، **فكأنَّ المقصود بـ«المثناة» الكتب المذهبية المفروضة علىٰ المقلِّدين، التي صرفتهم مع تطاول الزمن عن كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ؛ كما هو مشاهد اليوم مع الأسف من جماهير المتمذهبين، وفيهم كثير من الدكاترة والمتخرجين من كليات الشريعة؛ فإنَّهم جميعًا يتدينون بالتمذهب، ويوجبونه علىٰ الناس، حتىٰ العلماء منهم؛ فهذا كبيرهم أبو الحسن الكرخي الحنفي يقول كلمته المشهورة: «كل آية تخالف ما عليه أصحابنا فهي مؤولة أو منسوخة، وكل حديث كذلك فهو مؤول أو منسوخ». فقد جعلوا المذهب أصلًا، والقرآن الكريم تبعًا؛ فذلك هو (المثناة) دونما شكٍّ أو ريب.**

وأما ما جاء في «النهاية» عقِب الحديث، وفيه تفسير «المثناة»: «وقيل: إنَّ المثناة هي أخبار بني إسرائيل بعد موسىٰ عَلَيْهِٱلسَّلَامُ، وضعوا كتابًا فيما بينهم علىٰ ما أرادوا من غير كتاب الله، فهو (المثناة)؛ فكأن ابن عمرو كره الأخذ عن أهل الكتاب، وقد كان عنده كتب وقعت إليه يوم اليرموك منهم؛ فقال هذا لمعرفته بما فيها». **قلتُ:** وهذا التفسير بعيد كل البعد عن ظاهر

الحديث، وأن «المثناة» من علامات اقتراب الساعة؛ فلا علاقة لها بما فعل اليهود قبل بعثته ﷺ، فلا جرم أن ابن الأثير أشار إلىٰ تضعيف هذا التفسير بتصديره إيَّاه بصيغة «قيل».

وأشدُّ ضعفًا منه: ما ذكره عقبه: «قال الجوهري: (المثناة) هي التي تسمىٰ بالفارسية (دوبيتي)، وهو الغناء»**!**».

٤٦- كلام ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(١٤٢١هـ):**

۞ **سئل** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في** «نور علىٰ الدرب»:

السؤال: سؤاله الثالث والأخير يقول: هل النَّاس العوام غير العالمين بالمذاهب ملزمون باتباع مذهب معيَّن من المذاهب الأربعة، وما هو المذهب الذي تحبذون اتِّباعه، وجزاكم الله عنَّا خير الجزاء؟

فأجاب الشيخ: «**الصحيح أنه لا يلزم أحدًا أن يتبع مذهبًا دون مذهب إلا مذهبًا واحدًا، وهو مذهب رسول الله ﷺ**، وهؤلاء الأئمَّة الأربعة كلهم يريدون أن يتمسَّكوا بمذهب الرسول عليه الصلاة والسلام، ولكنَّهم بشر يخطئون ويصيبون، ولا نرىٰ أنَّ واحدًا منهم يجب اتِّباع قوله اتباعًا مطلقًا، بل نقول: مَن تبيَّن أن الصواب في قوله وجب اتباعه؛ مِن أجْل أنه صواب، لا من أجل أنه قول فلان أو فلان، هذا ما نراه في هذه المسألة» اهـ.

۞ **وقال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «**القواعد المثلىٰ في صفات الله**» (ص٨٧): «**الحق لا يوزن بالرجال، وإنما يوزن الرجال بالحق**، هذا هو الميزان الصحيح».

٤٧- كلام مقبل بن هادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٤٢٢ هـ):

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «**مقتل الشيخ جميل الرحمن**» (ص٣٠): «نحن نحبُّ علماء السنَّة، أما الدين **فلسنا مستعدين أن نقلِّد أحدًا**، وإذا كنا علىٰ الحقِّ لا نخاف من هذا، ولا من هذا».

٤٨- كلام أحمد النجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٤٢٩ هـ):

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في توضيحه حول بيانه عن حال الشيخ فالح الحربي**:

«**أُنكر علىٰ الشيخ فالح غلوُّه في التقليد بقوله**: «من لم يقلِّد هدم الرسالات السماوية والكتب الإلهية»».

ونقول: التقليد ينقسم إلى قسمين: محمود ومذموم:

فالتقليد المحمود: هو المتابعة علىٰ القول بالدليل، وهذا لا يعتبر تقليدًا.

والمذموم: هو المتابعة علىٰ القول بلا دليل، فمن تابع أحدًا علىٰ كل ما يقوله سواء كان بدليل أو بلا دليل؛ فهذا مذموم، لكنه لا يخرج أحدًا من الإسلام؛ فمن قلَّد مذهبًا بعينه، وتابع إمام ذلك المذهب، تابعه في جميع أقواله ما كان منها بدليل، وما كان منها بلا دليل؛ فهو مُسيء، ولا يَخرج من الإسلام.

والتقليد جائز للعامي؛ بدليل قوله تعالىٰ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، أمَّا طلَّاب العلم فينبغي لهم أن يُفتِّشوا عن الأدلة بحسب الاستطاعة»[١] اهـ.

٤٩- كلام يوسف بن محمد الدخيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(م ١٤٣١هـ):**

قال - كما في «فوائد المنهج» (٢١٠) -: «لم نستفد من تحذيرات سلفنا الصالح في الكفِّ عن مجادلة ومحاورة ومخاصمة أهل الأهواء؛ لأنَّهم متعصِّبون لباطلهم، مشغِّبون علىٰ الحقِّ، ويحاولون مستميتين التغلُّب علىٰ أهله، يتلاعب بهم الهوىٰ والشيطان أيما تلاعب؛ لذلك تراهم يتلاعبون بالألفاظ، ويستهترون بالمعاني والقيم؛ فتجدهم يجمعون بين المتضادين والنقيضين، ويفرِّقون بين المتماثلين، يتظاهرون بالذبِّ عن الإسلام، وهم أضيع الناس له، ويتباكون علىٰ العقيدة وهم يذبحونها بغير سكين؛ بسكين الكذب والخداع والتضليل والتمويه؛ فهي من أهون الأشياء عندهم، وآخرها، بل ممتلئون غيظًا وحقدًا عليها وعلىٰ أهلها؛ فهم مُفْرَغُون من كل شيء إلا من الكيد والخبث والمكر والجرأة علىٰ الله وأحكام الله؛ فالحسن ما رأوه حسنًا، ويخدمهم ويخدم باطلهم، والسيِّئ ما رأوه سيِّئًا وإن كان في نفسه حسنًا؛ لأنَّه يفوت عليهم مصالحهم، ويمس ويهز كيانهم، ويفضح

(١) وانظر: «مناقشة فالح في قضية التقليد» للعلامة ربيع بن هادي حَفِظَهُ ٱللَّهُ.

نواياهم، ويكشف خزاياهم، ويميط اللثام عن أهدافهم ومقاصدهم الشريرة؛ فهم العدو، وأعداء كل فضيلة وخير، وأصفياء كل رذيلة وشرٍّ؛ يحملون نفوسًا شريرة، تزرع الشرَّ والفوضىٰ والاضطراب، وتشعل النيران وتوقدها، ثمَّ يهربون؛ إنهم يتراقصون فرحًا علىٰ رؤية الجراح والدماء والحرائق والنكبات بالإسلام والمسلمين، من حيث يدعون الادعاءات الطويلة العريضة، وأنهم هم المصلحون. وفي حقيقة الأمر إنهم هم المفسدون، ولكن لا يشعرون.

إنهم لا يبغون بالإسلام والمسلمين الخير؛ للحقد الدفين في نفوسهم، والعداوة المكمنة في قلوبهم، يدفنون كل حسنة، أو يذمونها فضلًا عن أن يروها، ويمدحون كل رزيلة ويرفعونها فضلًا عن تحسينها وتزيينها، يملئون الدنيا ضجيجًا وصراخًا وندبًا علىٰ الإسلام، وعلىٰ أهل الإسلام، وهم الذين يضعون أيديهم في أيدي أعدائه، ويسلمونه لهم، ويمكنونهم من أهله؛ فهم المنافقون، وهم الكاذبون؛ يتلَّونون بكلِّ لونٍ، ويستهترون بكل حقٍّ، فالشيء الواحد ما دام في أيديهم فهو حقٌّ، وإذا كان في أيدي غيرهم؛ فهو باطل.

وأخيرًا - وليس آخرًا -: إنهم أعداء الحق، وأعداء العقيدة، وأعداء التوحيد، وأعداء الأمن والأمان واستتابهما، وأعداء الاستقرار.

إنهم طلاب الدنيا، وطلاب المناصب والسياسة باسم الإسلام!

إنهم المفرَّغون من كل شيء إلَّا من الجهل وتهييج وتحميس الناس علىٰ

الثورات، بدون تعقُّل ولا روية!

إنهم الملبِّسون الذين يلبسون باطلهم وجهلهم باسم الإسلام واسم الجهاد، والذين يتجلببون بجلباب الإسلام!

إنهم الجبناء الذين فقط يجيدون المكر والأساليب المنحطَّة؛ فالغاية تبرر الوسيلة عندهم، وكذا هم المتهورون![1]

۞ **وقال في «فوائد المنهج» (٢١١)**: «ينبغي أن ينظر في الحقِّ إلىٰ مصدره، لا إلي الأشخاص هكذا علىٰ جهة العموم؛ لأنَّهم متعدِّدون ومتفاوتون فيه».

۞ **وقال في «فوائد المنهج» (٤٦١)**: «انتبه وتنبَّه من أهل الأهواء؛ فإنَّ الهوىٰ أعماهم عن الحقِّ، وحملهم علىٰ التعصُّب المقيت، ودنَّس نفوسهم بالبغضاء والعداوة لكل من ليس علىٰ طريقتهم؛ فلذلك لا يرجىٰ من ورائهم خير، ولا يُنتظر منهم إلا الشرُّ، ويصعب رجوعهم إلَّا بقدرة الله وهدايته، وهذا يكاد يكون قليلًا أو نادرًا.

والشاهد: ألا يغتر بهم؛ فإنهم يقولون ما لا يعتقدون ولا يفعلون؛ إذ هم أهل التناقض والتأويل، والعبث والتحريف، واللعب بالنصوص، واعتساف الدليل.

---

(١) كتب الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آخر الفائدة: «هذه الورقة كُتِبَت بمناسبة انتهاء الفصل الدراسي الأوَّل، وما جرىٰ في السنة الرابعة من كلية الحديث، الثلاثاء ٢٥/ ٠٧/ ١٤٢٠هـ».

والخلاصة: هم أهل الكذب، وإذا تشدَّق منهم متشدِّق فقال مثلًا: التثبت - أو: حذِّر - من الهوىٰ لا فاعله...! هكذا؛ فالحذر الحذر منهم، والفرار الفرار منهم بالدين، لا يستغلونك هم ولا غيرهم ممَّن يرىٰ في موقفك المصلحة له، وعليك أن تَقْرُبَ من منهج السَّلف أكثر فأكثر في غمرة العلمانيين وأهل الأهواء من السياسيين وغيرهم؛ الذين يجيدون الخداع والتمويه والتحذير، وإلا اجتهدوا - إذا لم يتمكَّنوا من إلحاق الأذىٰ بمن يعارضهم، أو يلمسون منه أنه ليس علىٰ مَشْرَبِهم - بتحييده؛ فالله يكسر شوكتهم، وينتقم منهم؛ جزاء ما آذوا به عباد الله الصالحين، حتىٰ السلفيين، وكفاء كذبهم علىٰ الله وعلىٰ المؤمنين بتمسحهم بالدين والتظاهر به».

٥٠- كلام زيد بن محمد بن هادي المَدخلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٤٣٥هـ):

قال حَفِظَهُ اللهُ في «المنظومات الحِسَان» «منظومة أهميَّة الفتوىٰ ومدىٰ حاجة الناس إليها، وتفصيل القول في مسألة التقليد»:

وإنَّما اللوم علىٰ مَنْ قدَّما ... آراء قوم فوق أخبار السما

ومَنْ لشخص عامدًا تعصَّبا ... غير الرسول ذُمَّهُ محتسبا

ومن يصرِّح دائمًا لا يستحي ... بهجر كتبهم ففكره امسح

لأنَّه قد خالف المنقول ... وباين المقبول والمعقولا

أما همو قد أوضحوا المقالا ... وأعلنوا جهرًا لمن قد قالا

شـيخي إمـامي رأيـه مقـدَّم ... ومـا سـواه أَخِـرَنْ يـا مـسلم

في كـل حـال غيـره لا أقبـل ... ولـو أتـىٰ نـصٌّ فـشيخي أنْبـل

لا تأخـذوا عنـا فإننـا بـشر ... نـصيب تـارة ونخطـي في أُخَـر

٥١- كلام صالح الفوزان حَفِظَهُ اللَّهُ:

۞ **سئل حَفِظَهُ اللَّهُ**(١): ما حكم من أحبَّ عالِمًا أو داعية، وقال: إنِّي أحبه حبًّا كثيرًا، لا أريد أن أسمع أحدًا يرُد عليه، وأنا آخذ بكلامه حتَّىٰ وإن كان مُخالفًا للدليل؛ لأن هذا الشيخ أعرف منَّا بالدليل؟

فأجاب الشيخ - أحسن الله إليه -: «هذا تعصُّب ممقوتٌ مذموم، ولا يجوز، نحن نحب العلماء - ولله الحمد -، ونحب الدعاة في الله عَزَّوَجَلَّ، لكن إذا أخطأ واحد منهم في مسألة؛ فنحن نُبيِّن الحقَّ في هذه المسألة بالدليل، ولا يُنقِص ذلك من محبَّةِ المردود عليه، ولا من قدْرِه.

يقول الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما منَّا إلا رادٌ ومردودٌ عليه، إلَّا صاحب هذا القبر - يعني: رسول الله ﷺ -».

نحن إذا رددنا علىٰ بعض أهل العلم، وبعض الفضلاء؛ ليس معنىٰ هذا أنَّنا نُبغضه أو نتنقَّصه، وإنَّما نُبين الصواب؛ ولهذا يقول بعض العلماء لما

(١) الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة (س ٦٧) (ص ١٦٣، ١٦٤).

أخطأ بعض زملائه، قال: «**فلان حبيبنا، ولكن الحقَّ أحبُّ إلينا منه**»، هذا هو الطريق الصحيح.

ولا تفهموا أن الردَّ علىٰ بعض العلماء في مسألة أخطأ فيها، معناه تَنَقُّص له أو بُغض؛ بل ما زال العلماء يرد بعضهم علىٰ بعض، وهم إخوة ومُتحابُّون.

ولا يَجوز لنا أن نأخذ كلَّ ما يقوله الشخص أخذًا مُسلَّمًا، أصاب أو أخطأ؛ لأنَّ هذا من التعصُّب.

الذي يُؤخذ قوله كلُّه، ولا يُترَك منه شيءٌ: هو رسول الله؛ لأنَّه مُبلِّغ عن ربِّه، لا ينطق عن الهوىٰ؛ أما غيره فهم يخطئون ويصيبون، وإن كانوا من أفضل الناس، هم مُجتهدون يخطئون ويصيبون، ليس أحد معصومًا من الخطأ إلا رسول الله.

يجب أن نعرف هذا، ولا نتكتَّم علىٰ الخطأ مُحاباةً لفلان، بل علينا أن نُبيِّن الخطأ.

يقول النبيُّ ﷺ: «**الدِّين النَّصيحة**»، قلنا: لمن؟ قال: «**لله ولكتابه ولرسوله، ولأئمَّة المسلمين وعامَّتهم**».

وبيان الخطأ من النصيحة للجميع، وأمَّا كِتمانه فهو مُخالف للنَّصيحة» اهـ.

۞ **وسئل أيضًا**[(١)]: البعض من الناس - هداهم الله - يقدِّسون الرجال، ويتعصَّبون لآرائهم، فما نصيحتكم لهؤلاء؟

فأجاب: «الواجب اتباع الحقِّ مع من كان، **لا اتباع الرجال المخالفين للحق**.

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحَّته، يذهبون إلىٰ رأي سفيان، والله تعالىٰ يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

وقال ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء، أقول: قال الله. وتقولون: قال أبو بكر وعمر.

فإذا كان هذا التحذير والوعيد في اتباع أفضل الناس بعد الأنبياء من غير دليل؛ **فكيف باتباع من هو «لا في العير، ولا في النفير»، ممن لا يُعرف بعلم ولا فضل، إلَّا أنه يجيد شقشقة الكلام؟!!**» اهـ.

۞ **وقال في «الإرشاد إلىٰ صحيح الاعتقاد»**: «فالأسباب التي أدَّت إلىٰ ظهور البدع تتلخَّص في الأمور التالية:

- الجهل بأحكام الدِّين.

- **اتِّباع الهوىٰ**.

---

(١) الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة (س ٥٨) (ص١٤٩، ١٥٠).

- **التعصُّب للآراء والأشخاص.**

- التشبُّه بالكفار وتقليدهم».

٥٢- كلام ربيع بن هادي حَفِظَهُ اللَّهُ:

۞ **قال** حَفِظَهُ اللَّهُ **في «النقد منهج شرعي» (ص ١٢، ١٣)**: «الشافعي يقول: انظروا كُتبي هذه، لا تظنوا أن كلها حق، لا بد أن يكون فيها شيء خالف كتاب الله عَزَّوَجَلَّ وسنة الرسول ﷺ، والذي خالف فيها أحدهما فخذوه واضربوا به عرض الحائط.

وكتبي هذه خذوها واقرؤوها، وأنا لا أقول لكم: إن كلَّ ما فيها صواب لا بد، وأؤكد لكم أن فيها أخطاءً. قال أحدهم مرَّة: فلان يريد أن يناقشك؟ قلتُ: فليسرع قبل أن أموت يبيِّن أخطائي. وأنا أرجوكم اذهبوا وترجَّوْا سلمان وسفر كلهم يجمعوا كتبي ويناقشوها، ويبينوا الحق فيها، حتىٰ أتوب منها قبل موتي، ما نغضب من النقد أبدًا، واللهِ نفرح، وأنا أحمِّلُ كلًّا منكم المسؤولية، [أن] يذهب إليهم ليأخذوا كتبي ويناقشوها، والذي يطلع بخطأ أقول له: جزاك الله خيرًا. وأرسل لهم جوائز، وإذا عجزت أدعو لهم. والله ما نخاف من النقد؛ لأنَّنا لسنا معصومين، وأستغفر الله العظيم، مَنْ نحن حتىٰ نقول: لسنا بمعصومين؟! هذا يقال للصحابة والأئمَّة الكبار، أما نحن - والعياذ بالله - فالزلل والأخطاء الكبيرة متوقَّعَة منَّا.

فأنا أرجو أن يأخذوا كتبي هذه، وينتقدوها: في الصفحة الفلانية قلت كذا، وهو غلط، واستدلالك غلط من الوجه الفلاني، والوجه الفلاني، والحديث الفلاني أخطأت في الاستدلال به، والحديث نقلته غلط. هيا يا أخي تفضَّل، لماذا تغضبون وتعلِّمون الناس التعصُّب والهوىٰ والجهل والهمجية والفوضىٰ؟! لماذا تدمِّرون عقول الشباب بهذه العصبية العمياء؟! **هل في يوم من الأيام تعصَّب أُناس للشافعي ومالك مثل هذا التعصُّب؟! هذا التعصُّب لا نعرفه إلا من الروافض، يعني: يُرفع الرجل إلىٰ درجة الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام -، ما يُنتقد!**

أنا أسمع من بعض الناس أنه يقول: نحن نفرح بالنقد ونرحِّب بالنقد. **لكن واللهِ إنه يموت من النقد، والناس يموتون وراءه؛ لماذا تنتقده؟ لهذا رأينا كل ما وجهناه من نقد إلىٰ أخطائهم لا يتراجعون عنها أبدًا، لا هم ولا أتباعهم، يعني: كأن ديننا غير دينهم، كأن عندنا دين غير الدين الذي عرفوه!!**» اهـ.

۞ وفي لقاءٍ لي مع فضيلة الشيخ ربيع - سلَّمه الله - في شوال (١٤٢٤هـ) قام فضيلته بتوجيه نصيحة إلىٰ الشباب وطلبة العلم بمصر، كان منها:

«أوصيهم بالتزام العدل والإنصاف في قضايا الخلاف؛ فإنَّنا نرىٰ كثيرًا - حتىٰ من المنتسبين إلىٰ السنَّة - **نرىٰ في مواقفهم الجَور والحَيف والتعصُّب للأشخاص والأهواء**، وهذا داءٌ وَبِيل يضرُّ الإسلام والمسلمين،

فعلىٰ العلماء وطلَّاب العلم أن يكونوا في غاية التقوىٰ والمراقبة لله، والقيام بدين الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وجَعل هذه الآية نصب أعينهم: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ﴾ [النساء: ١٣٥]؛ فإنَّنا نرىٰ كثيرًا من الناس يتناسَون هذا الأصل العظيم، **وتغلب عليهم الأهواء والعواطف العمياء، وينصرون الباطل،** ويُلبِّسون علىٰ الناس، ويَلبِسون عليهم أمر دينهم؛ فعلىٰ هؤلاء أن يتَّقوا الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، وأن يراقبوه، وأن يستشعر هؤلاء أنهم سوف يُحاسبون أمام الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، ومن سنَّ سنَّة سيِّئة؛ فعليه وزرها ووزر من عمل بِها إلىٰ يوم القيامة؛ فسنُّ هذا المنهج الذي يجعل الحقَّ باطلًا والباطل حقًّا فيه ضررٌ خطير، والله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أكَّد الوعيد الشديد علىٰ الذين لا يُبيِّنون للناس الحقَّ بل يكتمونه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُوْلَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٥٩، ١٦٠].

فنصيحتي لطلاب العلم أن يقوموا بواجب الشهادة لله، وأن يقوموا بِهذا القسط العظيم الذي لا تقوم حياة المسلمين في دينهم ودنياهم إلَّا إذا نَهضوا به علىٰ الوجه المشروع، كما أمرهم الله بذلك.

أسأل الله أن يُصلح أحوال المسلمين، وأن يُصلح طلَّاب العلم، وأن

يرزقنا وإياهم الإخلاص والاستقامة والثبات علىٰ دين الله الحق، إنَّ ربنا سميع الدعاء» اهـ.

۞ **وقال حَفِظَهُ اللهُ في درس له بعنوان:** «من القلب إلىٰ القلب» (١/أ): «الإشاعات الكاذبة حالت بين الشباب وبين الحق، ودفعتهم إلىٰ الباطل، وإلىٰ تولِّي أهل الباطل، وإلىٰ نُصرة أهل البدع الكبرىٰ - لا أقول: البدع الصغرىٰ -؛ الإشاعات الكاذبة والافتراءات ضد أهل الحق شوَّهتْ جمال الحق، وحالت بين الناس وبين الحق؛ فأصبحوا **لا يقبلون الحقَّ إلا من فلان وفلان... حتىٰ لو كان كلام فلان باطلًا جعلوه حقًّا، هذا هو المرض الفتَّاك**... يجب أن تحتشد القوىٰ كلُّها لعلاج هذا المرض الفتَّاك» اهـ.



آثار التعصُّب الذميم

من خطورة التعصُّب أنه ليس داءً مُفردًا - لا يتعدَّىٰ أثره غيره -، بل هو داء متعدٍ؛ أي أنه تتبعه أدواء شتَّىٰ تصيب قلب المتعصب، وتُوهن منهجه، وتجرُّ عليه أهواء متفرقة؛ فإن آثار التعصُّب بالباطل دائمًا غيرُ حميدة علىٰ الفرد والمجتمع، فلا ينبغي إغفالها، وقد بيَّنا طرفًا من هذه الآثار السيئة في طيات الكتاب، **وإليك المزيد منها في النقاط التالية:**

أولًا: الوقوع - بلا شعور - في مغبة منهج الموازنات الفاسد، وهذا المنهج المحدث معناه: إيجاب ذكر حسنات صاحب البدعة والهوىٰ حين التحذير من مساوئه، وهو ما سموه بالموازنة بين حسناته وسيئاته.

ولما سئل سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: بالنسبة لمنهج أهل السنَّة في نقد أهل البدع وكتبهم؛ هل من الواجب ذكر محاسنهم ومساوئهم، أم فقط مساوئهم؟

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المعروف في كلام أهل العلم نقد المساوئ للتحذير، وبيان الأخطاء التي أخطئوا فيها للتحذير منها، أما الطيب فمعروف مقبول، لكن المقصود التحذير من أخطائهم: الجهمية، المعتزلة، الرافضة، وما

أشبه ذلك» اهـ.

قلت: وهذا الأمر لا يتعلَّق بنقد أهل البدع فحسب، بل أي مسلم يخطئ ويترتب علىٰ هذا الخطأ ضرر علىٰ المسلمين؛ فلا يَجب علىٰ من أراد تَحذير المسلمين من خطأ هذا المخطئ أن يذكر حسناته، ومن أوجب هذا فقد وقع في هذه المحدثة، وهذا ما أشار إليه العلَّامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ حينما سئل عن هذا المنهج المحدث، فقال: «هذه طريقة المبتدعة حينما يتكلم العالم بالحديث [في] رجل صالح وعالم فقيه، فيقول عنه: سيئ الحفظ؛ هل يقول: إنه مسلم، وإنه صالح، وإنه فقيه، وإنه يُرجع إليه في استنباط الأحكام الشرعية؟ الله أكبر! الحقيقة أن القاعدة السابقة [(١)] مهمَّة جدًّا، تشتمل علىٰ فرعيات عديدة، خاصة في هذا الزمان.

من أين لهم أن الإنسان إذا جاءت مناسبة لبيان خطأ مسلم، إن كان داعية أو غير داعية، لازم يعمل محاضرة ويذكر حسناته من أولها إلىٰ آخرها؟!

الله أكبر!! شيء عجيب، والله شيء عجيب...!!!» [(٢)].

قلتُ: صدق الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في وصف هذا المنهج بأنه منهج عجيب؛ فإنه مناقض للفطرة والعقل الصحيح.

---

(١) يشير رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلىٰ قاعدة الموازنات.

(٢) سلسلة الهدىٰ والنور (٨٥٥).

والمقصد أنك إذا رُمت تحذير المتعصِّبين من خطأ صدر مِمَّن يتعصَّبون له؛ ثاروا عليك قائلين: لِمَ لَمْ تذكر حسنات شيخنا وبلاءاته السالفة؟ فإذا أجبت: أنا في مقام التحذير من خطئه، فلا يلزمني ذكر الحسنات. رأيتهم يعرضون عنك في غضاضة، وهذا أثر من آثار التعصُّب الذميم.

وقد تناسىٰ هؤلاء أن الرسول ﷺ كان يُحذِّر من أخطاء بعض الأفاضل دون أن يذكر حسناتهم، كما قال ﷺ عن أبي جهم ومعاوية - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، حينما كان يحذر فاطمة بنت قيس لما أرادت أن تتزوج أحدهما: «**أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له**».

قال العلَّامة ربيع بن هادي - حفظه الله -: «ولا شك أن للرجلين فضائل ومحاسن، ولكن المقام مقام نصيحة ومشورة، لا يتطلب أكثر من ذلك، ولو كان ذكر المحاسن لازمًا في مثل هذا المقام - مقام النصيحة والمشورة -؛ لشرع لنا ذلك رسول الله ﷺ، ولقام به علىٰ الوجه الأكمل»[1].

ثانيًا: التلبس بمنهج التمييع، وذلك أن المتعصِّبين يسعون لتمييع أي انتقاد يُوجَّه لمن يتعصَّبون له، وبعضهم قد يقع في هذا التمييع لجهله أصلًا بمورد الانتقاد وحقيقة المخالفة، إلا أنه لما استُنفر من قِبَل إخوانه المتعصِّبين؛ صار في سلكهم مُدافعًا عن الشيخ المتعصَّب له؛ لمجرد أنه شيخه الذي

(١) منهج أهل السنَّة في نقد الرجال والكتب والطوائف (ص ٢٧).

تربطه به عاطفة قوية، ليس لأنه يدافع عن الحق.

ثالثًا: وقوع المتعصِّبين في التنقُّص من أكابر أهل العلم وأهل الحق، وبخس فضلهم - بقصد أو بغير قصد -؛ فذاك واحد من غلاة المتعصِّبين يقول عن عالم سلفي كبير: لقد كبُر سنه وخَرِف. - كبُرت كلمة تخرج من فيه -، وما هذا إلَّا لأنه وصل إلىٰ مسامع هذا المتعصِّب؛ أن هذا العالم الكبير قد حذَّر من أخطاء شيخ هذا المتعصِّب.

وقال آخر: لقد أتىٰ هؤلاء الناس - يقصد بعض العلماء الكبار الذين خطَّئوا شيخه - بمنهج غريب علىٰ الإسلام.

وقال ثالث: لقد وضع شيخنا العلماء - كلًّا في موضعه الذي يستحقه -[1].

والبعض منهم قد يعتقد هذه النقائص في العلماء، إلا أنه قد بقي عنده شيءٌ من الأدب السلفي يحجزه عن التصريح بهذا المكنون بلسانه.

رابعًا: الوقوع في الحزبيَّة المقيتة التي يترتب عليها بغضُ مَن يُظهر مخالفة الشيخ المتعصَّب له في - مسألة ما -، ولو كان مع هذا المخالف الدليل، مع إظهارهم المودة الخالصة لمن يمالئ الشيخ ولو بالباطل.

ويصل الأمر بهم أنهم يعاملون من أبغضوه - تعصُّبًا لشيخهم - معاملةَ

---

(١) وهذا قد يُحمل علىٰ الإطراء، ويُحمل علىٰ التنقُّص من العلماء، علىٰ حسب قصد القائل.

المبتدع صاحب الهوىٰ، الذي حكم العلماء بتبديعه وهجره؛ زجرًا له، فتجدهم يشنعون عليه في كل مكان، ويحذِّرون الناسَ من التعامل معه بحجَّة أن العلماء قد حذَّروا منه، فإذا استوثقت عن صحة هذا التحذير؛ قالوا لك: سوف نأتيك بالدليل. وتمر الشهور تلو الشهور، فلا يأتون بشيء، بل تأتي تزكية أهل العلم لصاحب الحقِّ؛ فتدمغ باطلهم، وتفضح مكرهم، وتبيِّن كذبهم.

ومن ثَمَّ ندرك وجهًا من أوجه بغض ومعاداة أهل الحق رغم صلاحهم، كما قال الحافظ في «الفتح» (١١/ ٣٤٢): «قوله: **(من عادىٰ لي وليًّا)**، المراد بولي الله: العالم بالله، المواظب علىٰ طاعته، المخلص في عبادته. وقد استشكل وجود أحد يعاديه؛ لأن المعاداة إنما تقع من الجانبين، ومن شأن الولي: الحلم والصفح عمَّن يَجهل عليه، وأُجيب بأن المعاداة لم تنحصر في الخصومة والمعاملة الدنيوية مثلًا، **بل قد تقع عن بغض ينشأ عن التعصُّب** كالرافضي في بغضه لأبي بكر، **والمبتدع في بغضه للسني**؛ فتقع المعاداة من الجانبين؛ أما من جانب الولي فلله تعالىٰ، وفي الله، وأما من جانب الآخر فلمَا تقدَّم» **اهـ**.

خامسًا: تثبيط صاحب الحقِّ عن الإنكار عليهم؛ خشية أن يُنسب إلىٰ كراهية ومحاربة - من يتعصَّبون له -؛ فيناله الأذىٰ البليغ منهم، ومن

الرعاع أتباع كل ناعق، كما قال العلامة المعلمي اليماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «التنكيل» (١/ ٦): «**من أوسع أودية الباطل الغلو في الأفاضل**، ومن أمضىٰ أسلحته: أن يرمي الغالي كلَّ مَن يُحاول ردَّه إلىٰ الحق ببُغض أولئك الأفاضل ومعاداتهم، ويرىٰ بعض أهل العلم أن النصارىٰ أوَّل ما غلوا في عيسىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ؛ كان الغلاة يرمون كل من أنكر عليهم بأنه يُبغض عيسىٰ ويُحقره، ونحو ذلك؛ فكان هذا من أعظم ما ساعد علىٰ انتشار الغلو؛ لأن بقايا أهل الحق كانوا يرون أنهم إذا أنكروا علىٰ الغلاة؛ نُسِبوا إلىٰ ما هم أشد الناس كراهية له مِن بُغض عيسىٰ وتحقيره، ومَقَتَهم الجمهور، وأوذوا؛ فثبَّطهم هذا عن الإنكار، وخلا جو الشيطان، وقريب من هذا حال الغلاة الروافض، وحال القبوريين، وحال غلاة المقلدين» اهـ.

سادسًا: يحمل التعصُّب بعضهم علىٰ وضع أخبار مُلفَّقة؛ مِن أَجْل تَحسين صورة الشيخ أمام الآخرين؛ فمثلًا قد يقول قائلهم: لقد علمت أن الشيخ سوف يسافر إلىٰ العلماء، ويتحاور معهم، وسوف يلحق به فلان وفلان من أهل العلم.

فإذا سألت فلانًا وفلانًا - ممَّن أشار إليهم المتعصِّب -؛ أجابك بأنه لا يدري شيئًا عن هذا الكلام.

ويقول آخر: إن العالم الفلاني قد قال: إن شيخنا هو أعلم الناس في البلد

الفلاني. ثم إذا استوثقت من صحَّة هذه الدعوىٰ؛ وجدت أنها مكذوبة علىٰ هذا العالم.

ويقول ثالث جهول: إن الألباني قام من مكانه وأجلس شيخنا مكانه؛ دلالة علىٰ أنه خليفته. وهذا من المضحك المبكي.

وقد قال بدر الدين العيني في «عمدة القاري» (٢/ ١٤٩): «بيان أصناف الواضعين: الأول: قوم زنادقة: كالمغيرة بن سعيد الكوفي، ومحمد بن سعيد المصلوب؛ أرادوا إيقاعَ الشكِّ في قلوب الناس، فرووا: «أنا خاتم النبيين لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله». الثاني: **قوم متعصِّبون، ومنهم من تعصَّب لعلي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ فوضعوا فيه أحاديث، وقوم تعصَّبوا لمعاوية ورووا له أشياء...**» اهـ.

قلت: وهناك من وضعوا الأحاديث في فضل مالك وأبي حنيفة والشافعي.

وهكذا شابه المتعصِّبون الجدد أقرانَهم مِنَ المتعصِّبين القدامىٰ، الذين كانوا يضعون الأخبار والأحاديث علىٰ رسول الله ﷺ؛ انتصارًا لشيخهم، ومدحًا له بالباطل، إلا أنه لبُعد الزمان بيننا وبين الرسول ﷺ؛ لم يتمكَّن الجدد من نسبة أخبارهم الموضوعة إليه ﷺ، إنما ينسبونها إلىٰ ورثته من أهل العلم، ممَّن لهم حق التعديل والتجريح.

وقال بديع الدين شاه الراشدي السندي في «جلاء العينين» (ص٥٣): «وأطم من هذا أن بعضهم افتعل الأحاديث؛ ما ذكره ابن الفرضي في «تاريخ

العلماء والرواة بالأندلس» (١/ ٩٣) في ترجمة إصبغ بن خليل أبي القاسم القرطبي، وهذا سياق كلامه: كان حافظًا للرأي علىٰ مذهب مالك وأصحابه، فقيهًا في الشروط، بصيرًا بالعقود، ودارت عليه الفتيا بالأندلس خمسين عامًا... ولم يكن له علم بالحديث ولا معرفة بطرقه، بل كان يباعد ويطعن علىٰ أصحابه، وكان متعصِّبًا لرأي أصحاب مالك، ولابن القاسم من بينهم، وبالغ في التعصُّب لأصحابه أن افتعل حديثًا في ترك رفع اليدين في الصلاة بعد الإحرام، وقف الناس علىٰ كذبه فيه...

قال أبو محمد - بديع الدين -: فإذا من كان إليه المرجع في الفتيا إلىٰ خمسين سنة، قد بلغ إلىٰ هذا الحد من التعصُّب؛ فإلىٰ الله المشتكىٰ، وأعوذ بالله من هذا التعصُّب الشديد، بحيث لا يستحي من الله؛ فيجترئ علىٰ الكذب علىٰ النبي ﷺ حماية لمذهبه؛ نسأل الله العافية.

ونظير ذلك أن الشيخ علاء الدين الكاساني الحنفي، الملقَّب عندهم بملك العلماء، قال في «بدائع الصنائع» (٢/ ٥٤٨): روي أنه ﷺ رأىٰ بعض أصحابه يرفعون أيديهم عند الركوع، وعند رفع الرأس من الركوع، فقال: «**ما لي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذناب خيل شمس، اسكنوا في الصلاة**». وفي رواية: قاروا في الصلاة... إلخ.

قال أبو محمد: هذه الرواية بهذا اللفظ لا أصل لها في شيء من كتب

الحديث، لا القديمة ولا الحديثة؛ قبح الله من وضعه» اهـ.

قلتُ: وفي الوقت الذي يلمِّعون فيه شيخَهم، ويخلعون عليه صفات الأولياء وسمات الشجعان المجاهدين، ويخترعون له الكرامات؛ ففي الجانب الآخر يغمطون صاحب الحقِّ الذي خالف شيخهم، ويخلعون عليه صفات الأعداء الأشقياء، وخذ هذا المثال حتىٰ يتضح المقال:

قال أبو عبد الله محمد بن دواد الجرَّاح في «الورقة» (ص٨٠): «حدثني أحمد بن أبي خيثمة، قال: قال الزبير بن بكَّار: حدثني سعيد بن عمرو الزبيري، قال: كان أبو الرميح حبيب بن شوذب الأسدي يفضِّل الفرزدق علىٰ جرير، ويتعصَّب له عليه - وقد كان أدركهما -؛ فسألته عن صفتهما، فقال: أما جرير فكان طويلًا مضطربًا أغنَّ - فنعته يُوهن خَلْقَه حتىٰ كان يُخنِّثه -، وأما الفرزدق: فكان غضنْفَرًا عظيم الهامة، رحب الصدر، عظيم القَصَرَة؛ كأنه أسد» اهـ.

سابعًا: وقوعهم في التأويل الفاسد لبعض النصوص الشرعية، أو تصريحات بعض العلماء؛ من أجل أن تتوافق مع منهج شيخهم، وقد صدق وأبر ابنُ أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ حينما بيَّن خطورة التأويل الفاسد، بقوله - كما في «شرح الطحاوية» (ص١٨٩) -: «ولا يشاء مبطل أن يتأوَّل النصوص ويحرِّفها عن مواضعها، إلا وجد إلىٰ ذلك من السبيل ما وجده متأول هذه النصوص.

وهذا الذي أفسد الدنيا والدين، وهكذا فعلت اليهود والنصارىٰ في نصوص التوراة والإنجيل، وحذَّرنا الله أن نفعل مثلهم، وأبىٰ المبطلون إلا سلوك سبيلهم، وكم جنىٰ التأويل الفاسد علىٰ الدين وأهله من جناية؛ فهل قتل عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ إلا بالتأويل الفاسد؟! وكذا ما جرىٰ في يوم الجمل وصفين ومقتل الحسين والحرة؟! وهل خرجت الخوارج، واعتزلت المعتزلة، ورفضت الروافض، وافترقت الأمَّة إلىٰ ثلاثٍ وسبعين فرقة إلا بالتأويل الفاسد؟!» اهـ.

وبعضهم إذا واجهته بكلام شيخه المخالف للحقِّ؛ انبرىٰ مدافعًا عنه بأن هذا الكلام مدسوس علىٰ الشيخ، فإذا قلت له: إنه مسجَّل بصوت الشيخ، أو أن هذا الكتاب من تأليف الشيخ؛ تبلبل تائهًا، تدور عينيه في حلقتيه كالذي يُخشَىٰ عليه من الموت.

وهذا يذكرني بما قاله محمد عبد الله السمان في مقال له بمجلة «التوحيد» (عدد ربيع الأول ١٣٩٦هـ) (ص٢١)، بعنوان «كتاب يهذي: تأثيم الذمة في خداع الأمة، لا: تبرئة الذمة في نصح الأمة» في التحذير من محمد عثمان عبده البرهاني، من كبراء الطريقة البرهانية في السودان – وهو مؤلف هذا الكتاب الذي يهذي –؛ حيث قال:

«وأعجب من هذا وذاك؛ أنني منذ شهور أثرت قصة هذا الكتاب الذي

يهذي باسم الإسلام الذي أصبح مغلوبًا علىٰ أمره؛ فانبرىٰ أحد المشتغلين بحرفة التصوُّف يحاول إقناعي أن هذا الكتاب مدسوس علىٰ الشيخ، ولست أدري كيف يدس كتاب من ثلاثمائة وثلاثين صفحة من القطع الكبير جدًّا علىٰ شيخ ذائع الصيت، دون أن يصدر بيان من الشيخ ينفي ما نسب إليه؟! بل إن أتباع الشيخ المتعصِّبين له أشد التعصُّب لا يزالون يروِّجون لهذا الكتاب؛ يقنعون به الأميِّين، ويخدعون به أنصاف المتعلمين!!» اهـ.

قلت: قاتل الله التعصُّب وأهله.

واقرأ كتاب «الأجوبة المرضية عن أئمة الفقهاء والصوفية» لعبد الوهاب الشعراني؛ لترىٰ العجب العجاب في التأويلات السمجة للكلام الكفري الظاهر الذي تفوَّه به نحو ابن عربي الطائي، ومَن علىٰ شاكلته مِن أئمَّة الضلال؛ والشعراني أرهق نفسه بهذا العنت تعصُّبًا لهم، ومحاولة منه لإظهارهم في صورة المتَّبعين للكتاب والسنة.

وبنحو هذا صنع د: القاري وأنصاره، في محاولاتهم السمجة في تلميع أئمة التصوف والضلال، ساعين لإظهارهم بمظهر العلماء الربانيِّين العاملين بالكتاب والسنَّة، وهم غارقون في عبادة القبور، والقول بوحدة الوجود، والحلول والاتحاد، وتأويل صفات الله عَزَّوَجَلَّ، وتحريف معناها... إلخ ضلالاتهم، وقد انبرىٰ لكشف ألاعيب هؤلاء شيخُنا العلَّامة

ربيعُ بن هادي المدخلي - حفظه الله - من خلال مقالات ماتعة، جمعها في كتابه: «كشف زيف التصوف وبيان حقيقته وحال حَمَلته»؛ فجزاه الله عن المسلمين خير الجزاء.

ثامنًا: الإساءة إلىٰ شريعة الإسلام، واستبدال القوانين الوضعية بها:

قال الشيخ عبد الظاهر أبو السمح رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في مقال بعنوان: «الدين الخالص ليس إلا في اتباع سنة الرسول ﷺ» (المقالات السلفية للشيخ عبد الظاهر أبي السمح) (ص١٤٢-١٤٤): «ومن جمود المقلدين نشأت المضرات الآتية:

١- حلول القوانين الإفرنجية محل الشريعة الإسلامية.

٢- إنشاء محاكم أهليَّة كبيرة بدل المحاكم الشرعية.

٣- قصر المحاكم الشرعية علىٰ عدَّة مسائل شخصية، في الرضاع والطلاق والزواج والنفقة، وما إلىٰ ذلك.

٤- الحكم في الدماء والأموال، وسائر الحقوق والتعزيرات؛ خرج من يد قضاة الشرع إلىٰ قضاة القانون، ووضعت فيهم الثقة دون أولئك:

فمن لي بعين الخنساء وقلبها ... لأبكي علىٰ فقيد أعز من فقيدها

٥- تذمر كثير من المسلمين من المحاكم الشرعية؛ لعدم ملاءمتها روح

العصر، وجمود قضاتها علىٰ أحكام كانت لزمن غير هذا الزمن، وقضايا لها ظروف خاصة، وأحوال اقتضتها؛ فلم تكن قواعد عامَّة لكل زمن ولكل ناس؛ كالقرآن الكريم، حتىٰ إن كثيرًا من الآباء قتلوا أولادهم من أجل الحكم عليهم بنفقة، ومنهم مَن خرج من الدين إسقاطًا لما عليه من حقوق زوجه، ومنهم مَن خرج من البلاد فرارًا من مطالبة المحكمة له بنفقة زوجه، وكثرت الحيل وشهود الزور والفسق في مكاتب المحامين، حتىٰ ضجَّت الأرض إلىٰ ربِّها من جمود القضاة وحيل المحامين.

٦- عمل المحللات التي لعنها رسول الله ﷺ، حتىٰ إن بعض المتعالمين في القرىٰ يتَّخذ رجالًا كالتيوس لهذا الغرض الخبيث.

٧- التنفير عن الدين الإسلامي بسبب الجمود؛ فإن المتعلمين للعلوم الحديثة علىٰ المنهج الجديد، وخصوصًا منهم المتضلِّعون في الثقافة الأوربية والعلوم الأوربية؛ يظنون أن ذلك من طبيعة الدِّين، لا من المنتسبين إليه.

٨- سقوط العلماء من نظر أهل الفكر والعقل الحديث.

٩- بُعدهم عن الكتاب والسنَّة، وصدُّهم غيرهم، وإبعاد الناس عنها.

١٠- غضب الله عليهم بسبب ذلك بأنواع الفتن، والعقوبات المادية والروحية.

١١- حمل وزرهم، ووزر غيرهم ممَّن أضلوهم عن هذا الدين بهذا الجمود.

١٢- شهادة القرآن عليهم بالجهل وعدم الهداية، في مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا ۚ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٠٤﴾﴾ [المائدة: ١٠٤].

١٣- إهمال الكتاب والسنَّة بعدم تدبُّرهما.

١٤- الاعتبار العملي منهم بعدم صلاحية الكتاب والسنة لهذا الزمان، وما بعده إلىٰ يوم القيامة.

١٥- الاعتراف القولي منهم بعدم وجود من يقدر علىٰ فهم الكتاب والسنة والاستنباط منهما، وفي هذا الزمان ما فيه.

١٦- سدُّ باب رحمة الله بعد الأئمة؛ فلا مجتهد بعدهم.

١٧- التكذيب بحديث: «**إن الله يبعث علىٰ رأس كل مائة سنة مَن يجدِّد لهذه الأمَّة أمرَ دينها**»، ونحوه.

١٨- عدم استحقاقهم ما يستحقُّه أهل العلم في الوقف اليوم شرعًا؛ لأن الأوقاف الموقوفة علىٰ العلماء، إنما يقصد بها العلماء بالمعنىٰ الشرعي لا المعنىٰ الاصطلاحي، فصار ما يأخذونه غير حلال لهم؛ فأكلوا الحرام بسبب جهلهم.

١٩ – مشابهتهم القسس في نهيهم الناس عن تدبُّر القرآن والسنَّة والفهم فيهما، وذلك أن القسس ينهون أشدَّ النهي عن النظر في الإنجيل والتوراة، ويقولون لإخوانهم من أهل الكتاب: ليس لكم هذا، وإن فعلتم كفرتم (وشلحتكم الكنيسة). وما أرادوا بذلك إلا الاستعلاء علىٰ العوامِّ، وسد باب العلم عليهم؛ لئلَّا يعرفوا تحريفَهم وتقصيرهم في العمل بالأوامر؛ إلىٰ غير ذلك.

٢٠- شهادة القرآن للمستدل بالعلم، ووصفه المقلد بالعمىٰ؛ قال تعالىٰ: ﴿ ۞ أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ ۚ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩﴾ ﴾ [الرعد: ١٩]، وقال تعالىٰ في الأمثال التي يضربها في كتابه: ﴿ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ﴿٤٣﴾ ﴾ [العنكبوت: ٤٣]» اهـ.



الولاء والبراء إنما يكون على العلماء الراسخين أئمة السنة وأعلام المنهج السلفي

وثَمَّ شبهة قد تدور في أذهان البعض، وهي قول أحدهم: لقد شرَّقت وغرَّبت في هذا الجزء تحذِّرنا من عقد الولاء والبراء على الشيوخ، واختبار الناس بهم، ولكن ألم يكن من هدي السلف عقد الولاء والبراء على مشايخ السنة، بل واختبار الآخرين بحبهم وبغضهم؟ ومن أمثلة هذا:

الباب الذي عقده ابن أبي حاتم في «مقدمة الجرح والتعديل» (ص٣٠٨)، بعنوان: «باب استحقاق الرجل السنَّة بمحبة أحمد بن حنبل»، ثم ذكر تحته الآثار التالية، فقال:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم، نا أحمد بن القاسم بن عطية[١] قال: سمعت عبد الله بن أحمد بن شبويه المروزي[٢] يقول: سمعت أبا رجاء - يعني: قتيبة بن سعيد - يقول: إذا رأيت الرجل يحب أحمد بن حنبل؛ فاعلم أنه صاحب سنة وجماعة.

---

(١) **قال عنه ابن أبي حاتم:** كتبنا عنه، وهو صدوق ثقة؛ كما في «الجرح» (١-١-٦٧).

(٢) ترجمه ابن أبي حاتم في الجرح (٢-٢-٦)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وترجمه الخطيب في تاريخ بغداد (٩/ ٣٧٤).

ونا محمد بن علي بن سعيد النسائي، قال: سمعت قتيبة بن سعيد يقول: إذا رأيت الرجل يحب أحمد بن حنبل؛ فاعلم أنه علىٰ الطريق.

وقال ابن أبي حاتم: **سمعت أبي يقول**: إذا رأيتم الرجل يحب أحمد بن حنبل، فاعلم أنه صاحب سنَّة.

وسمعت أبا جعفر محمد بن هارون الفلَّاس يقول: إذا رأيت الرجل يقع في أحمد بن حنبل؛ فاعلم أنه مُبتدع ضال.

وقال القاضي ابن أبي يعلىٰ في «طبقات الحنابلة» (١/ ١٩٩، ٢٠٠) في ترجمة أبي زرعة: «قرأت علىٰ المبارك؛ قلت له: حدَّثك محمد الصوري، حدثنا أبو بكر بن الخصيب المصيصي، قال: سمعت أحمد بن صالح يقول: سمعت أبا زرعة الرازي يقول: إذا رأيت الكوفي يطعن علىٰ سفيان الثوري وزائدة؛ فلا تشك أنه رافضي، وإذا رأيت الشامي يطعن علىٰ مكحول والأوزاعي؛ فلا تشك أنه ناصبي، وإذا رأيت الخراساني يطعن علىٰ عبد الله بن المبارك؛ فلا تشك أنه مُرجئ، واعلم أن هذه الطوائف كلها مُجمعة علىٰ بُغض أحمد بن حنبل؛ لأن ما منهم أحدٌ إلا وفي قلبه منه سهم لا بُرء له».

وقال أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني في «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» (ص١١٢): «أخبرنا الحاكم أبو عبد الله الحافظ - أسكنه الله وإيانا الجنة -: حدَّثنا محمد بن إبراهيم بن الفضل المزكَّىٰ، حدثنا أحمد بن سلمة، قال: قرأ علينا أبو رجاء قتيبة بن سعيد كتاب

«الإيمان» له؛ فكان في آخره:

«فإذا رأيت الرجل يحب سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وشعبة، وابن المبارك، وأبا الأحوص، وشريكًا، ووكيعًا، ويحيىٰ بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي؛ فاعلم أنه صاحب سنَّة».

والجواب عن هذه الشبهة أن يقال:

شتان شتان بين الأمرين، فهل يسوىٰ التعصُّب بالباطل لشيخ من شيوخ أهل الأهواء، بالمحبة والنصرة لأئمة الهدىٰ والسنة؟!

﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ ۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ﴾ [فاطر: ١٩- ٢٢].

فهل من يتعصَّب للجهم بن صفوان، أو للحارث المحاسبي، أو لغيلان القدري، أو لابن كلاب، أو لنجدة بن عامر الحروري، أو للماتريدي، أو لمحمد بن كرام، أو لعمرو بن عبيد المتعزلي، أو لابن عربي الطائي، أو للحلَّاج، أو لابن سبعين، أو لأبي حامد الغزالي، أو للجيلاني... إلخ أئمة الرفض والتصوُّف والتجهُّم والخروج والتمشعر؛ كالذي يوالي أصحاب النبي ﷺ، ومَن سار علىٰ طريقهم مِن أعلام أهل الحديث والأثر: نحو ابن سيرين، وابن المسيَّب، والزهري، ومالك، والشافعي، وعبد الرحمن بن مهدي، والأوزاعي، والسفيانين، والحمادين، وأحمد، وعثمان بن سعيد

الدارمي، وابن منده، والمروزي، والآجري، وابن بطة، واللالكائي، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن تيميَّة، وابن القيم، وابن كثير، وابن عبد الهادي، والشوكاني، والصنعاني... إلخ أئمة السنَّة في كل قرن من القرون السابقة؟!!

وهل الذي يتعصَّب لأهل الأهواء في هذا القرن؛ كالأفغاني، ومحمد عبده، وحسن البنا، وسيد قطب، والمودودي، ومحمد إلياس، ومحمد الغزالي، والقرضاوي، ومحمد سرور زين العابدين، وأسامة بن لادن، وأبو قتادة الفلسطيني... إلخ؛ كالذي يوالي أئمة السنَّة في هذا الزمان، السائرين علىٰ سبيل السلف الصالح: نحو أحمد شاكر، ومحمد حامد الفقي، وعبد العزيز بن باز، وعبد الرزاق عفيفي، ومحمد ناصر الدين الألباني، وابن عثيمين، ومقبل بن هادي، وصالح الفوزان، وربيع بن هادي، وعبد المحسن العباد، وأحمد النجمي، وزيد المدخلي... إلخ - رحم الله الأموات منهم، وحفظ الله الأحياء -[1]؟!!

فإن قيل: لماذا خصَّصت هؤلاء الأئمة بالثناء، وطعنت في الآخرين بالبدعة والهوىٰ؟

قلتُ: لأن هؤلاء الأئمة - كما بيَّنا في طيات الكلام السابق، ولكنك لم تنتبه - ساروا علىٰ آثار الرسول ﷺ، وعلىٰ آثار أصحابه النجباء.

---

(١) **لمعرفة الفروق الجلية بين دعوات أهل الأهواء، وأئمة السنَّة**: انظر كتابي: «الكواشف الجلية للفروق بين السلفية والدعوات الحزبية البدعية».

«**فإن قيل**: ما الدليل علىٰ صحَّة ذلك؟ قيل له: اتفاق أهل العلم علىٰ الشهادة لهم بذلك، ولم ينزلهم الله عَزَّوَجَلَّ هذه المنزلة إذ أنطق ألسنة أهل العلم لهم بذلك إلَّا وقد جعلهم أعلامًا لدينه، ومنارًا لاستقامة طريقه، وألبسهم لباس أعمالهم»[(١)].

ومن ثَمَّ كانت موالاتهم واجبة؛ لأن موالاتهم تعني موالاة الرسول ﷺ، وموالاة أصحابه، ومَنْ أبغضهم فقد أبغض سنة الرسول ﷺ، وأبغض سبيلَ أصحابه.

[وأنا - بفضل الله عَزَّوَجَلَّ - متَّبع لآثارهم، مستضيءٌ بأنوارهم، ناصحٌ لإخواني وأصحابي أن لا يرفعوا غيرَ منارهم، ولا يتَّبعوا غير أقوالهم، ولا يشتغلوا بهذه المحدثات من البدع التي اشتهرت فيما بين المسلمين، والمناكير من المسائل التي ظهرت وانتشرت، ولو جرت واحدة منها علىٰ لسان واحد في عصر أولئك الأئمَّة؛ لهجروه، وبدَّعوه، ولكذَّبوه، وأصابوه بكل سوء ومكروه، ولا يغُرنَّ إخواني - حفظهم الله - كثرةُ أهل البدع، ووفور عددهم؛ فإن وفور أهل الباطل، وقلَّة عدد أهل الحقِّ من علامات اقتراب اليوم الحق؛ فإن ذلك من علامات اقتراب الساعة؛ إذ الرسول المصطفىٰ ﷺ قال: «**إن من علامات الساعة واقترابها؛ أن يقل العلم، ويكثر الجهل**»، والعلم هو السنَّة، والجهل هو البدعة][(٢)].

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل (ص٣).

(٢) ما بين المعقوفين من كلام الإمام أبو عثمان الصابوني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في خاتمة كتابه: «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» (ص١١٤).

فصل: صفحات مقيتة من تاريخ المُتعصِّبين

إن تاريخ المتعصِّبين تاريخٌ أسود مرباد؛ كالكوز مجخِّيًا، لا ترىٰ فيه معروفًا، ولا تلمس فيه رأفة ولا رحمة، بل ترىٰ التعنُّت والاستكبار والعجب... إلخ.

ونشأة التعصُّب كانت مع ظهور الشرك في بني آدم، حيث تعصَّب المشركون لمعبوداتهم، وأبوا الإذعان لدعوة الرسل والأنبياء، ودفعهم هذا التعصُّب المقيت إلىٰ محاربة رسل الله، وإيذائهم بشتىٰ أنواع الإيذاء.

ونال رسولنا ﷺ النصيبَ الأوفر من أنواع الإيذاء مِن متعصِّبي قريش، الذين رموه بالعظائم؛ نظرًا لتعصُّبهم المقيت لما هم عليه من باطل.

وجرت سنن الله مع أصحابه - رضوان الله عليهم -، ثم مع أتباعهم بإحسان من ورثة الأنبياء؛ فكانت أكثر فئة ابتليت بجهالات المتعصِّبين هم أهل الفرقة الناجية والطائفة المنصورة: أصحاب الحديث والأثر، أتباع السلف الصالح - خاصَّة مَن ينتسب منهم إلىٰ الإمام أحمد بن حنبل -.

وانظر «نقض كلام المفترين علىٰ الحنابلة السلفيين» للشيخ أحمد بن حجر آل بوطامي؛ تدرك طرفًا من هذه المآسي.

وبدأت نعرات المتعصِّبين تظهر في هذه الأمَّة بظهور ذي الخويصرة التميمي، الذي خرج من ضئضئه غلاة المتعصِّبين من الخوارج، وكان الجيل الأول منهم قَتَلة عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ حيث تعصَّبوا ضده وافتروا عليه ما لم يقترفه، وانتهىٰ بهم تعصُّبهم المقيت إلىٰ قتله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وتلا هؤلاء المتعصِّبين قَتَلة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بعد أن كفَّروه واستحلُّوا دمه، واستحلوا أيضًا دمَ معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لكن الله سبحانه لم يمكِّنهم من معاوية.

وهكذا ظلَّت فتنة المتعصِّبين من غلاة الخوارج تقطع أوصال هذه الأمة، وتضعف قواها قرنًا بعد قرن، حتىٰ وصلنا إلىٰ هذا الزمان، وظهر هذا الجيل الأخير من المتعصِّبين الحزبيين، الذين آذوا السلفيين - أهل الحديث والأثر -، وطعنوا في علمائهم، وهيَّجوا الفتن في بلاد الإسلام، حتىٰ تحوَّلت بعضُ البلاد إلىٰ برك من الدماء، نحو الجزائر وأفغانستان، أو إلىٰ معقل من معاقل الشرك والوثنية، تحت شعار: «الإسلام هو الحل»، وشعار: «نجتمع علىٰ ما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه»، وشعار: «لا فرق بين السلفي والإخواني والتبليغي[1]، كلنا نقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله».

---

(١) **ولعلَّه استحىٰ أن يقول:** «والشيعي»؛ بل إن رءوسهم يرددونها بلا حياء: «لا فرق بين السنِّي والشيعي».

وبهذه الشعارات خدعوا الشباب المتحمس؛ ليغرروا بهم، ويجرُّوا أقدامهم إلىٰ الحمية العصبيَّة لحزبهم، تحت دعوىٰ أنه هو الحزب المجاهد الذي يسعىٰ لإعادة الخلافة الساقطة[١].

وقد عانىٰ علماء الصحابة من هؤلاء الجهلة المتعصِّبين، حتىٰ شعر بعضُهم بغربة المنهج الحق، رغم عدم انصرام القرن الأول من القرون الثلاثة الفاضلة؛ فهذا سعد بن أبي وقاص - أحد العشرة المشهود لهم بالجنة - قد قاسىٰ من متعصِّبي أهل الكوفة، حتىٰ قال **جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ السُّوَائِيُّ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ: وَاللهِ لَقَدْ شَكَاكَ أَهْلُ الْكُوفَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّىٰ زَعَمُوا أَنَّكَ لَا تُحْسِنُ تُصَلِّي بِهِمْ. فَقَالَ سَعْدٌ: «أَمَا وَاللهِ مَا كُنْتُ آلُو بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، أَرْكُدُ فِي الْأُولَيَيْنِ وَأَحْذِفُ فِي الْأُخْرَيَيْنِ»؛ قَالَ: فَسَمِعْتُ عُمَرَ**

---

(١) وأخفوا علىٰ الشباب أسباب سقوط الخلافة، والتي تتلخَّص في تفشِّي عبادة الأضرحة في ربوع البلاد، وتفشي البدع والمحدثات، مع حربهم لدولة التوحيد التي أقامها الإمام محمد بن عبد الوهاب، وأقنعوهم أن السبب الرئيسي لسقوط الخلافة؛ هو تكالبُ اليهود وأعوانهم من المنافقين علىٰ إسقاط هذه الدولة، وتناسوا أن مكر هؤلاء ما هو إلا مآل الأسباب الحقيقيَّة النابعة من داخل الخلافة؛ فعلَّقوا الفشل علىٰ مآل الداء، وتناسوا أصلَه وسببه؛ فصاروا كحال من يقول: إن سبب الموت هو تحلل الجسد!! ونسوا أن تحلُّل الجسد هو مآلُ الميت، وليس سبب موته الذي قدَّره الله عَزَّوَجَلَّ.

يَقُولُ: ذَلِكَ الظَّنُّ بِكَ، ذَلِكَ الظَّنُّ بِكَ(١).

وفي تفصيل أوسع بيَّن شيخ الإسلام صفحةً من التاريخ الأسود للتعصُّب، وبيَّن المفاسد العظيمة التي ترتبت علىٰ التعصُّب لأقوال الشيوخ، والموالاة عليها؛ حتىٰ سلَّط الله سبحانه التتر علىٰ بلاد الإسلام؛ حيث سئل كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٢/ ٢٥٢) (المجلد الثاني في الفقه: الصلاة): عن رجل حنفي صلَّىٰ في جماعة وأسرَّ نيته، ثم رفع يديه في كل تكبيرة؛ فأنكر عليه

(١) أخرجه - بهذا اللفظ - الحميدي في «مسنده» (٧٢)، من طريق سفيان، عن عبد الملك بن عمير، عن جابر؛ به.

وأخرجه البخاري (٧٥٥) من طريق أبي عوانة، قال: حدثنا عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، قال: شكا أهل الكوفة سعدًا إلىٰ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فعزله، واستعمل عليهم عمارًا؛ فشكوا حتىٰ ذكروا أنه لا يحسن يصلي؛ فأرسل إليه، فقال: يا أبا إسحاق، إن هؤلاء يزعمون أنك لا تحسن تصلي. قال أبو إسحاق: أما أنا - والله - «فإني كنت أصلِّي بهم صلاةَ رسول الله ﷺ، ما أخرم عنها؛ أصلي صلاة العشاء، فأركد في الأوليين وأخف في الأخريين»؛ قال: ذاك الظنُّ بك يا أبا إسحاق. فأرسل معه رجلًا أو رجالًا إلىٰ الكوفة، فسأل عنه أهلَ الكوفة ولم يدع مسجدًا إلا سأل عنه، ويثنون معروفًا، حتىٰ دخل مسجدًا لبني عبس؛ فقام رجل منهم يقال له: أسامة بن قتادة، يكنىٰ أبا سعدة؛ قال: أما إذ نشدتنا؛ فإنَّ سعدًا كان لا يسير بالسرية، ولا يقسم بالسوية، ولا يعدل في القضية. قال سعد: أما والله لأدعونَّ بثلاث: اللهم إن كان عبدك هذا كاذبًا، قام رياءً وسمعة؛ فأطل عمره، وأطل فقره، وعرضه بالفتن. وكان بعدُ إذا سئل يقول: شيخ كبير مفتون، أصابتني دعوة سعد. قال عبد الملك: فأنا رأيته بعد قد سقط حاجباه علىٰ عينيه من الكبر، وإنه ليتعرَّض للجواري في الطرق يغمزهن.

فقيه الجماعة وقال له: هذا لا يجوز في مذهبك، وأنت مبتدع فيه، وأنت مذبذب؛ لا بإمامك اقتديت، ولا بمذهبك اهتديت. فهل ما فعله نقص في صلاته ومخالفة للسنَّة ولإمامه أم لا؟

فكان من ضمن ما أجاب به قوله: «ومن تعصَّب لواحد بعينه من الأئمَّة دون الباقين؛ فهو بمنزلة مَن تعصَّب لواحدٍ بعينه من الصحابة دون الباقين: كالرافضي الذي يتعصَّب لعليٍّ دون الخلفاء الثلاثة وجمهور الصحابة، وكالخارجي الذي يقدح في عثمان وعلي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -.

فهذه طرق أهل البدع والأهواء الذين ثبت بالكتاب والسنَّة والإجماع؛ أنهم مذمومون خارجون عن الشريعة والمنهاج الذي بعث الله به رسوله ﷺ؛ فمن تعصَّب لواحد من الأئمَّة بعينه ففيه شبهٌ من هؤلاء، سواء تعصَّب لمالك أو الشافعي أو أبي حنيفة أو أحمد أو غيرهم، ثم غاية المتعصب لواحد منهم أن يكون جاهلًا بقدره في العلم والدين وبقدر الآخرين؛ فيكون جاهلًا ظالمًا، والله يأمر بالعلم والعدل وينهىٰ عن الجهل والظلم، قال تعالىٰ: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾ لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ﴾ [الأحزاب:٧٢، ٧٣] إلىٰ آخر السورة.

وهذا أبو يوسف ومحمد؛ أتبع الناس لأبي حنيفة وأعلمهم بقوله، وهما قد خالفاه في مسائل لا تكاد تحصىٰ؛ لمَّا تبيَّن لهما من السنَّة والحجَّة ما

وجب عليهما اتباعه، وهما مع ذلك معظِّمان لإمامهما، لا يقال فيهما مذبذبان: بل أبو حنيفة وغيره من الأئمَّة يقول القول، ثم تتبين له الحجة في خلافه؛ فيقول بها، ولا يقال له: مذبذب. فإنَّ الإنسان لا يزال يطلب العلمَ والإيمان، فإذا تبيَّن له من العلم ما كان خافيًا عليه؛ اتبعه، وليس هذا مذبذبًا، بل هذا مهتدٍ زاده الله هدًىٰ، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]. فالواجب علىٰ كل مؤمن موالاةُ المؤمنين وعلماء المؤمنين، وأن يقصد الحقَّ ويتبعه حيث وجده، ويعلم أن من اجتهد منهم فأصاب فله أجران، ومن اجتهد منهم فأخطأ؛ فله أجر لاجتهاده، وخطؤه مغفور له، وعلىٰ المؤمنين أن يتَّبعوا إمامهم إذا فعل ما يسوغ؛ فإن النبي ﷺ قال: «**إنما جعل الإمام ليؤتم به**»، وسواء رفع يديه أو لم يرفع يديه؛ لا يقدح ذلك في صلاتهم، ولا يبطلها لا عند أبي حنيفة ولا الشافعي ولا مالك ولا أحمد، ولو رفع الإمام دون المأموم أو المأموم دون الإمام؛ لم يقدح ذلك في صلاة واحد منهما، ولو رفع الرجل في بعض الأوقات دون بعض؛ لم يقدح ذلك في صلاته، وليس لأحد أن يتَّخذ قولَ بعض العلماء شعارًا يوجب اتباعه وينهىٰ عن غيره ممَّا جاءت به السنة؛ بل كل ما جاءت به السنة فهو واسع: مثل الأذان والإقامة، فقد ثبت في «الصحيحين» عن النبيِّ ﷺ: أنه أمر بلالًا أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة، وثبت عنه في «الصحيحين»: أنه علَّم

أبا محذورة الإقامةَ شفعًا شفعًا كالأذان. فمن شفع الإقامة فقد أحسن، ومن أفردها فقد أحسن، ومن أوجب هذا دون هذا فهو مخطئ ضالٌّ، ومن والىٰ مَنْ يفعل هذا دون هذا بمجرد ذلك؛ فهو مخطئ ضال[1].

وبلاد الشرق من أسباب تسليط الله التتر عليها؛ **كثرةُ التفرق والفتن بينهم في المذاهب وغيرها،** حتىٰ تجد المنتسب إلىٰ الشافعي يتعصَّب لمذهبه علىٰ مذهب أبي حنيفة؛ حتىٰ يخرج عن الدين، والمنتسب إلىٰ أبي حنيفة يتعصَّب لمذهبه علىٰ مذهب الشافعي وغيره؛ حتىٰ يخرج عن الدين، والمنتسب إلىٰ أحمد يتعصَّب لمذهبه علىٰ مذهب هذا أو هذا؛ وفي المغرب تجد المنتسب إلىٰ مالك يتعصَّب لمذهبه علىٰ هذا أو هذا، وكلُّ هذا من التفرُّق والاختلاف الذي نهىٰ الله ورسوله عنه، وكلُّ هؤلاء المتعصِّبين بالباطل المتبعين الظنَّ وما تهوىٰ الأنفس، المتبعين لأهوائهم بغير هدًىٰ من الله؛ مستحقُّون للذم والعقاب، وهذا باب واسعٌ لا تحتمل هذه الفتيا لبسطه؛ فإن الاعتصام بالجماعة والائتلاف من أصول الدين، والفرع المتنازع فيه من الفروع الخفية؛ فكيف يقدح في الأصل بحفظ الفرع؟! **وجمهور المتعصِّبين لا يعرفون من الكتاب والسنة إلا ما شاء الله،** بل يتمسَّكون

---

(١) **قال الشيخ حسن** حَفِظَهُ اللهُ: «هذا إذا كان عالمًا بالحكم الشرعي، ثم تعصَّب لقول شيخه، أو لقول نفسه، مع علمه بأن في الأمر سعة».

بأحاديث ضعيفة أو آراء فاسدة أو حكايات عن بعض العلماء والشيوخ قد تكون صدقًا، وقد تكون كذبًا، وإن كانت صدقًا فليس صاحبها معصومًا؛ يتمسَّكون بنقل غير مصدَّق عن قائل غير معصوم، ويَدَعُون النقلَ المصدَّق عن القائل المعصوم، وهو ما نقله الثقات الأثبات من أهل العلم ودوَّنوه في الكتب الصحاح عن النبي ﷺ؛ فإن الناقلين لذلك مصدَّقون باتفاق أئمَّة الدين، والمنقول عنه معصومٌ لا ينطق عن الهوىٰ، إن هو إلا وحي يوحىٰ، وقد أوجب الله تعالىٰ علىٰ جميع الخلق طاعته واتباعه، فقال تعالىٰ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥]، وقال تعالىٰ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، والله تعالىٰ يوفقنا وسائر إخواننا المؤمنين لما يحبه ويرضاه من القول والعمل، والهدىٰ والنية. والله أعلم، والحمد لله وحده» اهـ.

قلتُ: ومعلوم ما ناله الإمام أحمد من عظيم الأذىٰ من جهلة المتعصِّبين الجهمية، الذين أظهروا القول بخلق القرآن.

وقد سَطَر الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ عدَّة صفحات في كتابه «أدب الطلب ومنتهىٰ الأرب» في بيان أحوال الأئمة المبلِّغين للحق، وما نالوه من الأذىٰ بسبب اتباع الدليل وعدم الانسياق في ركاب المقلِّدين والمتعصِّبين، وبيَّن

كيف كانت العاقبة لهم؛ **فقال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **كما في (ص٧٩-٨٥)**:

«وَلَقَد تتبعت أَحْوَال كثير من القائمين بِالْحَقِّ، المبلغين بِهِ؛ كَمَا أَمر الله المرشدين إِلَىٰ الْحق؛ فوجدتهم ينالون من حسن الأحدوثة، وَبعد الصيت وَقُوَّة الشُّهْرَة، وانتشار الْعلم، ونفاق المؤلفات وطيرانها وقبولها فِي النَّاس؛ مَا لَا يبلغهُ غَيرهم، وَلَا يَنَالهُ مَن سواهُم.

وسأذكر لَك هُنَا جمَاعَةً مِمَّن اشتهرَتْ مذاهبُهُم، وانتشرت أَقْوَالهم، وطارت مصنَّفاتهم بعدهمْ، وَمَا أَصَابَهُم من المحنة مَا نالهم؛ كإمام دَار الْهِجْرَة مَالك بن أنس؛ فَإِنَّهُ بُلِي بخصوم، وعاداه مُلُوك؛ فنشر الله مذْهَبَه فِي الأقطار، واشتهر مِن أَقْوَالِهِ ما ملأ الأنجاد والأغوار.

كَذَلِك الإِمَامُ أَحْمد بن حَنْبَل؛ فَإِنَّهُ وَقع لَهُ مِنَ المِحَن الَّتِي هِيَ مِنَحٌ، مِمَّا لَا يخفىٰ علىٰ من لَهُ اطِّلَاع، وَضُرِب بَين يَدي المعتصم العباسي ضربًا مبرحًا، وهمُّوا بقَتْله مرَّةً بعد مرَّة، وسجنوه فِي الْأَمْكِنَة الْمُظْلمَة، وكبَّلُوه بالحديد، ونوَّعوا لَهُ أَنْوَاعَ الْعَذَاب؛ فنشر الله مِن علومه مَا لَا يحْتَاج إِلَىٰ بَيَان، وَلَا يفْتَقر إِلَىٰ إِيضَاحٍ، وَكَانَت الْعَاقِبَةُ لَهُ؛ فَصَارَ بعد ذَلِك إِمَامَ الدُّنْيَا غير مدافع، ومرجع أهل الْعلم غير مُنَازع، وَدوَّن النَّاس كَلِمَاتِهِ وانتفعوا بهَا، وَكَانَ يتكَلَّم بِالْكَلِمَةِ فتطير فِي الْآفَاق، فَإِذا تكلَّم بِالْكَلِمَةِ فِي رجل بِجرحٍ؛ تبعه النَّاس وَبَطل علم الْمَجْرُوح، وَإِن تكلم فِي رجل بتعديل؛ كَانَ هُوَ

الْعَدْل الَّذِي لَا يحْتَاج بعد تعديله إِلَىٰ غَيره.

ثمَّ الإِمَام مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخَارِيّ؛ أَصَابَهُ مِن مُحَمَّد بن يحيىٰ الذهلي وأَتْبَاعه مِنَ المحنة مَا مَاتَ بِهِ كمدًا، ثمَّ جعل الله تَعَالَىٰ كِتَابه «الْجَامِع الصَّحِيح» - كَمَا ترىٰ - أصحَّ كتاب فِي الدُّنْيَا، وَأشهر مؤلَّف فِي الحَدِيث، وَأجلَّ دفتر من دفاتر الْإِسْلَام.

ثمَّ انْظُر أَحْوَال مَن جَاءَ بعدَ هَؤُلَاءِ بدهرٍ طَوِيل، كَابْن حزم المغربي؛ فَإِنَّهُ أُصِيب بِمِحَنٍ عَظِيمَة بِسَبَب مَا أظهره مِن إرشاد النَّاس إِلَىٰ الدَّلِيل، والصَّدْع بِالْحَقِّ، وتضعيف علم الرَّأْي؛ حَتَّىٰ أفْضىٰ ذَلِك إِلَىٰ امتحان الْمُلُوك لَهُ، وإيقاعهم بِهِ، وتشريده من مواطنه، وتحريق مصنَّفاته، وَمَعَ ذَلِك نشرَ الله مِن علومه مَا صَار عِنْد كلِّ فرقة، وَفِي كل بِلَاد الْمُسلمين، وَبَين ظهراني كلِّ طَائِفَة.

ثمَّ كَذَلِك شيخ الْإِسْلَام تَقِيّ الدِّين ابن تَيْمِيَّة أَحْمد بن عبد الْحَلِيم؛ فَإِنَّهُ لمَّا أبان للنَّاس فَسَادَ الرَّأْي، وأرشدهم إِلَىٰ التَّمَسُّك بِالدَّلِيلِ، وصَدَع بِمَا أمره الله بِهِ، وَلم يَخَف فِي الله لومةَ لائم؛ قَامَ عَلَيْهِ طوائفُ مِنَ المنتمين إِلَىٰ الْعلم المنتحلين لَهُ، من أهل المناصب وَغَيرهم؛ فما زالوا يحاولون ويصاولون، ويسعون بِهِ إِلَىٰ الْمُلُوك، ويعقدون لَهُ مجَالِس المناظرة، ويفتون تَارَةً بسفك دَمه، وَتارَة باعتقاله؛ فنشر الله من فَوَائده مَا لم ينشر

بعضه لأحدٍ من معاصريه، وترجمه أعداؤه فضلًا عَن أصدقائه بتراجم لم يَتَيَسَّر لَهُم مثلهَا وَلَا مَا يقاربها لأحدٍ من الَّذين يتعصَّبون لَهُم، ويدأبون فِي نشر فضائلهم ويطرؤون فِي إطرائهم، وَجعل الله لَهُ مِنَ ارْتِفَاع الصيت وَبُعد الشُّهْرَة مَا لم يكن لأحد من أهل عصره، حَتَّىٰ اخْتَلَف مَن جَاءَ بعد عصره فِي شَأْنه وَاشْتَغلُوا بأَمْره؛ فعاداه قومٌ وَخَالفَهُم آخَرُونَ، وَالْكلُّ معترفون بِقَدرِهِ، معظِّمون لَهُ، خاضعون لعلومه، واشتهر هَذَا بَينهم غَايَة الاشتهار؛ حَتَّىٰ ذكره المترجمون لَهُم فِي تراجمهم، فَيَقُولُونَ: وَكَانَ من المائلين إِلَىٰ ابْن تَيْمِيَّة أَو المائلين عَنهُ.

وَهَذِه الْإِشَارَة إِنَّمَا هِيَ لقصد الْإِيضَاح لَك؛ لتعلم بِمَا يصنعه الله لِعِبَادِهِ وعلماء دينه وَحَمَلَة حجَّته، وَفِي كل عصر من هَذَا الْجِنْس مَن تقوم بِهِ الْحُجَّة علىٰ الْعباد.

وَانْظُر فِي أهل قطرنا؛ فَإِنَّهُ لَا يخفىٰ عَلَيْكَ حَالهم، إِن كنت مِمَّن لَهُ اطِّلَاع عَلىٰ أَخْبَار النَّاس، وَبحثٌ عَن أَحْوَالهم: كالسيد الإِمَام مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم الْوَزير؛ فَإِنَّهُ قَامَ دَاعيًا إِلَىٰ الدَّلِيل فِي دِيَارنَا هَذِه فِي وَقت غربَة، وزمان ميلٍ من النَّاس إِلَىٰ التَّقْلِيد، وإعراض عَن الْعَمَل بالبرهان؛ فناله من أهل عصره من المحن مَا اشْتَمَلت عَلَيْهِ مصنَّفاته؛ حَتَّىٰ ترسل عَلَيْهِ من ترسل من مشائخه برسالة، حاصلُها الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ لمَا هُوَ فِيهِ من الْعَمَل

بِالدَّلِيلِ وَطرح التَّقْلِيدِ، وَقَامَ عَلَيْهِ كثيرٌ مِنَ النَّاس، وثلبوه بالنظم والنثر، وَلم يضيره ذَلِك شَيْئًا؛ بل نَشَر الله من علومه وَأظْهر من معارفه مَا طَار كل مطار.

ثمَّ جَاءَ بعده - مَعَ طول فصل وَبُعد عهد - السَّيِّدُ الْعَلَّامَة الْحسن بن أَحْمد الْجلَال، والعلامة صَالح بن مَهْدي المقبلي؛ فنالا مِنَ المحَن والعداوة من أهل عصرهما؛ مَا حمل الأول علىٰ استقراره فِي هِجْرَة الجراف منعزلًا عَنِ النَّاس، وَحمل الثَّانِي علىٰ الارتحال إِلَىٰ الْحرم الشريف والاستقرار فِيهِ حَتَّىٰ توفاه الله فِيهِ، وَمَعَ هَذَا فنشر الله من علومهم، وَأظْهر من مؤلفاتهم؛ مَا لم يكن لأحدٍ من أهل عصرهما مَا يُقَارِبه، فضلًا عَن أَن يُسَاوِيَه.

ثمَّ كَانَ فِي الْعَصْر الَّذِي قبل عصرنا هَذَا؛ السَّيِّدُ الْعَلَّامَة مُحَمَّدُ بن إِسْمَاعِيل الْأَمِير، وَله فِي الْقيام بِحجَّة الله والإرشاد إِلَيْهَا، وتنفير النَّاس عَن الْعَمَل بِالرَّأْيِ، وترغيبهم إِلَىٰ علم الرِّوَايَة؛ مَا هُوَ مَشْهُورٌ مَعْرُوف؛ فعاداه أهل عصره، وَسعوا بِهِ إِلَىٰ الْمُلُوك، وَلم يتْركُوا فِي السَّعْي عَلَيْهِ بِمَا يضرُّهُ جهدًا، وطالت بَينه وَبينهمُ المصاولة والمقاولة، وَلم يظفروا مِنْهُ بطائلٍ وَلَا نقصوه من جاهٍ وَلَا مَال، وَرَفعه اللهُ عَلَيْهِم، وَجعل كَلمَتَه الْعليا، وَنشر لَهُ من المصنَّفات المطولة والمختصرة مَا هُوَ مَعْلُومٌ عِنْد أهل هَذِه الديار، وَلم ينتشر لمعاصريه - المؤذين لَهُ، المبالغين فِي ضَرَره - بحثٌ من المباحث العلميَّة، فضلًا عَن رِسَالَة، فضلًا عَن مؤلف بسيط؛ فَهَذِهِ عَادَة الله فِي عباده؛

فاعلمها وتيقنها.

وَكَانَ شَيخُنَا السَّيِّد الْعَلامَة عبدُ الْقَادِرِ بن أَحْمد رَحِمَهُ اللَّهُ؛ من أَكثر النَّاس نشرًا للحقِّ وإرشادًا لَهُ وتلقينًا لَهُ، وهدمًا لمَا يُخَالِفهُ؛ فَجعله الله علمًا يُقْتَدىٰ بِهِ، ومرجعًا يأوي إِلَيْهِ أهل عصره، وأخضع لَهُ كلَّ مُخَالف لَهُ، واعترف لَهُ كلُّ وَاحِدٍ بِأَنَّهُ إِمَامُ عصره وعالمه ومجتهده، وَلم يضرَّهُ مَا كَانَ يَنَالهُ بِهِ المخالفون لَهُ من الْغِيبَة الَّتِي هِيَ غَايَة مَا يقدرُونَ عَلَيْهِ، وَنِهَايَة مَا يبلغون إِلَيْهِ».

قلت: ثم ذكر الشوكاني ما ناله من الأذىٰ في نفسه من المتعصِّبين، وكيف كانت العاقبة له في كل واقعة، **فقال كما في (ص٨٤-٩٣)**:

«وَإِنِّي أخبرك - أَيهَا الطَّالِب - عَنْ نَفسِي، وَعَنِ الْحَوَادِث الْجَارِيَة بيني وَبَين أهل عصري؛ لِيَزْدَادَ يقينُك، وَتكون علىٰ بَصِيرَةٍ فِيمَا أرشدتُكَ إِلَيْهِ.

واعْلَمْ أَنِّي كنت عِنْد شروعي فِي الطَّلب علىٰ الصِّفَة الَّتِي ذكرتُها لَكَ سَابِقًا، ثمَّ كنتُ بعدَ التَّمَكُّن مِنَ الْبَحْث عَن الدَّلِيل، وَالنَّظَر فِي مجاميعه؛ أذكر فِي مجَالِس شيوخي ومواقف تدريسهم، وَعند الِاجْتِمَاع بِأَهْل الْعلم مَا قد عَرفته مِن ذَلِك؛ لَا سِيَّمَا عِنْدَ الْكَلَامِ فِي شيءٍ مِنَ الرَّأْي مُخَالف الدَّلِيل أَو عِنْد وُرُود قَول عَالمٍ مِن أهل الْعلم قد تمسَّك بِدَلِيلٍ ضَعِيف وَتَرَك الدَّلِيلَ الْقويَّ، أَو أَخذ بِدَلِيل عَامٍّ وبعملٍ خَاصٍّ، أَو بِمُطلَق وَطَرَح الْمُقَيَّد، أَو بمجمل وَلم يعرف الْمُبين، أَو بمنسوخ وَلم ينتبه للناسخ، أَو

بِأول وَلم يعرف بآخر، أَو بمحض رَأْي وَلم يبلغهُ أَنَّ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ دَلِيلًا يتَعَيَّن عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِهِ؛ فَكنت إِذا سَمِعتُ بِشَيْء من هَذَا، لَا سِيَّمَا فِي مَوَاقِف المتعصِّبين، ومجامع الجامدين؛ تَكَلَّمتُ بِمَا بلغَتْ إِلَيْهِ مقدرتي، وَأَقل الْأَحْوَال أَن أَقُولَ: اسْتدلَّ هَذَا بِكَذَا، وَفُلَان الْمُخَالف لَهُ بِكَذَا، وَدَلِيلُ فلَان أرجح لكذا. فما زال أسراء التَّقْلِيد يستنكرون ذَلِك ويستعظمونه؛ لعدم الْفَهم بِهِ، وَقبُول طبائعهم لَهُ؛ حَتَّىٰ ولَّد ذَلِك فِي قُلُوبهم مِنَ الْعَدَاوَة والبغضاء مَا الله بِهِ عليم.

ثمَّ كنت إِذا فرغت من أَخذ فنٍّ من الْفُنُون، أَو مُصَنَّف مِنَ المصنفات علىٰ شيوخي؛ أقبل جمَاعَة من الطَّلبَة إِلَيَّ، وعوَّلوا عَليَّ فِي تدريسهم فِي ذَلِك؛ فَكَانَ يَأْخُذ أترابي شَيْئًا من الْحَسَد الَّذِي لَا يَخْلُو عَنهُ إِلَّا الْقَلِيل، ثمَّ تكاثر الطَّلبَة عَليَّ فِي عُلُوم الِاجْتِهَاد وَغَيرهَا، وَأخذُوا عني أخذًا خَالِيًا عَن التعصُّب، سالمًا من الاعتساف؛ فَكنتُ أقرِّر لَهُم دَلِيلَ كلِّ مَسْأَلَةٍ، وأوضح لَهُم الرَّاجِحَ فِيهَا، وأصرح لَهُم بِوُجُوب الْمصير إِلَىٰ ذَلِك، وَكَانُوا قد تمرنوا وَعرفُوا عُلُومَ الِاجْتِهَاد، وَذهب عَنْهُم مَا تكدَّرت بِهِ فطرُهُم مِنَ الْمُغيرَات؛ فَزَاد ذَلِك الْمُخَالفين عَدَاوَة وشناعة وحسدًا وبغضًا، وأطلقوا ألسنتهم بذلك، وَكَانَ مَعَ ذَلِك تَرِدُ إِلَيَّ أبحاثٌ مِنْ جمَاعَةٍ مِن أهل الْعلم الساكنين بِصَنْعَاء، وَغَيرهم مِن أهل الْبِلَاد الْبَعِيدَة والمدائن النائية؛ فأحرر الجوابات

عَلَيْهِم فِي رسائل مُسْتَقلَّة، ويرغب تلامذتي لتَحْصِيل ذَلِك، وتنتشر فِي النَّاس، فَإِذا وقف عَلَيْهِ المتعصبون ورأوه يُخَالف مَا يَعْتَقِدُونَ؛ استشاطوا غَضبًا، وعرضوا ذَلِك علىٰ مَن يرجون مِنْهُ الْمُوَافقَة والمساعدة، فَمِن ثالبٍ بِلِسَانِهِ، ومعترضٍ بقلمه، وَأَنا مصمِّم علىٰ مَا أَنا فِيهِ، لَا أنثني عَنهُ وَلَا أميل عَن الطَّرِيقَة الَّتِي أَنا فِيهَا. وَكَثِيرًا مَا يرفعون ذَلِك إِلَىٰ مَن لَا علم عِنْده مِن رُؤَسَاء الدولة الَّذين لَهُم فِي النَّاس شهرةٌ وصولة؛ فَكَانَ فِي كل حِين يبلغنِي من ذَلِك الْعجب، ويناصحني مَن يظْهر لي الْمَوَدَّة، وَمن لَا تخفىٰ عَلَيْهِ حَقِيقَة مَا أَقوله وحقيته، مَعَ اعترافهم بِأَنَّ مَا أسلكه هُوَ مَا أَخذه الله علىٰ الَّذين حملُوا الْحجَّة، لكِنهمْ يتعلَّلون بِأَن الْوَاجِب يسْقط بِدُونِ ذَلِك، ويذكرون أَحْوَال أهل الزَّمَان وَمَا هم عَلَيْهِ، وَمَا يخشونه مِنَ العواقب؛ فَلَا أرفع لذَلِك رَأْسًا وَلَا أعوِّل عَلَيْهِ.

وَكنت أتصوَّر فِي نَفسِي أَن هَؤُلَاءِ الَّذين يتعصَّبون عَليَّ، ويشغلون أنفسهم بذكري والحطِّ عَليَّ؛ هم أحد رجلَيْنِ:

إِمَّا جَاهِل لَا يدْرِي أَنه جَاهِل، وَلَا يَهْتَدِي بالهداية، وَلَا يعرف الصَّوَابَ؛ وَهَذَا لَا يعبأ الله بِهِ.

أَو رجلٌ متميِّز لَهُ حَظٌّ مِن علم وَحِصَّة من فهم، لكنه قد أعمىٰ بصيرَته الْحَسَدُ، وَذهب بإنصافه حبُّ الجاه؛ وَهَذَا لَا ينجع فِيهِ الدَّوَاء، وَلَا تَنْفَع

عِنْده المحاسنة، وَلَا يُؤثر فِيهِ شيء.

فما زلتُ على ذَلِك، وَأَنا أجد الْمَنْفَعَةَ بِمَا يصنعونه أَكثرَ مِنَ الْمضرَّة، والمصلحة العائدة على مَا أَنا فِيهِ بِمَا هم فِيهِ؛ أَكثر مِنَ الْمفْسدَة، وَلَقَد اشْتَدَّ بلاهم، وتفاقمت محنتهم فِي بعض الْوَاقِعَات؛ فَقَامُوا قومة شيطانيَّة، وصالوا صولةً جَاهِلِيَّة، وَذَلِكَ أَنه وَرَد إِلَيَّ سُؤالٌ فِي شَأْن مَا يَقع من كثير مِنَ الْمُقَصِّرِينَ من الذَّم لجَماعَةٍ من الصَّحَابَة - صانهم الله، وَغَضب على مَن ينتهك أعراضهم المصونة -؛ فأجبت برسالة ذكرت فِيهَا مَا كَانَ عَلَيْهِ أَئِمَّة الزيدية من أهل الْبَيْت وَغَيرهم، ونقلت إِجْمَاعَهُم مِن طرقٍ، وَذكرت كَلِمَاتٍ قَالَهَا جمَاعَةٌ من أكَابِر الْأَئِمَّة، وظننتُ أَنَّ نقل إِجْمَاع أهل الْعلم يرفع عَنْهُم العماية، ويردُّهم عَن طرق الغواية؛ فَقَامُوا بأجمعهم وحرَّروا جوابات زِيَادَة على عِشْرين رِسَالَة مُشْتَمِلَةٍ على الشتم والمعارضة بِمَا لَا ينْفق إِلَّا على بَهِيمَة، وَاشْتَغلُوا بتحرير ذَلِك، وأشاعوه بَين الْعَامَّة، وَلم يَجدوا عِنْد الْخَاصَّة إِلَّا الْمُوَافقَة؛ تقية لشرِّهم، وفرارًا من معرتهم. وَزَاد الشَّرُّ وتفاقم حَتَّى أبلغوا ذَلِك إِلَى أَرْبَاب الدولة والمخالطين لملوك من الوزراء وَغَيرهم، وأبلغوه إِلَى مقَام خَليفَة الْعَصْر - حفظه الله -، وَعظم الْقَضِيَّة عَلَيْهِ جمَاعَةٌ مِمَّن يتَّصل بِهِ؛ فَمنهمْ مَن يُشِير عَلَيْهِ بحبسي، وَمِنْهُم مَن ينتصح لَهُ بإخراجي من مواطني، وَهُوَ سَاكِتٌ لَا يلْتَفت إِلَى شيء من

ذَلِك؛ وقاية من الله، وحماية لأهل الْعلم، ومدافعة عَن القائمين بِالْحجَّةِ فِي عباده، وَلم تكن لي إِذْ ذَاك مداخلةٌ لأحد من أَرْبَاب الدولة وَلَا اتِّصَال بهم، وَاشْتَدَّ لهج النَّاس بِهَذِهِ الْقَضِيَّة، وجعلوها حَدِيثَهُمْ فِي مجامعهم، وَكَانَ مَن بيني وَبينهمْ مَوَدَّة يشيرون عَليَّ بالفرار أَو الاستتار، وَأجْمع رَأْيُهُمْ علىٰ أَنِّي إِذا لم أساعدهم علىٰ أحد الْأَمريْنِ؛ فَلَا أَعُود إِلَىٰ مجَالِس التدريس الَّتِي كنت أدرس بهَا فِي جَامع صنعاء، فَنَظَرتُ مَا عِنْد تلامذتي؛ فَوجدت أنفسهم قَوِيَّة، ورغبتهم فِي التدريس شَدِيدَةً، إِلَّا الْقَلِيل مِنْهُم؛ فقد كَادُوا يستترون من الْخَوْف، ويفرون من الْفَزع؛ فَلم أجد لي رخصَةً فِي الْبعد عَن مجَالِس التدريس.

وعدتُ، وَكَانَ أول درس عاودته عِنْد وصولي إِلَىٰ الْجَامِع فِي أُصُول الْفِقْه بَين العشائين؛ فَانْقَلَبَ مَن بالجامع، وَتركُوا مَا هم فِيهِ مِنَ الدَّرْس والتدريس، ووقفوا ينظرُونَ إِلَيَّ متعجبين من الْإِقْدَام علىٰ ذَلِك؛ لمَا قد تقرَّر عِنْدهم من عظم الْأَمر وَكَثْرَة التهويل والوعيد والترهيب، حَتَّىٰ ظنُّوا أَنه لَا يمكن الْبَقَاء فِي صنعاء فضلًا عَن المعاودة للتدريس، ثمَّ وصل - وَأَنا فِي حَال ذَلِك الدَّرْس - جمَاعَةٌ لم تجر لَهُم عَادَة بالوصول إِلَىٰ الْجَامِع، وهم متلفِّعون بثيابهم لَا يعْرفُونَ، وَكَانُوا ينظرُونَ إِلَيَّ ويقفون قَلِيلًا ثمَّ يذهبون، وَيَأْتِي آخَرُونَ؛ حَتَّىٰ لم يبْقَ شكٌّ مَعَ أحد أَنَّهَا إِن لم تحصل مِنْهُم فتْنَة فِي الْحَال؛ وَقعت مَعَ خروجي من الْجَامِع، فَخرجت من الْجَامِع وهم واقفون

علىٰ مَوَاضِع من طريقي؛ فَمَا سَمِعت من أحدهم كلمة، فضلًا عَن غير ذَلِك.

وعاودت الدُّرُوس كلَّهَا، وتكاثر الطَّلبَة المتميزون زِيَادَة علىٰ مَا كَانُوا عَلَيْهِ من كل فنٍّ، وَقد كَانُوا ظنُّوا أَنه لَا يَسْتَطِيع أحدٌ أَن يقف بَين يَدي مَخَافَة علىٰ أنفسهم من الدولة والعامَّة؛ فَكَانَ الْأَمر علىٰ خلاف مَا ظَنَّه، وَكنتُ أتعجُّب من ذَلِك، وَأَقُول فِي نَفسِي: هَذَا من صنع الله الْحسن، ولطفه الْخَفي؛ لِأَن من كَانَ الْحَامِلُ لَهُ علىٰ مَا وَقع الْحَسَد والمنافسة؛ لم ينجح كَيده، بل كَانَ الْأَمرُ علىٰ خلافِ مَا يُرِيد.

وَمن عَجِيب مَا أشرحه لَك؛ أَنه كَانَ فِي درس بالجامع بعد صَلَاة الْعشَاء الْآخِرَة فِي «صَحِيح البُخَارِيِّ»، يحضرهُ من أهل الْعلم الَّذين مقصدهم الرِّوَايَة وَإِثْبَات السماع جمَاعَةٌ، ويحضره من عَامَّة النَّاس جمعٌ جمٌّ لقصد الاستفادة بالحضور.

فَسمع ذَلِك وَزِيرٌ رافضيٌ من وزراء الدولة، وَكَانَت لَهُ صولةٌ وَقبُول كلمة، بِحَيْثُ لَا يُخَالِفهُ أحد، وَله تعلق بِأَمْر الأجناد؛ فَحَمله ذَلِك علىٰ أَن استدعىٰ رجلًا من المساعدين لَهُ فِي مذْهبه، فنصب لَهُ كرسيًّا فِي مَسْجِدٍ من مَسَاجِد صنعاء، ثمَّ كَانَ يسرج لَهُ الشمع الْكثير فِي ذَلِك الْمَسْجِد؛ حَتَّىٰ يصير عجبًا من الْعجب؛ فتسامع بِهِ النَّاس، وقصدوا إِلَيْهِ من كل جَانب لقصد الفرجة وَالنَّظَر إِلَىٰ مَا لَا عهد بِهِ، وَالرجل الَّذِي علىٰ الْكُرْسِيّ يملي

عَلَيْهِم فِي كل وَقت مَا يتَضَمَّن الثلب لجَماعَة من الصَّحَابَة - صانهم الله -، ثمَّ لم يكتفِ ذَلِك الْوَزيرُ بذلك حَتَّىٰ أغرىٰ جمَاعَةً مِنَ الأجناد من العبيد وَغَيرهم بالوصول إِلَيَّ؛ لقصد الْفِتْنَة، فوصلوا وَصَلَاة الْعشَاء الْآخِرَة قَائِمَة، ودخلوا الْجَامِعَ علىٰ هَيْئَة مُنكرَة، وشاهدتهم عِنْد وصولهم.

فَلَمَّا فرغتِ الصَّلَاةُ؛ قَالَ لي جمَاعَةٌ من معارفي: إِنَّه يحسن تركَ الْإِمْلَاء تِلْكَ اللَّيْلَة فِي «البُخَارِيِّ»؛ فَلم تطب نَفسِي بذلك، واستعنت بِالله وتوكَّلت عَلَيْهِ، وَقَعَدتُ فِي الْمَكَان الْمُعْتَاد وَقد حضر بعضُ التلاميذ، وَبَعْضُهمْ لم يحضر تِلْكَ اللَّيْلَة؛ لما شَاهد وُصُول أُولَئِكَ الأجناد.

وَلما عقدتُ الدَّرْسَ وَأخذت فِي الْإِمْلَاء؛ رَأَيْت أُولَئِكَ يدورون حول الْحلْقَة من جَانب إِلَىٰ جَانب، ويقعقعون بِالسِّلَاحِ ويضربون سلَاح بَعضهم فِي بعض، ثمَّ ذَهَبُوا وَلم يَقع شيءٌ بمعونة الله تَعَالَىٰ وفضله ووقايته.

ثمَّ إن ذَلِك الْوَزير أَكثر السّعَايَة إِلَىٰ الْمقَام الإمامي، هُوَ وَمَن يُوَافقهُ علىٰ هَوَاهُ، ويطابقه فِي اعْتِقَاده من أعوان الدولة، واستعانوا برسائل بَعْضهَا من عُلَمَاء السوء، وَبَعضهَا مِن جمَاعَة من الْمُقَصِّرِينَ الَّذين يظنُّهم مَن لَا خبْرَة لَهُ فِي عداد أهل الْعلم.

وَحَاصِل مَا فِي تِلْكَ الرسائل أَنِّي قد أردْت تَبْدِيل مَذْهَب أهل الْبَيْت - عَلَيْهِم السَّلَام -، وَأَنه إِذا لم يتدارك ذَلِك الْخَلِيفَةُ؛ بَطَل مَذْهَب آبَائِهِ، وَنَحْو

هَذَا من الْعبارَات المفتراة، والكلمات الخشنة، والأكاذيب الملفَّقة.

وَلَقَد وقفت علىٰ رِسَالَةٍ مِنْهَا لبَعض أهل الْعلم، مِمَّن جمعني وإياه طلب الْعلم، ونظمنا جَمِيعًا عقد الْمَوَدَّة وسابق الإلفة؛ فرأيته يَقُول فِيهَا مُخَاطبًا لإِمَام الْعَصْر: إِن الَّذِي يَنْبَغِي لَهُ وَيجب عَلَيْهِ؛ أَن يَأْمر جمَاعَة يكبسون منزلي، ويهجمون مسكني، وَيَأْخُذُونَ مَا فِيهِ من الْكُتُب المتضمِّنة لما يُوجب الْعقُوبَة مِنَ الاجتهادات الْمُخَالفَة للْمَذْهَب.

فَلَمَّا وقف علىٰ ذَلِك؛ قضيت مِنْهُ الْعجب، وَلَوْلَا أَنَّ تِلْكَ الرسَالَة بِخَطِّهِ الْمَعْرُوف لديَّ لما صدقت، وفيهَا من هَذَا الزُّور والبهت والكلمات الفظيعة شيءٌ كثير، وَهِي فِي نَحْو ثَلَاثَةِ كراريس.

وَعند تَحْرِير هَذِه الأحرف قد انتقم اللهُ مِنْهُ؛ فشرَّده إِمَامُ الْعَصْر إِلَىٰ جَزِيرَة من جزائر الْبَحْر، مَقْرُونًا فِي السلَاسِل بِجَمَاعَة من السوقة وَأهل الْحِرَف الدنيئة، وأهلَكَه الله فِي تِلْكَ الجزيرة، ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ۝٤٩﴾ [الكهف: ٤٩]. وَكَانَ حُدُوث هَذِه الْحَادِثَة عَلَيْهِ، ونزول هَذِه الفاقرة بِهِ بمرأىٰ ومسمع من ذَلِك الْوَزير الرافضي، الَّذِي أَلَّف لَهُ تِلْكَ الرسَالَة استجلابًا لما عِنْده، وطلبًا للقرب إِلَيْهِ، وتودُّدًا لَهُ.

وَمن جملَة مَا وقفت عَلَيْهِ من الرسائل الْمُؤَلَّفَة بعناية هَذَا الْوَزير؛ رِسَالَةٌ لبَعض مشايخي الَّذين أخذت عَنْهُم بعض الْعُلُوم الإلهيَّة، وفيهَا من الزُّور

ومحض الْكَذِب مَا لَا يظنُّ بِمن هُوَ دونه، وَمَا حمله علىٰ ذَلِك إِلَّا الطمع فِي الْوَزير؛ فعاقبه الله بِقطع مَا كَانَ يجرىٰ عَلَيْهِ من الْخَلِيفَة، وَأُصِيب بفقر مدقعٍ وفاقة شَدِيدَة؛ حَتَّىٰ صَار عِبْرَةً من العبر، وَكَانَ يفدُ إِلَيَّ يشكو حَالَه وَمَا هُوَ فِيهِ من الْجهد وَالْبَلَاء؛ فأبلغ جهدي فِي منفعَته وَمَا يسدُّ فاقته.

وَهَكَذَا جمَاعَة من المترسلين عَليَّ، المبالغين فِي إِنْزَال الضَّرَر بِي؛ أرجعهم الله إِلَيَّ راغمين، وأحوجهم لمعونتي مضطرين، وَلم أعاقب أحدًا مِنْهُم بِمَا أسلفه، وَلَا كافيته بِمَا قدمه.

فَانْظُر صنعَ الله مَعَ مَن عودي وأوذي لأجل تمسُّكه بالإنصاف، ووقوفه عند الحق؛ اللَّهُمَّ إِنِّي أحمدك علىٰ جميل صنعك وجزيل فضلك وَجَمِيل طولك؛ حمدًا يَتَجَدَّد بتجدُّد الْأَوْقَات، ويتعدَّد بِعَدَد المعدودات، وَإِن لم أكن أَهلًا لمَا أوليته؛ فَأَنت لَهُ أهلٌ، وَبِه حقيق، لَا أحصي ثَنَاءً عَلَيْك، أَنْتَ كَمَا أثنيتَ علىٰ نَفسك.

وَمِمَّا أسوقه إِلَيْك أَيُّهَا الطَّالِب وَأَعْجَبَك مِنْهُ؛ أَنه كَانَ لي صديقٌ بِمَدِينَة من مَدَائِن الْيمن، جمعني وإِيَّاه الطَّلَب والإلفة والوداد، وَكَانَ عالي الْقَدْر رفيعَ الْمنزلَة فِي الْعلم، كَبِيرَ السنِّ، بعيد الصيت، مَشْهُور الذِّكر، وَلَعَلَّه كَانَ يُفيد الطَّلبَة فِي الْفِقْه قبل مولِدِي، وَقَرَأَ عَلَيْهِ بعضُ شيوخي ورحل إِلَىٰ صنعاء، وَطلب عُلُوم الِاجْتِهَاد فِي أَيَّام طلبي لَهَا، وَكَانَ بيني وَبَينه مِنَ

الْمَوَدَّة أَمرٌ عَظِيم، وَله معي مذاكرات ومباحثات وترسلات فِي فَوَائِد كَثِيرَة؛ هِيَ فِي مَجْمُوع رسائلي، فَلَمَّا حدث مَا حدث مِن قيام مَن قَامَ عَليَّ مِنَ الْخَاصَّة والعامَّة، وَكَانَ إِذ ذَاك قد فَارق صنعاء وَعَاد إِلَىٰ مدينته، وَعَكَفَ عَلَيْهِ الطَّلبَة واستفادوا بِهِ فِي الْفُنُون، فَقَامُوا عَلَيْهِ وَقَالُوا: إِنَّه بَلَغ إِلَيْنَا مَا حدث من أليفك الَّذِي تُكْثر الثَّنَاءَ عَلَيْهِ والمذاكرة لَهُ، مِن مُخَالفَة الْمَذْهَب والتظهر بِالِاجْتِهَادِ؛ فَإِن كنتَ مُوَافقًا لَهُ قمنا عَلَيْك كَمَا قَامَ عَلَيْهِ أهلُ صنعاء، وَإِن كنت تخَالفه فِيمَا ظهر مِنْهُ؛ فترسل عَلَيْهِ.

فوصلت مِنْهُ رِسَالَة فِي عدَّة كراريس، وَمَا حَمَلَه علىٰ ذَلِك إِلَّا المداراة لَهُم، والتقية مِنْهُم، وظاهرها الْمُخَالفَة، وباطنها الْمُوَافقَة مَعَ حُسن عبارَة وجودة مَسْلَك، وَلم أستنكر ذَلِك مِنْهُ وَلَا أَنَّبْتَهُ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ الصدعَ بِالْحَقِّ والتظهر بِمَا لَا يُوَافق النَّاس مِنَ الْحق؛ لَا يستطيعه إِلَّا الْأَفْرَاد، وَقَلِيلٌ مَا هم.

ووصلت رسائل من جمَاعَة آخَرين من مَدَائِن بعيدَة من صنعاء، فِيهَا مَا هُوَ مُوَافقٌ لي، مقوٍّ لمَا ذهبت إِلَيْهِ، وفيهَا مَا هُوَ مُخَالف لذَلِك، ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾﴾ [هود: ١١٨]، وَلَيْسَ بعجيب خذلان مَن خذلني وَلم يقم بنصري، وَلم يصدع بِالْحَقِّ فِي أَمْرِي من عُلَمَاء صنعاء العارفين بالعلوم، المتمسكين مِنْهَا بِجَانِب يفرِّقون بِهِ بَين الْحق وَالْبَاطِل؛ فثورة الْعَامَّة يتقيها غَالبُ النَّاس، وَلَا سِيَّمَا إِذا حطبوا فِي جبل مَن ينتمي إِلَىٰ دولة ويتَّصل

بِملك، ويتأيد بصولة، ويأبىٰ الله إِلَّا أَن يتم نوره وينصر دينه وَيُؤَيِّد شَرْعَه.

وَبِالْجُمْلَةِ؛ فالشرح لما حدث لي من الْحَوَادِث فِي هَذَا الشَّأْن يطولُ، وَلَو ذهبت أسردها وأذكر مَا تعقَّبها من أَلطافِ الله الَّتِي هِيَ من أعظم العبر، ومِنَحِهِ الَّتِي لَا تبلغها الأفهامُ وَلَا تحيط بهَا الأوهام؛ لم يَفِ بذلك إِلَّا مُصَنَّف مُسْتَقل.

وَلَيْسَ الْمَقْصُود هَاهُنَا إِلَّا مَا نَحن بصدده مِن تنشيط طَالب الْعلم، وترغيبه فِي التَّمَسُّك بالإنصاف والتحلِّي بحلية الْحقِّ، والتلبُّس بلباس الصِّدْق، وتعريفه بِأَنَّ قِيَامه فِي هَذَا الْمقَام كَمَا أَنه سَبَبُ الْفَوْز بِخَير الْآخِرَة؛ هُوَ أَيْضًا سَبَب الْوُصُول إِلَىٰ مَا تطلبه أهل الدُّنْيَا من الدُّنْيَا، وَأَنَّ لَهُ الثأر علىٰ مَن خَالفه، والظهور علىٰ من ناوأه فِي حَيَاته وَبعد مَوته، وَأَنه بِهَذِهِ الْخصْلَة الشَّرِيفَة - الَّتِي هِيَ الْإِنْصَافُ -؛ ينشرُ الله علومَه، وَيُظْهر فِي النَّاس أمرَه، وَيَرْفَعهُ إِلَىٰ مقَامٍ لَا يصل إِلَىٰ أدنىٰ مراتبه مَن يتعصَّب فِي الدِّين، وَيطْلب رِضَاء النَّاس بإسخاط ربِّ الْعَالمين» اهـ.

قلتُ: وهذا السرد التاريخي النفيس من الإمام محمد بن علي الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ (م ١٢٥٠هـ) يناسب تمامَ المناسبة موضوعَ كتابنا؛ ولذا نقلته بطوله، راجيًا كلَّ مَن يقرؤه أنْ يتدبَّره حقَّ تدبُّره؛ ففيه بيانٌ موجز عن مِحَن أشهر أئمَّة الدين، وعاقبة المتعصِّبين الذين آذوهم وأرادوا النَّيل منهم؛ فجعل الله

الدائرةَ عليهم، ونصر أولياءه النصرَ المبين، وجعل العاقبة للمتقين.

✍ **وإليك أيها المنصف - لا المتعصِّب - هذا السرد للتاريخ المفصّل لبعض محن الأئمة المشار إليها في كلام الشوكاني، مع محن أشكالهم وأشباههم مِمَّن عاصرهم أو جاء بعدهم مرتبة على سِنِّي وفاة الأئمة:**

(أولاً): محنة الإمام مالك بسبب الحاسدين الباغين من المتعصِّبين:

قال القاضي عياض بن موسىٰ اليَحصُبي (م ٥٤٤ هـ) في «ترتيب المدارك وتقريب المسالك في معرفة أعيان مذهب مالك» (١/ ٢٢٩): «قال الطبري: اختلف فيمن ضرب مالكًا، وفي السبب في ضربه، وفي خلافة من ضرب.

فقيل: إن أبا جعفر نهاه عن حديث: «ليس علىٰ مستكره طلاق»، ثم دسَّ إليه مَن يسأله عنه؛ فحدَّثه به علىٰ رؤوس الناس، فضربه بالسوط...

وقال الحنيني: بقي مالكٌ بعد الضرب مطابق اليدين، لا يستطيع أن يدفعهما، وارتكب منه أمر عظيم؛ فوالله لمالك بعد ذلك الضرب في رفعة في الناس، وعلوٍّ وإعظام؛ حتىٰ كأنما كانت تلك الأسواط حليًّا حلي بها.

وقيل: إن هذا كان في أيام الرشيد.

قال أبو الوليد الباجي: ولما حجَّ المنصور؛ قاد مالكًا من جعفر بن سليمان، وأرسله إليه ليقتصَّ منه؛ فقال: أعوذ بالله، والله ما ارتفع منها سوطٌ

عن جسمي، إلَّا وأنا أجعله في حل من ذلك الوقت؛ لقرابته من رسول الله ﷺ.

قال غيره: لما دخلت علىٰ أبي جعفر، وقد عهد إليَّ أن آتيه بالموسم، فقال لي: والله الذي لا إله إلا هو، ما أمرت بالذي كان ولا علمته، وإنه لا يزال أهل الحرمين بخير ما كنت بين أظهرهم، وإني أخالك أمانًا لهم من عذاب الله، وقد رفع الله بك عنهم سطوة عظيمة؛ فإنهم أشرع الناس للفتن، وقد أمرت بعدُ - والله - أن يؤتىٰ به من المدينة إلىٰ العراق علىٰ قتب، وأمرت بضيق حبسه، والاستبلاغ في امتهانة، ولا بد أن أنزل به من العقوبة أضعاف ما نالك منه.

فقلت: عافىٰ الله أمير المؤمنين، وأكرم مثواه. قد عفوت عنه؛ لقرابته من رسول الله ﷺ، وقرابته منك.

فقال لي: عفا الله عنك ووصلك».

قلتُ: لكن ذكر بعد ذلك روايات أخرىٰ تناقد هذه الرواية؛ ففيها: أن مالكًا لم يجعل جعفر في حلٍّ، كما قال في (١/ ٢٣٢): «قال المنذر: الذي أغرىٰ بمالك جعفرُ بن سليمان رجلٌ من بني مخزوم؛ صاحب أدب، وذكر، خبر فتياه في الإيمان؛ فكتب بذلك جعفر إلىٰ الخليفة، فكتب إليه: أن اجلده.

فجلده، ومد يده بين العقابين؛ فلذلك كان لا يأتي المسجد لإنزال ريح تخرج من موضع الكتف، ثم عُزل، ثم ولي ثانيةً؛ فأكرم مالكًا وقرَّبه،

وتباعد منه مالك حتىٰ كفَّ عنه فحج، فبينما مالك في الموقف؛ قال جعفر لأصحابه: لا تحركوا. وسار فلم يشعر مالك إلا بإنسان ضرب بسوطه محمله، فرفع مالك رأسه، فقال: يا مالك، هذا يوم عظيم ينظر الله إلىٰ عباده، ويغفر لهم؛ فاجعلني في حلٍّ مما ارتكبت.

فقال: لا والله، حتىٰ ألتقي أنا وأنت بين يدي الله».

۞ ثانيًا: محنة الشافعي مع المتعصِّبين لمالك من أهل مصر:

هذا الشافعي؛ أوذي من المتعصِّبين لمالك من أهل مصر، فيما حكاه شيخ الإسلام، كما في «الفتاوىٰ» (٢٠/ ٣٣٢): «ثم إن الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما كان مجتهدًا في العلم، ورأىٰ من الأحاديث الصحيحة وغيرها من الأدلَّة ما يجب عليه اتباعه، وإن خالف قول أصحاب المدنيين؛ قام بما رآه واجبًا عليه، وصنَّف «الإملاء علىٰ مسائل ابن القاسم»، وأظهر خلاف مالك فيما خالفه فيه، وقد أحسن الشافعي فيما فعل، وقام بما يجب عليه، **وإن كان قد كره ذلك مَن كرهه، وآذوه، وجرت محنة مصرية معروفة**، والله يغفرُ لجميع المؤمنين والمؤمنات، الأحياء منهم والأموات» اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «القواعد النورانية» (١/ ١١٠، ١١١): «وأما بقية الفقهاء؛ فيختارون بعض ذلك ويكرهون بعضه! فمنهم من يكره الترجيع في الأذان كأبي حنيفة، ومنهم من يكره تركه كالشافعي، ومنهم من

يكره شفع الإقامة كالشافعي، ومنهم من يكره إفرادها؛ حتىٰ صار بأتباعهم إلىٰ نوع جاهلية؛ فصاروا يقتتلون في بعض بلاد المشرق علىٰ ذلك حمية جاهلية!! مع أن الجميع حسن، قد أمر به رسول الله ﷺ: أمر بلالًا بإفراد الإقامة، وأمر أبا محذورة بشفعها، وإنما الضلالة كلَّ الضلالة أن ينهىٰ أحدٌ عمَّا أمر به النبي ﷺ.

فأما صفة الصلاة؛ فمن شعائرها: مسألة البسملة، فإن الناس اضطربوا فيها نفيًا وإثباتًا: في كونها آية من القرآن، وفي قراءتها، وصُنِّفت من الطرفين مصنَّفات، يظهر في بعض كلامها نوع جهل وظلم، مع أن الخطب فيها يسير.

وأما التعصُّب لهذه المسائل ونحوها فمن شعائر الفرقة بين الأمة، وإلا فهذه المسائل من أخفِّ مسائل الخلاف جدًّا، لولا ما يدعو إليه الشيطان من إظهار شعار الفرقة» اهـ.

وقال الشيخ محمد أحمد عبد القادر الغلاوي في كتابه «سلوك الأدب في التعصب للمذهب» (ص٤٣، ٤٤): «وقد ذهب بنا بعض ذكر الحوادث التاريخية عن تولي ذكر أسباب النمو للمذهب امتدادها في بعض البلاد الذي هو موضوع هذه الرسالة، ويكفينا من ذلك أن مصر ما كانت دارًا لمذهب الأحناف كما كانت أولًا دار بحث ونشر لمذهب مالكٍ.

وبعض من ينتحل مسائل الليث بن سعد، ثمَّ انقطع مذهب الليث بعد

موته، وبقيت مصر دارًا لمذهب مالك فقط، لا يُعرف فيها مذهب سواه، إلىٰ أن شعر بذلك الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ، وكان جاء من مكة إلىٰ العراق يرسم التعلم من محمد بن الحسن الشيباني - صاحب أبي حنيفة راوي «الموطأ» عن مالك.

فلمَّا مات محمد بن الحسن - شيخ الشافعي -، وهو خليفة أبي حنيفة بعد أبي يوسف القاضي؛ قام الشافعي ينشر مذهبه ضد أبي حنيفة، ويتعسَّف في الردِّ عليه في مذهبه القديم (الذي نشره ببغداد)، فلما انتهىٰ من نشر مذهبه القديم ببغداد)، راح إلىٰ مصر وجلس فيها ينشر مذهبه الجديد ضد مذهب مالك، ويشدِّد في الردِّ أيضًا علىٰ أستاذه مالك في كتاب (الأم) نحوًا من تعسفه علىٰ أستاذه الحنفي، وصار له أتباع بمصر أخذوا عنه مذهبه الجديد، كما أنه حصل ببغداد أيضًا أتباعٌ أخذوا عنه مذهبه القديم؛ كما قدمنا.

ثم إنَّ تعسُّفَه في الرد علىٰ مالك كان سببًا لثورة قامت عليه من جهة المالكية بمصر، يحمل أشهب بن عبد العزيز إحدىٰ راياتها، وفتيان ابن أبي السمح الأخرىٰ، والعامة من أهل مصر مع المالكية، وأمير مصر مع الشافعي، واتسع الخرق في القضية، والشافعي مع هذا من فظاعة الأمر نازل عند عبد الله بن عبد الحكم وأولاده، وهم من مشاهير أصحاب مالك».

ثم قال في (ص٤٥، ٤٦): «وما زالت مصر الكبيرة - أي: القديمة- والقاهرة؛ مشحونتين من أصحاب مالك والشافعي، لا يُعرف فيهما حنفي

إلا علىٰ سبيل الضيافة، حتىٰ احتلَّها آل عثمان الأتراك الأحناف، وجعلوها عاصمة ملكهم في البر العربي، وهم معروفون بالغلوِّ في التعصُّب لمذهبهم وعدم الاعتبار لغيره، حتىٰ قال بعض علمائهم في مسألة جواز الانتقال من مذهب إلىٰ مذهب: إنه يجوز للشافعي أن ينتقل من مذهبه إلىٰ مذهب أبي حنيفة، ولا للحنفي الانتقال للمذهب الشافعي.

وبعضهم أيضًا يقول: إن أصبعًا تحرك في التشهد حقَّ لها أن تقطع. إلىٰ غير ذلك ممَّا هو معلوم منهم مِن فادح التعصُّب لمذهبهم، وقد ظهر ذلك إلىٰ الآن من فشو المذهب الحنفي في القاهرة وأعمالها؛ فإنك لا تجد مالكيًّا ولا شافعيًّا فيها إلَّا علىٰ سبيل الندور.

أما أهل الصعيد والأسكندرية؛ فما زال أهلها علىٰ المنهج المالكي حتىٰ الآن إلَّا من ندر، و(الرعية علىٰ دين الملك)؛ مثلٌ يقال، والمثلُ لا يتغير ولا يكون كذبًا» اهـ.

۞ ثالثًا: محنة إمام السنة أحمد بن حنبل مع المتعصِّبين للقول بخلق القرآن:

قال أبو الفضل صالح بن أحمد في سيرته لأبيه (ص٤٩/ ط: فؤاد عبد المنعم) (ص٧٦/ ط: المكتبة الإسلامية):

«**سَمِعت أبي يَقُول**: لما أدخلنا علىٰ إِسْحَاق بن إِبْرَاهِيم للمحنة، فقرئ

عَلَيْهِ كتابُ الَّذِي كَانَ إلىٰ طَرسُوس؛ فَكَانَ فِيمَا قرئَ علينا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ وَهُوَ خَالق كل شَيْء. فَقَالَ أبي: فَقلت: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١]؛ فَقَالَ بعض مَن حضر: سَله مَا أَرَادَ بقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

فَقَالَ أبي: فَقلت: كَمَا قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ».

وقال: «ثمَّ امتحن الْقَوْم، فَوجه بِمن امْتنع إِلَىٰ الْحَبْس؛ فأجاب الْقَوْم جَمِيعًا غير أَرْبَعَة: أبي - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -، وَمُحَمَّد بن نوح، وَعبيد الله بن عمر القواريري، وَالْحسن بن حَمَّاد السجادة، ثمَّ أجَاب عبيد الله بن عمر وَالْحسن بن حَمَّاد، وَبَقِي أبي وَمُحَمَّد بن نوح فِي الْحَبْس؛ فمكثا أَيَّامًا فِي الْحَبْس، ثمَّ ورد كتاب من طرسوس بحملهما؛ فَحُمل أبي وَمُحَمَّد بن نوح - رَحْمَة الله عَلَيْهِمَا - مقيدين زميلين، أخرجا من بَغْدَاد فصرنا مَعَهُمَا إِلَىٰ الأنبار.

فَسَأَلَ أَبُو بكر الْأَحول أبي، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا عبد الله، إِن عرضت علىٰ السَّيْف تجيب؟

فَقَالَ: لَا.

قَالَ أبي: فَانْطَلق بِنَا حَتَّىٰ دَخلنَا فِي الرحبة، فَلَمَّا دَخلنَا مِنْهَا - وَذَلِكَ فِي جَوف اللَّيْل، وَخَرجْنَا من الرحبة - عرض لنا رجل، فَقَالَ:

أَيُّكُم أَحْمَد بن حَنْبَل؟ فَقيل لَهُ: هَذَا. فَسلَّم علىٰ أبي، ثمَّ قَالَ: يَا هَذَا، مَا

عَلَيْك أَن تقتل هَاهُنَا، وَتدْخل الْجنَّة هَاهُنَا. ثمَّ سلَّم وَانْصَرفَ.

فَقُلتُ: مَن هَذَا؟

فَقيل: هَذَا رجل من ربيعَة الْعَرَب، يَقُول الشِّعْر فِي الْبَادِيَة، يُقَال لَهُ: جَابر بن عَامر.

فَلَمَّا صرنا إِلَىٰ أَذَنَة ورحلنا مِنْهَا، وَذَلِكَ فِي جَوف اللَّيْل؛ فتح لنا بَابهَا، لَقينَا رجل وَنحن خارجون من الْبَاب وَهُوَ دَاخل، فَقَالَ: الْبُشْرَىٰ، فقد مَاتَ الرجل.

قَالَ أبي: وَكنتُ أدعو الله أَنِّي لَا أَرَاهُ».

وقال: «فَصَارَ أبي وَمُحَمَّد بن نوح إِلَىٰ طرسوس، وَجَاء نعي الْمَأْمُون من البَذَنْدُون؛ فَرُدَّا فِي أقيادهما إِلَىٰ الرَّقة، وأُخرجَا من الرَّقة فِي سفينة مَعَ قوم محْبَسين، فَلَمَّا صَارا بعانات توفِّي مُحَمَّد بن نوح، وَتقدَّم أبي فصلَّىٰ عَلَيْهِ، ثمَّ صَار إِلَىٰ بَغْدَاد وَهُوَ مُقَيَّد؛ فَمَكثَ بالياسرية أَيَّامًا، ثمَّ صيَّر إِلَىٰ الْحَبْس فِي دَار اكترِيَت عِنْد دَار عُمَارَة، ثمَّ نُقل بعد ذَلِك إِلَىٰ حبس الْعَامَّة فِي درب الموصلية؛ فَمَكثَ فِي السجْن مُنْذُ أخذ، وَحُمِل إِلَىٰ بَغْدَاد ضرب، وَدخل عَلَيْهِ ثَمَانِيَة وَعشْرين شهرًا».

قلتُ: هذا طرفٌ مَمَّا عناه إمامُ السنَّة من المتعصِّبين، وهؤلاء المتعصِّبون سطروا صفحاتٍ سوداء في تاريخهم المظلم، وظلَّت صفحة الإمام أحمد

بيضاء ناصعة تضيءُ الطريق لأهل الحقِّ، وكانت العاقبةُ له رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فمات وبقيت عقيدته - عقيدة السلف الصالح -، ومات هؤلاء المتعصِّبة وماتت أقوالهم، وصارت مِمَّا يحكىٰ، وإن ظلَّ يدعو إليها بعض مَن في قلبه مرضٌ ممَّن حمل لواء هذه الفرق زمنًا بعد زمن، إلا أن حُجَجَ الإمام أحمد المستمدَّة من الكتاب والسنَّة؛ ما زالت دامغة علىٰ رءوس المبتدعة، تدكُّ حصونهم زمنًا بعد زمن، وكأن سلاحه لم يزل يعمل لا يكلُّ ولا يمل، ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٢١﴾ [يوسف: ٢١]، وحمل هذا السلاح أئمة هدًىٰ جاءوا بعد أحمد، يحملون لواء الطائفة المنصورة والفرقة الناجية.

رابعًا: محنة الشيخ أبي بكر الفهري:

وقال القاضي أبو بكر العربي في «أحكام القرآن» (٤/ ١٩٠) في تفسير سورة الانشقاق: «كان شيخنا أبو بكر الفهري يرفع يديه عند الركوع، وعند رفع الرأس منه؛ وهذا مذهب مالك والشافعي، وتفعله الشيعة؛ فحضر عندي يومًا بمحرس ابن الشواء بالثغر موضع تدريسي عند صلاة الظهر، ودخل المسجد من المحرس المذكور، فتقدَّم إلىٰ الصف الأول وأنا في مؤخره، قاعد علىٰ طاقات البحر، أتنسم الريح من شدَّة الحر، ومعه في صف واحد أبو ثمنة رئيس البحر وقائده، مع نفر من أصحابه ينتظر الصلاة،

ويتطلع علىٰ مراكب تحت الميناء، فلما رفع الشيخ يديه في الركوع وفي رفع الرأس منه؛ قال أبو ثمنة وأصحابه: ألا ترون إلىٰ هذا المشرقي كيف دخل مسجدنا؟ فقوموا إليه فاقتلوه وارموا به في البحر، فلا يراكم أحد. فطار قلبي من بين جوانحي، وقلت: سبحان الله! هذا الطرطوشي فقيه الوقت. فقالوا لي: ولِمَ يرفع يديه؟ فقلت: كذلك كان النبيُّ ﷺ يفعل، وهو مذهب مالك في رواية أهل المدينة عنه. وجعلت أسكنهم وأسكتهم، حتىٰ فرغ من صلاته، وقمت معه إلىٰ المسكن من المحرس، ورأىٰ تغيُّر وجهي؛ فأنكره، وسألني فأعلمته؛ فضحك، وقال: ومن أين لي أن أقتل علىٰ سنة؟ فقلت له: ولا يحلُّ لك هذا؛ فإنك بين قوم إن قمت بها قاموا عليك، وربما ذهب دمك. فقال: دع هذا الكلام وخذ في غيره»[(١)] اهـ.

خامسًا: محنة القاضي أبي يعلى مع الأشاعرة المتعصِّبين:

قال خالد كبير علّال في «الحركة الحنبليَّة في بغداد» (١/ ٢٠٣): «كان ابن فورك الأشعري (ت ٤١٠هـ/ ١٠١٩م) قد ألَّف كتابًا في إثبات التأويل، وسار فيه علي نهج أهل الكلام في إنكار صفات الخالق وتأويلها؛ فجاء

---

(١) قال العلامة أبو محمد بديع الدين شاه الراشدي السندي في «جلاء العينين بتخريج روايات البخاري في جزء رفع اليدين» (ص٤٧): «وقد أوذي فيه - في رفع الأيدي في الصلاة - كثيرٌ من عباد الله المتمسكين: كالشيخ أبي بكر الفهري؛ إذ همُّوا بقتله فعصمه الله، وكالشيخ أبي الحسن السندي، وقد سجنوه؛ فثبَّته الله، وصبر واحتسب».

القاضي أبو يعلىٰ الفراء الحنبلي (ت ٤٥٨هـ/ ١٠٦٥م)، وردَّ عليه في مؤلفه (إبطال التأويل)؛ أثبت فيه الصفات التي أوَّلها ابن فورك، فاتهمه الأشاعرة بتشبيه وتجسيم صفات الله تعالىٰ، ثم حدث خلاف بين الأشاعرة والحنابلة، وجرت بينهما مناقشات عمَّا جاء في كتاب أبي يعلىٰ الذي شاع أمره وكثر الكلام عنه؛ فتدخل الخليفة القائم (٤٢٢-٤٦٧هـ/ ١٠٣١-١٠٧٥م)، وطلب الكتاب؛ فاطلع عليه، وردَّه إلىٰ القاضي أبي يعلىٰ، ثم أمر بعقد اجتماع للنظر فيما جرىٰ من نزاع بين الطائفتين؛ فحضره جمع من الفقهاء والأعيان عام (٤٣٢هـ/ ١٠٤٠م)، وانتهىٰ اللِّقاء لصالح أبي يعلىٰ، وحرَّر الحاضرون محضرًا نصروه فيه، وكان أولهم الزاهد أبو الحسن القزويني (ت ٤٤٢هـ/ ١٠٥٠م)؛ كتب ما نصُّه: «هذا قول أهل السنَّة، وهو اعتقادي وعليه اعتمادي». ثم أخرج القائم بأمر الله رسالة (الاعتقاد القادري) بما يوافق مذهب أبي يعلىٰ الفراء.

كانت هذه هي أول محاولة جماعية علنيَّة قام بها الأشاعرة انتصارًا لمعتقدهم، ووقوفًا في وجه الحنابلة وأهل الحديث، الذين وجدوا الدعم المطلق من السلطان.

ثم تجدَّد الخلاف بين الطائفتين عام (٤٥٥هـ/ ١٠٥٣م) بسبب القضية السابقة؛ فتدخل القائم بأمر الله مرة أخرىٰ، وعقد اجتماعًا بدار الخلافة حضره

العلماء والقضاة والأعيان؛ فتم الصلح بين الجماعتين، وأُعلن أن القرآن كلامُ الله، وأخبار الصفات تُمر كما جاءت، وخرج القاضي أبو يعلىٰ منتصرًا.

وهذه هي المرة الثانية التي يسعىٰ فيها الأشاعرة جماعيًّا لنصرة مذهبهم والإنكار علىٰ الحنابلة، التي دلَّت علىٰ أنهم لم يوافقوا علىٰ تسوية عام (٤٣٢هـ/ ١٠٤٠م)، وإنما أُلزموا علىٰ القبول بها فتظاهروا به؛ لذلك كرَّروا احتجَاجَهُم علىٰ كتاب القاضي أبي يعلىٰ سنة (٤٤٥هـ/ ١٠٥٣م)؛ فأجبروا مرة ثانية علىٰ السكوت والرضا بكتاب اتهموا كاتبه بالتشبيه والتجسيم.

وقد وقف أبو محمد رزق الله التميمي الحنبلي بجانب الأشاعرة، وشنَّع علىٰ القاضي أبي يعلىٰ الفراء؛ لِما أورده في كتابه «إبطال التأويل» وقال عنه: «لا رحمه الله، فقد بال في الحنابلة البولة الكبيرة التي لا تُغسل إلىٰ يوم القيامة».

وروىٰ أبو بكر ابن العربي؛ أن القاضي رئيس الحنابلة كان يقول: إذا ذُكر الله تعالىٰ: «ما ورد من هذه الظواهر في صفاته، فألزموني ما شئتم؛ فإنني ألتزمه، إلا اللحية والعورة». ويرىٰ ابن تيميَّة أن أبا يعلىٰ ذكر في مصنفه أحاديثَ موضوعة، صريحة في التشبيه والتجسيم، لكن ما رواه ابن العربي فهو كذب عليه، وخبر عن مجهول نسبه للقاضي، وكذلك رزق الله فقد رماه بأشياء هو بريء منها.

والذي أوقع أبا يعلىٰ فيما أُنكر عليه، ضعفُه في علم الحديث؛ إذ كان قليل الخبرة به وبرجاله، فروىٰ أخبارًا مكذوبة واهية احتجَّ بها في الأصول والفروع؛ فأوهمت التجسيم، ووجد فيها خصومه حجَّة قوية لمقارعته؛ أمَّا هو فلم يكن يعتقد التشبيه، وكُتُبه تشهد عليه.

وعلىٰ الرغم من الصلح الذي تم بين الحنبليَّة والأشعرية عام (٤٤٥هـ/ ١٠٥٣م)؛ فقد تجدَّد النزاع بين الطائفتين، وعاد علىٰ أشده...».

سادسًا: محنة الشريف أبي جعفر مع أهل الأهواء:

من الصفحات المقيتة التي سُطرت في تاريخ المتعصِّبين؛ ما حدث لعبد الخالق بن عيسىٰ بن أحمد الحنبلي، المشهور بـ«الشريف أبي جعفر»، وقد ترجمه ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة (١/ ١٥-٢٦)، وكان ممَّا قاله: «وقال - القاضي أبو الحسين -: بَدَأَ بِدَرسِ الفقه علىٰ الوالد من سنة ثمانٍ وعشرين وأربعمائة إلىٰ سنة إحدىٰ وخمسين، يقصد إلىٰ مجلسه ويعلق، ويعيد الدَّرس في الفروع وأصول الفقه، وبرع في المذهب، ودَرَّس، وأفتىٰ في حياة الوالد، وكان مختصر الكلام، مليح التَّدريس، جيد الكلام في المناظرة، عالمًا بالفرائضِ، وأحكام القرآن والأصول، وكان له مجلسٌ للنظر في كل يوم اثنين، ويقصده جماعة من فقهاء المخالفين، وكان شديدَ القول واللسان علىٰ أهل البدع، ولم تزل كلمته عاليةً عليهم، ولا يَردُّ يَده

عنهم أحد، وانتهىٰ إليه في وَقتهِ الرحلة لطلب مذهب الإمام أحمد؛ وذكره ابن السمعاني فقال: إمام الحنابلة في عصره بلا مدافعة، مليح التدريس، حسن الكلام في المناظرة، ورع زاهد، متقن، عالم بأحكام القرآن والفرائض، مَرْضِي الطريقة...».

ثم ذكر ابن رجب محنته مع المتعصِّبين، والتي كانت نهايتها بمقتله ظلمًا - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -، فقال ابن رجب في (ص١٩-٢٤): «وآخر ذلك كله: فتنة ابن القشيري، قام فيها الشريف قيامًا كليًّا، ومات في عقبها.

ومضمون ذلك: أن أبا نصر بن القشيري ورد بغداد، سنة تسع وستين وأربعمائة، وجلس في النظامية، وأخذ يذم الحنابلة، وينسبهم إلىٰ التجسيم.

وكان المتعصِّب له أبو سعد الصوفي، ومال إلىٰ نصره أبو إسحاق الشيرازي، وكتب إلىٰ نظام الملك الوزير يشكو الحنابلة، ويسأله المعونة؛ فاتفق جماعةٌ من أتباعه علىٰ الهجوم علىٰ الشريف أبي جعفر في مسجده، والإيقاع به؛ فرتب الشريف جماعة أعدَّهم لردِّ خصومة إن وقعت.

فلما وصل أولئك إلىٰ باب المسجد؛ رماهم هؤلاء بالآجر، فوقعت الفتنة، وقتل من أولئك رجل من العامة، وجرح آخرون، وأخذت ثياب.

وأغلق أتباع ابن القشيري أبواب سوق مدرسة النظام، وصاحوا: المستنصر بالله، يا منصور - يعنون: العُبَيدي صاحب مصر -. وقصدوا بذلك التشنيعَ

علىٰ الخليفة العباسي، وأنه ممالئ للحنابلة، لا سيَّما والشريف أبو جعفر ابن عمه.

وغضب أبو إسحاق، وأظهر التأهُّب للسفر، وكاتب فقهاءُ الشافعية نظامَ الملك بما جرىٰ؛ فورد كتابه بالامتعاض من ذلك، والغَضَب لتسلُّط الحنابلة علىٰ الطائفة الأخرىٰ، وكان الخليفة يخاف من السلطان ووزيره نظام الملك ويداريهما.

وحكىٰ أبو المعالي صالح بن شافع، عن شيخه أبي الفتح الحلواني وغيره، ممن شاهد الحال: أن الخليفة لمَّا خاف من تشنيع الشافعية عليه عند النظام؛ أمر الوزير أن يجيل الفكر فيما تنحسم به الفتنة؛ فاستدعىٰ الشريف أبا جعفر بجماعة من الرؤساء، منهم ابن جردة؛ فتلطَّفوا به حتىٰ حضرَ في الليل، وحضر أبو إسحاق، وأبو سعد الصوفي، وأبو نصر بن القشيري؛ فلما حضر الشريف عظَّمه الوزير ورفعه، وقال: إن أمير المؤمنين ساءه ما جرىٰ من اختلاف المسلمين في عقائدهم، وهؤلاء يصالحونك علىٰ ما تريد. وأَمَرهم بالدنوِّ من الشريف، فقام إليه أبو إسحاق، وكان يتردَّد في أيام المناظرة إلىٰ مسجده بدرب المطبخ؛ فقال: أنا ذاك الذي تعرف، وهذه كتبي في أصول الفقه، أقول فيها: خلافًا للأشعرية. ثم قبَّل رأسه.

فقال له الشريف: قد كان ما تقول، إلَّا أنك لمَّا كنت فقيرًا لم تُظهِر لنا ما

في نفسك، فلما جاء الأعوان والسلطان وخواجا بُزُرْك - يعني: النظام -؛ أبديتَ ما كان مخفيًّا.

ثم قام أبو سعد الصوفي فقبَّل يد الشريف، وتَلطف به؛ فالتفت مغضبًا وقال: أيها الشيخ، إنَّ الفقهاء إذا تكلَّموا في مسائل الأصول؛ فلهم فيها مدخل، وأَما أنت: فصاحبُ لهو وسَماع وتغبير، فمن زاحمك علىٰ ذلك حتىٰ داخلتَ المتكلمين والفقهاء، فأقمتَ سوق التعصُّب؟!

ثم قام ابن القشيري - وكان أقلَّهُم احترامًا للشريف - فقال الشريف: من هذا؟ فقيل: أبو نصر بن القشيري؛ فقال: لو جاز: أن يُشكر أحد علىٰ بدعته، لكان هذا الشاب؛ لأنه بادٍ هنا بما في نفسه، ولم ينافقنا كما فعل هذان. ثم التفت إلىٰ الوزير فقال: أيُّ صلح يكون بيننا؟! إنما يكون الصلح بين مختصمين علىٰ ولاية، أو دنيا، أو تنازع في ملك؛ فأما هؤلاء القوم: فإنهم يزعمون أنَّا كفار، ونحن نزعم أن من لا يعتقد ما نعتقده كان كافرًا، فأيُّ صلح بيننا؟! وهذا الإمام يصدع المسلمين، وقد كان جدَّاه - القائم والقادر - أَخرجا اعتقادهما للناس، وقرئ عليهما في دواوينهما، وحمله عنهما الخراسانيون والحجيج إلىٰ أطراف الأرض، ونحن علىٰ اعتقادهما.

وأنهىٰ الوزير إلىٰ الخليفة ما جرىٰ، فخرج في الجواب: عرف ما أنهيته من حضور ابن العم - كَثر اللهُ في الأولياء مثلَه -، وحضور مَن حضر مِن

أهل العلم، والحمد لله الذي جمع الكلمة، وضم الألفة؛ فليؤذن للجماعة في الانصراف، وليقل لابن أبي موسىٰ: إنه قد أفرد له موضع قريبٌ من الخدمة؛ ليراجَع في كثير من الأمور المهمَّة، وليتبرك بمكانه.

فلما سمع الشريف هذا؛ قال: فعلتموها.

فحُمل إلىٰ موضع أفرد له بدار الخلافة، وكان الناس يدخلون عليه مدَّة مديدة.

ثم قيل له: قد كثر استطراق الناس دار الخلافة، فاقتصر علىٰ من تُعيِّن دْخوله؛ فقال: ما لي غرض في دخول أحد علي. فامتنع الناس.

ثم إن الشريف مرض مرضًا أثَّر في رجليه فانتفختا، فيقال: إن بعض المتفقِّهة من الأعداء ترك له في مداسه سمًّا، والله تعالىٰ أعلم»[1] اهـ.

---

(١) **قال ابن رجب (ص٢٣):** «توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ليلة الخميس سحرًا، خامس عشر صفر سنة سبعين وأربعمائة... وصُلِّي عليه يوم الجمعة ضحًىٰ بجامع المنصور، وأَمَّ الناسَ أخوه الشريف أبو الفضل محمد، ولم يسعْ الجامع الخلقَ وانضغطوا، ولم يتهيَّأ لكثيرٍ منهم الصلاة».

ثم قال: «وكانت العامة تقول: ترحَّموا علىٰ الشريف الشهيد، القتيل المسموم. لما ذكر من أن بعض المبتدعة ألقىٰ في مداسه سُمًّا، ودفن إلىٰ جانب الإمام أحمد» اهـ.

قلت: وإليك رواية ابن الجوزي لهذه الحادثة، كما في «المنتظم في تاريخ الأمم» (٨/ ٣٠٥، ٣٠٦)؛ ففيها زيادات هامة:

«**وفي شوال:** وقعت الفتنة بين الحنابلة والأشعرية، وكان السبب أنَّه وَرَد إلىٰ بغداد أبو نصر ابن القشيري، وجلس في النظامية، وأخذ يذمُّ الحنابلة وينسبهم إلىٰ التجسيم، وكان المتعصب له =

=

أبو سعد الصوفي، ومال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي إلىٰ نصرة القشيري، وكتب إلىٰ النظام يشكو الحنابلة ويسأله المعونة، ويسأل الشريف أبا جعفر، وكان مقيمًا بالرصافة؛ فبلغه أنَّ القشيري علىٰ نية الصلاة في جامع الرصافة يوم الجمعة، فمضىٰ إلىٰ باب المراتب؛ فأقام أيامًا، ثم مضىٰ إلىٰ المسجد المعروف اليوم بابن شافع، وهو المقابل لباب النوبي؛ فأقام فيه، وكان يبذل لليهود مالًا ليسلموا علىٰ يد ابن القشيري ليقوي الغوغاء؛ فكان العوام يقولون: هذا إسلام الرشاء، لا إسلام التقىٰ.

فأسلم يومًا يهودي، وحمل علىٰ دابة، واتفقوا علىٰ الهجوم علىٰ الشريف أبي جعفر في مسجده والإيقاع به؛ فرتَّب الشريف جماعةً أعدَّهم لرد خصومة إن وقعت، فلما وصل أولئك إلىٰ باب المسجد رماهم هؤلاء بالآجر؛ فوقعت الفتنة، ووصل الآجر إلىٰ حاجب الباب، وقتل من أولئك خياط من سوق الثلاثاء، وصاح أصحابها علىٰ باب النوبي المستنصر بالله: يا منصور؛ تهمة للديوان بمعرفة الحنابلة، وتشنيعًا عليه. وغضب أبو إسحاق الشيرازي، ومضىٰ إلىٰ باب الطاق، وأخذ في إعداد أهبة السفر؛ فأنفذ إليه الخليفة مَن ردَّه عن رأيه؛ فبعث الفقهاء أبا بكر الشاشي وغيره من النظام يشرح له الحال؛ فجاء كتاب النظام إلىٰ الوزير فخر الدولة بالامتعاض ممَّا جرىٰ، والغضب لتسلُّط الحنابلة علىٰ الطائفة الأخرىٰ، وإني أرىٰ حسم القول في ما يتعلق بالمدرسة التي بنيتها في أشياء من هذا الجنس.

وحكىٰ الشيخ أبو المعالي صالح بن شافع، عن شيخه أبي الفتح الحلواني وغيره ممَّن شاهد الحال:
أن الخليفة لما خاف من تشنيع الشافعية عليه عند النظام؛ أمر الوزير أن يجيل الفكر فيما تنحسم به الفتنة؛ فاستدعىٰ الشريف أبا جعفر، وكان فيمن نفذه إليه ابن جردة؛ فتلطف به ابن جردة حتىٰ حضر في الليل، وحضر أبو إسحاق، وأبو سعد الصوفي، وأبو نصر ابن القشيري؛ فلما حضر الشريف عظَّمه الوزير ورفعه، وقال: إن أمير المؤمنين ساءه ما جرىٰ من اختلاف المسلمين في عقائدهم، وهؤلاء يصالحونك علىٰ ما تريد. =

=
وأمرهم بالدنوِّ من الشريف، فقام إليه أبو إسحاق، وقد كان يتردَّد في أيام المناظرة إلىٰ مسجده بدرب المطبخ، فقال له: أنا ذاك الذي تعرف، وهذه كتبي في أصول الفقه، أقول فيها خلافًا للأشعرية. ثم قبَّل رأسه، فقال الشريف: قد كان ما تقول، إلَّا أنك لما كنت فقيرًا لم يظهر لنا ما في نفسك، فلما جاءك الأعوان والسلطان وخواجا بزرك؛ أبديت ما كان مخفيًّا.

ثم قام أبو سعد الصوفي فقبَّل يد الشريف، وتلطَّف به؛ فالتفت الشريف مغضبًا وقال: أيها الشيخ، أما الفقهاء فإذا تكلَّموا في مسائل الأصول فلهم فيها مدخل؛ فأما أنت فصاحب لهو وسماع وبغتة، فمن زاحمك علىٰ ذلك، وعلىٰ ما نلته من قبول عند أمثالك؛ حتىٰ داخلت المتكلمين والفقهاء، فأقمت سوقَ التعصب.

ثم قام القشيري - وكان أقلَّهم احترامًا للشريف أبي جعفر لجروانه معه -، فقال الشريف: من هذا؟ فقيل: أبو نصر القشيري. فقال: لو جاز أن يُشكر أحد علىٰ بدعته، لكان هذا الشاب؛ لأنه بادهنا بما في نفسه، ولم ينافقنا كما فعل هذان. ثم التفت إلىٰ الوزير، وقال: أيُّ صلح بيننا؟**!** إنما يكون الصلح بين مختصمين علىٰ ولاية أو دنيا، أو قسمة ميراث، أو تنازع في ملك؛ فأما هؤلاء القوم فهم يزعمون أنَّنا كفار، ونحن نزعم أنَّ من لا يعتقد ما نعتقده كافر؛ فأي صلح بيننا؟**!** وهذا الإمام مفزع المسلمين، وقد كان جده القائم والقادر أخرجا اعتقادهما للناس، وقرئ عليهم في دواوينهم، وحمله عنهما الخراسانيون والحجيج إلىٰ أطراف الأرض، ونحن علىٰ اعتقادهما.

وأنهىٰ الوزير ما جرىٰ، فخرج في الجواب: عرفنا ما أنهيته في حضور ابن العم - كثر الله في الأولياء مثله -، وحضور من حضر من أهل العلم، والحمد لله الذي جمع الكلمة، وضم الألفة؛ فليؤذن الجماعة في الانصراف، وليقل لابن أبي موسىٰ أنه قد أفرد له موضع قريب من الخدمة؛ ليراجَع في كثير من الأمور الدينية، وليتبرك بمكانه.

فلما سمع الشريف هذا؛ قَالَ: فعلتموها. فحُمل إلىٰ موضع أفرد له، وكان الناس يدخلون عليه مدة =

قلتُ: وبهذا تفوح الرائحة الكريهة للتعصُّب المقيت، لما يبلغ الغلوُّ بأصحابه إلىٰ إراقة دماء العلماء ورثة الأنبياء، كما كان يقتل بنو إسرائيل أنبياءهم.

ونقل ابن الأثير في «الكامل» في حوادث سنة (٤٧٥هـ)، تحت عنوان: «ذِكْرُ الْفِتْنَةِ بِبَغْدَادَ بَيْنَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ» (٦/ ٢٨٥): «وَرَدَ إِلَىٰ بَغْدَادَ هَذِهِ السَّنَةَ الشَّرِيفُ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَكْرِيُّ، الْمَغْرِبِيُّ، الْوَاعِظُ، وَكَانَ أَشْعَرِيَّ الْمَذْهَبِ، وَكَانَ قَدْ قَصَدَ نِظَامَ الْمُلْكِ؛ فَأَحَبَّهُ وَمَالَ إِلَيْهِ، وَسَيَّرَهُ إِلَىٰ بَغْدَادَ، وَأَجْرَىٰ عَلَيْهِ الْجِرَايَةَ الْوَافِرَةَ؛ فَوَعَظَ بِالْمَدْرَسَةِ النِّظَامِيَّةِ، وَكَانَ يَذْكُرُ الْحَنَابِلَةَ وَيَعِيبُهُمْ، وَيَقُولُ: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وَاللهِ مَا كَفَرَ أَحْمَدُ وَلَكِنَّ أَصْحَابَهُ كَفَرُوا.

ثُمَّ إِنَّهُ قَصَدَ يَوْمًا دَارَ قَاضِي الْقُضَاةِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الدَّامَغَانِيِّ بِنَهْرِ الْقَلَّائِينَ، فَجَرَىٰ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَعْضِ أَصْحَابِهِ وَبَيْنَ قَوْمٍ مِنَ الْحَنَابِلَةِ مُشَاجَرَةٌ؛ أَدَّتْ إِلَىٰ الْفِتْنَةِ، وَكَثُرَ جَمْعُهُ؛ فَكَبَسَ دُورَ بَنِي الْفَرَّاءِ، وَأَخَذَ كُتُبَهُمْ، وَأَخَذَ مِنْهَا كِتَابَ (الصِّفَاتِ) لِأَبِي يَعْلَىٰ؛ فَكَانَ يُقْرَأُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُوَ جَالِسٌ عَلَىٰ الْكُرْسِيِّ لِلْوَعْظِ؛ فَيُشَنِّعُ بِهِ عَلَيْهِمْ، وَجَرَىٰ لَهُ مَعَهُمْ خُصُومَاتٌ وَفِتَنٌ، وَلُقِّبَ الْبَكْرِيُّ

=

مديدة، ثم قيل له: قد كثُر استطراق الناس دار الخلافة؛ فاقتصر علىٰ مَن يعين دخوله. فقال: ما لي غرض في دخول أحد علي. فامتنع الناس، ثم مرض الشريف مرضًا أثَّر في رجليه فانتفختا، فيقال: إن بعض المتفقهة من الأعداء نزل له في مداسه سُمًّا، والله أعلم»اهـ.

مِنَ الدِّيوَانِ بِعَلَمِ السُّنَّةِ، وَمَاتَ بِبَغْدَادَ، وَدُفِنَ عِنْدَ قَبْرِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ».

وقال السُّبكي في «طبقات الشافعية الكبرىٰ» (٤/ ٢٣٤): «وَزَعَمت الْحَنَابِلَة فِي وَاقعَة ابْن الْقشيرِي؛ أَن الشَّيْخ أَبَا إِسْحَاق أَرَادَ أَن يُبطل مَذْهَبهم، لَمَّا وَقعتِ الْفِتْنَة بَين الْحَنَابِلَة والأشعرية وَقَامَ الشَّيْخ أَبُو إِسْحَاق فِي نصر أبي نصر بن الْقشيرِي لنصره لمَذْهَب الْأَشْعَرِيِّ، وَكَاتب نظام الْملك فِي ذَلِك.

وَكَانَ من ذَلِك أَن الشَّيْخ أَبَا إِسْحَاق اشْتَدَّ غَضَبه علىٰ الْحَنَابِلَة، وعزم علىٰ الرحلة من بَغْدَاد؛ لما نَالَ الْأَشْعَرِيِّ من سبِّ الْحَنَابِلَة إِيَّاه، وَمَا نَالَ أَبَا نصر بن الْقشيرِي من أذاهم؛ فَأرْسل الْخَلِيفَةُ إِلَىٰ الشَّيْخ أبي إِسْحَاق يسكنهُ ويخفِّف مَا عِنْده.

ثمَّ كتب الشَّيْخ أَبُو إِسْحَاق رِسَالَةً إِلَىٰ نظام الْملك يشكو الْحَنَابِلَةَ، وَيذكر مَا فَعَلُوهُ مِنَ الْفِتَن، وَأَنَّ ذَلِك من عاداتهم، ويسأله المعونة؛ فَعَاد جَوَاب نظام الْملك إِلَىٰ فَخر الدولة وَله بإنكارِ مَا وَقع، وَالتَّشْدِيدِ علىٰ خصوم ابْن الْقشيرِي، وَذَلِكَ فِي سنة تسع وَسِتِّينَ وَأَرْبَعمِائَة؛ فسكن الْحَالُ قَلِيلًا.

ثمَّ أَخذ الشريف أَبُو جَعْفَر بن أبي مُوسَىٰ - وَهُوَ شيخُ الْحَنَابِلَة إِذْ ذَاك - وجماعته يَتَكَلَّمُونَ فِي الشَّيْخ أبي إِسْحَاق، ويبلغونه الْأَذَىٰ بألسنتهم؛ فَأمر الْخَلِيفَةَ بِجَمْعِهِمْ وَالصُّلْح بَينهم، بعدمَا ثارت بَينهم فِي ذَلِك فتْنَةً هائلة، قُتل فِيهَا نَحْوٌ مِن عشْرينَ قَتِيلًا.

فَلَمَّا وَقع الصُّلْحُ وَسكنَ الْأَمرُ؛ أَخَذَ الْحَنَابِلَة يشيعون أَنَّ الشَّيْخ أَبَا إِسْحَاق تَبرأ مِن مَذْهَب الْأَشْعَرِيِّ؛ فَغَضب الشَّيْخُ لذَلِك غَضبًا لم يصل أحدٌ إِلَىٰ تسكينه، وَكَاتب نظام الْملك؛ فَقَالَت الْحَنَابِلَةُ: إِنَّه كَتَب يسْأَله فِي إِبطَال مَذْهَبهم. وَلم يكن الْأَمرُ علىٰ هَذِه الصُّورَة، وَإِنَّمَا كتب يشكو أهلَ الْفِتَنِ؛ فعَاد جَوَاب نظام الْملك فِي سنة سبعين وَأَرْبَعمِائَة إِلَىٰ الشَّيْخ باستجلاب خاطره وتعظيمه، وَالْأَمر بالانتقام من الَّذين أثاروا الْفِتْنَة، وَبِأَن يُسجن الشريف أَبُو جَعْفَر، وَكَانَ الْخَلِيفَة قد حَبَسه بدار الْخلَافَة عِنْدمَا شكاه الشَّيْخ أَبُو إِسْحَاق.

قَالُوا: وَمن كتاب نظام الْملك إِلَىٰ الشَّيْخ: وَأَنه لَا يُمكن تَغْيِير الْمذَاهب وَلَا نقل أَهلهَا عَنْهَا، وَالْغَالِب علىٰ تِلْكَ النَّاحِيَة مَذْهَب أَحْمد، وَمحله مَعْرُوفٌ عِنْد الْأَئِمَّة، وَقدره مَعْلُوم فِي السُّنَّة. فِي كَلَام طَوِيلٍ سكَّنَ بِهِ جأش الشَّيْخ.

وَأَنا لَا أعتقد أَن الشَّيْخ أَرَادَ إِبطَالَ مَذْهَبِ الإِمَام أَحْمد، وَلَيْسَ الشَّيْخ مِمَّن يُنكر مِقْدَارَ هَذَا الإِمَام الْجَلِيلِ الْمُجمع علىٰ علوِّ مَحَله مِنَ الْعلم وَالدِّين، وَلَا مِقْدَار الْأَئِمَّة مِن أَصْحَابه أهل السُّنة والورع، وَإِنَّمَا أنكرَ علىٰ قومٍ عزوا أنفسهم إِلَيْهِ وَهُوَ مِنْهُم بَرِيء، وأطالوا ألسنتهم فِي سبِّ الشَّيْخ أبي الْحسن الْأَشْعَرِيِّ.

وَهُوَ كَبيرُ أهل السُّنَّة بعده، وعقيدته وعقيدة الإِمَام أَحْمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وَاحِدَةٌ،

لَا شكَّ فِي ذَلِك وَلَا ارتياب، وَبِه صرَّح الْأَشْعَرِيُّ فِي تصانيفه، وَكرَّر غير مَا مرَّة: أَن عقيدتي هِيَ عقيدة الإِمَام المبجل أَحْمد بن حَنْبَل؛ هَذِه عبارَةُ الشَّيْخ أبي الْحسن فِي غير مَوضِع من كَلَامه» اهـ.

قلتُ: وفي كلام السبكي الأخير عصبية ظاهرة للأشعري، وعدم بيان لحقيقة موافقته للإمام أحمد؛ حيث إن السُّبكي ليس علىٰ عقيدة أحمد السلفيَّة، بل هو عقيدة الأشعري القديمة المخالفة لعقيدة أحمد، والتي تاب الأشعري من بعضها، وإن كان بقي عنده شيء من منهج الكلَّابية فيما يتعلَّق بالصفات الاختيارية، كما بيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

سابعًا: محن الحافظ عبد الغني المقدسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال ابن رجب في ذكر المحن التي تعرَّض لها الحافظ عبد الغني المقدسي، كما في ترجمته في «الذيل» (٢/ ١٩)، وقد ذكر أربع محن: «كان أبو نعيم الحافظ قد أخذ علىٰ الحافظ أبي عبد الله بن مَنْدَه أشياءَ في كتاب «معرفة الصحابة»، وكان الحافظ أبو موسىٰ المديني يشتهي أن يأخذ علىٰ أبي نعيم – يعني: في كتاب «معرفة الصحابة»– فما كان يحسن، فلما جاء الحافظ عبد الغني إلىٰ أصبهان أشار إليه بذلك. قال: تأخذ علىٰ أبي نعيم في كتابه «معرفة الصحابة» نحوًا من مائتين وتسعين موضعًا. قال: فلما سمع بذلك الصدر عبد اللطيف ابن الخُجندي؛ طلب الحافظ عبد الغني، وأراد

إهلاكه؛ فاختفىٰ الحافظ.

وسمعت أبا الثناء محمود بن سلامة الحراني، قال: ما أخرجنا الحافظ من أصبهان إلا في إزار، وذلك أن بيت الخجندي أشاعرة؛ كانوا يتعصَّبون لأبي نعيم، وكانوا رؤساء البلد.

قلت: هذا في غاية الجهل والهوىٰ، وإلَّا فما الذي يتعلَّق بهذا من المذاهب واختلاف المقالات؟!

قال الضياء: وسمعت الحافظ يقول: كنا بالموصل نسمع «الجرح والتعديل» للعُقيلي؛ فأخذني أهل الموصل، وحبسوني، وأرادوا قتلي من أجل ذكر أبي حنيفة فيه؛ فجاءني رجل طويل ومعه سيف، فقلت: لعلَّ هذا يقتلني وأستريح. قال: فلم يصنع شيئًا، ثم إنهم أطلقوني.

قال: وكان يسمع هو والإمام ابن البرني الواعظ، فأخذ ابن البرني الكراس التي فيها ذكر أبي حنيفة فاشتالها، فأرسلوا وفتَّشوا الكتاب فلم يجدوا شيئًا؛ فهذا سبب خلاصه، والله أعلم.

قال: وكان الحافظ يقرأ الحديثَ بدمشق، ويجتمع الخَلْقُ عليه، ويبكي الناس، وينتفعون بمجالسه كثيرًا؛ فوقع الحسد عند المخالفين بدمشق، وشرعوا يعملون وقتًا يجتمعون في الجامع، ويقرأ عليهم الحديث، ويجمعون الناس من غير اختيارهم؛ فهذا ينام، وهذا قلبه غير حاضر، فلم تشتفِ

قلوبهم بذلك؛ فشرعوا في المكيدة بأن أمروا الإمام الناصح أبا الفرج عبد الرحمن بن نجم بن الحنبلي الواعظ؛ بأن يجلس يعظ في الجامع تحت قُبة النسر بعد الجمعة وقت جلوس الحافظ، فلما بلغني ذلك قلتُ لبعض أصحابنا: هذه مكيدة والله، ما ذلك لحبِّهم الناصحَ، وإنما يريدون أن يعملوا شيئًا. فأول ذلك: أن الحافظ والناصح أرادا أن يختلفا للوقت، ثم اتفقا علىٰ أن يجلس الناصح بعد صلاة الجمعة، ثم يجلس الحافظ بعد العصر؛ فلما كان بعض الأيام، والناصح قد فرغ من مجلسه، وكان قد ذكر الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مجلسه - فدسُّوا إليه رجلًا ناقص العقل من بيت ابن عساكر، فقال للناصح كلامًا معناه: إنك تقول الكذبَ علىٰ المنبر. فضرب ذلك الرجل وهرب، فأتبع، فخبئ في الكلاسة؛ فتمت لهم المكيدة بهذه الواقعة، فمشوا إلىٰ الوالي، وقالوا له: هؤلاء الحنابلة ما قصدهم إلا الفتنة، واعتقادهم يخالف اعتقادنا.

ثم إنهم جمعوا كبراءهم، ومضوا إلىٰ القلعة إلىٰ الوالي، وقالوا: نشتهي أن يحضر الحافظ عبد الغني. وكانت مشايخنا قد سمعوا بذلك؛ فانحدروا إلىٰ دمشق - خالي الإمام موفق الدين، وأخي الإمام أبي العباس أحمد البخاري، وجماعة الفقهاء -، وقالوا: نحن نناظرهم. وقالوا للحافظ: اقعد أنت لا تجئ؛ فإنك حادٌّ ونحن نكفيك. فاتفق أنهم أرسلوا إلىٰ الحافظ من

القلعة وحده فأخذوه، ولم يعلم أصحابنا بذلك؛ فناظروه، وكان أجهلهم يغري به، فاحتدَّ وكانوا قد كتبوا شيئًا من اعتقاداتهم وكتبوا خطوطهم فيه، وقالوا له: اكتب خطَّك. فلم يفعل؛ قالوا للوالي: الفقهاء كلهم قد اتفقوا علىٰ شيء وهو يخالفهم. وكان الوالي لا يفهم شيئًا، فاستأذنوه في رفع منبره؛ فأرسلوا الأسرىٰ فرفعوا ما في جامع دمشق من منبر وخزانة ودرابزين، وقالوا: نريد أن لا يجعل في الجامع إلا صلاة أصحاب الشافعي. وكسروا منبر الحافظ، ومنعوه من الجلوس، ومنعوا أصحابنا من الصَّلاة في مقامهم في الجامع؛ ففاتهم صلاة الظهر، ثم إن الناصح ابن الحنبلي جَمَع السوقة وغيرهم، وقال: إن لم يخلُّونا نصلِّي باختيارهم؛ صلَّينا بغير اختيارهم. فبلغ ذلك القاضي - وهو كان صاحب الفتنة -؛ فأذن لهم بالصلاة، وخاف أن يصلَّىٰ بغير إذنه، وكان الحنفيَّة قد حموا مقصورتهم بالجند.

ثم إن الحافظ ضاق صدره، ومضىٰ إلىٰ بعلبك؛ فأقام بها مدة يقرأ الحديث، وكان الملك العادل في بلاد الشرق؛ فقال أهل بعلبك للحافظ: إن اشتهيت جئنا معك إلىٰ دمشق نؤذي من أذاك. فقال: لا. ثم إنه توجَّه إلىٰ مصر، ولم يعلم أصحابنا بسفره؛ فبقي مدة بنابلس يقرأ الحديث.

قال الضياء: وهذا سمعته من أصحابنا، وكنت أنا في ذلك الوقت بمصر أسمع الحديث» اهـ.

ثامنًا: محن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال محمد بن عبد الهادي المقدسي في «العقود الدُّريَّة في بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية»[(١)] (ص٣١٧)، تحت عنوان: «جماعة من الغوغاء[(٢)] يضربون الشيخ - أي: ابن تيمية - بمصر»: «فلما كان في رابع شهر رجب من سنة إحدىٰ عشرة وسبعمائة، جاء رجل - فيما بلغني - إلىٰ أخيه الشيخ شرف الدين وهو في مسكنه بالقاهرة.

فقال له: إن جماعة بجامع مصر قد تعصَّبوا علىٰ الشيخ، وتفردوا به، وضربوه.

فقال: حسبنا الله ونعم الوكيل. وكان بعض أصحاب الشيخ جالسًا عند

---

(١) **والذي طبعه محمد السيد الجليند بعنوان:** «الانتصار في ذكر أحوال قامع المبتدعين وآخر المجتهدين»، وقد تقدَّم الإشارة إلىٰ الخلاف في هذه التسمية، ووجه الترجيح عند محقِّق طبعة دار عالم الفوائد.

(٢) **قال أبو علي القالي في «المقصور والممدود»** (ص٣٧٠): «في لُغة من يصرفها: فعلاء، وهي الجراد إذا هاج بعضه في بعض، ولم يستقلَّ، وبه سمي الغوغاء من الناس.

وقال أبو بكر بن الأنباري: الغوغاء: شيء يشبه البعوض، إلا أنه لا يعَضُّ ولا يؤذي، وهو ضعيف.

وقال الأصمعي: يقال للجراد إذا صارت له أجنحة، أو كادت تصير قبل أن تستقل: غوغاء. وبه سمِّي الناس.

وقال أبو عبيدة: الجراد أول ما يكون سِروة، فإذا تحرَّك فهو دبًا قبل أن تنبت أجنحته، ثم يكون غوغاء، وبه سمِّي الغوغاء من الناس».

شرف الدين، فقال: فقمت من عنده، وجئت إلىٰ مصر؛ فوجدت خلقًا كثيرًا من الحسينية وغيرها، رجالًا وفرسانًا؛ يسألون عن الشيخ؛ فجئت فوجدته بمسجد الفخر كاتب المماليك علىٰ البحر، واجتمع عنده جماعة، وتتابع الناس، وقال له بعضهم: يا سيدي، قد جاء خَلْق من الحسينية، ولو أمرتهم أن يهدموا مصر كلها لفعلوا. فقال لهم الشيخ: لأيِّ شيء؟ قال: لأجلك. فقال لهم: هذا يجوز؟ فقالوا: نحن نذهب إلىٰ بيوت هؤلاء الذين آذوك؛ فنقتلهم، ونخرِّب دورهم؛ فإنهم شوَّشوا علىٰ الخلق، وأثاروا هذه الفتنة علىٰ الناس.

فقال لهم: هذا ما يحلُّ. قالوا: فهذا الذي قد فعلوه معك يحلُّ؟! هذا شيءٌ لا نصبر عليه، ولا بد أن نروح إليهم ونقاتلهم علىٰ ما فعلوا.

والشيخ ينهاهم ويزجرهم، فلما أكثروا في القول؛ قال لهم: إما أن يكون الحق لي أو لكم أو لله؛ فإن كان الحق لي فهم في حلٍّ منه، وإن كان لكم فإن لم تسمعوا مني فلا تستفتوني؛ فافعلوا ما شئتم، وإن كان الحق لله؛ فالله يأخذ حقَّه إن شاء كما يشاء.

قالوا: هذا الذي فعلوه معك هو حلالٌ لهم؟ قال: هذا الذي فعلوا قد يكونون مثابين عليه، مأجورين فيه. قالوا: فتكون أنت علىٰ الباطل، وهم علىٰ الحق؟! فإن كنت تقول: إنهم مأجورون؛ فاسمع منهم، ووافقهم علىٰ

قولهم! فقال لهم: ما الأمر كما تزعمون؛ فإنهم قد يكونون مجتهدين مخطئين؛ ففعلوا ذلك باجتهادهم، والمجتهد المخطئ له أجر.

فلما قال لهم ذلك؛ قالوا: فقم واركب معنا، حتىٰ نجيء إلىٰ القاهرة.

فقال: لا. وسأل عن وقت العصر، فقيل له: إنه قريب؛ فقام قاصدًا إلىٰ الجامع لصلاة العصر...»؛ إلىٰ أن قال: «فدخل الجامع ودخلنا معه، فصلَّىٰ ركعتين، فلما سلَّم منها أذن المؤذن بالعصر؛ فصلىٰ العصر، ثم افتتح بقراءة: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، ثم تكلَّم في المسألة التي كانت الفتنة بسببها إلىٰ أذان المغرب.

فخرج أتباع خصومه، وهم يقولون: والله لقد كنا غالطين في هذا الرجل لقيامنا عليه، والله إن الذي يقوله هذا هو الحقُّ، ولو تكلَّم هذا بغير الحقِّ لم نمهله إلىٰ أن يسكت، بل كنا نبادر إلىٰ قتله، ولو كان يبطن خلاف ما يظهر لم يخف علينا. وصاروا فرقتين يخاصم بعضهم بعضًا»[(١)] اهـ.

قلتُ: وانظر إلىٰ هذه الأسطر السقيمة التي سوَّد بها تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي السبكي «طبقات الشافعية الكبرىٰ»، وفيها الطعن الفاجر علىٰ شيخه: الإمام شمس الدين الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وما دفعه إلىٰ هذا

(١) وكان أصحاب ابن تيمية يلقون العنت والأذىٰ من أمثال هؤلاء المتعصِّبين الجهال، بسبب انتسابهم إليه، بل كانوا يتخفون أحيانًا؛ خوفًا من أن ينكل المتعصِّبون بهم.

إلا التعصُّب الذميم للأشاعرة؛ حيث إن الذهبي قد كشف عوارهم في كتبه، وفضحهم؛ فقال ابن السبكي كما في ترجمة «أحمد بن صالح المصري» من «الطبقات» (٢/ ١٣): «وهذا شيخنا الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ... له علم وديانة، وعنده علىٰ أهل السنَّة[١] تحمّل مفرط؛ فلا يجوز أن يُعتمد عليه».

ثم نقل كلامًا للعلائي فيه طعن علىٰ الذهبي، وأردفه بقوله: «والحال في حق شيخنا الذهبي أزيد مما وصف، وهو شيخنا ومعلِّمنا، غير أن الحقَّ أحق أن يتبع، **وقد وصل من التعصُّب المفرط إلىٰ حدٍّ يسخر منه**[٢]، وأنا أخشىٰ الله عليه يوم القيامة من غالب علماء المسلمين، وأئمتهم الذين حملوا لنا الشريعة النبوية؛ فإن غالبهم أشاعرة، وهو إذا وقع بأشعري لا يبقي ولا يذر، والذي أعتقده أنهم خصماؤه يوم القيامة عند مَن لعلَّ أدناهم عنده أوجه منه؛ فالله المسئول أن يخفِّف عنه، وأن يلهمهم العفوَ عنه، وأن يشفِّعهم فيه.

والذي أدركنا عليه المشايخ؛ النهيُ عن النظر في كلامه، وعدم اعتبار قوله، ولم يكن يستجري أن يظهر كتبه التاريخية إلا لمن يغلب علىٰ ظنِّه أنه لا ينقل عنه ما يُعاب عليه» اهـ.

وقال أيضًا في «معيد النِّعم ومبيد النِّقَم» (ص٧٤): «ومنهم المؤرخون،

(١) يقصد الأشاعرة.

(٢) أرأيتم كيف فعل التعصُّب بابن السبكي؟! يسبُّ شيخه ويسفهه!!

وهم علىٰ شفا جرف هار؛ لأنهم يتسلَّطون علىٰ أعراض الناس، وربما نقلوا مجرَّد ما يبلغهم من صادق أو كاذب؛ فلا بد أن يكون المؤرِّخ عالِمًا عدلًا عارفًا بحال من يترجمه، ليس بينه وبينه من الصداقة ما قد يحمله علىٰ التعصُّب له، ولا من العداوة ما قد يحمله علىٰ الغضِّ منه، وربما كان الباعث له علىٰ الضعة من أقوام مخالفة العقيدة، واعتقاد أنهم علىٰ ضلال؛ فيقع فيهم، أو يقصِّر في الثناء عليهم لذلك. وكثيرًا ما يتَّفق هذا لشيخنا الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حق الأشاعرة، والذهبي أستاذنا - والحق أحقُّ أن يتَّبع -، لا يحلُّ لمؤمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يعتمد عليه في الضعة من الأشاعرة» اهـ.

قلتُ: هكذا أعمىٰ التعصُّب عينَ ابن السبكي؛ فرأىٰ الحقَّ باطلًا، والباطل حقًّا، ووسم أهل السنَّة بالبدعة والظلم، وألبس الأشاعرةَ المبتدعةَ وسام السنَّة.

وصدق عز الدين الكناني في وصفه السبكي بقوله: «هو رجل قليل الأدب، عديم الإنصاف، جاهلٌ بأهل السنَّة ورتبهم»[١].

وقال يوسف بن عبد الهادي في «معجم الشافعية» (ق٤٧، ٤٨/ نسخة الظاهرية): «وكلامه هذا في حق الذهبي غير مقبول؛ فإن الذهبيَّ كان أجلَّ من أن يقول ما لا حقيقة له... والإنكار عليه أشدُّ من الإنكار علىٰ الذهبي،

(١) الإعلان (ص٤٦٩)، بواسطة مقدمة د. بشار عوَّاد معروف علىٰ «السير» (١/ ١٣٠).

لا سيَّما وهو شيخه وأستاذه؛ فما كان ينبغي له أن يفرط فيه هذا الإفراط».

وقال علي بن أحمد بن يوسف البصروي في «تاريخه» (ص٨٧): «سنة أربع وثمانين وثمان مائة رجب مستهله الجمعة ثالث عشرة: جَمَع الشيخُ تقي الدين بن قاضي عجلون جماعةً من العلماء والقضاة بالمشهد من الجامع الأموي، بسبب أنَّ الشيخ برهان الدين البقاعي الشافعيَّ أنكر علىٰ الإمام الغزاليِّ قولَه في «إحياء علوم الدين»: ليس في الإمكان أبدع مما كان. وصرَّح بتكفير ابن البقاعي، وأحضروا شيئًا من نسخ مصنَّف البقاعي في ذلك، وكان قاضي القضاة برهانُ الدين ابن مفلح ضعيفًا، وقاضي القضاة شهاب الدين المريني مسافرًا؛ فأشار النائب بتأخير المناقشة في ذلك لحين حضورهما، وذهب إلىٰ البقاعي جماعةٌ، وهو في مسكنه قبلي المدرسة البدرائية، وأساءوا إليه إساءة بالغة.

وهذه المسألة قد أنكرها علىٰ الغزالي جماعةٌ في زمنه، وأجاب عن اعتراضهم في كتاب له، سمَّاه: «الأجوبة المسكتة عن الأسئلة المشكلة في الإحياء»» اهـ.

قلتُ: وهذا العلامة المحدِّث المصري أحمد بن محمد بن شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٣٠٩-١٣٧٧هـ)، يحكي معاناته مع بعض المتعصِّبين للمستشرقين؛ لانخداعهم بهم، كما في «تصحيح الكتب» (ص٦٠): «بالله لقد تعبت أيامًا

طوالًا في إقناع بعض إخواني بأن نسخة «الرسالة» للشافعي؛ القديمة المحفوظة بدار الكتب المصرية: مكتوبةٌ كلُّها بخطِّ الربيع بن سليمان صاحب الشافعي، وأنه كتبها في حياة مؤلِّفها، علىٰ كثرة ما جادلتهم بالدلائل الصِّحاح، والحجج القائمة، حتىٰ اقتنعوا أو كادوا، وهم ذوو نظر ثاقب، وفكر سليم، وعلم ومعرفة، وليسوا من عُبَّاد الإفرنج؛ وما كان بهم إلا أن القواعد التي زعم المستشرقون لتأريخ الخطوط العربية لا تستقيم مع ما ادَّعىٰ، إلا أن المستشرق (مورتيس) أرَّخَ هذه النسخةَ في مجموعة الخطوط العربية: بأنها كُتِبَت نحو سنة (٣٥٠)؛ فكان من العسير الاقتناعُ بما يخالف ما وُجِد من القواعد، وما قال رجل يقلِّده مئات وألوف من العلماء والباحثين[1]؛ وهكذا أثَرُ التقليد، واستهواؤه للنفوس - عصمنا الله وإياكم

---

(١) وقد فصَّل رَحِمَهُ ٱللَّهُ القولَ في هذه المسألة، من خلال مقدِّمة تحقيقه لـ «الرسالة» للشافعي، فقال كما في (ص١٧-٢٢)، تحت عنوان «أصل الربيع»:

«من أول يوم قرأت في أصل الربيع من (كتاب الرسالة)؛ أيقنت أنه مكتوب كله بخطِّ الربيع، وكلما درسته ومارسته؛ ازددت بذلك يقينًا؛ فتوقيع الربيع في آخر الكتاب بخطِّه بإجازة نسخه؛ إذ يقول: «أجاز الربيع بن سليمان صاحب الشافعي نسخ كتاب «الرسالة»، وهي ثلاثة أجزاء في ذي القعدة سنة خمس وستين ومائتين، وكتب الربيع بخطه: «-: نفهم منه أنه كان ضنينًا بهذا الأصل، لم يأذن لأحد في نسخه من قبل، حتىٰ أذِن في سنة (٢٦٥) بعد أن جاوز التسعين من عمره، وعبارة الإجازة تدلُّ علىٰ ذلك؛ لمخالفتها المعهود في الإجازات؛ إذ يجيز العلماء لتلاميذهم الرواية عنهم، أما إجازة نسخ الكتاب؛ فشيءٌ نادر، لا يكون إلا لمعنًىٰ خاص، =

=

وعن أصل حجة لا تصل إليه كل يد.

والخابر بالخطوط القديمة يجزم بأن هذه الاجازة كتبتها اليد التي كتبت الأصل، وأن الفرق بين الخطين إنما هو فرق السن وعلوها؛ فاضطربت يد الكاتب بعد أن جاوز التسعين بما لم يوجد في خطِّه في فتوته ولم يجاوز الثلاثين، وقد خشيت أن أثقَ برأيي وحدي في ذلك، فأردت أن أتثبت؛ فاستشرت أحدَ إخواني ممَّن لهم خبرة بيِّنة وعلمٌ بالخطوط؛ فوافقني علىٰ أنَّ كاتب الإجازة وكاتب الأصل وكاتب عناوين الأجزاء الثلاثة شخصٌ واحد، لا فرق بينها؛ إلا أنه كتب العناوين بالخط الكوفي، وكتب الإجازة وهو شيخ كبير.

وكان ممَّا احتجوا به لرأيهم ورأي الدكتور موريتس؛ أنها مكتوبة علىٰ الورق وأن الورق لم يكن معروفًا في ذلك العهد كثيرًا، بل كان جلُّ الكتابة علىٰ البردي.

وهذا مردود بأن الورق كثر وفشا في القرن الثاني من الهجرة.

(انظر مثلًا صبح الأعشىٰ ٢، ٤٨٦) .

واحتجُّوا أيضًا بأن خطها ليس بالقلم الكوفي، الذي كان يكتب به أهل القرن الثاني والثالث.

ومن العجب أن هذه الشبهة عرضت أيضًا لبعض العلماء الأقدمين، وردَّها القلقشندي فقال: «ذكر صاحب (إعانة المنشئ) أنَّ أول ما نقل الخط العربي من الكوفي إلىٰ ابتداء هذه الأقلام المستعملة الآن -: في أواخر خلافة بني أمية، وأوائل خلافة بني العباس: قلت: علىٰ أن الكثير من كتاب زماننا يزعمون أن الوزير أبا علي بن مقلة هو أول من ابتدع ذلك.

وهو غلط، فإنا نجد من الكتب بخط الأولين فيما قبل المائتين؛ مَا ليس علىٰ صورة الكوفي، بل يتغيَّر عنه إلىٰ نحو هذه الأوضاع المستقرة، وإن كان هو إلىٰ الكوفي أميل؛ لقربه من نقله عنه «(صبح الأعشي ٣: ١٥). وكأن القلقشندي بهذا يصف نسخة «الرسالة»؛ ففي حروفها شبه بالخط الكوفي، ولم يكن الخط الكوفي مهجورًا في تلك العصور، بل كانوا يكتبون به المهارق والوثائق، وكانوا يتأنَّقون به في كتابة المصحف وغيرها، ولذلك نرىٰ الربيع يكتب في عناوين =

=

الأجزاء الثلاثة كلمات : الجزء الأول. الجزء الثاني. الجزء الثالث) بالخط الكوفي، ويكتب تحتها كلمات: (من الرسالة؛ رواية الربيع بن سليمان عن محمد بن إدريس الشافعي) بخط وسط بين الكوفي وبين خطِّه في داخل الكتاب. (انظر اللوحات رقم ٣، ٤، ٥؛ مقارنًا برقم ٦، ٧، ٨، ٩) .

والخطوط العربية القديمة التي وجدت في دور الكتب ودور الآثار؛ تدلُّ علىٰ أن هذا الخط كان معروفًا في القرن الثاني قبل ابن مقلة؛ كما قال القلقشندي.

ومن مثل ذلك؛ أن من الأوراق البردية الموجودة بدار الكتب المصرية ورقةً مؤرخة بسنة (١٩٥)، يشبه خطُّها خطَّ كتاب «الرسالة»، بل إن الشبه بينهما قريب جدًّا، حتىٰ ليكاد المطلع عليهما أن يظن أن كاتبيهما تعلَّما الخط علىٰ معلم واحد، وهذه الورقة منشورة في الجزء الأول من كتاب (أوراق البردي العربية) الذي أَلَّفه المستشرق جروهمان، وترجمه الدكتور حسن إبراهيم، وطبع بدار الكتب سنة ١٩ ، وهي (برقم ٥١، في اللوحة رقم ٨)، وقد صوَّرناها، وصوَّرنا قطعةً من (ص ٣٦ من الأصل)، ووضعناهما متجاورتين في صفحة واحدة (لوحة رقم ١٠، ١١)؛ ليسهل علىٰ القارئ المقارنة بينهما، ورسمنا سهمًا أمام تاريخ ورقة البردي سنة (١٩٥) .

وممَّا لا شكَّ فيه أن خط الربيع يعتبر من خط أهل القرن الثاني؛ لأنه ولد سنة (١٧٤)، والشافعي دخل مصر في أواخر سنة (١٩٩)؛ فاتخذ الربيع خادمًا له وتلميذًا خاصًّا، وكان الشافعي يقول له: «أنت راوية كتبي».

وحين قدم الشافعي مصر كان الربيع مؤذنًا بالمسجد الجامع بفسطاط مصر - جامع عمرو بن العاص -، وكان يقرأ بالألحان، معنىٰ هذا: أنه كان كاتبًا قارئًا في أواخر القرن الثاني، فقد تعلَّم الخط والقراءة صغيرًا كما يتعلم الناس.

ثم يرفع كلَّ شك في نسب هذه النسخة احتفالُ العلماء العظماء، والأئمة الحفَّاظ الكبار بها، منذ سنة (٣٩٤) إلىٰ سنة (٦٥٦)، وإثبات خطوطهم عليها وسماعاتهم، بل إثبات أنهم صحَّحوا نسخهم وقابلوها عليها؛ كما ترىٰ فيما يأتي من السماعات والتوقيعات، ويحرصون علىٰ=

=

إثبات سماعهم فيها طلابًا صغارًا، ثم إسماعهم إياها لغيرهم شيوخًا كبارًا.

وترىٰ الأسر العلمية الكبيرة يتسابقون إلىٰ سماعها؛ فيسجلون أسماءهم عليها.

فإنك ترىٰ - مثلًا - من أئمَّة الحفاظ الكبار من أهل العلم - الذين سمعوا الكتاب في هذه النسخة -: الحافظ الحميدي صاحب «الجمع بين الصحيحين»، وصديقه الحافظ الأمير ابن ماكولا (في السماعات، رقم ٨ - ١١)، والحافظ أبا الفتيان الدهستاني (في رقم ١٢)، والحافظ الكبير ابن عساكر صاحب تاريخ دمشق (في رقم ١٨، ٢١)، والحافظ عبد القادر الرهاوي (في رقم ٢٢، ٢٣)، والحافظ تاج الدين القرطبي (في رقم ٢٤، ٢٦، ٢٧)، والحافظ زكي الدين البرزالي (في رقم ٢٧، ٢٨) .

وترىٰ أن أسرة الحافظ ابن عساكر سمع منها في هذه النسخة أحد عشر رجلًا: الحافظ ابن عساكر علي بن الحسن بن هبة الله، وأخواه محمد وأحمد، وابناه: القاسم والحسن ابنا علي، وحفيداه: محمد وعلي ولدا القاسم، وأبناء أخيه: عبد الله وعبد الرحمن ونصر الله وعبد الرحيم: أبناء محمد بن الحسن. (انظر السماعات ١٨، ١٩، ٢١، ٢٤، ٢٥) .

وأسرة الخشوعي سمع منها سبعة نفر: أولهم طاهر بن بركات بن إبراهيم الخشوعي، ثم ابنه إبراهيم، ثم بركات بن إبراهيم، ثم أولاده: إبراهيم وأبو الفضل وعبد الله؛ أبناء بركات بن إبراهيم، ثم عثمان بن عبد الله بن بركات. (انظر السماعات ١٢، ١٦، ١٨، ٢٢ - ٢٨) .

ثم الحافظ ابن عساكر لا يكفيه أن يسجل اسمه في السماعات، فيكتب بخطِّه أربع مرات علىٰ النسخة: «سمع جميعه وعارض بنسخته علي بن الحسن بن هبة الله» (انظر التوقيع رقم ٣٩).

وكذلك غيره من الحفاظ والعلماء، مما يظهر من التوقيعات (٣٢ - ٤٥).

ثم يثلج الصدر ويملؤه يقينًا؛ أن نجد شهادة بخط أحد العلماء الحفاظ الأثبات القدماء، يسجل فيها أن هذه النسخة بخط الربيع؛ فنرىٰ هبة الله بن أحمد بن محمد بن الأكفاني (المتوفىٰ في ٦ محرم سنة ٥٢٤ عن ٨٠ سنة)، يكتب بخطِّه ثلاثةَ عناوين للأجزاء الثلاثة، يسوق فيها إسنادَه=

=

إلىٰ الربيع، ثم يكتب فوق عنوان الأول منها ما نصُّه: «الجزء الأول من الرسالة، لأبي عبد الله الشافعي، بخط الربيع صاحبه».

ويكتب فوق عنوان الثالث ما نصه: «الجزء الثالث من الرسالة، بخط الربيع صاحب الشافعي».

وأما عنوان الجزء الثاني ففوقه: «الثاني من الرسالة»، ويظهر أن باقي الكلام ممحوٌّ بعارض من عاديات الزمان.

وتجد صورة عنوان الجزء الأول في (اللوحة رقم ١)؛ فترىٰ فيها في الزاوية العليا اليمنىٰ خط الحافظ ابن عساكر، وبجواره خط شيخه ابن الأكفاني.

وقد ظننت أول الأمر أن هذه الشهادة بخط ابن عساكر، ثم تبيَّن لي من دراسة خطوط السماعات والعناوين أنها خط ابن الأكفاني.

ثم نرىٰ أيضًا أن هؤلاء العلماء - وهم أقرب منا عهدًا بالربيع - يتكلَّفون النص في السماعات كلِّها أو أكثرها علىٰ اسم مالك النسخة؛ إشارة الىٰ شدَّة العناية بها، وإشادةً بما لمالكها من ميزة وفخر؛ أن حاز هذا الأثر الجليل النفيس.

أفيظن ظانٌّ أو يتوهَّم متوهم أنَّهم يصنعون كلَّ هذا لنسخة مزيفة مزورة؟! أو يخفىٰ عليهم من شأنها ما لم يخف علىٰ الدكتور موريتس، وهم أخبر بالخطوط وأعلم بالعلم، وهم يروون الكتاب بأسانيدهم رواية سماع وقراءة؟! وكثيرًا ما عجبت: لماذا عيَّن تاريخَها الذي زعم سنة (٣٥٠) تقريبًا؟ ثم تبيَّنت من أين الوهم.

فوجدت في حاشية نسخة العماد ابن جماعة، بجوار الفقرة (١٢٦) من الكتاب؛ ما نصه: «بلغ مقابلة علىٰ أصل سمع مرات، تاريخه **من حين نسخ ثلاثمائة وثمان وخمسون سنة**».

ثم كتب بحاشيتها في مواضع أخر: «بلغ مقابلة علىٰ النسخة المذكورة».

فرجحت من هذا أنه رأىٰ هذه الكتابة - وليس بدار الكتب نسخ قديمة من الرسالة غير أصل الربيع ونسخة ابن جماعة -؛ فظن أن نسخة ابن جماعة قوبلت علىٰ نسخة الربيع، وأن هذا يدلُّ=

منه -، وقديمًا قال الشافعي: «وبالتقليد أغْفَلَ مَن أغْفَلَ منهم، والله يغفر لنا ولهم»» اهـ.

وقال الشيخ المحدِّث أبو محمد عبد الحق الهاشمي في عقيدته التي سماها: «عقيدة الفرقة الناجية» (ص٦): «ولقد تحملت في زمن طلب العلم مشقَّات كثيرة من جهلة المقلِّدين الجامدين في التقليد الشخصي من زملائي في الطلب، ونالني منهم أذًىٰ كثير، حتىٰ ما كنت في أوائل زمن طلب الحديث أصلِّي صلاة إلَّا وأنا ملتحف برداء؛ فأرفع يديَّ عند الركوع والسجود والرفع منهما من تحت الرداء مخافةَ إيذائهم، ولئلَّا يكونوا سببًا لإخراجي من حَلْقة الدرس؛ لصغر سنِّي ومخالفتي منهجهم، فلما قويت شكيمتي،

=

علىٰ أن نسخة الربيع كتبت حول سنة (٣٥٠)، ولكن هذا النص لا يؤدِّي هذا المعنىٰ؛ فإنَّ نسخة ابن جماعة نرجح أنها كتبت له قبيل قراءتها علىٰ جده (سنة ٨٥٦)، وقوبلت علىٰ نسخة مضىٰ عليها من حين كتابتها إلىٰ حين مقابلة نسخة ابن جماعة عليها (٣٥٨) سنة؛ أي أنها كتبت قبيل سنة (٥٠٠)؛ فالرقم (٣٥٨) هو عدد السنين التي تفرق بين النسختين، لا تاريخ الأولىٰ؛ فهي غير نسخة الربيع يقينًا» اهـ.

قلت: هكذا هدم العلامة المحدِّث أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ صرحَ التقليد الذي احتمىٰ به المقلِّدون، وضرب أروع الأمثلة في نزاهة البحث العلمي القائم علىٰ التجرُّد للأدلة ونبذ العصبية؛ ليدرك المنصفون أن التعصُّب لا يقف علىٰ ساق أمام البحث العلمي النزيه.

وقد نقل رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن المستشرق مورتيس كان مديرًا لدار الكتب المصرية، من (٢٥ أكتوبر، سنة ١٨٩٦) إلىٰ (٣١ أغسطس، سنة ١٩١١).

واستحكمت في المناظرة، وأمِنتُ أذاهم؛ بدت منهم البغضاء لهجري التقليدَ، وكانوا يسخرون مني، ويقولون أني علىٰ ضلالة وعمًىٰ؛ لأني أفتي بتحريم التقليد وتركه...» اهـ.

قلت: ومن الصفحات السوداء القاتمة التي سوَّدها المتعصِّبون في هذا الزمان؛ قيامُ الشيعة الروافض المجرمين بقتل الشيخ العلامة: إحسان إلهي ظهير -رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمةً واسعة -، حين قيامه بإلقاء محاضرة علميَّة، وذلك تعصُّبًا منهم لأباطيلهم الكفرية التي كشفها وحذَّر منها الشيخ إحسان، في سلسلة من الردود العلميَّة الفذَّة[١].

---

(١) جاء في كتاب «الشيخ إحسان إلهي ظهير: منهجه وجهوده في تقرير العقيدة والردّ علىٰ الفرق المخالفة»، تأليف د. علي بن موسىٰ الزهراني (ص٦٦): «ولا يزال الشيخ في جهاد ضد الفرق، وفي دعوة إلىٰ الله تعالىٰ، وفي نشر للعلم إلىٰ أن جاء قدر الله، إلىٰ أن جاء ذلك اليوم الذي جلس فيه ذلك العالم المجاهد.. في ندوة العلماء التي كانت تعقدها جمعية أهل الحديث بلاهور، وكان يلقي محاضرته في ذلك اليوم (٢٣/ ٧/ ١٤٠٧).

الثالث والعشرين من شهر رجب لعام سبع وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية، وأثناء الدرس، وقد قرُب الليل علىٰ الانتصاف، وبالتحديد في الساعة الحادية عشر ليلاً وقع الانفجار المدوي بانفجار قنبلة تحت المنصة التي يُدار منها الاجتماع، وكان الحاضرون في هذه الندوة (٢٠٠٠) من المسلمين، استشهد منهم (١٨) ثمانية عشر شخصًا، وعدد (١١٤) مائة وأربعة عشر مصابًا بجروح بين البسيطة والخطيرة...

وكانت أرسلت مزهرية إلىٰ المنصة، وكانت فيها مواد كيماوية خطيرة وقوية قدّمها أحد الأشخاص، =

وكذلك ما صنعه حكمتيار وحزبه في أفغانستان، من اغتيال الشيخ السلفي جميل الرحمن رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لَمَّا قام بتأسيس ولاية سلفية في إمارة «كونر»، وجمع حوله طلبة العلم النابهين؛ فكانت هذه الإمارة بحقٍّ هي نواة للدولة الإسلامية علىٰ أرض أفغانستان، التي تعَلَّقت بها آمال آلاف الشباب المسلم، ولكن

=

فناولها للذين أمامه، وكان مكتوبًا عليها «إحسان إلهي الذي لا يخاف في الله لومة لائم»، وقد أُخِذَت بالتداول، إلىٰ أن وصلت إلىٰ المنصة، وبعد اثنتين وعشرين دقيقة من حديثه رَحِمَهُ ٱللَّهُ انفجرت، ورمت بالشيخ إحسان مسافة عشرين أو ثلاثين مترًا ومات تسعة في الحال، أما الشيخ إحسان فقد ذهب ثلث جسده... ولم يفقد وعيه في هذه الحادثة، بل كان عنده العزم الشديد علىٰ الاستمرار في رفع راية الكتاب والسنة، وكان يقول للذين التفوا حوله، وهو في جراحه اتركوني واذهبوا للناس الآخرين، وكان يصبِّر مَن حوله علىٰ الاستمرار في الدعوة إلىٰ الدين، ورفع راية الكتاب والسنة، فحينما رأىٰ أحد المحبين له يبكي زجره، وقال له: إذا كنت أنت تبكي فكيف تعزي غيرك؟ ولا شك أن هذا يدل علىٰ صبره وشجاعته رَحِمَهُ ٱللَّهُ».

قلت: ثم ذكر نقله إلىٰ السعودية بناء علىٰ رغبة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بعد أن أجرىٰ اتصالًا مع خادم الحرمين الشريفين، وبناء علىٰ ذلك نُقِل إلىٰ المستشفىٰ العسكري في الرياض، وتوفي هناك في يوم الإثنين الموافق من شعبان عام ١٤٠٧ هـ قبيل الفجر، ونُقِل إلىٰ المدينة، وصُلّي عليه في المسجد النبوي، وحضر جنازته جمٌّ غفير، ودُفِن رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالبقيع.

وهذه الجريمة البشعة تضاف إلىٰ سلسلة جرائم الرافضة المجرمين، الذين يعدون رءوس المتعصَّبة عبر الزمان، وقد ضاهوا – بل فاقوا أحيانًا – اليهود في العصبية والإجرام ضد أهل الحقِّ.

وقد تناولت نماذج من جرائمهم في خلال كتابي «كشف العلاقة المريبة بين الإخوان والشيعة الرافضة»، في إبرازته الثانية.

أمراء الأحزاب والفصائل الأفغانية الخونة تعصَّبوا لأحزابهم ولمناهجهم الباطلة؛ فخشوا أن يكشف الشيخ جميل الرحمن وطلبته ألاعيبهم، وأن يخطف أتباعهم؛ فقتلوه غيلةً، وتعقَّبوا طلابه، وشرَّدوهم؛ حتىٰ هدموا هذه الولاية القائمة علىٰ الكتاب والسُّنَّة، ولم تمر سنواتٌ علىٰ هذه الجريمة إلَّا وسلَّط الله الحَكَمُ العدلُ هذه الأحزابَ بعضها علىٰ بعض؛ فصار يقتل بعضهم بعضًا، ثم سلَّط عليهم العدوَّ الأمريكي الكافر مع حلفائه الشيعة الروافض؛ فاستباحوا بيضتهم، واحتلوا ديارهم ﴿جَزَآءً وِفَاقًا﴾ [النبأ: ٢٦]، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ﴾[1] [فُصِّلت: ٤٦].

قلت: وما زال المتعصِّبون يزيدون في صفحاتهم السوداء صفحاتٍ أخرىٰ في كل يوم، والله الموعد، وإليه المرجع والمآل.

وبعد سرد هذا الحِجَىٰ في دفع شبهات المتعصِّبين؛ أتمثَّل بما أنشده عبد الله بن جعفر بن إسحاق بن علي بن جابر الموصلي (ت ٣٦٠ هـ)، في خاتمة جزئه «جزء الجابري»[2] عن عبد الله بن المعتَّز؛ أنه أنشده قائلًا:

فما تنفع الآدابُ والعلمُ والحِجَىٰ ... وصاحبُها عند الكمال يموت

كما مات لُقمان الحكيم وغيرُهُ ... فكلُّهُمُ تحت التراب صمُوتُ

---

(١) انظر «مقتل الشيخ جميل الرحماني الأفغاني» للشيخ مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ط دار الآثار).

(٢) ضمن لقاءات العشر الأواخر بالمسجد الحرام (١٧)، جزء (٢٣٨).

لكن قال المحقِّق في الحاشية: «جاء في حاشية نسخة الجامعة العبرية علىٰ يمين الصفحة، تعقيبًا علىٰ هذه الأبيات؛ ما نصُّه:

«**أنشدنا الإمام العالم ضياء الدين صقر، قال**: أنشدنا الشيخُ ضياء الدين أبو الرجاء بن حرب النحوي، عن بعض الأكابر؛ أنه أجاب عن ذينك، وهما:

لِئن مات قومٌ بعد علم ورفعةٍ ... فذكرهم في الناس ليس يموت

لقد نطقت آثارهم بعد موتهم ... بفضلهم والجاهلون سكوت».

ولولا إيثار الحق علىٰ الخلق، وقلَّة الصادعين بهذا الحق، وعظم الداء وشدَّة خطورته؛ ما سوَّدتُ هذه الأوراق، ولا أرهقت ذهنَ القارئ بذكر هذه التوجعات التي تحزن كلَّ محقٍّ، وتفرح كل مبطل، ولكن العاقبة للمتقين، ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [يوسف: ٢١].

وصلَّىٰ الله علىٰ محمد، وعلىٰ آله وأصحابه ومن اتبع هداه[١].

تم بحمد الله



(١) **قال الشيخ حسن** حَفِظَهُ اللهُ: «الحمد لله، وقد تمت المراجعة - بتوفيق من الله - في صبيحة يوم الثلاثاء السادس من جمادىٰ الآخرة (١٤٢٩هـ)، الموافق العاشر من يونيو (٢٠٠٨م)».

قلت: يشير الشيخ حَفِظَهُ اللهُ إلىٰ نهاية العرضة الأخيرة للإبرازة الأولىٰ.

وانتهيت من العرضة الأخيرة للإبرازة الثانية: ليلة الخميس الثالث من جمادىٰ الثاني ١٤٣٨ هـ

فهرس الفوائد



فهرس الموضوعات

